

الموسوعة

الإدارية الحديثة



دكتور

نعم عظيمه

استاذ

حسن الفكاني









# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني  
المهام أمان محكمة القضاء

الدكتور نعيم عطية  
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد التاسع

الطبعة الأولى

١٩٨٦ - ١٩٨٧

---

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٩٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٢ - ب. ٧٥٦٦٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة  
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن  
مضى العديد من الموسوعات القانونية  
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون  
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد  
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا  
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦  
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول  
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

مسرة الفكر



## موضوعات الجزء التاسع

---

### تسليط (\*)

✽ راجع النصول من الأول حتى الثالث منشورة بالجزء الثامن من الموسوعة

الفصل الرابع — التحقيق مع المسلمين

الفصل الخامس — الوقف عن العمل احتياطيا

الفصل السادس — القرار التلوي

الفصل السابع — الدعوى التلوية

الفصل الثامن — المحكم التلوية

الفصل التاسع — تلوي الموقوف الممل والمكتب والمتول

الفصل العاشر — مجلس التلوي

الفصل الحادي عشر — مبادئ متنوعة في التلوي





## منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الرأي مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبنا هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التي أرسنها ترتيبا إيجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتبنا المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقي بديء — قدر الإمكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المقارنة جنبا إلى جنب دون تفيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في إطار الموضوع الواحد ، أن توضع الأحكام والفتاوى جنبا إلى جنب ما دام يجمع بينهما تماثل أو تشابه يقرب بينهما دون فصل . تحكى بين الأحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك بمساعدة للبلحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بقصر المسبل إلى الإلمام بما أدلى في شأنها من حلول في أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينهما فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض سواء من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قررتها الجمعية العمومية في ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تتطوّر على مبادئ عديدة ومتشعبة  
أرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه  
الموضوعات إلى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى  
وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع إلى المبدأ الذي يحتاج إليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث  
الرجوع إليها في الأصل الذي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي دأب  
المكتب الفني بمجلس الدولة على إصدارها سنوياً للأحكام والفتاوى ، وإن  
كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحي متعزراً التوصل إليها لتقدم المعهد  
بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يقسن طبعها إلى  
الآن في مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للوسوعة الإدارية  
الحديثة ويمين على القارئ في الجهد من أجل خدمة علمة تتمثل في اعلام  
الكافة بما أرساه مجلس الدولة مثلاً في محكمته الإدارية العليا والجمعية  
العامة لتسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيقتى القارئ في ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة  
التي صدر فيها الحكم أو الفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا  
التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية  
العامة أو من قسم الرأي مجتمعاً بشأنه ، وإن تندر الإشارة إلى رقم الملف  
في بعض الحالات القليلة فسيقتى في تلك الفتوى بدلاً من ذلك بالرقم الذي  
صدرت فيه الفتوى إلى الجهة الإدارية التي طلبت الرأي وتاريخ التصدير .

وفي كثير من الأحيان تتلرّجح المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى  
بين هذين البيتين الخاصين فتشير ثارة إلى رقم ملف الفتوى وتشير ثارة  
أخرى إلى رقم الصادر وتاريخه .

### ومثال ذلك :

( طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧ )

ويعنى ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧  
لسنة ٢ ق الصادر بجلطة ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

### مثال ثان :

( ملف ٧٧١/٤/٨٦ جلسة ١٩٧٨/٦/١٤ )

ويتمد بذلك الفتوى التي اصدرتها الجمعية العمومية لتسى الفتوى  
والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧١/٤/٨٦ .

### مثال آخر ثالث :

( فتوى ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨ )

ويتمد بذلك فتوى الجمعية العمومية لتسى الفتوى والتشريع التى  
اصدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٧٨ .

كما سيد انقارىء تعليقات تزيده الملم بالموضوع الذى يحثه .  
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى او حكم . وعندئذ سيد التعليق عقب  
الحكم او الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته او باكثر من  
فتوى او حكم بداخله وعندئذ سيد القارىء هذا التعليق فى نهاية الموضوع .  
وعنى الدوام ان تحمل التعليقات لرقبها مسلسل كما هو متبع بشأن المبادئ  
المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو ان تكون قد اوضحنا للقارىء المنهج الذى يجدر ان يتبعه  
فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .  
ولا يفوتنا فى هذا المقام ان نذكر القارىء بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة  
بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام باكثر من  
موضوع ، فاذا ككت قد وضعت فى اكثر الموضوعات علامة الا انه وجب  
ان نشير اليها بمناسبة الموضوعات الاخرى التى تسمها الفتوى او الحكم من  
قريب او بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن التكتاتى ، تبحر عظيم



## تليـسب

---

القسم الثاني — ويشمل الفصول من الرابع إلى الثاني عشر (\*)

---

الفصل الرابع — التحقيق مع المـللين

الفرع الأول — السلطة التي تتولى التحقيق

الفرع الثاني — سمـلات التحقيق

الفرع الثالث — إجراءات التحقيق

الفرع الرابع — نتيجة التحقيق وقـد لورقه

الفرع الخامس — تـارك المحـكة القـضة إلى اـطور

التحقيق الإبتدائي من قـصور

---

(\*) راجع الفصول من الأول إلى الثالث منشورة في الجزء الثاني من الموسوعة .

## الفصل الرابع التحقيق مع المبلّغين

### الفروع الأول السلطة التي تتولى التحقيق

#### قاعدة رقم ( ١ )

المبدأ :

السلطة المختصة بالأمر بالتحقيق مع الموظف - المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الأمر بالتحقيق يصدر من الوزير بالنسبة للموظفين المعيّنين بمرسوم أو من هم في درجة مدير عام ، ومن وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بالنسبة لمن عداهم - حكمه ذلك يقع ضمن صلاحيات الموظفين - لا يجوز أن يصدر الأمر بالتحقيق من الوزير متى بالنسبة لموظفي الفئة الثانية .

ملخص الحكم :

نظمت المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفي الدولة طرق الأمر بالتحقيق مع الموظفين على اختلاف درجاتهم ومراكزهم ، فجمعت المرد في ذلك الى الوزير بالنسبة للموظفين المعيّنين بمرسوم أو من هم من درجة مدير عام نظرا لاهمية مراكزهم وخطورتها ، وجعلت الأمر بالنسبة لمن دونهم من الموظفين لوكيل الوزارة أو مدير المصلحة بحسب الأحوال . وليس معنى هذا ان الاختصاص في هذه الحالة الأخيرة معقود لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وحدها بحسب الأحوال دون الوزير ، ذلك ان تلك المادة انما وضعت ضوابط خاصة للموظفين هي الا يصدر الأمر بالتحقيق من هم دون الوزير بالنسبة للمعيّنين بمرسوم أو من هم من درجة مدير عام ، ومن هم دون الوكيل أو رئيس المصلحة بالنسبة لغيرهم ، فاذا ما صدر الأمر من الوزير في الحالة

الآخيرة فإن الضمانات تكون من باب أولى مكسولة لهم ، والقول بغير ذلك يؤدي الى غسل يد الوزير عن الأمر بالتحقيق مع مسافر المواطنين في الوقت الذي جعل القضاة له وحده حق الأمر بالتحقيق مع كبارهم ، وهو أمر - فضلا عن أنه يتجلى مع طبائع الأشياء - فإنه ينبغي بداهة مع سلطة الوزير في الإشراف على شئون وزارته ورقبته حسن سير العمل فيها .

( طعن ٨٢٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٢ )

#### المبدأ :

التحقيق مع موظفي مصلحة الشهر العقاري عن المخالفات المتعلقة بالشهر - إجراؤه بناء على أمر صادر من أمين عام المصلحة او من وكيل الوزارة المساعد لشئون الشهر العقاري - قيام ادارة التفتيش الفني بالمصلحة ببثثه - القول ببطالان اقرار التاديبى المبني على هذا التحقيق بحجة عدم صدور امر بإجرائه من مدير المصلحة وأنه مشوب بعيب شكلى جوهري - غير صحيح .

#### ملخص الحكم :

ان ما ينهاه المظنون عليه من ان قرار الجزاء جاء وليد تحقيق باطل من بدايته لأن الأمر به لم يصدر على الأتمل من السيد مدير المصلحة ، ومن ثم يكون التحقيق الذى أجرى مع المدعى مشوبا بعيب شكلى جوهري هو مخالفته للقانون في غير محله وذلك مفاد الوقائع الرسمية الثابتة أن الشكوى قد تداولت في بدايتها ما بين مكتب السيد الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري وبين مكتب وكيل الوزارة المساعد لشئون الشهر العقاري والتوثيق بوزارة العدل . وفي ذلك ما يقطع بأن خط السر في هذه الشكوى على هذا النحو انما كان بناء على أمر منهما معا او من أحدهما على الأتمل ويتوجبه منهما او منه . وهو ما يعتبر امرا بالتحقيق الإداري في مفهوم نطاق المادة ٤٦ من اللائحة

التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة وهي اللائحة الصادرة بالمرسوم المؤرخ ٨ من يناير سنة ١٩٥٢ وقد نصت هذه المادة ٤٦ منها على ما يأتي : « اذا كلفت الشكوى أو التبليغ أو المخالفة خاصة بموظف معين بمرسوم أو درجة مدير عام تعيين على قسم المستخدمين اعداد مذكرة عن موضوعها خلال اسبوع لرفعها بمعرفة وكيل الوزارة الى الوزير المختص للنظر في امر احالة الموظف الى مجلس التأديب الاعلى بعد التحقيق معه او حفظ الموضوع تبعا لظروف الحال . لها بالنسبة الى غير هؤلاء من الموظفين فيعرض الامر على وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة المختص باجراء التحقيق تعيين ان يتضمن الجهة أو الشخص الذي يقوم بالتحقيق والمسائل المطلوب تحقيقها بصفة عامة » . ويالنظر الى طبيعة العمل بمصلحة الشهر العقاري وتشعب مامورياتها في مختلف انحاء الجمهورية وتنظيها للعمل بما يحقق المصلحة العامة ويكمل سرعة الانجاز وحسن سير المرافق العامة في حدود ما رسمه القانون ولائحته التنفيذية أصدر السيد الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري قرارا مصلحيا تنظيما في ١٧/٨/١٩٥٥ ناط بإدارة التفتيش الفني بالمصلحة مباشرة التحقيقات الادارية عن المخالفات المتعلقة بالشهر العقاري جميعها مع السادة الموظفين بالمصلحة وبمأمورياتها جاء في البند الأول من هذا الامر التنظيمي للعمل بالمصلحة « تختص ادارة التفتيش الفني بجميع المسائل القانونية والادارية المتعلقة بالشهر على التفصيل الآتي .. محص الشكوى والتظلمات وإبداء الرأي بشأنها .. القيام بالتحقيقات عن المخالفات المتعلقة بالشهر .. » فادارة التفتيش الفني هي الجهة الادارية التي تقوم بتنفيذ حكم القانون واللوائح . وقد أدت رسالتها اداء صحيحا في هذه الشكوى التي قدمت باسم الأمين العام للشهر العقاري بمصر ثم جرى تحويلها فعلا الى السيد وكيل وزارة العمل المساعد لشئون الشهر العقاري والتوثيق واعتقب ذلك امر كتابي ثبت بمصلب اصل الشكوى بالتحقيق حددت فيه كتابة الجهة التي عليها أن تقوم بالتحقيق وفقا لأحكام القرار المصلحي التنظيمي الصادر سنة ١٩٥٥ وهي ادارة



التفتيش الفنى بالمصلحة ثم عاد التحقيق وعرض على السيد الأمين العام ثم على السيد وكيل الوزارة المساعد الذى طلب استيفاء تحقيق تكبلى فى الشكوى . وقد تم ذلك فعلا ثم عرض كل ذلك على السيد وكيل الوزارة . فقررنا بمختلف الاقتراحات من الرؤساء المباشرين . وبعد الاطلاع على كل ما تقدم أصدر السيد وكيل الوزارة القرار التمهيدى بالجزاء التأديبى الذى ارتأه والذي عدله السيد وزير العدل عند التصديق على قرار التأديب فليس للحكم فيه أن يستخلص بعد ذلك كله ما لا يتفق وواقع الحال ، وتجربى أسبابه بأن القرار المطعون فيه قد ترتب على تحقيق لم يصدر من السيد وكيل الوزارة المساعد أو من السيد الأمين العام للمصلحة ، فى حين ان الثابت فى اصل الشكوى أنها ولئن كانت موجبة الى السيد الأمين العام للمصلحة بالقاهرة فقد احيلت كتابة الى مكتب السيد وكيل الوزارة ، ثم احيلت الى ادارة التفتيش الفنى لاجراء التحقيق الدقيق ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد استخلص من الوقائع ما لا تسمح الوقائع باستخلاصه منها . على النحو الذى ذهب اليه الحكم محل هذا الطعن . وغنى عن البيان ان المادة ٦٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لم ترتب جزاء على عدم مراعاة ما اوصت باتباعه . وليس فيما اتبع من شكوى الكاتب الموصى . . . ما نبه عن ان ثبت مخالفة لاحكام هذا النص قد وقعت من الجهة الادارية التى أصدرت القرار المطعون فيه .

( طعن ١٩٧٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢ )

#### المبدأ :

السلطة المختصة باجراء التحقيق الادارى بالتطبيق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعلاة تنظيم القيلة الادارية والمحكمات القانونية - اختصاص القيلة الادارية لا يخل بحق الجهة الادارية فى التحقيق مع موظفيها - التحقيق الذى يجريه فى حدود القانون ، تقسم

التشئون القانونية والتحقيقات بهذه الجهة ، مع اعد موظفيها ويمكن من الدفاع عن نفسه فيمتنع - هو تحقيق سليم لا مخالفة فيه للمادة ٨٥ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - لا محل لاجبار الجهة الادارية على احالة هذا التحقيق الى النيابة الادارية ما دلت قد عهنت به الى جهة قولها القانون هذا الحق .

#### ملخص الحكم :

يجب التنبيه بلادى ذى بدىء الى ان النيابة الادارية تختص ، بالنسبة الى الموظفين الداخلين فى الهيئة او الخارجين عنها والعمال ، باجراء الرقابة وفحص الشكاوى التى تحال اليها من الجهات المختصة وباجراء التحقيق فيما يحال اليها من الجهات الادارية المختصة وفيما تتلقاه من شكاوى الافراد والهيئات التى يثبت الفحص جديتها او فيما ينكشف لها اثناء الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق مع موظفيها وذلك وفقا لما ورد بالمادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية فى الاقليم المصرى .

ومن حيث ان ذلك الذى يقرره قانون النيابة الادارية فيما يتعلق بالتحقيق الادارى ، هو بعينه ما يجرى عليه التحقيق والتأديب الادارى من اصول وضوابط مستلزمة ومقررة فى كنف قاعدة اصولية كلية تصدر عنها وتستقى منها الجزئيات والتفاصيل وهى تحقيق الضمان وتوفر الاطمئنان للموظف موضوع المظالم الادارية ويجب ان يكون له كل مقومات التحقيق القانونى الصحيح وكفالاته وضماناته من حيث وجوب استدعاء الموظف وسؤاله ومواجهته بما هو مأخوذ عليه من اعمال وتبينه من الدفاع عن نفسه واتاحة الفرصة له لتقديم شهود الاثبات وسماع من يرى الاستشهاد بهم من شهود النفى وغير ذلك من مقتضيات الدفاع ، ولا يتمين اتباع تلك الاجراءات اذا تطلب القانون اجراء تحقيق فحسب وانما يجب الالتزام بها حتى اذا رأت الادارة مختارة اجراء التحقيق وهو امر تقتضيه العدالة كمبدأ عام فى كل محكمة جنائية او تأديبية دون حرج الى نص خاص عليه ومع ذلك فقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم

٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه «... وفي جميع الأحوال يجوز أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاهاً على أن يثبت مضمونها بالمحضر الذي يحوى الجزء وثابت من الأوراق على النحو المتقدم أن جزء الخصم من مرتبه المدعى لمدة خمسة أيام بعد صدور بناء على تحقيق لجرى معه بواسطة رئيس قسم الشؤون القانونية والتحقيقات ، الذى ولجه المدعى بالمخالفة المنسوبة اليه وبالصور الفوتوغرافية للأوراق الرسمية المرفقة بالشكوى المرسلة لرئاسة الجمهورية ، وقد مكن المحقق المدعى من أن يدافع عن نفسه ، فامتنع المدعى من الإجابة ثم صدر القرار بالجزاء المطعون فيه من يلك إصداره وهو مدير عام مصنع ٩٩ بعد اطلاعه على مذكرة قسم الشؤون القانونية والتحقيقات المؤرخة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ المرفق معها أوراق التحقيق الذى أجرى بمعرفة رئيس القسم المذكور ، وأن مكن المحقق المدعى من الدفاع عن نفسه فامتنع عن إبداء دفاعه ، فانه يكون قد فوت على نفسه هذا الحق ، ولا يلومن الا نفسه ، ولا محل لإجبار الجهة الإدارية على إحالة التحقيق الى النيابة الإدارية طالما أنها عهنت بالتحقيق الى جهة خولها القانون هذا الحق ، كما سلف البيان .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن التحقيق الذى أجراه قسم الشؤون القانونية والتحقيقات قد تم فى حدود القانون ومراعاة لأحكامه نصاً وروحاً - فلا محل والحالة هذه للنمى على هذا التحقيق أو للطعن فيه ولا سبيل الى القضاء ببطالته - وحكم المطعون فيه اذ انتهى الى غير ذلك وقضى بأن التحقيق معيب ومخالف لما تقتضى به المادة ٨٥ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه - ويكون القرار المطعون فيه قد بنى على تحقيق سليم .

( طعن ١١٧١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٦ )

### قاعدة رقم ( ٤ )

#### المبدأ :

اختصاص النيابة الإدارية ببثارة التحقيق مع المائل - ليس  
قمة الزام ان تبثاره في جميع الأحوال - وما وكل اليها من اختصاص  
باجراء التحقيق لا يسلب الجهة الادارية حق التحقيق مع موظفيها  
ما دامت اتاحت للمائل كل الفرص لبدء دفاعه واستوفى  
التحقيق مقوماته .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت فيها تقدم ان المدعى خرج على مقتضى  
الواجب في أعمال وظيفته وقصر في تاديتها بما تتطلبه من حيلة  
ودقة واخذ بوجه الثقة المشروعة فيها واني ثنبا اداريا يسوغ تاديبه ،  
وان ما ثبت في حقه على ما سبق كان لحمل القرار الصادر بخم  
شهر من مرتبه حملا سليما واستقلته على صحيح سببه قانونا ، ولا  
يتدح في صحة هذا القرار ما يتذرع به المدعى من ان النيابة الادارية  
لم تبثار التحقيق معه ، اذ ليس قمة من الزام ان تبثار النيابة  
الادارية سلطة التحقيق في جميع الأحوال ، وليس فيها وكل اليها من  
اختصاص بلجراء التحقيق ما يسلب الجهة الادارية حق التحقيق مع  
موظفيها وقد بوشر هذا التحقيق فعلا مع المدعى من قبل لجنة  
تحقيق ادارية اتاحت له كل الفرص لبدء دفاعه واستوفى التحقيق  
مقوماته بما لا وجه للنمى عليه قانونا كذلك فلا سند لما يتعلل به المدعى  
من انه كان يتعين ابلاغ الجهاز المركزي للحاسبة بأوجه المخالفات التي  
صدر بادلانتها القرار الطعين بصحتها مخالفات مالية ، اذ سبق  
لهذه المحكمة ان قضت بان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩  
لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية على موظفي  
المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة  
انطوى على تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وكيفية التصرف  
فيه وسلطة توقيع العقاب ، وان الاحالة فيه الى قانون النيابة الادارية

رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ اتبنا وردت على سبيل الحصر يخرج من نطاقها نص المادة ١٣ من قانون النيابة الادارية بوجود اخطار ديوان المحاسبات بالقرارات الصادرة في شأن المخلفات المالية ، ومن ثم فلا يسرى هذا النص في شأن موظفي هذه المؤسسات اذ قد روعي في ذلك الوضع الخاص بالمؤسسة وان جهاتها المختصة اقدر من غيرها نظرا الى طبيعتها المتميزة في تعارف مواطن الخطأ والجزاء المناسب الذي يتواءم معه .

(طعن ٨٨٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٨ )

#### قاعدة رقم ( ٥ )

##### المبدأ :

ليس في القوانين المنظمة للنسبة الادارية ما يسلب الجهة الادارية حقها في فحص الشكوى واتخاذ التحقيق - للجهة الادارية - حق تقدير وتقرير الجهة او الشخص الذي يقوم بالتحقيق والمسائل التي يجري فيها .

##### ملخص الحكم :

ان الذي يجدر التنبيه اليه وتردده هذه المحكمة العليا انه على الرغم من هذا الاتساع لاختصاصات النيابة الادارية من حيث مجالات تطبيق احكام قوانينها السابقة والمعدلة للقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ظلت للجهات الادارية ، وبمقتضى ذات احكام تلك النيابة الحق في فحص الشكوى وفي التحقيق بل ظل حتى اليوم للجهات الادارية ذلك الحق اطلاقا ، دون ان توضع له ضوابط محددة وروابط معينة مما ترتب عليه ان ابقته الجهات الادارية على الاجهزة المختصة بها للتحقيق ، واستبقت لذلك اتساع قضاياها لتتولى جهة الادارة بجهزها الخاص تحقيق ما لا ترضى هي عرضة على النيابة الادارية ، ويكون التحقيق الذي قامت به جهة الادارة قد تولته جهة ، هي ولا ريب مختصة به قانونا ، اذ كلفها قانونها بذلك ولم يحرمها قانون النيابة الادارية منه . فالاحالة الى النيابة

الإدارية ليست إجبارية عليها ، وإن طلبها الموظف المتهم وأمر عليها ، بل وإن امتنع عن الإدلاء بقواله أُلهم أجهزتها الإدارية فيها هو منسوب إليه من مخالفات .

( طعن ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٦٥ )

#### قاعدة رقم ( ٦ )

##### المبدأ :

القصاص الواردة في شأن العاملين المدنيين بالدولة — ليس فيها ما يوجب إحالة التحقيق إلى النيابة الإدارية — بل إثارة الجهة الإدارية التحقيق بذاتها أو بأجهزتها القانونية المختصة — ليس ثمة ما يوجب إفراغ التحقيق في شكل معين أو وضع مرسوم — أحكام المبدأ المذهب عن تسجيل لوجه دفاعه بشرط إحالة التحقيق معه إلى النيابة الإدارية — لا يخل بسلامة التحقيق الذي أجرته جهة الإدارة أو مخالفاته .

##### ملخص الحكم :

يخلص من استقراء النصوص الواردة في شأن تأديب العاملين المدنيين بالدولة أنها ولئن كانت تهدف في جملتها من غير شك إلى توفير مساهمة لسلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمال الجهة القائمة به ، بغية الوصول إلى إظهار الحقيقة من جهة ، ولتتمكن المبدأ المتهم من جهة أخرى من الوقوف على هذا التحقيق وإحالة الاتهام لإبداء دفاعه فيها هو منسوب إليه ، ولم تتضمن هذه النصوص ما يوجب إحالة التحقيق إلى النيابة الإدارية ولا ما يوجب إفراغه في شكل معين أو وضع مرسوم إذا ما تولته الجهة الإدارية ذاتها أو بأجهزتها القانونية المختصة في ذلك ، كما لم ترتب جزاء البطالان على اغفال إجراءاته على وجه خاص . وكل ما ينبغي هو ، على حد تفسير هذه الحكمة العليا ، أن يتم التحقيق في حدود الأصول العادلة ، وبمراعاة الضمانات الأساسية التي تقوم عليها حكمته بأن تتوافر فيه ضمانة

السلامة والحيدة والاستمضاء لمصالح الحقيقة ، وإن تكفل به  
حماية حق الدفاع للموظف تحقيقا للمعدالة .

( طعن ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٧ )

المبدأ :

ليس على الجامعة التزام في أن تتولى النيابة الإدارية التحقيق  
مع العاملين بها - عدم السماح لمحامى العامل بحضور التحقيق  
الإدارى - لا يؤدي الى بطلان التحقيق .

ملخص الحكم :

انه ليس ثمة الزام على الجامعة طبقا لحكم المادة ١٠٣ من  
عقود تنظيم الجامعات سلك الفكر في أن تتولى النيابة الإدارية التحقيق  
مع العاملين بالجامعة . واذا ارتأت السلطة المختصة بالجامعة تكليف  
ادارة الشؤون القانونية بإجراء هذا التحقيق فلا تثيرب عليها في  
هذا الشأن .

وقد باشرت هذه الإدارة تحقيقها في المخالفات التي تكتسفت  
للتفتيش الإدارى واتلحت للطاعن كافة الفرص لإبداء دفاعه إلا انه بعد  
أن ووجه ببعض أدلة الاتهام ضده أبى وأصر على موقفه هذا دون مبرر  
بالرغم من النصيح اليه أكثر من مرة للمدول عن هذا الامتناع . وقد  
تم التحقيق واستوفى مقوماته بما لا وجه معه للنعى عليه بعدم  
الحيدة .

وبالنسبة لعدم السماح لمحامى الطاعن بحضور التحقيق  
الإدارى فإن هذا الحق وإن كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار  
قانون المحاماة قد نص في المادة ٨٢ منه على عدم تعطيله الا أنه لم  
يرتب على مخالفة مقتضاه بطلان التحقيق .

( طعن ٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣ )

### ملحوظة :

اضيفت الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه مادة جديدة هي المادة ٧٩ مكررا . وكانت اضافتها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ وقضت هذه المادة باختصاص النيابة الادارية بلجراء بعض التحقيقات ، فنصت على أن « تختص النيابة الادارية دون غيرها بالتحقيق الادارى مع شاغلى الوظائف العليا كما تختص دون غيرها بهذا التحقيق فى المخالفات الناشئة عن ارتكاب الاعمال المحظورة الواردة فى البندين ٢ ، ٤ من المادة ٧٧ من هذا القانون .

وعلى الجهة الادارية المختصة بالنسبة لسللر المخالفات ان توقف ما تجريره من تحقيق فى واقعة او وقائع وما يرتبط بها اذا كانت النيابة الادارية قد بدأت التحقيق فيها ، وعلى تلك الجهة فور اخطارها بذلك احالة اوراق التحقيق بحالته الى النيابة الادارية .

ويتبع بالطلاع لاجراء او تصرف يخالف احكام الفقرتين السابقتين .

وعلى النيابة الادارية ان تنتهى من التحقيق مع شاغلى الوظائف العليا خلال ستة اشهر من تاريخ احالة المخالفة اليها او اتصال علمها بها » .

### قاعدة رقم ( ٨ )

#### المبدأ :

المادة ٣ ، ١٤ من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات القضائية اوجبتا على النيابة الادارية اخطار الوزير او الرئيس الذى يتبعه السائل بلجراء التحقيق قبل البدء فيه وذلك فيما عدا الحالات التى يجرى فيها التحقيق بناء على طلب الوزارة او الهيئة التى يتبعها السائل — عدم قيام النيابة الادارية بهذا الاجراء لا يترتب عليه البطلان — اساس ذلك : ان الفلية من اجراء هذا الاخطار



هي أن يكون رئيس المصالح على بينة بما يجري في شئته في الوقت المناسب ومن ثم والحالة هذه يكون قد شرع لمصلحة الإدارة وحدها تمكينها لها من متابعة تصرفات المصلحين فيها بما يحق بمصالح العمل - اغفال هذا الإجراء لا ينطوي على المساس بمصالح المصلحين أو الانتقاص من الضمانات المقررة لهم ولا يتعدى الشروط الجوهرية التي يترتب على اغفالها ثمة بطلان بغير نص يجز للمصلحين التمسك به .

#### ملخص النظم :

من حيث أنه من الوجه الأول من لوجه الطعن القائم على طلب بطلان إجراءات النيابة الإدارية لمخالفتها بحكم المادتين ٣ و ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحكمة التأديبية ابتداء على أن النيابة الإدارية لم تخطر شركة مضارب الديمقراطية التي يتبعها المتهم قبل البدء في التحقيق معه ، كما لم يثبت في التحقيق على هذه الشركة قبل بدء التحقيق مع المتهم في يوم ٩ من يونيو سنة ١٩٧٣ ، فإن هذا التعمي مردود ذلك أن المادة الثالثة المثلث إليها وإن كانت قد لوجبت على النيابة الإدارية إخطار الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء فيه وذلك فيما عدا الحالات التي يجري فيها التحقيق بناء على طلب الوزارة أو الهيئة التي يتبعها الموظف ، إلا أن القانون لم يربط جزاء البطلان على اغفال هذا الإخطار وإذا كان الأمر كذلك وكان المشرع لم يقيد النيابة الإدارية في مبادرتها لإجراءات التحقيق أو الاتهام فيما تنلقاه من شكوى الأفراد ، كما هو الشأن في النزاع الحالي ، التي يثبت الفحص جديتها ، وكنت الحكمة من مجرد إيجاب الإخطار المذكور أن يكون رئيس الموظف على بينة مما يجري في شأنه في الوقت المناسب ، فإن الإخطار والحالة هذه يكون قد شرع لمصلحة الإدارة وحدها تمكينها لها من متابعة تصرفات المصلحين فيها بما يحق بمصالح العمل وحسن أدائه ، ومن ثم فإن اغفال الإخطار لا ينطوي على المساس بمصالح المصلحين أو الانتقاص من الضمانات المقررة لهم ، وبهذه المثلية فإن

الإضرار لا يعيد من الشروط الجوهرية التي يترتب على اغفالها ثمة بطلان يفرض نص يجيز للمدعين التمسك به .

( طعن ٦٥٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٧ )

### قاعدة رقم ( ٩ )

#### المبدأ :

ان القانون لم يرتب البطلان على اغفال اخطار النيابة الادارية للجهة التابع لها الموظف قبل بدء التحقيق معه في الحالات التي يجرى فيها بدون طلب من الجهة التابع لها .

#### ملخص الحكم :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية وان كانت قد اوجبت على النيابة الادارية اخطار الوزير او الرئيس الذي يتبعه الموظف بلجراء التحقيق قبل البدء فيه وذلك فيما عدا الحالات التي يجرى فيها التحقيق بناء على طلب الوزارة او الهيئة التي يتبعها الموظف ، الا ان القانون لم يرتب جزاء البطلان على اغفال هذا الاخطار . واذا كان الامر كذلك وكان المشرع لم يقيد النيابة الادارية في مباشرتها لاجراء التحقيق او الاتهام فيما تنطواه من شكاوى الادارة ، كما هو الشأن في النزاع المثل - التي ثبتت الفحص جديتها ، على اذن الوزير او الرئيس الذي يتبعه الموظف ، وكانت الحكمة من مجرد ايجاب الاخطار المذكور على ما يبين من المذكرة الايضاحية للقانون ان يكون الوزير او الرئيس على بينة مما يجرى في شأن موظفيه في الوقت المناسب ، فلان الاخطار والحالة هذه يكون قد شرع لمصلحة الادارة وحدها تمكينها لها من متابعة تصرفات الممارسين فيها بما يحقق مصالح العمل وحسن ادائه ، ومن ثم فلان اغفال الاخطار لا ينطوى على المساس بمصالح الممارسين او الانتقاص من الضمانات

المفوضة لهم وبهذه المثابة فإن الاخطار لا يعد من الشروط الجوهرية التي يترتب على اغفالها ثمة بطلان بغير نص يجيز للعتابيين التمسك به .

( طعن ١٢٠٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٣٠٥/٥/١٩٧٠ )

### قاعدة رقم ( ١٠ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - ينطوي على تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وكيفية التصرف فيه وسلطة توقيع العقاب - الاحالة فيه الى قانون النيابة الادارية بوجوب اخطار ديوان المحاسبات بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية وتخويله الحق في احالة الموظف المذنب الى المحاكمات التأديبية - يخرج من نطاق هذه الاحالة ومن ثم لا يسرى في شأن موظفي هذه المؤسسات .

#### ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ قد انتهى الى وضع تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وكيفية التصرف فيه وسلطة توقيع العقاب سواء اكانت الجهة الادارية أم المحكمة التأديبية بالنسبة الى موظفي المؤسسات والهيئات والشركات ، وهو على هذا الوضع يعتبر نظاما قانونيا قائما بذاته يعمل به من تاريخ نشره ، وآية ذلك ما تضمنته المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ من تحديد الجهة المختصة بالتحقيق والتصرف فيه ، وأحال فيها المشرع على احكام معينة بذاتها وعلى سبيل الحصر من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، فنصت على سريان احكام المواد من ٣ الى ١٠ من القانون الاخير المتضمنة للاحكام العامة والسرقلية والقصاص وبمباشرة التحقيق ، ثم عبّض المشرع في ذات المادة الى

الاحكام الخلعية بالتصرف فى التحقيق والمشار اليها فى الفصل الخامس من الباب الاول من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ واكتفى فى هذا الفصل بالنص على سريان احكام المواد ١١ ، ١٤ ، ١٧ دون غيرها واسقط على هذا الوضع المواد الاخرى الواردة فى هذا الفصل ولخصها المادة ( ١٢ ) التى اوجبت اخطار ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية فى شأن المخالفات المالية ، وخول له الحق بمقتضاها فى احواله الموظف المؤمن الى المحكمة التأديبية كما لو ردت المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها على التفصيل اوازدها تعيينا للجنة الادارية المختصة بالتصرف فى التحقيق واذا هذا التعمين ، ثم تضمنت المادة ( ٣ ) من هذا القانون نصا يقتضاه سريان احكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مع مراعاة تنظيم معين بالنسبة لموظفى المؤسسات والهيئات نصت عليه المادة ( ٤ ) متطابقا بتحديد المحكمة المختصة فى سوء الراتب الذى يتقاضاه الموظف ، ويبدأ لتشكيل المحكمة التأديبية بالنسبة لموظفى الشركات تضمنته المادة ( ٥ ) ، ووضحت اخرا المادة ( ٦ ) من هذا القانون العقوبات التأديبية التى يسوغ للمحكم توقيفها وقد استبعدت هذه المادة بعض العقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر — وعلى مقتضى ما سلف واذا جاء القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه متضمنا تنظيما شاملا ، فان التفسير السديد لهذا الوضع يستلزم اعمال نصوص هذا القانون وحدها فى مجال التطبيق على موظفى المؤسسات والشركات ، ويترتب على ذلك بحكم اللزوم استبعاد تطبيق المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فى هذا المجال .

( طعن ١٤٧٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٨ )

### قاعدة رقم ( ١١ )

#### المبدأ :

اختصاص الجهة الادارية بالتحقيق مع الموظف وتوقيع الجزاء

الإدارى عليه اختصاص ثبت وأصيل بحكم السلطة الرئاسية التى لجهة الإدارة على العاملين بها - تخويل القانون النيابة الإدارية اختصاصا فى التحقيق مع العاملين لا يخل بحق الجهة الإدارية فى إقراره بحسب تقديرها المطلق لظروف الحال وملابسته - امتناع الجهة الإدارية القائمة على التحقيق عن الاستجابة الى طلب الموظف فى هذا خصوص لا يعيب التحقيق الذى تبشره طالما استوفى أوضاعه الشكلية وتوافرت له كل الضمانات التى يتطلبها القانون أو تملئها الأصول العامة - امتناع الموظف بغير مبرر صحيح عن أداء أقواله أمامها فضلا عما ينطوى عليه من تقويت فرصة الدفاع عن نفسه ينطوى أيضا على مخالفة تأديبية فى جانبها لا ينطوى عليه ذلك من عدم الثقة بالجهات الرئاسية وخروج على القانون على نحو ينال مما يجب على الموظف أن يوطن نفسه عليه من توقع لهذه الجهات وإقرار بجدارتها فى ممارسة اختصاصاتها الرئاسية قبله .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن اختصاص الجهة الإدارية بالتحقيق مع الموظف وتوقيع الجزاء الإدارى عليه اختصاص ثبت وأصيل بحكم السلطة الرئاسية التى لجهة الإدارة على العاملين بها . وأنه إذا كان القانون قد خول النيابة الإدارية اختصاصا أيضا فى التحقيق مع العاملين إلا أنه أتم تنظيمه لهذا الاختصاص على أسس عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية فى هذا الصدد بصريح المدة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الإدارية ، تاركا للجهة الإدارية الترخيص فى أمر إحالة التحقيق الى النيابة الإدارية أو إفرادها هى بإجرائه بحسب تقديرها المطلق لظروف الحال وملابسته . ومن ثم فإن امتناع الجهة الإدارية القائمة على التحقيق عن الاستجابة الى طلب الموظف فى هذا الخصوص لا يعيب التحقيق الذى تبشره طالما استوفى أوضاعه الشكلية وتوافرت له كل الضمانات التى يتطلبها القانون أو تملئها الأصول

المصلحة ، كما ان امتناع الموظف بغير مبرر مسحيح عن ابداء اقواله امامها ، فضلا عما ينطوى عليه من تقبيل لفرصة الدفاع عن نفسه ، ينطوى ايضا على مخالفة تلبيرية في جانبها لما ينطوى عليه ذلك من عدم الثقة بالجهات الرئاسية وخروج على القانون على نحو ينال مما يجب على الموظف ان يوطن نفسه عليه من توفير لهذه الجهات واقرار بجدارتها . في ممارسة اختصاصاتها الرئاسية قبله . وحسب الموظف اذا كانت لديه خطأ — اسباب على درجة من الخطورة تبرر الاضرار على عدم ابداء اقواله في التحقيق الذي تجريه الجهة الادارية ان يبذل الى ابلاغ السلطات الاعلى حتى تتدخل من جانبها التدخل المناسب ورأه امسوليته .

ومن حيث ان الادعى الف القول مرسل بأن لديه اقوالا لا يخشى الانضاء بها للمحقق واصر على الامتناع عن ابداء اقواله دون ان تكشف الأوراق في مختلف مراحل الدعوى عما يشير الى جدية هذا الادعاء ، الأمر الذي ينطوى على خروج منه على مقتضيات واجباته الوظيفية بما يشكل مخالفة تلبيرية ثابتة في حقه . ولا ينال ذلك حرص المدعى على اقرار في التحقيق بأنه يحصل لرئاسته كل التوفير والاحترام ومن ان امتناعه عن ابداء اقواله امامها واصراره على ابحاثه الامر للنسبة الادارية للتحقيق فيه لا يعتبر رفضا للمساعدة او اخلاا بالاحترام الواجب للرئاسة ، ذلك لان هذا الاقرار من جانب المدعى يتناقض في الواقع مع مملكه في الامتناع دون مبرر عن ابداء اقواله في التحقيق ، والعبرة في توفير الرؤساء والاقرار بجدارة الجهة الادارية في التحقيق مع الموظف امهالا لسلطاتها الرئاسية عليه هي بمضمون مسلك الموظف في هذا الصدد وبحقيقة ما ينطوى عليه هذا السلوك من خروج عليها مقتضى الواجب مهما كانت العبارات التي قد يسوقها الموظف على خلاف ذلك .

ومن حيث ان ما نسب الى المدعى من انصرافه من اللجنة التي كان منتدبا للعمل بها في مدينة اسوان دون اذن الساعة ٩٣٠ صباح

يوم ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٢ حتى نهاية ذلك اليوم وحضوره الى تلك اللجنة متأخرا ساعيتين عن مواعيد العمل الرسمية في اليوم التالي ، وتفظه بالفاظ نابية ضد زملائه ورئيسه المباشر بأن نعت زميليه السيدتين (١٥) . . . . . بلثمننا . . . . . ويأن وجهه الى رئيسه المباشر . . . . . مراقب الشؤون القانونية للشئون الفنية عندما طلب اليه عدم المساس بزملائه قوله « انت بتساعدهم لغرض في نفس يعقوب » ، ان ما نسب الى المدعى على النحو المتقدم ثابت في حقه بشهادة رئيسه المباشر المذكور ، ولا يجدي المدعى في نفس هذه الاتهامات انكاره ايها انكارا مرسل على النحو الوارد في صحيفة الدعوى ، او ما استدلل به من عم تلخره عن مواعيد العمل يوم ٢٧ من مارس ١٩٧٢ من ان المحقق وجدته قتلما بعمله في اللجنة حينما استدعاه للتحقيق معه يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٧٢ .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم وكلفت الأوراق خلوا بما يظهر ادعاء المدعى بأن رئيسه المباشر الذي تولى التحقيق معه كان غير صالح لمباشرة بسبب تحليله على المدعى ، وبأنه اضلف الى التحقيق عبارة لم يوجهها الى المدعى هي عبارة « وقد قرر زملائك بالجنة عدم حضورك » فمن ثم يكون هذا التحقيق صحيحا من هذه الناحية ولا مطمئن عليه .

ومن حيث انه لا ينال من سلامة التحقيق ما سلكه المدعى من ان المحقق الذي يائره ليس مقيدا بتقبله المحامين على ما يتطلبه نص المادة ( ٥٠ ) من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وكذلك المادة ١٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، كشرط فيمن يمين عضوا بالادارات القانونية المشار اليها ، ذلك لان ايا من هذين القانونين لم يقيّد الجهة الادارية بوجوب ان يبيلثر التحقيق مع العاملين بهذه الجهات عضو من اعضاء الادارات القانونية المذكورة ، بل

جاء نص المادة الأولى بند ثانيا من قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ سلف الذكر واضح الدلالة في أن اختصاص هذه الإدارات بالتحقيق مقصور على ما يحال إليها منها من السلطة المختصة . كما لا ينال من سلامة التحقيق الذي أجرى مع المدعى ما أخذه عليه الحكم المطعون فيه أن المحقق لم يواجه المدعى بالانتهابات التي نسبت إليه ومن أن مجرد توجيه الأسئلة إلى الموظف عن هذه الانتهات لا يعتبر توجيها للانتهات المذكورة إليه ، ذلك لأن توجيه الاتهام لا يخضع لإجراءات ، وأشكال معينة والمعبرة في شأنه هي بضمون التحقيق وما إذا كان توجيه الاتهام ثابتا في ثلثاه من عدمه ولما كان الثابت من مطالعة التحقيق الذي بنى عليه القرار المطعون فيه أن الأسئلة التي وجهت إلى المدعى انصبت على الاستفسار عن سبب ارتكابه تلك المخالفات وعما كان يقصده من عبارة لغرض في نفس يعقوب ، الأمر الواضح الدلالة على أن الأمر يتعلق بتحقيق مسؤوليته عن ذلك ، وهو ما نطن إليه المدعى من الوهلة الأولى حين يادر بالانكسر مطالبا بحالة الأمر إلى النيابة الإدارية للتحقيق فيه .

ومن حيث أنه لا وجه لما نعى به المدعى على القرار المطعون فيه بأنه صدر من غير مختص بإصداره استنادا إلى أن الذي أصدره هو رئيسه بالجهة المنتدب منها وليس بالجهة المنتدب إليها على ما تقضى به أحكام القانون .

ذلك لأن اللجنة التي انتدب المدعى للعمل بها والمشكلة طبقا لأحكام المادة ٧٩ من اللائحة المالية للبيزانة والحسابات لفحص أعمال مكاتب نظرات وتليفون اسوان ، وإن كفت تشكل من أعضاء تابعين لأكثر من جهة إدارية واحدة إلا أنها لا تمثل كيانات إداريا مستقلا عن الهيئة التي يتبعها المدعى ، بل أن تعلق أعمال هذه اللجنة بأمر تعبه صحيح اختصاصات الهيئة التي يتبعها المدعى يثير بالضرورة اختصاصه الرئاسي بالنسبة إليه في كل ما يتعلق بأعمال في تلك اللجنة



مما لا محصل منه للتول بعدم اختصاص مدير علم شئون الحركة الذي أصدر القرار المطعون فيه بإصداره .

ومن حيث أنه لما كان مما تقدم فإن قرار الجزاء المطعون فيه يكون قرارا صحيحا صادرا من الجهة المختصة بإصداره قانونا ، استنادا الى اسباب صحيحة مؤدية اليه ، والى تحقيق صحيح توافرت له كل المقومات القانونية التي تكفل سلامته ، ويكون حكم المطعون فيه اذ يذهب الى غير هذا المذهب وتضي بالفاء ذلك القرار قد وقع مخالفا للقانون ، ومن ثم تعين الحكم بالفسائه والقضاء برفض الدعوى .

( طعن ٤٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٤ )

تمتقيق :

#### امتناع الملل عن الدفاع :

اذا كان الجوهرى فى اجراءات التحقيق ، هو اناحة الفرصة للملل لمناقشة ما هو منسوب اليه لفعه او تبريره ، فانه اذا ما امتنع عن الاجابة فى التحقيق ، او اشترط للدلاء بها احالته الى هيئة او لجنة خاصة للتحقيق معه ، فانه يكون بفعله قد فوت على نفسه فرصته فى الدفاع ، ومن ثم يجوز مجازاته بغير حاجة الى سماع اقواله .

قاعدة رقم ( ١٢ )

المبدأ :

نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة على خضوع جميع العاملين بالاسمات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمل لمعد العمل الفردى بفاده مخاطبتهم بنظام التدليب والتحقيق والجزاءات الواردة بقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن بعده القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ الذى حل محله - تفويض المجلس الاعلى للصحافة اختصاصات معينة فى التحقيق

مع صحفيين وتصريك الدعوى القضائية ضدكم وفقا لقانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ - مؤدى ذلك استبعاد قانون النسيئة الادارية واتصال اختصاصها فى هذا الشأن .

### ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانونين.

الآتيين :

١ - قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن مطلة الصحافة والتي تنص المادة ٢٢ منه على انه « يقصد بالصحف القومية فى تطبيق احكام هذا القانون الصحف التى تصدر حاليا او مستقبلا عن المؤسسات الصحفية التى كان يملكها الاتحاد الاشتراكى العربى او يسهم فيها وكذلك وكالة انباء الشرق الاوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة أكتوبر والصحف التى تصدرها المؤسسات الصحفية التى ينشئها مجلس الشورى وتعتبر المؤسسات الصحفية القومية والصحف القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى » كما تنص المادة ٢٣ من هذا القانون على ان « ينظم العلاقة بين المؤسسات الصحفية القومية وجميع العاملين بها من صحفيين واداريين وعمال عقد العمل الفردى . . . . . » كما تنص المادة ٤٦ على انه « فضلا عن الاختصاصات المقررة للمجلس الاعلى للصحافة فى هذا القانون . . . . . ومع عدم الاخلال بحق اقامة الدعوى المدنية او الجنائية او السياسية يكون للمجلس فى حالة مخالفة الصحفى للواجبات المنصوص عليها فى هذا القانون او قانون نقابة الصحفيين او ميثاق الشرف الصحفى - ان يشكل لجنة للتحقيق تتكون من ثلاثة من اعضائه من بينهم احد الصحفيين والمضامين القانونيين وتكون رئاسة اللجنة لاقدم العضوين القانونيين . ويتمين على لجنة التحقيق ان تخطر مجلس النقابة او مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى التحقيق مع الصحفى

يوقت مناسب ولها أن ينينا أحد أعضائها لحضور التحقيق وفي حالة توافر الدلائل الكافية عن ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفي يكون لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأديبية أمام الهيئة المتصوصر عليها في المادة ٨١ من القانون وتم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ في شأن نقابة الصحفيين ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية ولرئيس تلك اللجنة وللصحفي الحق في الطعن في قرار هيئة التأديب أمام الهيئة الاستئنافية المتصوصر عليها في المادة ٨٢ من القانون سالف الذكر وتنص المادة ٥٢ على « أن الصحفيين الذين يعملون بصحيفة أو وكالة صحفية أو إحدى وسائل الإعلام الصحفية ..... عليهم أن يتقدموا بطلب للجلس الأعلى للصحافة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للاذن لهم بالعمل . فإذا لم يتقدموا بطلب الاذن خلال الفترة المذكورة تتخذ معهم الإجراءات التأديبية ونفسا لهذا القانون .

٢ - القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة وتنص المادة الأولى منه على أن « يستبدل بنص المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ النصان الآتيان : مادة ١ - مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها العامل في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من ٣ الى ١٢ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه على :

١ - العاملين بالهيئات العلمية ..... ٢ - العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس جمهورية .  
٣ - العاملين في شركات القطاع العام أو الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العلمية بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح .

٤ - ..... .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم جيمعه ، انحصار اختصاص النيابة الإدارية عن الصحف القومية والمؤسسات الصحفية القومية الواردة في قانون سلطة الصحافة وفقا لأحكام قانون النيابة الإدارية المشار إليها . واذ نص المشرع في خضوع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية من صحفيين وإداريين وعمال لعقد العمل الفردي فإن مؤدى ذلك هو مخاطبتهم بنظم التأديب والتحقيق والجزاءات الواردة بقانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن بعده القانون الجديد رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الذى حل محله ، واستبعاد قانون النيابة الإدارية في هذا الشأن ، فضلا عن تفويل المجلس الأعلى للصحافة اختصاصات معينة في تحقيق مع الصحفيين وتحريك الدعوى التأديبية ضدهم وفقا لقانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر مما يعنى عدم امتداد ولاية النيابة الإدارية إليهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية .

( ملف ١٧٥/٢/٨٦ — جلسة أول ديسمبر ١٩٨٢ )

توقيع :

#### الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة المحاكمة :

الأصل ، أن من يقوم في الدعوى الجنائية أو التأديبية بعمل من أعمال التحقيق ، يتمتع عليه الاشتراك في نظر الدعوى أو الحكم فيها ما لم يوجد نص صريح لأسباب خاصة يقضى بغير ذلك . وهذا أصل من أصول المحاكمات . وحكمة ذلك هي ضمان حيدة القاضى الذى يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام ، حتى يطمئن هذا الأخير الى عدالة قاضيه ، وتجرده عن الميل أو التأثير

وحتى لا تساور القاضى او عضو الهيئة التأديبية — وقت اصدار حكمه او قراره فتفسده — عقيدة سبق ان كونها عن التهمة موضوع المحاكمة وهو ييلشر ولاية التحقيق او يتولى سلطة الاتهام ، او يشترك فى اصدار قرار الاحالة او فى نظر الدعوى فى مرحلة سابقة . فثمة قاعدة مستقرة فى الضمير تلبيها العدالة المثلى ولا تحتاج الى نص يقررها ، وهى ان من يجلس مجلس القضاء ، يجب الا يكون قد كتب او استمع او تكلم ، حتى تصفو نفسه من كل ما يمكن ان يستشف منه رايه فى المتهم بما يتكشف لهذا الأخير مصيره مقبها بين يديه فيترزع ثقته فيه ، او يقضى على اطمئنائه اليه . ومعنى قسام وجه عدم الصلاحية لنظر الدعوى ، امتنع على القاضى الاشتراك فى الحكم ، والا لحق عمله البطلان .

على ان المسألة لا تعرض دائما على هذا الوجه فى النظام التأديبي . فذلك ان مبدا الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة الادانة ، لا يتحقق فى هذا النظام الا اذا كانت النيابة الادارية هى التى تولت التحقيق والاتهام ، ثم اُحالت العليل الى الجهة الادارية التى يتبعها لمجازاته او الى المحكمة التأديبية لمحاكمته . اذ فى هذه الصورة يتحقق وبغير شبهة مبدا الفصل بين سلطة الاتهام وهى النيابة ، وسلطة الادانة وهى الجهة الادارية او المحكمة التأديبية . ولكن تحقق المسألة حين تقوم الجهة الادارية بنفسها بجراء التحقيق ثم بتوقيع الجزاء فى حدود النصاب المقرر لها . ويذهب راي الى ان الجهة الادارية تبعد فى هذه حالة وقد جمعت بين سلطة الاتهام وسلطة الادانة وصحيح ان من يتولى التحقيق ويوجه الاتهام يكون عادة شخصا غير من يصدر قرار الجزاء ، ولكن ذلك لا ينفي انهما اعضاء فى جهاز ادارى واحد ، يكون فيه من يوقع الجزاء هو عادة الرئيس المباشر او غير المباشر فان حقق او وجه الاتهام اليه ، بل وليس ثمة ما يمنع الرئيس الادارى من ان يتولى وحده التحقيق والاتهام وتوقيع الجزاء . لذلك قد يبدو متعذرا فى هذا النظام ، اعمال القواعد الخاصة بالحيدة ، وما تقتضيه

من عدم صلاحية سلطة الاتهام في توقيع الجزاء ( الدكتور عبد الفتاح  
حسن - التأديب في الوظيفة العامة - ص ٢٤٥ ) .

ويذهب رأى آخر ( الدكتور السيد محمد ابراهيم - ص ٥٢٧ ) الى  
عدم التسليم بذلك ، لأن عدم الصلاحية هو عيب شخصى يعلق بمن  
قام به سببه نيجمله وحده غير صالح لممارسة سلطة الادانة فيما  
حقق او اتهم ، ولا يمتد هذا العيب الى الجهة او الهيئة التى يتبعها .  
وتنسبنا على ذلك ، فانه اذا قام احد رجال الادارة المعاملة بالتحقيق  
وتوجيه الاتهام ، فانه يصبح وحده غير صالح لممارسة سلطة الادانة فيما  
حقق او اتهم ، ولا يلحق هذا العيب بالجهة الادارية التى يتبعها ، ومن  
ثم لا ترايل الرئيس الادارى المختص الصلاحية في توقيع الجزاء ما دام لم  
يشترك في اجراءات الاتهام او التحقيق ، وفي هذا تطبيق لمبدأ  
الحيدة وتحقيق لحكمته اما اذا تولى الرئيس الادارى بنفسه التحقيق والاتهام ثم  
توقيع الجزاء اذ في هذه الصورة يجمع بين يديه - وبغير شبهة - سلطتى  
الاتهام والادانة ، ويقع الاخلال بمبدأ الحيدة ، وهو مبدأ لا يجوز  
التضحية به في مسائل التأديب . على ان طبيعة التنظيم الادارى وتوزيع  
الاختصاصات ، تستبعد وقوع هذا الاخلال . ذلك ان الاختصاص  
في توقيع الجزاءات ينعقد طبقا للقانون لرؤساء المصالح ووكلاء  
الوزارات والوزراء كل في حدود اختصاصه . ولا تجرى الحياة  
العملية على قيام هؤلاء باجراء التحقيق والاتهام ، وانما يقوم  
بها عادة غيرهم من الموظفين . وبذلك يتحقق دائما الفصل بين  
سلطتى الاتهام والادانة ، ويتوافر لمبدأ الحيدة احترامه .

### التحقيق مع الموظفين الذين تنظمهم أنظمة تأديبية خاصة :

تنص المادة ٩٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ أنه لا تُسرى أحكام هذا القانون على الموظفين الذين ينظم التحقيق معهم وتأديبهم قوانين خاصة .

وعلى ذلك لا ينبغي الاعتدال بالاختصاص للمحكمة التأديبية بالنسبة لطوائف العاملين الذين وإن كانوا يخضعون لقانون العاملين إلا أنهم يخضعون في مسائل التأديب لقواعد خاصة بهم . فهؤلاء مرددهم إلى سلطتهم التأديبية المنصوص عليها في قانونهم الخاص .

وقد يتبادر إلى الذهن ، أن شرط الاستثناء والخروج من اختصاص المحكمة التأديبية أن ينظم القانون الخاص هؤلاء العاملين التحقيق والتأديب معا . وأنه إذا اقتصر القانون الخاص على تنظيم التأديب دون التحقيق ، كان لا محل لأعمال الاستثناء المذكور . ولكن الحكمة التشريعية من هذا الاستثناء ، هي أن القانون الخاص إنما ينظم المحكمة التأديبية تنظيما خاصا . والتحقيق وإن كان لا يعدو أن يكون تهيدا للمحاكمة واستجابة للدالة وسماحا لدفاع الموظف المتهم ، فهو وسيلة نحو غاية ولا يمكن فصلها عند استظهار غرض الشارع في هذا الخصوص فصلا يخل بالحكمة التشريعية التي قام عليها هذا التنظيم الخاص الذي تقيا المحكمة التأديبية على وجه معين ، والا لا يمكن محاكمة الموظفين الذين يهدف القانون الخاص إلى تنظيم محاكمتهم على وضع خاص طبقا لقانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، في الوقت الذي ينظم القانون الخاص محاكمتهم بنصوص صريحة وذلك لمجرد أن هذا القانون الخاص لم يتضمن أحكاما خاصة بالتحقيق . وغير ذلك مما ينطوي عليه مثل هذا النظر من إخلال بالحكمة التي قام عليها القانون الخاص المنظم للمحاكمات المذكورة . كما أنه غنى عن البيان أن هيئة المحكمة الخاصة ، تملك سلطة التحقيق فيما أحيل إليها من

امور تتولى المحكمة فيها . فللتحقيق والحالة هذه امر لا يمكن ان يتصور ان يكون مقصودا لذاته كسبب يمنع اعمال الفرض من قانون المحكمة الخامسة ، تلك المحكمة التي تلبث على حكمة معينة استتبت هؤلاء من سريان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عليهم وكل لوائك تطلع في الدلالة على ان ما ورد في المادة ٤٦ من الجمع بين التحقيق والتأديب ، انما ورد على حكم الغالب عادة ، لا كشرط مقصود لذاته عند امثال النص .



## الفرع الثاني مهمات التحقيق

قاعدة رقم ( ١٢ )

المبدأ :

مهمات التحقيق والتدبير - صدور القرار التديبى قبل العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التديبية فى الاقليم المصرى - وجوب التزام الادارة فى التحقيق والتدبير الاصول المصلى فى المحكمات التديبية الى جانب ما نص عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى هذا الشأن .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان القرار الجزائى المطعون فيه رقم ١٠١١ لسنة ١٩٥٧ قد صدر فى تاريخ سابق لصدور ونشر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التديبية فى الاقليم المصرى، فيكون بهذه المثابة غير خاضع لاحكامه فيما يتعلق بضبط قواعد الشكل والاجراءات عند توقيع الجزاءات الادارية وبوجه خاص ما تعلق منها بالتحقيق الادارى ، الا انه ليس معنى ذلك ان الامر كان يجرى فى التحقيق والتدبير الادارى بغير اصول او ضوابط . وانما تمسح استلهاها فى كنف قاعدة اساسية كلية تصدر عنها وتستقى منها الجزئيات والتفاصيل وهى تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان للموظف موضوع المساطة الادارية . ويجب ان يكون له كل مقومات التحقيق القانونى الصحيح وكفالاته ومهمات من حيث وجوب استدعاء الموظف ومسؤاله ومواجهته بما هو مأخوذ عليه من اعمال وتكليفه من الدفاع

من نفسه وإتاحة الفرصة لمناقشة شهود الإثبات ومسماع من يسرى الاستشهاد بهم من شهود التفتي وغير ذلك من مقتضيات الدفاع ولا يتممين اتباع تلك الإجراءات إذا تطلب القاتلون إجراء تحقيق منسب وأنما يجب الالتزام بها حتى إذا لجأت الإدارة مختارة إلى إجراء التحقيق وهو أمر تقتضيه العدالة كبدأ علم في كل محكمة جنائية أو تأديبية دون حرجة إلى نص خاص عليه . ومع ذلك فقد نمت الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه « ... وفي جميع الأحوال يجوز أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاها على أن يثبت مضمونه بالمحضر الذي يحوى الجزاء » . وقالت في المذكرة الإفساحية للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ « ونظمت المادة ٨٥ السلطات التي تتولى توقيع الجزاء الإداري وزيدت جملة ما يمكن خصمه من المرتب في السنة الواحدة إلى ٤٥ يوما حتى يمكن الاقتلال من الدعوى التأديبية كما أثير إلى سلطة الوزير في توقيع هذه العقوبة أو تعديل القرارات الصادرة من غيره . وكما نص على جواز أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاها تسهيلا للعمل مع المحافظة على كرامة الضمائمات » . فلذا كان الثابت من الأوراق أن جزاء خصم ثلاثة أيام من مرتب المدعى قد صدر بناء على تحقيق أجرى معه بواسطة المحقق المختص الذي واجهه بالمخالفة المنسوبة إليه والصكوك التي وجدت في حوزته ، وقد مكن المحقق المدعى من أن يدافع عن نفسه فجاء دفاعه مؤكدا للذنب الإداري قبله . ثم صدر القرار الجزائي المطعون فيه من يملك إصداره قانونا فيكون الذنب الإداري قد وقع من المدعى وثبت في حقه وهو الذي استتبع توقيع الجزاء الإداري عليه بخصم ثلاثة أيام من مرتبه وقد تم ذلك كله في حدود القانون ومراعاة لأحكامه نصا وروحا . فلا محل للطعن فيه ، ولا سبيل إلى القضاء بالفائه .

( طعن ٩٥٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١١ )

#### قاعدة رقم ( ١٤ )

#### المبدأ :

ضمائمات التحقيق وإجراءاته - الأحكام الواردة في هذا الشأن في

قانون موظفي الدولة ولائحه التنفيذية - استهدافها توفير ضمان سلامة التحقيق وتمكين الموظف من الوقوف على عناصره وعلى أدلة الاتهام - ليس في هذه الأحكام ما يوجب إفراغ التحقيق في شكل معين أو طريق مرسوم - لا بطلان على اغفال إجراءاته في شكل معين .

#### ملخص الحكم :

ان الأحكام الواردة في شأن تأديب الموظفين ، في كل من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية لهذا القانون أنها تهدف في جعلها الى توفير ضمان سلامة التحقيق وتيسير وسائل استكماله للجهة الادارية القائمة به بقصد الكشف عن الحقيقة والوصول الى وجه الحق كما ان تلك الأحكام ترمي الى تمكين الموظف من الوقوف على عناصر التحقيق معه وأدلة الاتهام الذي يرفع عليه حتى يأخذ الامر بحقه ، ويتأهب للدفاع عن نفسه ودرء ما هو موجه اليه . وليس في هذه الأحكام ما يوجب إفراغ التحقيق في شكل معين أو طريق مرسوم . وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بأن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٢ لم يقررا جزاء البطلان على اغفال اجراء التحقيق في شكل معين ، ذلك التحقيق الذي تم في حق المظنون عليه مكملا بالنتاير والتحريرات والمذكرات الخاصة بتفاصيل التنب الاداري الذي وقع فيه - ولا تمدو النصوص الواردة في الفصل السادس في تأديب الموظفين المعينين على وظائف دائمة ( المواد من ٤٥ الى ٥٨ من مرسوم اللائحة التنفيذية ) ان تكون من قبيل الأحكام التوضيحية المشار اليها على سبيل التوجيه والتنظيم في حدود اركان القانون الذي تستند اليه دون ان تخرج بطبيعة الحال عليها أو تبسها بالتساقطة أو تعديل .

( طعن ٢٤٤٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢ )

### قاعدة رقم ( ١٥ )

#### المبدأ :

مواجهة الموظف عند التحقيق بوصف أشد لفظ المتسبب اليه —  
المسدول عنه الى وصف أخف — لا اخلال بحق الدفاع ما دام الموظف  
يعلم من التحقيق الواقع موضوع المأخذة في جيلتها ويبدى دفاعه  
فيها غير مجزا .

#### تلخيص الحكم :

إذا واجهت الإدارة الموظف في التحقيق بوصف الفعل أو الأفعال  
المنسوبة اليه بالوصف المكون للذنب لأشد فلا تثريب عليها في أن تعدل  
هذا الوصف أو تنزل بالعتوبة التأديبية الى الوصف أو الجزاء الأخف  
مضى قام لديها من الاعتبارات ما يبرر ذلك ، دين أن ينطوى هذا على  
اخلال بحق الدفاع أو يعد خروجاً على الأحكام التي تضمنها الفصل  
السابع من الباب الأول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام  
موظفي الدولة ، أو لانتهاه التنفيذية ما دام الموظف يعلم من التحقيق الذي  
يجرى معه بالوقائع وموضوع المأخذة في جيلتها ويبدى دفاعه غير مجزا  
ولا سيما إذا كانت هذه الوقائع مرتبطة ببعضها ، أو تكون في الوقت  
ذاته أكثر من ذنب تأديبي واحد أو يكون كل منها ذنباً على حدة .

( طعن ١٥٧٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٦ )

#### تعليق :

#### تغيير وصف التهمة :

من المسائل المتملة بالتحقيق ، مواجهة المائل بالتهمة المسندة  
اليه . فإذا ما وجه بتهمة معينة فانه لا يجوز تغيير وصفها دون اعادة  
مواجهته بها والا أدى ذلك الى محاسبته عن التهمة المعدلة دون أن  
تتباح له الفرصة لإبداء دفاعه فيها .

• على أنه يجوز تغيير الوصف التهمته الاشد الى الاخف ، دون ان يعتبر ذلك اخلافا بحق المسائل في الدفاع عن نفسه . فمقتضى بانه « اذا واجهت الادارة الموظف في التحقيق بوصف الفعل او الاعمال المنسوبة اليه بالوصف المكون للذنب الاشد ، فلا تشريب عليها في ان تعمل هذا الوصف ، او تنزل بالعقوبة التأديبية الى الوصف او الجزاء الاخف ، متى قام لديها من الاعتبارات ما يسرر ذلك ، دون ان ينطوى هذا على الاخلال بحق الدفاع ، او يمد خروجا على القانون ، ما دام الموظف يعلم من التحقيق الذي يجري معه ، بالوقائع موضوع المأخذة في جملتها ، ويبدى دفاعه عنها غير مجزا ، ولا سيما اذا كانت هذه الوثائق مرتبطة ببعضها ، او تكون في الوقت ذاته اكثر من ذنب تأديبي واحد ، او يكون كل منها ذنبا على حدة » .

#### قاعدة رقم ( ١٦ )

المبدأ :

لا بطلان على اغفال اجراء التحقيق مع الموظف في شكل معين .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة والمرسوم الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية لهذا القانون لم يقررا جزاء البطلان على اغفال اجراء التحقيق في شكل معين .

( طعن ١٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١ )

#### قاعدة رقم ( ١٧ )

المبدأ :

حالات بطلان القرار الإداري لميب في الشكك - اثبات

**مضمون التحقيق الشفوي في المحضر الذي يحوى الجزء - اجراء  
جوهري يبنى على اغفاله بطلان القرار .**

### **ملخص الحكم :**

انه من المسلم ان القرار الادارى يبطل لميب في الشكل اذا  
صدر القاتون على بطلان القرار عند اغفال الاجراء الشكلى او كان  
الاجراء جوهريا في ذاته بحيث يقترب على اغفاله بطلان القرار  
بحسب مقصود الشارع من جعل هذا الاجراء واجبا ولما كان اثبت  
مؤمنون التحقيق الشفوي في المحضر الذى يحوى الجزء يعد اجراء  
جوهريا لأن مقصود الشارع من تقريره هو توفير الضمانات اللازمة  
للاطمئنان الى صحة الوقائع المستوجبة للجزاء وتمكين القضاء من تسليط  
رقبته على قائلها وعلى مدى سلامة تقدير الادارة لها ومن ثم ملته يبنى  
على اغفال هذا الاجراء بطلان القرار .

( طعن ٢٢٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٧ )

### **تعليق :**

تستلهم اصول التحقيق وضوابطه في كف قاعدة اساسية كلية  
تصدر عنها وتستقي منها الجزئيات والتفاصيل ، وهى تحقيق الضمان  
وتوفير الاطمئنان للعامل في موضوع المسألة الادارية . فيجب أن يكون  
له كل مقومات التحقيق القلتونى الصحيح وكالاته وضماناته ، وهذا  
امر تقتضيه العدالة كبدا علم في كل محاكمة جنائية او تأديبية ،  
دون حاجة الى نص خالص .

واذا كان التحقيق لجراء جوهريا للحكمة التى يقوم عليها ،  
فان التحقيق في ذاته لا يخضع لاجراءات شكلية معينة كما انه يجوز  
الاستغناء عن اجراء التحقيق الادارى في بعض الحالات ما دام ليس  
في ذلك اخلال بالضمانات الاساسية للعامل المتهم ، فقد رأينا ان

التحقيق ليس الا وسيلة لاستظهار الحقيقة ، وليس شكلا في ذاته .  
لذلك فانه اذا كان الفعل المنسوب الى العامل ينطوى على جريمة  
جنائية قامت النيابة العامة بجزاء تحقيق فيها ، فانه يجوز للادارة  
الاكتفاء بهذا التحقيق والاستناد اليه في مجازاة العامل دون  
ما حجة الى تحقيق ادارى جديد تتولاه بنفسها . اذ المهم هو توغيم  
حق العامل في الدفاع عن نفسه ، وقد اتبع له ذلك املم النيابة العامة ،  
الامر الذى يغنى عن مباشرة تحقيق ادارى جديد .

## الفرع الثالث اجراءات التحقيق

### قاعدة رقم ( ١٨ )

يبدأ :

اغفال المحقق لسماع اقوال شهود رأى في تقديره عدم الجدوى من سؤالهم او الاكتفاء بما سبق ان ادلوا به امام محقق آخر - لا يمكن ان يكون سببا لبطلان ، وان امكن ان يكون ملخذا على التحقيق بالتقصير مبررا لطلب استكمالته .

ملخص الحكم :

ان اغفال المحقق لسماع اقوال شهود رأى في تقديره عدم الجدوى من سؤالهم او الاكتفاء في شهادتهم بما سبق ان ادلوا به امام محقق آخر ، اذا صح ان يكون ملخذا على التحقيق بالتقصير يمكن ان يكون مبررا لطلب استكمالته ، اذ ان هذا التصور ، وهو عيب موضوعي مرجعه الى نقطة المحقق واستيمابه للمسائل لا عيب شكلي متعلق باجراءات التحقيق ذاته او بصفة التائم به او باختصاصه او مستند الى تأثير في الارادة كلكراه وقع على المتهم او الشهود او الى تغيير للحقيقة كتزيف في الاقوال ، لا يمكن ان يكون سببا لبطلان لا نص عليه ، لان المشرع لم يرسم لسير التحقيق اسنويا معلوما يلتزمه المحقق والا كان التحقيق باطلا .

(طعن ١٠٠١ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٦)



### قاعدة رقم ( ١٩ )

#### المبدأ :

تفتيش مسكن المدرسات المالحق بلحدى مدارس البنات بقصد ضبط أوراق متعلقة بأحدهن — المجادلة فى صحته اذا تولته النيابة الادارية — لا محل لها منى كانت صاحبة الشأن قد رضيت به رضاء صحيحا .

#### ملخص الحكم :

ما دامت المدعية قد سبحت للنيابة الادارية بتفتيش مسكن المدرسات بالدرسة التى كانت تعمل وتقيم بها وبضبط ما عساه ان يسفر عنه من أوراق ومكتبات خاصة ، وما دام لم يثبت ان رضاء المدعية كان مشوبا بعبع من العيوب الفسدة للرضاء ، فان المجادلة فى صحة هذا التفتيش تصبح غير ذات موضوع ، اذ الرضا الصحيح بهذا التفتيش يقطع تلك المجادلة لو صح ان لها فى الأصل وجهها قانونيا .

( طعن ٦٤٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٢٠ )

#### المبدأ :

استقرار التشريعات التى تنظم تاديب المبالغين المذنبين كاصل عام ان يستوفى التحقيق مع العامل المقومات الاساسية التى يجب توافرها فى التحقيقات عموما واخصها توفير الضمانات التى تكفل للمبالغ الاطاحة بالاتهام الموجه اليه وابناء دفاعه وتقديم الأدلة وسماع الشهود وما الى ذلك من وسائل تحقيق الدفاع اثباتا او نفيا — عدم طلبها اتباع اجراءات محددة فى مباشرة التحقيق وافتراغه فى شكل معين .

توجيه الأسئلة في رسائل مكتوبة الى من اقتضى التحقيق سماع أقوالهم من المخالفين والشهود وتلقى ردودهم على هذه الأسئلة وتوجيه الاتهام للملعل المخالف كذلك في رسالة مكتوبة - استيفاء التحقيق - مقوماته الأساسية بما يجعله سنداً للمساعدة الإدارية .

### ملخص الحكم :

ومن حيثان التشريعات التي تنظم تأديب الماملين المدنيين وان كانت تستلزم كامل علم ان يستوفى التحقيق مع المامل الموقوفه الأساسية التي يجب توافرها في التحقيق عموماً ، وأخصها توفير الضمانات التي تكفل للملعل الإحاطة بالاتهام الموجه اليه وإبداء دفاعه وتقديم الأدلة وسماع الشهود ، وما الى ذلك من وسائل تحقيق الدفاع اثباتاً ونفياً ، الا انها لم تتطلب اتباع اجراءات محددة في مباشرة التحقيق ولم تقض بالمرأه في شكل معين ، ولما كل ذلك وكان المستفاد من أوراق التحقيق الخاص بالمنزعة المظلة ان الجهة الادارية وان اتبعت في اجرائه طريقة خاصة تمثلت في توجيه الأسئلة في رسائل مكتوبة الى من اقتضى التحقيق سماع أقوالهم من المخالفين او الشهود ، وتلقى ردودهم على هذه الأسئلة ، فان الكلب الموجه منها الى المدعى بتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٦٤ والذي سلف بيته لم يكن مجرد سؤال عن معلوماته عن الواقعة منار التحقيق بل انه تضمن توجيه الاتهام اليه بلانه لم يثبت الواقعة المسندة الى السيد / . . . . في سجل الحركة ونفاً للنظام المتبع وطلابته بذكر الأسباب التي دعت الى هذا المسلك المخالف لما جرى عليه نظام العمل ، وقد رد المدعى كتابة مبيناً الأسباب التي اسند اليها في عدم اثبات الواقعة المذكورة بالسجل ، ومن ثم يكون التحقيق المذكور قد استوفى مقوماته الأساسية بما يجعله سنداً للمساعدة الإدارية متى كانت النتيجة التي انتهى اليها قد استخلصت استخلاصاً سليماً من الوقائع والأدلة التي اشتمل عليها ، وهو ما كان يتعين ان يتصدى الحكم المطعون فيه لبحثه واستجلائه اثباتاً او نفياً ، أما وقد

ذهب الى اطراح التحقيق وعدم الاعتماد به بقوله انه لم يستوفه  
المسؤولات والضمائم الواجبة ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون  
وتأويله .

ومن حيث ان الجهة الادارية قد استخلصت من التحقيق ان العليل  
..... اخل بنظام العمل بالمكتب بل ان حدث ضجة اثناء العمل ووجه  
اللفظ غير لائقة الى بعض العاملين بالمكتب ، وان المدعى بوصفه رئيس  
المكتب لم يثبت هذه الواقعة بسجل الحركة فاصدا التستر على خطأ  
العليل المذكور ولما كان المستفاد من اقوال الشهود ان بعضهم نفى  
الواقعة المنسوبة الى العليل المذكور وان بعض الآخر قرر انه تكلم  
بصوت مرتفع محتجا على تصرف رئيس اخضر غير المدعى لانه دون غير  
السجل ما وقع فيه العليل المذكور من خطأ في العمل ، وان زملاء اتبوه  
على هذا المسلك غير المكلف فتقدم باعتذاره الى جميع العاملين بالمكتب ،  
كما قرر المدعى في رده على الاستجواب الموجه اليه اثناء التحقيق بانه  
لفت نظر العليل المشار اليه الى وجوب خفض صوته والامتناع الى  
عمله ، فاستجاب له وابدى اعتذاره عما بدر منه لزملائه جميعا ، واضلعه  
قوله ان الواقعة كلفت من القضاة بحيث قدر انه لا وجه لاثباتها في  
سجل الحركة — لما كان ذلك فقه يخلص مما تقدم ان المدعى ، بوصفه  
رئيس المكتب والمنوط به اثبات ما يقع من مخالفات لنظام العمل وحسن  
السلوك في سجل الحركة قد رأى بسلطته التقديرية لاسباب سائفة  
ينطق بها التحقيق على ما سلف ببيانه ان ما بدر من مرؤوسه . . .  
وما اقتصرن به من اعتذار هذا العليل لا يستوجب الاثبات في سجل  
الحركة ، ومن ثم فلا مطعن على مسلكه بمخالفة النظام المتبع او  
بالتستر على خطأ مرؤوسه ، وعلى ذلك فان قرار الجزاء المطعون  
فيه قد صدر غير قائم على سبب صحيح وجاء مخالفا للقانون متعين  
الافساء .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة  
لذلك يتعين الحكم برفض الطعن مع الزام الجهة الادارية بمصروفاته .

( طعن ٧٠٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم ( ٢١ )

المبدأ :

ليس ثمة ما يوجب انقراغ التحقيق مع الموظف في شكل معين  
— لا بطلان على اغفاله في وضع خاص .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه ليس ثمة ما يوجب انقراغ  
التحقيق مع الموظف في شكل معين ولا بطلان على اغفال اجرائه  
في وضع خاص .

( طعن ٤٤٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

المبدأ :

تحقيق التهمة لا يشترط فيه الكفالة — المادة ٨٥ من القانون رقم  
٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلا بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ — لا يشترط  
سوى ان يثبت مضمون التحقيق الشفوي بالحضر الذي يحوى الجزاء  
ولا يشترط ان يحوى كل الوقائع المنسوبة الى الملبل .

ملخص الحكم :

ان قانون موظفى الدولة الصادر به القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
— الذى يحكم الواتمة — معدلا بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، يقضى  
في الفترة الاولى من المادة ٨٥ منه بأن يكون « لوكيل الوزارة او الوكيل  
المساعد او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتى  
الانذار والخم من المرتب عن مدة لا تجاوز ٤٥ يوما في السنة  
الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة من ١٥ يوما وذلك بعد سماع  
اتسوال الموظف وتحقيق دفاعه . ويكون قراره مسببا .. » وارفعت  
هذه المادة في فقرتها الاخرة انه « وفي جميع الاحوال يجوز ان يكون  
الاستجواب والتحقيق شفاهما على ان يثبت مضمونه بالحضر الذى يحوى

الجزء ٤ . ولما كان الأمر كذلك وكان السلبت من استقراء المذكرة التي حررها السيد عميد كلية الهندسة ، أنها تنطوي على شقين اولهما انه كرر سؤاله عن الدعوى وتبين له انه غير موجود بالكلية ثم جاءه المدعى فى الساعة ١٥ . مساء وادعى انه كان موجودا بجهة ما بالكلية . وثبت السيد العميد انه قلم بالتحقيق مع المدعى فى هذا الشأن وانفصح له عدم صحة هذا الادعاء . وفاد هذا ان السيد العميد واجه المدعى بما اسنده اليه من انه بالسؤال المتكرر عنه خلال ساعات العمل الرسمية تبين انه ليس موجودا بالكلية واستمع الى دفاعه فى هذا الشأن والذي يتحصل فى انه كان موجودا بالكلية ولم يغادرها ، ورفعا عن ان السيد العميد كان قد تبين له بادية الأمر ان المدعى غير موجود بالكلية ، الا انه اثبت انه عاد وحقق هذا الدفاع وتبين له عدم صحته . وبالنسبة للشق الثانى من المذكرة التى اثبت فيها السيد العميد ان المدعى لا ييلشر الاشراف على اعمال النظافة بالكلية على الوجه المرفى بالرغم من تحذيره مرارا ، فان عبارة هذا الاتهام تنطوي على ما يدل على ان السيد العميد واجه المدعى بأنه لا يشرف على اعمال النظافة المنوطة على وجه مرفى كما سبق ان واجهه بها من قبل ومحذرا اياه من تقاعسه فى أداء واجبه دون ان يتلقى منه دفاعا فى هذا الشأن ، وذلك ببراءة ان التحذير لا يوجه بداهة الا فى أعقاب تحقيق تثبت فيه الادانة ، وان فى اقتران شقى الاتهام المشار اليهما فى مذكرة السيد العميد والربط بينهما ما يفيد ان سبب تكرار السؤال عن المدعى فى يوم تحرير المذكرة كان لمواجهة بان اعمال النظافة ليست على وجهها الاكمل ، وان التحذيرات السابقة فى هذا الشأن لم تنتج اثرها بما يقع بان التحقيق الشففى قد شمل الواقعة السنوية الى المدعى بشقيها ومؤدى ذلك كله ان السيد العميد قلم باستجواب الدعوى والتحقيق معه شمسافا واثبت مضمون ذلك بالحضر الذى يحوى الجزاء ومن ثم فانه يكون قد استعمل الرخصة التى اشارت اليها الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

مبالغة الذكر ذلك لأنه ليس المقصود من اثبات مضمون التحقيق الشفهي بالمحضر الذي يحوى الجزاء ، ضرورة سرد ما دار فى الموضوع فى محل الاستجواب بالمحضر تفصيلا يسرد كل وقائع المنسوبة الى العامل وبين الأصول التى استخلصت منها وفكر ما ورد على السنة والشهود بشأنها وترديد دفاع العامل وتقصى كل ما ورد فيه من وقائع وأدلة اثبات ونفى ، اذ ان كل ذلك من شأنه ان يتطلب التحقيق الشفهي الى تحقيق كتابى وهو مما يعطل الحكمة من اجازة التحقيق الشفهي وهى تسهيل العمل على ما نصت عليه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، وانما المقصود من ذلك اثبات حصول التحقيق والاستجواب وما اسفر عنه هذا التحقيق فى شأن ثبوت المخالفة الادارية قبل العمل على وجه يمكن السلطة القضائية من بسط رقبتهما القانونية على صحة قيام الوقائع وصحة تكييفها القانونى .

( طعن ٤٥١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢ )

المبدأ :

الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .  
إضافة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - جواز ان يكون الاستجواب والتحقيق شفاها على ان يثبت مضمونه بالمحضر الذى يحوى الجزاء - التدوين واثبات مضمون التحقيق من الاجراءات الجوهرية - المقصود بذلك ان يتضمن المحضر خلاصة الاستجواب تكون معبرة بوضوح عما استجوب فيه الموظف وما اجلب به على وجه معبر عن منعى نفعه - مثال عن التدوين غير المحدد لمضمون التحقيق .

ملخص القوى :

ان المادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لا تطبق على وائعة الدعوى التى ريد حكمها قانون المسلمين رقم ٤٦

لمسنة ١٩٦٤ تجيز لوكليل الوزارة ولوكيلها المساعد ولرئيس المصلحة - كل فى دائرة اختصاصه - توقيع عقوبتى الاذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة واربعين يوما فى السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة على خمسة عشر يوما . وتطلب النص لسلامة توقيع الجزاء ان تسمع اقوال الموظف وان يحق دفاعه وان يكون القرار بالجزاء مسببا . وقد اضيفت الى هذا النص فقرة اخيرة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ تجيز ان يكون الاستجواب والتحقيق شفاها على ان يثبت مضمونه بالمحضر الذى يحوى الجزاء وجاء بالفكرة الايضاحية فى بيان الحكمة من هذه الفقرة ان المراد هو « تسهيل العمل مع المحافظة على كلفة الضمانات » ومن هذه الضمانات سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه وتسبب قرار الجزاء وتدوين مضمون التحقيق او الاستجواب .

وان المستفاد من نص المادة ٨٥ المشار اليه ان الاصل هو التحقيق الكتابى الذى يدون كاملا وعلى علته ، واستثناء من هذا الاصل اجيز اجراء التحقيق شفاها على ان يثبت مضمونه فى المحضر الذى يحوى الجزاء ، اذ يعتبر اثبات هذا الموضوع فى حالة التحقيق الشفهى بديلا عن تدوين التحقيق كاملا فى حالة التحقيق الكتابى ، ويعتبر التدوين واثبات مضمون التحقيق من الاجراءات الجوهرية لتعلقهما بالضمانات الاساسية فى التحقيق .

ان اثبتت مضمون التحقيق او الاستجواب فى المحضر الذى يحوى الجزاء لا يعنى ان يثبت المحقق الاسئلة والاجابات عنها كاملة وعلى علاتها كما هو الشأن فى التحقيق الكتابى ، والا كان ذلك اهدار لما استهدفه المشرع من التيسر على الادارة وتسهيل العمل ، كما لا يعنى تجهيل دفاع الموظف او الاقتصار على جزء منه لأن فى ذلك اخلال بالضمانات المقررة فى التحقيق لكن المقصود من اثبات مضمون الاستجواب فى المحضر الذى يحوى الجزاء هو ان يتضمن المحضر خلاصة للاستجواب تكون معبرة بوضوح عما استجوب فيه الموظف وما اجاب به على وجهه معبر عن منحه دفاعه ، فالذا لم يستوف محضر الجزاء هذه العناصر

فإن الاستجواب يكون قد جاء على خلاف حكم القانون غير مستكمل  
الضمانة الأساسية التي يقوم عليها التحقيق .

إن العبارة التي سألها القرار ، من أن المدعى لم يسد لدى مواجهته  
بما نسب إليه عذرا مقبولا ، لا يمكن أن تعد مضمونا محددا يصلح لتحقيق  
شأنه بحسب المعنى المفهوم من نص المادة ٨٥ المشار إليه ، إذ لا تعدو  
هذه العبارة أن تكون تعبيرا عن رأى سائل فى اجلبة مجهولة لمسئول ،  
وهى لا تنم عن كون المسئول مقرا او منكرا كما انها تحتل التناول ،  
فقد تفيد أن المدعى لم يقدم على الاطلاق عذرا مقبولا ، كما تفيد أنه  
قدم بالفعل عذرا رآه المحقق بحسب تقديره غير مقبول وإن كان.  
فى الواقع غير ذلك ومتى كان ما اثبت فى المحضر كـمضمون للاستجواب  
مجهلا على هذا الوجه من جهة ، ومثارا للتناول من جهة أخرى ، فإن  
ما اثبت فى المحضر لا يعد مضمونا كلفيا للاستجواب الشفهي وتكون  
الجهة الإدارية قد اغفلت بحق اثبات مضمون الاستجواب .

( طعن ٢٢٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٤ )

#### المبدأ :

جواز أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاهما على أن يثبت  
مضمونه بالمحضر الذى يحوى الجزاء — اثبات مضمون التحقيق الشفوى  
بالمحضر الذى يحوى الجزاء — ليس مقصودا منه ضرورة سرد ما دار  
فى الموضوع محل الاستجواب تفصيلا بسرد كل الوقائع المسبوبة  
للموظف والأصول التى استخلصت منها وترديد دفاع الموظف وتقصي  
كل ما ورد فيه — يكفى اثبات مضمون التحقيق أو الاستجواب وما  
استفر عنه فى شأن ثبوت الذنب الإدارى قبل الموظف .

#### ملخص الحكم :

ليس المقصود من اثبات مضمون التحقيق الشفوى بالمحضر الذى



يحوى الجزء ضرورة مرد ما دار فى الموضوع محل الاستجواب بالمخبر  
تفصيليا يسرد كل الوقائع المتسوية للموظف وبيان الأصول التى  
استخلصت منها وفكر ما ورد على السنة الشهود بشأنها وترديد دفاع  
الموظف وتقصى كل ما ورد فيه من وقائع وأدلة أثبتت ونفى وترجيح  
الانهمار على أساس دفع إبداء الموظف اذ كل ذلك من شأنه أن يقرب  
التحقيق الشفوى الى تحقيق كتابى وهو مما يعطل الحكمة من اجازة  
التحقيق الشفوى وهو تسهيل العمل على ما نصت عليه المذكرة الإيضاحية  
للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وانما المقصود من ذلك هو اثبات حصول  
التحقيق أو الاستجواب وما أسفر عنه هذا التحقيق أو الاستجواب فى  
شأن ثبوت الذنب الإدارى قبل الموظف باعتبار أن هذا الذنب الإدارى  
هو الذى يكون ركن السبب فى القرار التأديبى مما يمكن السلطة  
القضائية من بسط رقبتهما القانونية على صحة قيام هذه الوقائع وصحة  
تكييفها القانونى .

( طعن ٤٤٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥ )

##### المبدأ :

**الإجراءات الواجب اتباعها فى التحقيق الذى يجرى مع الموظف**  
— مواجهة الموظف بالخلافة المسندة اليه من الضمائم الأساسية التى  
يجب توفيرها — المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفى  
الدولة — اغفال هذا الإجراء — اثره : البطلان .

##### ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى الاحكام المنظمة لتأديب العاملين انها تهدف  
فى مجموعها الى توفير الضمائم لسلامة التحقيق الإدارى وتيسير وسائله  
بنحية الوصول الى الحقيقة . ومن الضمائم الجوهرية التى حرص

( م ٤ - ج ٩ )

الضلع على مراعاتها في التحقيق الإداري المواجهة وذلك بإقتكاف الغائب على حقيقة التهمة المسندة اليه وأحاطته علماً بحفظ الأدلة التي تشير إلى ارتكابه المخالفة حتى يستطيع أن يدلي بأوجه دفاعه . وفي ذلك نص المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية لتتوّن التوظف على أن يطو المحقق على الموظف الذي نسبت اليه المخالفة أو الخروج على مقتضى الواجب ملخص ما أسفر عنه التحقيق من أدلة وقرائن أخذاً من الأوراق ومن أحوال الشهود وبشت حصول التلاوة في المحضر ويدون أجلة الموظف عليها تفصيلاً ثم يحقق دفاعه وإذا استشهد بشهود نفي وجب استدعائهم وسؤالهم . ويلزم حتى تؤدي مواجهة العليل بالتهمة غلبتها — كضمانة أساسية للعليل — أن تتم على وجه يستشعر منه العليل أن الإدارة بسبيل مؤاخفته إذا ما ترجحت لديها أدائته حتى يكون على بينة من خطورة موقفه فينشط للدفاع عن نفسه . وليس يغني عن هذه المواجهة مجرد القول بأن المخالفة ثبتة ثبوتاً مادياً لا شبهة فيه — ذلك أن الحكم على ثبوت المخالفة وانتقالها مرده إلى ما يسفر عنه التحقيق الذي يعتبر توجيه التهمة وسؤال المخالف عنها وتحقيق دفاعه في شأنها أحد عناصره الجوهرية ومن ثم يكون سحيداً ما ذهب إليه الحكم المظعون فيه من أن استخلاص قرار الجزاء في المخالفة الأولى المنسوبة إلى المظعون ضدها من شكوى السيد / . . . . . وأجلة المظعون ضدها عليها بطريقة غير مباشرة غير سليم ويكون قرار الجزاء بطلاناً لسبب في إجراءات التحقيق .

( طعن ١٠٤٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ٣٦ )

#### البيان :

لا يشترط أن يحلف الشهود اليمين في التحقيق الذي يجريه رئيس المصلحة أو من ينوبه لذلك من موقفتها .

### ملخص الحكم :

انه وأن كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، معدلا للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، والذي كان ساريا حينذاك ، قد نص في المادة ٩٠ مكررا على ان تكون الشهادة بعد خلف اليقين ونص بنسب ذلك القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في المادة ٧ - الا ان هذا مقصور على التحقيق الذي يجريه مجلس التأديب في الحالة الأولى والتليبة الادارية في حالة الثانية - ولم يشترط القانون ذلك بالنسبة للتحقيق الاداري الذي يجريه رئيس المصلحة او من ينيبه لذلك من موظفيها . وعلى ذلك فان عدم قيام المحقق - وهو مدير المستشفى - بتطيف الشهود لا يترتب عليه بطلان شهادتهم .

( طعن ١٢٠٦ لسنة ١١ في ٢٤ جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

#### المبدأ :

الانقرار من الخلف يفتى عن التحقيق معه - تجريح الشخصية لا يجدي لان دورها يقف عند التبليغ بالشكوى - اكراه - اخلاف - مطول الاكراه المبط لانقرار عن مجرد الخشية .

### ملخص الحكم :

ان الترار الصادر بفصل ابنة المدعى قد استخلص ما اسند اليها استخلاصا سابقا وساليا من الاقرار الذي كتبه ووثقته والذي تضمن تفصيلا كاملا لوقائع الموضوع ، ولا شك ان مثل هذا الاقرار يفتى تمامها من اجراء اي تحقيق آخر ، اذ فيه اقرت الطالبة المذكورة بما يكشف عن اعوجاج شديد في السلوك لا تؤمن معه على الاستمرار في الدراسة بالمعهد المذكور ليس فقط حفاظا على سمعة المعهد وانما تصورها لزميلاتها من النهج الذي تسير فيه ، سيما وقد بان من الاقرار الجبار اليه انها اصطحبت طالبة اخرى معها واشركتها في مغادرتها ، ولا جدال ان مثل

هؤلاء الطالبات يجب اخذهن بالقدر اللازم من الشدة اِلا فى ردهن ومنعهن من الانطلاق فى هذا الطريق الذى يتساقى تالما مع الدين ومع البيئة المصرية والقول بغير ذلك ، واخذ مثل هذه الامور بالتالى والتساهل لا شك يؤدى الى اضرار بالغة سواء بالنسبة للطلم والتعليم او بالنسبة للامرة والمجتمع ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من تجريح الشاكية للتشكيك فى الواقعة التى ابلغت عنها ، ذلك لان دور الشاكية وقف عند حد التبليغ عن واقعة تكشف عن الاخلال بحسن السيرة وتعد انحرانا شديدا للسلوك المألوف ، فأيما كان الراى فى السلوك الشخصى للشاكية ، فليس من شأنه ان يؤثر فى الواقعة ذاتها التى ابلغت عنها ، اذ الرد فى النهاية هو ثبوت الواقعة من عدمه بغض النظر عن شخص المبلغ مجهولا كان او معروفا ، منحرفا ام مشهودا له بالاستقامة ، فكثير من الانحرافات يكون مصدر التبليغ عنها شكوى من مجهول ويكشف الفحص عن قيام ما يؤند صحة الوقائع التى تضمنتها الشكوى ، كذلك تطرح المحكمة كل الاعتبارات التى مسقتها المدعى للتشكيك فى ملول الاقرار الذى كتبه ابنه من ناحية اخلائه فى بعض التفصيلات مع الاقرار الذى كتبه زميلتها ، ذلك ان كلا من الاقرارين قد اتفق فى جوهره وهو توجه الطالبات الثلاث الى منزل اخطين فيه مع غرياء كما انه ليس صحيحا ما رده المدعى وسائره فيه الحكم المطعون فيه من ان الاقرار الذى كتبه ابنة المدعى كان وليد اكراه مرده الرهبة من الموقف امام المسؤولين بالمعهد وبم وكيلة المعهد التى توصلت بطريق الخديعة الى استكبابها الاقرار ، ذلك لان الطالبة المذكورة ارتضت كتابته وكون هذا الاقرار قد تم فى حضور السادة عميد المعهد ووكيلة المعهد والاختصائية الاجتماعية لا يعنى ان يكون شابا اكراه ادبى اذ ان المركز الوظيفى لهؤلاء وما له من سلطان فى نظر طالبات المعهد لما يسبقه على اصحابه من اختصاصات لا يعمد اكراها مادام لم يمتد الى الطالبة بالاذى المادى والمعنوى ومجرد الخشية لا يعد قرين الاكراه المبطل للاقرار لا معنى ولا حكا ، اذ لا يمكن ان يستخلص

من ظروف الدعوى وملابساتها تكثر ارادة الطالبة المذكورة من ذلك  
السلطان حين كتبت اقرارها ، قالتنوذ الابى فى ذاته لا يكفى وحده  
ما لم يقترن بوسائل اكراه غير مشروعة بقصد الوصول الى غرض غير  
مشروع وغنى عن القول أن مملك وكالة المعهد فى تكليف الطالبة المذكورة  
بكتابة اقرار مما سبق أن الفقه على مسلمها شفوياً ، هو المسلك  
الواجب بحكم وظيقتها فى القيام على تنفيذ لوائح المعهد وتحقيق  
المصلحة العامة المقصودة من هذه اللوائح ، بهذا التكليف مشروع فى  
الوسيلة والغاية معا .

( طعن ١٠٦١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٨ )

المبدأ :

استدعاء الموقوف للتحقيق معه فى مخالفات منسوبة اليه —  
عدم انكار العامل استدعاءه التحقيق — اعتبار ذلك تسليماً منه بصحة  
حصول هذا الاستدعاء — تقويته بذلك قرينة الدفاع عن نفسه واهداره  
ضمانة اسلمية خولها له القانون — جهة الادارة فى حل من توقيع  
الجزاء عليه مما ادبها من ادلة ثبوت ضده .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على سجل الحضور والانسراف  
بوظنى مسجد التبين ان السيد مفتش المساجد اشر فى هذا السجل  
فى يوم الخميس الموافق ١٥ من ابريل سنة ١٩٧١ بان ابلغ المسجد  
الشيخ . . . . . منقطع من يوم ١٣ من ابريل سنة  
١٩٧١ ونبه عليه بالحضور الى المديرية صباح السبت ١٧ من ابريل  
سنة ١٩٧١ للتحقيق معه ، كما اشر السيد المفتش المذكور فى يوم  
الاحد الموافق ٩ من مايو سنة ١٩٧١ بان الالم المذكور غير موجود  
ولم يحضر ولاحظ أنه موقع فى عصر ومغرب وعشاء اليوم ٩ من مايو

حقماً وكذلك الأليم ١٠ و ١١ و ١٢ من مايو سنة ١٩٧١ كلها واستدعى إلى المديرية أكثر من مرة بالتسجيل في هذا دفتر وغيره وأرسل إليه بالبريد ولكنّه لم يحضر وهذه فوضى وانتهازية ومخلفات صريحة واضحة ونبه عليه بضرورة حضوره إلى المديرية لسؤاله على كل هذه المخالفات وغيرها « وإذ لم ينكر المدعى استدعاءه للتحقيق على هذا النحو فإنه يكون في الواقع من الأمر قد سَلِمَ بصحة حصول هذا الاستدعاء وبأنه رفض الاستجابة له .

ومن حيث أنه بائتناع المدعى عن طلبية استدعاءه للتحقيق معه في المخلفات المنسوبة إليه يكون بذلك قد فوت على نفسه فرصة الدفاع وأهدر بذلك ضمانة أساسية خولها له القانون ، وعلى ذلك تكون الإدارة في حل من توقيع الجزاء عليه مما لجبها من أدلة ثبوت ضده .

ومن حيث أن المخالفة المشار إليها ثابتة في حق المدعى من واقع سجل الحضور والانصراف الخاص بالمسجد المذكور ومن مذكرة السيد مفتش الحضور والانصراف الخاص بالمسجد المذكور ومن مذكرة السيد مفتش المساجد المؤرخة في ١٠ من مايو سنة ١٩٧١ ، ومن ثم يكون قرار مجازاته عن هذه المخالفة بخمس ثلاثة أيام من مرتبه لاستهتاره بواجبه الوظيفي مع حرمانه من أجره المدة التي تخلف عنها ولم يؤد فيها عملاً ، قد قام على سببه الصحيح قانوناً وبناء عليه يكون الحكم المطعون فيه الصادر في الدعوى رقم ٥٧ لسنة ٧ القضائية صحيحاً بدوره بما لا بطن عليه فيما قضى به من رفض طلب الغاء هذا القرار .

ومن حيث أنه لما كان الحكمان المطعون فيهما قد صادقاً الصواب في الواقع والقانون على ما تقدم بيانه فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

### قاعدة رقم ( ٢٩ )

#### المبدأ :

حق الموظف أو المبلل في سماع اقواله وتحقيق دفاعه — لا يسوغ وقد اتيج له ذلك ان يمتنع عن الاجابة لو يتمسك بطلب احالة التحقيق إلى جهة أخرى — لجهة الادارة ان تجرى التحقيق بنفسها — لا تقتزم بخلقه الى التنبلة الادارية ما دام القاتون لا يلزمها بذلك .

#### ملخص الحكم :

اذا كان من حق الموظف أو المبلل ان تسمع اقواله ، وان يحقق دفاعه ، الا انه وقد اتيج له ذلك كله ، فلا يسوغ له ان يمتنع عن الاجابة لو يتمسك بطلب احالة التحقيق الى جهة أخرى . ذلك ان من حق جهة الادارة — وفي الطمن الراهن الهيئة الزراعية المصرية — ان تجرى التحقيق بنفسها ، وهي اذا كان ذلك من حقها ، فانها لا تحمل على احالته الى التنبلة الادارية ما دام ان القاتون لا يلزمها بذلك . واذا شعر الموظف أو المبلل بعدم الاستجابة الى ما امر عليه تعين في حقه ان يسارع الى ابداء اقواله وتنفيذ ما يوجه اليه من اتهلمات او مخالفات ثم ان له الحق في نهية الامر في ان ينظم من القرار الاداري الصادر بناء على مثل هذا التحقيق الذي لا يرتاح اليه اما ان يمتنع عن ابداء اقواله ، ويقف سلبيا ازاء ما هو منسوب اليه بل يصر على موقف التحدى من جهة الادارة دون ان يكون لذلك سبب قاتونى أو منطقى سوى ان قسم قضاليا الهيئة هو الذى اوصى بوقفه عن العمل فلا تتريب في ذلك عليها ، والموظف لا يلومن بعد ذلك الان نفسه ، فكل امريء وعمله ، فمن اساء فعلى نفسه .

( طمن ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٦٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٠ )

#### المبدأ :

عدم سماع اقوال شاهد ليس من شملته ان يغير وجه الراى فيما

**انتهى اليه التحقيق — لا يربط بطلان قرار الجزاء الذي استند الى هذا التحقيق .**

**ملخص الحكم :**

وان، كلن المدعى قد استشهد بشاهدين لم تسمع اقوالهما غير ان اقوال هذين الشاهدين حتى مع التسليم جدلا بأنها ستجىء فى صالح المدعى فلا يجوز ان تؤدى الى ترجيح دفاع المدعى او الأخذ بها بعد ان وقع ستة من رؤساء المدعى على المذكرة التى قدمها رئيس لجنة تقدير الدرجات والتى اثبتت فيها الألفاظ التى صدرت عن المدعى . وعلى ذلك فان عدم سماع اقوال هذين الشاهدين ليس من تلباته ان يفسر وجه الراى فيها انتهى اليه التحقيق ، ويكون الجزاء قد صحر مستندا الى اصول ثابتة فى الأوراق .

( ملعن ٧٧٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٢ )

**قاعدة رقم ( ٢١ )**

**المبدأ :**

**امكان التهم ان يبنى ما يراه من دفاع امام المحكمة التأديبية لا يستقيم معه دفعه ببطلان التحقيق استنادا الى الاخلال بحقه فى الدفاع .**

**ملخص الحكم :**

لا يعيب التحقيق ، وكان فى مكنته ان يبنى ما يراه من دفاع امام المحكمة التأديبية ، اذ هى مرحلة تستكمل فيها مراحل التحقيق السابقة ، اذ يواجه فيها المتهم بما نسب اليه ، وكان يستطيع ان يتدارك اجابها ما فاتته من وسائل الدفاع ، بها يجعل دفعه ببطلان التحقيق ، استنادا الى الاخلال بحقه فى الدفاع دفعا لا يستقيم فى الواقع او فى القانون .

( ملعن ٦٤٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١ )



### قاعدة رقم ( ٢٢ )

#### المبدأ :

النيابة الإدارية غير مقيدة في مباشرتها لإجراءات التحقيق والانتهاام  
بميعاد معين أو بوجوب تقديم شكوى إليها من صاحب العمل — مجال  
تطبيق حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بقانون  
العمل هو حيث يتولى صاحب العمل حق الانتهاام والتلايب — النيابة  
الإدارية لا تنقيد بحكم هذه المادة .

#### ملخص الحكم :

ليس في أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر أو فيما  
أحال إليه من أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ما يقيد النيابة الإدارية  
في مباشرتها لإجراءات التحقيق والانتهاام بميعاد معين ، أو بوجوب  
تقديم شكوى إليها من صاحب العمل ، والمستفاد من نص المادة ٦٦ من  
القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن مجال تطبيقها هو حيث يتولى صاحب  
العمل حق الانتهاام والتاديب ، فينقيد بالمواعيد والإجراءات المنصوص  
عليها فيها — ولا وجه أصلا للقول بوجوب تقيد النيابة الإدارية بالميعاد  
المنصوص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة ، بمقولة أنها تنطوى  
على حكم أكثر سخاء للعامل يحقق له ضمانا ، يحول دون اتخاذ صاحب  
العمل ، من ارتكابه لمخالفة ما ، وسيلة إلى تهديده إلى أجل غير  
مسمى عن طريق انتهاامه بها في أي وقت يشاء إذ فضلا عن أن ذلك  
مردود بما تقدم فكره ، فإن في تولى النيابة الإدارية إجراءات التحقيق  
والانتهاام ما يكفل للعامل من الضمانات ما لا يحققة قانون العمل — كما أن  
المشرع قد استهدف بالخضاع بعض الشركات والهيئات لقانون النيابة  
الإدارية ، تعتب المخالفات الخطيرة التي يرتكبها العاملون فيها ، ويتقاضى  
عنهما القاتنون على الإدارة أهلا أو تواطؤا .

( طعن ٦٤٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١ )

## قاعدة رقم ( ٢٢ )

### المبدأ :

على النيابة الإدارية أن تستمر في التحقيق الذي بدأه حتى تتخذ قراراً في شأنه - ليس للجهة الإدارية أن تتصرف في التحقيق إلا إذا أجهت النيابة الإدارية الأوراق إليها - ليس للجهة الإدارية أن تطالب النيابة الإدارية بالكف عن التحقيق - أجهت النيابة الإدارية الأوراق إلى النيابة العامة لاتخاذ الوقائع على جريمة جنائية - لا ينال من اختصاص النيابة الإدارية بالتصرف في التحقيق في ضوء ما يسفر عنه تحقيق النيابة العامة - قرار الحفظ الذي يصدر من الجهة الإدارية قبل أن تنتهي النيابة الإدارية إلى قرار في التحقيق - بطل .

### ملخص الحكم :

انه اذا تولت النيابة الادارية التحقيق سواء بناء على طلب الجهة الادارية المختصة او بناء على ما كشف عنه اجراء الرقابة او بناء على شكاوى الامراء والهيئات التي يثبت الفحص جديتها فان لها بل عليها ان تستمر في التحقيق حتى تتخذ قراراً في شأنه دون ان يتوقف ذلك على ارادة الجهة الادارية - كما ان لها من تلقاء ذاتها ان تحيل الأوراق الى المحكمة التأديبية متى قدرت ان المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخصم من المرتب لمدة خمسة عشر يوماً - ولا يجوز للجهة الادارية ان تتصرف في التحقيق الا اذا أجهت النيابة الادارية الأوراق اليها في الأحوال السابق الإشارة اليها - وليس للجهة المذكورة اصلاً ان تحول دون مباشرة النيابة الادارية لإختصاصها عن طريق مطالبتها بالكف عن السير في التحقيق او عن طريق المبادرة الى التصرف قبل ان تنتهي النيابة الادارية الى قرار في شأنه - كما انه اذا رأت النيابة الادارية تبطل ان تحدد المسؤولية الادارية ان تحيل الأوراق الى النيابة العامة لاتخاذ الوقائع على جريمة جنائية - فان ذلك لا يؤثر على اختصاصها بالتصرف

في التحقيق في شأن هذه المسؤولية على ضوء ما يسفر عنه تحقيق النيابة العامة وهذا ما انصحت عنه المادة ١٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٨ لسنة ١٩٥٨ بثلاثة الداخلية للنيابة الادارية وان هذه الخطوات المحددة التي رسمتها النصوص لا تدع للجهة الادارية سبيلا لقرار الحفظ قبل ان تتخذ النيابة الادارية قرارا بشأن التصرف في التحقيق وقد استهدف القانون بذلك ان يضع المركز الواقعي للتحقيق بجميع تفصيلاته وما انتهى اليه تصرف النيابة الادارية في شأنه امام الجهة الادارية قبل ان تصدر قرارها حرصا منه على سلامة هذا القرار وعلى ان يتخذ بعد احاطتها بعناصر التحقيق الذي بشرته جهة محلولة بعيدة عن التأثير — ولا جدال في ان تعطيل هذه الضمانة من شأنه مصادرة النيابة الادارية على رأيها فيها لو اختارت احالة اوراق الموضوع الى المحكمة التأديبية — وناسبا على ما تقدم فان قرار الحفظ الذي يصدر من الجهة الادارية قبل ان تنتهي النيابة الادارية الى قرار في التحقيق يكون مشوبا بسبب اجرائي جوهري من شأنه ان يبطله .

( طعن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٨ )

### قائمة رقم ( ٢٤ )

#### المبدأ :

على النيابة الادارية ان تستمر في التحقيق الذي تبشره حتى تتخذ قرارا في شأنه — لا يجوز للجهة الادارية ان تتصرف في التحقيق الا اذا احالت النيابة الادارية الاوراق اليها .

#### ملخص الحكم :

اذا تولت النيابة الادارية التحقيق ، سواء بناء على طلب الجهة التي يتبعها الموظف ، او بناء على ما كشف عنه اجراء الرقابة الادارية او بناء على شكوى الأفراد والهيئات التي يثبت الفحص جديتها ، فان لها ، بل عليها ان تستمر في التحقيق ، حتى تتخذ قرارا في شأنه دون ان يتوقف ذلك على ارادة الجهة التي يتبعها الموظف — ولا يجوز

لذلك الجهة ان تتصرف في التحقيق الا اذا احوالت النيابة الادارية الأوراق اليها .

( طعن ٦٤٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١ )

### قاعدة رقم ( ٢٥ )

#### المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٩ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والمادة ١٤ من اللائحة الداخلية للنيابة الادارية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ ان المشرع في الجرائم الجنائية قصر سلطة تفتيش منازل العاملين على اعضاء النيابة الادارية وحدهم يجرؤونه بالشروط والأوضاع التي نص عليها القانون — يتربط على ذلك انه يمنع على الرؤساء الإداريين تفتيش منازل العاملين ومثل هذا التفتيش لو حدث يكون باطلا — لفظ المنازل المتصوص عليه في قانون النيابة الادارية جاء عاما ومطلقا وينصرف الى المسكن الخاصة والى المسكن الحكومية على حد سواء حتى لو كانت ملحقة بمكان العمل طالما انها مخصصة فعلا للاقامة والسكن .

#### ملخص الحكم :

انه عن الوجه الأول من أوجه الطعن والخلص ببطلان الاجراءات تأسيسا على أن الدكتور . . . . . مدير القسم العلاجي بمدينة الشئون الصحية بقنا بتفتش مسكن الطاعن دون الحصول على موافقة صريحة منه او أن يكون مأذونا بذلك من السلطة المختصة قانونا ، فان المادة ٤٤ من الدستور تنص على أن للمسكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون ، وقد نظم كل من قانون الاجراءات الجنائية وقانون النيابة الادارية الضوابط والاحكام الخاصة بتفتيش المنازل في المجال الذي يرمى فيه . فتضمنت المادة ٩ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ النص على أنه يجوز لمحير

علم النيابة الادارية او من يفوضه من الوكيلين في حالة التحقيق ان يأذن بتفتيش اشخاص ومنازل العاملين المنسوب اليهم المخالفة المالية لور الادارية اذا كان هناك مبررات قوية تدعو الى اتخاذ هذا الاجراء ، ويجب ان يكون الاذن كتابيا وان يباشر التحقيق احد الاعضاء الفنيين . كما نصت المادة ١٤ من اللائحة الداخلية للنيابة الادارية الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ على ان يباشر تفتيش المنازل احد اعضاء النيابة الادارية . . ويبدو واضحا ان المشرع في الجرائم القاعدية قصر سلطة تفتيش منازل العاملين على اعضاء النيابة الادارية وحدهم ويجرونها بالشروط والاوزاع التي نص عليها القانون ، ومن ثم يمتنع على الرؤساء الاداريين تفتيش منازل العاملين ومثل هذا التفتيش لو حدث يكون باطلا . وجدير بالذكر ان لفظ المنازل المنصوص عليه في قانون النيابة الادارية قد جاء عليا ومطلقا فيؤخذ على اطلاقته وينصرف الى المسكن الخاصة والى المسكن الحكومية على حد سواء حتى ولو كانت ملحقة بمكان العمل طالما انها مخصصة فعلا للاتالة والسكن وفيها يستطيع الشخص ان يكل ويستقريح وينام مطمنا الى انه في مأوى من ازعاج الآخرين ، وغنى عن البيان ان الحاق سكن الطبيب بجبنى الوحدة الصحية الفرض منه توفير السكن القريب من مكان العمل والمناسب للطبيب السدى يعمل في الوحدات الصحية المنتشرة في الريف ، دون ان يكون من شأن ذلك انتقاد هذا المكان صفة السكن .

ومن حيث انه لما كان الثالث من الاوراق ان مدير القسم العلاجر بمديرية الشئون الصحية بقنا ، قد اقتحم مسكن المخالف وقام بتفتيش ما به من تذاكر طبية ، فان ذلك يكون قد تم بالمخالفة للقانون ، ويكون التفتيش باطلا ويترتب عليه بطلان الدليل المستمد من التذاكر الطبية التي تم ضبطها ، ولئن كان البطلان يقتصر على الدليل المستمد من التفتيش الباطل ، الا ان التحقيق والاوراق قد ضلت تماما من ثمة دليل آخر يفيد فيلم المخالفة الثانية في حق الطاعن سيما واته لم تجرد عهده ولم يظهر

جهة تجز بها ، واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك التفتاء بالفتاه ، والحكم ببراءة الطاعن .

( طعن ١٠٩١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٣٦ )

#### المبدأ :

**عقوبة الفصل — عدم سماع الشاكين في التحقيق لا يبطله —**  
استدعاء الشاكين لسماع اقوالهم فضلا عما فيه من ازعاجهم فانه ليس ثمة ما يلزمهم بالحضور للدلاء بقوالهم — عقوبة الفصل — عدم اللامعة الظاهرة بين المخالفة التعيينية والجزاء — الفاء قرار الفصل لا يدخل بكل السلطة المختصة بتوقيع جزاء آخر من بين الجزاءات المنصوص عليها في البنود من ١ — ٨ من الفقرة الاولى من المادة ٨٢ من قانون نظام المابلين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — توقيع العقوبة يكون خلال سنة من تاريخ الحكم .

#### ملخص الحكم :

ان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان المخالفة غير ثابتة في حق الطعون ضده لا يقوم على اساس صحيح من الواقع ، ذلك ان عدم سماع الشاكين في التحقيق له ما يبرره ، فالاضافة الى ان استدعاءهم للتحقيق فيه ازعاج للملاء ، فانه ليس ثمة ما يلزم الشاكين بالحضور للدلاء بقوالهم ، ثم ان سماع اقوالهم غير منتج في التحقيق بعد ان ثبت من اقوال الشهود المابلين بفرع البنك ومن اعتراف الطعون ضده انه خرج على مقتضى الواجب في اداء اعمال وظيفته بما يسرى الى سمعة البنك كمؤسسة مالية ائتمانية ، فان جهة العمل وقد استندت الى ما ثبت في حقه على الوجه الذي اظهره التحقيق في مساطنة تانيبيا فان ترازها وبالحالة هذه يكون مستندا من اصول ثابتة من الاوراق ، ولئن كان ذلك

٧١ ان قرار الجزاء وقد صدر بالفصل يكون مشوراً بالغلو بوصفه أقمى  
المعويث التأديبية التى توقع على المملئين حيث لا تثيد المعويثات  
الأخرى فى زجر العايل وتقويمه وكان على البنك أن يمنحه فزمنة  
لاصلاح حاله وليحقق النظام التأديبى الفزمن المرجوة منه ، ومن ثم فإن  
الحكم المطعون فيه فيها انتهى إليه من الغاء قرار الفصل والتمويض  
محمولا على اسباب هذا الحكم يكون صحيحا قانونا ، ولا يخل ذلك بحق  
السلطة المختصة فى البنك فى توقيع جزاء آخر على المطعون ضده  
من بين الجزاءات المتصوص عليها فى البنود من ١ - ٨ من الفقرة  
الأولى من المادة ٨٢ من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام  
الماملين بالقطاع العام خلال سنة من تاريخ هذا الحكم ونقا لأحكام  
القانون المذكور .

( طعن ٦٤٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧ )

##### المبدأ :

المادة ٢١ من قانون الماملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم  
٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المقصود بإمكانية الاستجواب او التحقيق شفاهة  
أن يثبت مضمونه بالحضر الذى يحوى الجزاء - الهدف من ذلك اثبات  
حصول التحقيق أو الاستجواب وما اسفر عنه من ثبوت الذنب الإدارى  
قبل العايل على وجه يمكن للسلطة القضائية بسط رقابتها القانونية على  
صفة قيام الواقع وصحة تكييفها للقانون .

##### ملخص الحكم :

ان التصود بما أجازته المادة ٢١ من قانون نظام الماملين  
بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من إمكانية أن يكون الاستجواب او  
التحقيق شفاهة أن يثبت مضمونه هذا التحقيق الشفوى بالحضر الذى

يحوى الجزاء والهدف من ذلك هو اثبتت حصول التحقيق لو الاستجواب وما اسفر عنه هذا التحقيق في شأن ثبوت الذنب الإداري قبل العامل على وجه يمكن للسلطة القضائية بسط رقابتها القانونية على صحة قيام الوقائع وصحة تكليفها القانون .

ومن حيث ان الأوراق التي تقدمتها الشركة خالية من اثبتت ما جرى في التحقيق الشفوي الذي تقول انه أجرى مع الطاعن . بل ان كل ما تضمنته هذه الأوراق هو مجرد اشارة في نموذج مطبوع الى حدوث التحقيق دون ذكر ما ابداه الطاعن الذي يجري معه التحقيق من اقوال بصدد الاتهام الموجه اليه الامر الذي يترتب على ان تكون قرارات الجزاءات المطعون فيها قد صدرت على خلاف ما يقضى به القانون خليفة بالالفاء ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب صحيح حكم القانون متمينا الفأوه والفاء القرارات المطعون فيها .

( طعن ٢٢١٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨ )

المبسدا :

المادة ٤٦ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقابات العمالية — المشرع اراد ان يكفل الاتحاد العام لنقابات العمال الحق في الاخطاء بما ينسب الى عضو مجلس ادارة المنظمة النقابية من انتهاكات في جرائم تتعلق بنشاطه النقابي — لأ وجه لاختار الاتحاد العام للعمال قبل اجراء التحقيق مع العضو في المخالفات التمتقة بعمله الوظيفي بالمشاة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٤٦ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقابات



المالية تنص على أنه « يجب على سلطة التحقيق إخطار الاتحاد العلم لتقنيات العمال بما هو منسوب الى عضو مجلس ادارة المنظمة النقابية من اتهامات في جرائم تتعلق بنشاطه النقابي وبالموعد المحدد لاجراء التحقيق قبل البدء في اجرائه ولمجلس ادارة الاتحاد ان ينيب احدا اعضاءه او احد اعضاء النقابة العلية لحضور التحقيق وذلك ما لم تقرر سلطة التحقيق سريته » وفيما هذا النص ان المشرع اراد ان يكفل للاتحاد العلم لتقنيات العمال الحق في الاطاحة بما ينسب الى عضو مجلس ادارة المنظمة النقابية من اتهامات في جرائم تتعلق بنشاطه النقابي وهو ما يهم الاتحاد العلم به ومعرفة كافة الظروف الخفية بالاتهام المنسوب للعضو النقابي متعلقا بممارسته لنشاطه النقابي .

ومن حيث ان النص المشار اليه يتمين ان يقتصر مجاله في ضوء ما تقدم علي ما ينسب للعضو النقابي من اتهامات في جرائم تتعلق بنشاطه النقابي ، فاذ ما اقررت العضو مخالفات تتعلق بعمله في المنشأة فلا تترتب على جهة العمل ان هي اجرت تحقيقات معه بشأنها ولم تتم بإخطار الاتحاد العلم للعمال به قبل اجرائه .

ومن حيث ان الانقضاء عن العمل او الانصراف قبل الميعاد بدون اذن او رفض استلام العامل لكتاب موجه اليه من الشركة وهو ما نسب للمطعون ضده من مخالفات ، كلها امور لا تتعلق بممارسته لنشاطه النقابي وانما هي من الامور المتعلقة بممارسته لمهام وظيفته في الشركة ومن ثم يحق لسلطة التحقيق المختصة ان تجري بحسبه التحقيق عن هذه المخالفات دون حاجة لاطار الاتحاد العلم لتقنيات العمال .

ومن حيث انه يتضح من الاوراق ثبوت المخالفات المنسوبة للطاعن

وهي غيابه عن العمل والانصراف قبل الميعاد والامتناع عن استلام  
أخطار موجه اليه من الشركة ومن ثم فانه بذلك يكون قد أخل بواجبات  
وظيفته ويكون قرارى مجازاته قد أصدره ولا مطمئن عليهما .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب  
وتضى بالقضاء قرارى الجزاء يكون مخالفا للقانون ، ويكون الطعن  
عليه مستند لأسس قانونى سليم ، الأمر الذى يتعين معه الحكم  
بإلغائه .

( طعن ١٨٥٤ لسنة ٧٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٩ )

#### تعليق :

نصت المادة ٧٩ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام  
العاملين المدنيين بالدولة على انه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل  
الا بعد التحقيق معه كتابية وسماع اقواله وتحقيق دفاعه ، ويجب  
ان يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا . ومع ذلك يجوز بالنسبة  
لجزاء التنذار والخصم من الأجر لمدة لا تجاوز ثلاثة ايام ان يكون الاستجواب  
او التحقيق شفاهة على ان يثبت مضمونه فى القرار الصادر بتوقيع  
الجزاء . » وجاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بمحدد  
أحكام هذه المادة « ان الأصل فى توقيع الجزاء هو ان يسبقه تحقيق  
كتابى مع العامل المخالف حيث تسمع اقواله ويحقق دفاعه مع تسبب  
قرار الجزاء ، غير انه فى المخالفات الصغيرة التى يكون الجزاء  
بالنسبة لها التنذار او الخصم من الأجر لمدة لا تجاوز ثلاثة ايام فانه يجوز  
ان يكون الاستجواب او التحقيق شفاهة على ان يثبت مضمونه فى قرار  
الجزاء »

كما نصت المادة ٨١ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ان  
« . . للمحقق من تلقاء نفسه او بناء على طلب من يجرى معه التحقيق  
الاستماع الى الشهود والاطلاع على السجلات والأوراق التى يرى فائدتها  
فى التحقيق وإجراء المعالجة » وقد سبق ان اشرنا ايضا الى كتاب

١٦ الجهاز المركزى لتنظيم والادارة رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالكتابين  
الدوريين رقمى ١ لسنة ١٩٨٢ و ٤٢ لسنة ١٩٨٣ وهذا الكتاب الدورى  
ممددا بشأن نموذج لائحة المخالفات والجزاءات المقررة لها  
واجراءات التحقيق مع العاملين بوحداات الجهاز الادارى للدولة . وهذه  
النموذج تسترشد به السلطة المختصة بكل وحدة ادارية عند اصدارها  
لائحة المخالفات والجزاءات والاجراءات الخلصة بالتحقيق بالنسبة  
للعاملين بهما .

## **المادة الرابعة** **نتيجة التحقيق ومقتضى إقراره**

قاعدة رقم ( ٣٩ )

**المبدأ :**

القرار الصادر من النيابة الإدارية بحفظ التحقيق مؤقتا لعدم كفاية  
الأدلة — لا يحوز حجية تحجب سلطان الجهة الإدارية في ازالة  
الجزاء التأديبي .

**ملخص الحكم :**

ان قرار النيابة الإدارية الصادر بحفظ التحقيق كان مؤقتا لعدم  
كفاية الأدلة ولم يكن لعدم الصحة ولانتفاء الدليل ومن ثم لا تكون له  
حجية تحجب سلطات الجهة الإدارية في توقيع الجزاء الذى  
تصدرته .

( طعن ١٥٨٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٤٠ )

**المبدأ :**

ضياع أوراق التحقيق — لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الإداري  
المبنى عليها متى قام الدليل على وجودها ثم فقدانها .

**ملخص الحكم :**

ان ضياع أوراق التحقيق لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الإداري

الذى اثبتنى على تلك الأوراق متى قلم الدليل اولا على وجودها ثم فقدانها ، ولما عن محتوياتها فيستدل عايبها بأوراق اخرى صادرة من اشخاص لهم صلة عمل وثيقة بها .

( طعن ٦٦١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٩ )

### مادة رقم ( ٤١ )

#### المبدأ :

ضياع أوراق التطبيق أو مقتضاها لا يجعل القرار النسخي كقة متزع من غير اصول موجودة - أساس ذلك ان ضياع سند الحق ما كان بمضيق للحقيقة ذاتها في شتى مجالاتها مدنيا او جنائيا او اداريا ما دام من المقذور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى - منوط ذلك وجود عناصر تكميلية تعين في مجموعها مع باقى العناصر والشواهد ودلائل الأحوال القائمة في المصلحة على تكوين الاقتناع بما يمكن ان ينتهي اليه الحكم في شأن القرار المطعون فيه - قرينة الصحة المفترضة في القرار الإداري لا تنهض وحدها سندا كفيلا لتحصيل هذا القرار من الطعن فيه بالالفاء ما لم تتوافر الى جانبها العناصر والأدلة المشر اليها - قرينة صحة القرار الإداري ليست قاطعة بل تقبل الدليل العكس - عبء اقامة هذا الدليل يقع على عاتق المتضرر من القرار - مقتضى هذا العبء عدم حرمانه عدالة من سبيل التمكن من اثبات العكس بفعل الإدارة السلبى او تضييعها ، متى كان دليل الاثبات بين يديها وحدها ، وامتنعت بغير مبرر مشروع عن تقديمه او عجزت عن ذلك لفترة او هلك شأنه بغير قوة قاهرة - عدم تقديم جهة الإدارة اصل القرار الثانى أو صورة منه أو التحقيقات التى صدرت نتيجة لها ، وهلك مفرزات الدعوى من أى عنصر أو دليل اثبات يمكن ان يصلح أداة تجعل من المقذور الوصول الى الحقيقة لأعمال رقابة القضاء في شأن ترجيح صحة هذا القرار وسلامة استخلاصه ، وعدم تقديم الحكومة أو ابدائها

ما ينفي أو ينقض ما استند إليه المدعى من أوجه الطعن على سلامة الحكم الصادر بإلغاء هذا القرار .

#### ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن النهم القائم على أن عدم تقديم أوراق التحقيق الابتدائي أو فقدانها يجعل القرار المطعون فيه كأنه منتزع من غير أصول موجودة هو نهم ظاهر الخطأ . فما كان ضياع أوراق التحقيق بل ضياع سند الحق بمضيق الحقيقة ذاتها في شتى مجالاتها من دنيا أو جناتيا أو إداريا ما دام من المقدور الوصول إلى هذه الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى ، وهذا الدليل قائم في خصوصية هذه المنازعة على ما سجله مجلس التاديب الابتدائي ثم مجلس التاديب الاستئنافي في قراراتهما من خلاصة وما انتهى إليه من دلائل اقتنعا بها فيما انتهى إليه من نتيجة . هذا إلى أن أوراق التحقيق الانضمامي قد شحنت إلى المحكمة أمام دائرة محض الطعون .

ويخلص من هذا القضاء أن منسلط عدم التمسك بأوراق التحقيق في حالة عدم تقديمها أو فقدانها ، وعدم اعتبار القرار المطعون فيه في هذه الحالة منتزعا من غير أصول موجودة ، هو امكان الوصول إلى الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى ووجود عناصر تكيلية تفيد في مجوعها مع باقى القرائن والشواهد ودلائل الأحوال القائمة في المنازعة على تكوين الاقتناع بالنتيجة التي يمكن أن ينتهي إليها الحكم في شأن القرار المطعون فيه فإذا لم تتوافر هذه العناصر والأدلة فلا تنهض قرينة الصحة المفترضة في القرار الإداري وحدها سندا كافيا لتحصينه من الطعن فيه بالإلغاء لأن هذه القرينة ليست قاطعة بل إنها تقبل الدليل العكسي ، وإذا كان عبء اقلية هذا الدليل يقع على عاتق المتضرر من القرار ، فإن مقتضى القضاء هذا العبء عليه ألا يحرم عدالة من سبيل التمكن من إثبات العكس بفعل الإدارة السلبية أو بتقصيرها متى كان دليل هذا الإثبات بين يديها وحدها ولتمتعت ، بغير مبرر مشروع ، عن تقديمه ، أو عجزت عن ذلك لفقده أو هلاك مسنده بغير قوة قاهرة ولا سيما إذا كان دفاعه في تعيب القرار يشتقا من الأوراق المضمنة

لهذا الدليل ومنحصرا فيهما ، اذ لا يقبل ان يكون وضعه في حالة عدم تقديم الجهة الادارية — لسبب ما — لأوراق التحقيق المحتوية على الاسباب التي تلم عليها القرار ، اسوا منه في حالة تقديم هذه الأوراق ، فيتمتعز عليه في الحالة الأولى سبيل اقامة الدليل على العيب الذي يوجهه الى القرار وبذلك يحتوى القرار من الالغاء وينفلت من رقابة القضاء وتكسب الادارة بلمتاعها عن تقديم الأوراق او بلضاعتها لها ميزة غير عادلة نتيجة لموقعها السلبي او تقصيرها ، بينما يتاح له في الحالة الثانية اذا ما قدمت هذه الأوراق ، ان يمحس اجراءات التحقيق ويناقش النتيجة التي استخلصت منه ، بما قد يكشف عن عيب في القرار . يمكن ان يكون مبررا لالغائه .

فاذا كان الثابت من الأوراق ان القرار المطعون فيه له وجود وان لم تقم الوزارة بتقديم اصله او صورة منه او التحقيقات التي صدرت نتيجة لها ، وان يكن ملف خدمة المدمى ظلوا من لية اشارة او صدى لهذا القرار . ولما كانت مفردات الدعوى ، في خصوصية المنازعة المطروحة ، لا تتضمن اى عنصر او دليل اثبت يمكن ان يصلح اداة تجعل من القدرة الوصول الى الحقيقة ، لأعمال رقابة القضاء ، في شأن ترجيح صحة القرار المذكور وسلامة استخلاصه ، فانه ازاء عدم تقديم الحكومة او ابدائها ما ينفي او ينقض ما استند اليه المدمى من اوجه الطعن على القرار ، ولما سلف بيانه من اسباب ، يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء القرار مثار الطعن وما يترتب على ذلك من آثار ، قد أصاب الحق في النتيجة التي انتهى اليها .

( طعن ١١٥٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢ )

##### المبدأ :

فقد أوراق التحقيقات التي اجريت مع الموظف فيما نسب اليه —  
عدم تأثيره على قرار الجزاء ما دامت الواقعة التي بنى عليها ثابتة من

أوراق أخرى تطمئن إليها المحكمة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها  
جهة الإدلة .

#### ملخص الحكم :

إذا كان للواقعة التي اتبني عليها الجزاء على المظنون ضده أصل ثابت في أوراق أخرى تطمئن إليها هذه المحكمة وفيها كل الغناء عن التحقيقات المفقودة أو الضائعة فإن الجهة الإدارية وقد أخضت بالنتيجة التي انتهى إليها التحقيق الانضمامي وأدانت المظنون ضده على أساسها تكون قد بنت قرارها المظنون فيه على أصل ثابت في الأوراق يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ولا مطن على تفسيرها ما دام أن هذا التفسير له سند في الواقع كما وأن المقوية الموقعة جاءت في الحدود المرسومة قانونا .

( طعن ٧٦٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢ )

#### المبدأ :

رقعة القضاء الإداري على القرار الإداري بتوقيعه - لا بد لأعمالها أن تكون التحقيقات التي بني عليها القرار تحت نظر المحكمة - في حالة ضياع الأوراق الأصلية لا بد أن يكون الواقعة التي اتبني عليها توقيع الجزاء أصل ثابت في أوراق أخرى تطمئن إليها - استطلاع إمد القاضي دون أن تقدم الإدارة أوراق التحقيق الأصلية أو تثبت قيلم الواقعة بطرق الإثبات الأخرى - تجعل الجزاء قائما على غير سبب أو على سبب عجزت الإدارة عن إثبات صحته .

#### ملخص الحكم :

أن الجزاء التلبيسي إنما يقوم على واقعة أو وقائع محددة تثبت



على حق الموظف وتكون ذنبا اداريا يستاهل العقاب ، ولا بد لاعمال رقابة المحكمة ان تكون هذه التحقيقات تحت نظرها او ان تكون الواقعة التي اتبني عليها توقيع الجزاء لها اصل ثبت في اوراق اخرى تطمين اليها المحكمة وذلك في حسلة ضياع الاوراق الاصلية .

لهذا كانت الواقعة التي اسندت الى المطعون ضده واتبني عليها توقيع الجزاء عليه ليس لها اى صدى في الاوراق المتحقة بملف الدعوى ، علم تتكشف تفاصيلها ولا ماهيتها ، ولم تنكر الحكومة اى شيء عن الواقعة التي اسندت للمطعون ضده ، وكل ما قاله ان هناك تحقيقا جرى دون ان تذكر عناصره او مقوماته ، بل وقالت بصريح العبارة انها لا تستطيع الرد على الدعوى دون ان يكون املمها الاوراق التي اتبني عليها توقيع الجزاء . فلذا قال المطعون ضده انه لم يرتكب وزرا يعاقب عليه وعجزت الحكومة عن تقديم الدليل المثبت للذنب الادارى كان القرار المطعون فيه قد قام على غير سبب او ان الاسباب التي انصحت عنها الحكومة قد عجزت عن اثبات صحتها بعدم تقديم الاوراق المثبتة لها .

وانه وان لم يكن عدم تقديم اوراق التحقيق الابتدائى او فسخها بمضيق للحقيقة في ذاتها ما دام من المقذور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الاخرى ، ولما كان الثابت من الاوراق عدم الاشارة في اى منها الى هذا التحقيق الفلقد ، بما يفيد حصوله على النحو الذى ادى بالادارة الى استخلاص الادانة منه ، وهذا في الوقت الذى لا تذكر الحكومة عن تفاصيله اى شيء ، فانه ولا شك يكون من غير المقذور الوصول الى الحقيقة بطرق الاثبات الاخرى بعد مضي هذا الزمن ، خصوصا وقد انفسح المجال للادارة للاثبات فلم تقدم ما يثبت صحة الاسباب التي قام عليها الذنب الادارى الموقوف على المطعون ضده بالقرار المطعون فيه .

( طعن ١١٥٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٤ )

#### المبدأ :

فقد اوراق التحقيق لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الادارى الذى اتبنى على تلك الاوراق متى قلم الخليل اولا على وجودها ثم نقدها واما محتوياتها فيستدل عليها باوراق صادرة من أشخاص لهم صلة عمل وثيقة بها .

#### ملخص الحكم :

من حيث ان هذه المحكمة — ومن قبلها هيئة مغوضى الدولة — قد كلت الجهة الادارية بليداع التحقيقات التى اجرتها النيابة الادارية فى القضية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٥ الخاصة بالقرار المطعون فيه الا انها قررت بنقدها وعدم العثور عليها ولودعت ملف القضية رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ الخاص بالتحقيق الذى اجرتة النيابة لرئاسة الجمهورية ووزارة العدل بحثا عن الاوراق المثارة اليها ولتحديد المسئول عن فقدها ولم يسفر التحقيق من العثور على الاوراق المذكورة او شيء منها .

ومن حيث ان المدعى قدم مذكرة تعقيبا على الطعن اوضح فيها انه ثبت على وجه اليقين ضياع اوراق التحقيق وان عدم تقديم هذا التحقيق يمثل بالنسبة له حرمانا مطلقا من ابداء اوجه الدفاع المستندة اولا واخيرا منه ثم تناول المدعى فى مذكرته المخالفات التى اسندت اليه وانتهى من اجلها صدر القرار المطعون فيه بمجازاته بخمس خمسة عشر يوما بما لا يخرج عما اورده فى تظلمه من القرار المطعون فيه او بعريضة الدعوى .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى كان يشغل وظيفة وكيل مدرسة عبد الله فكرى الثانوية التجارية بالزقازيق ثم ندبته وزارة التربية والتعليم ( الادارة العامة للامتحانات ) لرئاسة لجنة امتحان بلوم دراسة الثانوية التجارية لعام ١٩٦٥ التى مقرها مدرسة بورسعيد الإعدادية واذ كلت أعمال امتحان الثانوية التجارية او الثانوية العلمية

لا تتبع المديرية التعليمية وانما تتبع الادارة العامة للاحتكاكات بوزارة التربية والتعليم باعتبارها تؤدي على مستوى الجمهورية وكانت السلطة النيابية بالنسبة للمخالفات التي يرتكبها المسائل اثناء مدة نفيه من اختصاص الجهة التي تدب للعمل بها وذلك بالتطبيق للفترة الأخيرة من المادة ٦٢ من نظم العاملين المخنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ( وهو القانون المعمول به وقت صدور القرار المطعون فيه ) فان القرار المطعون فيه وقد صدر من وكيل وزارة التربية والتعليم عن مخالفات استندت الى المدمى اثناء فترة نفيه المشار اليها ويكون قد صدر من مختص ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب قد خلف القانون ولخطأ في تطبيقه ويتمين لذلك الحكم بالفائه والتصدي لمشروعية القرار المطعون فيه موضوعا .

ومن حيث ان تجريح المدمى للقرار المطعون فيه يقسم على اسلس ان شواهد التحقيق تقضى الى براءته لا الى ادانته على التقيض من النتيجة التي استخلصتها الادارة من هذا التحقيق وان فيحصل الحكم على سلامة القرار او بطلانه مرده ذلك التحقيق وحده الذي ثبت فقده .

ومن حيث ان ضياع اوراق التحقيق لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الادارى الذى اتبنى على تلك الاوراق متى قام الدليل اولا على وجودها ثم فقدها واما عن محتوياتها فيستدل عليها باوراق صادرة من اشخاص لهم صلة عمل وثيقة بها .

ومن حيث ان التلبت من اوراق النظم رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٦٦ المقدم من المدعى الى السيد مفوض الدولة لوزارة التربية والتعليم ان السيد مدير التربية والتعليم بمحافظة بورسعيد ابلى الادارة العامة للاحتكاكات بان طبيب اللجنة الخاصة بلمتحقات دبلوم الدراسة الثانوية التجارية للبنات ببورسعيد قدم اليه مذكرة ضمنها ان وكيل مدرسة عبد الله نكرى الثانوية التجارية بالزقاريق والمفتب رئيسا للجنة المشار اليها تعمل

معه كملاحظة زوجته كالحرس بالحرسه القوية الصغرية بالرفاق وان  
للحرسه المذكورة اخذت من ضمن الطالبات اللاتي يتحصن في ذات اللجنة  
— وقد اجرت النيابة الادارية تحقيقا في الموضوع ( القضية رقم ١٣٦ )  
لسنة ١٩٦٥ وهي القضية التي تمسك في وانتهت فيه الى استناد  
المخالفات الاتية للمدعى : ١ — لم يبلغ المسؤولين عن وجود شقيقة  
لزوجته ضمن الطالبات اللاتي يتحصن في اللجنة التي يعمل رئيسا لها  
رغم علمه بذلك ولم ينفذ القواعد والتعليمات التي جرى عليها العمل  
بالنسبة لرئاسته لترك اللجنة مع وجود الطالبة المذكورة ٢٠ — لم يتخذ  
اللازم نحو وزود زوجته كملاحظة باللجنة رغم علمه بوجود شقيقتها  
ضمن طالبات تلك اللجنة ٣ — لم يرسل عامل لاستدعاء الطالبة  
المذكورة يوم ٦ من يونية سنة ١٩٦٥ لحضور الامتحان وسمح لها  
بتأدية الامتحان رغم حضورها متأخرة ربع ساعة وعمل على الحصول  
على شهادة طبية تنيد انها كانت في حالة استعاف على خلاف الحقيقة  
لتبرير تأخيرها عن موعد الامتحان .

وبناء على ما انتهى اليه التحقيق المشار اليه صدر انقرار  
المطعون فيه بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٦٦ بمجازاة المدعى — عن  
المخالفات المذكورة — بخمسة عشر يوما من راتبه وحرمانه من  
اممال الامتحانات لمدة خمس سنوات .

ومن حيث ان الوثائق المتصلة موضوعا بالدعوى — وهي وجود  
الطالبة شقيقة زوجة المدعى ضمن الطالبات اللاتي يتحصن في اللجنة  
المذكورة التي يرأسها المدعى وتعمل بها السيدة زوجته كملاحظة ثابتة  
من الأوراق ومسلم بها من المدعى سواء في تظلمه او في عريضة الدعوى  
او في مذكراته .

ومن حيث انه من المخالفة الاولى والتي حاصنها ان المدعى  
لم يبلغ المسؤولين عن وجود شقيقة زوجته ضمن الطالبات اللاتي  
يتحصن باللجنة رتبته رغم علمه بذلك ولم ينفذ التعليمات التي جرى

عليها العمل بالنسبة لرياسته تلك اللجنة مع وجود الطالبة المذكورة.  
 بيان التعليمات الخلية بالامتحانات العليا لسنة ١٩٦٥ - والتي تبطل  
 الإدعى نسخة منها بمناسبتة بجهة لرياسة اللجنة تبين في مقبرة ٦ من  
 البند (اولا) الجلسي بواجبت رئيس اللجنة بأنه علي رئيس اللجنة ان  
 يتحقق من انه ليس بين الطلبة من لهم مبللة براءة حتي الدرجة الثانية.  
 فان وجد فعليه ابلاغ ذلك الى المدير العام للامتحانات والى رئيس لجنة  
 الادارة في الحال . واذ كانت الطالبة المذكورة تعتبر في قرابتها الي  
 شقيقتها زوجة المدعى في الدرجة الثانية وتعتبر كذلك في ذات الدرجة  
 بالنسبة للمدعى بالتطبيق للمادة ٢٧ من القبطون الدنى التي تنص علي  
 ان اقارب احد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة  
 للزوج الاخر ، وكان المدعى يعلم بوجود شقيقة زوجته ضمن الطالبات .  
 انلانى يتحن امام لجنته من واقع صلة القرابة التي تربطه بالطالبة  
 المذكورة ومن واقع كشوف أسماء الطلبة ( كشوف المادة ) التي سلمت  
 له يوم ٢ من يونيه سنة ١٩٦٥ اى قبل بدء الامتحان بثلاثة ايام وذلك  
 حسبما هو مستفاد من كتاب لجنة الادارة لامتحان ديلوم المدارس  
 الثانوية التجارية المؤرخ ١٦ من مايو سنة ١٩٦٥ الموجه الي المدعى  
 والذي اودعه ملف الدعوى تلك الكشوف التي اوجبت الفقرة ١ من البند  
 ( اولا ) من التعليمات المشار اليها على رؤساء اللجان ان يفحصوها ،  
 بمعنى اذ كان ذلك ما تقدم فانه كان يتعين على المدعى ان يبلغ  
 فوراً كلا من المدير العام للامتحانات ورئيس لجنة الادارة بوجود  
 شقيقة زوجته ضمن طالبات اللجنة تنفيذا للتعليمات المشار اليها ،  
 واذ كان المدعى لم يقوم ببلاغ المختصين بما تقدم فانه يكون قد  
 اخل بما يفرضه عليه واجب وظيفته وتكون المخالفة ثابتة في حقه ولا  
 يغنى بعد ذلك ان سر درجة قرابة الطالبة شقيقة زوجته على نحو  
 يخرجها من محلول الفقرة ٦ المشار اليها ذلك لانه ان صح انه غم  
 على المدعى الأمر فقد كان يتعين عليه الرجوع الى المختصين بالادارة  
 المعملة للامتحانات او لجنة الادارة او مديرية التربية والتعليم وايضاح  
 الأمر لهم سيما وان البديدة زوجته ( شقيقة الطالبة المذكورة ) تمسك  
 ذات اللجنة كملحظة .

ومن حيث انه من المخالفة الثانية الخاصة بعدم اتخاذ المدعى  
 ١٢ لازم نحو وجود زوجته كملاحظة باللجنة رغم وجود شقيقتها ضمن  
 طالبات تلك اللجنة فان المدعى دفع هذه المخالفة بأن التعليمات لم تصد  
 اجراء بذاته يجب ان يقوم به رئيس اللجنة في مثل هذه الحالة . وانه  
 مع تصور التعليمات المشار اليها قدر الاجراء المناسب في حدود فهمه  
 لمروح العمل فاقم زوجته بالملاحظة في مكان غير الذي توجد فيه  
 شقيقتها واتخذ ذات الاجراء بالنسبة للسيد / . . . . . الملاحظ  
 باللجنة الذي كان ابلغه بوجود شقيقته كذلك باللجنة ثم قام بإيماده  
 في اليوم التالي الى لجنة البنين بالبدل ولم يتخذ ذات الاجراء الاخير  
 بالنسبة لزوجته لسببين اولهما انه لم يكن مقبولا ابعاد زوجته وهي  
 سيدة الى لجنة البنين وثانيهما ان شقيقة زوجته كانت قد قررت عقب اليوم  
 الاول من ايام الامتحان الامتناع عن الاستمرار فيه .

ومن حيث ان الفقرة ٢٧ من البند ( اولا ) من تعليمات الامتحانات  
 العامة لسنة ١٩٦٥ تنص على ان يتخذ رئيس اللجنة جميع الوسائل  
 الكفيلة بحسن سير الامتحان كما نصت الفقرة ١٦ من ذات البند على  
 انه اذا تاخر احد اعضاء لجنة الامتحان او غلب بتصرف الرئيس في تنظيم  
 هيئة اللجنة بما يكفل حسن سيرها وله ان يندب في الحالات العاجلة  
 احد مدرسي المدارس القريبة من مقر اللجنة بدلا من الغائب وفي هذه  
 الحالة يستكتب العضو المنتدب اقرارا بانه غير محروم من اعمال  
 الامتحانات ويراعى عدم تكليفه باى عمل يتصل بتلاميذ مفرسته ان  
 وجد احد منهم باللجنة ثم يرسل اللجنة الادارة كشفا يبين فيه اسماء  
 المتخلفين والذين انتدبوا مكانهم مع ذكر وظيفة كل منهم لاعتماد  
 نعيمهم من ادارة الامتحانات وعليه ان تتخذ نفس الاجراءات في حالة  
 انتداب اعضاء جدد باللجنة مع ذكر الاسباب التي دعت لذلك مع  
 مراعاة الا يزيد عدد الاعضاء الاحتياطيين عن ١٠ ٪ من عدد الملاحظين  
 اللازمين للجنة ويبين من النصين المتقدمين ان رئيس اللجنة مسئول  
 عن اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بحسن سير الامتحان وقد اجازت

. له التعليلات في عجز الفقرة ١٦ انتداب أعضاء جدد للملاحظة في غير حالات غيب الملاحظين باللجنة — مع فكر أسباب هذا النذب ولا شك ان مقتضيات حسن سير الامتحان كانت تتطلب من المدعى ابعاد زوجته عن العمل في الملاحظة باللجنة حيث تؤدي شقيقتها الامتحان بها ، وهذا الاجراء لم يكن غلقا أو غير معلوم للمدعى اذ اتبعه بالنسبة للسيد / . . . . . الملاحظ باللجنة الذي ندب المدعى الى لجنة البنين بسبب ان شقيقته كانت تؤدي الامتحان في اللجنة ولا مفتح فيها تدرع به المدعى من اسباب يبرز بها عدم اتخاذ مثل هذا الاجراء بالنسبة لزوجته ذلك لانه طالما ان حسن سير الامتحان كان يقتضى ابعاد زوجته من اللجنة ، فانه كان يتعين عليه المبادرة باتخاذ هذا الاجراء دون ان يعلقه على ارادة شقيقة زوجته في الاستمرار في الامتحان من عدمه او يتعلل بعدم ملاعبة ندب زوجته الى لجنة البنين ومن ثم تكون هذه المخالفة بدورها ثابتة في حقه .

ومن حيث انه عن المخالفة الثالثة والتي حاصلها انه امر بارسل عامل لاستدعاء الطالبة المذكورة يوم ٦ من يونيه سنة ١٩٦٥ لحضور الامتحان وسمح لها بتأديته رغم حضورها متأخرة عن موعد بدء الامتحان في ذلك اليوم بحوالي ربع ساعة وعمل على الحصول على شهادة طبية تفيد انها كانت في حالة اسعاف على خلاف الحقيقة لتبرير تأخيرها عن موعد الامتحان فان الواضح من التحقيق الذي تم حسبها اثبت السيد مفوض الدولة في مذكرته الخاصة بتظلم المدعى من القرار المطعون فيه — وقد كان التحقيق المشار اليه تحت نظره — ان السيدة . . . . . شهدت بان المدعى طلب منها ارسال احد الساعة لاحضار شقيقة زوجته لكي تؤدي الامتحان يوم ٦ من يونيه سنة ١٩٦٥ وانها كلفت الساعى . . . . . بذلك كما ان المدعى سمح للطالبة المذكورة بتأدية الامتحان بعد بدايته بربع ساعة وشهدت السيدة / . . . . . . . . . المراقبة باللجنة ان المدعى اثناء النقاش الذي دار بينه وبين زوجته قال « هنشيع . . . . . يجيبها » وكان ذلك اثناء حضور العامل

المذكور هذه المثلثة واضحت انه مسموح للطالبة المذكورة بدخول اللجنة  
بعد مرور ربع ساعة من بداية الامتحان ويستبين من التحوال المشهدين  
المذكورتين طبقا لما اثبته السيد مفوض الدولة ان استعداد الطالبة  
المذكورة لتأدية الامتحان كان بمعلم المدعى وبناء علي امر منه وانه سمح  
لها بالدخول لاداء الامتحان بعد ربع ساعة من بدايته وذلك بالمخالفة  
للفقرة ١٨ من البند ثانيا من تعليمات الإمتحانات العامة التي تحظر  
السماح للطالبة بدخول الامتحان بعد بدايته بمدة تزيد عن خمس دقائق  
ولا يفيد المدعى في التوصل من الشطر الأول من المخالفة ان كلا  
من الأنسة . . . . . والسيد / . . . . . الملاحظين بالحجرة  
التي تؤدي فيهما الطالبة المذكورة الامتحان قد شهدا بان السيدة /  
. . . . . هي التي احضرت الطالبة لقر الحجرة وأمرتها بالسماح  
لها بتأدية الامتحان . وان الرمانة التي ارسلت للطالبة للحضور لاداء  
الامتحان كتبت بخط السيدة المذكورة اذ جئني لوصح كل ما تقدم فان  
ذلك لا يقوم دليلا على نفي الواقعة محل المخالفة التي جوهرها ان  
المدعى هو الذي امر باستدعاء الطالبة وسمح لها بدخولها للامتحان  
ولا شك ان دور السيدة / . . . . . هو دور المنفذ لأوامر المدعى  
في نفي الشطر الآخر من المخالفة الخاص بعمله على الحصول على  
شهادة طبية بان الطالبة المذكورة في حالة اسعاف ان طبيب اللجنة  
لم يذكر في تقريره ان المدعى نفسه هو الذي احضر الطالبة اليه ذلك  
لانه لم يستند للمدعى انه هو نفسه الذي قدم الطالبة لطبيب اللجنة  
وانما استند اليه انه عمل على الحصول على الشهادة الطبية بان الطالبة  
في حالة اسعاف وهو امر ممكن ان يتم بواسطة شخص آخر غير  
المدعى بناء على تكليف منه .

ومن حيث انه بالابتناء علي ما تقدم تكون المخالفات التي استندت  
الى المدعى قد قام الدليل في الأوراق على صحة استنادها اليه ومن ثم  
يكون القرار المطعون فيه قد قام على كمال مسييه وصدر من مختص  
بإصداره .

( طعن ٥٣٣ لسنة ١٦ ق . ي . جلسة ١٦/٢٦ / ١٩٧٤ )



## الفـرـع الخـامـس

تدارك المحكمة التأديبية لما اعتور التحقيق الابتدائي من قصور

### قاعدة رقم ( ٥ )

المبدأ :

صدر القرار التأديبي صحيحا متى روعيت فيه كافة الإجراءات والضمانات اللازمة - وجود قصور في التحقيق الابتدائي لا يخل بصحة القرار متى تداركت المحكمة التأديبية هذا العيب .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن مجلس التأديب الاستئنائي الذي أصدر القرار المطعون فيه كان مشكلا تشكيلا قانونيا وأنه واجه المبدعين بالوقائع المكونة لما اتهموا به من مخالفات إدارية وبمصادرها التي تم استجوابها منها ومكتنبا من إبداء اتوالبها ودفاعها وملاحظاتها بعد تمييزها من الإطلاع على التحقيقات التي أجريت والأوراق المتعلقة بها فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر بعد مراعاة الضمانات الأساسية التي تقوم عليها حكمة إجراءات التأديب إذ توافرت في الإجراءات التي اتبعت ضمانة السلامة والحيطة والاستصناء لمصالح الحقيقة . كما كفلت حملة حق الدفاع للمدعين تحقيقا للمعادلة ، ومن ثم فلا وجه للنعي على القرار المذكور بالبطلان لعدم صلاحية بعض المحققين الذين اشتركوا في التحقيق الابتدائي الذي سبق المحكمة التأديبية أو لأن بعضهم كان غير مختص بسبب نوع عمله أو مستوى درجته . فإن صح أن التحقيق الابتدائي الذي سبق المحكمة الابتدائية قد شابه قصورا أو خلا من مقومات التحقيق الصحيح فقد تداركت المحكمة التأديبية هذا العيب .

( طعن ٩١٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١١ )

( م ٦ - ج ٩ )

## **الفصل الخامس — الوقف عن العمل احتياطيا**

**الفرع الأول — قرار الوقف عن العمل**

**الفرع الثاني — مد قرار الوقف عن العمل**

**الفرع الثالث — الوقف عن العمل بقوة القانون**

**الفرع الرابع — مرتب المسوقف عن العمل**

**الفرع الخامس — الطعن في الوقف والحرمان من المرتب**

## الفصل الخامس الوقف عن العمل احتياطيا

### الفقرة الأولى قرار الوقف عن العمل

#### قاعدة رقم ( ٤٦ )

المبدأ :

ليس في النصوص ما يؤدي الى جعل قرار وقف الموظف عن العمل كمن لم يكن ان لم يمرض حالا على السلطة التأديبية المختصة .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بأن الوقف يعتبر كأن لم يكن بحجة عدم عرض الأمر حالا على السلطة التأديبية المختصة ، إذ ليس في النصوص ما يترتب على هذا الجزاء الذي يجعل قرار الوقف وما ترتب عليه معذوما ، وغاية الأمر أنه ما دام القانون قد ناط بالسلطة التأديبية المختصة بتقدير صرف مرتب الموظف عن مدة الوقف كله أو عدم صرفه ، فإنه يتمين الرجوع الى هذه السلطة لتقرير ما تراه ، ويعتبر المركز القانوني في هذا الشأن مطلقا حتى يصدر قرارها فيه .

( طعن ٦٩٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٥٨ )  
( في ذات النزع طعن رقم ١٩٢ لسنة ٢ ق — جلسة ٩/٦/١٩٥٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧ )

المبدأ :

تحديد القانون لمدة وقف الموظف بثلاثة أشهر كحد أقصى — هي

مدة تنظيمية لا بطلان على تجاوزها. — إصدار الإدارة قرارا بالوقف مدة تربو عليها يصححه اقرار المحكمة التأديبية لهذا الوضع عند عرض الأمر عليها — يستوى في ذلك الاقرار الصريح او الضمني بالوافقة على المدد عن مدة لاحقة .

#### ملخص الحكم :

ان المدة المحددة للوقف عن العمل لمصلحة التحقيق والتي تصدر من الجهة الإدارية وان كان التفتون قد حدد لها حدا أقصى وهو ثلاثة شهور الا ان هذه المدة كما جرى قضاء هذه المحكمة هي مدة تنظيمية لا يتسرب البطلان على تجاوزها وان ما يصدر من قرارات من الجهات الادارية عن مدد تربو عليها يصححها اقرار المحكمة التأديبية لهذا الوضع عند عرض الأمر عليها بعد ذلك ، سواء كان هذا الاقرار صريحا او ضمنيا بالوافقة على المدد عن مدة لاحقة .

( طعن ١١٥٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨ )

#### المبدأ :

وقف الموظف عن العمل لاتهامه بارتكاب جنليات تزوير واختلاس — قرار مجلس التأديب باستمرار وقفه — إثارة المجلس في منطوق القرار الى ان الوقف موقوف بانتهاء تحقيق النتيجة العملية — عرضه في اسبيله الى ان مصلحة التحقيق تقتضى استمرار الوقف — ذلك مؤداه استمرار الوقف حتى يتم الفصل فيها نصب اليه من جرائم — القول بان الوقف ينتهى بمجرد لحاقه الى المحكمة الجنائية — انطوائه على مسح لقصى القرار ومحاكمة افراد النصوص .

#### ملخص الحكم :

متى كان الثابت ان المدمى — وهو موظف عمومي — اتهم بارتكاب

تزوير فى اوراق اميرية انشاء تلبية وظيفته ، وبالإشتراك مع آخرين  
فى ارتكاب جريمة اختلاس اموال اميرية ، وتوليت النيابة التحقيق ،  
ثم احوالت الدعوى الى غرفة الاتهام التى احولتها بدورها الى محكمة  
الجنليات ، وكانت المصلحة قد قررت وقفه احتياطيا عن العمل اعتبارا  
من ١٤ من مارس سنة ١٩٥٣ ، ثم عرضت الأوراق على مجلس التأديب  
طلبة استمرار وقفه ، فقرر بجلسته المتعقدة فى ٣٠ من يولييه سنة  
١٩٥٣ استمرار وقفه وفقا لمقتضى ما انتهت التحقيق المشار اليه ، كما  
قرر المجلس استمرار وقف صرف مرتبه ، وجاء فى أسباب هذا القرار  
ان الثابت من الأوراق ان المنسوب الى كل من هذين الموظفين هو  
الاستيلاء على مبالغ من قيمة المكالمات الزائدة بثيفونات الاسكندرية  
نتيجة تزويرها فى فواتير المشتركين ، وان التحقيق فى هذه الوثائق  
النسوية اليهما لا يزال مستمرا بالنسبة المختصة ، وان الأول منهما  
لا يزال محبوسا جبا احتياطيا على قمة القضية ، وان مجلس  
التأديب يرى لذلك « ان مصلحة التحقيق مع الموظفين المذكورين فى هذه  
القضية تقضى باستمرار وقف كل منهما » — اذا كان الثابت هو ما تقدم ،  
فان الواضح ان المقصود من هذا القرار — بحسب فجواه على هذين  
أسبابه — هو استمرار وقف المدعى حتى يفصل فيما هو منسوب  
اليه من اختلاس وتزوير ، وهى تهم لو صحت لاتطوت على مخالفات  
ادارية فضلا عن اقرار جرائم . فالمقصود من القرار ، والحالة هذه  
هو استمرار الوقف حتى ينحسم هذا الوقف المعلق ، وهو لا ينحسم الا  
بعد اتمام التحقيق الذى تتولاه النيابة العامة ، ثم الفصل فى التهم  
بعد ذلك بوساطة جهات القضاء المختصة ، وهذا هو التأويل الذى  
يتسق مع طبائع الأتباء ومع الحكمة التشريعية التى قامت عليها  
النصوص الخاصة بوقف الموظف ووقف مرتبه خلال هذا الموقف المعلق  
فتأويل الحكم المطعون فيه لفحوى قرار مجلس التأديب بان المقصود  
منه هو انتهاء الوقف باحالة المدعى الى محكمة الجنليات يكون —  
والحالة هذه — مخالفا لفحوى القرار ، بما يخرج عن الفهم الطبيعى

الى فهم واضح الشذوذ لا يتسق مع مفاد التصوص على هدى الصالح  
المعلم وبمراعاة مقتضيات النظم الادارى وحسن سير المرافق .  
( طعن ٦٩٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩ )

##### المبدأ :

عدم عرض القرار الصادر بوقف الموظف على مجلس التأديب.  
المختص حالا حسبما هو مشروط في الفقرة الأخيرة من المادة ٨ من الأمر  
العالي الصادر في ١٨٨٢/٤/١٠ - لا يؤدي الى انعدام قرار  
الوقف وما بنى عليه من الحرمان من الترقية - لسبب ذلك - هو  
عدم وجود نص يرتب هذا الجزاء .

##### ملخص الحكم :

لا وجه لما يحتاج به الحكم المطعون فيه من أن القرار الصادر  
عليه بالوقف اعتورته ثاقبة بسبب اغفال عرضه حالا على مجلس  
التأديب المختص حسبما هو مشروط في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة  
من الأمر العالي الصادر في ١٠ من إبريل سنة ١٨٨٣ ، وأن اثر هذه  
الثاقبة هو انعدام قرار الوقف وما بنى عليه من حرمانه من الترقية ،  
لا وجه لذلك لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من انه ليس في النصوص  
المشار اليه ما يرتب مثل هذا الجزاء الذي يجعل قرار الوقف وما ترتب  
عليه معدوما .

( طعن ٢٩٩ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥٠ )

##### المبدأ :

موقف مؤقت - وقفه عن العمل - من اختصاص وكيل الوزارة  
أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه دون مجلس التأديب - تقرير

مجلس التأديب وقف موظف مؤقت عن عمله مع عدم صرف مرتبه عن مدة  
الوقف — بلال — لا محل مع ذلك للحكم بإلغائه متى كان وكيل الوزارة  
المختص قد اقر ذلك

#### ملخص الحكم :

إذا تبين ان المدعى بوصفه مستخدماً مؤقتاً معيناً على وظيفة  
مؤقتة اثماً تطبق في حقه — بحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — الشروط الواردة بمصيغة عقد  
الاستخدام التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر بجلسته  
٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فيها يتعلق بتوظيفه وتأديبه ونقصه ،  
فانه طبقاً للمادة الخامسة من شروط هذا العقد يكون لو كـيـل الـوزـارة  
او رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة وقف المستخدم عن  
العمل احتياطياً ، ويترتب على الوقف عدم صرف المرتب ، ما لم يقرر  
أحدهما صرفه كله أو بعضه ، وبناء على هذا يكون مجلس التأديب  
الابتدائي لموظفي وزارة التربية والتعليم غير مختص بالنظر في وقف  
المدعى عن عمله او مجازاته تأديبياً ، بل المختص بذلك هو وكيل  
الوزارة . على أنه لما كان هذا الأخير قد اقر وقف المذكور ، ولم يقرر  
صرف مرتبه اليه عن مدة وقفه ، بل استصدر قراراً وزارياً بإفصله من  
الخدمة ، فإن طلب المدعى إلغاء القرار الصادر عن مجلس التأديب  
بوقفه عن العمل يكون على غير أساس سليم من القانون .

( طعن ٨٥٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٥١ )

##### المبدأ :

المشرع حدد الحالات التي يجوز فيها وقف المأمال على سبيل  
الحصر — ولا يجوز اللجوء الى هذه الوسيلة لغير ما شرعت له —  
مثال بالنسبة لوقف موظف عن العمل لإجباره على عرض نفسه على  
الجهة الطبية المختصة .

### ملخص الحكم :

وفقا للتنظيم الذي وضعه المشرع بالنسبة الى الوقف عن العمل فلا يجوز ان يوقع على الموظف كمقوية تأديبية إلا بموجب حكم من المحكمة التأديبية المختصة ( مادة ٨٤ ) ولا يجوز الوقف احتياطيا الا اذا كان ثمة تحقيق يجرى مع الموظف قبل احالته الى المحكمة التأديبية اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ( مادة ٩٥ ) ولا يوجد في نصوص القانون ما يسوغ لجهة الادارة اتخاذ هذا الاجراء الاخير لفرض آخر كجرد الشك في ان الموظف نقد شرط اللياقة الطبية أو لاجباره على الاذعان لقرار اصدرته جهة الادارة كما لو احالت موظفا الى الكشف الطبي وامتنع عن تمكين الجهة الطبية المختصة من فحصه ، وانما يجب ان تلتزم جهة الادارة الوسيلة التي نص عليها القانون والغرض الذي شرعت من اجله ، وما دام المشرع قد اجاز الوقف الاحتياطي في احوال معينة محددة على سبيل الحصر فلا يجوز لجهة الادارة ان تلجأ الى هذه الوسيلة في غير ما شرعت له والا كان ذلك خروجاً على حدود التنظيم الذي رسمه المشرع واهدار الحكمة التي استهدفها من تخصيصه لكل حالة الاجراء الذي يناسبها .

واذ كان الثابت من الاطلاع على الاوراق المرفقة بملف المظنون ان الطاعن اصيب بمرض عقلي منذ سنة ١٩٥٩ استلزم عرضه على القومسيون الطبي العام عدة مرات لتقرير الاجازة لمعالجه ثم عمد الطاعن الى عدم تمكين الجهة الطبية من فحصه منذ اواخر سنة ١٩٦٠ - فاصدرت جهة الادارة قرارها المظنون فيه بعد ان اوصت بذلك المحكمة التأديبية المختصة فاصدة من هذا القرار اجبار الطاعن على عرض نفسه على الجهة الطبية المختصة فمن ثم فان الحكم المظنون فيه وقد اوقف الطاعن في غير الحالات التي يجوز فيها ذلك يكون قد خالف القانون .

( طعن ٧٣ لسنة ١٢ ق ، ٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢١ )

( ١٩٦٧/١/٢١ )



## قاعدة رقم ( ٥٢ )

### المبدأ :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ شرع اجراء الوقف عن العمل لمواجهة حالات محددة لا يسوغ لجهة الادارة ان تصدر قرارا بوقف الموظف في غير هذه الحالات .

### ملخص الحكم :

بالرجوع الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة وهو الذى يحكم واقعة الدعوى يتضح انه تناول اجراء وقف الموظف عن العمل فى المادة ٨٤ منه التى عدلت الجزاءات التى يجوز توقيعها على الموظفين ومن بينها الوقف عن العمل بدون مرتب مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر وفى المادة ٩٥ منه التى خولت وكيل الوزارة او رئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه ان يوقف الموظف عن عمله احتياطيا اذا اتتضت مصلحة التحقيق معه ذلك وفى المادة ٩٦ منه التى اوجبت وقف الموظف بقوة القانون عن عمله اذا تم حبسه احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائى .

يبين من ذلك ان هذا القانون شرع اجراء الوقف عن العمل لمواجهة حالات محددة هي حالة ما اذا اجرى تحقيق مع موظف وثبت منه ارتكابه لذنوب ادارى ينعين مساطفه عنه فيوقع عليه جزاء الوقف عن العمل مدة معينة كجزاء تاديبى وحالة ما اذا اسندت الى الموظف تهم ويدعو الحال الى الاحتياط والتوصون للعمل العام الموكول اليه بكف يده عنه واتصلاته عن وظيفته ليجرى التحقيق فى جو خال من مؤثراته ويعيد عن سلطانه وهو الوقف الاحتياطى وحالة الوقف بقوة القانون للموظف الذى يحبس احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائى .

لذلك فانه وقد بان ان القانون المذكور لم يشرع وقف الموظف

إلا لجأهبة تلك الحالات فله لا يسوغ لجهة الإدارة أن تصدر قراراً  
بوقف موظف لأى سبب لا يمت الى الحالات المتقدمة بصفة .

( طعن ٦٥٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٢ )

#### المبدأ :

وقف الموظف عن العمل احتياطياً لا يسوغ إلا اذا كان ثمة تحقيق  
يجرى معه واقتضت مصلحته هذا الإيقاف — صدور قرار الوقف بعد  
الانتهاء من التحقيق يكون قد تم على غير ما يقضى به القانون — قرار  
إيقاف الموظف بمناسبة النظر فى انتهاء خدمته — صدوره بعد انقضاء  
المدة التى امر الحكم الجنائى بوقف تنفيذ العقوبة خلالها يجعله فائداً  
لتسبب الذى قلم عليه .

#### منخص الحكم :

ان وقف الموظف عن العمل احتياطياً ، لا يسوغ وفقاً لحكم  
المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى  
الدولة ، إلا اذا كان ثمة تحقيق يجرى معه واقتضت مصلحة التحقيق  
هذا الإيقاف ولما كان قرار إيقاف المدعى عن عمله فى ٣ أكتوبر سنة  
١٩٦١ قد صدر بعد انتهاء التحقيق الإدارى الذى بشرته النيابة  
الإدارية فى القضية رقم ٢/٢٥٠ لسنة ١٩٥٥ وبعد انتهاء التحقيق  
الذى أجرته النيابة العامة فى الجنالية رقم ٢٥٧٢ لسنة ١٩٥٥ قسم ثان  
بورسعيد أثناء الذكر وصدر الحكم الجنائى النهائى فى ١١ من نوفمبر  
سنة ١٩٥٧ فى الاتهام الذى اوقف المدعى بسببه ، فان قرار الوقف  
والحال كذلك يكون قد تم على غير ما يقضى به القانون ، حيث لم يكن  
ثمة تحقيق يجرى مع المدعى تقتضى مصلحته هذا الإيقاف ، وانما  
صدر القرار على ما يبين من الأوراق بمناسبة النظر فى إنهاء خدمته  
وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ للحكم عليه فى جنالية المخار اليها ، والى أن يتم استطلاع

الرأى فى مدى قانونية اتخاذ هذا الاجراء . واذا كان الأمر كذلك  
وكان مسدود قرار الإيقاف بعد انقضاء المدة التى أمر الحكم الجنائى  
المشار اليه بوقف تنفيذ العقوبة خلالها واعتباره من ثم وكأنه لم يكن  
وفقا لحكم المادة ٥٩ من قانون العقوبات على ما سلف بيته ، فإن  
القرار المذكور يكون غلقد السبب الذى قام عليه مشويا بالبطلان .

( طعن ٩٢٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٤ )

المبدأ :

الوقف كاجراء احتياطى مؤقت يجب لصحته ان تكون هناك  
حالة مستعجلة وان يعرض الأمر حالا على مجلس التأديب ويقترع  
عليه الحزبان من المرقب ما لم يقرر مجلس التأديب خلاف ذلك .

ملخص الفتوى :

لاحظ القسم ان الموظف المذكور لوقف عن العمل فى ١٠ يوليو  
سنة ١٩٤١ واستمر موقوفا حتى تولى فى ٩ يناير سنة ١٩٥٠ دون  
ان يقدم الى مجلس التأديب او يصدر فى موضوع انتهائه حكم جنائى .

وبالرجوع الى الأحكام القانونية المتعلقة بتأديب الموظفين  
يلاحظ ان المادة الثلثة من الأمر العالى الصادر فى ١٠ من إبريل  
سنة ١٨٨٣ معدلة بالأمر العالى الصادر فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١  
تنص على أن :

« العقوبات التأديبية التى يجوز الحكم بها على الموظفين  
والمستخدمين بالمصالح المكتبية هي :

أولا - الإنذار .

ثانيا - قطع الماهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا .

ثالثا — التوقيف مع الحرمان من الماهية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

رابعا — التنزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تقيص الماهية مع إيقاف الوظيفة أو الدرجة .

خامسا — الرقت بدون الحرمان من المعاش .

وقد جعل لرؤساء المصالح الحكم بالإنذار ويقطع الماهية مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما إما العقوبت الأخرى فلا يجوز توقيعها الا بناء على قرار مجلس التأديب بالشروط والأوضاع المقررة بالأوامر العالية .

ثم نصت الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من ديكريته ١٠ ابريل سنة ١٨٨٢ على ما يأتى :

« كما نرى الأحوال المستعجلة فيسوغ لرؤساء المصالح ان يمنحوا المستخدمين مؤقتا عن العمل بشرط ان يعرضوا ذلك حالا على مجلس الإدارة . ويتربط على توقيف المستخدم عن العمل حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك .

ويتبين من هذه النصوص ان الوقف عن العمل نوعان :

الأول — عقوبة تأديبية .

والثانى — اجراء احتياطى مؤقت .

فالأول لا يجوز توقيعها الا بناء على قرار من مجلس التأديب .

إما الثانى فقد ايجز لرؤساء المصالح اتخاذه بشرطين .

١ — ان تكون هناك حالة مستعجلة .

٢ — ان يعرض امر الوقف حالا على مجلس التأديب .

لذا تم الوقف دون ان يكون مستوفيا هذين الشرطين فله يكون مخالفا للقانون ومن ثم لا يترتب عليه هذا الاثر .

وتقدير ظرف توافر الاستعجال يدخل في سلطة رئيس المصلحة التقديرية في حدود عدم اساءة استعمال السلطة . فاذا ما رأى الرئيس ان الحالة تستدعي الوقف اصدر به امرا ثم عرض هذا الامر حالا على مجلس التدقيق المختص وهذا الاجراء واجب على الرئيس ليس له مخالفته والا فقد الوقف شرطا من شروطه ولم يترتب عليه اثره .

ولا شك ان النص في القانون على هذه الاحكام مقصود به وضع ضمان للموظف كما ان القول بعكسه يترتب عليه منح رئيس المصلحة سلطة في الوقف اكبر من سلطة المجالس التأديبية التي لا تملك الا الحكم بالوقف مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر .

ويتطابق هذا المبدأ على الحالة المعروضة يتبين ان رئيس المصلحة اصدر امرا بوقف الموظف عن العمل منذ ١٠ يوليوسنة ١٩٤١ ولم يعرض الامر على مجلس التدقيق حتى توفى الموظف في ٩ يناير سنة ١٩٥٠ وبذلك يكون الوقف قد نفذ شرطا من شروط صحته ومن ثم لا ينتج الاثر الذي رتبته عليه القانون وهو الحرمان من المرتب .

ولا يفسر من الامر شيئا ان العرف قد جرى على عدم عرض امر الوقف مورا على مجلس التدقيق لان العرف لا يقيم قاعدة مخالفة لنص القانون .

اما فيما يتعلق بالعلوات والترقيات فلهذا لا تستحق الا بصدور القرار المفتح لها وما دام لم يصدر قرار بمنح الموظف الترقية علاوة او ترقية وكان عذر الجهة الادارية في عدم اصدار مثل هذا القرار - وهو ان الموظف كان موقوفا لاتهامه بالتزور والاختلاس - واضحا ومقبولا فان المرتب المستحق عن مدة الوقف يحسب على

القبس آخر مرتب كان يتقاضاه الموظف عند صدور قرار وقفه دون حساب أية علاوة أو ترقية .

لها فيما يتعلق بحساب مدة الوقف في المعاش عن المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ المخلص بالمعاشات المكنية تنص على عدم حساب مدة الوقف الذي ترتب عليه الحرمان من كامل الماهية أو جزء منها في مدة الخدمة المحسوبة في المعاش . ومفهوم المخالفة من هذا النص ان مدة الوقف التي لم يترتب عليها الحرمان من المرتب كما هو الشأن في الحالة المعروضة تحسب في المعاش .

( فتوى ٨١ — في ١٩/١/١٩٥١ )

#### قاعدة رقم ( ٥٥ )

##### المبدأ :

طلب الموظف خصم مدة الوقف الاحتياطي من مدة الوقف الجزائي  
المسوة بعقوبة الحبس — غير جاز — امتناع القبس في مقام العقاب والتدابير .

##### ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في المادة ٨٤ منه على الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين ، ومن بينها الوقف عن العمل بدون مرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر . ولئن كانت هذه العقوبة تتفق واجراء الوقف الاحتياطي في آثارها كما تتفق عقوبة الحبس الاحتياطي والحبس التنفيذي ، إلا ان خصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة عقوبة الحبس قد اجازته قانون الإجراءات الجنائية بنصوص صريحة ، وقد خلافتون نظام موظفي الدولة من مثل هذه النصوص ، ومن ثم فلا يجوز خصم مدة الوقف التنفيذي من مدة الوقف الاحتياطي قياسا على الحبس ، لأن القبس يمتنع في مقام العقاب والتدابير .

( فتوى ١٦٤ — في ١٩/٣/١٩٥٧ )

## قاعدة رقم ( ٥٦ )

### المبدأ :

المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تلقت برئيس المحكمة التأسيسية سلطة اصدار قرارات الفصل في طلبات الوقف وصرف المرتب كله او بعضه اثناء مدة الوقف - المادة ٨٣ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تلقت هذا الاختصاص للمحكمة وليس برئيسها - اساس ذلك : المشرع استهدف تحقيق ضمانة ذات ثقل تنبئ في ان يزن الامر ثلاثة اعضاء بدلا من واحد فقط بما يكفل اكبر قدر من العدالة - بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يكون قد نسخ ضمنا نص المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة - القرار الذي يصدر في هذا الشأن من رئيس المحكمة وحده يكون قد صدر من شخص لا ولاية له قانونا باصداره ويضحي بهذه المثابة قرارا منعما .

### ملخص الحكم :

ان حصل لسبب الطعن ان القرار المطعون فيه صدر بالمخالفة لحكم المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، والتي جعلت الاختصاص في وقف العالين عن العمل ومد الوقف وصرف او عدم صرف المرتب الموقوف مقتصودا للمحكمة التأسيسية وليس لرئيس المحكمة .

ومن حيث انه باستعراض النصوص القانونية التي حددت الجهة صاحبة الولاية في الفصل في طلبات مد وقف العاملين عن العمل احتياطيا وصرف مرتباتهم اثناء مدة الوقف يبين ان المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة عن العمل او صرف المرتب

كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانوناً ،  
وتضمنت المادة ١٥ من هذا القانون بيان الأشخاص الذين ائتمرت  
اليهم المادة ١٦ سلفة الفكر ومن بينهم العاملين المدينين بالدولة  
- شأن المطعون ضده - ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨  
ينظم العاملين المدينين بالدولة وقضت المادة ٨٢ منه على ان للسلطة  
المختصة ان توقف العامل عن عمله احتياطياً اذا اقتضت مصلحة  
التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه  
المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب  
على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ  
الوقف ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة  
للتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض الأمر  
خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة  
ما ينبع في شأنه .

ومن حيث ان مفاد النصوص المتقدمة ان ثانون مجلس الدولة  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ كان يقضى باختصاص رئيس المحكمة التأديبية  
بالفصل في طلبات وقف العاملين المدينين بالدولة احتياطياً عن عملهم  
وفي طلبات صرف مرتباتهم كلها أو بعضها أثناء مدة الوقف ثم ارتأى  
المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن يكون هذا الاختصاص  
منوطاً بالمحكمة التأديبية وليس برئيس هذه المحكمة وحده ، وقد  
استهدف المشرع ولا شك من هذا النص تحقيق ضمانات ذات شأن  
تتمثل في أن يزيد الأمر ثلاثة اعضاء بدلاً من واحد فقط بما يكفل  
أكبر قدر من العدالة واذ جاء نص المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٨ متعارضاً على هذا النحو مع نص المادة ١٦ من  
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ السابق عليه فإنه يكون قد نسخ  
علا بنص المادة ٢ من القانون المدني التي تنص على أنه لا يجوز  
انقضاء نص تشريعي الا تشريع لاحق ينص على هذا الالغاء أو يشتبهل على نص  
بتعارض مع نص التشريع القديم وإذا كان الأمر كذلك فإن الفصل



فى طلبات وقف العاملين الجنيين بالسدولة احتياطيا من عملهم  
وصرف مرتباتهم مدة الوقف كما هو الشأن فى المنازعة المثقلة -  
يصبح منعقدا منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨،  
للمحكمة التأديبية المختصة بكامل هيئتها وليس لرئيسها الذى زالت  
كل ولاية له فى هذا الشأن .

ومن حيث متى كان الأمر كما تقدم وكان القرار المطعون فيه  
صادرا من رئيس المحكمة التأديبية وحده وليس من المحكمة التأديبية  
بكامل هيئتها ، فمن ثم يكون قد صدر من شخص لا ولاية له قانونا فى  
اصداره ويضحي بهذه المثابة قرارا معذوما .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى  
موضوعه بالفاء القرار المطعون فيه وبإعادة طلبة النظر فى أمر  
سرف نصف المرتب الموقوف المقيد رقم ٤١ لسنة ١١ القضائية -  
الى المحكمة التأديبية بالنصورة للفصل فيه بكامل هيئتها .

( طعن ٥٦٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٤ )

تعليق :

#### القصاص المعمول بها بشأن الوقف عن العمل احتياطيا

نصت المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد استبدالها  
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن :

لكل من السلطة المختصة ومدير النيابة الإدارية حسب الأحوال  
أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق  
معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة  
الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التى تحددها ويترتب  
على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ  
الوقف .<sup>١١</sup>

ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف البتة من أجره فلذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرّر المحكمة ما يتبع في شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليها فلذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة بصرف الأجر كاملاً فلذا يرى العليل أو حفظ التحقيق معه لو جوزى بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تجاوز خمسة أيام صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره ، فإن جوزى بجزاء أشد تقرّر السلطة التي وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الأجر الموقوف صرفه ، فإن جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز أن يسترد منه في هذه الحالة ما سبق أن صرف له من أجر .

#### طبيعة قرارات الوقف عن العمل احتياطياً :

قرار الوقف عن العمل احتياطياً الصادر من السلطة الرئيسية هو انفصاح من جهة إدارية مختصة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة تأديبية بمقتضى القانون بقصد أحداث أثر قانوني معين ، هو إبعاد العليل عن عمله وإيقاف صرف مرتبه بصفة مؤقتة . وهذا الأثر لا يتحقق إلا بذلك الانفصاح . وفي هذا الأثر أيضاً تتمثل نهائية القرار الصادر بالوقف الاحتياطى عن العمل ، إذ أن لهذا القرار أثره القانونى الحالى الذى يترتب بمجرد صدوره ، وهو الانفصاح عن العمل ووقف صرف نصف راتب . على أن الاستئثار الدكتور السيد محمد إبراهيم يرى ( المرجع السابق ص ٥٨٨ و ٥٨٩ ) أن العبرة في نهائية القرار ليست بصدوره فلذا بل بصدوره من سلطة تملك إصداره دون أن تكون خاضعة في ذلك لاعتداد أو تصديق من جهة إدارية أعلى منها . وعلى ذلك فإن صدور قرار الوقف عن العمل احتياطياً من أحد الرؤساء الإداريين في حدود اختصاصه

يسكون قرارا اداريا نهائيا لعدم خضوعه لاعتماد سلطنة  
اعلى .

### خصائص الوقف عن العمل احتياطيا وحكمته :

الوقف عن العمل احتياطيا ليس من قبيل العقوبة التى توقع  
على العامل لقاء مخالفة تأديبية ثبت وقوعها منه ، وانما هو مجرد  
اجراء احتياطى كما يبين من تسمية القانون له ، يجوز للسلطة  
المختصة ان تلجأ الى اتخاذها فى شأن العامل متى قامت به دواعيه .

فهذا الوقف يقصد به استقط ولأية الوظيفة عن العامل اسقاطا  
جوقتا ، فلا يتولى خلاله سلطة ولا يكثر لوظيفته عملا يقتضى الامر  
انصاءه عن وظيفته ليجرى التحقيق فى جو خال من مؤثراته بعيدا عن  
سلطته ، توصلنا لانبلاج الحقيقة فى امر هذا الاتهام ( راجع بحث  
الدكتور نعيم عطية بعنوان « موانع الترقية » بمجلة ادارة قضايا  
الحكومة ، العدد الثالث - السنة خامسة عشرة ص ١١ وما بعدها ) .

والوقف عن العمل احتياطيا يكون اذا ما اقتضت مصلحة  
التحقيق مع العامل وقفه عن العمل وكف يده عن ولايته .  
على ان وقف العامل عن العمل احتياطيا يمكن ان يتقرر ايا كانت  
المخالفة التى يجرى معه التحقيق فيها ، وايا كان حظها من الجسامة  
او عدم الاهمية . ومن ثم فقد يضخى التحقيق مجرد زريعة تستند  
اليها جهة الادارة لوقف العامل عن عمله . ولهذا نرى ان الوقف عن  
العمل لا يكون سلبيا الا اذا قلم سبب جدى كى يكون ما نسب الى العامل  
من امور قد بلغ حدا من الجسامة تنعكس آثارها السيئة على التحقيق  
قيما لو استمر العامل متوليا اعمال وظيفته ، ولا يمكن تدارك هذه  
الآثار السيئة الا بوقف العامل المذكور عن عمله احتياطيا . معنى  
هذه الحالة تتحقق علة الوقف الاحتياطى ودواعيه .

على انه مهما كانت الآثار القانونية لوقف العامل احتياطيا عن

عمله ، فإن الوقف لا يتسرب عليه نصم رابطة العايل الموقف  
بالوظيفة ، فهو يظل خلال مدة وقفه مهما استطلت خاضعا لواجبات  
الوظيفة العلية ، وهى تلك الواجبات المفروضة عليه خارج الوظيفة  
فهو قد اقصى عن الوظيفة مؤقتا فلا تقع على عاتقه بطبيعة الحال  
واجبات مرتبطة باداء الوظيفة ذاتها . ولكنه يكون مسئولاً تأديبياً  
عن مسئلة خارج الوظيفة متى جاء غير متفق مع الاحترام اللائق للوظيفة ،  
كما يتمتع عليه اثناء مدة الوقف ان يقوم باعمال مثل مزاوله الاعمال  
التجارية او يؤدي للغير اعمال بمكافاة .

## الفرع الثاني مد قرار الوقف عن العمل

قاعدة رقم ( ٥٧ )

المبدأ :

عدم عرض أمر استمرار وقف المدعى عن عمله فور انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار به على مجلس التأديب - ليس من شأنه أن يؤدي الى انعدام هذا القرار او اعتباره كأن لم يكن - ليس ثبت نص يوجب هذا الأمر .

ملخص الحكم :

ان عدم عرض أمر استمرار وقف المدعى عن عمله فور انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار به على مجلس التأديب - ليس من شأنه أن يؤدي الى انعدام هذا القرار او اعتباره كأن لم يكن لعدم وجود نص يوجب هذا الأمر . ان مجلس التأديب المعادى قد قرر بجلسته المنعقدة في ١٣ من مارس ١٩٥٧ اعتبار مدة خدمة المدعى المنتهية من تاريخ الحكم عليه في الجئحة رقم ٧٨٥٦ لسنة ١٩٥٤ وهو تاريخ سابق على تاريخ وقفه فلم يكن هناك محل مع صدور هذا القرار لأن ينظر المجلس المذكور في استمرار وقفه ونظرا الى أن المدعى قد استأنف هذا القرار الذي لا يخرج عن كونه قرار عزل يرتد أثره الى تاريخ الحكم المذكور مما يعبر موقفا عن عمله بقوة القانون وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والتي تقضى بأنه يترتب على الحكم بالمعزل من الوظيفة من المجلس التأديبي وقف الموظف حتما رغم طعنه بالاستئناف .

( طعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١ )

### قاعدة رقم ( ٥٨ )

#### المبدأ :

المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٥٢ من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية لهذا القانون والمادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — يقتضاها أنه لا يجوز مد وقف الموظف مدة تزيد على ثلاثة أشهر إلا بقرار من المحكمة التأديبية — المواد المتعلّقة بها لا تستوجب اقتضار إذن المحكمة بالمد على ثلاثة أشهر ثم يتجدد الأذن بذلك كل مرة كما هو الشأن في حبس المتهمين احتياطياً — علة الفقرة بين الحكيم .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن « الوزير ولوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ان يوقف الموظف عن عمله احتياطياً اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجوز ان تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر الا بقرار من مجلس التأديب ... » ، وتنص المادة ٥٢ من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر على أنه « اذا امتدت مدة الوقف الى ثلاثة أشهر دون ان ينتهى التحقيق تعيين عرض الأوراق في نهاية تلك المدة على مجلس التأديب للنظر في استمرار الوقف » ، ثم صدر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٨ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصرى ناصاً في المادة الملثثة منه على أن « لمحير علم النيابة الادارية او احد الوكيلين ان يطلب وقف الموظف عن اعمال وظيفته اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ويكون الوقف بقرار من الوزير او الرئيس المختص ... ولا يجوز ان تزيد مدة الوقف عن ثلاثة أشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية ... » . والمستفاد من النصوص المتقدمة أنه لا يجوز مد وقف الموظف مدة تزيد على ثلاثة أشهر الا بقرار من المحكمة

التأديبية ، فالحظر منصب على وقف الموظف عن عمله لمدة تزيد على ثلاثة أشهر الا باذن من المحكمة المذكورة ، ولم تستوجب التصوص ان يقتصر اذن المحكمة بالمد على ثلاثة أشهر فقط ، ثم يتجدد الاذن بذلك كل مرة ، كما هو الشأن مثلاً فى حبس المتهمين احتياطياً — حيث تنص المادة ١٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية على انه « ينتهى الحبس الاحتياطى حتماً بضى خمسة عشر يوماً على حبس المتهم ، ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم ان يصدر امراً ببد الحبس مدة او مئداً اخرى لا يزيد مجموعها على ٤٥ يوماً . . . » ، ونصت المادة ١٤٣ من القانون المذكور على انه « اذا رأى قاضى التحقيق مد الحبس الاحتياطى زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة وجب قبل انقضاء المدة السابقة الذكر مرض الأوراق على غرفة الاتهام لتصدر امرها بما تراه بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم ، ولغرفة الاتهام مد الحبس مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها عن ٤٥ يوماً الى ان ينتهى التحقيق » — وعلة الفرق فى الحكمين واضحة ، ذلك لان الحبس الاحتياطى — هو تقييد للحرية الشخصية — امر يتمر تداركه اذا ما وقع فعلاً ، فوجب التحوط لهذا الامر قبل وقوعه ، ومن هنا كان الاذن به مقصوراً على ٤٥ يوماً فى المرة الواحدة مع وجوب تجديد الاذن كل مرة ، اما الوقف فلا يترتب عليه للموظف سوى وقف صرف مرتبه ، وهذا امر من الممكن تداركه على النحو الذى نظمته الفقرة الثانية من المادة العشرة اذ خولت المحكمة التأديبية صرف المرتب كله او بعضه بصفة مؤقتة ، كما خولتها — عند الفصل فى الدعوى التأديبية — تقرير ما يتبع فى شأن المرتب فى مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه او بصرفه اليه كله او بعضه ، ومن ثم فيكون للمحكمة التأديبية — اذا ما عرض عليها الامر — عند الفصل فى الدعوى التأديبية — تقرير ما يتبع فى شأن المرتب فى مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه او بصرفه اليه كله او بعضه ، ومن ثم فيكون للمحكمة التأديبية — اذا ما عرض

عليها امر مد الوقف — ان تقدر المدة اللازمة حسبما تقتضيه مصلحة التحقيق او الحكة التأديبية بحسب ظروف الحال وملابساته .

( طعن ٩٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٥٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٩ )

#### المبدأ :

سلطة وكيل الوزارة او رئيس المصلحة في وقف الموظف متى اقتضت مصلحة التحقيق ذلك — محدودة بثلاثة اشهر — وجوب عرض الامر على مجلس التدقيق قبل انتفاء هذه المدة ليقرر مد الوقف — اغفال هذا العرض يؤدي الى بطلان اثر قرار الوقف فيما زاد على هذه المدة .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على ان « لوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ان يوقف الموظف عن عمله احتياطيا ، اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجوز ان تزيد مدة الوقف عن ثلاثة اشهر الا بقرار من مجلس التدقيق ، ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي اوقف فيه ما لم يقرر مجلس التدقيق صرف المرتب كله او بعضه » . كما تنص المادة ٥٢ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على انه « اذا امتدت مدة الوقف الى ثلاثة شهور دون ان ينتهى التحقيق تعين عرض الأوراق في نهاية تلك المدة على مجلس التدقيق للنظر في استمرار الوقف ، فاذا لم يصدر المجلس قرارا بالمديمود الموظف الى عمله من اليوم التالي لانتفاء الثلاثة الاشهر ويمصرف اليه مرتبه ابتداء من تاريخ عودته ان كان صرف المرتب موقوفا » .

وبين من هذين النامين ان الشارع قد خول وكيل الوزارة او



رئيس المصلحة - كل في دائرة اختصاصه - حق وقف الموظف عن عمله احتياطيا ، متى اقتضت ذلك مصلحة التحقيق - وحدد لهذا الوقف مدى لا يجاوزه وهو ثلاثة اشهر ، فلان اقتضى الأمر استمرار الوقف مدة اطول تعين عرض الأمر على مجلس التأديب ليقرر مد الوقف فلان رفض ذلك تعين اعادة الموظف الى عمله من اليوم التالي لانقضاء الثلاثة الأشهر . ويتحقق هذا الأثر كذلك في حالة عدم المرض على مجلس التأديب ، فيبطل أثر قرار الوقف فيما يزيد على على تلك المدة .

فمضى كان الثابت ان الموظف اوقف عن عمله في ٩ من مايو سنة ١٩٥٣ وامتد وقفه لأكثر من ثلاثة اشهر دون موافقة مجلس التأديب حتى اعيد الى عمله في ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ ، فان وقفه يكون فيما زاد على ثلاثة اشهر غير قائم على اساس من القانون ، ويستحق راتبه عن المدة التالية لهذه الأشهر الثلاثة حتى تاريخ عودته الى العمل ، اما مرتبه عن مدة الثلاثة الأشهر الاولى التي كان السوفت خلالها صحيحا قانونا فيتعين عرض امره على مجلس التأديب ليقرر في شأنه ما يراه وذلك بالتطبيق لاحكام المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

( فتوى ١٦٤ - في ١٩/٢/١٩٥٧ )

### قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

قانون نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المحكمة التأديبية هي المختصة بمد قرار وقف المائل الصادر من مجلس الإدارة لمدة التي تحددها كما تخضع بتقرير صرف او عدم صرف الباقي من الأجر خلال مدة الوقف - صدور القرار من رئيس المحكمة منفردا - قرار مخالف للقانون - الحكم بالفائه بالرغم من أن الطاعن لم يورد هذا السبب في تقرير الطعن - اساس

ذلك : اختصاص المحكم التأديبية من النظام العام والمحكمة الإدارية العليا أن تتصدى من تلقاء نفسها لقواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام .

#### ملخص الحكم :

انه في اول يولييه سنة ١٩٧٨ عمل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظم العمال المنتمين بالدولة والذي قضى في المادة ٨٦ منه على انه « لرئيس مجلس ادارة الشركة بقرار مسببه حفظ التحقيق الذي أجرى مع العامل وله ان يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا انتضت مصلحة التحقيق معه ذلك وذلك لمدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف الاجر ابتداء من تاريخ الوقف ويجب عرض الامر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف او عدم صرف الباقي من اجرة فاذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجبه صرف الاجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه » .

ومن حيث ان المستند من ذلك انه اعتبروا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه أصبحت المحكمة التأديبية هي المختصة بمد قرار وقف العامل الصادر من مجلس الادارة للمدة التي تحددها كما تختص بتقرير صرف او عدم صرف الباقي من اجرة خلال مدة الوقف ولقد كان هذا الاختصاص معقودا لرئيس المحكمة التأديبية طبقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ولكن يصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أصبح الاختصاص للمحكمة التأديبية طبقا للمادة ٨٦ المشار اليها .

ومن حيث انه يبين من الاوراق انه في ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٨١ اصدر رئيس المحكمة التأديبية بطنطا قرار في الطلب المقدم من الشركة المطعون

منها رقم ١٦٢ لسنة ٩ القضائية بعدم صرف نصف المرتب الموقوفه  
صرفه للطاعة واذ كتبت المحكمة التأديبية هي المختصة بتقرير صرفه  
أو عدم صرف نصف المرتب الموقوف طبقا لنص المادة ٨٦ من القانون.  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فان قرار رئيس المحكمة المشار  
اليه في هذا الشأن يكون مخالفا للقانون ويحق للمحكمة أن تحكم  
بالفسخ بالرغم من أن الطاعة لم تورد هذا المنصب في تقرير طعنها  
باعتبار أن اختصار المحكم التأديبية من النظام العام والمحكمة العليا  
أن تتصدى من تلقاء نفسها لقواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام ..

( طعن ٨٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٢ )

## الفرع الثالث الوقف عن العمل بقوة القانون

### قاعدة رقم ( ٦١ )

المبدأ :

مستخدم خارج الهيئة — وقفه عن العمل — المادة ٩٦ من قانون نظام موظفي الدولة تنظم الوقف الذي يقع بقوة القانون في حالات الحبس الاحتياطي أو تنفيذاً لحكم جنائي — المادة ١٢٩ تنظم الوقف في غير هاتين الحالتين — سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة في ذلك .

ملخص الحكم :

لا صحة للقول بأنه لا يجوز وقف المستخدم الخارج عن الهيئة إلا بان تطبيق المادة ٩٦ من قانون نظام موظفي الدولة ، أى في حالات حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي ، لأن هذه المادة أنها تنظم الوقف الذي يقع بقوة القانون ، وقد نظمت المادة ١٢٩ وقف المستخدم الخارج عن الهيئة في غير هاتين الحالتين ، فرخصت لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة — بحسب الأحوال — أن يوقف المستخدم الخارج عن الهيئة . ويتربط على الوقف عدم صرف المرتب . مالم يقرر أحدها صرفه كله أو بمغفه ، ومنه ذلك أن الوقف جائز بقرار إداري يصدر من أيهما كل في حدود اختصاصه ، ويترخص في تقديره متى قام السبب المبرر له ، وهو اتهام الموظف في أمر قد يستوجب مؤاخنته تأديبياً أو جنائياً ، ويرى أن المصلحة العامة تقتضي ذلك .

( طعن ١٥٠٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨ )

## قائمة رقم ( ٦٢ )

### المبدأ :

المادة ٦٤ و ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - مؤدى كل من الوقف الاحتياطى والوقف بقوة القانون بالتطبيق لاحكامهما اسقط ولاية الوظيفة مؤقتا عن العامل - لكل من الوافدين سنه القانون وشروطه ودواعيه - وقوع الوقف بقوة القانون وان كان قد يفنى عن صدور قرار بتقدير الوقف الاحتياطى فانه لا يمنع من صدور مثل هذا القرار اذا قلت لدى الادارة الاعتبارات التى تحملها على ذلك - قرار الوقف الاحتياطى الذى يصدر ابان قيام الوقف بقوة القانون يحمل على انه قرار شرطى معلق على انتهاء الوقف بقوة القانون بحيث ينفذ لثوره اذا زال هذا الوقف - اخصاص المحكمة التلخيصية بالنظر فى طلب حد هذا الوقف اذا جاوزت مدته الثلاثة اشهر .

### ملخص الحكم :

ان المستفاد من نص المادتين ٦٤ و ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ان مؤدى كل من الوقف الاحتياطى والوقف بقوة القانون هو اسقط ولاية الوظيفة مؤقتا عن العامل الا ان لكل من الوافدين سنه القانون وشروطه ودواعيه ، فالوقف الاحتياطى يصدره الرئيس الادارى فى دائرة اختصاصه اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة حددها القانون ونص على اجراءات مدها ، بينما يقع الوقف بقوة القانون اذا ما حبس العامل احتياطيا لو تنفيذ لحكم جنائى وبطل العامل موقوفا الى ان يزول سبب الوقف بالافراج عن العامل ، وانه وان كان وقوع الوقف بقوة القانون وما يترتب عليه من اسقاط ولاية مؤقتا عن العامل قد يفنى عن صدور قرار ادارى بتقرير الوقف الاحتياطى طالما كان الوقف بقوة القانون قائما فانه قد يقوم لدى الادارة من الاعتبارات ما يحملها على تقرير استمرار وقف العامل بعد الافراج

عنه فتصدر قرارا بالوقف الاحتياطي معلقة نفلا اثره على انتهاء  
الوقف بقوة القانون .

واذ يبين من الأوراق انه صدر قرار في ٢٧ من ديسمبر سنة  
١٩٦٤ بوقف السيد / . . . . حيث كان قد قبض عليه في ذات  
التاريخ لاتسليمه بتزوير أوراق رسمية وانه واضح من ظروف اصدار  
هذا القرار وجسلة ما نسب اليه ان الإدارة هدفبت بقرارها المذكور  
الى استمرار ابعاد هذ العمال عن عمله وحجبه عن الوظيفة خلال  
فترة التحقيق معه اذا زال الوقف الذي يقرره بقوة القانون .  
ومن ثم فان قرار الوقف الاحتياطي الذي صدر ابان قيام الوقف بقوة  
القانون يحمل على انه قرار شرطي معلق على انتهاء الحبس الاحتياطي  
للعامل بحيث ينفذ اثره اذا ما زال الوقف المترب بقوة القانون .

ولما كان الثابت في الأوراق انه صدر قرار بوقف العمال احتياطيا  
في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ في ذات اليوم الذي قبض عليه فيه  
والوقف بقوة القانون وقد انتهى هذا الوقف بالانحراج عن العمال في ٣١  
من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، وينبني على ما سلف بيانه ان قرار الوقف  
الاحتياطي الشرطي يرتب اثره اعتبارا من انتهاء الوقف بقوة القانون  
ومن ثم تكون المحكة التأديبية مختصة بالنظر في طلب مده اذا جاوزت  
مدة الوقف ثلاثة اشهر بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٦٤ من  
قانون العاملين المدنيين بالدولة .

( طعن ١٥١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٦٣ )

المبدأ :

موظف - وقفه - اعتقاله تمهيدا لمحاكمته - اعتبار الاعتقال  
جناية الحبس الاحتياطي - وقفه بقوة القانون عن عماله مدة  
اعتقاله .

### ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت ان الموظف اعتقل عسكرياً ، وكان هذا الاعتقال بسبب تهمة معينة وجهت اليه ، وهى تهمة الاتحاق الجنائى على قلب نظام الحكم ، وقد قضى بإدائته فيها من المحكمة العسكرية العليا ، فإن الاعتقال الذى سبق الحكم يعد بمثابة الحبس الاحتياطى ، وتجرى فى شأنه احكام الحبس الاحتياطى وآثاره القانونية .

ولما كانت المادة ٩٦ من قانون نظام موظفى الدولة تقضى بأن كل موظف يحبس حبساً احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ، ويوقف صرف مرتبه . . . . . ومن ثم يعتبر هذا الموظف موقوفاً عن عمله بقوة القانون مع وقف مرتبه من تاريخ الاعتقال . ولما كان الاعتقال الذى ترتب عليه الوقف بقوة القانون - باعتباره بمثابة حبس احتياطى - قد انتهى بصحور حكم بإدانة هذا الموظف فى الجنائية سائلة الذكر ، فإن من الإضرار الضمنية الحكم بانهاء خدمته طبقاً للمادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سائلة الذكر .

( فتوى ٤٣٤ - فى ١٩٥٦/١/٢٠ )

### تطبيق :

إذا كان الوقف عن العمل يقع ابتداء بقرار إدارى ، فإن هناك نوعاً آخر من الوقف يقع بقوة القانون ، وذلك إذا ما حبس العامل احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى ، إذ يترتب على حبسه فى هاتين الحالتين وقفه بقوة القانون عن عمله احتياطياً مدة حبسه . وقد نصت المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن : « كل عامل يحبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره فى حالة حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى غير نهائى ويحرم من كليل أجره فى حالة حبسه تنفيذاً لحكم جنائى نهائى . ويعرض الأمر عند عودة العامل الى عمله على السلطة المختصة لتقرر ما يتبع فى شأن مسؤولية العامل التأديبية فإذا اتضح عدم مسؤوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه » .

### مبررات الوقت بقوة القانون :

والوقت بقوة القانون في هاتين الحالتين ما يبرره . فالحبس الاحتياطي لا يكون الا لشواهد ودلائل قوية على ارتكاب العامل الجريمة الجنائية المتهمة فيها والتي حبس احتياطيا من أجلها . كما وان الحكم عليه بالحبس يضاهي بالادانة في ارتكاب جريمة جنائية . هذا فضلا عن أنه سواء اكلن الحبس احتياطيا لم تنفيذا لحكم جنائي ، فان العامل ينتطع عن عمله طوال مدة حبسه ، وليس من المستغاب منه اجرا وهو منتطع عن عمله ، او اعتبار مدة انتطاعه اجازة وهو في الحبس . ومن ثم قرر المشرع اعتبار العامل موقوفاً عن عمله مدة حبسه .

وهذا الوقت كما يقع قانونا بقيام سببه وهو الحبس ، ينتهي كذلك قانونا بزوال سببه بانتهاء مدة الحبس . وعلى ذلك فان الوقت يبدأ قانونا بالحبس . ويظل قائما باستمرار الحبس ايا كانت مدته ، وينتهي قانونا بانتهاء الحبس والافراج عن العامل .

### وظيفة العامل الموقوف :

لا يترتب على وقف العامل بقوة القانون فهم رابطته الوظيفية وهذا الاثر يصدق تماما في حالة حبسه احتياطيا على ذمة تحقيق جنائي يجري معه . اما في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي ، فانه ينبغي التفرقة بين حالتين . فان كان هذا الحكم مرتبطا بالعزل كعقوبة تبعية او مفضنا له كمقوية تكميلية او صادرا بعقوبة جنائية او في جنحة مخلة بالشرف او الامة ، فانه يترتب عليه انتهاء خدمة العامل ولذلك لا يكون ثمة وقف اثناء مدة حبس العامل تنفيذا لذلك الحكم ، اذ تنتهي خدمته بصدوره . وان صدر الحكم في غير تلك الحالات ، فانه لا يترتب عليه انتهاء خدمة العامل ، ومن ثم يعتبر موقوفا عن عمله مدة حبسه ، وتظل رابطته الوظيفية قائمة دون انفصال .



### **أثر الحكم الجنائي الذي تحكم محكمة النقض بالفسخ :**

ثار تساؤل حول مدة حبس العامل تنفيذاً لحكم جنائي نهائي تم بعد ذلك الغاؤه من محكمة النقض . ونرى أن مؤدى نقض الحكم الجنائي الصادر بحبس العامل اعتباره كأن لم يكن ، لأن حكم النقض كاشف وليس منشئاً ، مما يترتب على صدوره الغاء الحكم الجنائي بأثر رجعي من تاريخ صدوره ، وبالتالي يكون الحبس الذي تم وفقاً للحكم الذي ألقي بأثر رجعي حبساً احتياطياً ، شقته شأن الحبس الاحتياطي الذي يتم خلال فترة المحكمة الجنائية قبل صدور الحكم الجنائي ، ومن ثم يسرى في شأنه ما نصت عليه المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه بصدد مدة الحبس الاحتياطي . وبهذا الرأي صدرت الفتوى رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٣ من لجنة الدائمة لقسم الفتوى بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٢٣/٤/١٩٧٣ .

## الفرع الرابع مرتب الموقوف عن العمل

### قاعدة رقم ( ٦٤ )

#### المبدأ :

القرار الذى يصدره رئيس المصلحة بوقف موظف مهما كانت درجته عن عمله ، يسقط حقه فى المطالبة بمرتبه عن المدة التى يظل موقوفا فيها - الحكم بالمزل من الأحكام التى تنشأ حالة جديدة وعلى ذلك يكون ربط المعاش من تاريخ الفصل لا من تاريخ الوقف إلا اذا نص على أن يكون ربط المعاش من تاريخ الوقف .

#### ملخص الفتوى :

استعرضت هيئة قسم الرأى بجلستها المنعقدة فى ١٧ يونيه سنة ١٩٤٧ موضوعا محصل وقامه انه بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٤ أصدر وزير الداخلية قرارا بإحالة المدير المعلم لبلدية الاسكندرية الى المحكمة العليا التأديبية لحاكمته على ما أسفد اليه وكان قد صدر قرار من قبل بوقفه عن أعمال وظيفته اعتبارا من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ .

على أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٤٥ الاكتفاء بإحالة الموظف المذكور الى المعاش وقد صدر مرسوم بذلك فى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ .

وقد طلب هذا الموظف صرف مرتبه عن المدة من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ الى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ تاريخ إحالته الى المعاش وعند عرض الأمر على معلاة رئيس لجنة قضايا الحكومة أبدى فى ٢١ مارس سنة ١٩٤٥ أن القرار الذى يصدره رئيس المصلحة بوقف موظف عن عمله توطئة لإحالته الى مجلس تأديب لاتهامه فى قضية جنائية

ذلك الأمر من شأنه أن يمنع الموظف من مباشرة عمله مؤقتا فيسقط حقه في المطالبة بمرتبه عن المدة التي يظل موقفا فيها لأن شرط استحقاق المرتب قيام الموظف بعمل الوظيفة . وهذا المبدأ يجد مسنده القانوني فيما تضمنته لوائح الاستخدام من قواعد خلسة في هذا الصدد فقد نص الأمر العالي الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٢ على أنه يترتب على توقيف المستخدم عن عمله حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب خلاف ذلك وهو لا يهر بمصرف المرتب الا في حالة البراءة او اذا تبين له ان التهمة التي نسبت الي الموظف وحوكم من أجلها لا تستوجب حرمانه من مرتبه طوال المدة التي استغرقتها المحاكمة وظل فيها موقفا وان ذلك هو المبدأ الذي صدرت عنه قواعد الاستخدام ومنه يتبين ان الموظف لا يحل له في مرتبه مدة الإيقاف الا في الحالات الاستثنائية التي يثبت فيها ان الإيقاف كان ظلما كما لو ثبتت براءة الموظف الموقوف او ثبتت من قضاء مجلس التأديب ان الفعل الذي أسند اليه لم يكن يستدعي الإيقاف او ان مدة الإيقاف طالت من غير مقتض وان هذا المبدأ كما يسرى على الموظفين العاديين الخاضعين لأحكام دكرتو ١٠ أبريل سنة ١٨٨٢ يسرى كذلك على كبار الموظفين الخاضعين لقضاء المحكمة العليا التأديبية المنشأة بمقتضى دكرتو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ سواء يسواء والاعتبار القائم في لك انه ليس ثمة ما يوجب التفرقة بين هاتين الطائفتين في المعاملة ما دام ان دكرتو سنة ١٨٨٨ سائل النكر قد أغفل التكلم عن حكم المرتب في مدة الإيقاف وترك أمره للاكمل العام المقرر في هذا الشأن والقرار الصادر من مجلس الوزراء في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٥ بالموافقة على الاكتفاء بحالة الموظف المذكور الى المعاش ليس فيه معنى البراءة من التهم التي وجهت اليه واحيل من أجلها الى المحكمة التأديبية ولذلك فان حالته لا تدخل ضمن الحالات التي يجوز فيها استثناء اجراء المرتب في مدة الإيقاف الا اذا قرر مجلس الوزراء خلاف ذلك ورأى صرف المرتب عن مدة الإيقاف

لخذا بالاعتبارات التي حدث بعدم المضي في المحاكمة التأديبية والاكتفاء بالاحالة الى المعاش غير أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٥ عن استحقاق الموظف المذكور لمرتبه عن مدة الايقاف .

وعلى اثر ذلك تقدم هذا الموظف طالبا أن يرثب له المعاش من تاريخ ايقاله في ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ وليس من تاريخ صدور المرسوم الملكي بحالته للمعاش وقد أبدى قسم قضايا المالية في ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٥ ان الحكم بالعزل من الاحكام التي تنشئ حالة جديدة وتحد من اهلية الأشخاص فالاصل فيها انها تنفذ قاتونا من يوم صدورها الا ما استثنى بنص صريح وعلى ذلك يكون ربط المعاش من تاريخ الفصل لا من تاريخ الايقاف .

الا انه قد تبين من الاطلاع على الاوراق الموجودة بملف خدمة الموظف ان وزير الداخلية قد اصدر في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٥ اى عقب موافقة مجلس الوزراء على احالته الى المعاش قرارا بحالته الى المعاش اعتبارا من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ ( تاريخ ايقاله عن العمل ) وقد ابلغ نص هذا القرار الى مدير عام بلدية الاسكندرية بالنيابة كما ابلغ الى الموظف وهو يتمسك بهذا الابلاغ للمطالبة بان يكون ترتيب معاشه من تاريخ الايقاف وقد اشار قسم القضايا بعرض الامر على مجلس الوزراء مجددا .

وفي ١٦ يونيه سنة ١٩٤٥ اصدر مجلس الوزراء قرارا بربط معاش هذا الموظف من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ مع انه قد احيل الى المعاش في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وطلب اعادة عرض الموضوع على مجلس الوزراء ليصتبح قراره السابق :

وقد لاحظت الهيئة ان الموظف قد اوقف عن عمله ابتداء من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ نظرا لما تضمنه اليه من اتهامات وبطلت على محله لم

يتم باداء اى عمل من اعمال وظيفته من ذلك التاريخ الى تاريخ صدور المرسوم الليكى فى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ بحالته الى المعاش وقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٥ عدم استحقاق هذا الموظف لرتبه عن مدة الايقاف ومجلس الوزراء فى قراره هذا انما كان متمشيا مع المبدأ الذى صدرت عنه قواعد الاستخدام بان المرتب مرهون بقيام الموظف بعمله وان الايقاف عن العمل يستدعى الحرمان أصلا من المرتب طالما انه قد انتهى بانفصال من الوظيفة ما لم ترى الجهة المختصة بالفصل خلاف ذلك ولما كان مجلس الوزراء يملك سلطة الفصل فى هذه الحالة وقد قرر عدم استحقاق الموظف المذكور لرتبه عن مدة الايقاف التى انتهت بالفصل فقد رأت الهيئة انه مما لا شك فيه ان هذا الموظف يعتبر محروما من مرتبه عن المدة من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ الى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ .

اما فيما يتعلق بتاريخ تقرير المعاش فان الأصل انما هو ربط المعاش من تاريخ الفصل لا من تاريخ الايقاف على انه اذا كان مجلس الوزراء قد قرر فى ١٦ يونيه سنة ١٩٤٥ ربط معاش هذا الموظف من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ تاريخ ايقافه عن العمل بناء على التماس مقدم منه بهذا المسدد وأخذا ببعض اعتبارات خاصة فان هذا الأمر لا يمدوا أن يكون نوعا من تسوية المعاش يدخل تقريره فى نطاق اختصاص مجلس الوزراء . ولذلك فقد انتهت الهيئة من بحثها الى انه ليس فيها سبق لمجلس الوزراء اتخاذه - بشأن تقرير معاش الموظف المذكور - اى تجاوز لحدود سلطته فى هذا الشأن .

( فتوى ١/٤٧/١ - ٣٥٠ - فى ١٩٤٧/٦/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٦٥ )

المبدأ :

الأصل فى وقف الموظف هو حرمانه من المرتب مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرف المرتب كله او بعضه - بمستوى فى

ذلك الموظف الموقوف لحبسه احتياطيا ، وذلك الذى لوقف اتهمه  
ادارية - الامر العالى الصادر فى ١٠/٤/١٨٨٢ ، وقرار مجلس  
الوزراء فى ٢٥/٤/١٩١٢ ، والمادتان ٩٥ ، ٩٦ من قانون نظام موظفى  
الدولة .

#### ملخص الحكم :

ان الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من الامر العالى الصادر  
فى ١٠ ابريل سنة ١٨٨٢ قد نصت على انه « يقترب على توقيف المستخدم  
عن العمل حرمة من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك » .  
فهى تقرر قاعدة عامة هى حرمان المستخدم الموقوف من ماهيته طوال فترة  
الوقف ما لم يقرر مجلس التأديب صرف راتبه كله او بعضه اليه .  
فالأصل هو الحرمان من المرتب عن مدة الوقف والاستثناء هو جواز  
صرفه كله او بعضه حسبما يقرره مجلس التأديب فى كل حالة  
يظرونها . وقد طبقت منشورات المالية هذه القاعدة فى : ١ - حالة  
الوقف لذنب يستوجب الرفق ( مادة ١١١ من قانون المصلحة المالية )  
٢ - فى حالة الوقف بسبب حبس المستخدم فى جريمة من الجرائم  
المالية . وقد نصت المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية على ان  
« كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا او لجريمة من الجرائم  
الامتدادية يوقف عن وظيفته من يوم حبسه ... وماهيته فى كل  
مدة ايقافه تكون حقا للحكومة » ، ثم عدلت هذه المادة تنفيذا  
لقرار صادر من مجلس النظر فى ٢٥ من ابريل سنة ١٩١٢ كما  
يلى : « كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا او تنفيذا لحكم  
قضائى يجب ايقافه عن اعمال وظيفته من يوم حبسه وذلك  
لا يمنح الجزاءات التأديبية التى يمكن توقيعها وتكون ماهيته حقا  
للحكومة فى كل مدة ايقافه ما لم يتقرر عدم وجود وجه لاقامة  
اندعوى عليه او تحكم المحكمة الجنائية ببراعته من التهمة التى ترقب عليها  
حبسه ، ففي هذه الحالة يجوز صرف ماهيته اليه عن مدة ايقافه  
ما لم تقرر السلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك » . والمقصود

بعبارة « السلطة التابع لها تنفيذيا » مجلس التدقيق فيما يختص بالمستخدمين الداخليين في هيئة المال ورئيس المصلحة فيما يختص بالمستخدمين المؤقتين والخارجين عن الهيئة . وهنا يجب التنبيه الى أن تعديل صياغة تلك المادة على هذا النحو لا يعدو ان يكون من قبيل الاستطراد والايضاح للنص الاصلى ، وانه مهما يكن من شأن صياغة هذا التعديل ، مما فتح الباب للتأويل ، فلا يمكن ان يمس المساعدة التي قررتها الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ تلك التي جعلت الاصل هو الحرمان من المرتب مدة الوقف باعتباره مقبلاً للعمل وجعلت الاستثناء هو صرفه كله او بعضه حسبما تقرره السلطة التنفيذية في كل حالة يظرونها ، والقول بغير ذلك قول غير صائب ، اذ مؤداه ان مجلس الوزراء عدل في حكم قرره الأمر العالى الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ على ما سبق البيان وهو مالا يملكه ، اذ القاعدة التنظيمية العامة لا ينسخها الا أداة تنظيمية عامة من نفس المرتبة او من مرتبة اعلى ، واذ لم يصدر قانون بتعديل حكم الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ فانه يظل قائماً لا ينال منه قرار مجلس الوزراء لو صح في الجدل انه قصد الى تعديله وهو امر في الواقع غير مقصود ، يؤكد هذا النظر انه لو اخذ بالتأويل العكسي لكان الموظف الذي يتهم جنائياً ويحبس احتياطياً احسن حالا من الموظف الذي وقف به الامر عند حد الاتهام الادارى دون الجنائى ، اذ على مقتضى ذلك التأويل — وقد ورد التعديل في المادة ١٣٤ فقط الخاصة بالحالة الاولى — يكون رد مرتب الموظف طوال مدة الوقف وجوباً بينما يكون جوازياً في الحالة الثانية ، في حين انه لا يوجد أدنى مبرر للتفرقة في الحكم مما يقطع بانه لم يقصد الى تغيير في الأحكام الموضوعية عند تعديل المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية ، وانما قصد الاستطراد والايضاح في حدود الاصل العلم الذي قرره الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من الأمر العالى المسالف الذكر ، هذا الاصل الذي رددته المادتان

١٥ ، ١٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وقد استعرضت المادة الأولى حالة وقف الموظف بقرار من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، واستعرضت الثانية حالة وقف الموظف بقسوة القانون اذا حبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي ، والحكم الموضوعي في الحالتين واحد . والحكمة ظاهرة في ترك تقدير صرف المرتب كله أو بعضه أو عدم صرفه الى السلطة التأديبية المختصة في كل حالة على حدتها وبظرونها ، فالبراءة لعدم الصحة أو لعدم الجنائية تختلف عن البراءة لعدم كفاية الأدلة في هذا التقدير ، والبراءة من التهمة الجنائية لا تستتبع حتما عدم المؤاخذة الإدارية ، وليس من شك في ان السلطة التأديبية تصدر قرارها في صرف المرتب أو عدم صرفه على مقتضى هذه الاعتبارات .

( طعن ٦٦٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/١٤ )

( في ذات المعنى طعن ١١٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/١ )

### قاعدة رقم ( ٦٦ )

#### المبدأ :

الأصل في وقف الموظف هو حرمانه من المرتب مدة الوقف ، والاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما تقرره السلطة التأديبية — سريعان هذه القاعدة أيا كان سبب الوقف وإياكلت طبيعة الوظيفة هل هي دائمة أو مؤقتة أو خارج الهيئة أو من العمال ، وإن اختلفت أوضاع التخليب وإجراءاته بسبب ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان الفترة الأخيرة من المادة الثامنة من الامر العالي الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ تنص على انه « يترتب على تسويق المستخدم عن العمل حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك » ، وهي بذلك تقر قاعدة عامة هي حرمان المستخدم من ماهيته طوال فترة الوقف ما لم يقرر مجلس التأديب صرفها كلها أو بعضها اليه . فالأصل



هو الحرمان من المرتب عن مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفه كله أو بعضه حسبما يقرره مجلس التأديب » أو الرئيس المختص ان لم تكن ثمة محكمة تأديبية » وذلك في كل حالة بحسب ظروفها . وقد طبقت منشورات المالية هذه القاعدة في حالة الوقف لذنب يستوجب الرقت فنصت المادة ١١١ من قانون المصلحة المالية على أن كل مستخدم يرتكب ذنبا يستوجب الرقت يلزم ابقائه عن اشغال وظيفته في الحال وهذا الايقاف يعطى اليه كتابة ، ويترتب على توقيف الموظف عن العمل حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك . ب - وفي حالة الوقف بسبب حبس المتهم احتياطيا لجريمة من الجرائم العادية ( م ١٣٤ من قانون المصلحة المالية ) . وقد عدلت صياغة هذه المادة بناء على قرار مجلس النظر الصادر في ٢٥ من ابريل سنة ١٩١٢ كما يلي : « كل مستخدم يحبس احتياطيا او تنفيذا لحكم قضائي يجب ابقائه عن اعمال وظيفته من يوم حبسه ، وذلك لا يمنع الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيفها عليه . وتكون ماهيته حقا للحكومة في مدة ابقائه ما لم يقرر عدم وجود وجه لاقامة الدعوى عليه او تحكم المحكمة الجنائية ببرأته من التهمة التي ترتب عليها حبسه ، ففي هذه الحالة يجوز صرف ماهيته عن مدة ابقائه ما لم تقرر السلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك » . والمقصود بعبارة « السلطة التابع لها تأديبيا » مجلس التأديب فيما يختص بالمستخدمين الداخليين في هيئة العمل ، ورئيس المصلحة فيما يختص بالمستخدمين المؤقتين والخارجين عن الهيئة . وهنا يجب التنبيه الى أن تعديل صياغة المادة على هذا النحو لا يعدو ان يكون من قبيل الاستطراء والايضاح للنص الاصلى ، وانه مهما يكن من أمر في شأن هذه الصياغة مما فتح الباب للتأويل فلا يمكن ان تمس القاعدة التي قررتها الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالي الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ ، تلك التي جعلت الأصل هو الحرمان من المرتب مدة الوقف باعتباره مقابل العمل وجعلت الاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما يقرره السلطة التأديبية في كل حالة بظروفها . والقول بغير ذلك قول

غير صائب ، اذ مؤداه ان مجلس الوزراء عدل في حكم قرره الامر  
العالي الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ وهو مالا يملكه ، اذ  
القاعدة التنظيمية العامة لا ينسخها الا اداة تنظيمية عامة من نفس  
المرتبة او من مرتبة اعلى . فهذا الاصل العام باق وقد رددته المادتان  
٩٥ و ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظم موظفي  
الدولة ، فقد استعرضت المادة الاولى حالة الوقف بقرار من وكيل  
الوزارة او رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، واستعرضت  
الثانية وقف الموظف بقوة القانون اذا حبس احتياطيا او تنفيذا لحكم  
جنائي ، والحكم الموضوعي واحد في الحالتين ، فهو واجب التطبيق  
ايا كان سبب الوقف ولما كلفت آداته ولما كلفت طبيعة الوظيفة هل  
هي دائمة او مؤقتة او خارج الهيئة او من العمال ، وان اختلفت  
اوضاع التلجب واجراءاته بسبب ذلك .

( طعن ١٩٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧ )

المبدأ :

الاصل هو حرمان الموظف او المستخدم الموقوف عن العمل من  
راتبه طوال مدة الوقف — الاستثناء هو جواز صرفه كله او بعضه  
حسبما ترى المحكمة التأديبية او الرئيس الإداري المختص — قيام ذلك  
على سلطة تقديرية تنأى عن رقبة القضاء طالما لم يتسم بعدم  
المشروعية او اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان الاصل هو حرمان الموظف او المستخدم الموقوف عن العمل  
من راتبه طوال مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفه كله او بعضه  
حسبما تقرره المحكمة التأديبية او الرئيس المختص ان لم تكن ثمة  
محكمة تأديبية وذلك في كل حالة بظرونها . والحكمة ظاهرة في ترك  
امر تقدير صرف المرتب او صرف جزء منه او عدم صرف شيء منه

الى رئيس المصلحة في ضوء ملائمت كل حالة وظروفها ، وله في ذلك ان يراعى مختلف العناصر الموجبة لما ينتهى اليه تقديره حتى في حالة الحكم بالبراءة اذ البراءة لعدم صحة الاتهام او لانتفاء التهمة او لعدم الجناية تخفف عن البراءة المستندة لعدم كفاية الاثبات او لبطان القبض والتفتيش ، فضلا عن ان البراءة من التهمة الجنائية لا تستتبع حتما براءة الموظف من الناحية الادارية . قرار السلطة التأديبية في هذا الصدد يقوم على سلطة تقديرية تنأى عن الرقابة القضائية طالما كانت متفقة مع مبدأ الشريعة وغير متسمة بسوء استعمال السلطة ، بمعنى ان السلطة التقديرية المقررة للادارة لا تخضع عناصر التقدير فيها للرقابة القضائية والا انتقلت رقابة القضاء الى مشاركة للادارة في سلطتها المذكورة .

( طعن ٥٣٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨ )

##### المبدأ :

الأصل هو حرمان الموظف من ماهيته طوال مدة الوقف والاستثناء هو جواز صرفها كلها او بعضها حسب قرار مجلس التأديب او الرئيس المختص ان لم تكن ثمة معاملة تأديبية - الفند ٥ من تعليمات المالية رقم ٨ في اول يونيه سنة ١٩١٢ - نصه على ان رئيس المصلحة يصرف للعامل الموقت او الخارج عن هيئة العمل مرتبة عن مدة الوقف اذا اتضح براءته من الجرم الذي سبق استناده اليه - ليس في هذا النص خروج على اصل المساعدة السالف ايرادها .

##### ملخص الحكم :

الأصل هو حرمان الموظف او المستخدم الموقوف عن العمل من ماهيته طوال مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفها كلها او بعضها حسبما يقرره مجلس التأديب ، او الرئيس المختص ان لم تكن ثمة

محكمة تأديبية ، وذلك في كل حالة يحسب ظروفها . والفند ، من  
تعليمات المالية رقم ٨ الصادرة في أول يونية سنة ١٩١٢ ، اذ نص  
على أن السائل المؤقت أو الخارج عن هيئة العمل الذي أوقف عين  
عمله — بسبب ارتكابه جرماً موجباً للزنت — يصرف إليه مرتبه عن  
مدة الوقف المؤقت إذا انضج بعد التحقيق براءته مما أسند إليه ، وإن  
الترخيص بصرف ماهية العامل المؤقت يصدر من رئيس المصلحة التابع  
لها — قد ردد أصل القاعدة السالف إيرادها ، والحكمة ظاهرة في  
ترك تقدير صرف المرتب كله أو بعضه أو عدم صرفه إلى رئيس المصلحة  
في كل حالة على حدة وبحسب ظروفها ، فالبراءة لعدم الصحة أو  
لعدم الجنية تختف عن البراءة لعدم كفاية الأدلة أو لبطلان القبض  
والفتيش في هذا التقدير ، والبراءة من التهمة الجنائية لا تستتبع  
حتماً عدم المواجهة الإدارية . وليس من شك في أن السلطة التأديبية  
— أي رئيس المصلحة — تصدر قرارها في صرف المرتب أو عدم  
صرفه على مقتضى هذه الاعتبارات ، ومن ثم يكون القرار الصادر  
من مدير مصلحة السكك الحديدية بحرمين المدعى ، وهو عامل  
باليومية التيلة ، من أجره عن مدة وقته قد صدر ممن يملكه .

{ طعن ١٩٢٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٨ }

#### قاعدة رقم ( ٦٩ )

للإبدا :

امتناع المحكمة التأديبية عن الفصل في مصرع الراتب الذي  
حسبه أمر الوقف عن الموظف وضرورة حكمها في ذلك نهائياً —  
لا يحصى من أعمال الأصل القلال بأن القاعدة هي حرمان الموظف  
الموقوف عن العمل من راتبه طوال مدة الوقف إلا أن ينقرر صرفه  
كله أو بعضه من المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

إذا كتلت المحكمة التأديبية على ما ظهر مما تقدم بيلكه تد

استنفدت الفصل في مهير الراتب الذي حبسه انحر الوقت عن الموظف بحجة ان المحكمة الادارية قد فصلت في ذلك بحكم حذر قوة الشيء المقضي والصل كما هو واضح غير ذلك ، وكان يصوغ للمحكمة الادارية الطيا ان تعقب على هذا الحكم باعتبار كونها جهة تعقيب نهائى على قضاء التأديب الا انه ازاء انقضاء مواعيد الطعن في حكم المحكمة التأديبية ومبرورته نهائيا عنه لا محيص من اعمال الامل القائل بان القاعدة هي حرمان الموظف الموقوف عن العمل من راتبه طوال مدة الوقف الا ان يتقرر صرفه كله او بعضه من المحكمة التأديبية ، وتأسيسا على ما تقدم كله وبمراعاة ان الحكم التأديبي الذي اصبح الآن نهائيا لم يبرء سلطة المدعى من جريمة الاهمال الاداري عنه يتعين القضاء برفض دعوى المدعى .

( طعن ١١٧٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠ )

#### قاصفة رقم ( ٧٠ ) :

##### المبدأ :

مرتب مدة الوقف عن العمل - استحقاقه طبقا لنص المادة ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يسكون بقصرار من وكيل الوزارة المختص ولا معقب على تقديره في هذا الصدد ما دام ظليا من الانحراف . وقائما على استخلاص سالف من الوقائع التي بنى عليها القرار .

##### ملخص الحكم :

اذا كان وكيل الوزارة قد اتتبع الى عمم الموافقة على صرف . منسوب المدعى عن فترة وقته عن الفصل لاسباب تعرفها بما له من سلطة التقدير في ضوء الصالح العلم ، ولهذه الاسباب اساسها الصحيح الغلبت في الأوراق ، وهي تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها وكيل الوزارة من رفض طلب صرف مرتبه مدة الوقف ولم ينصرف في ذلك بسلطته العامة ولم ينطق قراره على أية ثنائية من اساءة

استعمال السلطة ، فيكون قرار وكيل الوزارة والحالة هذه تد  
صدر مطبقا للقانون خاليا من أى عيب ، ويكون الحكم المطعون فيه  
اذ ذهب غير هذا المذهب تدخرج عن مجال التعقيب القانونى الصحيح  
على القرار ، واتجه وجهة أخرى قولها مراجعة الإدارة فى وزنها  
لمنسبت القرار وملاءة إصداره فاحل نفسه بذلك محلها فيما  
هو داخل فى صميم اختصاصها وتقديرها بدعوى ان الأساليب التى  
أخذت بها الإدارة لا تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها مع أن هذا  
النظر فى حد ذاته لا يستند الى أى أساس سليم لا من الواقع  
ولا من القانون ، بل على العكس من ذلك تدكان وزن الإدارة لمناسبت  
قرارها وزنا معقولا مستخلما استخلاصا سائفا من وقائع التى بنت  
عليها قرارها ، كما يجب التنبيه فى هذا المقام الى أنه ليس من حق  
القضاء الإدارى ان يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى  
جهة الإدارة من اعتبارات قدرت على مقتضاها ملاءة إصدار القرار ،  
ما دام هذا التقدير قد استخلص استخلاصا سائفا من الوقائع  
المتبينة فى الأوراق والا كان فى ذلك مصادرة للإدارة على تقديرها  
وغسل ليدها عن مباشرة وظيفتها فى الحدود الطبيعية التى تقتضيها  
هذه الوظيفة وما تستلزمه من حرية فى وزن منسبت القرارات التى  
تصدرها وتقدير ملاءة إصدارها .

( طمن ٤٩٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٧١ )

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بنظر امر صرف مرتب الموظف  
الموقوف خلال مدة وقفه — مناط ذلك اتصالها بدعوى التأديب بمرضى  
الأمر عليها — عدم اتصالها بدعوى التأديب فى حالة حفظ الأوراق  
أو توقيع جزاء من السلطة الرئيسية — عدم اختصاصها فى هاتين  
الحالتين بالنظر فى امر صرف المرتب خلال مدة الوقف .

### ملخص الحكم :

يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذى أوقف فيه وذلك كاصل عام ، ولكن اجاز القانون للمحكمة التأديبية استثناء من هذا الاصل العلم ان تقرر صرف المرتب كله او بمغشه بصفة مؤقتة ، والحكمة التشريعية لذلك هى حفظ أود الموظف ومن يعولهم بمرعاة ان المرتب هو مصدر رزقه ، والمقصود بالتوقيف هنا ليس مجرد انتهاء التحقيق بوساطة النيابة الادارية مع بقاء امر الموظف معلقا رهن المحاكمة التأديبية ، وانما المقصود بالتوقيف هو التصرف فى هذا الشأن نهائيا ، اما من غير محاكمة وذلك بحفظ الأوراق ومردود قرار بالحفظ او بتوقيع جزاء من السلطة الرئاسية بغير محاكمة او بالفصل فى امر الموظف من المحكمة التأديبية ، فاذا ما تم التصرف على هذا الوجه او ذاك فى شأن تاديب الموظف بقى بعد ذلك التصرف نهائيا فى امر مرتبه طوال مدة الوقف ، فان كانت الاولى كان التصرف نهائيا فى ذلك متروكا للسلطة الرئاسية التى تملك اصدار امر الوقف ابتداء سواء الوزير او الرئيس المختص حسب الاحوال طبقا للفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، وان كانت الاخرى كان ذلك من اختصاص المحكمة التأديبية طبقا للفقرة الثالثة من المادة المذكورة اذ نص فى آخرها على ان « تقرر عند الفصل فى الدعوى التأديبية ما يتبع فى شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان الموظف منه او بصرفه كله او بعضه » . وغنى عن القول ان هذا النص اذ يعقد هذا الاختصاص للمحكمة التأديبية مقترنا بالفصل فى الدعوى التأديبية يترك الاختصاص للسلطات الرئاسية فيما عدا ذلك كما لو لم ينته الامر بمردود حكم من المحكمة التأديبية بل اقتصر على حفظ الأوراق او توقيع جزاء من السلطة الرئاسية بدون محاكمة امسالم المحكمتا التأديبية .

## قاعدة رقم ( ٧٢ )

### المبدأ :

المادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - تقريرها حكما مقتضاه ان الأصل ان يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه - اجازتها للمحكمة التأديبية استثناء صرف الموقوف كله او بعضه بصفة مؤقتة - المقصود بالتوقيف ليس مجرد انتهاء التحقيق وانما التصرف في شأن الموظف نهائيا اما بحفظ الأوراق او بتوقيع جزء من السلطة الرئسية او من المحكمة التأديبية - التصرف النهائي في أمر الموظف الموقوف طوال مدة الوقف يكون للسلطة الرئسية او للمحكمة التأديبية اذا كان التصرف في أمر الموقوف مقترنا بانفصال في الدعوى التأديبية ويكون للسلطات الرئسية فيما عدا ذلك -

### ملخص الحكم :

ان المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية تنص على ان « مدير عام النيابة الادارية او احد الوكيلين ان يطلب وقف الموظف عن اعمال وظيفته اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ويكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص ، فإذا لم يوافق الرئيس المختص على وقف الموظف وجب عليه ابلاغ مدير عام النيابة الادارية بمبررات امتناعه وذلك خلال اسبوع من طلبه ، ولا يجوز ان تزيد مدة الوقف عن ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ، ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي اوقف فيه ، ما لم تقرر المحكمة صرف المرتب كله او بعضه بصفة مؤقتة ، الى ان تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان الموظف منه او بصرفه اليه كله او بعضه » . والمستفاد من هذا النص انه يترتب



على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذى لوقف فيه ، وذلك كمثل علم ، ولكن القنون اجاز للمحكمة التأديبية استثناء من هذا الأصل أن تقرر صرف المرتب كله او بعضه بصفة مؤقتة . والمحكمة التشريعية لذلك هي حفظ اود الموظف ومن يعلمهم بمراعاة ان المرتب هو مصدر رزقه . المقصود بالتأديب هنا ليس مجرد انتهاء التحقيق بواسطة النيابة الادارية مع بقاء امر الموظف معلقا ومن المحكمة التأديبية ، وانما المقصود بالتوقيف هو التصرف فى هذا الشأن نهائيا ، اما من غير محلكة وذلك بحفظ الأوراق او بتوقيع جزاء من السلطة الرئيسية بغیر محلكة ، او بالفصل فى امر الموظف من المحكمة التأديبية ، فلذا ما تم التصرف على هذا الوجه او ذاك فى شأن تأديب الموظف بقى بعد ذلك التصرف نهائيا فى امر مرتبه طوال مدة الوقف ، فان كانت الاولى كان التصرف النهائى فى ذلك مفروكا للسلطة الرئيسية التى تملك اصدار امر الوقف ابتداء ، سواء الوزير او الرئيس المختص حسب الاحوال طبقا للفقرة الثانية من المادة العاشرة من القنون المذكور ، وان كانت الأخرى كان ذلك من اختصاص المحكمة التأديبية طبقا للفقرة الثالثة من المادة المذكورة ، اذ تنص فى آخرها على ان « تقرر عند الفصل فى الدعوى التأديبية ما يتبع فى شأن المرتب عن مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه » . وغنى عن القول ان هذا النص — اذ يعقد هذا الاختصاص للمحكمة التأديبية مقترنا بالفصل فى الدعوى التأديبية — يترك الاختصاص للسلطات الرئيسية فيها مدّا ذلك ، كما لو لم ينته الامر بصدد حكم من المحكمة التأديبية ، بل اقتصر على حفظ الأوراق او بتوقيع جزاء من السلطة الرئيسية بدون محلكة .

( طعن ٩٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٥٩ )

### قاعدة رقم ( ٧٢ )

#### المبدأ :

صرف المرتب كله أو بعضه للموظف الموقوف عن العمل - أمر  
تقديري متروك للحكمة التأديبية - المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ - قرار المحكمة التأديبية بعدم صرف المرتب لما بان  
لها من أن الموظف في سعة من العيش يملك ثروة طائلة - لا تشرب  
عليه .

#### ملخص الحكم :

نص الجزء الأخير من المادة ٩٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
على أنه « ..... ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف  
مرتبه ابتداء من اليوم الذي أوقف فيه ما لم يقرر مجلس التأديب  
صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة » ونصت الفقرة الأخيرة  
من المادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بما يماثل نص المادة  
٩٥ واستقبلت بمجلس التأديب المحكمة التأديبية .. ويستفاد من  
هذا النص أن وقف الموظف عن عمله يترتب عليه بقوة القانون عدم  
صرف المرتب كله أو بعضه ومن ثم فإن صرف كل المرتب أو أي جزء  
منه أمر تقديري متروك للمحكمة التأديبية .. ولما كانت المحكمة التأديبية  
قد رأت بقرارها المطعون فيه أن ليس هناك ما يبرر صرف نفقة  
مؤقتة للطاعن فقررت عدم صرف شيء من مرتبه اليه مدة وقفه لما  
بان لها من أنه في سعة من العيش يملك ثروة طائلة .. ولما كان  
هذا الذي قرره المحكمة يتفق مع ما قرره السيد رئيس لجنة  
تحصن قرارات الذمة المالية بالوزارة - والقامة بفحص القرارات  
المقدمة من الطاعن - من أن ثروته قد بلغت مئبة وسبعين ألف جنيه  
فضلا عن العقارات التي يملكها حسبما جاء بطلبات الهيئة المؤرخ ١٤ من  
سبتمبر سنة ١٩٦٣ رقم ٩٨٥١ السابق الإشارة إليه . لما كان ذلك فإن  
قرار المحكمة التأديبية يكون قد أصاب الحق في فصله بعدم

حرف شيء من مرتب الطاعن مدة وقفه ومصدر متقنا واحكام  
القانون .

( طعن ٣٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٧٤ )

#### المبدأ :

طلب صرف راتب الموظف الموقوف - أمر متفرع عن طلب  
الفاء قرار بد الوقف - عدم امكان النظر فيه على انه منازعة  
فى راتب لانه اثر يترتب بحكم القلتون على الوقف عن العمل - المحكمة  
التأنيبية هى التى تقرر صرف الراتب او جزء منه او تفصل فيه  
الجهات الادارية - عدم قيام طلب صرف الراتب الا حيث يكون هناك  
قرار بالوقف مطمونا عليه وجازا النظر فيه .

#### ملخص الحكم :

ان طلب صرف الراتب الموقوف انما هو امر متفرع عن طلب  
الفاء القرار او القرارين الصادرين بعد الوقف ولا يقوم بغير ذلك  
باعتباره طلبا مستقلا تنظر فيه المحكمة على انفراد ، كما لا يمكن  
النظر فيه على انه منازعة فى راتب اذ ان هذا النظر يخرج به عن  
طبيعته من انه اثر يترتب بحكم القلتون على الوقف عن العمل  
فحيث يكون الوقف عن العمل يكون وقف صرف الراتب ما لم تقرر  
المحكمة التأنيبية صرفه او صرف جزء منه اثناء الوقف لمصلحة التحقيق  
تيسيرا على الموظف الى حين البت فى التهمة الموجهة اليه وحيث  
تفصل فيه هذه المحكمة عند الحكم فى الدعوى التأنيبية او  
تفصل فيه الجهات الادارية وتاسيما على ذلك فان الشق الخاص  
بصرف الراتب لا يقوم الا حيث يكون هناك قرار بالوقف ويكون هذا  
القرار مطمونا عليه وجازا النظر فيه .

( طعن ١١٥٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٧٥ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ يتم تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - القاعدة قبل نقله هي حرمان الموظف الموقوف عن العمل من مرتبه طوال مدة الوقف والاستثناء صرف المرتب كله أو بعضه حسبما يقرر مجلس التأديب - القاعدة في ظل هذا القانون ان صرف المرتب أو الحرمان منه منوط بقرار يصدر في هذا الشأن من السلطة التأديبية المختصة - اغفل مجلس التأديب العالي في حكمه بالبراءة تقرير ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف - من شأنه بقاء المركز القانوني بالنسبة لهذا المرتب معلقا - جواز عرض امر هذا المرتب على مجلس التأديب مرة اخرى لتقرير ما يتبع .

#### ملخص الحكم :

انه وان كان يبين من استعراض التشريعات المختلفة السابقة على العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ يتم تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي تحدثت عن الوقف عن العمل والاثار المترتبة عليه انها قررت قاعدة عامة هي حرمان الموظف الموقوف من مرتبه طوال مدة الوقف وجعلت الاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما يقرر مجلس التأديب - الا انه منذ العمل بهذا القانون أصبح حرمان الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية من مرتبه مدة وقفه أو صرف هذا المرتب اليه بنوطا بصدور قرار في هذا الشأن من السلطة التأديبية المختصة بالحرمان أو الصرف فان لم يصدر مثل هذا القرار ظل المركز القانوني بالنسبة الى هذا المرتب معلقا حتى يصدر قرار في شأنه .

لذلك فان مجلس التأديب العالي اذ اغفل في قراره الصادر

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ببراءة المدعى من التهمة المسندة إليه - بتقرير ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف فإنه لا يترتب على هذا الاغفال حرمان المدعى من هذا المرتب بل يظل مركزه القانوني في هذا الشأن معلقا كما انه ليس من شأن هذا الاغفال ان يستنفد مجلس التأديب ولايته بالنسبة الى المرتب المذكور بل يجوز عرض امر هذا المرتب عليه لتقرير ما يتبع في شأنه تأنيضا على انه اغفل في امر اوجب عليه القانون الفصل فيه .

( طعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١ )

### قاعدة رقم ( ٧١ )

المبدأ :

اختصاص مجلس التأديب وفق المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بتقرير ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف - وجوب ان تتبع في الفصل في مصر هذا المرتب ذات الاجراءات التي تتبع في الفصل في الدعوى التأديبية - وجوب ان تتخذ الاجراءات اللازمة للبت في مواجهة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية وان يمكن من الدفاع عن نفسه - اغفال هذه الضمانات الجوهرية - يرتب البطالان .

ملخص الحكم :

ان المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد عكست الاختصاص لمجلس التأديب بتقرير ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف مقترنا بالفصل في الدعوى التأديبية ومقتضى ذلك ان يتضمن القرار الصادر في موضوع تلك الدعوى بيان ما يتبع في شأن المرتب المذكور فان اغفل القرار ببيان ذلك تعين ان تتبع في الفصل في مصر هذا المرتب ذات الاجراءات التي تتبع في الفصل في الدعوى التأديبية . ذلك ان الحرمان من المرتب عن مدة الوقف

وان لم يعتبر جزء تعديبي الا أنه ينطوى على معنى الجزاء الامر الذى يضمن معه ان تتخذ الاجراءات الخاصة بالبت فيه فى مواجهة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية وان يمكن من الدفاع عن نفسه ويترتب على اغفال هذه الضمانات الجوهرية بطلان القرار الصادر بالحرمين من المرتب .

( طعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١ )

### قاعدة رقم ( ٧٧ )

#### المبدأ :

اختصاص مجلس التأديب وفقا لنص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - مقصور على تقرير ما ينبع فى شأن مرتب الموظف عن مدة الوقف - عدم اختصاصه بالفصل فى استحقاق الموظف لرتبه خلال الفترة التى ليمد فيها عن العمل نتيجة سحب قرار تعيينه - تصدى مجلس التأديب للفصل فى هذا الاستحقاق ينطوى على غصب السلطة - قراره فى هذا الشأن بمثابة عمل مافى عديم الأثر قانونا .

#### ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس التأديب وفقا لما كانت تقضى به المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مقصور على تقرير ما ينبع فى شأن مرتب الموظف من مدة الوقف سواء بحرمانه منه او بصرفه اليه كله او بعضه - ونظرا الى ان المدعى لم يكن موقوفا عن عمله حسبما سبق البيان بل كان خلال فترة ابعاده عنه نتيجة لسحب قرار تعيينه فى حكم الموظف المقصول الذى انتطعت صلته بتوظيفته عنه لا اختصاص لمجلس التأديب بالفصل فيها يستحقه عن تلك الفترة .

ومن حيث انه مهما يكن الأمر في طبيعة ما يحق للمدعى المطالبة به عن مدة إبعاده عن عمله بعد أن ألغى القرار السالط لقرار تعيينه هو مرتبه عن تلك المدة أو تعويض عما لحق به من ضرر بسبب هذا القرار فإن الجهة المختصة بالفصل في هذه المنازعة هي المحكمة الإدارية المختصة وفقاً لحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ سواء كيفت الدعوى بأنها منازعة في مرتب أو مطابقة بتعويض عن قرار إداري بالفصل هو القرار الصادر بسحب قرار التعيين .

ومن حيث انه لذلك فإن مجلس التاديب العالي إذا تصدى للفصل فيما يستحقه المدعى عن مدة إبعاده وقضى بعدم استحقاقه لمرتبه عن تلك المدة يكون قد فصل في منازعة تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - وخروج مجلس التاديب عن حدود ولايته على هذا الوجه لا يشوب قراره بمجرد عيب من العيوب التي تجعله قابلاً للإلغاء مع اعتباره قائماً قانوناً إلى أن يقضى بإلغائه بل ينطوي على غصب السلطة ينحصر بالقرار المذكور إلى جعله بمثابة عمل ملای عديم الأثر قانوناً .

( طعن ١٢٥٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٧٨ )

##### المبدأ :

قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - تبرئة  
العامل الموقوف عن العمل أو حفظ التحقيق منه أو مجازاته  
بعقوبة الإنذار - صرف ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه .

##### ملخص الحكم :

انه منذ أول يولييه سنة ١٩٦٤ عمل بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي عالج في المادة ٦٤ منه

احكام الوقف من العمل وتضمنت هذه المادة النص على انه « اذا برئ الملبل او حفظ التحقيق او عوقب بعقوبة الانذار صرف اليه ما يكون قد اوقف من مرتبه » .

( ملعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١ )

### قاعدة رقم ( ٧٩ )

#### المبدأ :

وقف الملبل عن العمل لاتهامه بتزوير وتلاعب - تحفظ  
النيلبة الملبلة على المستندات - عدم وجود خشية على مصلحة  
التحقيق - سلامة قرار انتهاء الوقف عن العمل - عدم جواز  
صرف نصف المرتب عن مدة الوقف ما دام التحقيق لم ينته بعد .

#### ملخص الحكم :

ان البسادی من الأوراق ان النيلبة الملبلة شرعت في تحقيق  
الاثباتات المسندة الى المظنون ضده وزملائه في غضون سنة ١٩٧١  
وانها في سبيل ذلك كلفت ادارة الخبراء بوزارة العدل بفحص  
سجلات الشركة الطاعنة لكشف ما قد يكون وقع فيها من تزوير او  
تلاعب ، وقد افصحت ادارة الخبراء بكتابها المؤرخ ٦ من اكتوبر  
سنة ١٩٧٣ عن انها قاربت الانتهاء من المهمة المسندة اليها تهييذا  
لامداد تقرير عنها ، ولما كان المستند من ذلك انه وان كان التحقيق  
لم ينته بعد ، الا ان النيلبة قد تحفظت على السجلات والمستندات  
التي قد تكون محلا للجريمة وتسلمتها ادارة الخبراء لفحصها ، ولما  
كان المظنون ضده يشغل وظيفة عامل شراب بالفئة العاشرة  
حسبما جاء بلوراق الشركة الطاعنة ، فانه ازاء هذه الاعتبارات  
لا تكون ثمة خشية على مصلحة التحقيق من انتهاء وقف المظنون  
ضده وامسأخته الى عمله ، ومن ثم يكون القرار  
المظنون فيه قد اصلب فيما قرره من عدم الموافقة على طلب مد وقف  
المظنون ضده ، الا انه في الوقت ذاته قد خالف القانون فيما ذهب



اليه من تسديد صرف مرتبه عن مدد الوقف السابقة منذ بدايتها على خلاف ما صدرت به قرارات مد وقف السابقة عليه ، اذ ان هذه القرارات تظل منتجة لآثارها فيما تضمنته من عدم صرف نصف المرتب الى ان يتم التصرف فى الاتهام المنسوب الى العامل تبرئته منه او بادلته ، وعندئذ تقرر السلطة وفقا لحكم المادة ٥٧ من قانون نظم العاملين بانقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ما يتبع فى شأن صرف المرتب الموقوف صرفه - ومن ثم فان ما يترتب على قرار رفض طلب مدة الوقف هو استحقاق المضمون ضده مرتبه كاملا من اليوم الذى انتهى فيه وقفه بناء على هذا القرار اى بعد نهائية مدة الوقف السابقة عليه وليس قبل ذلك ، ومن ثم يتعين الغاء هذا الشق من القرار المضمون فيه لمخالفته القانون .

( طعن ٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٨٠ )

##### المبدأ :

مرتب العمال الموقوف عن العمل مدة الوقف - وجوب التفرقة فى الحكم بين الفترة السابقة على اول يوليه سنة ١٩٦٤ وذلك اللاحقة لها - اساس ذلك ان الاصل فى ظل احكام قانون نظم موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية كمن حرمان الموظف من المرتب مدة الوقف والاستثناء هو صرفه كله او بعضه حسبما تقرر السلطة التقديرية او المحكمة التقييمية المختصة وبعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ انتهج المشرع نهجا آخر مفاده التزام الجهة الادارية بقوة القانون بصرف نصف مرتب العمال الموقوف او مرتبه كاملا حسب الاحوال دون تطالب التجاء العمال الموقوف للقضاء فى هذا الشأن - يترتب على ذلك التزام جهة الادارة بحكم القانون بصرف نصف

مرتّب العمال من تاريخ وقفه ومن ١٩٦٤/٧/١ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه) أعمالاً لأثره المباشر وذلك بالنسبة للعمال الموقوف في تاريخ سابق على تاريخ نفاذ هذا القانون كما تتلزم بصرف مرتّب العمال الموقوف كلياً إذا لم تعرض أمر صرفه الباقى من مرتبه على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المدعين يطالبان بصرف مرتبهما بصفة مستعجلة مؤقّنة عن مدة وقفهما احتياطياً عن العمل منذ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٦ بالنسبة للاولى و ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ بالنسبة للثاني الى ان ينتهى الفصل فى الدعوى التأديبية المقلمة ضدهما مع خصم ما صرفه المدعى الأول من مستحقته .

ومن حيث أنه يبين من استقرار التشريعات التى صدرت فى شأن مرتّب العمال الموقوف عن العمل عن مدة وقفه والتى تحكم هذا النزاع ، ان الأصل فى ظل احكام قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية كل حرمان الموظف من المرتب عن مدة الوقف والاستثناء هو صرفه كله او بعضه حسبما تقرره السلطة التأديبية او المحكمة التأديبية المختصة ، وكلت المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة والمادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ الذى حل محل القانون السابق ينصان على جواز القضاء باستمرار صرف مرتّب العمال المفصول من الخدمة والموقوف عن العمل كله او بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذى كان يقيم اوده ان كان المرتب هذا المورد . ثم انتهج المشرع نهجاً آخر ، فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العمال المنين بالدولة والقانون الذى حل محله رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بفاده على ما تضمنته

**المادة ٦٤ من التنظيم الأول** - مفعلة بالمادة الثانية من التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٦٠ من التنظيم الثاني ، وقسمه صرف نصف مرتب العامل الموقوف ابتداء من تاريخ الوقف ، ووجوب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من مرتبه فلذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف المرتب كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأن نصف مرتبه ، ومؤدى ذلك ان المشرع عالج أمر صرف مرتب العامل الذي وقف عن العمل على أساس افتراض ان مرتبه هو مورد رزقه الذى يقيم أوده ، فلو وجب كل من القاتون سألنى الذكر على الجهة الإدارية وبقوة القانون ، صرف نصفه مرتب العامل الموقوف أو مرتبه كاملاً مدة الوقف حسب الأحوال ، دون طلب التجاء العامل الموقوف للقضاء في هذا الشأن واتساقاً مع هذا العلاج التشريعي صدر قانون مجلس الدولة الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإجاز للمحكمة المختصة في المادة ٤٩ منه ان تحكم باستمرار صرف مرتب الموظف المفصول كله أو بعضه مؤقتاً مغللة بذلك حالة وقف العامل عن العمل . وترتيباً على ذلك تلزم جهة الإدارة بحكم القانون بصرف نصف مرتب العامل ابتداء من تاريخ وقفه أو من أول يولييه سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه أعمالاً لأثره المباشر وذلك بالنسبة للعامل الموقوف في تاريخ سابق على تاريخ نفاذ هذا القانون ، كما تلزم بصرف مرتب العامل الموقوف كاملاً اذا لم تعرض أمر صرف الباقي من مرتبه على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف ، مماذا ما خلت جهة الإدارة بالتزاماتها هذه كان للعامل الموقوف الحق في اقتضاء هذه الحقوق قضاء دون ثمة ترخيص في هذا الشأن .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فانه يتمين بالنسبة للمنازعة المثلة المقررة في الحكم بين الفترة السابقة على أول يولييه سنة ١٩٦٤ وتلك اللاحقة لها ، فبالنسبة للفترة الأولى فالأصل بها ان

العمال الموقوف يحرم من مرتبه مدة الوقف ، واذا كان الأمر كذلك وكان المدعيان قد تراخيا في طلب استمرار صرف مرتبتهما كله أو بعضه مؤقتا حتى تاريخ اقامة الدعوى مثار هذا الطعن في الأول من مارس سنة ١٩٧٢ فإن هذا التراخي دليل على انهما لم يعمولا على مرتبتهما في اقامة ادعيا ، بما ينتفى معه ركن الاستعجال الموجب لاستمرار صرف مرتبتهما كله أو بعضه بصفة مؤقتة عن هذه الفترة . ولا غناء في أن المدعى الأول استصدر حكما من المحكمة الادارية لوزارة الحربية في الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٧ القضائية بإلغاء القرار الوزاري الصادر في ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٦ بوقفه عن العمل مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ذلك ان جهة الادارة استصدرت قرارا آخر من مجلس التأديب في الأول من ابريل سنة ١٩٥٧ بوقفه هو والمدعى الثاني عن العمل كما أصدر وزير الحربية قرارا تابعا في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥٧ برقم ٦٥٥ بوقفهما عن العمل مع عدم صرف مرتبتهما ولم يضمن فيهما اما عن الفترة الثانية التي تبدأ من اول يولية سنة ١٩٦٤ فثبتت من الأوراق ان السلطات المختصة قد خالفت احكام القانون واهملت تطبيقه على نحو صريح ليس فقط بعد اول يولية سنة ١٩٦٤ ولكن قبله ايضا اذ لم تلتزم بما قضت به المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي السحولة والمادة المباشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيلية الادارية والمحكمات التأديبية من عدم جواز زيادة مدة الايقاف على ثلاثة اشهر الا بقرار من مجلس التأديب او المحكمة التأديبية علم تتخذ أى اجراء على ما سلف بيلقه منذ تاريخ صدور قرار وزير الحربية رقم ٦٥٥ في ٤ من يونية سنة ١٩٥٧ بوقف المدعين عن العمل مع عدم صرف مرتبتهما اليهما ، وظلت كذلك في ظل العمل بأحكام القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ٥٨ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر ، فلم تلتزم ايضا بما نصا عليه من عدم جواز مد مدة الايقاف لمدة تزيد على ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة . ولقد كان من المتعين وفقا لأحكام

القانونين المذكورين أن تصرف جهة الإدارة للمدعين نصف مرتبتهما اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ ولكنها لم تمثل لذلك كما لم تمثل لما أقر به هذان القانونان من وجوب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف البتة من مرتبتهما رغم أن الأثر القانوني المترتب على عدم العرض خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف هو وجوب صرف المرتب كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأن نصف مرتب العامل الموقوف . ولما كان الأمر كذلك وكنت الجهة الإدارية لم تصرف للمدعين نصف مرتبهما اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المفسر إليه ولم تعرض إلى الآن أمر صرف أو عدم صرف النصف الآخر من مرتبهما على المحكمة التأديبية فإنه لا محيص والأمر كذلك من استحقاقهما لمرف مرتبهما كاملاً اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ وذلك حتى يتم عرض أمر صرف أو عدم صرف نصف مرتب المدعين على المحكمة التأديبية ويصدر رئيس المحكمة بالتطبيق لحكم المادة ١٦ من قانون مجلس السبولة القائم سالف الذكر قراره فيما يتبع في شأن نصف مرتبهما المذكور أما عن المرتب الموقوف صرفه فلن تقرير ما يتبع في شأنه منوط بالحكمة التأديبية بعد الفصل في الدعوى التأديبية العلية ضد المدعين .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بأحقية المدعين في صرف أجرهما كاملاً اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ حتى تقرر المحكمة التأديبية ما يتبع في شأنه وفقاً لأحكام القانون والزام الحكومة المصروفات .

( طعن ٩٨٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٨١ )

المبدأ :

المادة ٨٦ من قانون نظام المالكين بالقطاع العام الصادر  
بالتقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الجهة التي وقعت الجزاء على  
المالك لا تبطل تلك أعمال سلطاتها في تقرير ما يتبع بشأن أجر  
المالك الموقوف صرف مرتبه الا بتحقيق شرطين الأول : ان تكون المحكمة  
التأديبية المختصة قد قررت عدم صرف نصف الأجر الموقوف صرفه  
والثاني : ان يكون المالك قد جاوز بجزاء أشد من الإنذار أو  
الخصم من الأجر لمدة خمسة أيام - اذا تخلف أحد هذين الشرطين  
غلت يد الجهة التي وقعت الجزاء في ثلث تقرير ما يتبع بشأن  
الأجر الموقوف صرفه .

ملخص الحكم :

انه باستقراء احكام نظام المالكين بالقطاع العام الصادر  
بالتقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يبين ان المادة ٨٦ منه تنص على انه  
« لرئيس مجلس الادارة ، بقرار مسبب ، حفظ التحقيق وله ان يوقف  
المالك عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك  
لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور لا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من  
المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها . ويتربط على  
وقف المالك عن عمله وقف صرف نصف الأجر ابتداء من تاريخ  
الوقف ».

ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير  
صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فلذا لم يعرض الأمر عليها خلال  
عشرة أيام من تاريخ الوقف ويجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرير المحكمة  
حاً يتبع في تلقاه .

وعلى المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من

تاريخ رفع الأمر إليها فلذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف الأجر كاملا . فلذا يرى العامل أو حفظ التحقيق معه أو جوزى بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره فإن جوزى بجزاء أشد تقرر الجهة التي أوقفت الجزاء ما يتبع في شأن الأجر الموقوف صرفه : ومؤدي أحكام هذا النص فيما يتعلق بأجر العامل - الذي يوقف عن عمله احتياطيا - أنه يترتب على وقفه عن العمل وقف صرف نصف أجره اعتبارا من تاريخ وقفه على أن يمرض ذلك على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير ما يتبع بشأنه فإن لم يعرض عليها أو تراخت المحكمة في إصدار قرارها - صرف الأجر كاملا .

أما إذا قررت المحكمة وقف صرف الأجر فإن أمر الأجر الموقوف صرفه يتحدد نهائيا في ضوء ما يسفر عنه مركز العامل الموقوف صرف أجره من الاتهام المنسوب إليه بما يترتب على ذلك من وجوب صرف الأجر الموقوف صرفه إليه في حالته برعته أو حفظ التحقيق أو مجازاته بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر للمدة لا تتجاوز خمسة أيام أما إذا جوزى بجزاء أشد من الجزاءات المنو عنها فتتقدم للجهة التي وقعت الجزاء سلطة تقدير وتقرير ما يتبع بشأن الأجر الموقوف الصرف . ومفاد ذلك أن الجهة التي وقعت الجزاء على العامل لا تملك أعمال سلطتها في تقرير ما يتبع بشأن أجر العامل الموقوف صرفه مرتبه الا بتحقيق شرطيين الأول ، أن تكون المحكمة التأديبية المختصة قد قررت عدم صرف نصف الأجر الموقوف صرفه والثاني أن يكون العامل قد جوزى بجزاء أشد من الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة خمسة أيام . وترتبا على ذلك إذ تخلف أحد هذين الشرطين غلت يد الجهة التي وقعت الجزاء في شأن تقرير ما يتبع بشأن الأجر الموقوفه صرفه .

ومن حيث متى كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة التأديبية بالإسكندرية قررت بجلسته ١٥/١٠/١٩٧٨ صرف نصف الأجر الموقوف صرفه من أجر المظنون ضده بذلك يكون قد تخلف أحد الشرطين اللازمين لكي تتقدم للجهة التي وقعت الجزاء

عليه منسلطة تقرير ما يتبع في شأن الأجر الموقوف صرفه . إذ انه ليست ثمة اجراء موقوف الصرف يتيح لهذه الجهة ان تعمل سلطتها التقديرية في شأن صرفه من عدمه بعدما قررت المحكمة المختصة صرفه على النحو السابق الاشارة اليه . وترتقيا على ذلك فان الحكم الطمين يكون قد اسلب وجه الحق في قضائه — بالفناء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم صرف النصف الموقوف صرفه من اجر المطعون ضده عن فترة وقفه عن العمل في الفترة من ١٩٧٨/٦/٦ حتى ١٩٧٩/٢/٩ لصدوره مخالف لحكم القانون ومن ثم يكون الحكم قد استخلص لنتيجته التي انتهت اليها استخلاصا قانونيا ملتفا استنادا الى الاسباب التي اقبلها عليها . وبالنسبة الى الطعن عليه ، في هذا الشق ، والحالة هذه يكون جديرا بالرفض لقيامه على اسباب غير سليمة قانونا .

( الطعنان ٣٣٨ و ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٨٢ )

##### المبدأ :

المادة ٤٨ من قانون نظام المالكين بالقطاع العام الصادر بالتقنين رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حددت الجزاءات التأديبية الجائز توقيعها على المالكين بالقطاع العام ومن بينها جزاء الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب مدة لا تتجاوز سنة شهور — صدور قرار الشركة بوقف المالك دين النص بالقرار على صرف نصف المرتب فقط — لا يؤدي ذلك الى بطلان القرار بخلافه للقانون — اسس ذلك : صرف نصف المرتب فقط في حالة الوقف هو اثر لازم له ولا يتوجب على اغفال النص عليه بطلان الجزاء — اسس ذلك : ان تشريعات المالكين بالقطاع العام المتعلقة تد جرت على النص



على صرف نصف المرتب في حالة الوقف عن العمل ومن ثم أصبح  
هذا الأمر مصدره القانون وليس القرار الصادر بتوقيع العقوبة .

#### ملخص الحكم :

لا حجة فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان القرار  
الصادر بمجازاة المطعون ضدهم بوقف عن العمل لمدة شهر  
قد صدر مخالفة للقانون باعتبار ان هذا الجزاء لم يرد من بين  
الجزاء المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الصادر  
قانون نظام العاملين بالقطاع العام ذلك ان المادة ٤٨ من القانون  
المشار اليه قد حددت الجزاءات التأديبية الجائر  
توقيعها على العاملين بالقطاع العام ومن بينها جزاء الوقف عن العمل  
مع صرف المرتب لمدة لا تجاوز ستة شهور ويقدر في ذلك ان القرار  
المطعون عليه قد جاء خلافا من النص على صرف نصف المرتب فقط  
ذلك ان هذا الحكم هو اثر لازم ومحتوى للوقف عن العمل ومن ثم  
لا يترتب على اغفال النص عليه بطلان الجزاء اذ ان تشريعات  
العاملين بالقطاع العام المتعاقبة قد جرت على النص على صرف  
نصف المرتب في حالة الوقف عن العمل كجزاء تأديبي ومن ثم أصبح  
هذا الاثر مصدره القانون وليس القرار الصادر بتوقيع  
العقوبة وهذا ما اتجهت اليه الفكرة بالفعل اذ قبلت عقب صدور  
القرار المطعون فيه بوقف المطعون ضدهم عن العمل لمدة شهر  
اعتبرا من ١٢ يولييه سنة ١٩٧٨ واوقفت نصف مرتباتهم عن الفترة  
من ١٦ يولييه سنة ١٩٧٨ حتى ١٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ حسبما  
يبين من حافظة المستندات المقدمة منها .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه قد تضمن ايضاف المطعون  
ضدهم وغيرهم عن العمل لمدة شهر اعتبارا من ١٢ يولييه سنة  
١٩٧٨ مع تحميلهم مبلغ ١٠٨٠٠٠ جنيه مائة وثمانية جنيها بضمين

لجود من يراه من هذا الوجه لعلهم على ان يكون المبلغ  
بالتساوي بينهم .

(لعون ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٥)

### تعليل :

ذهب رأى الى انه يفهم من النص على وقف الميبل عن العمل  
احتياطيا . ووقف نصف مرتبه بقوة القانون ابتداء من تاريخ الوقف ،  
انه لا يجوز صرف اكثر من نصف مرتب المائل في حالة وقفه عن  
العمل - اذ النصف الاول من مرتبه موقوف صرفه بحكم القانون  
والنصف الثاني هو وحده الذي يجوز للمحكمة التأديبية ان تعمل  
فيه مطلقا . ومن ثم لا يزيد ما يصرف الى المبلل الموقوف على  
نصف مرتبه .

وذهب رأي ثان الى ان الميبل حين يوقف عين عليه احتياطيا  
يستحق صرف نصف مرتبه حتما وبقوة القانون ، اما النصف الآخر  
فينتقد امره لسلطة المحكمة التأديبية التي تملك تقرير صرفه او عدم  
صرفه . ومن ثم لا يقل ما يصرف الى المائل الموقوف عن نصف مرتبه .

ونرى ان السلطة المختصة بوقف الميبل عن عمله احتياطيا  
لا تملك الامر الا بوقف صرف نصف مرتبه من تاريخ اصدار قرار  
الوقف ، وليس لها ان توقف ما زاد عن نصف مرتبه . ومن ثم كين  
لجهة الادارة في حالة وقف المائل عن العمل احتياطيا ان تأمر  
بوقف ما هو اقل من نصف مرتبه ، ذلك لان المخالفات التأديبية التي  
يجرى بشأنها وقف المائل المتهم تختلف اختلافا كبيرا من ناحية  
الصلابة والاهمية ومدى الآثار المترتبة عليها ، ولا نتقيد ان المشرع  
قد قصد ان يتحقق اثر وقف صرف نصف المرتب في كبل الاجوال ،  
ولا تاختلت المساواة اذ سوف يتعرض لاثم قانوني واجيد من تفلوت  
اوضاعهم . على انه اذا لم ينص في قرار الوقف على مقدار ما يوقف  
صرفه من مرتب المبلل الموقوف احتياطيا اوقف صرف نصف مرتبه

كتجربة قانونية لوقفه عن العمل . فلذا رأت الجهة الادارية حرمان  
العامل الموقوف من مرتبه كله أو بما زاد عن النصف حسب الظروف  
فعلينا ان نرفع الأمر الى المحكمة التأديبية المختصة لتقرر بعقوب  
صرفه اليه .

فلذا لم يعرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة ،  
وعلى اتمى تقدير خلال عشرة ايام من تاريخ وقف العيال ، لتقرر المحكمة  
صرف أو عدم صرف الباقى من مرتبه . ( ويجوز ان يكون هذا  
الباقى كما اوضحنا نصف مرتبه او اقل من هذا النصف ) ويجب صرف  
المرتبه كاملاً للعامل حتى تقرر المحكمة ما يتبع من شأنه . وعلى  
ذلك فان تراخت الادارة فى عرض امر العال الموقوف عن العمل  
احتياطياً على المحكمة التأديبية المختصة ، تصين رفع الضرر الذى  
يعلق به من جراء هذا التراخى ، وذلك بصرف المرتبه المعلق على قرار  
المحكمة . وبهذا يكون العامل قد صرف مرتبه كاملاً .

وكذلك يجب صرف المرتبه للعامل الموقوف كاملاً اذا لم تصدر  
المحكمة التأديبية قرارها بما يتبع بالنسبة لمرتبه العال المذكور  
خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الأمر اليها .

وبطبيعة الحال ، فان ما تقرره المحكمة من وقف صرف نصف  
مرتبه العال أو جزء منه خلال مدة الوقف ، انها هو جريان مؤقت  
بطبيعته ، وذلك الى ان يبت نهائياً فيما نسب الى العال وكان  
سبباً فى وقفه .

#### أبت نهائياً فى مرتبه العال الموقوف :

يظل نصف مرتبه العال الموقوف صرفه اليه محكوماً بالقرارات  
التي تصدرها المحكمة التأديبية فى شأنه ، وذلك الى ان يبت نهائياً  
فيما نسب اليه وكان سبباً فى وقفه . فعندئذ ينتهى وقف العال  
حنياً ، ان ظل موقوفاً حتى ذلك الحين ، ويكون هناك مخيل بذلك  
أبت نهائياً فى اجزاء المرتبه التي اوقف صرفها اليه خلال مدة وقفه  
فى ضوء ما تحدد من مركزه ومسئوليته .

فلذا يحفظ التحقيق مع الملبس الموقوف عن عمله احتياطيا او يرى من التهمة او جوزى بعقوبة الانذار او الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة ايام فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام الملبسين المدينين بالحولة على ان يصرف اليه ما يكون قد اوقف صرفه من اجزه . فان جوزى بجزاء اشد تقرر السلطة التي وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الاجر الموقوف صرفه ، فان جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز ان يسفر منه في هذه الحالة ما سبق ان صرف له من مرتب .

وبذلك تختلف السلطة التي تختص بالنظر في صرف المرتب بصفة مؤقتة ، من تلك التي تختص بالنظر فيه بصفة نهائية . فالمحكمة التأديبية تختص وحدها بتقرير صرف او عدم صرف نصف مرتب الملبس وذلك بصفة مؤقتة طوال مدة وقفه . اما بعد التصرف فيها هو منسوب اليه ، فان السلطة التي تصرفت في امره ، وسواء كانت الجهة الادارية التي يتبعها ام المحكمة التأديبية ، هذه السلطة هي التي تختص بصفة نهائية بامر مرتبه الذي اوقف صرفه اليه .

وجدير بالملاحظة ان البت النهائي في امر المرتب ، انما يرد على الجزء الذي اوقف صرفه فحسب . فمما صرف اليه خلال مدة وقفه ، ولو كان زائدا عن النصف المقرر قانونا ، لا يجوز اعادة النظر فيه او تقرير حرمة منه بصفة نهائية ، وانما ينصب البت النهائي على الجزء الذي اوقف صرفه خلال مدة الوقف ( د . السيد محمد ابراهيم — ص ٥٩٩ وما بعدها ) .

#### مرتب الملبس الموقوف :

فرق القانون بين حالة الحبس الاحتياطي ، وبين حالة الحبس تنفيذيا لحكم جنائي . اذ تقرر وقف صرف نصف المرتب في الحالة

الأولى ، ووقف صرف كامل المرتب في الحالة الثانية ، ولا شك ان  
المشرع قد رأى في هذه الميزة ان مرحلة الحبس الاحتياطي هي  
مرحلة مؤقتة ، قد تقتضيها مصلحة التحقيق الجنائي ، ويكون  
امر العامل فيها من حيث ثبوت او عدم ثبوت التهمة الموجهة اليه  
لا يزال معلقا غير مستقر ، وقد ينتهي التحقيق او المحاكمة الى  
برأئته مما استند اليه . ولهذا رأى المشرع وقف صرف نصف مرتبه  
وصرف النصف الباقي اليه . اما في الحالة الثانية فان حبسه  
لا يستند الى شبهات كما في حالة الحبس الاحتياطي ، وانما يستند  
الى حكم نهائي بالادانة ، وحاز قوة الشيء المقضي به ، ومن ثم قرر  
المشرع حرمانه من صرف كامل راتبه طوال مدة الحبس .

على انه يتعين التفرقة بين الحبس الذي يقع تنفيذا لحكم  
جنائي نهائي ، وما يقع تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي . ذلك ان  
من الاحكام الجنائية ما ينفذ رغم عدم صيرورته نهائيا . وان  
وقف صرف كامل مرتب العامل المحبوس تنفيذا لحكم جنائي ، لا يقع الا اذا  
كان هذا الحكم نهائيا . اما اذا كان الحبس تنفيذا لحكم جنائي غير  
نهائي ، فان هذا الحبس يأخذ حكم الحبس الاحتياطي ، ولهذا  
لا يحرم العامل من كامل مرتبه ، وانما يوقف صرف نصف راتبه .

ولا شك ان وقف صرف نصف او كامل مرتب العامل على هذه  
النحو وفي الحالات المتقدمة ، انما هو اجراء مؤقت يترتب طوال  
مدة الحبس . فلذا ما عاد العامل الى عمله بعد انتهاء مدة حبسه ،  
تمين البت نهائيا فيها اوقف صرفه من مرتبه في ضوء مسئولياته  
التأديبية مما ثبت في حقه جنائيا .

فلذا ثبتت مسئولية العامل التأديبية ، بان كان الفعل الذي  
حبس من اجله يشكل مخالفة تأديبية في حقه ، فان ما وقع من  
وقف صرف نصف او كامل مرتبه حسب الأحوال يصبح حرمانا  
نهائيا .

لما إذا انفسخ عنم مسئولية الممثل تاديبيا عن الفعل الذى  
حس من اجله ، بل كان هذا الفعل مثبت الصلة عن وظيفته  
وغير مؤثر فيها ، وبالتالي لا يشكل ليه مخالفة تاديبية في حقه ،  
فقد قرر المشرع ان يصرف اليه نصف المرتب الموقوف صرفه . وقد  
كان من الجائز عندهم صرف مرتبه اليه طوال مدة حبسه ، لانه منقطع  
عن الفعل لستيب لا اتصال عنه الادارة ، ومع ذلك فقد رأى المشرع  
التخفيف على العنابل ، وقضى بصرف نصف ما اوقف صرفه اليه متى  
كان الفعل الذى حس من اجله لا يرتب مسئولية تاديبية .

## القرار الخامس المنع في الوقت والجهد من المهرب

قاعدة رقم (٨٤)

المبسدا :

المنع في امر الخصم من المهرب والهرب من المهرب عين  
معدة الوقت لا تقيد بالملك الذي اشترطه المهرب لطلب الفدية  
قرارات المخابرات الوطنية الصادرة بتوقيع الجهات المختصة

ملخص الحكم :

ان الخصم من المهرب والجهد من المهرب من مدة المهرب  
وان كانا مطلقين بقرار الجزاء ومقررين منه بما يختص بالحكمة  
القانونية بالفصل فيه الا انه يجب ان يمانع بقرارات الجزاءات التي  
توجب قانون مجلس الدولة للحموى بطلب الفدية خلال المدة  
المخصوص عليه في المادة ٢٢٠ منه .

ومن حيث انه بالنسبة لقبول طلب الالفاء شكلا فان هذا  
الدفع لا يجد مجالا الا بالنسبة لطلبات الفاء القرارات وفقا  
لتنظيم القانوني المقرر في هذا الشأن لطلبات الفاء لا يستحق  
او التسوية او غيرها من طلبات الحقوق التي يستمد صاحب الشأن  
اصل حقه فيها من قوانين او اللوائح مبثورة دون ان يلزم  
لفسوء مثل هذا الحق صدور قرار خاص بذلك فان هذه الطلبات  
تظنها المحكمة دون التقيد بمواعيد طلبات الالفاء ما دام لم يستطع  
الحق في اقلها طبقا للامور العامة .

ومن حيث ان المدعى قد اقدم دعواه بطلب الغاء القرار رقم ١٥٧ الصادر من رئيس مجلس ادارة شركة النيل العامة للنقل النهري (المدعى عليه) بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٧٤ الذى ينص فى المادة الثانية منه على مجازاة المدعى بخفض وظيفته الى بحار او خفض مرتبه جنيتها واحدا ومنعه من استلام الشحنات حتى تستوى الشركة حقها مع تحويله قية ما اختلسه وقدرها ٩٨٦٥٠٠ جنيها خصما من مرتبه وعدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه فمن ثم فان ما يهدف اليه المدعى ويرى الى تحقيقه فى ضوء هذا القرار وما جاء بعريضة دعواه هو الغاء هذا القرار بجميع اثاره فلا يبق الامر فقط عند الغاء قرار الجزاء بخفض وظيفته ومرتبه وانما يشمل ايضا ما اجرته الشركة من خصم المبالغ من مرتبه وما اتخذته حياله من حرمة من نصف مرتبه الموقوف صرفه عن مدة الوقف الاحتياطى . فاذا كان طلب الغاء قرار الجزاء لا يثير جدلا فى شأن خضوعه للمواعيد والاجراءات المقررة قانونا لطبقات الالغاء فان الخصم من المرتب والحرمان من المرتب عن مدة الوقف لا يبرى فى شأنهما هذه الاجراءات وتلك المواعيد اذ انهما وان كنا مرتبطتين بقرار الجزاء ومتفرعين عنه مما تختص الحكمة التأديبية بالفصل فيه على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، الا انهما ليسا من قرارات الجزاءات التى اوجب قانون مجلس الدولة اقامة الدعوى بطلب الغائها خيالا الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٢ منه ، وبهذه المسئلة فان المنازعة فى امر الخصم من المرتب والحرمان من المرتب عن مدة الوقف لا تنقيد بالميعاد الذى اشترطه المشرع لطلب الغاء قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بتوقيع الجزاءات التأديبية .

( طعن ٦٢٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١١/٢٩/١٩٨٠ ) .

قاعدة رقم ( ٨٥ )

المبدأ :

قرار وقف العمل عن العمل احتياطيا والصادر من السلطة



الرئاسية التي اولاهما المشرع هذا الاختصاص هو قرار ادارى نهائى  
لسلطة تأديبية - تختص بنظر طعن فيه المحكمة التأديبية -  
أساس ذلك : المحكمة التأديبية هي صاحبة الولاية العامة التي تتناول  
الدعوى التأديبية ابتداء كما تتناول كذلك الطعن فى اى جزاء تأديبى  
- لا يغير من القاعدة المتقدمة ان يكون قرار الوقف صادرا من  
مجلس تأديب - أساس ذلك : قرارات مجلس التأديب قرارات ادارية  
نهائية صادرة من سلطات تأديبية .

#### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان قرار الوقف عن العمل  
اختصاصيا الصادر من السلطة الرئاسية التي اولاهما المشرع هذا  
الاختصاص هو قرار ادارى نهائى لسلطة تأديبية ، وذلك انه  
انفصاح من جانب الجهة الادارية المختصة عن ارادة ملزمة بما لها  
من سلطة تأديبية بمقتضى القانون بقصد احداث اثر قانونى  
تعمين لا يحدث الا بهذه الأوضاع ، ويكتسب صفته النهائية  
بحسب ان ما له من اثر قانونى حال مؤداه ابعاد العامل عن العمل  
وايقاف صرف نصف مرتبه بمجرد صدوره ، وعلى ذلك فان مثل هذا  
القرار يوصف انه صادر من سلطة تأديبية اى تختص بنظر الطعن  
فيه المحكمة التأديبية باعتبار ان هذه المحكمة هي صاحبة الولاية  
العامة التي تتناول الدعوى التأديبية ابتداء ، كما تتناول كذلك  
الحقوق فى اى جزاء تأديبى على النحو الذى فصلته نصوص قانون  
مجلس الدولة والمستقر عليه ان اختصاص المحاكم التأديبية  
بالفصل فى الطعون التي ترفع بها لا تقتصر على الطعن بالقضاء الجزاء  
وهو الطعن المباشر بل يتناول ايضا طلبات التعويض عن الاضرار  
الترتبة على الجزاء نهى طمعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات  
الترتب عليها ، اذ ان كلا الطعنين يستند الى اساس قانونى  
واحد يربط بينهما وهو عدم مشروعية القرار . وان هذه الطعون  
غير المباشرة بغیر طلب الفاء او توقيع الجزاء ، انها هي متفرعة  
عن طمعون مباشرة فى مجال التأديب .

هذا ولا يغير مما سبق ان يكون العامل الصادر فى شأنه

تسرار الوقف عن العمل بما يترتب عليه من عدم صرف جزء من ممتلكاته  
 خلفها لتتسلم المسألة أمام مجلس التدقيق ، ذلك ان قضاء هذه  
 المحكمة قد انتهى الى ان قرارات مجلس التدقيق لا يمدو ان تكون  
 قرارات ادارية متخذة عن سلطة تأديبية مما يختص بنظر الطعن  
 فيها المحاكم التأديبية ، ومن ثم فلا تقوم هذه المجلس التأديبية  
 بمكلم المحاكم التأديبية فيما هو متوط بها من اختصاصات حتى ولو  
 كان لبرها مطلقا بوقف المالك احتياطيا ، وان هي أصدرت قرارا  
 في هذا الشأن فان الطعن فيه يوصف بأنه قرار نهائي صادر عن  
 سلطة تأديبية - انما ينعقد للمحكمة التأديبية .

ومن حيث انه لما كان ذلك ، واذا قضت المحكمة التأديبية  
 للمسلمين بوزارة التربية والتعليم في حكمها المطعون  
 فيه بغير ما تقدم فانتهدت الى عدم اختصاصها بنظر الطعن في القرار  
 الصادر بوقف الطامن عن عمله احتياطيا ، فمن ثم فان حكمها  
 يكون قد جاء مخالف للقانون وينعمن الحكم بالفسخ واعادة  
 الدعوى اليها للفصل فيها .

( طعن ٨٣٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٤ )

## الفصل السادس - القرار التلبيى

الفرع الأول - سلطة الإدارة فى التلبيى

أولا - السلطة الإدارية الموقعة للجزاء التلبيى

ثانيا - السلطة الرئيسية المعقبة على القرار التلبيى

الفرع الثانى - القرار الإدارى الصادر بتوقيع الجراء

الفرع الثالث - المكان فى قرار الجراء التلبيى

الفرع رابع - أحكام عامة ومتنوعة

أولا - ولاية التلبيى ومدى جواز التفويض فيها

ثانيا - القرار التلبيى قرار إدارى

ثالثا - مدى جواز سحب القرار التلبيى

رابعا - مدى تأثير قبول استقالة المائل على

الإجراءات التلبيية المتخذة قبله

## الفصل السادس

### القرار الاتيني

#### الفروع الأول

##### سلطة الإدارة في التاديب

#### أولا - السلطة الإدارية المختصة للجزاء الاتينية

##### قاعدة رقم ( ٨٦ )

المبدأ :

ان اختصاص رؤساء المصالح في توقيع عقوبتي الإنذار وخصم المالية مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما مستند من القانون ذاته ، وهم لا يباثرونه انما يباثرونه بالأصلالة عن انفسهم لا بالتبعية عن الوزير ، فاختصاصهم اصلي ومقرر بحكم القانون ومن ثم لا يمكن الوزير سحبهم اياه او الحد منه .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعا بجلسته المنعقدة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٩ موضوع بعض الأحكام الخاصة بتاديب الموظفين الذي يتلخص في ان وزير الشؤون الاجتماعية أصدر في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٤ قرارا ينص على تنظيم توقيع الجزاءات على موظفي الوزارة ويبين ما يجب عرضه عليه . وما يعتمد وكيل الوزارة عنه ، وذلك تبعا لدرجة الموظف أولا ومقدار الجزاء المقترح ثانيا على الوجه الآتي :

١ - لا تعرض على الوزير الا المتوكلت المقترحة للموظفين في الدرجة الرابعة فما فوقها مهما كان قدر العقوبة المقترحة .

٢ - المقويات المقترحة للموظفين في الدرجة الخامسة فما دونها بما لا يزيد على خصم عشرة ألياف من المرتب تعتمد من وكيل الوزارة بالنيابة عن الوزير . لما اذا تجاوزت العقوبة هذا القدر يعرض امرها على الوزير للبت فيها .

وانه قد عرضت لوزارة الشؤون الاجتماعية امور يستلزم الفصل فيها استطلاع الراى فى المسائل الآتية :

#### المسألة الأولى :

مدى اثر القرار الوزاري السابق الاشارة اليه فى الحق المخلول لرؤساء المصالح بتمتضى المادة ٧٥ قسم اول فصل ثان من قانون المصلحة المالية .

#### المسألة الثانية :

ما هو اثر مخالفة القرار المذكور فى صحة قرارات تأديبية صدرت من رئيس مصلحة ونفذت فعلا بدون اعتماد الوزير طبقا للقرار السابق ( مع العلم بانها لا تجاوز الحدود المنسوحة فى المادة ٧٥ ) .

اما بالنسبة الى المسألة الأولى ، فقد انتهى راي القسم الى ان اختصاص رؤساء المصالح فى توقيع عقوبتى الانذار وخصم الماهية مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما مستمدة من القانون فالمادة الاولى من دكريتو ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ تنص على ان :

المقويات التأديبية التى يجوز الحكم بها على الموظفين والمستخدمين بالمصالح المكينة هي :

اولا - الانذار .

ثانيا - طع الماهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا .

ثالثا — التوقيف مع الحرمان من المرتب لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور .

رابعا — التنزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تقصير المناهية مع إبقاء الوظيفة أو الدرجة .

خامسا — الرقت بدون الحرمان من المنال .

ثم بينت المادة الثانية اختصاص رؤساء المصالح في هذا الشأن واختصاص الوزير ( الناظر ) فخصت على أن :

لرؤساء المصالح الحكم بالإنذار أو بقطع المناهية لمدة خمسة عشر يوما أما العقوبات الأخرى بما هيها قطع المناهية لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما أما العقوبات الأخرى بما فيها قطع المناهية لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وكذلك الحرمان من المعاش كله أو بعضه فيكون الحكم بها طبقا للشروط المنصوص عليها في القوانين والأوامر العالية الجارية العمل بها وتبقى أحكامها حرجية تمام المراجعة .

وهذه الفقرة تحيل — فما تحيل عليه من القوانين والأوامر — إلى المادة السابعة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ وهي تنص على أن :

الجزاءات الأخرى يكون الحكم فيها بمعرفة الناظر بناء على قرار مجلس التقييد الذي يصدر إصداره على مقتضى تقرير رئيس المصلحة وبمعد النظر في مستندات براءة صلاحية المستخدم شفاعية كانت أو بالكتابة .

وقد رددت المادة ٧٥ قسم أول فصل ثان من قانون المصلحة المالية هذه الأحكام .

فهذان القانونان قد عينا اختصاص كل من رئيس المصلحة والوزير في توقيع العقوبات التأديبية فاقتصاص رؤساء المصالح

أن مستند من القانون ذاته . وهم إذ يباثرونه انبيا يباثرونه  
بالامالة الى انفسهم لا بالنسبة عن الوزير إذ هم لا يستندون الحق  
منه ويكون اختصاصهم بهذه المسألة أصيلا ومقررا بحكم القانون  
ومن ثم لا يملك الوزير تسليم اياه او الحيد منه .

اما بالنسبة الى المسألة الثانية فقد رأى القسم قريبا على  
الرأى فى المسألة الاولى انه ما دام ان الوزير لا يملك ان يتسلم رؤساء  
المصالح اختصاصهم فى توقيع العقوبات التأديبية او الحد من هذا  
الاختصاص فان مخالفة احكام قرار وزير الشؤون الاجتماعية  
الصادر فى هذا الشأن لا يترتب عليها أى بطلان .

( فتوى ١٧١/٤/٢/٨٦ - فى ١٩٤٩/٦/٥ )

### قائمة رقم ( ٨٧ )

#### المبدأ :

عقوبة تأديبية - توقيعها من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة  
بالتطبيق المادة ٥٨ من قانون موظفي الدولة - نفيها بكافة انوارها  
بالنسبة للترقية والملاوة - عدم تطبيق هذا النفاذ على عرض  
الامر على الوزير او انقضاء مدة الشهور المقررة لتقيقه عليها .

#### ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء القواعد المنظمة للسلطة التأديبية المخولة  
لرؤساء على الموظفين منذ صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
بشأن نظام موظفي الدولة - ان المادة ٨٥ من هذا القانون كانت  
تنص على ان « لوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه  
توقيع عقوبات الاذار والخصم من المرتب مدة لا تجاوز خمسة  
عشر يوما فى السنة الواحدة بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق  
دفاعه ويكون قراره فى ذلك مسببا ونهائيا اما العقوبات الأخرى  
فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب وذلك مع عرض  
الإخلال بحكم المادة ٤٤ » .

وقد لوحظ بعد تطبيق هذا النص أن الجزاءات التي يوقعها الرؤساء المختصون المشار إليهم على الموظفين التابعين لهم tend لا تتكافأ وما يرتكبوه من مخالفات أو أنها توقع دون مبرر لتوقيعها . كما لوحظ أن سلطة الوزراء تطبيقا للمادة ٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن النسيبة الإدارية لم تكن تتجاوز مجرد الإطلاع على التحقيق ثم إحالة الأوراق إلى الرؤساء المختصين للنظر في توقيع العقوبات المناسبة .

وعلاجا لهذا الأمر عدل نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه على النحو الآتي : - « لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشرة يوما في السنة الواحدة بعد سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسبيا » .

ويعتبر في تطبيق الفقرة السابقة رؤساء المصالح الرؤساء العسكريون للإدارات والأسلحة العسكرية وقواد الفرق والمناطق الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير الحربية .

وللوزير في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بانتشاء النسيبة الإدارية سلطة توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة الأولى ، كما يكون له سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ إصدار القرار وله إذا ما ألفى القرار إحالة الموظف إلى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد .

أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من مجلس التأديب وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ٤٤ ... الخ ..

وأخيرا عدل هذا النص بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على



الوجه الاخرى : - « لو كـيـل الـوزـارة والـوكـيـل المـسـاعـد او لرئيس  
المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الإنذار والخصم  
من المرتب عن مدة لا تجاوز ٤٥ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد  
مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بعد سماع اقوال الموظف  
وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسببا .. الخ » .

وللوزير سلطة توقيع العقوبات المشار اليها في الفقرة الاولى،  
كما يكون له سلطة الغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة او الوكيل  
المساعد او رئيس المصلحة او تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها  
او تخفيفها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار وله اذا ما انقضى  
القرار احواله الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد .

اما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس  
التأديب .. الخ » ويستفاد من مجموع هذه النصوص ان المشرع  
انتهى الى تخويل الوزير سلطة تأديبية تتبثل في حقين اولهما -  
حقه في توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب في الحدود التي  
تتسم ذكرها ، وثانيهما - حقه في التعقيب على القرارات التأديبية  
الصادرة من وكيل الوزارة او الوكيل المساعد او من رئيس المصلحة  
كل في حدود اختصاصه وذلك اما بالغاء القرارات التأديبية او  
بتعديلها تشديدا او تخفيفا ، او باحالة الموظف الى مجلس  
التأديب عند الغاء القرار وذلك كله خلال شهر من تاريخ صدور  
القرار .

ومن حيث ان هذا الحق الاخير الخاص بالتعقيب على القرارات  
الادارية قد خوله المشرع للوزير تمكينا له من اعمال رقابته واشراسته  
على القرارات التأديبية التي تصدر من وكيل الوزارة او الوكيل  
المساعد او رئيس المصلحة بوصفه سلطة رئاسية اعلى وذلك  
لتدارك ما قد يشوب هذه القرارات من اخطاء او سوء تقدير . ولم  
يوجب المشرع عرض هذه القرارات على الوزير لاعتقادها او التصديق

عليها على نحو ما فعل في المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حيث أوجب عرض مقترحات لجنة شئون الموظفين على الوزير لاعتمادها فإذا لم يعتمدها ولم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ رفعها اعتبرت معتمدة ونافذة ، ومن ثم تكون القرارات نهائية منذ صدورها واجبة النفاذ ويترتب عليها كافة آثارها القانونية ومنها لئرها على حق الموظف في الترقية أو في الحصول على العلاوة ... فلا يقف أعمال هذا الأثر حتى ينقضي ميعاد الشهر المحدد لتمتيع الوزير على هذه القرارات .

على أنه إذا عمل الوزير بسلطته والى الجزاء التأديبي الموقع على الموظف وذلك بعد تفقد أثره سواء بالنسبة الى الترقية والملاوة تطبيقا للمادتين ٤٢ ، ١٠٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فإن هذا الإلغاء من جانب الوزير يستتبع حتما اعتبار القرار الصادر بالمعقوبة كأن لم يكن سواء في ذلك ما قضى به من المعقوبة أم آثارها التبعية على الترقية أو الملاوة أو غيرها .. بحيث تعود حالة الموظف الى ما كانت عليه قبل صدور القرار التأديبي ، فإذا كان حرمة من ترقية أو من الملاوة راجعا الى توقيع الجزاء التأديبي الملقى عاد اليه حقه في كليهما من تاريخ استحقاقه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المعقوبة التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة تطبيقا للمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنفذ بكلفة آثارها بالنسبة الى الترقية والملاوة دون أن يملق تنفيذها على عرض الأمر على الوزير أو على انتقضاء شهر من تاريخ توقيع الجزاء التأديبي وهو الميعاد المقرر لتمتيع الوزير على القرارات التأديبية الصادرة من السلطات التأديبية المشمل اليها .

قاعدة رقم ( ٨٨ )

المادة :

توقع عقوبتي الإنذار والخصم من الراتب في الحدود المقررة  
بالمادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة - من اختصاص رئيس  
المصلحة - المقصود بالمصلحة في هذا الخصوص هو المصلحة  
ذات الكيان المستقل والميزانية الخاصة - ليس من رئيس مصلحة  
في مصلحة السكك الحديدية إلا مدير علم المصلحة .

ملخص الحكم :

ان النص الأول للمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
بشأن نظام موظفي الدولة عند أول صدوره كان يجرى كما يأتي :  
« لوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع  
عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر  
يوما في السنة الواحدة ... » . والمقصود بالمصلحة التي خول  
رئيسها سلطة توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب بما  
لا يجاوز الخمسة عشر يوما في السنة هي تلك التي يكون لها كيان  
مستقل وميزانية خاصة ، فلا يعتبر مدير علم الإيرادات والمصروفات  
بمصلحة السكك الحديدية مدير مصلحة في حكم المادة ٨٥ من  
قانون موظفي الدولة ، اذ ليس من رئيس مصلحة في مصلحة السكك  
الحديدية ( الهيئة العامة للسكك الحديدية حاليا ) إلا مدير علم المصلحة ،  
فهو وحده الذي له حق توقيع الجزاءات التأديبية المتصوص  
عليها في المادة ٨٥ سالفه الذكر ، ما لم تخول القوانين غيره  
سلطة توقيع تلك الجزاءات .

( طعن ٦٧٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٨٩ )

المادة :

المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام

موظفي الدولة - المراحل التشريعية لها - الاختصاص بتوقيع عقوبتي  
الإنذار والخمسم من المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما - كل منوطا  
بوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وحدها كل في دائرة اختصاصه -  
منحه بمعد ذلك الوزير - لا يسلب وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة  
اختصاصها الأصلي في هذا الصدد .

#### ملخص الفتوى :

يبين من تسمى المراحل التشريعية للمادة ٨٥ من القانون  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة السابق ،  
والتي أخذت عنها المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار  
قانون تنظيم العاملين الحائزين بالدولة ، أن هذه المادة كانت تنص على أنه  
« لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ، كل في دائرة اختصاصه ، توقيع  
عقوبتي الإنذار والخمسم من المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما  
في السنة الواحدة ، بعد سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه ، ويكون  
قراره في ذلك مسيبا » .

ويتضح من هذا النص أن سلطة توقيع عقوبتي الإنذار والخمسم  
من المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما في السنة كانت منوطة  
بوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وحدها ، كل في دائرة اختصاصه  
ولم يكن للوزير هذه السلطة . أما العقوبت الأخرى فقد نصت  
تلك المادة على أنه لا يجوز توقيعها إلا بقرار من مجلس التدليب .

وقد روى بعد ذلك منح الاختصاص بتوقيع عقوبتي الإنذار  
والخمسم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما في السنة إلى  
الوزير ، مصدر بذلك القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٥ متضمنا تعديل  
المادة ٨٥ آنفة الذكر ، مألحا الوزير ذات الاختصاص المقرر لوكيل  
الوزارة ورئيس المصلحة في توقيع الجزاء فنص هذا التعديل على  
أن لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع

عقوبتي الانتذار والخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة بعد سماع احوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسيبا كما نص على أن للوزير في الاحوال المنصوص عليها في المادة { من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإنشاء النيابة الادارية سلطة توقيع العقوبات المشار اليها في الفقرة الاولى كما يكون له سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار وله اذا ما اتى القرار احالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد وهذا يؤكد سلطة وكيل الوزارة ورئيس المصلحة وقد اكدت المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان هذا الاختصاص مستحدث بالنسبة للوزير ولم يكن مقرر له من قبل ، اذ ورد فيها ان سلطة الوزراء في هذا النص ما كانت تتمدى مجرد الاطلاع على التحقيق ثم حالته الى الرؤساء المختصين للنظر في توقيع العقوبة المناسبة بمعرفتهم .

وعلى هذا الأسس فليس من شأن منح هذا الاختصاص للوزير سلب وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة اختصاصهما الاصيل في هذا الصدد ، بل اضحى هذا الاختصاص مشتركاً بينهما بحيث يكون لو ككل الوزارة ورئيس المصلحة سلطة توقيع الجزاء المنوّه عنه بالمادة ٨٥ جنبا الى جنب مع الوزير .

( فتوى ١٢ - في ١٩٧٧/١/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٩٠ )

المبدأ :

القانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل للمادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة - تخويله الوزير سلطة التأديب المعطاة لو ككل الوزارة

أو رئيس المصلحة وسلطة التعقيب على قراراتهما — لا يفل ذلك بحقهما  
فى سحب القرار أو تعديله ما لم يقرر الوزير فى خلال الشهر  
الفاء القرار أو تعديله — انقضاء ميعاد الشهر فون أن يستعمل  
الوزير سلطته — لا اثر له على حق مصدر القرار فى سحبه — حق  
الوزير ولو بعد انقضاء الشهر فى سحب القرار الصادر من وكيل  
الوزارة أو رئيس المصلحة وكذلك القرارات الصادرة منه بناء على  
نظام من قوى الثمان .

#### ملخص القوى :

ان التعديل الذى استحدثه القانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ فى  
نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد خول الوزير  
سلطتين :

الاولى : سلطة توقيع عقوبتى الإنذار والجسم من المرتب من  
مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما فى السنة الواحدة وذلك فى  
الأحوال المتصوص عليها فى المادة ٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة  
١٩٥٤ الخالص بقضاء النيابة الادارية .

الثانية : سلطة التعقيب على القرارات التأديبية الصادرة  
من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة فى حدود اختصاصها ويكون هذا  
التعقيب بالفاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ،  
بتعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها أو بلفاء القرار  
وأحالة الموظف الى مجلس التأليب ، وذلك كله خلال شهر من  
تاريخ صدور القرار .

وهذا التعديل المشار اليه الذى خول الوزير سلطات تأديبية  
سواء فى مشاركة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة سلطتهما التأديبية  
أو فى التعقيب على قراراتهما التأديبية اقرارا لسلطته الرئاسية ،  
ويسطا لآثرانه فى مجال التأليب الذى كان يقتصر عنه منذ تاريخ العمل  
بقتانون نظام موظفى الدولة — هذا التعديل لا يمس حق مصدر

القرار في محبه أو تعديله . فلك الحق المستند من القواعد العامة المستقرة في القانون الإداري .

ولما كان الأصل في القرارات التأديبية أنها لا تنشئ مزايا أو مراكز أو أوضاعا بالنسبة إلى الأفراد ، فله يجوز سحبها في أي وقت دون التقييد بميعاد معين ، إلا إذا ترتب على هذه القرارات في حالات استثنائية نادرة مزية أو مركزا لأحد الأفراد فلا يجوز سحب القرار التأديبي إلا خلال ميعاد رفع دعوى الإلغاء ، فإذا رفعت الدعوى جاز السحب طوال مدة التقاضي في حدود طلبات الخصم في دعوى الإلغاء .

على أن حق وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة في سحب القرار التأديبي الصادر منه أو في تعديله . يظل قائما ما لم يقرر الوزير — خلال ميعاد الشهر المتصوص عليه في المادة ٣/٨٥ — إلغاء القرار أو تعديله ، ففي هذه الحالة يمتنع على وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة سحب القرار أو تعديله ، وذلك إزوال القرار الصادر منهما وحلول قرار الوزير محله ، لأن من المقرر أنه لا يجوز لسلطة دنيا أن تسحب أو تعدل قرارا صادرا من سلطة عليا .

وانقضاء ميعاد الشهر المتصوص عليه في المادة ٣/٨٥ ، لا أثر له على حق مصدر القرار في محبه إذا لم يستعمل الوزير حقه في التعديل خلال هذا الميعاد ، إذ يظل لمصدر القرار حق محبه خلال ميعاده القانوني المقرر على النحو المشار إليه .

وشرن الوزير في سحب القرارات التأديبية شأن مصدر القرار فلا يؤثر انقضاء ميعاد الشهر على حقه ( أي حق الوزير ) في سحب القرار التأديبي ، سواء في ذلك القرار الصادر منه أو القرار الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة باعتباره سلطة رياضية بالنسبة اليهما ، وذلك خلال الميعاد القانوني المقرر في القواعد العامة ، على أن يقتصر حقه في هذه الحالة على

مجرد سحب القرار دون اتخاذ أى قرار آخر من القرارات المخولة له خلال ميعاد الشهر وهي القرارات الخليفة بالنقيب على قرارات وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة على النحو المبين بالمادة ٢/٨٥ المشار إليها ، على أن يكون سحب القرار في هذه الحالة بناء على تظلم مقدم ممن صدر ضده القرار استنادا الى المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التي تنص بان لا تقبل الطلبات المقدمة راسا بلغاء القرارات النهائية لمسلطات التأديبية عدا ما كان منها صادرا من مجالس نائيبية ، وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار ، او الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة ثبت في هذا التظلم .

( فتوى ٤١٦ — في ٨/٨/١٩٥٧ )

### قاعدة رقم ( ٩١ )

#### المبدأ :

حق الوزير في توقيع الجزاءات التأديبية الواردة بالفقرة الاولى من المادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ولو لم تجر النيابة الادارية تحقيقا ما .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ قد عدل نص الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ على النحو الاتي : وللوزير سلطة توقيع العقوبات المشار اليها في الفقرة الاولى كما يكون له سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل وزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار ، وله اذا ما لقي القرار احالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد .

ويبين من مقارنة هذا النص بالنص الأصلي قبل تعديله ان



مبارة « فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإنشاء النيابة الإدارية ، قد حذفت فى النص المعدل ، وبذلك رُفع القيد الذى كان يحد من سلطة الوزير فى توقيع الجزاءات التأديبية ابتداءً ، وأصبحت سلطته فى هذا الصدد كاملة شأنها فى ذلك شأن سلطته فى التعقيب على قرارات وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة .

( غتوى ٤١٦ - فى ٨/٨/١٩٥٧ )

### قاعدة رقم ( ٩٢ )

المبدأ :

المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معطلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - اعتبارها فى حكم رئيس المصلحة فى شأن توقيع الجزاءات من يعينه الوزير بقرار منه من رؤساء الإدارات وغيرهم - عدم جواز انصراف لفظ ( وغيرهم ) الى غير موظفى الوزارة المعينة - قرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ باعتبار المديرين والمحافظين رؤساء مصالح لهم سلطة توقيع العقوبات على موظفى الأموال المقررة فى دائرة اختصاص كل منهم - قرار سليم مطبق للقانون - لا يؤثر فى ذلك تبعية المديرين والمحافظين لوزارة الداخلية ما داموا بحكم النظام الإدارى لمصلحة الأموال المقررة يعتبرون رؤساء لقروء هذه المصلحة فى الأقاليم .

ملخص الحكم :

ان القرار رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر من وزير المالية والاقتصاد بالتبعية بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ينص على انه « بعد الاطلاع على المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المعطلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ولصالح العمل قرر :

مادة ١ — اعتبار المدة المديرين والمحافظين بالمديريات والمحافظات رؤساء مصالحهم وتخويلهم سلطة توقيع العقوبات بالتطبيق لأحكام المادة ٨٥ آتفة الفكر على موظفي مصلحة الأموال المقررة الذين يعملون في دائرة اختصاص كل منهم . عدا مديري الأقسام المالية ووكلاتهم ومأموري المالية . فنسبهم سلطة توقيع جزاءات عليهم للمدير العام لمصلحة الأموال المقررة .

مادة ٢ — يكون لوزارة المالية والاقتصاد حق الفصل في التظلمات التي تقدم عن هذه الجزاءات .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

وتنص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ في فقرتيها الأولى والثانية على ما يأتي :

« لوكيل الوزارة المساعد أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الإنذار أو الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز ٤٥ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسيبيا .

ويعتبر في تطبيق الفقرة السابقة رؤساء للمصالح الرؤساء العسكريون للادارات والأسلحة العسكرية وقواد الفرق والمناطق الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير الحربية كما يعتبر كذلك من يعينه الوزير بقرار منه من رؤساء الادارات وغيرهم ويشترط في الحالة الأخيرة الا تقل درجاتهم عن الدرجة الثانية » .

وأنه لئن كان من الواضح بمكان أن لفظ « وغيرهم » الوارد في نص الفقرة الثانية من المادة ٨٥ المبين آنفا لا يجوز أن ينصرف

بحكم اللزوم الى غير موظفى الوزارة المينة ، الا ان المديرين والمحافظين  
— قبل تطبيق نظام الادارة المحلية — كانوا لا يعتبرون بحسب المفهوم  
الصريح لاحكام القوانين واللوائح التى كتبت سارية من هؤلاء الذين  
بالنسبة لاختصاصات مصلحة الاموال المقررة فى الاقاليم . فقد نص  
كتاب تعليمات والقوانين والأوامر الخاصة بمصلحة الاموال المقررة  
الصادر فى سنة ١٩٣٤ والسذى جمع شتلت القوانين واللوائح  
الخاصة بالمصلحة المذكورة على ما يلى تحت عنوان « فروع مصلحة  
الاموال المقررة فى الاقاليم » .

« ١٢ — تشمل اعمال مصلحة الاموال المقررة فى الاقاليم اعمال  
اقسام الإيرادات بجميع مديريات القطر المصرى والاقسام المالية بجميع  
المحافظات وكذا دار المحفوظات العمومية بالقلعة بمصر .

١٣ — يشرف على اعمال قسم الإيرادات بالمديرية باشكاتبه  
( تحت رئاسة مدير المديرية ) وهو او من يقوم مقامه مدة غيابه  
المسئول الوحيد عن حسن سير الاعمال المالية بالمديرية وملاحظة  
الدقة فى تنفيذها بالتطبيق للتعليمات والأوامر والنتشورات الصادرة  
من المصلحة .

واذا صدر امر من احد المديرين فى اية مسألة بالخالفه لظك  
التعليمات والأوامر والنتشورات فعلى باشكاتب المديرية او من يقوم  
مقامه ان يبين لحضرته وجه الخالفه او تعذر التنفيذ ليصدر الامر  
بالمحلول عنه فلذا لم يقتنع بذلك وأصر على تنفيذ ما يريد فعلى  
الباشكاتب ان يحصل من حضرته على امر كتابى وينفذ الأمر كما  
هو ويخطر المصلحة به لتتروى رأيها فيه .

٢١ — يتولى العمل فى الاقسام المالية بمحافظات الاسكندرية  
والقنال والسويس وجيلاط رئيس القسم المالى ( تحت رئاسة  
المحافظ ) « :»

ومفاد ما تقدم ان المديرين والمحافظين كانوا يتولون — ليس بحكم تبعيتهم لوزارة الداخلية وانما بحكم النظام الادارى لمصلحة الأموال المقررة التابعة لوزارة المالية — كانوا يتولون ريلسة فروع المصلحة المذكورة فى الأقاليم . ولم تكن تلك الرياسة رمزية ، وانما كانت سلطة ريلسية فعلية . وآية ذلك ان موظفى هذه الفروع كانوا يلتزمون بالاتصاف لاوامر المدير او المحافظ فى أية مسألة حتى ولو كانت اوامر المدير او المحافظ صادرة بالمخالفة لتعليمات واوامر ومشتورات المصلحة سالفة الذكر .

ومن ثم فانه يمتنع — بحسب المفهوم الصريح لأحكام القوانين واللوائح التى كانت سارية قبل تطبيق نظم الادارة المحلية — اعتبار المديرين او المحافظين من غير موظفى وزارة المالية بالنسبة لاختصاصات مصلحة الأموال المقررة فى الأقاليم وفى مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٨٥ المشار اليها وبالتالي يصح تفويضهم من وزير المالية بسلطة تدبير كل او بعض موظفى فروع المصلحة المذكورة بالأقاليم بالتطبيق لأحكام الفقرة سالفة الذكر .

وينبنى على ما تقدم ان القرار الوزارى رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر باعتبار المديرين والمحافظين رؤساء مصالح لهم سلطة توقيع العقوبات على موظفى الأموال المقررة فى دائرة اختصاص كل منهم قرار سليم مطابق للقانون ، وبالتالي لا يكون القرار الصادر بالجزاء تطبيقا له مشوبا بعيب عدم الاختصاص .

( طعن ١١٣٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٩٢ )

ألبدا :

المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام الماملين المدنيين بالقوة — تشابه فى جوهرها مع المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — مخرسة وكيل الوزارة او رئيس المصلحة

لاختصاصهما التأديبي في الحدود المقررة بالمادة ٦٣ المشرع الجهة .  
- لا تتطلب تفويضا من الوزير - المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم القبة الإدارية والمحكمة التأديبية -  
لا تسلب وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة اختصاصهما التأديبي المشرع اليه - اثر ذلك : لكل من وكيل الوزارة ورئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، دون تفويض من الوزير سلطة احالة الموظف الى المحكمة التأديبية او حفظ التحقيق - يستوى في ذلك ان يكون التحقيق قد تم بمعرفة الجهة الإدارية وحدها او عن طريق النيابة الإدارية .

#### ملخص القوى :

لم يختلف الوضع بصور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة اذ تنسب له المادة ٦٣ من هذا القانون في جوهرها مع المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الأمر الذي يضمن معه تفسير المادة ٦٣ على ضوء ما سبق ذكره بالنسبة للمادة ٨٥ بمعنى أن يكون لكل من الوزير ووكيل الوزارة ورئيس المصلحة سلطة توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب في الحدود التي بينها المادة ٦٣ دون ان تتطلب ممارسة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة لهذا الاختصاص تفويضا من الوزير ، باعتباره اختصاصا أصيلا مقرر لهما بمقتضى القانون حسما سلف البيان ، ولا يستلزم هذه الاختصاص ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

ومن حيث انه من جهة أخرى لم تبين المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ صاحب السلطة في رفع الدعوى التأديبية على الموظف ، ولم يكن المشرع في حاجة الى هذا البيان اذ ان الاختصاص برفع الدعوى متفرع عن الاختصاص بتوقيع العقوبة ، وأن من يملك توقيع العقوبة على الموظف يملك بداهة رفع الدعوى التأديبية عليه ، فرفع الدعوى التأديبية لا يعد جزءا اذ هو لا يعدو ان يكون اختصاصا

اللائحة التنفيذية ، وتأسيسا على ما تقدم يكون لكل من وكيل الوزارة ورئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة رفع الدعوى التأسيسية على الموظف ، سواء تم التحقيق بمعرفة الجهة الادارية وحدها او عن طريق النيابة الادارية وذلك دون حرجة الى تفويض من الوزير ، كما يمكن سلطة حفظ التحقيق دون تفويض ايضا .

اما ما ورد في المادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية من احالة الاوراق الى الوزير او من ينوبه لذلك من وكلاء الوزارة او الرئيس المختص — وهذا النص مماثل لنص المادة ٤ من القانون ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بانشاء النيابة الادارية وقد تضمن ايضا النص على احالة اوراق التحقيق الى الوزير المختص او من ينوبه من وكلاء الوزارة — فلا يبدو ان يكون الغرض من ذلك هو توجيه الخطاب للوزير بوصفه الرئيس الاعلى للوزارة التي يتبعها الموظف او من ينوبه الوزير لذلك دون ان يسلب الاختصاص الاصيل لوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه المخول لهما بمقتضى نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان الاختصاص المخول لوكيل الوزارة ولرئيس المصلحة بمقتضى المادة ٦٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بتوقيع جزاء الانذار او الخصم من المرتب مدة لا تجاوز ثلاثين يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن خمسة عشر يوما هو اختصاص اصيل لوكيل الوزارة ولرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، وهو اختصاص مصدره القانون ولا يستلزم تفويضا من الوزير . ولا يسلبه هذا الاختصاص ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية ، وما عدا لوكيل الوزارة ورئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة

توقيع الجزاء في الحدود المتخذه فانه يملك حفظ التحقيق او الاحالة الى المحكمة التأديبية دون حجة الى تفويض من الوزير .

( فتوى ١٢ — في ١٩٦٧/١/٧ )

### قاعدة رقم ( ٩٤ )

#### المبدأ :

المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام — سلطة توقيع جزاءات حرمان المنالوات وتلجيلها وخفض المراتب والوظيفة احدهما او كلاهما تكون لرئيس مجلس ادارة الشركة على العاملين شاغلي المستوى الثالث — يكون لرئيس مجلس الادارة هذه السلطة ايضا على العاملين شاغلي وظائف المستوى الاول والثاني بشرط ان يصدق رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصة او الوزير المختص على هذه القرارات بحسب ما اذا كان قرار الجزاء وقع على عايل بالوحدة الاقتصادية او بالمؤسسة — بحسب ذلك : المؤسسة جهاز تابع للوزير خاضع لشرافه وله سلطة اعتماد قيادات مجلس ادارتها — والوحدة الاقتصادية شركة او جمعية تابعة للمؤسسة خاضعة لشرافها — بصور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ أصبحت سلطة توقيع الجزاء والتصديق بالنسبة الى العاملين بالشركات من المستوى الاول والثاني من اختصاص رئيس مجلس ادارة الشركة .

#### ملخص الحكم :

ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، والذي كان ساريا وقت صدور القرار المطعون فيه ، قضت مادة الاصدار الاولى فيه بمرين احكامه على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وفصلت

المادة ٤٩ الاختصاصات في توزيع الجزاءات التقييمية وتحتسب لمعايير متداخلة من حيث المستوى الوظيفي للعامل ، ومن حيث نوع الجزاء الموقع . وورد بالبند ثانيا من هذه المادة أن سلطة توزيع جزاءات حرمان من العلاوة وتجليها وخفض المرتب والوظيفة أحدهما أو كلاهما تكون لرئيس مجلس الإدارة على العاملين شاغلي المستوى الثالث ، وتكون له أيضا على العاملين شاغلي وظائف المستوى الأول والثاني على أن يصدق على هذه القرارات من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص حسب الأحوال . والمفهوم من سياق نظام العاملين أن المخيرة التي أتى بها النص في سلطة التصديق على قرار الجزاء بين رئيس مجلس إدارة المؤسسة والوزير المختص ، أن الأول هو سلطة التصديق على قرارات الجزاءات على العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة ، وأن الثاني هو سلطة التصديق على قرارات الجزاء على العاملين بالمؤسسات التابعة له . وهذا المذهب يوجد مسنده في الخريطة التنظيمية التي كان يرسمها تقوون المؤسسات العلية وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، إذ جعلت المواد ١ ، ٦ ، ١٨ المؤسسة جهزا تابعا للوزير خاضعا لأشراف وله سلطة اعتبار قرارات مجلس إدارتها . وجعلت المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٩ ، ١٤ الوحدة الاقتصادية شركة ككت أو جمعية تعاونية تابعة للمؤسسة خاضعة لأشرافها . ومن ثم فإن سلطة التصديق على الجزاءات المشار إليها بالبند ثانيا ٢ - تكون لرئيس مجلس إدارة المؤسسة بالنسبة لما يوقنح منها على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة .

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ينقض أحكام شركات القطاع العام ، ونص في المادة ٨ منه على أن المؤسسات العلية التي لا تمارس نشاطها بذاتها . ونصت المادة ١٠ منه على أن « يتولى مجلس إدارة شركة أو رئيس مجلس الإدارة جميع الأحوال الاختصاصات المنصوص عليها في القوانين لمجلس إدارة المؤسسة



أو رئيس مجلس إدارتها بالنسبة للشركات التابعة لها ، ومفاد ذلك كنه أن سلطة التصديق على الجزاءات الموقعة على الحسابين بالشركات من المستويين الأول والثاني بالنسبة للحرمان من الملاوة وتأجيلها وخفض المرتب والوظيفة . هذه السلطة والتي كانت لرئيس مجلس إدارة المؤسسة التابعة لها الشركة ، قد انتقلت للقانون الأخير إلى رئيس مجلس إدارة الشركة ذاتها . ولهذا اتحدت سلطة توقيع الجزاء والتصديق عليه ، وفيت سلطة التصديق لهذا الاندماج الحادث .

ومن حيث أن المحكمة تختص من ذلك أن ما نعه الحكم المطعون فيه على قرار الجزاء محل النزاع من عدم تصديق الوزير عليه ، وما رتبته على ذلك من إلغاء القرار ، كل ذلك جائب صحح حكم القاتون ، الأمر الذي يتعين معه الجزم بخلفته الحكم المطعون فيه للقانون فيما يخص اليه من بطلان القرار محل النزاع . والعائد أن الحكم المطعون فيه لم يسند إلغاء القرار إلى غير هذا إنما هذا الذي يثبت عدم جواب الحكم الذي قرره بشأنه .

( طعن ٧١٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٤ )

قاعدة رقم ( ٩٥ )

المبدأ :

سلطة رئيس مجلس الإدارة في توقيع الجزاء - صدور قرار رئيس مجلس إدارة الشركة بتوقيع جزاء خفض الفئة الوظيفية وخفض الراتب - الطعن في قرار الجزاء تأسيسا على أن المخالفة وقعت قبل صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام المالكين بالقطاع العام والذي لم يخلو رئيس مجلس إدارة الشركة أن يوقع عقوبة تجاوز خصم من المرتب لمدة خمسة عشر يوما على المالكين الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر ضيها - الطعن في حكم المحكمة التأسيسية أمام المحكمة الإدارية العليا - قيام الشركة بسحب قرار الجزاء وتوقيع

( م ١٢ - ج ٩ )

عقوبة الخصم من المرتب خمسة عشر يوما - اخطرت الشركة  
للحضور امام المحكمة الادارية العليا وعدم حضورها رغم تكرار  
اعلانها وعدم طعنها في الحكم بالفناء قرار الجزاء - قيلم الشركة  
بسحب قرار الجزاء محل الطعن يفيد انها ارتضت الحكم المطعون  
فيه وحسم النزاع بسحب قرار الجزاء واستبدال جزاء آخر به -  
الحكم بانتهاء الفسوبة .

#### ملخص الحكم :

ان عناصر هذه المنازعة تظم في ان المدعى اقام دعواه امام  
المحكمة التأديبية بالاسكندرية طالبا الحكم بالفناء القرار الصادر  
بخفض فئته الوظيفية من وظيفة فنى براده بالمستوى الثانى بالربط  
( ٦٥/٢٠ جنيه ) شهريا اعتبارا من ٢٧ من ابريل سنة ١٩٧٤ ، الى  
وظيفة سائق ثان بالمستوى الثالث بالربط ( ٣٠/١٥ جنيه ) شهريا ،  
مع خفض مرتبه بمقدار ١٥٠٠ جنيها شهريا . واستند في دعواه الى  
بطاآن الجزاء وانصدمه لصدوره من لا ملكه .

واستند الحكم المطعون فيه ، فيما قضى به من الفناء قرار  
الجزاء ، الى ان المخالفة وقعت قبل صدور القانون رقم ٦١ لسنة  
١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ، حيث لم يكن لرئيس مجلس  
ادارة الشركة ان يوقع عقوبة تجاوز الخصم من المرتب لمدة خمسة  
عشر يوما ، على العاملين الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها ،  
وذلك بالبحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

واستندت هيئة مفوض الدولة في تقريرها بالطعن على هذا  
الحكم ، الى ان سلطة توقيع الجزاء انما تستند الى ما يخوله القانون  
السلرى وقت توقيع الجزاء ، وليس وقت وقوع المخالفة كما ذهب  
المحكمة في حكها الطعن .

ومن حيث أن المدعى تقدم بطلبية ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ بحافظة مستندات ، وذكر أن الشركة تلقت بسحب الجزاء موضوع الدعوى واستبدلت به قرار جزاء آخر . واشتعلت حافظة المستندات على أصل الخطاب المرسل من الشركة إلى المدعى بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٨٠ يفيد به بسحب قرار خفض الفئة الوظيفية والمرتب وما يترتب من آثار ويتوقع جزاء آخر عليه بخمس خمسة عشر يوما . وقد اضطرت المحكمة الشركة للحضور والإطلاع على هذه الحافظة ، ثم قررت بجلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٨٤ إعادة لخطار الشركة ، ولكن الشركة لم تحضر ولم تبتد دفاعا .

ومن حيث أنه يبين للمحكمة من صدور قرار الشركة بسحب قرار الجزاء محل الطعن واستبدال جزاء آخر به ، وعدم طعنها في الحكم الصادر بإلغاء الجزاء المطعون فيه ، وعدم حضورها أمام المحكمة في الطعن المثل رغم تكرار إخطارها بعد ثبوت اعلتها . وكل ذلك يفيد أن الشركة بسحبها قرار الجزاء محل الطعن ، قد ارتضت الحكم المطعون فيه وحسبت النزاع بسحب القرار محل الطعن واستبدال جزاء آخر به ، الأمر الذي يتعين معه القضاء بانتهاء الخصومة في الطعن المثل ، أخذا في الاعتبار بأن هذه الخصومة ، وإن كانت هيئة مفوض الدولة هي التي حركتها بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية ، إلا أنها على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنال مع ذلك قائمة بين أطرافها الذين يكون لهم وحدهم أمر التصرف في مصيرها .

### قاعدة رقم ( ٩٦ )

#### المبدأ :

المبدأ ٨٢ و ٨٤ من قانون تنظيم المبلين بالقطاع العام  
المبلين بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المشرع قد عقد اختصاص  
توقيع جزاء الموقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة اشهر مع صرف  
نصف الاجر برئيس مجلس ادارة الشركة وذلك بالنسبة لشاغلي  
وظائف الدرجة الثالثة فما دونها ومجلس ادارة الشركة بالنسبة  
لشاغلي الوظائف الاعلى منها - نتيجة ذلك : اذا وقع جزاء من احدى  
هاتين الجهتين على احد المبلين الذين لا يحظون فى نطاق درجات  
الوظائف التى تخص بها اعتبر هذا للجزاء موقعا من غير مخصص  
لا يملك توقيع .

#### ملخص الحكم :

من حيث انه بالرجوع الى نظم المبلين بالقطاع العام الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يبين ان المادة ٨٤ منه تنص على انه  
« يكون الاختصاص فى توقيع الجزاءات التأديبية كما يلى .....  
٢ - لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة  
فما دونها توقيع اى من الجزاءات التأديبية الواردة فى بنود من ١ الى  
٨ من الفقرة الاولى من المادة ٨٢ ٤٠٠ - لمجلس الادارة بالنسبة  
لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا اعضاء مجلس الادارة  
المعينين والمنتخبين واهضاء مجلس ادارة التسييلات التقابلية توقيع  
اى من الجزاءات الواردة فى المادة ٨٢ من هذا القانون كما تنص  
المادة ٨٢ منه على ان الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها  
على المبلين هى ١ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ - .....  
٥ - الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة اشهر مع صرف  
نصف الاجر ..... » ويجل احكام هذه النصوص ان المشرع قد عقد  
اختصاص توقيع جزاء الموقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة اشهر

مع صرف الأجر برئيس مجلس إدارة الشركة وذلك بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها وبمجلس إدارة الشركة بالنسبة لشاغلي الوظائف الأعلى منها وذلك بالقيود وفي الحدود المبنية بالبند ٤ من المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام السابق الإشارة إليها . ومؤدى ذلك أنه لو وقع هذا الجزاء من إحدى هاتين الجهتين على أحد من العاملين الذين لا يدخلون في نطاق درجات الوظائف التي تختص بها عدا هذا الجزاء موقعا من غير مختص لا يملك توقيمه ومن ثم مخالفا للقانون متعين الإلغاء .

( طعن ١٨٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٨ )

### قاعدة رقم ( ٩٧ )

المبدأ :

قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية - أساس ذلك : تخلف عنصر السلطة العامة وعدم تعلقها بمرافق عامة - إخضاعها لرقابة المحاكم التأديبية بنص القانون من مقتضاه أن يجعل طلبات إلغاء قرارات الجزاءات تخضع لتطابق دعوى الإلغاء وقواعدها وإجراءاتها ولذا أن الأحكام التي تخضع لها طلبات إلغاء القرارات الإدارية التأديبية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على العاملين المختصين بالسلطة .

ملخص الحكم :

أنه وإن كانت قرارات الجزاءات الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية بالمعنى المفهوم في فئة القانون الإداري لتخلف عنصر السلطة العامة عنها ولم يتم تعلقها بمرافق عامة إلا أن إخضاعها للرقابة القضائية من قبيل المحاكم التأديبية وهي من محكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد

والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة شأنه شأن القرارات الإدارية من مقتضاه ان يجعل طلبات الفاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام وهى المشار اليها فى الفقرة ( ثنى عشر ) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تخضع فى نطاق دعوى الفاء وقواعدها واجراءاتها لذات الاحكام التى تخضع لها طلبات الفاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين وهى المشار اليها فى الفقرة ( تسعا ) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة .

( طعن ٦٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٩٨ )

#### المبدأ :

منى جواز منح مديرى الفروع ومديرى الإدارات من غير شافلى الوظائف العليا بشركت القطاع العام سلطة توقيع عقوبة الخصم من الراتب بالنص على ذلك فى لائحة الجزاءات لو يتفويض يصدر من رئيس مجلس الإدارة وشافلى الوظائف العليا كل فى حدود اختصاصه .

#### ملخص الفتوى :

حدد المشرع السلطات التأديبية التى تلك توقيع الجزاءات على العاملين بالقطاع العام على سبيل الضرر وخول مجلس الإدارة سلطة وضع لائحة تتناول أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لكل منها . وبينما كان يجيز لرئيس مجلس الإدارة فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التفويض فى توقيع الجزاءات سككت عن ذلك فى القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، فى ذات الوقت منح شافلى الوظائف العليا سلطة أصلية فى توقيع الجزاءات وبناء على ذلك يكون من غير الجائز النص فى لائحة الجزاءات على منح رؤساء الفروع

والادارات من غير شأغلى الوظائف العليا سلطة توقيع جزاء الخصم من الراتب لأن ذلك سيؤدى الى تخويلهم سلطة اصلية فى توقيع الجزاء لم ينص عليها القانون ، ولما يترتب عليه من اضافة سلطة الى سلطات توقيع الجزاء التى وردت فى القانون على سبيل الحصر . كما لا يسوغ صدور قرار بجواز التفويض .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز النص فى لائحة الجزاءات على سلطة اخرى لتوقيع الجزاءات خلاف المنصوص عليها فى القانون وعدم جواز التفويض فى اختصاص توقيعها .

( ملف ٢٤٢/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٦/١١/٤ )

**تعليل :**

الأمور المسئلة انه اذا انطالق القانون بسلطة معينة اختصاصا ما ، فلا يجوز لها ان تنزل عنه او تفوض فيه الا اذا أجاز لها القانون ذلك .

**قاعدة رقم ( ٩٩ )**

**المبدأ :**

**اختلاف السلطة القضائية تبعاً لاختلاف الدرجات  
الخصوصية عن الدرجات التسعة .**

**ملخص الحكم :**

ان المادة ١٣٥ مكرراً التى اضيف بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٢ يجرى نصها كالاتى :

« يجوز انشاء درجات فرعية او خصوصية وتقرير قواعد منح

المعاملات الخاصة بها والترقية إليها بقرار من الوزير المختص بموافقة وزير المالية والائتميل وبعد أخذ رأى ديوان الموظفين .. الخ » .

وهذه المادة تجيز انشاء درجات فرعية او خصوصية باوضاع خاصة واذ طبقت الهيئة العامة نص هذه المادة وانشئت في ميزانيتها درجات خصوصية فلا معالجة عليها في ذلك وبالتالي لا وجه للقول بأن الدرجات التي أنشأتها هي في واقع الأمر درجات تاسعة اذ الدرجات الخصوصية غير الدرجات التسعة للاختلافات المتعددة بينهما وأخصها في هذا المقام تحديد السلطة التأديبية صاحبة الولاية ، اذ الدرجة التسعة تعتبر من درجات الموظفين الداخليين في الهيئة وبالتالي يكون مجلس التأديب دون غيره هو المختص بتوقيع عقوبة الفصل وذلك اعمالاً لنص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اما الدرجات الخصوصية او الفرعية فيعتبر شأغلوها من الخارجين عن الهيئة اذ لم ترد درجاتهم في عداد الموظفين الداخليين في الهيئة ومن ثم يخضعون في سلطتهم التأديبية لحكم المادة ١٢٨ من قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي عدت العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها على المستخدمين الخارجين عن الهيئة ومن بينها الفصل وعقدت السلطة التأديبية عليهم لوكيل الوزارة او رئيس المصلحة وجمعت القرارات التي تصدر بهذه العقوبات نهائية فيما عدا عقوبة الفصل فأجازت التظلم منها الى لجنة شئون الموظفين بالوزارة او المصلحة التابع لها المستخدم في مدى اسبوعين من تاريخ الاعلان بقرار الفصل وجمعت قرار اللجنة نهائياً واذ اجازت التظلم فإن الذي يعرض عليها هو المصالحر ضده لا الهيئة فتتأبها .

( طعن ٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦١ )

قاعدة رقم ( ١٠٠ )

المبدأ :

تعريف الموظف الدائم في حكم القوانين واللوائح المعمول بها قبل صدور قانون نظم موظفي الدولة - قيام القلمر وقتئذ بين دائمية



الوظيفة وبين التثبيت فيها — السلطة التي كانت تملك التأديب  
بالتسبة الموظفين الدائمين وتلك التي كانت تملكه بالتسبة للموظفين  
غير الدائمين .

#### ملخص الحكم :

ان مجالس التأديب كانت — طبقا للقوانين واللوائح المعمول  
بها قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — هي السلطة  
التأديبية المختصة بالنسبة للموظفين والمستخدمين الدائمين . وقد كانوا  
بحسب مفهوم تلك القوانين واللوائح السابقة على قانون المذكور  
من كان يجرى على راتبهم حكم الاستقطاع ، اى من كانوا مثبتين ،  
اذ كان التلازم قائما بين دائمية الوظيفة وبين التثبيت فيها ، فلا  
يعتبر موظفا دائما الا من كان مثبتا ( اى يجرى على راتبه حكم  
الاستقطاع ) ، ولا يعتبر كذلك من كان لا يجرى على راتبه حكم  
الاستقطاع ولو كان معينا على وظيفة دائمة ، ومن عدا الموظفين  
الدائمين على النحو المتقدم كانت السلطة التأديبية بالنسبة لهم  
الوزراء او رئيس المصلحة حسب الأحوال .

( طعن ١١٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٠١ )

##### تاليفدا :

الموظفون المؤقتون بمجلس بلدى مدينة القاهرة — السلطة  
المختصة بتأديبهم وفصلهم من الخدمة — هي المدير العام لا هيئة  
المجلس البلدى — اسس ذلك مستفاد من نص المواد ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩  
من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة  
القاهرة و ٢٠ ، ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام  
موظفى الحولة .

### ملخص الحكم :

تنص المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى بمدينة القاهرة على أن « للمدير العام الاشراف التام على جميع الموظفين والمستخدمين وهو الرئيس الفعلى لهم » وتنص المادة ٤٨ على أنه « مع مراعاة احكام هذا القانون تسرى على موظفى المجلس جميع القوانين واللوائح الخاصة بموظفى الحكومة ومستخدميها » وتنص المادة ٤٩ على أن « يختص المدير العام بما يأتى : . . . نالقا : جميع المسائل الأخرى الخاصة بموظفى المجلس ومستخدميه الدائمين كالنقل والاجازات والعقوبات التأديبية وغيرها لصفية الدرجة الرابعة والحدود المقررة فى القوانين واللوائح .

رابعا : جميع المسائل الخاصة بالمستخدمين الخارجين عن هيئة العمال فى الحدود المقررة فى القوانين واللوائح » ويبين من ذلك ومن تصفح كافة النصوص الأخرى الواردة فى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الاشراف اليه أنها لم تتعرض لبيان السلطة المختصة بتأديب وفصل موظفى المجلس المؤقتين الأمر الذى يستوجب الرجوع فى هذه الحالة الى احكام قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ طبقا للمادة ٤٨ سالفة الذكر وتنضى هذه الاحكام بأن السلطة المختصة فى فصل الموظفين المؤقتين الحكوميين منوطة بالوزير طبقا للمادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وتنص الفقرة الثانية من البند الخامس من نموذج عقد الاستخدام المرافق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بتنفيذ نص المادة ٢٦ المذكورة ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على اختصاص مدير عام البلدية بتعيين موظفى المجلس ومستخدميه الدائمين لصفية الدرجة السادسة وترقيتهم ومنحهم الضلوات . . . وهذه السلطة بذاتها هى السلطة المقررة للوزير فيما يتعلق بتعيين موظفى الدولة طبقا للفترة الثانية من المادة ٢٠ من قانون التوظيف ، ولما كانت

السلطة في تعيين الموظفين المؤقتين منوطة بانوزير طبقا للمادة ٢٦ من هذا القانون وقرار مجلس الوزراء المشار اليه - فانه يستفاد من هذا كله ان السلطة المختصة بتعيين الموظفين المؤقتين بمجلس بلدى مدينة القاهرة هي المدير العام باعتباره صاحب السلطة الحقيقية لسلطة الوزير في التعيين وبالتالي فان السلطة التي تملك فصلهم هي ايضا المدير العام - ولما كان ذلك وكان قرار فصل المدعى من الخدمة وهو من الموظفين المقيدين على الدرجة التاسعة هي من الدرجات المؤقتة بحسب وصفها في الميزانية قد صدر ممن يملكه - بحسب البيان السابق - وهو مدير عام بلدية القاهرة فانه يكون قد صدر صحيحا من ناحية سلطة اصداره ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ نجح غير هذا النحو - وقضى بعدم اختصاص مدير عام البلدية باصدار مثل هذا القرار بدعى ان الذى يختص باصداره هو هيئة المجلس البلدى - فقد خالف القانون .

( طعن ١٦١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٥ )

### قاعدة رقم ( ١٠٢ )

#### المبدأ :

مدى اختصاص رؤساء المراكز والمدن بتدبير العاملين التابعين للمديريات في النطاق الإقليمي للمركز أو المدينة .

#### ملخص الفتوى :

من حيث ان قانون الحكم المحلى خول المحافظ جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، كما خوله بالافادة الى ذلك سلطة توقيع الجزاءات على العاملين بالمحافظة سواء من كان منهم بفروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى وحدات الحكم المحلى او من كان منهم بفروع الوزارات او الجهات التي تعمل في نطاق المحافظة ولم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية ، اما ما عدا المحافظ من رؤساء وحدات الحكم المحلى ، فان المشرع في قانون

تظلم الحكم المحلى عهد الى اللائحة التنفيذية تحديد اختصاصات الوحدات المحلية بالنسبة للادارات التابعة للبحريات داخل نطاق المحافظة ، والتي كانت تمارسها اصلا الوزارات المركزية ، ولقد خوات اللائحة التنفيذية الوحدات المحلية فيما يتعلق بشئون الأوقاف التى تقوم عليها مديرية الأوقاف بالمحافظة ، اختصاصا بشر الدعوة الإسلامية وبشمية اعمال البر والاشراف على المساجد وصيانتها وبالإشراف على انتظام الشعائر الدينية بها ، وبصيانة اموال الأوقاف ، وذلك كله بالتنسيق مع وزارة الأوقاف ، ومن ثم فان ممارسة المحليات تلك الاختصاصات تنتهك بالقواعد والأنظمة العامة التى تضمنها وزارة الأوقاف ، وتقف عند حد الإشراف على سير المرفق ، فلا تمتد الى التدخل فى جهازه الإدارى .

وتبعاً لذلك ، فإنه بالنسبة للحالة المعروضة ، لرئيس مركز حمر الزيات أن يطلع على الأوراق المتعلقة بإدارة تفتيش المساجد والمراكز الإدارية منها والفنية ، ليبدى بشأنها ما يعن له من ملاحظات وتوصيات وآراء ، فى نطاق سلطة الإشراف المخولة له ، بيد أنه : يملك إصدار قرارات نهائية فى هذا الصدد يكون من شأنها جريد السلطة الرئيسية بمديرية الأوقاف بالمحافظة من اختصاصاتها لقررة بالنسبة للادارات التابعة لها كما لا يملك توقيع الجزاء .

واذ قضى قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل لقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بمنح رئيس المركز سلطات وكيل الوزارة رئيس المصلحة فى المسائل المالية والإدارية بالنسبة لأجهزة المركز على نحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية ، ولما كانت هذه اللائحة قد نت من نص يخوله سلطة توقيع الجزاءات على موظفى المديرية عاملين فى النطاق الإقليمى للمركز ، وكان قانون نظام الحكم المحلى قد خول المحافظ سلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمحافظة ، واعتبره يسألهم وفقاً لحكم المادة ٢٧ مكرراً من هذا القانون ، وكان قانون عاملين الاثنين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد قصر سلطات

التعليق على الوزراء وشاغلي الوظائف العليا ، كل في نطاق اختصاصه  
فان تاديب العاملين بإدارة تفتيش المساجد بمركز كبر الزيت انما  
يكون للمحافظة وشاغلي الوظائف العليا بمديرية الأوقاف بالمحافظة ،  
دون رئيس المركز .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفنيوى والتشريع الى ان  
اختصاص رئيس مركز كبر الزيت بالإشراف على المساجد ليس من شأنه  
حجب اختصاص مديرية الأوقاف بالمحافظة ولا يخوله تاديب العاملين  
التابعين للمديرية فى النطاق الإقليمى للمركز .

( ملف ٨٦/٤/٨٩١ - جلسة ١٨/١١/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٢ )

##### المبدأ :

جزاء تأديبية - سلطة توقيعها - مدير ورؤساء ووكلاء  
الحسابات فى الوزارات - القرار الجمهورى الصادر فى ٢٦/٤/١٩٥٨ بشأن  
اعتبارهم تبعية اداريا للوزارات التى يعملون بها - انفرة  
بين الإشراف الإدارى والإشراف الفنى عليهم - الإشراف الإدارى وتوقيع  
الجزاءات عن المخالفات الإدارية من سلطة الوزارات التى يعملون بها  
- بقاء حق الإشراف الفنى وتوقيع الجزاءات عن المخالفات المالية  
لوزارة الخزانة .

##### ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القرار الجمهورى الصادر فى ٢٦ من  
مارس سنة ١٩٥٨ بشأن اعتبار مديرى ورؤساء ووكلاء أقسام  
الحسابات تبعية اداريا للوزارات التى يعملون بها على ان « يعامل  
رؤساء ومديرى ووكلاء الحسابات فى الوزارات المخلفة معاملة  
الموظفين المنتخبين - أى ان تقبوم الوزارات بالإشراف والرقابة الإدارية

عليهم وتخطر وزارة المالية والاقتصاد بكل ما تتخذه من اجراءات قبل هؤلاء الموظفين .

وتتم المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في فقرتها السادسة على انه « في حالة سحب موظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة اخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التي يرتكبها في مدة نفيه من اختصاص الجهة التي ندب للعمل بها » وحكمة هذا النص ان ولاية التأديب منوطة بالاشراف على اعمال الموظف ورقابته . فحيث يكون الاشراف والرقابة تكون سلطة التأديب . ولما كتبت الجهة التي ينسحب الموظف للعمل بها هي اقدر الجهات على تقدير ما يقع فيه من خطأ او تقصير اثناء عمله بها وذلك في ضوء ظروف هذا العمل وملابساته التي تختلف باختلاف الجهات الادارية ويحكم اشرافها على عمله — فقد خولها المشرع سلطة تأديبية عما يقع منه من مخالفات اثناء مدة نفيه ، وذلك اعمالا للاصل سالف الذكر — ولما كانت المادة الاولى من القرار الجمهوري سالف الذكر تقضى بمعاملة رؤساء ومديري ووكلاء الصلبيات في الوزارات المختلفة معاملة الموظفين المنتحدين فان مقتضى ذلك ان يكون تأديبهم عما يقع منهم من مخالفات اثناء مدة نفيهم من اختصاص الجهة التي ينسحبون للعمل بها .

غير ان المشرع رأى ان الناحية الفنية في عمل هؤلاء الموظفين ادخل في اختصاص وزارة الخزانة منها في اختصاص اية وزارة اخرى ، وذلك يقتضى الاحتفاظ لها بالاشراف على هؤلاء الموظفين من هذه الناحية ، ولهذا نصت المادة الثانية من القرار الجمهوري على ان « يتبع رؤساء ومديرو ووكلاء الصلبيات وزارة الخزانة وتشرف عليهم قنيا وتكون مسئوليتهم في هذا مباشرة امامها في كل ما تطلبه اليهم — ولما كذلك ان توقع عليهم الجزاءات بما يحق

مسئوليتهم الفنية قبلها » . ومتتضى ذلك ان هؤلاء الموظفين لا يعملون معاملة المتتبيين فيما يتعلق بالناحية الفنية من عملهم ، بل يظلون تابعين فى هذه الناحية الى جهتهم الاصليّة وهى وزارة الخزانة دون الجهة التى يعملون بها لانها اقدر على الرقابة والإشراف فى هذا المجال من تلك الجهات ، وذلك يستتبع تخويلها سلطة تأديبهم عما يقع منهم من مخالفات فنية اثناء عملهم بالوزارات المختلفة — ايا الاشراف الادارى فان طبيعة الامور تقتضى بتخويله للوزارات والجهات التى يعملون بها من اختصاص هذه الجهات دون وزارة الخزانة على ان تخطر هذه الوزارة بما تتخذ من اجراءات قبلهم .

وعلى هذا فان القرار الجمهورى الصادر فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٨ المشار اليه يفرق فى معاملة رؤساء ومديرى ووكلاء الحسابات الذين يعملون بالوزارات بين الجانب الفنى من اعمالهم والجانب الادارى ، فبينما يخول وزارة الخزانة حق الاشراف الفنى على اعمالهم بما يستتبعه من سلطة تأديبية عما يقع منهم من مخالفات فنية اثناء عملهم بالوزارات — فانه يحتفظ لهذه الوزارات بسلطة الاشراف والرقابة عليهم من الناحية الادارية وما يستتبع من سلطة تأديبهم عما يرتكبونه من مخالفات ادارية اثناء عملهم بها .

( فتوى ١٠٧ — فى ١١/٢/١٩٥٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٤ )

المبدأ :

اختصاص مدير المصلحة بتوقيع الجزاءات فى الحدود المقررة قانونا — عدم جواز مباشرة وكيله لهذا الاختصاص الا اذا كان هناك مانع يحول بينه وبين مباشرته — الغاء القرار الصادر من الوكيل فى مثل هذه الحالة ووجوب اعادة عرض الموضوع على المدير لتقرير ما يراه .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٢ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ باختصاصاته مجلس ادارة السكك الحديدية تنص على أن « يقوم المدير العام تحت اشراف وزير المواصلات بإدارة السكك الحديدية والطغراف والتليفونات وتصريف شئونها الاعتيادية وذلك مع مراعاة لاحكام هذا القانون ، وله على الأخص أن يبت ضمن حدود القوانين واللوائح فى المسائل الاتية وهى : ١ - . . . ج - جميع المقل الأخرى كالعلاوات القانونية والإجازات والعقوبات وغيرها » . ويبين من ذلك ان توقيع الجزاءات على موظفى المصلحة كان منوطا بمدير عام المصلحة طبقا لأحكام هذا القانون ، وهذا الاختصاص معتود له دون سواء يباشره بنفسه ولا يخل وكيل المدير العام محله فيه إلا اذا كان هناك مانع يحول دون مباشرته له . ومن ثم فإذا كان الثابت من كتاب مصلحة السكك الحديدية لهيئة مفوضى الدولة فى ٥ من مايو سنة ١٩٥٨ رقم ١٦٥/٧/٢٨ ان مدير عام المصلحة لم يكن فى اجازة فى يوم ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٤ ، وهو اليوم الذى أوقع فيه الجزاء على المدعى ، كما لم يثبت ان مانعا ما قد حال دون قيام المدير العام بمباشرة هذا الاختصاص حتى يمكن ان يحل وكيله محله فى مباشرته ، فان هذا القرار ، اذ صدر من غير مختص بإصداره ، يكون مخالفا للقانون متعيينا الفلأوه . الا انه يجب التنبيه الى انه مهما يكن من امر فى موضوع التهمة ذاتها وفى شأن ثبوتها او عدم ثبوتها وفى نوع العقوبة التى يحق توقيعها ، فان القرار المشار اليه قد شابه عيب يبنى عليه بطلانه بسبب عدم اختصاص وكيل المدير العام ، فيتمين - والحالة هذه - اعادة عرض الموضوع على الرئيس المختص قانونا لتقرير ما يراه فى شأن ما هو منسوب للمدعى من حيث ثبوتها او عدم ثبوتها ، والجزاء الذى يوقع عليه فى حالة ما اذا رأت ادانته فيها هو منسوب اليه ليصدر قراره فى هذا الشأن .



## قاعدة رقم ( ١٠٥ )

المبدأ :

صدور قرار بفصل العاملين بالمؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير بغير الطريق القانوني استنادا إلى رداة صحيفته يستلزم على ذلك بالأجزاء التقليدية التي وقعت عليه أثناء خدمته وخطو الأوراق مما يثبت أن جهة الإدارة قد ايسقتت في إصدار قرار الفصل إلى حكم صادر ضد هذا العامل من محكمة الجنيح في تاريخ سابق على تعيينه بأربع سنوات - يقتضي ذلك عدم جواز تكيف هذا القرار على أنه قرار بقبهاء الخدمة لارتكيب جريمة مخالفة بالشرف والأمانة - إذا كان الثابت أن قرار الفصل قد صدر من رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير فإنه يكون مشويا بمبعب عدم الاختصاص - ليس ناك أن القرار المذكور كان يجب أن يصدر من رئيس الجمهورية وجده :

ملخص الحكم :

أن الثابت بالأوراق أن القرار المطعون فيه قد صدر من رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير ، وأبلغ محواه إلى إدارة شؤون العاملين بالمؤسسة بكتاب مراقبة الشؤون القانونية المؤرخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ الذي جرى بأن رئيس مجلس الإدارة وافق على عدم عودة المدعى إلى العمل لتحريره العمال على الاضراب في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، وأنه كان قد سبق صدور هذا القرار أن المدعى انتطع عن العمل مدة خمسة عشر يوما في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٤ وتبين أنه كان مجبوسا خلالها تنفيذا للعقوبة المحكوم بها عليه من محكمة الجنيح المستأنفة ببسوهاج في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣ ، وأن الإدارة القانونية بالمؤسسة أفتت في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بأعلته

الى العمل — وبمحة تعيينه بالمؤسسة فى ٥ من يناير سنة ١٩٥٧ — باعتبار أن الجريمة التى حكم عليه فيها — وهى التصوص عليها فى المادة ٣٤٢ عقوبت — لا تعتبر من الجرائم المحلة بالشرف والأمانة ولا تصلح سببا لانهاء خدمته ، وعند عرض هذه المذكرة على رئيس مجلس الإدارة اثار باستطلاع رأى الجهة التى يعمل بها المدعى عما اذا كانت فى حاجة اليه ، كما طلب بحث ملك خدمته واعادة المرض ، وقد اجلب مدير التنفيذ المختص على اشارة رئيس المجلس بأنه لا يوافق على عودة المدعى للعمل لسابقة مجازاته تاديبيا فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ للتحريض على الاغراب وترك مكان العمل . وقد اعتقد رئيس مجلس الإدارة هذا الرأى ومن ثم صدر قرار الفصل مبتدأ الى هذا السبب ، وقد انفصحت المؤسسة فى مذكرات دفاعها ان المدعى فصل بغير الطريق التاديبى لرداء صحيفته بسبب توقيع الجزاء التاديبى سلف الفكر عليه ، وايضا لسبب مجازاته مرتين بخمسة ربح يوم من اجره فى سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٦٣ لارتكابه مخالفة الغيب عن العمل . وقالت ان القرار صدر من رئيس مجلس الإدارة المختص باصداره طبقا للمادة ١٣ من اللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ التى تخول رئيس المجلس سلطة فصل العاملين — من غير شأغلى الوظائف الرئيسية — بغير الطريق التاديبى .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم أن القرار المطعون فيه قد انطوى على فصل المدعى بغير الطريق التاديبى استفادا من مصدره الى رداء صحيفه المدعى الوظيفية ابلان عمله بهيئة مديرية التحرير مستدلا على ذلك بالجزاءات التأديبية الثلاثة سألغة البيان التى وقعت عليه اثناء الخدمة ومستخلصا منها عدم صلاحية الاستمرار فى وظيفته ، هذا وليس فى الأوراق ما يثبت ان جهة الإدارة قد استندت

على إصدار القرار المذكور الى الحكم الصادر ضد المدعى من محكمة الجنح المستأنفة بسوهاج في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣ في جريمة تبديد الاموال المحجوز عليها التي تقع من الملك المعين حارسا عليها . وكان عدم استنادها اليه امرا مقبولا ، اذ ان هذا الحكم سابق على تعيين المدعى في خدمتها بأربع سنوات ، ولو كتبت ارادة بمصدر القرار قد اتجهت حقا الى انتهاء خدمة المدعى استنادا الى مبدور الحكم المذكور باعتبار انه صدر في جريمة مخلة بالشرف والامانة ، لاصداره قرارا صريحا بانتهاء خدمته استنادا الى هذا السبب عملا بالمادة ٥٦ من لائحة العاملين الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولما كان الامر كذلك وكان حكم محكمة القضاء الاداري المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب ، بتكليفه لقرار المطعون فيه بانه قرار بانتهاء الخدمة لارتكاب جريمة مخلة بالشرف والامانة ، فانه يكون قد اخطأ في تحصيل الواقع وفي استخلاص كنه القرار على نحو يخالف ما ورد بالأوراق وما اقررت به الجهة الادارية التي اصدرت القرار .

ومن حيث ان ثبت ان القرار المطعون فيه قد صدر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير ، فانه يكون مشوباً بعيب عدم الاختصاص ، وذلك للأسباب التي تضمنها حكم المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية والسابق ابرادها تفصيلا ، وهي اسباب صحيحة قانونا تقرها هذه المحكمة وتؤيد النتيجة التي انتهت اليها ، والتي مؤداها ان القرار المذكور كان يجب ان يصدر من رئيس الجمهورية وحده . اما قبول المؤسسة ان رئيس مجلس ادارة المؤسسة كان مختصا باصدار قرار الفصل عملا بالمادة ١٣ من القرار الجمهوري رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضي ، فقول مردود عليه بان تطبيق احكام هذه اللائحة على العاملين بهيئة مديرية التحرير كان مقصودا على فترة انعلاجها في الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضي في

سنة ١٩٥٧ ، وقد انتهت هذه الفترة في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢  
بصدور القرار الجمهوري رقم ٢٢١٨ لسنة ١٩٦٢ الذي جعل هيئة  
مديرية التحرير مؤسسة عليا مستقلة وأصبح عليها الشخصية  
الاعتبارية ، وقضى بخضوع العاملين فيها للائحة نظام العاملين  
بالمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة  
١٩٦٤ .

ومن حيث أنه وإن كان عيب عدم الاختصاص الذي شاب  
القرار المطعون فيه يكفي بذاته للحكم بلفظه إلا أن المحكمة ترى  
استكمالاً لبحث كافة جوانب النزعة أن تظهر الأسباب التي قبل  
عليها نيابته لواقعة الإضراب يتضح أنها وقعت في ١٢ من نوفمبر  
سنة ١٩٥٧ ، وجوزى المدعى عنها تأديباً بخصم ثلاثة أيام من  
مرتبه ، ومناد توقيع هذا الجزاء البسيط أن هذه المخالفة كانت  
في تقدير جهة الإدارة مخالفة هيئة لا تشكل خطراً من جانب المدعى  
على حسن سير العمل - أما المخالفتان الأخريان المنتصفتان في غياب  
المدعى فهما من المخالفات الناجمة التي تقع كثيراً أثناء العمل  
وليس أدل على ذلك من أن الجزاء عن كل منهما كان خصم ربع يوم  
من أجر المدعى . وعلى ذلك فإن هذه المخالفات البسيطة لا تصلح  
سبباً لحمل قرار الفصل المطعون فيه ، مما يجعله خليفاً  
بالالفناء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير ذلك فتد  
تضمن الحكم باللفظه وبالفاء القرار المطعون فيه وبما يترتب علي  
ذلك من آثار ، مع الزام الجهة الإدارية المصروفات .  
( طعن ١٠٠٥ لسنة ١٨ ق - طيبة ١٠/٤/١٩٧٦ )

قاعدة رقم ( ١٠٦ )

المبدأ :

إذا كانت الجهة التي يتبعها الموظف وقت توقيع الجزاء قد

جاءت محل اللجنة الأولى من التقييم على شكلون الخروفي الذي وقعت  
المخالفة في شئله فان الاختصاص بتوقيع الجزاء عن هذه المخالفة  
يضيغ للجهة التي صار العمل عليها آخرها وذلك نتيجة حلولها  
محل الجهة الأولى في اختصاصاتها - مثال - انتقال سلطات  
رئيس مصلحة الشرطة بالنسبة الى ادارات المرور والمباين فيها  
بالمحافظات الى مديرى الأمن بالمحافظات أمهالا لقرار وزير الداخلية  
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يترتب عليه ان يصبح مديرى الأمن سلطات  
رؤساء المصالح على المباين بإدارات المرور بالمحافظات ومنها  
سلطة القضايب اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٤ بالنسبة الى  
المخالفات التي تقع منهم بعد هذا التاريخ وكذلك ما يكون قد  
ارتكب من مخالفات قبله وذلك نتيجة لحلول مديريات الأمن محل  
مصلحة الشرطة في اختصاص التقييم على مرقى المرور في المحافظات .

#### ملخص الحكم :

ان الثابت بالأوراق ان المخالفة المستندة الى المدعى وقعت  
سنة ١٩٥٩ بإدارة مرور مديرية المنيا وقت ان كانت ادارة المرور  
بالمديريات والمحافظات تتبع مصلحة الشرطة بوزارة الداخلية ، مما  
كان يستتبع صدور قرار الجزاء عن هذه المخالفة من رئيس هذه  
المصلحة عملا بحكم المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .  
الخاص بنظام موظفى الحولة الذي كان ساريا وقت توقيع الجزاء ،  
الا انه قد صدر بعد ذلك قرار وزير الداخلية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .  
بإعادة تنظيم مصلحة الشرطة ، وقد تضمن هذا التنظيم  
تحديد اختصاصات ادارة المرور المركزية ونقل اختصاصات ادارات  
واتسام المرور بالمحافظات الى مديريات الأمن بكل محافظة ، وتنفيذا  
لهذا التنظيم اصدر الوزير القرار رقم ٩٧٦ لسنة ١٩٦٣ بنصب  
موظفى ومجال ادارات المرور بالمحافظات الى مديريات الأمن بها  
اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، ثم تلاه القرار رقم ٤١٢

لسنة ١٩٦٤ ينقلهم اليها نهائيا اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٦٤ ،  
وقد كان المدعى يعمل بإدارة مرور المتيا وقت وقوع المخلة بها  
سنة ١٩٥٩ وظل بالإدارة المذكورة الى ان تم نقله وبقي العاملين  
بها الى مديرية أمن المتيا بالقرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٤ سالفه  
الذكر . وعندما عرضت نتيجة التحقيق على مدير الأمن بمحافظة المتيا  
قرر مجازاة المدعى وغيره من العاملين بإدارة مرور المتيا الذين أدانهم  
التحقيق ، وأعلن قرار المدعى اليه في اول يونية سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث انه من المسلم ان توقيع الجزاء التلوي في.  
التصليب المقرر للسلطة الرئسية يكون من اختصاص الجهة  
الإدارية التي وقعت فيها المخالفة والتي كان العامل يتبعها وقت  
ارتكابها ، وانه لا ينال من اختصاص الجهة المذكورة بتوقيع الجزاء  
نقل العامل الى جهة أخرى ، الا ان هذا النظر لا يصح بطبيعة  
الحال الا اذا كانت الجهة التي يتبعها العامل وقت ارتكابه المخالفة  
منفصلة عن الجهة التي يتبعها وقت توقيع الجزاء ، ولم تحل  
أحدهما قانونا محل الأخرى في القيلم على المرفق الذي وقعت.  
المخالفة في شأنه ، اما اذا كانت الجهة التي يتبعها العامل وقت  
توقيع الجزاء قد حلت محل الجهة الأولى في القيلم على ثنون  
المرفق الذي وقعت المخالفة في شأنه ، فان الاختصاص بتوقيع  
الجزاء عن هذه المخالفة يصبح للجهة التي صار العامل تابعها لها  
أخيرا وذلك نتيجة لحلولها محل جهة الأولى في اختصاصاتها .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على المنازعة المثلة يخلص ان  
نقل اختصاصات إدارات المرور بالمحافظات ثم نقل العاملين بها  
من مصلحة الشرطة الى مديريات الأمن بالمحافظات أعمالا لقرار  
وزير الداخلية رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ والقرارات اللاحقة له ، فقد  
ترتب عليه انتقال سلطات رئيس مصلحة الشرطة بالنسبة الى  
تلك الإدارات والعاملين فيها الى مديري الأمن بالمحافظات ومن ثم أصبحت.

لمديرى الأمن سلطات رؤساء المصالح على الصالحين بإدارات المرور بالمحافظات ومنها سلطة التأديب بتوقيع جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٤ بالنسبة الى المخلفات التى تقع منهم بعد هذا التاريخ ، وكذلك ما يكون قد ارتكب من مخالفت قبله ، وذلك نتيجة لحلول مديريات الأمن محل مصلحة الشرطة فى اختصاص القيلم على مرفق المرور فى المحافظات .

( طعن ٦٥٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ١٠٧ )

#### المبدأ :

سلطة توقيع العقوبات التأديبية فى الشهور المقررة -  
تتعقد للأمين العام لهذه المصلحة - القليلة فى هذا الاختصاص -  
تكون للأمين العام المساعد لهذه المصلحة عند غياب الأمين العام وذلك دون حاجة الى صدور قرار خلاص به .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظم موظفى الدولة معطلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ على أنه « لوكيل الوزارة او الوكيل المساعد او لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه توقيع عقوبتى الإنذار والخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز ٥ يوما فى السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ، ويكون قراره فى ذلك مسببا . . . ويستفاد من هذا النص ان المشرع عهد بسلطة التأديب الرئاسية الى ثلاث جهات هى وكيل الوزارة ووكيل الوزارة المساعد ورئيس المصلحة ، وسيبقى النص الذى ردد حرف . . . او . . . او ، واشتمل على عبارة كل فى دائرة اختصاصه يفصح عن قصد المشرع فى ان يسند هذا الاختصاص لكل جهة من هذه الجهات فى دائرة محددة بحيث يعتبر اختصاصا فرديا تستقل

كل منها بممارسته في الحدود المرسومة لهذا دون تدخل أو اشتراك من الجهات الأخرى . ويؤيد ذلك أن منح الاختصاص لهذه جهات تتأخرت في وقت واحد من شأنه أن يؤدي إلى تضارب القرارات التي تصدر في هذا الصدد .

ويسين من استقصاء مراحل نظام التليب الرياسي ان هذا النوع من التليب كان ينعقد قبل صدور قانون نظام موظفي الدولة لرؤساء المصالح وحدهم ، فلما صدر هذا القانون امتد هذا الاختصاص الى وكيل الوزارة فضلا عن رئيس المصلحة ، ثم صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ فاسنده الى وكيل الوزارة المساعد فضلا عن وكيل الوزارة ورئيس المصلحة . ويستفاد من ذلك ان اختصاص رؤساء المصالح اختصاص أصيل اما اختصاص وكيل الوزارة او الوكيل المساعد فهو اختصاص مستحدث ، ومن ثم فليس من شأن تقرير هذا الاختصاص لوكيل الوزارة او الوكيل المساعد ان يجب اختصاص رئيس المصلحة .

وتحدد دائرة اختصاص رئيس المصلحة بتوقيع عقوبات الإنذار والخصم من المرتب بالصلحة التي يرأسها ، وهي المصلحة ذات الكيان المستقل والميزانية الخاصة . اما اختصاص وكيل الوزارة او الوكيل المساعد في هذا الشأن فله يقتضيه بما يخرج عن حدود اختصاص رئيس المصلحة اي بما يخرج عن حدود المصالح ذات الكيان المستقل والميزانية الخاصة فيشمل الديوان العام والوحدات والاقسام الادارية داخل الوزارة مما لا يعتبر من قبيل المصالح بالمعنى المشار اليه .

وتطبقا للقواعد المشار اليها على مصلحة الشهر العقاري والتوثيق وهي مصلحة تابعة لوزارة العدل ذات كيان مستقل وميزانية خاصة يتبين ان الاختصاص بتوقيع عقوبات الإنذار



١٢٠ في التخصيم من المرتب يعتمد لرئيس هذه المصلحة وليس لوكيل وزارة القطن أو لوكيل الوزارة المساعد .

ولا تنسك في أن الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري والنوثق هو رئيس هذه المصلحة ، ذلك أن وظيفته ترد في قبة التنظيم الإداري لها كما وردت درجته في ميزانيتها الخاصة ، ومن ثم فانه يختص بتوقيع العقوبات التأديبية على موظفي المصلحة في الحدود المبينة في المادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة المتقدم ذكرها .

ولما كانت المادة ٩٩ من قانون نظام موظفي الدولة تنص على أنه « في حالة غياب أحد الموظفين المعيّنين بمرتبهم يقوم وكيله بأعباء وظيفته نيابة عنه فلذا لم يكن له وكيل جاز للوزير المختص أن يندب من يقوم بأعماله مدة لا تجاوز سنة » . ومفاد هذا النص أن الحلول في الانفصال محل الموظف الغائب يعتمد لوكيله ويتم كتساعده عامة بقوة القانون بشرط أن يكون هذا الموظف معيناً بمرسوم .

وطبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ يعين الأمين العام بمرسوم ( قرار جمهوري ) وذلك فضلاً عن المادة ٦٠ من قانون نظام موظفي الدولة لأنه في درجة مدير عام ، ومن ثم محل محله في الوزارة المختصاته عند غيابه تطبيقاً للمادة ٩٩ المشار إليها وكيله ، وهذا الوصف بالنسبة إلى الأمين العام يصدر على الأمين العام المساعد وهو الذي يشغل الوظيفة التالية لوظيفته مباشرة في السلم الإداري بالمصلحة . يؤيد هذا النظر أن هذه الوظيفة في بداية انشائها كانت تسمى وظيفة وكيل الأمين العام ثم عُدلت تسميتها إلى الأمين العام المساعد . وغنى عن البيان أن الاختصاص بتوقيع العقوبات التأديبية يدخل في ضمن الاختصاصات التي يشملها حلول الأمين العام المساعد محل الأمين العام عند غيابه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان سلطة توقييع  
المقبولات التقليدية فى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق وفقا  
للمادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة ، تعتمد للامين العام بهذه  
المصلحة .

وانه فى حالة غياب الامين العام لمصلحة الشهر العقارى  
والتوثيق يحل محله فى ممارسة كافة اختصاصاته الامين العام  
المساعد لهذه المصلحة ، ويكون لهذا الآخر تبعا لذلك سلطة توقييع  
المقبولات التقليدية طبقا للمادة ٨٥ المشار اليها . وهذا الحل يترتب  
بقوة القانون دون حاجة لصدور قرار به .

( فتوى ٢١٢ — فى ٣/٤/١٩٦١ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٨ )

##### المبدأ :

ابقاع عقوبة الانذار بلحد مدرس المدارس الثانوية التابعة  
لاحدى المناطق التعليمية — لا يندرج تحت الاختصاصات المخولة  
لرؤساء المناطق بالقرار الوزارى رقم ١٢٢٤٧ الصادر فى ١٧ من  
أغسطس سنة ١٩٥٤ — القرار الصادر من رئيس المصلحة المختص  
( مدير عام التعليم الثانوى ) باعتماد الجزاء الصادر من رئيس  
المنطقة ( مدير التربية والتعليم للمنطقة ) — من شمله ازالة العيب  
الذى شاب هذا الجزاء .

##### ملخص الحكم :

استنادا الى المادة ١٤ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٣٧  
لسنة ١٩٥٢ المستحقة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ ، صدر  
قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٢٢٤٧ فى ١٧ من أغسطس سنة  
١٩٥٤ بتوزيع بعض اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة ورؤساء المصالح  
على وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين ورؤساء الفروع ، وتعد ثمر

القرار الوزاري المذكور في مادته الثالثة على ان « يخص رؤساء المناطق التعليمية كل في دائرة المنطقة بما يلي : ب . . . في شئون المستخدمين ١٠ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ - توقيع العقود المخولة لرئيس المصلحة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على جميع الموظفين الإداريين والكتابيين بديوان المنطقة وكذا الموظفين الكتابيين والمعاونين والضبط والضابطات والمحضرين بالمدارس ، الداخلة في نطاق المنطقة مع التزام المواد من ٤٥ الى ٥٠ من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية للقانون المذكور في كل حالة واقتراح العقود لجميع الموظفين الفنيين بالمدارس غير الابتدائية بالمنطقة » .

ويستفاد من نص المادة الثالثة آتفة الذكر ان ايقاع عقوبة الانذار بأحد مدرسي المدارس الثانوية التابعة لأحد المناطق التعليمية ، لا يندرج تحت الاختصاصات الموزعة المخولة لرؤساء المناطق ( وهم من رؤساء الفروع ) اقتطاعا من اختصاص رئيس المصلحة المختص بوزارة التربية والتعليم ( وهو مدير عام التعليم الثانوي بالوزارة ) ، اذ لا يملك رؤساء الفروع من الأمر - طبقا للقرار الوزاري المشار اليه اقتراح العقود التي يراد انزالها بالموظفين الفنيين بالمدارس الثانوية ، وتوجيه مقترحتهم الى رئيس المصلحة المختص لايقاعها بالموظف الموزور .

وبناء على ما تقدم فانه ولئن تبين من الأوراق ان السيد / مدير التربية والتعليم لمنطقة دباط هو الذي لوقع في ٣ من يونية سنة ١٩٥٦ جزاء الانذار - بالمدعى - وهو مدرس بمدرسة المنزلة الثانوية التابعة لتلك المنطقة - استنادا الى القرار الوزاري رقم ١٢٢٤٧ المؤرخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ مع ان هذا القرار لم ينبه - بالنسبة لمدرسي المدارس الثانوية - في أي من اختصاصات مدير عام التعليم الثانوي بالوزارة في ١٨ من يولية سنة ١٩٥٩

جاءت تلك الجزاء الصنكر من مدير التربية والتعليم لمطقة دينا ،  
مع شلته ازالة العيب الذي شغل هذا الجزاء - ثار المنازعة -  
اذ يصيح الجزاء بعد هذا الاعتقاد ضاحرا بمنن يعتبر رئيس  
نصاحة بالنسبة للمدعى .

( طعن ٢٦٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٣ )

### قاعدة رقم ( ١٠٩ )

المبدأ :

كتب محكمة - تبعية وقت صدور القرار التايبي لمحكمة  
غير التي كان يتبعها وقت ارتكاب الفعل المكون للمخالفة التأديبية  
- اختصاص رئيس المحكمة التي كان يتبعها وقت ارتكاب الفعل  
بتوقيع الجزاء .

ملخص الحكم :

ان رئيس المحكمة الابتدائية التي وقع في دائرتها الفعل  
المنكون للمخالفة التأديبية يملك ان يوقع الجزاء على الكاتب المنسوب  
اليه الاهمال اذا ثبت انه يعمل بالحدى جزئيتها وقت وقوع هذه  
المخالفة ، وان اصبح عند المجازاة تلبا لمحكمة اخرى نقل اليها  
بعد ذلك .

( طعن ١٧٢٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ١١٠ )

المبدأ :

قرار جزاء - موافقة الوزير عليه - اعتبار الوزير ايضا كاتبا  
اختصاصه في هذا الشأن صاحب صفة قانونا في الاختصاص باعتبار  
ان السبيل الى الفناء قراره ان كان لذلك ثمة وجه من واقع او

قانون لا يكون إلا باختصامه — رفض النفع بعدم قبول الدعوى  
لرفعها على غير ذي صفة وقبولها — لسبب ذلك — تطبيق :  
قرار جزاء أحد العللين بمنطقة غرب القاهرة التعليمية التابعة  
لمحافظة القاهرة صادر من مدير علم التربية والتعليم لإدارة غرب  
القاهرة التعليمية — موافقة وزير التربية والتعليم على هذا القرار  
— اختصاص وزير التربية والتعليم دون اختصاص محافظ القاهرة الذي  
يؤهل قانونا المنطقة التعليمية بإدارة غرب القاهرة — الحكم بعدم  
قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة — قضاء المحكمة الإدارية  
الوليها بالقضاء بالحكم ورفض النفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على  
غير ذي صفة وقبولها .

#### ملخص الحكم :

ومن حيثاته من عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ،  
فان الثابت من الأوراق أن المدعى ولئن كان من العللين بمنطقة غرب  
القاهرة التعليمية التابعة لمحافظة القاهرة إلا أن قرار الجزاء  
التنفيذي المطعون فيه الصادر من السيد مدير علم التربية والتعليم  
لإدارة غرب القاهرة التعليمية ، قد وافق عليه السيد وزير التربية  
والتعليم في ١١ من مايو سنة ١٩٧٥ وذلك وفقا لما هو ثابت في  
كتاب السيد وكيل الوزارة لشئون التربية والتعليم بمحافظته  
القاهرة المرسى للسيد مدير علم إدارة غرب القاهرة التعليمية برقم  
١٨٠٦ والمؤرخ في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٥ . وبهذه المثلة يكون  
السيد وزير التربية والتعليم بوصفه مصدقا على القرار ومعتددا  
له أيا كان اختصاصه في هذا الشأن صاحب صفة قانونا في  
الاختصاص باعتباره أن السبيل إلى النفاء قراره ان كان لذلك ثمة  
وجه من واقع أو قانون — لا يكون إلا باختصامه ، وبناء عليه يتمين  
القضاء بالقضاء بالحكم المطعون فيه ويرفض النفع بعدم قبول الدعوى  
لرفعها على غير ذي صفة ويقبولها .

وبين حيث أن الثابت في الأوراق أنه في ٤ من مارس سنة



السيد / . . . . . مدير مدرسة الابراهيمية الثانوية التي يعمل بها المدرس المذكور قرر بلّغه ترائى الى سماعه منذ عين مديرا للمدرسة في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٢ شكوى شقوية وكتلية ضده تتلخص في ضعف مستواه في المادة ونومه في الحصة وضفطه على التلاميذ للحصول على دروس خاصة وشذوذه الجنسي وتعصبه الديني وان اثنين من عمال المدرسة قصا عليه تعديه على احد الطلاب تعديا شائنا ، وتمد عرض امره على السيد المدير العام الذي قرر نقله فعلا الا ان زملاءه بالمدرسة توسطوا له لاعطائه فرصة لاصلاح امره ويسأل السيد . . . . . انكر ارتكابه التصرفات المذكورة واجلب بان ذلك كذب وافتراء ومؤامرة للنيل منه ، وبواجبه بالاستئصال بمدرسة الطليعة الثانوية الخاصة للبنات في العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بدون ترخيص قرر بانه اعتقد بان الترخيص السابق حصوله عليه في عام ١٩٧٣/١٩٧٢ يصلح لان يكون ترخيصا للعمل في الاعمال التالية . ويسأل السيد . . . . . موجه اللغة الانجليزية بمدرسة الابراهيمية الثانوية قرر بانه لم يوافق للمدرس المذكور على الترخيص له للعمل بمدرسة الطليعة لاستكمال النصاب القانوني للعمل بالمدرسة الخاصة . وباطلاع المحقق على ملف المدرس المذكور بمدرسة الطليعة المذكورة تبين عدم وجود ترخيص له من الادارة التعليمية للعمل بهذه المدرسة في العامين ١٩٧٣/١٩٧٤ و ١٩٧٥/١٩٧٤ .

وفي ٧ من ابريل سنة ١٩٧٥ اصدر السيد مدير عام التربية والتعليم بادارة غرب القاهرة التعليمية بسلطته القرار رقم ٤٧ بخمسة خمسة عشر يوما من مرتب السيد / . . . . . لخروجه على مقتضى الواجب الوظيفي بعدم مراعاته كرامة وظيفته وآداب المهنة ولم يسلك في تصرفاته مسالك الاحترام الواجب بارتكابه تصرفات غير خلقية وتتلفى مع الامور التربوية والآداب العامة مع طالبات الطليعة الثانوية بنات وقبيله بالعمل بمدرسة الطليعة

التقوية الخاصة بنلت في العامين ١٩٧٣/١٩٧٤ و ١٩٧٤/١٩٧٥  
دون ترخيص من الادارة التعليمية التليع لها . وفي ١١ من مايو سنة  
١٩٧٥ وافق السيد وزير التربية والتعليم على هذا الجزاء وابعداه  
عن مجالات التدريس فوراً في جميع المراحل والنوعيات .

ومن حيث ان المستفاد من الوقائع السابقة ان ما نسب الى المدعى  
من خروج على واجبات الوظيفة واداريها وما يجب ان يتحلى به  
المدرس بخاصة من مثل واخلاقيات في علاقته مع تلميذاته من البعد  
عن ما يخدم حياءهم وعفتهم والحرص على ان يكون القنوة  
المصلحة لهم والمحافظة على شرفهم لا التعدى عليهم القائم على  
اسباب مستخلصة استخلاصا ساقفا من اوراق التحقيق التي ذخرت  
بتأييد جميع الطالبات اللاتي سمعت اقوالهن وما ادلى به السيد  
مدير مدرسة الابراهيمية الثانوية من ان الشائعات والشكاوى التي  
تناقلت الى سمعه تلوث سلوك المدعى الشلتن وتصفه بالانحراف .  
ولا يشفع للمدعى امام توافر الادلة على هذه الواقعة وتواترها  
ما تعال به من امتياز وسبق اختياره معلما مثاليا ، كما ان ما زعمه  
من كيد المشرفة الاجتماعية له وتحامل المحقق عليه لا سند له من  
الاوراق بل ويحضره اجماع الشهود على كثرتهم وتنوع الصنوف  
الدراسية التي تنتمى اليها الطالبات اللاتي شهدن ضده ، بما يقطع  
بان هذه المشرفة كتلت تقف في وجه المدعى حفاظا على كرامة  
طائفتها وشرفهن ولست الحيزة لهن . هذا وبالنسبة لواقعة عدم  
حصول المدعى على ترخيص بالعمل بمدرسة الطليعة في البننتين  
١٩٧٣/١٩٧٤ و ١٩٧٤/١٩٧٥ من الادارة التعليمية المختصة غير ثابت  
في حقه ولا ينال من ذلك ادعواه بان الترخيص الصادر له عن سينة  
١٩٧٣/١٩٧٤ يصلح للسنوات التالية ذلك لان هذا القول لا يستقيم  
مع ضرورة موافقة موجه اللغة الانجليزية بمدرسة الابراهيمية  
الثانوية الذي قرر بعدم موافقته للترخيص له للعمل بالمدرسة المذكورة  
نظرا لاستكمال التصيل للتقوية بالعمل بالمدارس الخاصة .



وبناء عليه يكون قرار مديرية التربية والتعليم الصادر بمجسزة المدعى قائما على اساس سليم من واقع والقانون بما لا وجه معه للنعى عليه وذلك بصيبن انه صادر من السلطة المختصة قتلونا ، ولا يكون والامر كذلك ثمة ما يدعو لمنقشة قرار الوزير باعتماد هذا الجزاء .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المظعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ونى الموضوع الحكم بالغاء الحكم المظعون فيه ويرفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرمعها على غير ذى صفة وبقبولها ونى الموضوع برنفسها .

( طعن ٦٠٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢ )

#### قاعدة رقم ( ١١١ )

##### المبدأ :

المادة ١٣٦ من القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ :  
بلائحة التنفيذية القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها — عميد الكلية بالنسبة للمعلمين بها من غير اعضاء هيئة التدريس جميع الاختصاصات المقررة لوكل الوزارة المتصوص عليها فى القوانين واللوائح — المادة ٦٦ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ — لمدير الجامعة سلطة الوزير فيما يختص بالمعلمين فى الجامعة — تفويض مدير الجامعة اختصاصه فيما يتعلق بالتدريس الى عمداء الكليات — لم يرد فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ او لاحقه التنفيذية ما يخضع القرارات اتلديبية التى يصدرها عميد الكلية لتقيب سلطة اعلى الامر القريب على ذلك : تعتبر قرارات عميد الكلية من القرارات النهائية التى يتقيد الطعن فيها بالواعيد المقررة فى قانون مجلس الدولة .

( م ١٤ — ج ٩ )

### ملخص الحكم :

انه فيما يتعلق بالقرار الصادر من عميد الكلية فى ٢ من سبتمبر ١٩٧٨ بمجازاة الطاعن بخمسم سبعة ايام من مرتبه لما نسب اليه من خروجه على مقتضى الواجب بعدم تواجده بصفة منتظمة خلال شهر يونية سنة ١٩٧٨ وظهوره بمظهر غير لائق من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة وادعائه فى شكوى رسمية على استناذه بادعاءات لم تثبت صحتها ، فان الحكم المطعون فيه اصاب الحق فيما قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا لرغمها بعد الميعاد .

وذلك ان الثابت من الأوراق ان المدعى تظلم من القرار المذكور فى ٧ من مارس سنة ١٩٧٩ ولكنه تراضى فى رفع الدعوى بطلب الفائه حتى ١٠ من ابريل سنة ١٩٨٠ ، ومن ثم يكون قد فوت مواعيد الطعن بالالفاء . ولا تضع فيما ذهب اليه خالطاعن من ان القرار المذكور لا يعتبر قرارا قابلا للطعن فيه بالالفاء بقوله انه لا يصبح كذلك الا بعد ان يستفيد مرحلة التعقيب عليه فى السلطات الاعلى بالجامعة ذلك ان المادة ١٣٦ من القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها عميد الكلية بالنسبة للمعاملين بها من غير أعضاء هيئة التدريس جميع الاختصاصات المقررة لوكيل الوزارة المنصوص عليها فى كافة القوانين واللوائح . كما ان مدير الجامعة الذى تخوله المادة ٦٦ من القانون سلطات الوزراء فيما يختص بالمعاملين فى جامعة كان قد فوض هذا الاختصاص الى عمداء الكليات بالقرار رقم ٢١ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ٢١ من يولييه سنة ١٩٧٧ والمقدم صورته ضمن الأوراق ، دون أن يرد فى القانون او فى اللائحة التنفيذية ما يخضع القرارات التأديبية التى يصدرها العميد فى حدود هذه الاختصاصات ، كما هو الشأن فى القرار المطعون فيه ، لتعقيب أى سلطة اعلى ،

ومن ثم يكون هذا القرار من القرارات النهائية التي تتخذها الطعن فيها  
بالإلغاء بالوأيام المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

( طعن ١٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩ )

### قاعدة رقم ( ١١٢ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الكلية بفصل الطاعن من الدراسات العليا وأن  
كان يتعلق بمركز الطاعن كطالب في الدراسات العليا إلا أنه  
يمس في ذات الوقت مركزه القانوني كمدرس مساعد بالكلية -  
بأساس ذلك : بقاؤه في هذه الوظيفة منوط باجتياز هذه  
الدراسات بنجاح وحصوله على درجة الدكتوراه خلال خمس  
سنوات منذ تعيينه مدرسا مساعدا . ومن ثم يدخل هذا  
القرار في عداد القرارات القضائية التي تختص به المحاكم القضائية .

#### ملخص الحكم :

أنه فيما يتعلق بالقرار الصادر من مجلس الكلية في ١٤ من  
سبتمبر سنة ١٩٧٨ بفصل الطاعن من الدراسات العليا فإن  
الحكم المطعون فيه أصيب الحق أيضا فيما قضى به من رفض الدفع  
بعدم اختصاص المحكمة بطلب إلغاء هذا القرار ، ذلك أن القرار  
المذكور وإن كان يتعلق بمركز الطاعن كطالب في الدراسات العليا  
بكلية الزراعة إلا أنه يمس في ذات الوقت مركزه القانوني كمدرس  
مساعد بهذه الكلية ، إذ أن بقاؤه في هذه الوظيفة منوط  
باجتياز هذه الدراسات بنجاح وحصوله على درجة الدكتوراه خلال  
خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه مدرسا مساعدا على ما تقتضيه  
بالمادة ١٩٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥

بالاتحاد التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم  
الأزهر والهيئات التي يشملها .

ومضى كان ذلك فإن القرار الصادر مجلس الكلية منار الطعن  
يدخل في عموم معنى القرارات التأديبية التي تختص المحاكم التأديبية  
بالفصل في طلبات الغائها طالما ان النعى على هذا القرار من  
جانب الطاعن يقوم على اساس انه انطوى على عقوبة تأديبية  
مقننة وطالما ان القرار المذكور من القرارات التي تنتمى الجهة  
الإدارية لسلطة تنفيذية واسعة في إصدارها مما يمكن معه للجهة  
المذكورة ان تستر وراءه في انزال العقاب بالطاعن .

لا علم ١٩٦٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٩ )

ثانيا - السلطة الرئيسية المقتبة على القرار التلخيصي :

### قاعدة رقم ( ١١٢ )

المبدأ :

المستخدمون الخارجون عن الهيئة - اختصاص وكيل الوزارة او رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، بتوقيع عقوبات تأديبية عليهم وفقا لنص المادة ١٢٨ من قانون موظفي الدولة - الوزير الحق في اعادة النظر في الجزاء الاداري وتفويض وكيل الوزارة او وكيل الوزارة المساعد في ذلك - خلو نص المادة ١٢٨ من لائحة التكرار من ايراد هذا الحكم لا يعنى انكر هذا الحق عليه .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة الواردة في الفصل الخاص بالتأديب من الباب المتعلق بالمستخدمين الخارجين عن الهيئة بعد ان عدلت المقويات التأديبية لهؤلاء المستخدمين وجعلت اقصاها الفصل نصت في فقرتها الثانية على ما يأتي : « يباشر وكيل الوزارة او رئيس المصلحة المختصة سلطة توقيع هذه المقويات كل في دائرة اختصاصه ، ويكون قراره فيها نهائيا فيما عدا عقوبة الفصل فيجوز التظلم منها الى لجنة شئون الموظفين بالوزارة او المصلحة التابع لها المستخدم وذلك في مدى اسبوعين من تاريخ اعلانه بقرار الفصل ويكون قرار اللجنة في هذا الشأن نهائيا » . وعلى اثر صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات اصدر وزير الصحة العمومية قرارا بملحق عدد الجريدة الرسمية رقم ٩٥ في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتجديد اختصاصات وكيل الوزارة جاء في المادة الثانية منه ان « وكيل الوزارة هو الرئيس

الإدارى لموظفى الوزارة ومستخدميها ، وهو المسئول أمام الوزير عن تطبيق القوانين واللوائح فى الوزارة » وفى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ صدر القرار الوزارى رقم ١٧٢ بتحديد اختصاصات السادة وكلاء الوزارة المساعدين ونص فى المادة السادسة منه على أن « يعرض المدير المصلح على السادة الوكلاء المساعدين كل منهم فيما يخصه الجزاءات التى توقع على موظفى ومستخدمى الوزارة من الدرجة السابعة فما دونها ، وكذا جميع انتقحيات التى تجرىها التيلة الادارية مع هؤلاء الموظفين والمستخدمين بشنوعة برأى المصلحة المختصة فيها ، ويكون لسيدانهم فى شأنها السلطة المخولة لنا بمقتضى المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة » . وفى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ صدر القرار الوزارى رقم ٢٠٩ الذى نشر بمعد الجريدة الرسمية رقم ١٦ الصادر فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٩ بشأن تعديل اختصاصات السيد وكيل الوزارة والسادة الوكلاء المساعدين ومديرى المصالح والأقسام وممثلات المديرية والمحافظة ، ونص فى البند ( ج ) من مادته الحادية عشرة على أن « من اختصاصات مديرى المصالح توقيع العقوبات التأديبية على الموظفين الداخلين فى الهيئة والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة المنصوص عليها فى قانون موظفى الدولة ، ورنمها الى السيد الوزير فيما يخص من الدرجة السادسة فأعلى . والى وكيل الوزارة عن الموظفين من الدرجة السابعة وما دونها » .

ويؤخذ من النصوص المتقدمة ان الشارع اسند لوكيل الوزارة ولرؤساء المصالح ، كل فى دائرة اختصاصه ، سلطة توقيع العقوبات التأديبية فى حق المستخدمين الخارجيين عن الهيئة ، وجعل القرار الصادر من ليهم نهائيا فيما يتعلق به بحيث لا يجوز له الرجوع فيه بعد إصداره بوصفه قرارا اداريا استغدد به سلطته ، فيما عدا عقوبة الفصل التى اجاز التظلم منها الى لجنة شئون الموظفين بالوزارة أو المصلحة التابع لها المستخدم فى مدى اسبوعين.

من تاريخ اعلائه بقرار الفصل . وقد اصدر وزير الصحة قرارات منظمة ومحددة لاختصاصات كل من وكيل الوزارة ووكلائها المساعدين ومديرى المصالح والاتسلم بها ، فجعل وكيل الوزارة هو الرئيس الادارى لموظفى الوزارة ومستخدميها المسئول لمله ، وناط بالديرين العمامين للمصالح ان يعرضوا على الوكلاء المساعدين الجزاءات التى توقع على بعض فئات الموظفين وعلى طائفة المستخدمين عامة ، مع تفويضهم فى السلطة المخبولة له فى هذا الصدد بمقتضى المادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة ، واقر لمديرى المصالح اختصاصهم فى توقيع العقوبات التأديبية على الموظفين الداخلين فى الهيئة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة ، على ان يكون المرجع اليه فى البعض منها ، والى وكيل الوزارة فى البعض الآخر بحسب درجة الموظف . وهو تنظيم يملكه الوزير بحكم كونه الرئيس الادارى فى وزارته المهيمن على شؤونها والمشرف على حسن سير العمل فيها ويتفق واحكام القانون من حيث كونه يؤكد لكل من وكيل الوزارة ورؤساء المصالح الاختصاصات التأديبية التى اسندها القانون اليهم ، فلا ينتقص منها ما خولهم اياه القانون ، ولا يزيد عليها الا ما اجاز له القانون تفويضهم فيه ، ونما رتب اشرافا رئاسيا متدرجا على ممارسة هذه السلطة ، محققا بذلك مزيدا من الضمانات للموظفين والمستخدمين ، حتى لا ينفرد رئيس المصلحة بالسلطة فى معاقبتهم تأديبيا دون رقيب عليه من سلطة أعلى . ولا سيما ان المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة نصت على عدم قبول الطلبات المقدمة راسا بالغاء القرارات الادارية النهائية للسلطات التأديبية عدا ما كان منها صادرا من مجلس تأديبية وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبث فى هذا التظلم . ومقتضى فرض هذا التظلم الوجوبى ان تكون للهيئة الرئيسية سلطة الغاء القرار التأديبى المتظلم منه او تعديله والا انتفت حكمة هذا التظلم وكان استلزامه

ضرباً من اللغو . ولا يحول دون ذلك كون القرار نهائياً بالنسبة الى مصدره . وما دامت الهيئة الرئاسية تنتهى فى مدارجها الى الوزير فانه يملك اعادة النظر فى القرار فى حالة التظلم كما هو الشأن عند التظلم على حد سواء . ومرد ذلك الى كونه الرئيس الاعلى فى وزارته . وشأن القرار التلغيبى فى هذا الخصوص فيما يتعلق بسلطة الجهة الرئيسية ازاءه شأن أى قرار ادارى آخر . وغنى عن البيان ان خضوع القرار فى هذه الحالة لمراجعة السلطة الرئيسية وتعقيها ينطوى على ضمان للموظف او المستخدم الذى يوقع عليه الجزاء التأديبى . واذا كانت المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفى الدولة قد نصت بالنسبة الى الموظفين الداخلين فى الهيئة المعيّنين على وظائف دائمة على سلطة الوزير فى الفاء القرار التأديبى الصادر فى حقهم من وكيل الوزارة او الوكيل المساعد او رئيس المصلحة او تعديل العقوبة بتشديدها او خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار ، وعلى حقه اذا ما افى القرار فى احالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد ، فانها لم تنشأ للوزير ازاء هؤلاء الموظفين سلطة تأديبية ممنوعة عليه ازاء المستخدمين الخارجيين عن الهيئة وانما قصرت بذلك ايراد قيد زمنى على هذه السلطة فى خصوص الموظفين الدائمين ، ولطلقتها من هذا القيد فى المادة ١٢٨ من القانون بالنسبة الى المستخدمين الخارجيين عن الهيئة . بمعنى ان خلو هذه المادة الأخيرة من الاشارة الى سلطة الوزير فى الفاء القرار او تعديل العقوبة لا يعنى انكار هذا الحق عليه ، اذ انه مستبعد من طبيعة القرار الادارى ومقتضيات الاوضاع الرئاسية ، دون ما حاجة الى ترديده فى النص ، وانما يعنى ان القيد الزمنى الخاص الوارد فى المادة ٨٥ من القانون لا يسرى فى مقام تطبيق المادة ١٢٨ منه ، ذلك انه لا يقبل ان تنحصر سلطة الوزير بالنسبة الى المستخدمين الخارجيين عن الهيئة وهم اقل شأناً من الموظفين الدائمين او ان تكون آراءهم احدى منها ازاء هؤلاء الآخرين فليس مفاد اختصاص وكيل



الوزارة او رئيس المصلحة بحسب الاحوال توقيع عقوبات تأديبية على المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، ان هذا الاختصاص معتود لموكيل الوزارة او رئيس المصلحة وحدهما بلا معقب دون الوزير ، بل ان التدرج الرئاسي محفوظ ومرعى ، فاذا ما صدر القرار من وكيل الوزارة او من الوزير فان الضميمة التي تفيهاها الشارع من اسناد هذا الاختصاص الى رئيس المصلحة ، منعاً من صدور عقوبة تأديبية من سلطة ادنى ، تكون من بلب اولى مكفولة ، والقول بغير ذلك يؤدي الى غل يد الوزير بالنسبة الى صغار الموظفين ، وانتقاص ضمانة لهم ، ويتنافى بداهة مع سلطة الوزير في الاشراف على شئون وزارته ورقابة حسن سير العمل فيها .

( طعن ١٧٠٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٥ )

#### قاعدة رقم ( ١١٤ )

##### المبدأ :

حق الوزير في الفاء او تعديل القرار التأديبي الصادر من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة - تناول له لجميع القرارات التأديبية ما صدر منها بعد تحقيق اجروته القبلية الادارية او دون اجراء هذا التحقيق .

##### ملخص الفتوى :

يستفاد من المادة ٣/٨٥ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - ان حق الوزير في تعديل الجزاءات التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة ، يتناول القرارات التأديبية كافة سواء في ذلك ما صدر منها بناء على تحقيق اجروته النيابية الادارية او ما صدر منها دون تحقيق ، ذلك ان النص قبل تعديله بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، ولو انه قيد حق الوزير

فى توقيع الجزاءات التأديبية ابتداء بأن يكون ذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٤ من قانون إنشاء النيابة الادارية ، الا انه اطلق حقه فى التعقيب على قرار وكيل الوزارة او رئيس المصاحه مما يفصح عن قصد الشارع فى بسط سلطة الوزير فى التعقيب على جميع القرارات التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة ، يؤيد هذا النظر ان العقوبة التى توقع بناء على تحقيق لم تجره النيابة او دون تحقيق اصلا اجدر وأولى برقابة الوزير من تلك التى توقع بناء على تحقيق تولته هذه الهيئة التى انشئت لتتوب عن ادارة الحكم مجتمعة فى تتبع الجرائم والأخطاء وأنواع التصرف والمخالفات .

( فتوى ٤١٦ — فى ٨/٨/١٩٥٧ )

#### قاعدة رقم ( ١١٥ )

##### المبدأ :

**التعقيب على القرار التأديبي بتشديد العقوبة او خفضها او بلفظه — القرارات التأديبية التى يصدرها مدير عام مجلس بلدى القاهرة — جواز تعقيب وزير الشؤون البلدية والقروية عليها .**

##### ملخص الفتوى :

انه وان كانت المادتان ٢٠ و ٤٦ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى القاهرة قد وزعتا الاختصاص بشئون موظفى المجلس بين هيئة المجلس البلدى وبين المدير العام على النحو المبين فيها ، الا انهما لم تجعللا من هيئة المجلس سلطة رئاسية تملك التعقيب على القرارات التأديبية الصادرة من المدير العام فى شأن موظفى المجلس . كما خلت باتى نصوص القانون من أى نص يخول هيئة المجلس البلدى ذلك الحق .

ومن حيث ان مدير عام المجلس البلدى يعين بمرسوم بناء

على عرض وزير الشؤون البلدية والقروية ويشغل درجة في ميزانية الوزارة المذكورة ويتقاضى مرتبه منها ( المادة ٤٦ من القانون ) فمن ثم فانه يعتبر تابعا لتلك الوزارة وخضوع للسلطة الرئاسية المقررة لوزير الشؤون البلدية والقروية على موظفى وزارته .

ومن حيث أن المادة ٤٨ من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ سالفه الذكر تنص على أن تسرى على موظفى المجلس ومستخدميه وعماله جميع القوانين واللوائح التى تطبقها الحكومة ، كما أوردت المادة ٤٩ من القانون اختصاصات المدير العام التأديبية فإن مقتضى ذلك أن يمارس المدير العام تلك الاختصاصات فى حدود أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ومنها ما نصت عليه المادة ٨٥ من هذا القانون التى تخول الوزير فى فقرتها اترابعية سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها .

ونحن عن البين أن ممارسة الوزير سلطته الرئاسية فى التعقيب على قرارات المدير العام التأديبية انصهرة فى شأن موظفى مجلس بلدى القاهرة لا يتعارض مع الاستقلال الذى يجب أن يتمتع به المجلس البلدى باعتباره شخصا اداريا لا مركزيا ذلك لأن ممارسة الوزير تلك السلطة لا تحول باى وجه مباشرة المجلس اختصاصاته فى حرية كاملة واستقلال موفور فى ظل السلطة الوصائية التى يباشرها الوزير على قرارات المجلس طبقا لنص المادة ٣٦ من قانون انشاء المجلس البلدى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفقوى والتشريع الى ان لوزير الشؤون البلدية والقروية ان يعقب على القرارات التأديبية الصادرة من مدير عام البلدية تطبيقا للقرار الرابعة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .

## قاعدة رقم ( ١١٦ )

### المبدأ :

سلطة الوزير في التعقيب على القرارات الصادرة من الرؤساء في مجال التأييد - شمولها في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سلطة الفاء وتعديل القرارات المذكورة سواء كانت صادرة بتوقيع عقوبة او بالحفظ - اقتصرها في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقا للمادة ٦٣ على القرارات الصادرة بتوقيع عقوبة دون القرارات الصادرة بالحفظ .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين المدنيين بالدولة تخول بعض الرؤساء توقيع عقوبة معينة ، كما تخول الوزير المختص بممارسة ذات الاختصاص وبالتعقيب على قرارات الرؤساء التي تصدر في هذا الخصوص خلال اجل معين . وفي مقام التعقيب تحدثت المادة المذكورة عن سلطة الوزير في الفاء القرار الصادر بتوقيع العقوبة وتعديلها وذلك بخفضها او تشديدها في حدود العقوبات التي بينها . وصيغة المادة ٦٣ المشار اليها تغلير الصياغة التي كان يجري بها نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ - والتي كان من مقتضاها تخويل الوزير سلطة الفاء القرار الصادر من الرؤساء او تعديله اذا ما تراءى له أن ما اشتمل عليه من حفظ او عقوبة لا يتفق وما ارتكبه الموظف .

ومن حيث ان من القواعد الأصولية اعتبار المشرع منزها عن الخطأ وعن السهو وعن اللغو ، وعلى ذلك فكل تعبير يستعمله لا بد وانه يقصد به غرضاً خالصاً ومعنى متميزاً . وكل مغايرة في اللفظ يلجأ اليها بالنسبة الى وضع تشريعي سبق استقراره ويعد مصدراً للتشريع الجديد لا بد أن تكون مقصودة ليس في ذاتها

منصب بل في آثارها ومداها القانوني ، خاصة اذا كان اللفظ المستعمل في القانون القديم لم يشمل نقدا أو اعتراضا مما يستدعي التفكير في نقوله بالتعديل . ونتيجة لذلك فلا مناص من القول بأن المشرع في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد أورد العبارة الجديدة — الخلصة بسلطة الوزير في التعقيب على قرارات الرؤساء في مجال التأديب — قاصدا التعديل والمغايرة ، ومن مقتضى ذلك ان ما يملكه الوزير في التعقيب على قرارات الرؤساء في مجال التأديب يتحدد بالقرارات الصادرة بتوقيع العقوبة ، دون القرار الصادر بالحفظ . وذلك ان المشرع أراد بالصياغة الجديدة التي يجري بها نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ان يجعل القرارات الصادرة بالحفظ من الرؤساء الذين خولهم القانون سلطة التأديب — بمنأى عن التعقيب ، فيمتنع على الوزير إلغاء القرارات الصادرة من مرعوسيه بالحفظ . بعكس ما كان عليه الحال في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ حيث كانت المادة ٨٥ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ تخول الوزير سلطة توقيع العقوبات ، كما تخوله سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتبنيدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ إصدار القرار وله اذا ما ألغى القرار ، إحالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد .

فسلطة الوزير في التعقيب على القرارات التأديبية كانت تشمل القرارات الصادرة بالحفظ ، لما نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فقد أخرج من اختصاص الوزير سلطة التعقيب على قرارات الحفظ الصادرة من مرعوسيه في مجال التأديب .

لذلك انتهى الرأي الى انه اصبح لا يجوز للوزير — في ظل احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — التعقيب على قرارات الحفظ

\* المصادرة من مرسوميه الذين خولهم القانون سلطة التأنيب .

( ملف ١٠٢/٢/٨٦ - جلسة ١٢/٣/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ١١٧ )

#### المبدأ :

حق الوزير او المحافظ فى التعقيب على قرار الجزاء - الموعد الذى يمارس فيه هذا الحق - المفيرة فى هذا الشأن بين ما جرت عليه المادة ٨٥ من قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٦٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - المادة الاولى جرت على ان حق الوزير فى التعقيب يتم خلال شهر من تاريخ صدور القرار بينهما قررت الفتية ان استعماله لهذا الحق يكون خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلague بالقرار - مقتضى النص الاخر ان القرار التذيى الصلدر من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة وان كان نهائيا بالنسبة الى السلطة التى أصدرته الا انه لا يكون نافذا بصفة نهائية ، ائى بمنأى عن تعقيب الوزير او المحافظ الا بضى ثلاثين يوما من تاريخ ابلague به .

#### ملخص الفتوى :

أجرت مديرية التربية والتعليم بمحاضرة التوفيقية تحقيقا اداريا فى شأن اصلاح السيارة رقم ٣٣٠٨ التابعة لها ، وفى ١١/٨/١٩٧٠ احيلت اوراق التحقيق الى النيابة الادارية بشبين الكوم التى باشرت تحقيق الواقعة فى القضية رقم ١٩٧٠/٢٣٧ وانتهت الى قيد الواقعة مخالفة ادارية ومالية ضد بعض العاملين فى المديرية ، اذا اسند الى بعضهم استعمال سيارات المديرية لتحقيق مآرب شخصية مستغلين فى ذلك سلطات وظائفهم بينما اسند الى البعض الاخر مخالفة التعليمات الخاصة باصلاح سيارات المديرية ومباحهم باصلاح السيارة رقم ٣٣٠٨ باحدى الورش المختصة ،

وطلبت النيابة الادارية الى مخيرية التربية والتعليم مجازاة المخالفين اداريا مع التشدد الرادع في العقاب .

وبتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٧١ اصدر مدير التربية والتعليم بالمحافظة قرارا بمجازاة العاملين المخكوكين بالانتذار عدا احدهم فقد جوزى بخمسة ايام من راتبه وعلت المديرية بعد فترة من تاريخ اصدار هذا القرار بلخطر النيابة الادارية والجهات المركزي للحسابات بالجزاءات التي وقعت على هؤلاء العاملين .

وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٤ قامت النيابة الادارية بلخطر المحافظة بان الجزاءات التي تم توقيعها على المخالفين لا تتناسب وجسامتها .

ما ارتكبوه ، وكان ذلك قبل تحصن هذه القرارات بفوات المواعيد وفي ١٩٧١/٥/٤ طلبت المحافظة الى مخيرية التربية والتعليم موافقتها بملف التحقيق الخاص بهذا الموضوع ثم اعلت المحافظة هذا الطلب في ١٩٧١/٦/٩ الا انه نظرا لوجود هذه التحقيقات بالجهات المركزي للحسابات فلم يتسن للمديرية ارسال ملف التحقيق الى المحافظة في ١٩٧١/٧/١٠ .

وبتاريخ ٤ اغسطس سنة ١٩٧١ قرر المحافظ بعد الاطلاع على ملف التحقيق تعديل الجزاءات الموقعة على المخالفين وذلك بتشديدها ومجازاتهم بالخمس من المرتب .

وقد اثار هذا القرار اختلافا في الرأي حول مشروعيته .

ومن حيث انه يتقضى التطور التشريعي لحق الوزير او المحافظ في الفاء او تعديل القرار التلويبي الصادر من رئيس المصلحة فانه يبين ان المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة كانت تنص على انه « لوكيل الوزارة او للوكيل المساعد او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الانتذار والخمس من المرتب عن مدة لا تجاوز ٥ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ، ويكون قراره في ذلك مبنيا .

وللوزير سلطة توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة الأولى كما تكون له سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ إصدار القرار ، وله إذا ما ألغى القرار إحالة الموظف إلى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من مجلس التأديب »

ثم صدر بعد ذلك قانون العاملين المخنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ونص في المادة ٦٣ منه على أن « لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ٣٠ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما ويكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا وذلك وفقا للوائح التي يصدرها الوزير المختص وتنظم لائحة الجزاءات تحديد الرؤساء الذين يجوز تفويضهم في توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة السابقة . وللوزير سلطة توقيع عقوبات الإنذار أو الخصم من المرتب بحيث لا تزيد مدد الخصم في السنة الواحدة على ستين يوما ، كما يكون له سلطة إلغاء القرار الصادر بتوقيع العقوبة أو تعديلها وذلك بخفضها أو تشديدها في حدود العقوبات السابقة وله أيضا إذا ألغى القرار أن يحيل العامل إلى المحكمة التأديبية وذلك كله خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغ الوزير المختص بالقرار أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من المحكمة التأديبية » . وأخيرا فقد نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن نظم العاملين المخنيين بالدولة على أن « يكون الاختصاص في توقيع العقوبات التأديبية كما يلي ١ - لشاغلي وظائف الإدارة العليا كل في حدود اختصاصه توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز ٣٠ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما . وللوزير أو المحافظ المختص أو رئيس مجالس الإدارة حسب الأحوال حفظ التحقيق أو إلغاء القرار



المصادر بتوقيع العقوبة أو تعديله وذلك بخفض العقوبة أو تشديدها وله أيضا إذا لقي العقوبة أن يحيل العامل إلى المحكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار . ٢ - ٤ . ٥ . ٦ .

ومن حيث أنه باستقراء النصوص سالفة الذكر يبين أن ثمة مغالطة بين ما جرت عليه عبارة المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فيما يتعلق بالموعد الذي يمارس خلاله الوزير أو المحافظ المختص سلطة تعديل قرار العقوبة ، فبينما جرت الأولى على أن حق الوزير في التعقيب يتم خلال شهر من تاريخ صدور القرار . فإن الثانية قررت أن استعمله لهذا الحق يكون خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار .

ومن حيث أن من القواعد الأصولية اعتبار المشرع منزها عن السهو أو الخطأ فكل تعبير يستعمله لا بد وأن يقصد به غرضا معينا ومعنى متميزا ، وإذا كان المشرع قد استبدل عبارة من تاريخ إبلاغ الوزير المختص بالقرار بعبارة في تاريخ صدور القرار فأنما قصد ضرورة أن يحاط الوزير أو المحافظ بجميع القرارات التأديبية التي تصدر من رؤوسيه حماية للمعاملين من جهة وزيادة في الإشراف والرقابة على هؤلاء الرؤوسيين من جهة أخرى ومن ثم يتعين على كافة السلطات التأديبية إخطار الوزير أو المحافظ بالقرارات الصادرة منها حتى تكون هذه القرارات نهائية بعد اغترافه عليها بالانقضاء أو التعديل خلال هذا الأجل ، ولا يفر من ذلك القول بأن مركز العامل يظل معلقا نتيجة تراخي السلطة التأديبية في قبيلها بواجب الاخطار عن الجزاءات التي توقعها ، لأن الأصل في القرارات التأديبية التنفيذية أنها لا تنشئ مزايا أو

يركز أو إضمارا بالنسبة إلى الإيراد لا بالنسبة إلى الجسالات  
الإستثنائية المنفردة .

ومن حيث إنه إذا كان عليك ما يتجيم من التبرار المتدريس للبيسر  
من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وإن كان نهائيا بالنسبة إلى  
السلطة التي أصدرته ، إلا أنه لا يكون نافذا بصفة نهائية أى بنهائى  
عن تعقيب الوزير أو المحافظ الأخصى ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه به .

ومن حيث أن القرار الصادر من محافظ المنوفية بتشديد  
العبوة الموثقة من مدير التربية والتعليم بالمحافظة قد صدر  
فى ٤ أغسطس سنة ١٩٧١ ، أى خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه  
به فإنه يكون صحيحا فى التعلق بالذى حيده القيتون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن تقرر محافظ المنوفية  
فى ٤ أغسطس سنة ١٩٧١ بتشديد الجزاء الواقع على بعض المعلمين  
بمديرية التربية والتعليم بالمحافظة يكون صحيحا ومطابقا  
للقانون .

( ملك ١٤٨/٢/٨٦ - حلية ١٩٧٢/٤/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ١١٨ )

المادة :

المادة ٦٠ من قانون تنظيم المعلمين بالقطاع العام  
- تفويض رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص  
سلطة التصديق على بعض القرارات التأديبية - لم يمنع الشرح  
جهة التصديق اختصارها كسلطة وصائية فصبى بحيث يقيف  
مسلطتها عند حد اعتبار القرار أو عدم اعتباره .

ملخص الفتوى :

نص المادة ٦٠ من نظام المعلمين بالقطاع العام الصادر  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٦ لسنة ١٩٦٦ على أن تكون

الجزاءات التأديبية المبينة في المادة السليقة وكيفية التنظيم منها  
لو الوطن فيها وفقا لما يلي :

أولا - بالنسبة لجزاءات الإنذار أو الخصم من المرتبة عين  
العمل مع صرف نصف الرتب أو الحرمان من الصلاوات أو تعليق  
مؤعد استحقاقها .

٢ - تكون لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه سلطة توقيعها  
على العاملين شاغلين الوظائف من أدنى الفئات حتى الفئة الثالثة .

ويكون الطعن في هذه الجزاءات .

ب - وتكون لرئيس مجلس الإدارة سلطة توقيعها على العاملين  
شاغلي الوظائف من الفئة السادسة حتى الفئة الثالثة على أن يصدق  
على هذه القرارات من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير  
المختص حسب الأحوال .

ويكون الطعن في هذه الجزاءات .

ج - وتكون للحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيعها على  
العاملين شاغلي الوظائف من الفئة الثانية وما يملوها .

ثانيا - بالنسبة لجزاء الفصل من الخدمة . . .

ومن حيث أن الواضح من هذا النص أن المشرع حين قبول  
رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص سلطة  
التصديق على بعض القرارات التأديبية لم يمنح جهة التصديق  
الحق في تعديل قرار الجزاء أو إلغائه بل ثم يجب أن تيسر هذه  
الجهة اختصاصها بسلطة وصائية بحسب بحيث تنف مباطلتها عند  
حد اعتماد القرار أو عدم اعتماده دون أن يكون من حقها تشييد  
قرار جديد يتضمن إلغاء قرار الجزاء أو تعديله بالتخصيص أو  
التشديد .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر ما قضت به المادة ٦٢ من اللائحة من أن « لرئيس مجلس الإدارة إلغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء أو تعديله بالتخفيف أو التشديد حسب الأحوال في حدود للجزاءات المبينة بالمادة ٦٠ وله إذا ألقى القرار أن يحيل العمل إلى المحكمة التأديبية وذلك كله خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار » ذلك أن حكم هذه المادة إنما يتناول حنة صدور قرار الجزاء من موضعه رئيس مجلس الإدارة في توقيعه طبقا لنص الفقرة أولا / ١ من المادة ٦٠ المشار إليها دون أن يتناول الحالة التي يصدر فيها قرار الجزاء من رئيس مجلس الإدارة نفسه ويستلزم المشرع التصديق عليه من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص حسب الأحوال .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولا - أنه لا يجوز لسلطة من سلطات توقيع الجزاء أن تنزل بالمعقوبة التي لا تدخل في اختصاصها أصلا الى ما دون الجزاء المقرر للمخالفة في لائحة الجزاءات بحيث يصبح توقيع الجزاء من اختصاصها .

وبناء على ذلك لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة توقيع جزاء بالخصم من المرتب على عامل يشغل وظيفة من الفئة السادسة ارتكب مخالفة تقرر لها لائحة الجزاءات عقوبة الفصل حتى ينتقل إليه الاختصاص بتوقيع الجزاء بدلا من المحكمة التأديبية .

ثانيا - أن سلطة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة في التصديق على قرارات الجزاءات طبقا لنص المادة ٦٠ من لائحة تنظيم العاملين بالقطاع العام هي سلطة وصائية لا تخوله الحق في إلغاء القرار أو تعديله وإنما يكون له اعتماد قرار الجزاء كما هو أو اعلمته الى الجهة التي أصدرته دون اعتماد .

( ملف ١٣٢/٢/٨٦ - جلسة ١٩٦٩/١٢/٣ )

### تعليق :

نصت المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد استبدالها بمقتضى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن يكون الاختصاص في التصرف في التحقيق كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على خمسة عشر يوما .

وللرؤساء المباشرين الذين يصدر بتحديدهم قرار من السلطة المختصة كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز خمسة عشر يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على ثلاثة أيام .

وللسطة المختصة حفظ التحقيق أو إلغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء أو تمديده ولها أيضا إذا لفت الجزاء أن تحيل العليل إلى المحاكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغها بالقرار .

٢ - للسلطة المختصة حفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات الواردة في البنود ( من ١ - ٦ ) من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ ولا يجوز أن تزيد مدة الخصم دفعة واحدة أو على دفعت وكذا الجزامين الواردين في البندين ١ ، ٢ من الفقرة الثانية من المادة المشار إليها .

٣ - كما يجوز للسلطة المختصة توقيع الجزاءات الواردة في البنود ٧ ، ٨ ، ٩ من المادة ٨٠ وذلك في المخالفات الجسيمة التي تجعلها لائحة الجزاءات .

٤ - تختص المحكمة التأديبية بتوقيع أى من الجزاءات المنصوص عليها فى المادة ٨٠ وتكون الجهة المتعصب أو المعار لها العليها العلل  
فى المكلف بها هى المختصة بالتحقيق معه وتأديبه طبقا للأحكام  
سابقة الذكر وذلك عن المخالفات التى يرتكبها خلال فترة التعصب  
أو الاعارة أو التكليف .

ويتقتضى ما استجدته هذه المبادء لصيغ السلطة المختصة  
توقيع جزاءى التوبيخ واللوم بالنسبة للمعاملين من شغالى الوظائف  
الطبية .

كما أوضح البند رقم ٤ أن اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع  
الجزاءات ليس مقصورا على بقى الجزاءات التى لا يجوز للسلطة  
المختصة توقيعها وإنما يمتد هذا الاختصاص الى جميع أنواع  
الجزاءات وهو ما يتفق مع تصد المشروع وعلى خلاف ما كان يسود  
اليه التفسير فى البند ٣ من المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة  
١٩٧٥ ، كما اضاف البند المذكور حكما جديدا يقضى بأن تكون الجهة  
المتعصب أو المعار لها المعامل أو المكلف بها هى المختصة بالتحقيق  
معنه وتأديبه طبقا للأحكام الواردة فى المواد السابقة وذلك  
بالنسبة للمخالفات التى يرتكبها خلال فترة التعصب أو الاعارة أو  
التكليف وهو حكم يقتضى تقريره ضرورة رعاية الجانب الطبيعى  
لهذه الأحكام وسد الثغرات القائمة بالنسبة لها .

ونصت المادة ٨١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه  
يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء نقل اختصاص التأديب من  
الجهة الأصلية التى يتبعها العامل الى الجهة التى يباشر فيها  
عمله وذلك فى الجهات التى تضم عاملين يتبعون أكثر من وحدة  
وتلك بالنسبة الى المخالفات التى تقع فى هذه الجهات .

وقد استحدثت هذه المادة حكما يخول رئيس مجلس الوزراء

مسئلة نقل الاختصاص التائيب من الجهة الأصلية التي يتبعها  
الممثل إلى الجهة التي يوافق عليها وذلك من الجهتين التي  
تضم عاملين يعمدون لكل من وحدة وذلك بالنسبة للمؤسسات التي  
تقع في هذه الجهات . ( الفكرة الإيطالية للقانون ٤٧ سنة  
١٩٧٨ ) .

وتستند السلطة التائيبية في حقيقة الأمر وبحسب أصولها  
التيبة إلى « السلطة الرئاسية » فهي فرع مما تكفل لقراراتها  
فاعليتها . والسلطة الرئاسية سلطة ملزمة بالتنظيم الإداري ذاته .  
تفرضها طبيعته ، ولا يستغنى عن وجودها . فالسلطة الرئاسية إذن  
تنشأ وتستتب دون حاجة إلى نص خاص عليها . وكما تشمل السلطة  
الرئاسية ، سلطة توجيه المرسوم بإصدار تعليمات وأوامر يلتزم  
المرسوم بإحترامها وتنفيذها ، وسلطة إلغاء وقف وتعديل أعمال  
وقرارات المرسوم ، فانها تشمل كذلك سلطة تأييب المرسوم .  
فالسلطة التائيبية فرع من السلطة الرئاسية ، ذلك لأن السلطة  
الرئاسية ليست مجرد إصدار أوامر ، بل تشمل كذلك في سلطة  
الرقابة والإشراف وتوجيه المرسوم . وهذه السلطة في الرقابة  
لا تتأكد ، بل ولا تتحقق ، إلا إذا كان للرئيس سلطة في تأييب أعمال  
المرسوم الخاضع لرقبته ومجازاته عليها .

وإذا كان الاختصاص التائيب موزعا الآن بين سلطة إدارية  
وسلطة قضائية يتأثر كل منهما اختصاصها في حدود نصيب مقرر ،  
إلا أن إخلال الاختصاص القضائي في المجال التائيب تنظيم حيث  
يرجع إلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة  
الإدارية والمحاكم التائيبية ، حيث أنشئت بمقتضاه المحاكم التائيبية  
أول مرة ، ومنحت اختصاصا في توقيع الجزاءات . وسأيرت قوانين  
العاملين هذا التنظيم فلم تسمه بتعديل .

ولئن كانت مشاركة هذه المحاكم في الاختصاص التائيب تشمل  
مسئلة من الضمانات التي تفررت توفيرا للحيدة والعدالة وحدا

من منلوىء مبدأ عدم شرعية المخالفات التأديبية ، الا ان انشاء  
هذه المجلد لم يخل مع ذلك من النقد ، ويذهب رأى الى ان الطابع  
القضائى لهذه المحاكم يتفق مع طبيعة التأديب ، فذلك ان اسباب  
وصف المخالفة على الفعل وتقرير الجزاء الملائم امر لا يخضع  
دائما لاعتبارات قانونية مجردة بل ينتمى فى ضوء الكثير من  
الاعتبارات العملية . كما وان هذا النظام حرم العامل من ميزة  
تمتد الدرجات فى المحاكمة وما كان يحق له من ضمانات ( بكتور  
عبد الفتاح حسن - التأديب فى الوظيفة العامة - ص ١٩٥ ) .



## الفرع الثاني القرار الإداري الصادر بتوقيع الجراء

### قاعدة رقم ( ١١٩ )

المبدأ :

ثبوت ان الخئب الإدارى الذى ارتكبه الموظف كلف لحمل  
القرار على سبب صحح - صحة القرار بقطع النظر عن الوصف  
القانونى الذى أورده للواقعة التى استند إليها .

ملخص الحكم :

إذا كان تكليف الكتفب الأول للمدعى بالمعاونة فى عملية عد  
التقود الواردة للحكمة ینفى عنه ما أخذه القرار المطعون فيه  
على هذا الآخر من تخله فيما لا يتصل بعمله بسببه ، فان ما هو  
تائم فى حق المذكور من تهلون فى أداء العمل الذى كلف به ىكى  
لحمل القرار على سبب صحیح هو ركنه المبرر للابقاء علیه ،  
بقطع النظر عن الوصف القانونى الذى أورده للواقعة التى  
استند إليها .

( ملعن ١٧٢٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ١٢٠ )

المبدأ :

منازعة تلبسية - اثر نشوء امور أو ظروف مغایرة لاثار القرار  
الإدارى خلال نظر دعوى الفقه - عدم محو الخصومة الأصلية  
أو جعلها منتهية - واجب القضاء الإدارى فى هذه الحالة -

حسم الخصومة في ضوء الظروف المستجدة والاثار المترتبة  
فقونا على هذه الظروف .

#### ملخص الحكم :

يجب التنبيه الى انه ما دامت المنازعة قائمة بقيام اساسها  
وسببها فان ما بطرا عليها خلال نظر الدعوى من امور او ظروف  
قد تغير في بعض الاثار المترتبة على القرار الاداري المطعون فيه ،  
لا يحو الخصومة الاصلية لو يجعلها منتهية ، بل يتمين على القضاء  
الاداري ان يحسم الخصومة في ضوء الظروف المستجدة ، وعلى  
مقتضى الاثار التي تترتب قانونا على هذه الظروف كما لو بدأت  
الدعوى بطلب الغاء قرار ترك في ترقية ثم رقي المحض خلال نظر  
الدعوى ، اذ تصبح الخصومة عندئذ منحصرة في ترتيب الانتدبة ،  
ويتمين على القضاء الاداري مراعاة ما استجد من ظروف وتزيت آثارها  
في حكمه ، ولا يقبل عندئذ ان الخصومة الاولى قد انتهت بدعوى  
انها كانت قائمة على قرار الترقية من الترقية ، بطل الواقع  
ان الخصومة ما زالت قائمة ، وان تخصصت بعض ظروفها . وكذلك  
الحال اذا ما صدر الجراء في المنازعة التلويحية بمقومة معينة هي  
التي رفعت الدعوى بطلب الغائها ، ثم خففت العقوبة أثناء نظر  
الدعوى ، فان المنازعة الادارية تعتبر ما زالت قائمة ، وينصب  
طلب الالفاء في هذه الحالة على العقوبة المخففة ، ولا يسوغ  
اعتبار المنازعة منتهية ، لأن في ذلك تجزئة للواقعة ، ولأنها في  
الحقيقة ما زالت قائمة وان تغيرت بعض ظروفها . هذا الى انه من  
المسلم انه يجوز لنوى الشأن ان يمدلوا طلباتهم أثناء نظر  
الدعوى ما دام ثبت ارتباط بين الطلبات الاصلية والطلبات المعللة .

فإذا كان الهدف الاساسي من الدعوى انها هو طلب الغاء القرار  
الاداري الذي يترتب عليه نصل المدعى من خدمة ، وطلب اعلمته  
اليها ، ايا كانت الاثار المترتبة على التفضل - بالتجئة الصبدة او  
مختلفة من حيث استحقاق المشاء التقاعد او تقويض التسريح او

الحرمان من وظائفه السوية. أو ما إلى ذلك - وكان هذا الجعليه وهو جوهر المنازعة الادارية التي طارها تديب الدعى والتي لم تتجسده لا يزال موضوعا تلقيا والفضلية منه منصوصة على الرغم من تعطيله قرار الطرد او التصريح ، فان ما ذهب اليه حكم المحكمة الادارية من اعتبار المنازعة منتهية يسكون - والعلة هذه - من غير محله . ويتعين القضاء بالخصالة في هذا الشق منه .

( طعن ٢٢ ، ٥٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١٢١ )

#### المبدأ :

مصور قرار بتهاد خدمة اعد العاملين لاسيادنا الى حكم المقرة الخامسة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينظام العاملين بالتشاع السلام بسبب الحكم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية من احدى المحاكم الاجنبية - الحكم الصادر من المحكمة الاجنبية وان جاز الاستناد اليه كسبب من اسباب تليين المائل عما بدر منه الا انه لا يستقيم سببا صحيحا لانهاء خدمته بالتطبيق النص المذكور - سلطة منح القرار في اعمال النص المذكورة مقيدة بوجوبه ان يكون الحكم البطلي صادرا من المحاكم الوطنية المتراها السيادة الدولة - القرار الصادر في هذا الشأن الطوى على مخالفة صمية تعندر به الى مرتبة الانتظام الذى لا تلغى له حضارة ..

#### مخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت ان احدى محكم المتيا المتبادية حكمت على الطامن بالعص مدة سنة واربعة اشهر وبغرامة تسدره ثلثة مارك المساق لامتراكه مع آخر فى ٨ من ابريل سنة ١٩٧١

فى تهريب حقيقتين بهما مخدرات من مطار فرانكفورت الى داخل المدينة ، وذلك ابان عمل الطاعن مندوبا ملابا لـ مكتب مؤسسة مصر للطيران فى فرانكفورت . وقد اجرت المؤسسة المذكورة - تحقيقا اداريا فى الموضوع تناول سماع ابقوال بعض العاملين بمكتب المؤسسة فى فرانكفورت ، كما سمعت فيه اقوال الطاعن الذى ايد صدور الحكم المشار اليه ضده . وانتهى التحقيق الى قيد الواقعة مخالفة ادارية ضد الطاعن لانه بصفته المندوب المسالى بمنطقة المانيا خرج على مقتضى الواجب الوظيفى ولم يسلك فى تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب بان اشترك فى يوم ٨ من ابريل سنة ١٩٧١ بمطار فرانكفورت مع . . . . . فى تهريب حقيقتين بهما ٤٤ كيلو جرام من الحشيش من المطار الى خارج الدائرة الجبركية مستغلا فى ذلك صفته كعامل بالمؤسسة ومستغلا ميارتها فى نقل الحقيقتين ما اساء فى سمعة المؤسسة . ونظرا لجسالة الجرم الادارى الذى ارتكبه الطاعن فقد اقترح المحقق احاقته الى المحاكمة التأديبية للنظر فى ابر فصله من الخدمة وبالحالة الاوراق الى السيد رئيس النيابة الادارية لمؤسسات الثقافة والاعلام قرر اعادتها الى المؤسسة لـ اعمال حكم المائدة ٦٤/٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بعد التحقيق من نهائية الحكم الصادر ضد الطاعن بتعصية مقيدة للحرية . وفى ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٣ عرضت ادارة التحقيقات بـ ادارة الشؤون القانونية على المؤسسة على السيد / رئيس مجلس ادارة المؤسسة مذكرة بالموضوع تضمنت كل وقائعه وما ارتكبه النيابة الادارية كما اوضحت ان الحكم الصادر ضد الطاعن قد تأيد استثنائيا وبعد ان اورعت المذكورة نص الفقرة السادسة من المادة ٦٤ المشار اليها واشارت الى توافر شروطها فى حق الطاعن ، تضمنت اقتراح انهاء خدمته طبقا لاحكامها وذلك اعتبارا من ٨ من ابريل سنة ١٩٧١ تاريخ ايقاف الطاعن عن العمل وقد وافق رئيس مجلس ادارة المؤسسة على اقتراح ادارة التحقيقات واصدر

فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٣ قراره المضمن فيه رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٣ بإنهاء خدمة الطاعن اعتبارا من ٨ من ابريل سنة ١٩٧١. للحكم عليه بالحبس مدة ستة عشر شهرا وغرامة ٣٠٠ مارك. المبنى . وقد ائسرفى بيلاجة هذا القرار الى الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من نظام المعلنين بانقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والى نهاية الحكم الصادر ضد الطاعن .

ومن حيث ان الواضح من سياق الواقعة على النحو السالف بيلته ان المؤسسة المدعى عليها كانت قد اتجهت بعد ان اجرت تحقيقها فيها نمسب الى المدعى - الى احالته الى المحكمة التأديبية للنظر فى امر فصله من الخدمة ، غير ان النسبة الادارية ارتبأت ان صدور حكم بحبس الطاعن ستة عشر شهرا يوجب اعمال الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام المعلنين بانقطاع العلم ، فصدر القرار المضمن فيه بإنهاء خدمة المدعى استنادا الى المادة المذكورة وبسبب الحكم عليه بتلك العقوبة من احدى محاكم المقيما الاتحادية .

ومن حيث ان المادة الرابعة من قانون العقوبات تنص على انه « لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة او فعل فى الخارج الا من النيابة العمومية ، ولا تجاوز اقليمها على من يثبت ان المحاكم الأجنبية برأته مما اسند اليه او انها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته » . بدلالة هذا النص ان الدعوى العمومية لا ترفع على المصرى الذى ارتكب جريمة فى الخارج ، اذ اثبت ان المحاكم الجنائية قد قضت ببرأته او انها حكمت نهائيا بادانته واستوفى العقوبة المحكوم بها عليه ويرد ذلك الى اعتبارات المدالة التى تلبى ان يحاكم الشخص على فعل واحد مرتين ، فالمحكم الاجنبى الصادر بالبراءة او الصادر بالعقوبة اذا نفذ اصبح ملتمعا من اعادة محاكمة من يرتكب الجريمة خارج مصر . وفيما عدا هذا الاثر السلبى للحكم الجنائى الاجنبى المتمثل فى عدم جواز اعادة محاكمة المتهم ، فانه ليس لهذا الحكم اى اثر ايجابى يمكن ان يترتب عليه فى مصر طالما لا توجد اتفاقية تبادل تنفيذ احكام كما هو الشأن فى

الحالة المثالة على ما اشاعت به وزارة الخارجية بكتابها المؤرخ فى ٢ من ابريل سنة ١٩٧٥ من انه لا يوجد بين مصر والمقيما الاتحادية اتفاقية تنفيذ احكام . وعلى ذلك فلا يجوز ان يطبق فى مصر بناء على هذا الحكم او يترتب عليه ثمة عقوبات تبعية ولو كانت مقررة فى القانون المصرى كوجود انعدام الاعلية والصرمان من الحقوق - والمزايا الوظيفية وما اليها المنصوص عليها فى قانون العقوبات او فى غيره من القوانين ، نظرا لان الاعتراف بهذه الآثار للحكم الجنئى الاجنبى يحل خلافا واضحا بسيادة الدولة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكثفت المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينظم المصلحين بالقطاع العلم الذى صدر بالقرار الملمعون فيه فى ظل العمل باحكامه تقضى بان تقتضى خدمة المصلح بالحكم عليه بعقوبة جنسية او بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف والامعة ، فان للحكم الجنئى الذى تنتهى به خضعة المصلح ونفا لاجكام هذا النص لا بد وان يسكن صائرا من احدى المحاكم المصرية بعقوبة جنسية او بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف والامعة وبهذه المثابة فان الحكم الصادر من المحكمة الاجنبية وان جاز الاستفاد اليه كسبب لتأديب المصلح مما برىء منه الا انه لا يستقيم سنها صحيحا لانهاء خدمته وبالتطبيق للنص المذكور - ويضحى من ثم اعمال ذلك النص وانهاء خدمة المصلح بسبب صدور الحكم الجنئى الاجنبى عليه على غير مايس قاتونى مسلم .

ومن حيث انه لما كان القرار الملمعون فيه قد صدر بانتهاء خدمة المدعى امينجا الى حكم القفيرة المسلحة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١. المشر اليه بسبب الحكم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية من احدى محاكم المقيما الاتحادية ، وكانت سلطة مصدر هذا القرار فى اعمال النص المذكور قصيرة يوجب ان يكون الحكم الجنئى صائرا من المحاكم الوطنية احترامما لسيادة الدولة دون ان يكون له ائنى سلطة تقديرية فى هذا الشأن ، فان القرار يكون والامر كذلك قد انطوى على مخالفة

وهيمنة تدوير به الى حقبة القرار المهدوم الذي لا تلحقه اية حصص  
ولا يتقيد من ثم الطعن فيه - بل انشاء الواعيد والاجراءات القانونية  
المقررة بأ ينتهي معه تطلب التنظيم الاداري المسبق منه كشرط بقبول  
دعوى النفاء هذا القرار .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فانه يتمين الحكم بالغاء  
القرار المطعون فيه . ولذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا  
المذهب فانه يكون قد خالف القانون وخطأ في تأويله وتطبيقه ،  
وتمين من ثم القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء  
الحكم المطعون فيه والغاء القرار المطعون فيه ، وذلك دون اخلال  
بحق الجهة الادارية في اخذ الاجراءات القانونية المناسبة ضد  
المبدي .

( طعن ٥٤٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨١ )

### قاعدة رقم ( ١٢٢ )

#### ملخص :

مدى رقابة القضاء الإداري على القرار التلبيسي - سبب  
القرار التلبيسي بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وتبفنه او  
اتيافه عملا محرما .

#### ملخص الحكم :

انه وان كان التمييز التلبيسي ، كأي قرار إداري آخر يجب ان يقوم  
علي سبب يبرره ، فلا تتدخل الادارة لتوقيف الجزاء الا اذا قامت حالة  
واقعية او قانونية تسوغ تدخلها ، وللقضاء الاداري ان يراقب صحة  
هناك هذه الوقائع وصحة تكييفها القانوني ، لا ان تلادارة  
تغير اهمية هذه الحالة والخطورة المناهضة عنها ، وتقوم الجزاء  
الذي تراه منسبا في حدود النصاب القانوني المقرر . ويرتبط

القضاء الإداري لصحة الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب تجدد حددها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهت إليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصا سليما من أصول نتائجها ماديا أو قانونيا . فإذا كانت متنزعة من غير أصول موجودة ، أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها . أو كان تكيف الواقع — على فرض وجودها ماديا — لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون . كان القرار فاقدا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سليما من أصول نتائجها ماديا وقانونيا فقد تلم القرار على سببه وكان مطابقا للقانون .

وسبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو أتياته عملا من الأعمال المحرمة عليه . فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية أو أوامر الرؤساء في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان ذلك منوطا به وأن يؤديها بدقة وأمانة ، إنما يرتكب ذنبا إداريا يسوغ تأديبه ، فتتجه إرادة الإدارة لتوقيع جزاء عليه بحسب الأشكال والأوضاع المقررة قانونا في حدود النصاب المقرر .

( طعن ١٥٩ لسنة ١ ق — جلسة ١١/٥/١٩٥٥ )

### قاعدة رقم ( ١٢٢ )

#### المبدأ :

وجوب قيام القرار التأديبي على سبب يسره — رقبة القضاء الإداري لصحة قيام الوقع القانونية المبررة لتوقيع الجزاء ، وصحة تكيفها القانوني — حرية الإدارة في تقدير أهمية المخاللة والخطورة القائمة منها والجزاء المناسب لها في حدود نصيب القانون .



### ملخص الحكم :

انه وان كان القرار التأديبي - كأي قرار اداري آخر - يجب ان يقوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الادارة لتوقيع الجزاء الا اذا قسامت حالة واقعية او قانونية تسدوغ تدخلها ، وللقضاء الاداري ان يراقب صحة قيام هذه الوقائع ، وممنحة تكييفها القانوني ، الا ان للادارة حرية تقدير أهمية هذه الحالة والخطورة الناجبة عنها ، وتقدير الجزاء الذي تراه مناسباً في حدود التصليب القانوني المقرر ، ورقابة القضاء الاداري لصحة الحالة الواقعية او القانونية تجدد حدها الطبيعي في التحقيق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصاً سليماً من اصول نتائجها مادياً او قانوناً ، فاذا كانت هذه النتيجة مستخلصة على هذا النحو ، فقد قام القرار على سببه وكان مطبقاً للقانون .

( طعن ٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٥٦ )

### قاعدة رقم ( ١٢٤ )

#### المبدأ :

وجوب قيام القرار التأديبي على سببه يبرره - ورقابة القضاء

الإداري لذلك .

### ملخص الحكم :

ان القرار التأديبي يجب ان يقوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الادارة لتوقيع الجزاء الا اذا قامت حالة قانونية او واقعية تبرر تدخلها . ولما كان السبب هو ركن من اركان القرار الاداري ، فان للقضاء الاداري ان يراقب قيام هذه الحالة أو عدم قيامها كركن من الأركان التي يقوم عليها القرار . فاذا كان الثابت ان السبب الذي قام عليه القرار التأديبي ( وهو تغيب الطالب عن الكلية وعن المحاضرة بدون عذر مقبول بفهم ان الطالب متعارض وليس مريضاً ) هو أمر مشكوك في صحته ، بل ان الأصول القديمة

( م ١٦ - ج ٩ )

٢  
للحكمة ترجع العكس — على حسب الظاهر من الأوراق — فيكون الحكم الملمعون فيه والحالة هذه اذ قضى بوقف تنفيذ القرار التأسيسي للسبب المذكورة ، وحتى لا تقف على الطالب فرصة التقدم للاحتلال ، وهو لم يتصذر تداركه — ان الحكم المذكور قد قلم على اساس سليم من القلتون .

( طعن ١٦٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ١٢٥ )

#### المبدأ :

وجوب قيام القرار التأسيسي على سبب كاللثنان في اى قرار ادارى آخر — ينعدم السبب اذا لم تتوافر حالة واقعية او قانونية تسوغ تدخل الادارة — رقبة القضاء الادارى لصحة قيام الواقع وصحة تكييفها القانونى تجد حدها الطبيعى في التحقق بما اذا كانت نتيجة القرار مستفاعة من اصول موجودة ام معدومة ، ومستخلصة استخلاصا سابقا من اصول تنتجها ماديا او قانونا ام لا — ليس له ان يستنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقدم لسلطات التاديب من دلائل وقرائن اثباتا او نفيًا في خصوص قيام او عدم قيام الحالة الواقعية او القانونية التى تكون ركن السبب .

#### ملخص الحكم :

ان القرار التأسيسى — ثلثه ثلث اى قرار ادارى آخر — يجب ان يقوم على سبب يسوغ تدخل الادارة لاحداث اثر قانونى في حق الموظف هو توقيع الجزاء للعقوبة التى استهدفها القانون وهى الحرص على حسن سير العمل . ولا يكون ثمة سبب للقرار الا اذا قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ التدخل . وللقضاء الادارى — فى حدود رقابته القانونية — ان يراقب صحة قيام هذه الواقع وصحة تكييفها القانونى . وهذه الرقبة القانونية لا تعنى ان حل

القضاء الإداري نفسه محل السلطات التأديبية المختصة فيها هو، متروك لتقديرها ووزنها فيختلف النظر بالموازنة والتزجيج فيما يقدم لدى السلطات التأديبية المختصة من دلائل وبيانات وقرائن أحوال اثباتا أو نفيًا في خصوص قيلم أو عدم قيلم الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب ، بل إن هذه السلطات حرة في تقدير تلك الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال تأخذها دليلا إذا اقتنعت بها ، وتطرحها إذ تطرق الشك إلى وجدانها . وإتباع الرقابة التي للقضاء الإداري في ذلك تجد حدها الطبيعي — كرقابة قانونية — في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار التأديبي في هذا الخصوص مستفادة من أصول موجودة أو اثبتتها السلطات المذكورة وليس لها وجود ، وما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سلفا من أصول تنتجها ملابيا أو قانونيا . فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكيف الوثائق على فرض وجودها ماديا لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار مناقضا لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون . أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سلفا من أصول تنتجها ملابيا أو قانونيا ، فقد قام القرار على سببه وكان مطبقا للقانون .

( طعن ١٥١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥ )

( في ذات المعنى طعن ١٦٥٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/١٦ ،

وطعن ١٥١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥ )

### قاعدة رقم ( ١٢٦ )

المبدأ :

وجوب قيلم القرار التأديبي على سبب يبرره — رقابة القضاء الإداري لصحة قيلم الواقعة وسلامة تكيفها القانوني — حدود ذلك — عدم رقابته للأمة توقيع الجزاء أو مناقشة عقوبته .

### ملخص الحكم :

ان القرار التأديبي ، كأي قرار إداري ، يجب ان يقسوم على مسبب يبرره ، فلا تتدخل الإدارة لتوقيع الجزاء الا اذا قامت حالة واقعية أو قانونية ضوغة تدخلها ، وللقضاء الإداري ان يراقب صحة قيام هذه الوقائع وسلامة تكييفها القانوني ، دون ان يتطرق الى ملاءمة توقيع الجزاء او منقشة مقداره ، ورقابته هذه لصحة الحالة الواقعية أو القانونية تجد حدها الطبيعي في تحقق اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصا مسلفا من اصول تتجهها ماديا او قانونيا ، فاذا كانت هذه النتيجة مستخلصة على هذا النحو فقد تام القرار على سببه وكان مطبقا للقانون . فاذا توافر لدى لجنة الشيلخت - من مجموع العناصر التي طرحت عليها - الانتفاع بان العمدة أو الشيخ سلك مسلكا معيبا ومرييا ينطوى على الاخلال بالواجب والخروج على مقتضيات وظيفته ويدعوها الى الارتباب فيه وعدم الاطمئنان اليه للقيام بأعباء وظيفته ، فبنت على هذا الانتفاع المجرى عن الميل أو الهوى قرارها ببدانة سلوكه واقتضائه من هذه الوظيفة ، واستنبطت ذلك من وقائع صحيحة ثابتة في عيون الاوراق ومؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها ، فان قرارها في هذا الشأن يكون بمنأى عن الالفاء .

( طعن ١٤٦٨ لسنة ٢ ق - جملة ١٩٥٦/١٢/٨ )

### قاعدة رقم ( ١٢٧ )

#### المبدأ :

جزاء تأديبي - سببه - حدود رقابة القضاء الإداري في هذا الشأن .

### ملخص الحكم :

اذا استند القرار التأديبي الى وقائع مادية صحيحة لهما وجود

ثابت عملاً بالأوراق ، وهي وقّع لها دلالتها في تقدير سلوك الموظف الذي وقع عليه الجزاء ، وقد استخلصت منها السلطة الإدارية المختصة عقيدتها وأقناعها بعدم صلاحيته للاستمرار في الخدمة — كرجل بوليس — استخلاصاً سلفاً سليماً يبرر النتيجة التي انتهت إليها في شأنه وهي الفصل ، فإن قرارها — والحالة هذه — يكون قائماً على سببه ومطلبها للقانون ، دون أن تكون للقضاء الإداري رقابة على تقدير مدى عدم الصلاحية هذه ، أو تناسبها مع التصرفات المأخوذة عليه ، إذ أن هذا من الملاحظات التي تنفرد الإدارة بتقديرها بما لا يعقب عليها في ذلك ، والتي تخرج عن رقابة القضاء الإداري .

( طعن ١٧٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/١ )

### قاعدة رقم ( ١٢٨ )

#### المبدأ :

قرار تأديبي — ركن السبب فيه — رقابة القضاء الإداري له —  
سبب القرار التأديبي بوجه علم هو إخلال الموظف بواجبات  
وظيفته أو انتهاكه عملاً محرماً .

#### ملخص الحكم :

أن القرار التأديبي شأنه في ذلك شأن أي قرار إداري آخر يجب أن يقوم على سبب يسوغ تدخل الإدارة لأحداث أثر قانوني في حق الموظف هو توقيف الجزاء للفساية التي استهدفتها القوانين وهي الحرص على حسن سير العمل ، ولا يكون ثبت سبب للقرار إلا إذا قامت حالة واتعية أو قانونية تسوغ هذا التدخل ، وللقضاء الإداري في حدود رقابته القانونية أن يراقب صحة قيام هذه

الوسائل وصحة تكليفها القانوني ، وهذه الرقابة القانونية لا تعنى أن يحل القضاء الإداري نفسه محل السلطات التنفيذية المختصة فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، فيستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقوم لدى السلطات التنفيذية من دلائل وبيانات وقرائن لأحوال إثباتها أو نفيها في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب أو أن يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتيبه عليه من آثار ، بل أن هذه السلطات حرة في تقدير تلك الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال تأخذها طيلا إذا اقتنعت بها وطرحها إذا تطرق الشك إلى وجودتها ، وإنما الرقابة للقضاء الإداري في ذلك تجد حدها الطبيعي — رقابة قانونية — في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار التأميني في هذا الخصوص مستفادة من أصول موجودة أو اثبتتها السلطات المذكورة وليس لها وجود ، وما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سافها من أصول تنتجها ماديًا أو قانونًا ، فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكليف الوسائل على فرض وجودها ماديًا لا ينتج النتيجة التي يطلبها القانون ، كان القرار فاسداً ركنًا من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفًا للقانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سافها من أصول تنتجها ماديًا أو قانونيًا فقد قام القرار على سببه وكان مطابقًا للقانون ، وسبب القرار التأميني بوجه عام هو أخلال الموظف بواجبات وظيفته أو أنيائه عملاً من الأعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء في حدود القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته تلك التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان منوطاً به وأن يؤديها بذمة وإمعة — أن هذا الموظف إنما يرتكب ذنباً إدارياً هو سبب القرار يسوغ تأديبه فنتجته إرادة الإدارة إلى إنشاء أثر.

قانونى فى حقه هو توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع  
المقررة قانونا وفى حدود النصاب المقرر .

( طعن ٢١ ، ٢٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ ، وفى نفس  
المنى طعن ٢٨ ، ٢٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ١٢٩ )

#### المبسدا :

ولاية التعقيب على القرارات التأديبية النهائية — معقوبة  
لقضاء الإلغاء وحده دون قضاء التأديب — وظيفة التأديب — هى  
أحكام الرقابة على الموظفين فى قبيلهم على تنفيذ القوانين وأداء  
واجبات وظائفهم .

#### ملخص الحكم :

من المقرر أن ولاية التعقيب على القرارات الإدارية النهائية هى  
لقضاء الإلغاء اذ هو القضاء الذى شرعه القانون للنصل فى  
الطعن فى القرارات الإدارية ، أما قضاء التأديب فولايته أحكام  
الرقابة على الموظفين فى قبيلهم على تنفيذ القوانين وأداء  
وظائفهم على نحو يكفل تحقيق الصالح العام ولخذ المقصر من  
هؤلاء الموظفين بجرمه تأكيداً لاحترام القانون واستهدانا لاصلاح  
أداة الحكم وتأميناً لانتظام المرافق العامة وحسن سيرها .

وترتباً على ذلك يكون لكل من القضائيين مجاله واختصاصه  
ولكل نطقه وولايته ، فلا حجة فى الاعتراض على امتناع  
الحكمة التأديبية عن التعقيب على القرار الصادر بنقل الطاعن ،  
طالما لم يبلغ هذا القرار من قضاء الإلغاء صاحب الاختصاص  
فى ذلك ما دام الطاعن قد تموت على نفسه فرصة الطعن فى قرار  
نقله فى الميدان القانونى لاستصدار حكم بالفلته ، ان كان يرى

وجهها لذلك ، فأصبح القرار والحالة هذه حصينا من الإنفاء  
واجب الاحترام امام قضاء التأديب ، الا اذا تم بالقرار وجه من  
لوجه انعدام القرار الادارى .

( طعن ١٠٢٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠ )

#### **تعليق :**

بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس  
الدولة أصبح التعميق على القرارات التأديبية من اختصاص المحاكم  
التأديبية وليس المحاكم الإدارية أو محكمة القضاء الادارى .



## الفرع الثالث الظمن في قرار الجزاء التأديبي

قاعدة رقم ( ١٢٠ )

المبدأ :

تطبيق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على ميعاد التظلم من الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين بشركات القطاع العام دون غيرها من المواعيد المحددة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العام - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد صدر تاليا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وبالتالي يكون قد نسخ ما يخالفه من أحكام هذا القانون ومن بينها التظلم من قرار الجزاء - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على تطبيق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على ميعاد التظلم من الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين بشركات القطاع العام دون غيرها من المواعيد المحددة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العام ، وذلك تأسيسا على أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقد صدر تاليا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه يكون قد نسخ ما يخالفه من أحكام في هذا القانون ، ومن بينها ميعاد التظلم من قرار الجزاء .

ومن حيث أنه وقد ثبت من أوراق الدعوى أن السيد . . . . .  
أخطر بقرار الإنذار في ١٣/١٠/١٩٧٧ وتظلم منه في ١٤/١١/١٩٧٧،  
فإن هذا التظلم الذي تم خلال ميعاد رفع الدعوى يقطع هذا

الميعاد ويعتبر مضي ستين يوما على تقديمه دون الرد عليه بمثابة رفضه ويكون له رفع الدعوى خلال الستين يوما لهذا الرغض الحكيم أى فى موعد غايته ١٣/٢/١٩٧٨ ، واذ قام المذكور برفع دعواه فى ٤/٢/١٩٧٨ فلها تكون مقابلة فى الميعاد القانونى ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد أخذ بغير ذلك قد خالف القانون ، ويتعين لذلك الحكم بالافساقه ويقبول الدعوى شكلا .

ومن حيث انه يبين من اوراق الدعوى ان قرار الانتذار صدر من مدير المصانع دون ان يثبت انه مفوض من رئيس مجلس الادارة فى ذلك ، الأمر الذى يكون معه القرار صادرا من غير مختص ، حيث ينص البند لولا من المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام على اختصاص رئيس مجلس الادارة او من يفوضه فى توقيع جزاء الانتذار على شاغلى الوظائف من المستويين الثالث والثانى ، وقد أقر العامل فى صحيفة دعواه بأنه يشغل الفئة الثالثة ولم تنكر الشركة ذلك . ومن جهة أخرى فقد صدر القرار دون اجراء تحقيق مع العامل كتابة او شفاهة حسبما تنص بذلك المادة ٤٧ من القانون المذكور الأمر الذى من شأنه بطلان قرار الجزاء لاهداره احدى الضمائم الأساسية المقررة للعامل ، ويتعين لذلك الحكم بالافساقه هذا القرار .

( طعن ٨٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ١٢١ )

المبدأ :

الفقرة ٢ من المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ حددت الاختصاص فى توقيع الجزاءات الواردة فى البنود التسع والمأثر والحادى عشر للمحكمة التأسيسية - لم يرد بهذه الفقرة تحديد موعدا للطعن فى

القرارات الإدارية الواردة بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — ميعاد الطعن أمام المحكمة التأديبية هو :  
ستون يوما .

#### ملخص الحكم :

ان الجزاء المطعون فيه وافق رئيس مجلس الإدارة على إصداره .  
بتأثيره في نتيجة التحقيق رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٨ وذلك في ٢١ من  
أغسطس ١٩٧٨ ، ومدر بالقرار في اليوم التالي برقم ١٣١ ع .  
وابلغ الى الموقع عليه في ٢٦ أغسطس ١٩٧٨ ، واقام طعنه أمام  
المحكمة التأديبية بطنطا في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ ، وكل ذلك  
في ظل نفاذ القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . والحاصل ان المادة  
٨٢ من ذلك القانون قد أوردت الجزاءات التأديبية ومنها الجزايع  
الواردين بالبندين العاشر والحادي عشر وبالإحالة الى المعاشي  
والفصل من الخدمة ونصت الفقرة ٣ من المادة ٨٤ على أن يكون  
الاختصاص في توقيع الجزاءات الواردة في البنود التاسع والعاشر  
والحادي عشر للمحكمة التأديبية ، ولم يرد بهذه الفقرة تحديد  
موعد للطعن في القرارات التي تصدر بالمخافعة لحكما ، الأمر  
الذي يوجب في هذا الشأن الرجوع الى الحكم الصادر للطعن في  
القرارات الإدارية الواردة بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة والمحال  
اليه في المادة ٤٢ من القانون ذاته بالنسبة للمحكم التأديبية  
بمراجعة ما يكون منصوص عليه من مواعيد في قانون نظام العاملين  
بالقطاع العام . ومن ثم يكون ميعاد الطعن في القرار المطعون  
عليه في هذه الدعوى هو ستون يوما ويكون الطعن المرفوع أمام  
المحكمة التأديبية قد رفع في ميعاد حقيقيا بقبوله شكلا . ويكون  
قضاء المحكمة التأديبية بطنطا مجيزا انتهى اليه من قبول الطعن .  
المثل شكلا قضاء صحيحا .

( طعن ٣٢٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ١٢٢ )

#### إليها :

مدى التزام المالكين بالقطاع العام تقديم نظم من القرارات الصادرة بمجازاتهم قبل الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية — المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ حددت المسائل التي تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ومن بينها البند ١٣ الخاص بالطعن في الجزاءات الموقعة على المالكين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا — المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة تقضى بالا تقبل الطلبات المقدمة راسا بالطعن في القرارات الإدارية النهائية المخصوص عليها في البند ثالثا ، رابعا ، ناسما من المادة ١٠ وذلك قبل التظلم فيها في الجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية — مفاد نصوص قانون مجلس الدولة أنه لا يشترط بالنسبة للمالكين بالقطاع العام ضرورة تقديم نظم قبل اللجوء إلى المحكمة المختصة كشرط لقبول الطعن في الجزاءات الموقعة — مفاد نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون المالكين بالقطاع العام أن المشرع لم يوجب تقديم هذا التظلم ولم يحدد جزاء له أثر على عدم تنحيه بعد الميعاد — هذا التظلم أمر اختياري لا يسوغ ترتب أي أثر قانوني عليه كشرط قبول الطعن .

#### ملخص الحكم :

أن مبنى الطعن يقوم على أن الطاعن يشغل الدرجة الثانية وليس الثالثة ومن ثم فإن تطلبه يكون للمحكمة التأديبية مباشرة ، وأنه فضلا عن ذلك فقد تقدم بتظلم إلى رئيس مجلس الإدارة في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ وأنه سبق أن قدم اثباتا لذلك إيصالا جديلا ملحقا من هيئة البريد .

ومن حيث ان فيصل النزاع في هذا الطعن ينحصر في بحث مدى التزام العاملين بالقطاع العام من تقديم تظلم من القرارات الصادرة بمجازاتهم وذلك قبل طعن فيها أمام المحكمة القاعدية .

ومن حيث انه بالرجوع الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يبين انه قد حدد في المادة المباشرة المسائل التي تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة وهي .

اولا - الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية .

ثانيا - المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت .

ثالثا - الطلبات التي يقدمها قوى الثمان بالطعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة او الترقية او بمنح العلاوات .

رابعا - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات الادارية الصادرة بحالتهم الى المعاش أو الاستبعاد .

خامسا - .....

سادسا - .....

سابعاً - .....

ثامنا - .....

تاسعا - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات النهائية للسلطات تلعيبية .

عاشرا - .....

حادي عشر - .....

ثاني عشر - .....

ثالث عشر - الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .

رابع عشر - .....

ومن حيث أنه يستعرض جميع هذه المسائل يبين أنه ليس من فيها ما يتعلق بالمعاملين بالقطاع العام سوى ما نص عليه المشرع استثناء في البند الثالث عشر .

ومن حيث أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه نصت على أن لا تقبل الطلبات المقدمة رأسا بالطعن في القرارات الإدارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثلثا ، رابعا ، خامسا ، من المادة ١٠ وذلك قبل التظلم فيها إلى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية .

ومن حيث أن المشرع لم يستلزم ضرورة التظلم كشرط لقبول الدعوى إلا بالنسبة للطلبات المنصوص عليها في البنود ٣ ، ٤ ، ٩ ولم يشترط ذلك بالنسبة للبند الثالث عشر الخاص بطعن المعاملين بالقطاع العام في الجزاءات الموقعة عليهم ، لذلك فانه ولا سندا لالزام هؤلاء المعاملين بضرورة تقديم تظلم قبل اللجوء إلى المحكمة كشرط لقبول الطعن في الجزاءات الموقعة عليهم .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فله بالرجوع إلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام المعاملين بالقطاع العام يبين أنه يعد أن حدد في المادة ٨٤ منه في بنودها الخمس الأولى ما يجوز لكل سلطة تاديبية توقيعها من جزاءات نص على أن « يكون التظلم من توقيع الجزاءات إلى ..... خلال ..... » .

ومع ذلك أن المشرع لم يوجب تقديم هذا التظلم ولم يحدد جزاءا أو اثرا ما على عدم تقديمه أو على تقديمه بعد الميعاد ، فمن ثم فإن مثل هذا التظلم لا يعدو أن يكون أمرا اختياريا لا يسوغ ترتيب أي اثر قانوني عليه كشرط لقبول الطعن .

ومن حيث أنه وقد انتهى الأمر إلى أنه لا اشتراط التظلم لقبول طعن المعاملين بالقطاع العام في الجزاءات الموقعة عليهم سواء

طبقا لقانون مجلس الدولة او طبقا لقانون نظام العاملين بالقطاع العام فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الطعن المتقدم من الطاعن لعدم سابقة التظلم يكون قد خلف القانون ومن ثم يمتنع الحكم بلفظه ، وبقبول الطعن واعلنته الى المحكمة التأسيسية بالإسكندرية لتفصل في موضوعه .

( طعن ٩٧٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ١٢٢ )

المبدأ :

بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لاحقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام تصبح القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث ( اولا ) من الباب الاول من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هي الواجبة الاتباع عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام امام المحاكم التأسيسية — التظلم من قرار الجزاء يقطع الميعاد .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لاحقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١. باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، تصبح القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث ( اولا ) من الباب الاول من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هي الواجبة الاتباع عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام امام المحاكم التأسيسية ، وانه تبعاً لذلك فان التظلم من قرار الجزاء يقطع ميعاد الطعن .

ومن حيث انه اعمالا لذلك يكون ميعاد الطعن في الجزاءات

الموقعة على المالمين بالقطاع العلم امل المصلح التأديبية هو  
ستون يوما من تاريخ العلم بالقرار المصون فيه .

واذ كان الثابت أن السيد . . . . . قد علم بقرار  
مجازاته في ١١/١١/١٩٧٧ وأقام طعنه أمام المحكمة التأديبية  
بالاسكندرية في ١/٩/١٩٧٨ فمن ثم فانه يكون قد أقام طعنه في  
الميعاد ، واذا قضى الحكم فيه على خلاف ذلك ، فانه يكون قد  
خالف القانون وبالتالي فانه يتمين الحكم بالفضله .

( طعن ١٠٥٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٤ )

البدا :

تعيد اختصاص المحكمة التأديبية هي بطبيعة القرار المصون  
فيه وقت صدوره - صدور القرار من شركة من شركات القطاع العلم  
- تغير شكلها القانوني او انتفاضها وحلول شركة من شركات القطاع  
الخاص محلها لا يؤثر على انعقاد الاختصاص للمحكمة التأديبية .

مخلص الحكم :

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان المحكمة التأديبية للمالمين  
بوزارة الصناعة تكون هي المختصة بنظر الدعوى مثار الطعن  
المائل ، ودون ان ينال من اختصاصها بذلك ان شركة بتترول بلاعيم  
التي حلت محل الشركة الشرقية للبتترول هي احدى شركات القطاع  
الخاص ، ذلك لأن العبرة في تحديد اختصاص المحكمة هي  
بطبيعة القرار المصون فيه وقت صدوره ، واذا صدر هذا القرار  
وقت ان كانت الشركة الشرقية للبتترول قائمة فيه وقت صدوره ،  
واذا صدر هذا القرار وقت ان كانت الشركة الشرقية قائمة فيه كاحدى  
شركات القطاع العلم فان تغير شكلها القانوني او انتفاضها وحلول  
شركة من شركات القطاع الخاص محلها لا يؤثر في انعقاد الاختصاص  
للمحكمة التأديبية .

ومن حيث ان الحكم المصون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب



يكون مخالفًا للقانون ، ومن ثم يتمتعين الحكم بالفقهاء والقضاء باختصاص المحكمة التأديبية للعللين بوزارة الصناعة ينظر الدعوى ويعلقها اليها للفصل فيها .

( ملحق ٢٢ : لائحة ١٩ في سـ مجلة ١٩٨١/٥/٢٢ ) .

### ملحق رقم ( ٢٢٥ )

#### المبدأ :

بمعاد رفع التظلم الى السلطات الادارية .

#### ملخص الفتوى :

ان الموعد المتصوص عليه في قانون مجلس الدولة لرفع الطعن الى محكمة القضاء الاداري لا يسرى على التظلم الى السلطات الادارية من القرارات التأديبية المسطرة من الرؤساء اذ يجوز رفع هذا التظلم في اى وقت دون التقيد بميعاد معين ما دام القانون نفسه لم ينص على هذا القيد .

ان رفع التظلم الى السلطات الادارية بعد فوات الموعد المتصوص عليه في قانون مجلس الدولة ، يترقب عليه فوات موعد رفع الطعن الى محكمة القضاء الاداري بالنسبة الى القرار الجديد اذا كان هذا القرار مؤيدا للقرار الاول ايا اذا كان القرار الجديد معدلا او ملغيا للقرار الاول بدأ موعد رفع الطعن من جديد .

ويكون التظلم في القرارات الصادرة من المجالس التأديبية الى الهيئات وبلاطريق وفي المواعيد المتصوص عليها في قوانين تشكيلها فلذا ما استنفذت هذه الطرق ، لم يبق الا الطعن لاهم محكمة القضاء الاداري للاسباب وفي المواعيد المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

( فتوى ٥٦/١/٨٦ - في ١٩٤٩/٢/٩ )

( م ١٧ - ج ٩ )

## قاعدة رقم ( ١٣٦ )

### المبدأ :

النمى بىطلان عريضة الدعوى المطروحة أمام المحكمة التلبيسية لعدم التوقيع عليها من محام - غير سديد - لسلس ذلك أن المحاكم التلبيسية لم تكن فى حكم القاتون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شسلن تنظيم مجلس الدولة الذى ( اقام المدعى فى ظله دعواه المائلة من عداد محاكم مجلس الدولة ومن ثم فاتها لا تخضع لحكم المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر التى اوجبت أن يكون رفع الدعوى أمام مجلس الدولة بعريضة موقعة من محامى مقيد بجدول المحلين المقبولين أمام المجلس يؤكد ذلك أن المادة الخامسة من قانون اصدار القاتون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لم تحدد المحلين المقبولين أمام المحاكم التلبيسية شأن المحلين المقبولين أمام المحاكم الانبارية العليا ومحكمة القضاء الادارى والمحاكم الانبارية كما أن جدول المحامين المشتغلين المتصوص عليه فى المادة ٥٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة لا يشتمل على قسم خاص بالمحلين المقبولين أمام المحاكم التلبيسية .

### ملخص الحكم :

ان النمى بىطلان عريضة الدعوى لعدم التوقيع عليها من محام غير سديد ، ذلك أن المحاكم التلبيسية لم تكن فى حكم القاتون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى اقام المدعى ( المطعون ضده ) - فى ظله - دعواه - دعواه المائلة ، من عداد محاكم مجلس الدولة ومن ثم فاتها لا تخضع لحكم المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة المتقدم التى اوجبت أن يكون رفع الدعوى أمام مجلس الدولة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحلين المقبولين أمام المجلس ، وذلك بمراعاة أن المادة الخامسة من قانون اصدار

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لم تحدد المحاكم  
المقبولين أمام المحاكم التأديبية شأن المحامين المقبولين أمام  
المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ،  
كما أن جدول المحامين المستقلين المنصوص عليه في المادة ٥٦  
من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة لا يشمل  
على قسم خاص بالمحامين المقبولين أمام المحاكم التأديبية أسوة  
بمحكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ومحكمة الاستئناف ومحكمة  
القضاء الإداري والمحاكم الابتدائية والمحاكم الإدارية ، كما لم تشترط  
المادة ٨٧ من القانون آف الذكر أن يكون تعيين صف الدعوى أمام  
المحاكم التأديبية موقعا عليها من محام ، وذلك كله مع الأخذ في  
الاعتبار أن المحاكم التأديبية ليست من المحاكم الإدارية التي عنها  
قانون مجلس الدولة ، وغنى عن البيان أن القانون رقم ١١٧ لسنة  
١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية الذي أنشأ  
المحاكم التأديبية قد جاء خلوا من النص على الشرط المتقدم ، إذ كان  
اختصاص هذه المحاكم وفقا لأحكامه مقصورا على التأديب ولم  
يكن لها ثمة اختصاص بنظر الدعوى التي تقام طعنا في القرارات  
التأديبية .

( طعن ٥٠٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٥ )

### قاعدة رقم ( ١٢٧ )

المبدأ :

عدم توقيع محام على صف الدعوى التي تقدم للمحاكم  
التأديبية طعنا في القرارات المشار إليها في البندين التاسع  
والثالث عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ليس من شأنه  
بطلان صحيفة الدعوى - ليس ذلك : حق التقاضي كضله  
الدستور - الأصل أن للمواطنين الانتفاء إلى قاضيهم الطبيعي  
مباشرة دون أن يستلزم ذلك توقيع محام على صف دعويهم  
ما لم يستلزم القانون هذا الإجراء - قانون مجلس الدولة ونظام

القانونين بفتحكح العلم منسواء الصناديق به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ او القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والقانون الخاصة الصناديق سنة القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لم يستلزم هذا الاجراء .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان حق التقاضي قد كله الدستور لجميع المواطنين كما كل لهم حق الانتجاع الى قضيتهم الطبيعي دون قيد في ممارستهم هذا الحق ، ومن ثم فان الاصل ان للمواطنين الانتجاع الى قضيتهم الطبيعي مباشرة دون ان يستلزم ذلك توقيع محام على صكوك دعوتهم ما لم يستلزم القانون هذا الاجراء .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة الصناديق به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص في المادة ١٥ على ان محض تحكم التاديبية بنظر الدعوى التاديبية عن المخالفات المالية والادارية المشار اليها في المادة المذكورة ، وكذلك تختص بنظر الطعون المتصوص عليها في البندين التاسع والثالث عشر من المادة العاشرة ، وهي الطابات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات انتهية للسلطات التاديبية ، والطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام . كما نظم القانون آف الفكر في الفصل الثالث - ثانيا - من الباب الاول الاجراءات امام المحاكم التاديبية ونص في المادة ٢٤ على ان تقام الدعوى التاديبية من النيابة الادارية بايداع اوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ولم يستلزم القانون حضور محام مع العامل المحال للمحاكمة اذ نص في المادة ٢٧ على ان للمائل المقدم للمحاكمة ان يحضر جلسات المحاكمة بنفسه او ان يوكل منه محميا وله ان يسدي دفاعه كتابة او شفاهة كما يكون للمحاكمة ان يقرر حضور العامل شخصا ، ولم يرد بالقانون آف الفكر ثمة نص يستلزم توقيع محام على صكوك الدعوى الخاصة بالطعن في القرارات المتصوص عليها في البندين التاسع والثالث عشر من المادة ١٠ سالفه الذكر ، وعلى

العكس من ذلك أوجب القبانون مراجعة في الميمنة ٢٥ منه أن تكون  
صحف الدعاوى المقدمة الى المحاكم الادارية او محكم القضاء  
الاداري او تقارير الطعون المقدمة الى المحكمة الادارية العليا ،  
موقعة من محام مقبول امام هذه المحاكم .

ومن حيث انه اذا كان قانون مجلس الدولة لم يستلزم توقيع  
محام على صحف الدعاوى التي تقدم للمحاكم التأديبية ، فإن نظام  
العاملين بالقطاع العام سواء الصلار به القانون رقم ٦١ لسنة  
١٩٧١ او القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يشترط هذا الاجراء ،  
كما أن قانون المحاماة الصلار به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨  
فضلا عن انه لا يشمل على جدول خاص بالمحامين المتبولين امام  
المحكم التأديبية اسوة بجدول المحامين المتبولين امام محكمة  
النقض والمحكمة الادارية العليا ومحكمة الاستئناف ومحكمة القضاء  
الاداري والمحكم الابتدائية والمحكم الادارية ، فلهذا لم يشترط في  
المادة ٧٨ منه أن يكون تقديم صحف الدعاوى امام محاكم التأديبية  
موقعة من محام ، وابتناء على كل ما تقدم فإن عدم توقيع  
محام على صحيفة الدعوى التي تقدم للمحاكم التأديبية طعنا  
في القرارات المشار اليها - البندين التاسع والثالث عشر من  
المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ليس من شأنه بطلان صحيفة  
الدعوى . ولا وجه لما ذهب اليه الحكم الطعون فيه من أن  
المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة آتف الذكر ، وقد نصت على أن  
يعمل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث  
عشر من المادة العاشرة بالتواعد والجراءات والمواعيد المنصوص  
عليها في الفصل الثالث - اولا - من الباب الاول عدا الاحكام  
المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة ، فإن لازم ذلك أن توقع صحف هذه  
الدعاوى من محام بالتطبيق للمادة ٢٥ التي تنص على أن توقع  
عرائض الدعاوى التي تقدم للمحاكم الادارية ومحكمة القضاء  
الاداري من محام مقبول امام هذه المحاكم ، لا وجه لما تقدم ، ذلك  
لأن مقتضى تطبيق جيمك المادة ٢٥ سالفة الذكر واستلزم توقيع

محلم على صفح الطعون التي تقدم للمحكم التأديبية ان يكون المحامي مقبولا ابله هذه المحاكم وقد سلف القول ان قانون مجلس الدولة ومن قبله قانون المحاماه لم يحدد المحامين المقبولين ابله المحاكم التأديبية ، كل ذلك يجانب ان المادة ٤٢ خست بلفكر الطعون عليها في البند الثالث عشر من المادة ١٠ واغلط الطعون التي يقدمها الموظفون العموميون في القرارات التأديبية النهائية المتصوص عليها في البند التاسع من المادة ١٠ والتي تختص بها كذلك المحاكم التأديبية ، واستأزام توقيع محلم على صفح الطعون المقدمة من الموظفين العموميين في القرارات التأديبية النهائية يؤدي الى مفارقة ظاهرة لا مسوغ لها .

ومن حيث ان الحكم الطعون فيه ، وقد قضى بطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيعها - من محلم ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك الغاؤه والحكم بعدم بطلان صحيفة الدعوى لهذا السبب .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم ، وكان الحكم الطعون فيه قد وقف عند بطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيعها من محلم دون ان يتطرق تضلؤه الى الفصل في شكل او موضوع الدعوى ذاتها ، فانه يتعين اعلتها الى المحكمة التأديبية للمباين بوزارة الصناعة للفصل فيها .

( طعن ٢٩٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٨ )

##### المبدأ :

قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على المباين فيها - اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهي من محاكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد والاجراءات والواعيد المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة شقها شأن

القرارات الادارية - من مقتضاه ان يجعل طلبات الغاء هذه  
الجزاءات الموقعة على المابلين بالقطاع العام تخضع فى نطاق  
دعوى الانشاء وقواعدها واجراءاتها ومواعيدها لذات الاحكام التى  
تخضع لها طلبات بالغاء القرارات النهائية الصادرة بالقاتون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ان يمدد رفع الدعوى امام المحكمة فيما  
يتعلق بطلبات الالفاء ستون يوما وان التظلم الى الجهة التى  
اصدرت القرار المظنون فيه او الى رئاستها يقطع هذا الميعاد -  
حكم نهائى حائز لقوة الامر المقضى ببطالان صحيفة الدعوى لعدم  
توقيعها من محام - صحيفة هذه الدعوى بما تضمنته من نعى  
المدعى على القرار الصادر بمجازاته واتصالها بما تضمنته بمحام  
الجهة التى يعمل بها من واقع حضور ممثلها فى جميع جلسات  
الدعوى يتحقق منها رغم الحكم ببطلانها كاجراء مفتتح للخصومة  
القضائية معنى التظلم بما يحمله من نعى على القرار وعزم على  
مخالصته - اثر ذلك : قطع سريان ميعاد رفع دعوى الغاء - قران  
الجزاء - سريان الميعاد من جديد اعتبارا من تاريخ الحكم الصادر  
فيها شلتها فى ذلك شأن الاثر المترتب على اقامة الدعوى امام  
محكمة غير مختصة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان المتبين ان قرار الجزاء المظنون فيه قد صدر من  
الشركة المدعى عليها وهى من شركات القطاع العام ، فى ظل  
احكام نظام المابلين بالقطاع العام الصادر بالقاتون رقم ٦١  
لسنة ١٩٧١ واستنادا الى المادتين ٤٨ ، ٤٩ منه ، كما ان المتبين انه  
صدر بعد العمل بالقاتون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس  
الدولة ، بما من شأنه ان يجعل القواعد والاجراءات والمواعيد  
التصوص عليها فى الفصل الثالث ( اولا ) من الباب الاول من هذا  
القاتون ، عمدا ما يتعلق منها بهيئة مفوضى الدولة ، هى واجبة  
الاتباع عند الطعن فيه امام المحكمة التلخيصية وذلك دون تلك القواعد

التي تضمنتها المادة ٤٩ من نظام المالكين بالقطاع الملم سالف الذكر .

ومن حيث انه وان كانت قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع الملم على المالكين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم في هذه القوانين الاداري لتخلف عنصر السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها برافق علة . الا ان اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحكم التلخيصية وهي من محكم مجلس الدولة - وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية من مقتضاه ان يجعل طلبات الغاء هذه الجزاءات الموقعة على المالكين بالقطاع وهي المشار اليها في الفقرة (ثاني عشر) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تخضع في نطاق دعوى الالفاء وقواعدها واجراءاتها ، لذات الاحكام التي تخضع لها طلبات الغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التلخيصية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين وهي الطلبات المشار اليها في الفقرة (ثامنا) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر ، الامر الذي من شأنه الا يكون ثمة اختلاف في ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة الى اي من هذين الطعنين بالالفاء .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٤ الواردة تحت (اولا) من الفصل الثالث من الباب الاول من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بان ميعاد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء ، ستون يوما ، كما تقضى بان النظام الى الجهة التي اصدرت القرار المطعون فيه والى رئاستها يقطع هذا الميعاد .

ومن حيث انه ايا كان القول في سلامة ما قضى به الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٦٧ لسنة ٧ القضائية ببطلان صحتها لعدم توقيعها من محام ، فانه اضحى حكما نهائيا حائزا قوة الامر المقضى وبالتالي خارجا عن نطاق هذا الطعن الملل ، الا ان هذا الحكم



وان قضى ببطلان الدعوى باعتبارها الخصومة المعتودة بين طرفيها ، فان صحيفة الدعوى بما تضمنته من نعى المدعى على انقراح المظنون فيه واتصالها — بهذا الذى تضمنه — بعلم الشركة المدعى عليها من واقع ما تبين من حضور ممثلها بجميع جلسات الدعوى ، يتحقق منها — رغم الحكم ببطلانها كاجراء مفتتح للخصومة القضائية — معنى التظلم بما يحمله من نعى على القرار وعزم على مخلصته الامر الذى من شأنه ان يكون من اثره قطع سريان يبعد رفع دعوى الفاء قرار الجزاء المشر اليه ، ويحيث يسرى هذا الميعاد من جديد اعتبارا من تاريخ الحكم الصادر فيها ، شأنها فى ذلك شأن الأثر المترتب على اقامة الدعوى امام محكمة غير مختصة .

ومن حيث ان الحكم القاضى ببطلان عريضة الدعوى وقد صدر بتاريخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ واقام المدعى دعواه المائلة فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ خلال الستين يوما التالية لصدور هذا الحكم ، فان الدعوى تكون — والامر كذلك — مقبولة شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك ، يكون مخالفا للقانون ويتمين الحكم بالغائه ، ويقبول الدعوى .

ومن حيث انه لما كانت الدعوى مهياة للفصل فيها ، فانه لا يكون ثمة محل لاعادتها للمحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا . ويتمين التصدى للفصل فيها .

ومن حيث ان المتبين من التحقيق سواء الذى أجرته الشركة المدعى عليها مسحوبا بالجرد ، أم من التحقيق الذى أجرته النيابة العامة ( المحضر رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق الازيكية ) ان المدعى معترف بمسئوليته عن المعجز الذى تكشف فى حصيله الكمبيوترات الممهود اليه تحصيلها والذى بلغ ٦٤٢ جنيه و ١٥٢ ملجم ولهذا ونظرا لقبيله بسداد المبلغ بالكيل فقد رات النيابة العامة الاكتفاء بمجازاته اداريا . ولم ينكر المدعى عى دعواه المائلة تحقق هذا المعجز فى مهنته ، وانما يحاول

تبريره في عبارات علمية مرسلة بكثرة المهام التي كلفت من مسئولياته عن هذا والذي يصمه على القدر المتيقن ، بالاھمال الجسيم في أداء واجبات وظيفته والحفاظ على عهدته مما يستتبع مساامته تأديبيا عنه .

ومن حيث انه لما تقدم ، فان القرار الطعون فيه بخفض وظيفة المدعى يكون مستندا الى اسباب مستخلصة استخلاصا سائفا من الأوراق ، وجاء في تقديره للجزاء مناسباً حقاً وعدلاً للذنب الإداري ، دون ان يفتوى على أي انحراف ، وبالتالي يكون قراراً سليماً قانوناً لا مطن عليه ، ومن ثم يكون النعمى عليه على غير أساس من القانون وتكون الدعوى لذلك متعينة الرغض .

( طعن ٧٢٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢ )

### قاعدة رقم ( ١٢٩ )

#### المبدأ :

بمصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تصبح القواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث ( أولا ) من الباب الأول منه عدا ما تعلق منها بهيئة مفوض الدولة هي الواجبة الاتباع عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على المملين بالقطاع العلم امام المحاكم القضائية دون تلك التي تضمنتها المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينظم المملين بالقطاع العلم .

#### ملخص الحكم :

انه بمصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تصبح القواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث ( أولا ) من الباب الأول منه عدا ما تعلق منها بهيئة مفوض دولة هي الواجبة الاتباع عند نظر الطعون في

الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام امام المحاكم  
التأديبية دون تلك التي تضمنتها المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١  
لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين بالقطاع العام المقابلة للمادة ٨٤  
من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث انه لذلك فقد اتهمت هيئة مفوض الدولة الطعن .  
المائل طالبه قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفناء الحكم .  
المطعون فيه وبقبول الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٢ ق شكلا واعادته  
الى المحكمة التأديبية للعاملين من المستويات الاولى والثاني  
والثالث بالاسكندرية للفصل فيها - وثبت الطعن على مخالفة .  
الحكم المطعون فيه للقانون - استنادا الى ان الطعن رقم ٣٦  
لسنة ٢٢ ق وهو يخص أحد العاملين بالحدى شركات القطاع العام .  
( شركة مواد الصبغة والكيماويات ) وليس موظفا عاما وهو من  
المطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين في القطاع العام .  
النصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة ١٠ من قانون  
مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ولا يتعلق  
بقرار اداري وليس مقدما من موظف عمومي ومن ثم فهو لا يتعلق  
بأى من الحالات التي تتطلب المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة أن  
يقدم تظلم بشأنها الى الجهة الادارية التي اصدرت القرار قبل  
الالجوء الى المحكمة التأديبية المختصة وهي الحالات المنصوص  
عليها في البنود ثلثا ورابعا وتلسعا من المادة ١٠ وهي القرارات  
الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة او بالترقية  
او بمنح العلاوات والقرارات الادارية الصادرة باحالة الموظفين  
العموميين الى المعاش او الاستبعاد او فصلهم بغير الطريق  
التأديبي والطبقات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات  
النهائية للسلطات التأديبية .

ومن حيث ان الطعن يقوم على اسباب تبرره فان القرار المطعون  
فيه وقد اخطر به الطاعن في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

عاشم طبعه في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧١ طلبا الفاء -  
يكون قد اتيم في المصاد المقرر .

( طعن ٢٣٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ١٤٠ )

#### المبدأ :

بموجب قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تخضع  
دعوى العاملين بالقطاع العام التي ترفع للمحاكم التأديبية وكذلك  
الطعون في الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة الإدارية العليا  
للإجراءات والمواعيد المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة  
أسوة بدعوى وطعون سائر العاملين أساس ذلك : قانون  
مجلس الدولة الذي ضمنا ما تضمنته المادة ٤٩ من قانون  
العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من إجراءات ومواعيد .

#### ملخص الحكم :

ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
قد تضمن - على ما يبين من استقراء أحكامه - إعادة تنظيم  
المحاكم التأديبية تنظيمها كليا استوعب تشكيلها واختصاصها  
وحالات الطعن في أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا دون ثمة  
تفرقة في هذا الشأن بين العاملين في الجهاز الإداري بالدولة  
والعاملين بالقطاع العام وذلك على نحو يتعارض مع الأسس  
التي قامت عليها التشريعات السابقة ومن بينها تلك التي انطوى  
عليها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين  
بالقطاع العام - الذي أصدر القرار المطعون فيه في ظل  
العمل بأحكامه - ورغما عن أن مقتضى إعادة تنظيم المحاكم  
التأديبية على الوجه السلف واعتبارها من محاكم مجلس الدولة  
أن تخضع دعوى العاملين بالقطاع العام التي ترفع لهذه المحاكم

وبذلك يرفعون من الاحكام الصادرة منها امام المحكمة الادارية العليا للأجراءات والمواعيد المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة اسوة بدعوى وطعون سائر العاملين ، واعتبار ما تفسضه المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه بشأن اجراءات ومواعيد الالتقاء الى المخاكم التأديبية والطعن في احكامها امام المحكمة الادارية العليا ملغاه ضمنيا بصدر قانون مجلس الدولة ، فان المشرع حرص على ان يضمن المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة ان يعمل عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام بالقرارات والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - لولا - من الباب الاول من القانون عدا الاحكام المنطقة بهيئة مفوضي الدولة وافتسخ المشرع بذلك من وجوب التزام المحكمة التأديبية عند نظر الطعون المشار اليها بمواعيد رفع الدعوى المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة التي تقضى بان ميعاد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلب الالفاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم منه الى الجهة التي اصدرت القرار والهيئات الرئاسية ، ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفض ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة - ولقد تغيا المشرع من الحرص على تأكيد اخضاع العاملين بالقطاع العام لذات الاجراءات التي تسرى في شأن من عداهم من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بالفصل في منازعتهم توحيد الاجراءات بالنسبة لهؤلاء العاملين على السواء تحقيقا لمبدأ المساواة وكمالة الفرص المتكافئة طالما لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة في هذا الشأن . وانساقا مع هذا الفهم فان ما نص عليه في صدر المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة مسابقة الذكر من مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظامي

العمالين بالقطاع العلم لا يعنى سوى مراعاة القواعد الأخرى  
التي تخرج عن نطاق الإجراءات المشار إليها في المادة ٢٤ من قانون  
مجلس الدولة وما بعدها التي اشتمل عليها الفصل الثالث —  
أولا — من الباب الأول من قانون مجلس الدولة فيما عدا الأحكام  
المتعلقة بهيئة مفوضى الدولة التي ارتأى المشرع بمريض النص استثناءها  
من أحكام الفصل المذكور دون ما سواها ومن ثم فإنه اعتباراً من  
تاريخ العمل بقانون مجلس الدولة تصبح القواعد والإجراءات  
— والمواعيد المتصوص عليها في الفصل الثالث — أولاً — من  
الباب الأول منه عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة هي  
الواجبة الاتباع عند نظر الطعون في الجزاءات المؤتممة على  
العمالين بالقطاع العلم أمام المحكم التأديبية دون تلك التي  
تضمنتها المادة ٤٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ آتف الذكر والتي  
نسخت بقانون مجلس الدولة .

( طعن ٨٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ١٤١ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العمالين بالقطاع  
العلم قرارات الجزاءات الصادرة من شركات القطاع العلم —  
خضوعها للرقابة القضائية من قبل المحكمة التأديبية — تطبيق  
القواعد والإجراءات والمواعيد المتصوص عليها في قانون مجلس  
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ شأنها شأن القرارات الصادرة في  
شأن الموظفين العموميين — التنظيم من هذه القرارات يقطع  
مواعيد دعوى الافشاء — القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يتضمن  
في أحكامه ما يتعارض مع القواعد السابقة .

#### ملخص الحكم :

أن الفقرة الرابعة من المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة

١٩٧٨ ، بإجراء قانون نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه لمجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين والمنتخبين وأعضاء مجلس إدارة الشبكات الانتخابية توقيع أي من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا القانون .

ويكون النظام من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر في ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإجراء قانون نظام العاملين بالقطاع العام أن إخضاع قرارات الجزاءات الصادرة من شركات القطاع العام للرقابة القضائية من قبل المحكمة التأديبية وهي من محكم مجلس الدولة وشأنه تطبيق القواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الإدارية الصادرة في شأن الوظيفة العمومية ومن ثم فإن طلبات إلغاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام وهي المشار إليها في الفقرة (ثاني عشر) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة تخضع في نطاق دعوى الإلغاء وقواعدها وإجراءاتها ومواعيدها لذات الأحكام التي تخضع لها طلبات إلغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين وهي الطلبات المشار إليها في الفقرة (ثالثا) من قانون مجلس الدولة سالفة الذكر الأمر الذي من شأنه ألا يكون ثمة اختلاف في معاد الطعن وطبيعته بالنسبة إلى أن هذين الطعنين بالإلغاء وإذا كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص بأن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء مستون يوما كما تنص بأن التظلم إلى الجهة التي أصدرت القرار المطعون فيه أو إلى رئاستها يقطع هذا الميعاد فإن هذا

الحكم يسرى بالتسمية للقرارات التأديبية الصادرة في شأن  
المعاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أنه قد صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن  
اصدار نظم المعاملين بالقطاع العام ولم يتضمن في احكامه  
ما يتعارض مع القضاء السابق سوى ان هذا القانون قد  
استحدث مواعيد جديدة لرفع دعوى الالفاء بالنسبة لبعض  
القرارات التأديبية الصادرة في شأن المعاملين بالقطاع العام ومن  
ثم تظل دعوى الفاء القرارات التأديبية الصادرة في شأن  
المعاملين بالقطاع العام خاضعة في قواعدها واجراءاتها لأحكام  
دعوى الفاء القرارات الصادرة في شأن الموظفين العموميين وكما  
ان النظم من هذه القرارات يتطوع مواعيد دعوى الالفاء .

ومن حيث أنه متى كان الثابت ان القرار المطعون فيه قد  
صدر بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وأعلن للمطعون ضده  
في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ فنظّم منه الى رئيس مجلس الادارة في  
١٧ من يناير سنة ١٩٨١ وأقام دعواه في ٢٨ من يناير سنة ١٩٨١  
ومن ثم تكون دعواه هذه مقبولة شكلا ويكون الحكم المطعون فيه  
قد قضي بذلك يكون قد صدر سلفيا متقنا مع أحكام القانون .

ومن حيث ان البند ١٣ من المادة ٧٩ من القانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٧٨ بإجراء قانون نظام المعاملين بالقطاع العام يقضي  
بأن يحظر على المعامل التصريح بمعلومات أو بيانات تتصل بعمل  
الشركة بغير تصريح سابق من الجهة المختصة بالشركة والمقصود من  
ذلك أنه يمنع عن المعامل نشر أي بيانات أو معلومات تتصل بعمل  
الشركة بغير تصريح سابق لما قد يترتب على نشر هذه المعلومات  
أو البيانات من مساس بمصالح الشركة والمقصود بالنشر هو اعلام  
جهات غير مختصة بتلقى هذه البيانات أو المعلومات .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده نشر بيانا  
بجريدة الاحرار بمعددها الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ لم  
يجحده الطاعن وقد تضمن هذا البيان أنه في شهر يوليو قبلته



زملائي بشركة مطاحن جنوب الاسكندرية . . . . . وزير التموين وعرضنا عليه بعض حالات الاهمال والاحتراف والعيب بالمال العام الذى يمارسه رئيس مجلس الادارة ومديرها الفنى الذين سبق تقديمها للتحقيق امام نيابة الاموال العامة بالاسكندرية فى القضية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ فما زال يمارسان عملهما بالشركة بالرغم من انهيار انتاج الشركة الذى اصبح ٦٠٠ طن بدلا من ١٠٠٠ طن وانخفاض انتاج المكرونة من ٨٥ طنا الى ٣ طن وتدهور مصنع امون للمكرونة الذى انخفض انتاجه من ٥٠ طنا الى ١٠ اطنان وتحقيق خسائر وصلت نصف مليون جنيه هذا المبلغ وشراء مولدات ومكينات تغليف بمائتين الف جنيه وتركهم فى المعراء منفا علمين حتى الآن .

ومن حيث ان ما نشر يتضمن ولا شك بيانا ومعلومات عن انتاج الشركة وميزانياتها ولا حجة لما ذهب اليه الحكم المظنون فيه من ان هذا النشر هو ممارسة لحق الشكاوى وهو حق كتملة القانون وبهذه المنابة لا يتدرج مثل هذا التصرف ضمن الحظر المنصوص عليه فى المادة ١٢/٧٩ من قانون الماعلين بالقطاع العام لانه ليس من مقتضى ذلك الحظر منع الماعل من ابلاغ السلطات المختصة بما يراه مكونا لجريمة جنائية او تأديبية لا حجة فى ذلك ان الجرائد ليس سلطة مختصة بتلقى الشكاوى عن المخالفات التأديبية او الجرائم الجنائية كذلك ليست جهة مختصة بتلقى المعلومات او البيانات عن الشركات وتأسيسا على ذلك فان القرار المظنون فيه يكون قد صدر قلما على سبب صحيح ومن ثم فان الحكم المظنون فيه وقد قضى بالفناء يكون قد صدر على خلاف احكام القانون .

ومن حيث انه لما تقدم وكان الحكم المظنون فيه قد صدر

وبالمخالفة لأحكام القانون فإنه يتمتعين الغاء والحكم برفضها  
بوضوح.

( ملحق ١٣٠ لسنة ٢٨ ق ن جلسة ١٩٨٥/٤/٢٧ )

### القضية رقم ( ١٤٢ )

#### المبدأ :

المادة ١٠ من قانون نظام المبلين بالقطاع العام الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — منوط اختصاص المحكم التأديبية  
فقط لنطاق المنزلة بقرار تأديبي — فتوار انتهاء ختمة تليل  
بالقطاع العام بسبب الانقطاع لا يعتبر منطويا على جزاء تأديبي  
— ضمن على القرار — خروجه عن دائرة اختصاص المحاكم  
التأديبية .

#### ملخص الحكم :

منوط اختصاص المحاكم التأديبية وفقا لأحكام نظام العاملين  
بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي  
يسود في ظله القرار المطعون فيه هو نطاق المنزلة بقرار  
تأديبي ولما كان قرار انتهاء ختمة المتكلم بسبب الانقطاع من  
العمل وفقا لحكم المادة ١٠ من القانون المنفك لا يعتبر منطويا  
على جزاء تأديبي فإنه بهذه المنزلة يخرج عن دائرة اختصاص  
المحاكم التأديبية وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ولكنه  
الحكمة الدستورية العليا في حكمها الصادر ببطانة ١٦ من  
نبرابر سنة ١٩٨٠ في القضية رقم ١ لسنة ١ قضائية ( تنازع ) ،  
وحكمها الصادر ببطانة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ في القضية رقم  
١٩ لسنة ١ قضائية ( تنازع ) .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية قد تعجلت في إصدار حكمها

يجب ان تتحم الشركة المدعى عليها المستندات القاضية بالدموى .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الشركة المدعى عليها اصدرت بتاريخ ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٨١ قرارا بانهاء خدمة المدعى الذى يعمل بوظيفة ساعى بإدارة الخدمات اعتبارا من ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٨١ بسبب تغييه بدون اذن اكثر من خمسة عشر يوما متصلة بالتطبيق كحكم المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وذلك بعد ان وجهت اليه انذارا في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٨١ سجلت عليه انقطاعه عن العمل ونهت عليه بانه سوف تتخذ ضده اجراءات انهاء الخدمة اذا وصلت ايام تغييه بدون اذن او عذر مقبول اكثر من خمسة عشر يوما او ثمانية ايام اخرى من تاريخ الانذار .

ومن حيث ان القرار المطعون عليه قد صدر استنادا الى غياب المدعى عن العمل اعتبارا من ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٨١. وليس بسبب اتهامه بسرقة كمية من السلك النحاسى حسبما يذكر المدعى في صحيفة دعواه وسأيرته في ذلك المحكمة التأديبية . وينص البند ١ من المادة ١٠٠ من نظام العاملين بالقطاع العام - الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على ان الانقطاع عن العمل بدون عذر مقبول اكثر من خمسة عشر يوما متتالية تعتبر من اسباب انتهاء الخدمة على ان يسبق ذلك انذار كتابى يوجه للمعامل بعد انقطاعه لمدة متبعة ايام وذلك ما لم يقدم ما يثبت ان انقطاعه كان بعذر قهرى ومن ثم فان القرار المطعون عليه طبقا لاسبابه وللاسباب التى قلم عليها يعتبر قرارا بانهاء خدمة . . . . . ولا يعد قرارا تأديبيا بفصل المدعى من الخدمة اذ ان المادة ٨٢ من نظام العاملين المشار اليه حددت على سبيل الحصر الجزاءات التى يجوز توقيعها على العمال بالقطاع العام واحلت على القمة منها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد من انواعها التى احتوتها انهاء الخدمة المنزوعة عنه بالبتد ١ من المادة ١٠٠ - المشار اليه .

ومن حيث انه ايا كان الراى فى سلامة الاسباب التى قام عليها  
القرار المطعون فيه وما اذا كتلت تلك الاسباب تحمل القرار  
محل الصحة فى نطاق قرارات انتهاء الخدمة فلن ذلك من سلطة  
المحكمة المختصة بالتمقيب عليه موضوعا ، وابتناء على ذلك  
فان المحكمة لا تختص بنظر الدعوى بطلب الغاء القرار المشار  
اليه اذ ان مناط اختصاصها على ما سلف البيان هو تعلق  
المنازعة بقرار تاديبى ، واذا ذهب حكم المطعون فيه غير هذا  
المذهب يكون خالف القانون ويتمين لذلك القضاء بلفظه والحكم  
بعدم اختصاص المحكمة التاديبية بمدينة الاسكندرية بنظر الدعوى  
ويحالنها الى دائرة شئون العمال بمحكمة الاسكندرية الابتدائية  
للفصل فيها اعمالا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

( طعن ٧٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٢ )

#### تعليق :

يراجع حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١١  
لسنة ١ قضائية ( تنازع ) الصادر بجلسته ١٦ من فبراير سنة  
١٩٨٠ وحكما فى القضية رقم ١٩ لسنة ١ ( تنازع ) الصادر  
بجلسته ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ .

وفى هذين الحكمين ارست المحكمة المبادئ الآتية :

١ — انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بغير مسبب  
مشروع لا يعتبر فصلا تاديبيا ، وانما يقسم على افتراض ان هذا  
العامل يعد فى حكم المستقيل لما يدل عليه هذا الانقطاع — طوال  
المدة التى حدها القانون — من رغبة شخصية فى ترك العمل ،  
وهو ما دعا المشرع الى التمييز بين الفصل او العزل بحكم أو قرار  
تاديبى وبين الانقطاع عن العمل بغير اذن ، فافترس لكل مسبب ينشأ  
خلصا فى المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر

بالتقارر بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التى حددت الاساليب التى تنتهى بها خدمة العامل .

٢ — انصاح المشرع صراحة فى قانون نظام العاملين الممارس بالتقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — الذى حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — بما نص عليه فى المادة ١٠٠ منه على أن العامل الذى ينقطع عن العمل بغير إذن المدد المنصوص عليها فى تلك المادة يعتبر مقسما استقالته ، ولا يؤثر فى هذا النظر ان الانقطاع عن العمل بغير سبب ينطوى على خروج مقتضى الواجب يبرر مجازاة العامل تلقيا ، لأن الشارع جعل للجهة التى يتبعها العامل فى هذه الحالة سلطة تقديرية فى الاختيار بين اتخاذ الاجراءات التأديبية المقرر لمجازاته ، وبين أعمال قرينة الاستقالة الضمنية وانهاء خدمة العامل على أسسها .

٣ — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص وبالتالي لا يعد العامل بها موظفا عاما ، ولا يعتبر قرار انهاء خدمته لاتقطاعه عن العمل بغير سبب مشروع قرارا اداريا ، ولما كان هذا القرار على ما سبق بيانه ليس جزاء تأديبيا ، فان المنزوعة بشأنه — سواء بانفاله او التمويض عنه — لا تدخل فى اختصاص محاكم مجلس الدولة ، المنصوص عليها فى المادة العاشرة من قانونه الصادر بالتقارر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وانما يختص بها القضاء العادى صاحب الولاية العامة .

### قاعدة رقم ( ١٤٢ )

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام مرده الى احكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام — الأعمال المالية مثل المتع من الدخول

إلى مكتب أو الأعمال التي أتت إلى حجب الطاعن عن أداء وظيفته أو التراضي في إصدار قرار الاعارة لا تشكل قرارا إيجابيا أو سلبيا يكون محلا لدعوى الإلغاء بفهمها القانوني السليم — التحق من ثبوتها والفصل في مشروعيتها والتعويض عنها يدخل في اختصاص المحاكم العادية .

#### ماخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بالنسبة للمعلمين بالقطاع العام مرده إلى احكام قانون مجلس الدولة وقانون المعلمين بالقطاع العام اللذين جعلتا الطعن في القرارات التأديبية ومحكمتهم تأديبيا من اختصاص المحاكم التأديبية .

ومن حيث ان الأعمال المالية التي يشوبها الطاعن إلى المطعون ضدهم وهي منعه من دخول مكتبه أو الأعمال التي أتت إلى حجب عن أداء وظيفته مثل إحالة الموظف الخاصة به إلى غيره من المعلمين كذلك التراضي في إصدار قرار اعارته إلى هيئة الأمم وقد صدر القرار بالفعل بعد ذلك — مثل هذه الأعمال والأعمال لا تشكل قرارا إيجابيا أو سلبيا يكون محلا لدعوى الإلغاء بفهمها القانوني السليم وإنما يكون التحق من ثبوتها والفصل في مشروعيتها للمحاكم العادية صاحبة الولاية العامة في منازعات المعلمين بالقطاع العام والتي تختص كذلك بنظر طلبات التعويض عنها .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكانت المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا غير مختصة بنظر طلبات الطاعن وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بغير ذلك فإنه يتمين والحالة هذه إلغاء الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى رقم ٢ لسنة ١٥ إلى محكمة الجيزة الابتدائية ( دائرة المال ) باعتبار ان الشركة المختصة بالنسبة في الدعوى محل اقليمها محافظة الجيزة .

( طعن ٦٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ١٤٤ )

#### المبدأ :

المادة ٨٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المشرع حدد الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد من بين الجزاءات التي عدهتها انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الضمنية - انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الضمنية المخصوص عليها في المادة ١٠٠ بعد سببها مستقلا وتميزا عن الأسباب التي تنتهي بها خدمة العامل - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة حدد اختصاص المجلس القضائي بالفصل في قرارات الجزاءات القضائية التي تصدرها السلطات القضائية وحدها - يخرج عن اختصاص المجلس القضائي غيرها من القرارات والتأمرات - الإختصاص بنظر الطعون في القرارات الصادرة بإنهاء الخدمة بالتطبيق لنص المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يخرج عن اختصاص المحاكم القضائية وتختص بنظرها المحاكم العادية - اختصاص المحاكم المدنية بنظر التأمرات في هذه القرارات يشمل الطلبات المتفرعة منها والمتربة عليها .

#### ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان الشركة المَطعون ضدها قد أصدرت القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٢ من ابريل سنة ١٩٨١ بإنهاء خدمة الطاعن بالتطبيق لأحكام المادة ١٠٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام بسبب انقطاعه عن العمل .

ومن حيث ان الطاعن يطلب في تقريرى الطعن إلغاء الحكم الصادر من المحكمة التكميلية لمستوى الإدارة العليا والذي قضى بعدم اختصاصها بنظر طلب إلغاء القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ ،

وفي تقرير الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٨ التضايق طلب أن تنصدي هذه المحكمة وتقضى بإلغاء القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٣ من إبريل سنة ١٩٨١ المشار إليه .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام حدد الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين في المادة ٨٢ منه ومن بينها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد من بين الجزاءات التي عدتها انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الضمنية المنصوص عليها في المادة ١٠٠ من القانون المشار اليه مما يستدل معه ان انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الضمنية يعد سببا مستقلا متبعا عن الأسباب التي تنتهي بها خدمة العامل وبهذه المثابة يختلف اختلاف بينا من الفصل من الخدمة كجزاء تأديبي تنتهي به خدمة العامل ، ومما يؤكد ذلك ان المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد عدت اسباب انتهاء الخدمة وجعلت من الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية والاحالة الى المعاش والفصل بقرار من رئيس الجمهورية في الأحوال التي يحددها القانون الخاص بذلك حالات مستقلة بعضها من البعض .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للقرارات الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام ، بالفصل في قرارات الجزاءات التأديبية وحدها التي توقعها تلك سلطات ، فله بذلك قد جعل الاختصاص بالفصل في غيرها من القرارات والمنزعات للمحاكم العادية عملا بالتواعد العامة في ترتيب الاختصاص بين جهات القضاء .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان الاختصاص ينظر الطعون على القرارات الصادرة بانتهاء الخدمة طبقا للمادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها تخرج عن اختصاص



**المحكّم التأديبية** وتختص بنظرها المحكّم التأديبية وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه طبقا لاسناده وللأسباب التى قام عليها يعتبر قرار انتهاء خدمة ولا يعد قرارا تأديبيا بفصل الطاعن من الخدمة ، ولا يسوغ الطاعن الخوض فى البواعث والأحداث المعاصرة لاصدار القرار المطعون عليه ليستثنف منها ان القرار المطعون فيه يعد من قرارات الفصل التأديبى ، اذ ايا كان الراى فى سلامة الأسباب التى قام عليها القرار المطعون فيه وما اذا كانت تلك الأسباب تحمل القرار محمل الصحة فى نطاق قرارات انتهاء الخدمة فان ذلك من سلطة المحكمة المختصة التى لها التعتيب عليه موضوعا ، وابتناء على ذلك فان المحكمة التأديبية لا تختص بنظر الدعوى بطلب الفاء القرار المطعون فيه اذ ان مناط اختصاصها هو تعلق المنازعة بقرار تأديبى .

ومن حيث انه بالنسبة لطلب الطاعن صرف مرتبته وملحقاته بصفة مستعجلة فان اساس هذا الطلب كما قضت بحق المحكمة التأديبية — هو ان القرار الصادر بانتهاء خدمته هو قرار بالفصل ، فتمتّى كان الأمر كما تقدم وكانت المحكّم المدنية هى المختصة بنظر الطعن بالفاء هذا القرار كما سلف القول فانها تختص بالطلبات المتفرعة منه والمتربة عليه وهى مدى استحقاق الطاعن لمرتبه من تاريخ انتهاء خدمته ، كذلك الأمر بالنسبة لطلبه الزام المطعون ضدها بفرامة تهديدية بواقع مائة جنيه يوميا اعتبارا من تاريخ القضاء فى الدعوى ، فهذا الطلب يترتب على الحكم فى مشروعيه قرار انتهاء الخدمة ، من ثم يتحدد الاختصاص بنظره للمحكّم المدنية .

ومن حيث انه بالنسبة لطلب الطاعن الآخر وهو التصدى لوسائل الاعتداء على المال العام الواردة فى صحيفة دعواه فان

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة تمجد صمد  
اختصاص المحكم التأديبية على سبيل الجسر ، وليس من بينها  
التصدي للتحقيق في مخالفات لم تحال اليها من الجهة  
المختصة وهي النيابة الإدارية .

ومن حيث ان ما يلخذه الطامن على الحكم المطعون فيه انه  
أخل بحق الدفاع اذ لم تقرر المحكمة ضم الدعويين رقمي ١٠٨٤  
لسنة ٢٣ ، ١٢٩٨ لسنة ٣٢ ، فقد عرض الحكم المطعون فيه  
لهذا الطلب وانتهى الى رفضه للاسباب الواردة في هذا الحكم  
والتي تأخذ بها هذه المحكمة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان حكم المطعون فيه قد  
أصاب الحق في فضله مطبقا القانون تطبيقا سليما تنفق  
معه المحكمة في منطقته واسببه بالاضافة الى الاسباب  
السابقة ، فان الطعن والحالة هذه يكونا غير مستندين لاساس  
سليم من القانون مما ينعين رفضها .

( الطعنان ١٧٢٨ و ١٧٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٥ )

##### المبدأ :

وجوب التفرقة في تحديد آثار حكم الالفاء الذي يصدر  
تعميما على القرارات التأديبية وبين الفاء القرار لانقضاء  
السبب الموضوعي الذي يحيطه على الصحة لإنتفاء الإخلال به  
حق العمل لعدم صحتها او لأن الواقعة التأديبية للملزم  
بفرض وقوعها لا تشكل ذنبا اداريا وبين الفاء القرار لميب  
في الشكل او الاجراءات او تجاوز في الاختصاص - في الحالة  
الأولى تكون المحكمة قد حسمت النزاع وقضت في قوة الحقيقة  
القانونية في الواقع المسبوبة للمال وتضمنها القرار محل

الإنشاء بما لا يسوغ لجهة الإدارة استئناف النظر من جديد في  
لوثيقه والا كان ذلك انتهكا لحجية الحكم — في الحالة الثانية فإن  
الحكمة لا تتطرق الى مراجعة سلوك المائل من جديد وإنما  
هي تفصل في مدى سلامة القرار من حيث الشكل الذي يتطلبه  
القانون أو الاجراءات التي اوجب ترسيها أو سلطة المختصة  
بإصداره — إلغاء القرار لسبب من أسباب الحالة الثانية لا يخل  
بحق السلطات التأديبية في ممارسة سلطتها من جديد تنفيذ  
لنقض الحكم بعد بتية القرار بما ثلله من عيوب شكلية  
وإصداره على الوجه الذي يتطلبه القانون .

#### ملخص الحكم :

انه قد بات ملما به ضرورة التفرقة في تجديد آثار حكم  
الإلغاء الذي يصدر تعقيبا على القرارات الادارية وبصفة خاصة  
القرارات التأديبية — وبين إلغاء القرار لانتقاده السبب  
الموضوعي الذي يحمله على الصحة لانتفاء المخالفة في حق  
المائل لعدم صحتها ، أو لأن الواقعة المنسوبة اليه بفرض  
وقوعها لا تشكل ذنبا اداليا يسوغ للسلطات التأديبية التدخل  
لوثيق العقاب محل حكم الإلغاء ، وبين إلغاء القرار لسبب من  
الشكل أو الاجراءات أو تجاوز في الاختصاص ، ففي الحالة  
الأولى تكون المحكمة قد حسمت النزاع وقضت في قوة الحقيقة  
القانونية في الوقائع المنسوبة الى المائل وتنضمها القرار محل  
الإلغاء ، بما لا يسوغ معه للجهة الادارية استئناف النظر من جديد  
في الوقائع المشار اليها والا كان ذلك انتهكا لحجية الحكم  
المذكور ، أما في الحالة الثانية فإن المحكمة لا تتطرق الى مراجعة  
سلوك المائل من جديد وإنما هي تفصل في مدى سلامة القرار  
من حيث الشكل الذي يتطلبه القانون أو الاجراءات التي اوجب  
ترسيها أو سلطة المختصة بإصداره ، ومن ثم فإن التضيء بإلغاء  
القرار لسبب من هذه الأسباب لا تجل بحق السلطات التأديبية .

هى ممارسة سلطتها من جديد تنفيذا لمقتضى الحكم - على الوجه القانونى الصحيح بعد تنقية القرار مما شابه من عيوب شكلية واصداره على الوجه الذى يتطلبه القانون ، فلذا كان الثابت من الأوراق فى خصوصية هذا النزاع ان المحكمة التأديبية بالاسكندرية سبق لها ان قضت بإلغاء القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٦ ، والقضى بمجازاة المطعون ضده بخمسة عشرة ايام من اجرة استنادا الى تصور شطب التحقيق التى اجريت بشأنه وهى عدم سماع شاعدى الاثبات الوحيدين وهما مدير عام الهيئة ومدير فرع الهيئة بالاسكندرية ، وتنفيذا لمقتضى الحكم اعفت الجهة الادارية كل اثر للقرار المذكور واعادت التحقيق لاستكمال احوال شهود الاثبات وغيرهم من الشهود الاخرين على الوجه الذى يسمح باجلاء الحقيقة فى تقديرها ثم اصدرت قرارها الجديد رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٧٦ بمجازاة المطعون ضده بخمسة وخمسة ايام من راتبه عما كان يسوغ للمحكمة ان توصله الابواب فى وجه الهيئة الطاعنة فى ممارسة سلطتها التأديبية على العاملين لديها فيما فرط من احدهما من مخالفات بمقولة ان قرار الجزاء قد صدر بان وقتل سبق ان فصلت المحكمة فى شأنها وهى بصدد بحث القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٦ فليس صحيحا ان المحكمة قد فصلت فى الوقائع التى تضمنها القرار المذكور وانما اقتصر قضاءها على بحث مدى سلامة الاجراءات التى صدر فى نطاقها القرار المشار اليه وانتهى من ذلك الى الفاء هذا الاثر تقتصر حجية الحكم دون ان يجلوزه الى غل يد السلطات التأديبية فى ممارسة اختصاصاتها الذى خولها القانون اياه ، فلهذه السلطات ان تعيد التحقيق وتستكمل الاجراءات وتصدر القرار التأديبى على وجهه الصحيح دون ان تحل ذلك بحجية الحكم المشار اليه ، او بمنع المحكمة التى يرفع اليها الطعن القرار التأديبى الجديد من ولاية التعقيب عليه دون التقيد بحكمها السابق فتناولوه الوقائع التى استند اليها القرار للتأكد من صحتها وسلامة

تكميها القانوني ، ما لم يؤدي مرور الزمن على هذه الوثائق الى  
اسدال ستار التقادم المانع من استئناف النظر فيها واذا ذهبت  
الحكمة غير هذا المذهب والمترتب على ان التحقيق اللاحق على صدور  
الحكم قد انشأ طرفا جديدا انعطف اثر على الماضي وهو امر  
- على حد قولها - نمر جائز ، مع ان المسلم به ان اجراءات  
التحقيق لا تصدو ان تكون اجراءات كشفة عن الوقائع السلبية  
والتي لم تتطرق اليها المحكمة من قبل لعدم استكمال التحقيق  
لأركانه وضمائنه - فلها تكون اخطأت في تأويل القانون وتطبيقه ،  
وأوردت حكمها موارد الطعن فيه بالافناء .

ومن حيث انه تبين من الاطلاع على القرار رقم ٢٩٨ لسنة  
١٩٧٩ الصادر بمجازاة الكاتب . . . . . بخمس خمسة  
ايام من راتبه انه قد تلم حسبا يمين في ديالجتته عن  
ما اثبتته التحقيقات في قيام المطعون ضده بالتعدي  
على مدير عام الهيئة بالفاظ جارحة وقد اكدت مضمون القرار  
هذا المعنى حيث ورد نصه كالآتي « مجازاة الكاتب . . . . .  
المعين على الدرجة الثامنة بخمس خمسة ايام من راتبه لانه  
هو منسوب اليه من اعتدائه علنا ( مدير فرع الهيئة ) :  
بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٥ بالسبب بالفاظ جارحة » ومن ثم يكون قرار  
الجزاء الذي كان مطروحا على المحكمة والفى بمقتضى حكمها  
المطعون فيه قد استند الى واقعة واحدة هي اعتداء المطعون  
ضده على رئيسه بالقول بالفاظ جارحة .

ومن حيث ان هذه الواقعة التي استند اليها القرار المذكور قد  
ثبتت في حق المطعون ضده ثبوتا فنيا بقراره وشهادة جميع  
زملائه من العاملين ، بله المذكور قد وجه الى رئيس الهيئة عبارة  
« انت الى مستين كلب ومستين حيوان .. » وان كان قد عزا  
توجيه هذه العبارات الجارحة الى انه قد وجهها الى رئيسه ردا  
على العبارات الجارحة التي وجهها اليه مدير فرع الهيئة ، وقد  
أكد هذه الواقعة كل من . . . . . و . . . . .  
و . . . . . من زملاء المطعون ضده العاملين  
باليئة .

ومن حيث أنه لا مرأى في التهم ما وجهه المظنون قسده متن  
عقوبات جارية الى رئيس يقوم على قبة الجهات الذي يعمل فيه  
انما يشكل فئنا اداريا يسوغ نلجهة الادارية التدخل لتوقيع  
انجزاء عليه ، ولا يكفى المظنون ضده للدفاع عن واقعة الادعاء  
بأن ما وقع مثله قد جاء دفاعا عما وجه اليه من اعتداء من  
الستيد مدير فرع الهيئة ، لا يسوغ ذلك ان تجاوز الرئيس لحدود  
تسلطه في التوجيه ، لا يبرر للعامل ان يخرج على مقتضى الواجب  
الوظيفي مما يحكمه عليه من طاعة للرؤساء وتوقيع لهم ، ما دام  
الدفاع عن النفس تجاه تجاوز الرؤساء له منجبه المعروفة في  
القانون وليس من بينها الرد على الرؤساء بما يهدد كرامتهم وبقل  
من هبهم التي تعد اسلحا لحسن سير العمل بالمرفق وكان  
في مقدور المظنون ضده ان صرح ما يدعيه ان يتوجه بشكواه  
الى الرئيس الاعلى للهيئة او يدعواه الى القضاء ان كان لذلك مقتضى  
وليس من المقبول في نطاق الوظيفة العامة ان يتعدى كل عامل  
على رئيسه بدعوى الاخذ بانثار او الدفاع عن النفس والا اصبح  
الامر فوضى لا يصلح عليها حال المرفق ، وكل اولئك آية على ان ما فرط  
من المظنون ضده — ايا كان الباعث عليه — شكل مخالفة  
تأديبية تسوغ للسلطة التأديبية المختصة توقيع الجزاء عليه  
للضالية التي اتبعها الشارع فيه وهي حسن سير المرافق العامة  
واعادة الاستقرار الى ما يوجه الترتيب رئيسي بالمرفق من احترام  
الرؤساء وتوقيعهم تحقيقا لمصلحة العمل ومن ثم فإن القرار رقم  
٣٦٨ لسنة ١٩٧٩ الذي كان مطروحا على المحكمة التأديبية قد  
قام على اساس منقائم من القلائد خصمينا من الانفاء ويكون  
الحكم المظنون فينه اذ قضى بالاعتلاء قد اخطأ في تأويل القانون  
وتطبيقه وتفسيره الفناء .

( طعنان ٤٢ و ٩٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/١٥ ) :-

#### تعليق :

يشترط للظن في القرارات الادارية التأديبية ان يكون مرجع  
الظن بحسب المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة عدم الاختصاص

أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها . أو امسالة امتصاص السلطة . أما تناسب الجزاء مع الخطأ الذي إتياء العمل ، فهو — في نظر بعض الفقهاء — د. محمد مصطفى حسين — مقالته السابقة ص ١٥٥ وما بعداً — يخرج من مجال الرقابة القانونية ويدخل في مجال السلطة التقديرية لجهة الإدارة : وقد أرادت المحكمة الإدارية العليا بنظرية الغلو رقابة هذا التناسب سواء في صدد الأحكام التأديبية أو القرارات التأديبية . ولكن رقابة تناسب الجزاء الموضع من جهة إدارية — في نظر هؤلاء الفقهاء — لا يجد له سنداً من القانون متى كان قرار الجزاء برئياً من عيب الانحراف بالسلطة .

ثانياً — لا يمكن التسليم بفكرة مخالفة القانون لأن أئقتون الإداري لم يصنف الجرائم الإدارية ولم يفرد العقوبات التأديبية .

وثانياً — لأن النظام التأديبي في مصر يفرض هذه الرقابة ، غلقد احتلط المشرع سلفاً من شطط الإدارة حين قمر حق الجهة الإدارية على بعض العقوبات البسيطة وترك أمر توقيع الجزاءات الخطيرة والجسيمة للمحاكم التأديبية .

**الفرع الرابع**  
**الحكم عامة ومقنونة**  
**لولا — ولاية التلايب ومدى جواز التفويض فيها**

---

**قاعدة رقم ( ١٤٦ )**

**المبدأ :**

ولاية التلايب — لا تملكها سوى الهيئة التي نالها  
المشرع بهذا الاختصاص في الشكل الذي حدده لها .

**ملخص الحكم :**

ان ولاية التلايب لا تملكها سوى الهيئة التي نالها المشرع  
بهذا الاختصاص في الشكل الذي حدده لها في ذلك من  
ضمانات قدر أنها لا تتحقق الا بهذه الأوضاع .

( طعن ١٩٧٤ لسنة ٦ ق ، ٧٣٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٠/٢٧/

( ١٩٦٢ )

**قاعدة رقم ( ١٤٧ )**

**المبدأ :**

لا يجوز لمن كانت له سلطة تلايب معينة ان يفوض غيره  
في مزاومتها .

**ملخص الفتوى :**

ان المساعدة العامة في نطاق التلون الخاص ان من يملكه



التصرف بنفسه بملك أن يوكل فيه غيره أما في نطاق القسطنطين العلم فالأمر يختلف فإن الموظف لا يملك توكيل غيره في القيام بالأعمال الموكولة إليه وما ذلك إلا لأن هذه الأعمال ليست أمثلة الخصة بل هي أعمال الدولة وقد عينت القوانين واللوائح السلطات المختصة بها ونظمت طريقة أدائها .

ولذلك فإن الإجابة في القسطنطين الإداري لا تجوز إلا حيث ينص القانون على جوازها فإذا أجرها القانون فاتها لا تجوز إلا حيث ينص القانون على جواز انبثاقها .

وبالرجوع إلى الأوامر المالية المنطوقة بتدابير الموظفين يتبين أن الأمر العالي الصادر في مارس ١٩٠١ ينص على أن لرؤساء المصالح الحكم بالانذار وبتقطع الماهية مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً ولم يرد في هذا الأمر ولا في غيره ما يجيز التلويص في هذا الاختصاص ومؤدى ذلك أن رئيس المصلحة هو المختص وحده بتوقيع العقوبات السابقة ذكرها فلا يجوز له أن ينزل عن اختصاصه كله أو بعضه أو أن ينيب عنه غيره فيه .

ولما كان الوزير يعتبر رئيس مصلحة بالنسبة إلى الموظفين الذين لا يتبعون مصلحة ذات كيان مستقل فلا يجوز له — بهذه المثابة — أن يفوض وكيل الوزارة أو سكرتيرها العلم في اختصاصه التلويص الذي خوله له القانون .

( فتوى ٣٧٦ — في ١٩٠١/٦/٧ )

### قاعدة رقم ( ١٤٨ )

المبدأ :

إذا ناط القانون بسلطة معينة اختصاصاً ما فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه إلا إذا أجر لها القانون ذلك —

( م ١٩ — ج ٦ )

القبائون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظم الماملين بالقطاع العام  
الميلاد كان يجوز لرئيس مجلس الإدارة التفويض في توقيع  
الجزاءات - القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام الماملين  
بالقطاع العام الجديد سكت عن ذلك وفي ذات وقت منع شغلي  
الوظائف العليا سلطة لصيقة في توقيع الجزاءات - اثر  
ذلك - انه لا يجوز بعد العمل بالحكم القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٨ التفويض في اختصاص توقيع الجزاءات وبالتالي عدم  
جواز النص في لائحة الجزاءات على سلطة اخرى لتوقيع  
الجزاءات على خلاف المصوص عليها في القانون .

### ملخص الفتوى :

المادة ٤٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ بنظام الماملين  
بالقطاع العام كانت تنص على أن : « يكون توقيع الجزاءات  
التأديبية المبينة في المادة السابقة وكيفية التنظيم منها او الطعن  
فيها وفقا لما يلى :

اولا - بالنسبة لجزاءات الانذار او الخصم من المرتب او  
الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب او الحرمان من العلاوات او  
تأجيل موعد استحقاقها .

١ - تكون لرئيس مجلس الإدارة او من يفوضه سلطة توقيعها  
على الماملين شاغلي الوظائف من المستويين الثالث والثاني ... » .

وان المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظم  
الماملين بالقطاع العام الجديد المعمول به اعتبارا من  
١٩٧٨/٧/١ تنص على أن : « يضع مجلس الادارة لائحة تنظم  
جميع انواع المخالفات والجزاءات المقررة لها .... » .

وان المادة ٨٤ من هذا القانون تنص على أن : « يكون الاختصاص  
في توقيع الجزاءات - التأديبية كما يلى :

١ - لا يساغى الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع  
جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في  
السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما . . . . .

٢ - لرئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف العرجة  
التدبيية التي تلك توقيع الجزاءات على العاملين بالقطاع العلمي  
البنود من ١ - ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ . . . . .

ويستفاد من هذه النصوص ان المشرع حدد السلطات  
التدبيية التي تلك توقيع الجزاءات على العاملين بالقطاع العلمي  
على سبيل الحصر وخول مجلس الإدارة سلطة وضع لائحة تتناول  
انواع المخالفات والجزاءات المقررة لكل منها وبينما كان يجوز  
لرئيس مجلس الإدارة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التفويض في  
توقيع الجزاءات سككت عن ذلك في القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٨ وتمت ذات الوقت منح شاغلي الوظائف العليا سلطة أصيلة  
في توقيع الجزاءات ، وبذلك على ذلك يكون من غير الجواز التفرغ  
في لائحة الجزاءات على منح رؤساء الفروع والادارات من غير  
شاغلي الوظائف العليا سلطة توقيع الخصم من المرتب لأن ذلك  
سيؤدي إلى تخويلهم سلطة أصيلة في توقيع الجزاء ليعتد  
عليها القانون ولما يترتب عليه من اضلفة سلطة إلى سلطة  
توقيع الجزاء التي وردت في القانون على سبيل الحصر .

واذا كان من الأمور المسلمة انه اذا نال القانون بسطة معينة  
اختصاصا ما فلا يجوز لها ان تنزل عنه او تقبوض فيه الا اذا لجأ  
لها القانون ذلك وعلى هذا فلا يجوز التفويض في توقيع الجزاءات  
بعد الفصل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الفقرة  
القانون السابق رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، ولم يجوز التفويض في  
اختصاص توقيع الجزاءات .

ولا يسوغ القول بتفسير النصوص على نحو يتفق مع  
طبيعة الشركات باعتبارها من اشخاص القانون الخاص ، لأنه  
ما دام المشرع قد تدخل وقتن الأحكام الخاصة بتوقيع الجزاءات

وعند السلطات التي تلك توقيعها دون أن تجوز التفويض كما:  
كل الحال في القانون السابق فانه يجب الالتزام بالنصوص التي  
أوردتها في القانون الجديد .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز النص في  
لائحة الجزاءات على سلطة أخرى لتوقيع الجزاءات على خلاف  
النصوص عليها في القانون وعدم جواز التفويض في اختصاص  
توقيعها .

( ملف ٢٤٢/٦/٨٦ - جلسة ١٤/١١/١٩٧٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٩ )

##### المادة :

التفويض الصادر من الوزير لرؤساء الفروع في مباشرة  
الاختصاصات التأديبية التي لوكليل الوزارة او لرؤساء المصالح  
بالنسبة للموظفين والمستخدمين الخاضعين لقانون نظام موظفي  
الدولة - التسمية التي تثار بصدد بطلان هذا التفويض - لا محل  
لها بالنسبة لتفويضهم في شئون العمال .

##### ملخص الحكم :

١٣١ جاز أن يقال ببطلان القرار الذي يصدر من الوزير  
بتفويض رؤساء الفروع في الاختصاصات التأديبية المنوطة بوكيل  
الوزارة او مدير المصلحة بالنسبة الى كل الموظفين الداخليين في  
الهيئة والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة الذين يخضعون جميعا  
لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، لأن هذا القول لا يصدق  
بالنسبة للعمال ، ذلك ان القيود الواردة في القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ والتي قد تحول دون امكان تفويض رؤساء الفروع  
في مباشرة الاختصاصات التأديبية التي لوكليل الوزارة او لرؤساء  
المصالح والتي ابلحت المادة ١٣٣ مكررا استنادها الى وكيل الوزارة

المساعد دون من عداه فيما يختص بالموظفين والمستحقين لا تنه  
ينطبق عليهم هذا القانون - هذه القيود لا تصدق على العمال  
لمنهم سريان أحكام القانون المشار إليه في حقهم .

ومن ثم إذا أصدر وزير المواصلات قرارا بتقويض رؤساء  
الفروع بمصلحة السكك الحديدية في اختصاصات مدير علم تلك  
المصلحة بالنسبة للعمال ، واستنادا إليه أصدر مقرر يفتش علم  
الحركة والبضائع قرارا بتوقيع جزاء تأديبي على أحد العمال  
يتأخر. علاوته مدة معينة ، فإن الجزاء المذكور يكون قصور  
ممن يملك قانونا في حدود اختصاصاته .

( طعن ١٨٥ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٣ )

## تانياً - القرار التقييى قرار ادارى

قاعدة رقم ( ١٥٠ )

المبدأ :

ما يصدر من السلطات التاييعة من قرارات فى شأن  
المواطنين - اعتباره قراراً ادارياً - استثناء احكام التقىم  
للتاييعة من ذلك .

ملخص الحكم :

ان ما يصدر من السلطات التاييعة من قرارات فى شأن  
المواطنين المومين تعتبر بحسب التقيف السليم الذى اخذت به  
قوانين مجلس الدولة المتعاقبة من القرارات الادارية وذلك فيما عدا  
الاحكام التى تصدر من المحاكم التاييعة التى اصيغ عليها القانون  
وقم ١١٧ سنة ١٩٥٨ وصف المحاكم كما تضمن النص فى كثير من  
مواده على ان ما تصدره احكام لا قرارات ادارية - ومن ثم فلا وجه  
للاتجاء الى معيار التمييز بين القرار الادارى والعمل القضائى  
- للتصرف على طبيعة ما تصدره تلك المحاكم اذ محل الانتجاء الى  
تلك المعيار يكون عند عدم وجود النص .

( طعن ١٦٩ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٣٠ )

قاعدة رقم ( ١٥١ )

المبدأ :

جزاء تقييى - قرار ادارى وليس حكماً قضائياً - عقوبتها  
الانذار والقسم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً -

**قرار مجلس الوزراء أو رئيس المصلحة نهائى - المصود نهائىة**  
**القرار - نقاضه فور صدوره دون حاجة لتصديق سلطة إدارية**  
**اعلى - جواز سحب هذا الجراء والظلم منه .**

### **ملخص الفتوى :**

ان القرار الذى يصدر من رئيس المصلحة بتوقيع جزاء ثانى على أحد مرسوميه فى الحدود المقررة قانونا هو فى حقيقته قرار ادارى بحث من حيث شكله وموضوعه وليست له اية صفة قضائية ، اذ القرار القضائى هو الذى تصدره المحكمة المختصة بمقتضى وظائفها القضائية ، ويحسم على اساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين خصمين وتتعلق بمركز قانونى خاص او عام ، ولا ينشئ مثل هذا القرار مركزا قانونيا جديدا ، بل يقرر فى قوة الحقيقة القانونية وجود حق او عدم وجوده . ويكون القرار قضائيا متى اشتمل على هذه الخصائص . ولو عسدر من هيئة لا تتكون من عناصر قضائية وانما اسندت اليها سلطة قضائية استثنائية للفصل فيها نيط بهما من خصومات ولا يمكن ان تتوافر هذه الخصائص فى القرار التدييى الذى يصدر من رئيس المصلحة ، اذ هو لا يحسم خصومة قضائية بين طرفين متنازعين على اساس قاعدة قانونية ، وانما هو ينشئ حالة جديدة فى حق من صدر عليه بمقتضى السلطة الادارية العامة طبقا للقوانين والوائح ويتخذ صفة تنفيذية . ولو قيل بغير ذلك لما جاز لجهة الادارة ، وعلى طرف فى النزاع ، ان تكون قاضيا فى الوقت ذاته . اما قول بان الاوامر العالية التى صدرت فى شأن تغيب الموظفين لم ترسم طريقا معينا للظلم من الجزاءات التى يوتعمها رؤسائهم المصالح وتفسر مملك المشرع فى هذا الشأن بأنه قصد ان تكون القرارات الصادرة بها تطعية مستغلتا عليها بلب الطعن الادارى ، فلا يجد له سندا من القواعد الصلبة المسلم بها فى فئة القانون الادارى ، والاولى ان يقال ان المشرع اراد لهذه القرارات ان تكون بمثابة قرارات ادارية عادية تخصص لقواعد السحب والظلم ،

ولذلك اغفل وضع نظام خلص للنظام منها كما فعل في شأن القرارات التي تصدر من مجالس التأديب . ولا يستتبع القول بأن المشرع عمد الى اغلاق بلب الطعن الإداري على قرارات التأديب التي تصدر من رؤساء المصالح على مرعوسيه دون ان يمكن هؤلاء الآخرين بطريق أو بآخر من اسماع شكواهم الى رؤسائهم من ظلم وقع عليهم ، ورغم ما قد تتكشف عنه تلك القرارات من تحيف أو مخالفة للقانون .

ولا حجة فيما يقال من ان قانون نظام موظفي الحولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ جاء مؤيدا للرأى القائل بأن القرار تأديبي الذي يصدر من رئيس المصلحة هو بمثابة قرار قضائي ، اذ نص في المادة ٨٥ منه على أن « لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الإنذار والخمس من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة ، ويكون قراره في ذلك مسببا ونهائيا » - لا حجة في ذلك ، لان النهائية التي نصت عليها المادة المذكورة لا تعني الا أن القرار التأديبي المشار اليه يحدث اثره مباشرة دون حاجة الى اعتماد أو تصديق من سلطة ادارية اعلى ، ولم يقصد منها اغلاق بلب الطعن الإداري عليه . ويؤيد صواب هذا النظر ما ورد في المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الحولة ، اذ نصت على أنه لا تقبل الطلبات المقدمة راسا ببقاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، عدا ما كان منها صادرا من مجالس تأديبية ، قبل التظلم منها الى الهيئات الادارية التي اصدرتها وانتظر المواعيد المقررة للبت في التظلم . ومعنى ذلك ان القرارات التأديبية التي تصدر من غير مجالس التأديب تخضع لقواعد التظلم ، وبالتالي لقواعد السحب ، اذ لا يجدي التظلم الا اذا كان في مكتبة التظلم اليها سحب القرار المتظلم منه أو تعديله . ولا محل للقول بأن القانون المذكور قد استحدث حكما جديدا في هذا الشأن ، بل انه انصح فحسب عن قصد المشرع منظم اجراءات الطعن القضائي في القرارات التأديبية الصادرة من رؤساء المصالح على أساس طبيعة هذه القرارات في ضوء احكام



القوانين التي نظمتها ، لهذا فان القرارات التأديبية الصادرة من وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح تخضع لقواعد المسحب ، وبالتالي يجوز التظلم منها .

( فتوى ١٦٣ - في ١٤/٦/١٩٥٥ )

### قاعدة رقم ( ١٥٢ )

المبدأ :

منط التفرقة بين القرار القضائي والقرار التأديبي هو الموضوع الذي يصدر فيه القرار - القرار القضائي هو الذي تصدره المحكمة بمقتضى وظيفتها القضائية ويحسم على اساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين طرفين متنازعين تتعلق بمركز قانوني خاص او عام ولا ينشئ مركزا قانونيا جديدا - اعتبار القرار قضائيا متى توافرت له هذه الخصائص ولو صدر من هيئة لا تتكون من قضاة - القرار التأديبي كأي قرار اداري لا يحسم خصومة قضائية على اساس قاعدة قانونية ، وانما هو ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه - صدور القرار التأديبي من هيئة تتكون كلها او بعضها من قضاة لا يفيح من طبيعته .

ملخص الحكم :

ان القرار القضائي هو الذي تصدره المحكمة بمقتضى وظيفتها القضائية ويحسم على اساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين خصمين تتعلق بمركز قانوني خاص او عام ، ولا ينشئ القرار القضائي مركزا قانونيا جديدا وانما يقرر في قوة الحقيقة القانونية وجود حق او عدم وجوده ، فيعتبر عنوان الحقيقة فيما قضى به حتى حاز قوة الشيء المقضى به ، ويكون القرار قضائيا متى توافرت له هذه الخصائص ولو صدرت من هيئة لا تتكون من قضاة وانما استندت اليها سلطة قضائية استثنائية للفصل فيما نيط بها من

خصومات ، وعلى العكس من ذلك فإن القرار التاديبى لا يحسم  
خصومة هضلية بين طرفين متنازعين على أسس قاعدة قانونية  
تتعلق ببركر قانونى خاص أو عام ، وإنما هو يشي ومصلحة جسيمة  
فى حق من صدر عليه ، شأنه فى ذلك شأن القرار الإدارى ، ولو صدر  
القرار التاديبى من هيئة تتكون منها أو أغلبها من قضاة ، إذ  
العبرة كما سلف القول هو بالموضوع الذى صدر فيه القرار ،  
فما دام هذا الموضوع إدارياً كالتدابير مثلاً ، فالقرارات التى تصدر  
فيه تكون بحكم اللزوم إدارية ، ولا تزيلها هذه الصفة لكون  
من إصدارها قضاة كالأجزاء التاديبية التى يوقعها رؤساء المحاكم  
فى حق موظفيها من كتابة ومحضرين ، إذ تعتبر قرارات تاديبية  
لا قضائية .

( طعن ٢١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ )

( نفس المعنى طعن ١ لسنة ١ ق ، ٢ ، ق ، ٨ ، لسنة ٢ ق ٢٨ ،

٣٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ )

قاعدة رقم ( ١٥٢ )

المبدأ :

نهائية القرار الإدارى تتحقق بمجرد صدوره من يملكه -  
لا تتحقق إلا إذا قصد مصدر القرار تحقيق أثره القانونى بمجرد  
صدوره - عدم توافر هذا القصد يجعله بمثابة اقتراح -  
لا يترتب عليه الأثر القانونى للقرار الإدارى التمهلى - مثال -  
قرار الخصم من مرتب الموظف المسافر من يكمل جدير عام هيئة  
المواصلات السلطانية والاسلكتية فى ظل قرار وزير المواصلات  
رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٥٩ - بوجوب عرض نتيجة تصرف الهيئة فى  
التحقيق فى المخالفات المالية على الوزير - هو قرار نهائى -  
أسس ذلك هو أن مصدر القرار لم يقصد أن يحقق الأثر  
القانونى قبل الغرض على الوزير .

## ملخص الحكم :

إذا كان التثبت أن قرار الخصم من مرتب المدعى الصادر من وكيل المدير العام لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٦٠ قد صدر في ظل قرار وزير المواصلات رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٥٩، والذي قضى بوجوب عرض نتيجة تصرف الهيئة في إوراقي التحقيق في المخالفات المالية على الوزير . وقد عرض فعلا قرار الخصم على الوزير بتاريخ ١٩ من يولييه سنة ١٩٦٠ بالتطبيق للقرار الوزاري المشار اليه فلم يوافق عليه الوزير . ولما لم يوافق عليه فمضى المدعى من خدمة . فان الاستفادة من هذا الوضع الذي صدر في ظله قرار الخصم ان وكيل المدير العام لم يتمتع حينئذ بقرار الخصم ان يحقق له اثره القانوني قبل المبرض على الوزير . ومن ثم لم تلحقه التهلكة بمجرد صدوره اذ ليس يكفي لتوافر التهلكة للقرار الإداري بمجرد صدوره ان يكون صادرا ممن يملكه . بل ينبغي ان يتمدد الذي يملك اصداره تحقيق اثره القانوني بمجرد صدوره والا كان بمثابة اقتراح لا يقرب عليه الاثر القانوني للقرار الإداري النهائي .

( طعن ١٠٧٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٧ )

### ثالثا - مدى جواز سحب القرار التلويحي

#### قاعدة رقم ( ١٥٤ )

##### المبدأ :

قرار تلويحي - يعتبر قرارا اداريا - جواز سحبه وتعديله  
والفائه والتظلم منه .

##### ملخص الفتوى :

ان القرارات التلويحية التي تصدر من وكلاء الوزارات ورؤساء  
المصالح ان هي الا قرارات ادارية بحتة ، تخضع لما تخضع له  
سائر القرارات الادارية الملزمة ، من حيث جواز سحبها وتعديلها  
والفائها ، ومن حيث جواز التظلم الادارى منها .

( فتوى ١٧٣ - فى ١٩/٦/١٩٥٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٥ )

##### المبدأ :

تعديل العقوبة التلويحية هو حقيقة سحب للجزاء السابق  
توقيعه على العاقل - يتربط على ذلك ان يرتد اثر التعديل  
الى تاريخ صدور قرار الجزاء الاول .

##### ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان المدعى قد جوزى فى ٢٦ من ديسمبر  
سنة ١٩٦٢ بخصم خمسة عشر يوما من راتبه ، وقد اجرت الجهة  
الادارية حركة ترقية الى الدرجة الرابعة فى سنة ١٩٦٣ وكلفت لخدمة

المدعى تسمح بترقيته الى تلك الدرجة الا انه لما كان من غير الجائز توقيعه قانونا لعدم انتضاء المدة التي يمنع ترقينه خلالها بسبب توقيع الجزاء السالف الفكر عليه فقد حجزت له الادارة درجة لمدة سنة طبقا لنص المادة ١٠٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ثم عدل الجزاء الى ثلاثة ايام فقط ونقل الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ٣١ من اغسطس سنة ١٩٦٢ ، وبقى الى الدرجة الرابعة بعد مرور ثلاثة اشهر على نقله .

ومن حيث ان تعديل الجزاء الذى وقع على المدعى وهو ثلاثة ايام هو فى حقيقته سحب للجزاء السابق الموقع عليه فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومن ثم يرتد اثر هذا التعديل بآثر رجعى الى تاريخ صدرو قرار الجزاء الاول ، وبذلك يستحق الترقية وجوبا الى الدرجة الرابعة بعد ثلاثة اشهر من تاريخ زوال المنع من الترقية اى اعتبارا من ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٢ ، وليس من التاريخ الذى رقى فيه فعلا ، واذ اخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر يكون قد جاء متقفا مع احكام القانون ويكون الطعن عليه غير قائم عليه سند صحيح من القانون متعينا رفضه مع الزام الجهة الادارية بصرفائه .

( طعن ٦٦٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٦ )

#### تمليق :

قارن فى هذا القلم سلف ١٧٨/٢/٨٦ بجلسة ١٩٨٣/١٠/٥ وقد كانت الحالة المعروضة فيها امام الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع حالة حكم صادر من محكمة تأديبية بتوقيع جزاء تعديل بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعن الذى اقيم فى حكم المحكمة التأديبية المذكور فقررت الجمعية العمومية ان الاحكام التأديبية الصادرة ضد العاملين جزاء ما لترفوه من مخالفات هى احكام منسنة للعسوية ، فلذا طعن فى هذه الاحكام امام المحكمة الادارية العليا وتصدت هذه المحكمة لتوقيع الجزاء المناسب فان حكم هذه

المحكمة هو أيضا حكم منشئ للعقوبة وليس حقرا لها ، وبالتالي يسرى من تاريخ صدوره ولا يرتد اثره الى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . ومن ثم تحسب مدد المجزأة المقررة من تاريخ صدور حكم المحكمة الادارية العليا . وهكذا يبين وجه الاختلاف بين الاثر القانوني المترتب على تعديل الجزاء التأديبي بقرار اداري الذي يعتبر بمثابة سحب للجزاء السابق توقيمه ويرتد اثره الى تاريخ صدور قرار الجزاء الأول وبين الاثر القانوني المترتب على تعديل الجزاء التأديبي بحكم من المحكمة الادارية العليا الذي يعتبر منشئا للعقوبة .

### قاعدة رقم ( ١٥٦ )

#### المبدأ :

ان قواعد القانون الاداري الخاصة بسحب القرارات الادارية وتعديلها لا تسرى في شأن الجزاءات التأديبية التي متى صدرت في حدود الاختصاص لم يجوز سحبها أو تعديلها .

#### ملخص الفتوى :

ان الأمر العالي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ ينص في المادة الأولى على ان العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على الموظفين والمستخدمين في المصالح الملكية هي :

أولا - الإنذار .

ثانيا - قطع الماهية مدة لا تتجاوز شهرا واحدا .

ثالثا - التوقيف مع الحرمان من الماهية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

رابعا - التنزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص الماهية مع إبقاء الوظيفة أو الدرجة .

فأما بـ الرقعة بدون الحرمان من المعاش .

ثم نص في المادة الثانية منه على أن لرؤساء المصالح الحكم بالإنذار وقطع الماهية لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما أما العقوبات الأخرى والحرمان من المعاش كله أو بعضه فيكون الحكم بها طبقا لأحكام القوانين والأوامر العالية الجارية العمل بها .

وقد بينت المادة الرابعة من ديكريته ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ المعدلة بديكرته ٨ يولية سنة ١٨٩٤ السلطات المختصة بالعقوبات الأخرى غير الإنذار وقطع الماهية مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وأوضحت أن الحكم بهذه العقوبات يكون بمعرفة الناظر ( الوزير ) بناء على قرار مجلس التأديب الذي يصدر بطلب من رئيس المصلحة وبعد النظر في مستندات براءة الموظف شفهائية كانت أو كتابية .

ثم بينت هذه المادة طريقة التظلم من هذا القرار بالنسبة الى الموظف فقررت أن له أن يتظلم منه في ظرف ثمانية ايام من تاريخ اعلانه بتقرير مكتوب يرفع الى المجلس المخصوص المنصوص عليه بديكرته ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ الذي ينص على أن الوزير قد تلقاه نفسه بناء على هذا التظلم لما النسبة الى الوزير فقد نصت هذه المادة على أنه اذا لم يصادق على القرار يحيل الأمر الى المجلس المخصوص ثم أضلفت أنه في هاتين الحالتين يصدر المجلس قرارا قطعيا ويجوز له الحكم بالبراءة أو بأى جزاء تأديبي .

وواضح من ذلك أن المشرع قد عين السلطات المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية وبين ما يجوز التظلم فيه من هذه القرارات وطريقة هذا التظلم والجهات المختصة بالفصل فيه وحدود ولايتها عند نظره ، ومن ثم لم يترك الأمر للقواعد العالية تسرى عليه وتحكمه وذلك على اعتبار أن توقيع الجزاء التأديبي في الواقع قضاء من نوع خاص وإن كان صادرا من سلطات إدارية .

ومنى كان الأمر كذلك فإن قواعد القسّاتون الإدارى المتعلقة بالنظم من القرارات الإدارية وسحبها أو تعديلها بمعرفة السلطة الرئاسية لا تسرى بالنسبة الى القرارات الصادرة بعقوبات تأديبية .

ولذلك انتهى رأى القسم الى :

ان رئيس المصلحة هو المختص وحده بتوقيع عقوباتى الاذار والحرمان من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما .

اما العقوبات الأخرى فيكون توقيعها بمعرفة الوزير بناء على قرار مجلس التأديب طبقا للأحكام الواردة فى الأوامر العالية المتعلقة بالتأديب .

وانه منى أصدر رئيس المصلحة قرارا تأديبيا فى حدود اختصاصه فانه لا يجوز له ان يسحب هذا القرار او ان يعدله سواء بالتشديد أو بالتخفيف .

وان الوزير لا يملك الفاء أو تعديل قرار تأديبى صادر من رئيس المصلحة فى حدود اختصاصه سواء كان هذا التعديل بالتخفيف أو بالتشديد ، كما ليس له احالة الموظف الى مجلس التأديب لحكمته عن نفس الواقعة التى صدر بالعقاب عليها قرار رئيس المصلحة .

( فتوى ٢١٨ — فى ١٧/١١/١٩٤٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٧ )

المبدأ :

قرار تأديبى — سحبه — لا يجوز الا اذا كان القرار المراد سحبه مخالف للقانون .



### ملخص الفتوى :

ان مشروعية سحب القرارات التأديبية التي تصدر من وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح ، في فهم القانون الإداري - تقوم أساسا على تمكين جهة الإدارة من تصحيح خطأ وقعت فيه ، ويقتضى ذلك ان يكون القرار المراد سحبه قد صدر مخالفا للقانون ، أما اذا قام الجزاء التأديبي على اسباب صحيحة مستوفية شرائط القانونية ، فإنه يقتض على جهة الإدارة ان تنال منه سواء بالسحب أو الالفاء أو التعديل لاتقضاء العلة التي شرعت من اجلها قواعد السحب والتظلم ، وذلك احتراماً للقرار ، واستقراراً للأوضاع ، وتحقيقاً للمصلحة العامة التي تتطلب ان تكون في الجزاء التأديبي زجر لمن وقع عليه ، وعبرة لغيره من الموظفين .

( فتوى ١٧٢ - في ١٩/١/١٩٥٥ )

### قاعدة رقم ( ١٥٨ )

#### المبدأ :

لا يجوز لجهة الإدارة ان تسحب القرار التأديبي المبرور  
توقيع جزاء أشد منه .

#### ملخص الحكم :

ان المستفيد من الأوراق ان القرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٥ ببجائزة المدعى بخصم خمسة عشر يوما من مرتبه قد صدر من نائب مدير المؤسسة للتأمين المالية في حدود الاختصاص الذي فوضه فيه رئيس مجلس الإدارة - واذا صدر هذا القرار من رئيس مختص بإصداره وبما له من سلطة تقديرية في تعيينه الجزاء المناسب لما ثبت في حق المدعى من مخالفات ودون ان

( م ٢٠ - ج ٩ )

يشوب هذا التقدير غلو في الشدة أو انصراف في اللين - فمن القرار المذكور يكون سلبيا ومطلبا للقانون ومن غير الجائز سبحانه - إذ أن مشروعية سحب القرارات التلويحية تقوم أساسا على تمكين الجهة الإدارية من تصحيح خطأ وقعت فيه ، ويقضى بذلك أن يكون القرار المراد سحبه قد صدر مخالفا للقانون - إما إذا قلم الجزاء على سحب صحيح مستوفيا شرائطه القانونية فلاه يمتنع على الجهة الإدارية سحبه لتوقيع جزاء أشد منه .

( طعن ١٤٩٢ ، ١٤٩٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ١٥٩ )

#### المبدأ :

أن رئيس المصلحة هو المختص وحده بتوقيع عقوبات الإنذار وقطع المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما ، أما العقوبات الأخرى فيكون توقيعها بمعرفة الوزير بناء على قرار مجلس التلخيص طبقا للأحكام الواردة في الأوامر الطالعية المتعلقة بالتلخيص ، وأنه متى أصدر رئيس المصلحة قرارا تلخيصيا في حدود اختصاصه ، فإنه لا يجوز أن يسحب هذا القرار أو أن يعدله بالتشديد أو بالتخفيف . وأن الوزير لا يسلك الفاء أو تعديل قرار تلخيصي صادر من رئيس المصلحة في حدود اختصاصه سواء كان هذا التعديل بالتخفيف أو بالتشديد كما ليس له إحالة الموظف إلى مجلس التلخيص لمحاكمته عن نفس الواقعة التي صدر بالعقاب عليها قرار رئيس المصلحة .

#### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعا بجلسته المتعددة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ موضوع العقوبات التلخيصية والسلطات المختصة

يتمتعيلها والقائما على ضنوء ما ابتدته احدى الوزارات على فتوى  
القسم السابق صفورها بجلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

وأمر القسم على رايه السابق للأسباب الآتية :

بين المشرع في الأوامر العالية الصادرة في ٣ من أبريل سنة  
١٨٨٣ و ٢٤ من مايو سنة ١٨٩٥ و ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ والأوامر  
المصدرة لها العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على الموظف  
أو المستخدم في المصالح الملكية وبين السلطات المختصة بتوقيعها  
وتعديلها أو إلغاؤها . كما بين الإجراءات الخاصة بالحكمة  
التأديبية والمواعيد المتعلقة بها .

ويتضح من استعراض هذه الأوامر أن السلطات المختصة  
في مسائل التأديب هي :

١ - رئيس المصلحة .

٢ - مجلس التأديب .

٣ - المجلس المخصوص .

أما رئيس المصلحة فله أن يحكم بالإنذار ويقطع المامية لدة  
لا تجاوز خمسة عشر يوما أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها  
إلا بناء على قرار من مجلس التأديب .

وقد بين الأمر العالي الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥  
محمدا بالأمر العالي الصادر في ٨ من يونيو سنة ١٨٩٤ الإجراءات  
التي تتبع في الحكمة التأديبية وطريقة استئناف القرار الصادر  
من مجلس التأديب سواء بالنسبة إلى الوزير أو الموظف المحكوم عليه  
وميعاد هذا الاستئناف .

فمن في المادة الرابعة من الأمر العالي المشار إليه على  
أنه يجب إعلان قرار مجلس التأديب المذكور إلى المستخدم ويجوز له

هي ظرف ثمانية ايام ان يتقدم بتقرير يقدمه بالكتابة الى المجلس  
المختص ومن وراء على هذا التظلم يعتد المجلس من تلقاء نفسه .

فإذا لم يقدم التظلم في الموعد المذكور يفرض قرار مجلس  
التحكيم على الوزير فان لم يوافق عليه يحيل الموضوع الى  
المجلس المختص .

« وفي حالتين الحاليتين يصدر المجلس المختص قرارا قطعيا  
ويجوز له تيسرئة مساحة المستخدم او الحكم عليه بأى جزاء  
تتطلب » .

وواضح من ذلك ان المشرع قد جعل من السلطات التأديبية  
سواء كتبت رئيس المصلحة او المجلس التأديبية او المجلس  
المختص قضاء من نوع خلع مقرراتها لا تعتبر قرارات ادارية  
الا من حيث الشكل فقط لما من حيث الموضوع فهي قضاء وجبوع  
خصائص القضاء متوافرة فيها اذ هي تفصل في خصومة بين  
الادارة التي تتهم وتقوم بدور النيابة العمومية امام القضاء والموظف  
الذي يدافع . وتقوم هذه خصومة على مسألة متعلقة بمخالفة  
القوانين او الانظمة العامة .

وعلى ذلك فان هذه القرارات لا تخضع لما تخضع له القرارات  
الادارية من القواعد المتعلقة بالسحب كما لا تسرى بالنسبة اليها  
السلطة الرئيسية .

ولو قيل بغير ذلك لترتب عليه نتائج خطيرة . فمثلا  
لا يكون هناك ما يدعو الوزير الى استئناف قرار مجلس التحكيم  
طبقا للمادة الرابعة من الامر العلي الصلار في ٢٤ من مايو سنة  
١٨٨٥ ما دام انه يستطيع ان يستعمل السلطة الرئيسية بالنسبة  
اليه بالانهاء او التعديل تشديدا او تخفيفا .

كما انه لو ان الوزير ان يستعمل السلطة الرئيسية بالنسبة

الى السلطات التأديبية لامكانه ان يصدر لأعضائها أوامر بالحكم عليه  
وجه معين . وهو مالا يمكن التسليم به بدعاة .

وما دام رئيس المصلحة هو أحد السلطات التأديبية التي منحها  
القانون اختصاصا في الحكم بالمعقوبات التأديبية في نطاق اختصاص  
غان طبيعية قراره لا يختلف عن طبيعة قرار مجلس التأديب أو  
المجلس المخصوص كما لا يختلف قضاء قضى المحكمة الجزئية من  
حيث طبيعته عن قضاء محكمة الاستئناف .

هذا ولم يخول القانون مجلس الوزراء أية سلطة بالتسمية  
الى المسائل التأديبية فهو ليس جهة استئنافية لقرارات رؤساء  
المصالح أو لمجالس التأديب المخصوصة ولا جهة يرفع اليها  
التماس إعادة النظر في هذه القرارات واعتباره مهيناً على  
مصلح الدولة لا يمنحه اختصاصا في مسألة عين القلقون على  
وجه الدقة والتحديد السلطات المختصة بها ولم يذكره من بينها .

وما قيل عن مجلس الوزراء يقال أيضا - للأسباب ذاتها -  
عن الوزير بالتسوية الى رئيس المصلحة .

هذا وقيل صدور تقون مجلس الدولة في سنة ١٩٤٦ لم  
يكن هناك من وسيلة للتظلم من القرارات التأديبية متى كتبت قد  
صدرت نهائية أو أصبحت كذلك بفوات ميعاد الطعن فيها .  
غير ان قانون مجلس الدولة قد انشأ جهة يمكن الطعن أمامها في  
هذه القرارات هي محكمة القضاء الإداري وبين القلقون لسبب  
الطعن وهي : ١ - عدم الاختصاص . ٢ - وجود عيب في الشكل  
٣ - مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها  
٤ - إساءة استعمال السلطة .

هذا عن الالتئام من السلطة الرئاسية أما عن التسوية من  
السلطة التي أصدرت القرار فيلاحظ ان اعتبار القرار تأديبي  
قرارا قضائيا - وان كان صادرا من سلطة إدارية - يؤدي الى أنه

هذه السلطة متى أصدرت قرارها لا يجوز لها العودة الى نظر الموضوع الا اذا كان القانون قد وضع نظماً خاصاً باعادة النظر .

وفي حالة التأديب لم يضع الشارع نظماً لاعداء النظر في القرارات التأديبية سواء كانت صادرة من رئيس المصلحة . او من مجلس التأديب ومضى ميعاد الاستئناف او من المجلس المخصوص . فلا يجوز انشاء طريق للطعن لم يقرره الشارع .

وجواز الطعن في القرار اتم محكمة القضاء الاداري لا يستتبع بالضرورة جواز سحبه من جانب الادارة . فمن القرارات الادارية ما يستتبع الطعن فيها امام السلطات الادارية فلا يجوز سحبهها . ويمسح التنظيم منها الى هذه السلطات عبثاً لا جدوى منه ولذلك لا يترتب عليه انقطاع ميعاد الطعن وقد اثيرت الى مثل هذه القرارات محكمة القضاء الاداري ( القضية ١٢٦ سنة ٢ مجموعة لحكيم مجلس الدولة ص ٨٢٨ ) اذ قالت « ان المريضة بهذا المؤدى لا تعتبر تطلباً بالمعنى الذي اراده القانون فلا تقف سريان الميعاد لاذ الذي يقف الميعاد هو التنظيم الذي ينصب على قرار اداري قابل له حتى تتاح بذلك لجهة الادارة فرصة النظر في المعدول عنه وتكفي صاحب الشئ مؤونة التقاضي مخصصة لبا القرار الاداري الذي لا تملك الادارة المعدول عنه فان التنظيم منه لا يجدي في وقف سريان ميعاد رفع الدعوى » .

فهناك اذن نوع من القرارات لا يجوز للادارة سحبها ومن ثم لا يجدي التنظيم فيها مثل قرارات لجان الجمارك ولجان تقدير الضرائب ولجان الطعن فيها ولجان الشكايات وهذه القرارات تعرف عن طريق دراسة طبيعتها . والاحكام القانونية المتعلقة بها ومنها القرارات التأديبية .

وعلى ضوء هذه المبادئ استعرض القسم ملاحظات الوزارة والتي طلب معالي الوزير اعادة النظر في الفتوى على اساسها .

أولاً - اول هذه الملاحظات ان الفتوى تستند الى البند

الثانى من الأمر العالى الصادر سنة ١٩٠١ مع أن هذا النص لا يخير قرار رئيس المصلحة نهائيا بعكس ما جاء فى الأمر بالتنسبة الى المجلس المخصوص اذ نص على اعتبار قراره قطعيا .

ويرد على ذلك بأن قسم الراى مجتمعاً لم يستند الى نص المادة الثانية من الأمر العالى المشار اليه فى فتواه الا من حيث بيان أن رئيس المصلحة هو احد السلطات التنفيذية التى خولها القانون اختصاصاً معيناً مثله فى ذلك مثل مجلس التنايب والمجلس المخصوص وأنه بقاء القانون لم يضع طريقة للطعن فى قراراته على خلاف ما فعل بالنسبة الى قرارات مجلس التنايب فاتمه لا يجوز للوزير الفاءها لأن هذا الاختصاص لم يخل للوزير ولا اختصاص الا بنص بل يمكن القول أن الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٨٣ قد نزع هذا الاختصاص من الوزير بعد أن كان مخولاً له بمقتضى الأوامر العامة الصادرة فى سنة ١٨٧٨ و ١٨٧٩ .

اما النص على أن المجلس المخصوص يصدر قراراً قطعياً فالمقصود به بيان أن هذا القرار ليس من اللازم أن يصدر به قرار من الوزير على خلاف الحال بالنسبة الى مجلس التنايب .

ثانياً - القاعدة القانونية أن من يملك الإصدار يملك الإلغاء .

والرد على ذلك أن هذه ليست قاعدة ولا مسند لها فى القانون الإدارى على الخصوص فليس من ملك أن يفعل أمراً يملك أن يفعل ضده قد يكون صحيحاً أنه يملك ألا يفعله ولكنه لا يملك بالضرورة فعل ضده فالوزير يملك تعيين موظف ولكنه متى عينه لا يملك فصله لجرد أنه يملك تعيينه والوزير يملك منح العلاوات ولكنه لا يملك منعها لجرد أنه يملك منحها .

ثالثاً - أن قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات قد نصا صراحة على الأحوال التى يكون فيها الحكم نهائياً وعلى الأحكام القابلة

للاستئناف كما نصا على أنه لا يجوز للتفليى متى أصدر الحكم أن يعدل عنه .

والرد على ذلك أن قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات قد بينا حدود اختصاص القاضى الجزئى وبيننا ما يعتبر من احكامه نهائيا وما يجوز استئنافه كما نص القانون على تخويل رئيس المصلحة الحكم بمقتوىنى الاذذار وتطلع المرتب مدة لا تجاوز ١٥ يوما دون بيان طريقة استئناف هذا الحكم وسبب المفارقة بين هذه القوانين ان التفلىى الجزئى له اختصاص نهائى واختصاص ابتدائى فكان من الواجب ان تبين حدودهما بعكس الحال بالنسبة الى رئيس المصلحة اذ ليس له سوى اختصاص واحد ولا تستأنف قراراته أمام اية جهة .

ولو كان اختصاص القاضى الجزئى من نوع واحد . ولم يذكر القانون طريقة الطعن فى احكامه لكنت هذه الاحكام نهائية بلا شك دون حاجة الى نص صريح على ذلك .

اما القول بأن قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات قد نصا على أنه لا يجوز للتفلىى متى أصدر الحكم أن يعدل عنه فليس هناك نص بهذا الشكل فى أى من القوانين وانما هى قاعدة مسلم بها دون حاجة الى نص خاص .

رابعا - التسليم بأن قرار رئيس المصلحة نهائى يعطيه من الحق أكثر مما لمجلس التأديب الذى تستأنف قراراته .

ويلاحظ على ذلك أن لكل من رئيس المصلحة ومجلس التأديب اختصاصا معينا . وقد خول القانون للاول الحكم بمقتوبتين خفيفتين وخول لمجلس التأديب الحكم بالمقتوبات الكبيرة وبسلطة اختصاص رئيس المصلحة رأى المشرع ان يكون هذا الاختصاص نهائيا توفيرا للوقت وتبسيطا للعمل وتأكيدا لسلطة الرئيس على رؤوسيه ومثل هذا متبع فى قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات اللذين استند اليهما الكتاب فى أكثر من موضع اذ ان اختصاص القاضى



الجزئى نهائى فى بعض الأحوال مع أن اختصام المحاكم الابتدائية ليس نهائيا بل تستئناف احكامها اهل محاكم الاستئناف .

خامسا - الفتوى تحرم الموظف من حق التظلم المقرر لجميع الخصوم فى القوانين المدنية والجنائية .

ليست الفتوى هى التى تحرم . وانما القانون هو الذى رأى - للمصلحة العامة أن يجعل قرار رئيس المجلس بتوقيع العقوبتين الخفيفتين الداخلتين فى اختصاصه نهائيا لا يستئناف كما انه فى نطاق للقوانين المدنية والجنائية حرم المحكوم عليه من حق الطعن فى كثير من الأحوال .

سادسا - جرى العمل فى مصر من مدة طويلة على جواز الرجوع فى العقوبات التأديبية .

والرد على ذلك أن العرف لا يغير القانون . ولا يمكن أن تقوم قاعدة عرفية بالمخالفة للقانون وقد جرى العمل فى مصر - لأسباب كثيرة - على اجراءات مخالفة للقانون وعلى الأخص فى شئون الموظفين . كعقوبات الموظفين المؤقتين المعيينين على درجات دائمة ووقف الموظفين . عن العمل . ويظهر أن السبب الرئيسى فى ذلك هو عدم دقة جلمى الأحكام المرفوعة فى ما يسمى « قانون المصلحة المالية » إذ كثيرا ما تخالف هذه الأحكام القوانين التى تستند اليها .

سليما - اعطى المشرع الوزير حق الاشراف على العقوبات التأديبية والفلها ورفع الأمر الى المجلس الخصوص فمن باب أولى يكون له الرقابة على العقوبات التى يوقعها رئيس المصلحة لأن من يملك الأكثر يملك الأقل .

ويلاحظ أولا أن قاعدة من يملك الأكثر يملك الأقل قاعدة غير مأخوذ بها فى نطاق القانون الإدارى حيث تحدد الاختصاصات بالقانون أو القرارات التنظيمية .

ونلتيا ان المشرع لم يخلو الوزير الاشراف على العموليات القاديبية او الفلها وحقه في رفع الامر الى المجلس المخصوص بالنسبة الى مجلس التدبير ليس اشرافا ولا الفاء لقرارات ذلك المجلس بل بالعكس هذا يدل على انه لا اشراف له عليها اذ لو كان له حق الاشراف او الالفاء لما كان هنك ما يدعو الى استئناف هذه القرارات لعم المجلس المخصوص ولا يكتفى بالفلها او تعديلها من تلقاء نفسه .

فكون الوزير له حق استئناف قرارات مجلس التلخيص معناه  
أنه لا سلطة له عليها وحقه في الاستئناف كحق الموظف نفسه  
سواء بسواء .

ثانيا - المسؤولية الوزارية لا تستقيم اذا لم يكن للوزير اثره  
على تصرفات رؤساء المصالح .

لا شأن للمسئولية في تحديد الاختصاصات طبقا للقانون ويكون الوزير مسئولا امام البرلمان ليس معناه انه يملك كل شيء ويستطيع التصرف في كل شيء ما دام الامر في النهاية سوف يستحيل الى مسئولية وزارية .

على أن للوزير . بما له من السلطة على رؤساء المصالح  
أن يتخذ الإجراءات التأديبية ضدهم أنفسهم إذا رأى أنهم قد  
تصرفوا تصرفات خاطئة وأساعوا استعمال سلطتهم التأديبية .

تلمبعا - اذا حرم الموظف من الظلم اصبح عرضة للاضطهاد .

ان القانون الادارى مبنى اولا وتقبل كل شيء على المصلحة العامة ولو ضحى فى سبيل تحقيقها ببعض المصالح الفردية والمنفروض دائما ان الإدارة فى مباشرة أعمالها تستهدف المصلحة العامة كما ان سبيل الطعن فى القرار التالى مفتوح للموظف اتم محكمة القضاء الادارى نلا خوف اذن من الاضطهاد . كذلك للوزير كما سبق البيان ان يتخذ الاجراءات التأديبية ضد رئيس

المصلحة الذي يستعمل سلطته استعمالاً خاطئاً أو في غير المصلحة  
المصلحة .

علاشاً - التفرع من الأوامر الإدارية حق مقرر ومجلس الدولة  
تعرض عليه مثلت القضايا من موظفين في أمور الترقية والنقل  
والفصل والاحالة الى المعاش .

ويرد على ذلك انه ليس معنى عدم جواز سحب القرار  
التأديبي أو الفلته بمعرفة السلطة الادارية انه لا يجوز الطعن فيه  
امام القضاء الادارى فكل معنى الأمر ان المقتضى الادارى سواء لمن  
اصدر القرار، أو الى السلطة الوطنية يستتبع امم الموظف ولكن  
يبقى له الطعن امام القضاء .

هذا ويضيف القسم أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١،  
الخاص بتنظيم موظفي الدولة الصادر أخيراً قد نص في المادة ٨٥ منه  
على أن القرار الصادر من رئيس المصلحة بتوقيع عقوبتي الإنذار  
وخصم الماهية مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً يكون نهائياً وبذلك  
يكون المشرع قد اقر ما ذهب اليه قسم الرأي في فتواه محل  
البحث .

( غنوى ٦٠٥ - في ١٧/١١/١٩٥١ )

## رابعاً - مدى تقبل قبول استقالة الممثل على الإجراءات التأديبية المتخذة قبله

قاعدة رقم ( ١٦٠ )

المبدأ :

ان لم يكن هناك نص يمنع الجهة الادارية من قبول استقالة الموظف الذى تتولى النيابة المالية ، التحقيق معه فيما نسب اليه من اخلاص وتزوير ، الا انه قد يترتب على قبول استقالته فى هذه الظروف ، ان يتمطل تطبيق بعض الاحكام الخاصة بالتأديب عليه ، ومن ثم فهو اجراء لا يتفق والمصلحة المالية ، التى يجب ان يستهدف اليها كل عمل ادارى .

جلسه الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ طلب موظف تسوية حالته واحالته الى المعاش وتبين ان الجهة الادارية قد وقفت الموظف المذكور اعتباراً من ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بسبب ما نسب اليه من اخلاص وتزوير . وابلغت النيابة بذلك فى اليوم ذاته فتولت التحقيق وافرجت عنه بكفالة .

وفى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥١ قدم طلباً يلتمس فيه تسوية حالته واحالته الى المعاش بسبب حالته الصحية واعصابه المرهقة . وتطلبون الرأى فى جواز قبول طلبه قبل ان يبت فى امره قضائياً وإدارياً .

وبالرجوع الى الاحكام المنظمة لمسائل الموظفين تبين انه ليس هناك نص مانع من قبول استقالة الموظف الذى بدأ انخفاذاً

اجراءات تديبية ضده . وقد جاء القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة بنص في المادة ١١٠ يقتصر بجواز ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تديبية ضد الموظف . ثم حظر قبول الاستقالة اذا حيل الموظف الى المحكمة التديبية .

فالامر يعد متروك لتقدير الوزارة الا ان القسم يلاحظ ان قبول الاستقالة ككل عمل اداري يجب ان يستهدف به المصلحة العامة . وقبول استقالة هذا الموظف الآن وهو متهم باختلاس وتزوير سوف يعطل تطبيق الاحكام الخاصة بالتأديب عليه في حالة ثبوت هذه التهم ومن هذه الاحكام جواز الحكم بسقوط الحق في الماش او المكافاة كله او بعضه في حالة فصله تأديباً لمثل الجرائم المتهم بها وذلك في حالة ما اذا لم تر النيابة لسبب من الاسباب رفع الدعوى العمومية عليه . وفي ذلك تعطيل للمصلحة العامة التي تستلزم معاقبة الجناة مما يرتكبونه .

لذلك انتهى راي القسم الى انه وان لم يكون هناك نص قانوني يمنع قبول استقالة الموظف المذكور الا ان القسم يرى انه قبولها في هذه الظروف لا يتفق والمصلحة العامة .

( فتوى ٦٢٤ - في ٢٥/١٢/١٩٥١ )



## الفصل السابع — الدعوى التأديبية

### الفرع الأول — تحريك الدعوى التأديبية

- أولا — الإحالة الى المحكمة التأديبية في تطبيق المادة ١٠٦ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١
- ثانيا — الإحالة الى المحكمة التأديبية منذ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحكمة التأديبية
- ثالثا — طبيعة قرار الإحالة الى المحكمة التأديبية

### الفرع الثاني — اعلان المتهم

- أولا — اغفال اعلان المتهم يرتب بطلان في الإجراءات
- ثانيا — اعلان المتهم يكون بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق
- ثالثا — الاعلان يكون في محل اقامة المظن اليه او في محل عمله بخطاب موصى عليه بعدم وصول
- رابعا — متى يكون الاعلان في مواجهة النيابة العامة

صحفا

- خامسا — حضور المتهم ليس لازما لمحاكمته تأديبيا
- سادسا — مادام قد اعلن او احيط علما بالدعوى التأديبية

### الفرع الثالث — سقوط الدعوى التأديبية

- أولا — الأوضاع التشريعية لمعاد سقوط الدعوى التأديبية

- ثانيا — معاد سقوط الدعوى التأديبية من الظلم العام
- ثالثا — عدم سريان معاد سقوط الدعوى التأديبية في بعض الحالات

- رابعا — استقالة معاد سقوط الدعوى التأديبية عند تداخل المسؤولتين التأديبية والجنائية
- خامسا — علم الرئيس المباشر بالمخالفة

- سادسا — وقف سريان معاد سقوط الدعوى التأديبية
- سابعاً — انقطاع سريان معاد سقوط الدعوى التأديبية

### الفرع الرابع — انقضاء الدعوى التأديبية بوفاء المتهم

## القصل السابع الدعوى التأديبية

تعليق :

### مادة الدعوى التأديبية :

يقصد بالدعوى التأديبية « مطالبة النيابة الادارية القضاء ،  
مثلا في مختلف المحكم التأديبية ، بمحاكمة المائل عن الفعل او  
الامحل التي وقعت منه ، بقصد مجازاته تأديبيا ، وذلك بالحكم  
عليه باحدى العقوبات التي نص عليها القانون » (د. فؤاد  
المطر - القضاء الاداري ، طبعة ١٩٦٦ - ص ٨١٧ )

وتتولى النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية امام جهات  
القضاء التأديبي بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة بمقتضى نص المادة  
الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة  
الادارية والمحكمات التأديبية . كما تتولى النيابة الادارية مباشرة  
الدعوى التأديبية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام طبقا للقانون  
رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، وقد تلبد ذلك بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة . ومن ثم فان النيابة الادارية هي ، وحدها  
التي تحمل امانة الدعوى التأديبية امام المحكمة ( كمال الجرف -  
النيابة الادارية ودورها في دعم الاداة الحكومية - مجلة العلوم  
الإدارية - السنة الثانية - العدد الاول ص ١٣١ ) ( العدد الثاني -  
ص ١١٣ ) .

وقد ثار تساؤل حول الأحكام التي يرجع اليها فيما لم  
يُرد بشأنه نص ، وبمقتضى المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه تطبق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد  
فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم  
القضائي « على انه نظرا للتشابه بين القضاء التأديبي والقضاء



الجنائي غانه يتعين الرجوع الى قانون الاجراءات الجنائية في كل ما يرد به نص خاص بالدعوى التأديبية ، واستلام الطول المناسبة باعتباره القانون العلم لها ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة نظم التأديب والغرض منه ( د. احمد موسى - دعوى الادارة امام القضاء الادارى - مجلة العلوم الادارية - السنة الثالثة عشرة - العدد الثاني - ديسمبر ١٩٧٧ - ص ١٨ - والفكتور عبد الفتاح حسن - المرجع السابق ص ٢١ و د. محمد جودت الملط - المرجع السابق - ص ٢٢٢ ) .

وقد ذهب رأى ابيدته المحكمة الادارية العليا الى اخضاع الدعوى التأديبية - كالمخسومة الادارية - لما جاء في قانون المرافعات المدنية والتجارية من نصوص متعلقة ببدا سرين مواعيد السقوط وبتقواعد القانون المدني ، باعتبار ان هذه النصوص وتلك القواعد ، تطبق امام القضاء الادارى وفي نطاق المنازعات الادارية ، فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة ، وبالتقدير الذي لا يتعارض اسلمها مع نظم المجلس واوضاعه الخاصة . وتطبيقا لذلك ، قضت المحكمة الادارية العليا بان المدة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعات تقرر ان ما يستحدثه القانون من مواعيد بالمعنى العلم لهذه العبارة ، لا يسرى الا من تاريخ العمل به ، وانه فيما يتعلق بمعد السقوط خاصة ففضلا عن انه لا يجوز التمسك بها الا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثها ، فلها لا تبدأ في السرين ايضا الا من تاريخ العمل بهذا القانون . واضف المحكمة الادارية العليا ان الفقرة الاولى من المادة الثامنة من القانون المدني ، ردت هذا الحكم اذ نصت على ذلك بقولها « اذا قرر النص الجديد مدة للتقادم انصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد » .

ويرى بعض الفقهاء ( د. السيد محمد ابراهيم - المرجع السابق ص ٥٧٦ وما بعدها ) ان احكام قانون المرافعات والقانون المدني

وما قررته من عدم سريان مواعيد السقوط الا من تاريخ العمل بالقانون الذى استحدثها ، قد روعى في تقريره ان هذه المواعيد تتعلق بحقوق مكتسبة في نطاق الروابط الخاصة ، ومن ثم لما كان للقانون ان يستحدث ميعاد سقوط يرتد بآثر رجعى وينسحب على الحقوق القائمة قبل صدوره فيهدرها ويرتب سقوطها . وعلى ذلك فان عدم رجعية مواعيد السقوط يرتد الى ضرورة احترام الحقوق المكتسبة في ظل الروابط والملاقات الخاصة . اما في الروابط والمراكز الوظيفية ، وعلى الاخص في نطاق السلطات والمسئوليات التأديبية ، فليس ثمة حقوق قائمة تحول دون سريان مواعيد السقوط المستحدثة بآثر رجعى كما هو الشأن في الروابط الخاصة .

ويبقى المستشار الدكتور سعيد محمد ابراهيم الى ان الدعوى التأديبية أقرب صلة بالدعوى الجنائية ، وان الجزاءات التأديبية التى يقضى بها اقرب صلة بالمعقوبات الجنائية .

ولهذا فانه عند التقص في القواعد التأديبية ، ينبغي استلام الحلول المناسبة من الاموال والمبادئ والقواعد الجنائية لا من القواعد المدنية والمرافعات . ولقد نهلت المحكمة الادارية العليا الكثير من معين القواعد الجنائية . ففضاؤها الخاص بقواعد التحقيق واجراءاته ، وضرورة الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة الادانة ، وعدم جواز تعديل وصف المخالفة ، وعدم جواز تعدد المعقوبات ، واستفراق عقوبة المخالفة ذات الوصف الاشد لعقوبة المخالفة ذات الوصف الاخف ، كل ذلك مستمد ولا شك من المبادئ المقررة في التشريعات الجنائية . وكان ينبغي تمشيا مع هذا الاتجاه السليم في استنباط الحلول التأديبية من المصادر الجنائية ، استلهم مبدأ تطبيق القانون الاصلح للمتهم واعمله في المجال التأديبي . ولما كان هذا المبدأ يجيز استثناء تطبيق القاعدة الجزائية بآثر رجعى على ما سبق منحورها من واقع متى كان في تطبيقها مصلحة للمتهم ، فان اعمال هذا المبدأ في المجال التأديبي ، يودى الى تطبيق قاعدة سقوط الدعوى التأديبية اثناء الضمة المقررة بقانون

الماملين ، وهى قاعدة ولا شك اصلح للمتهم من سلبتها التى لم تكن تجيز هذا السقوط ، وسريتها بآثر رجعى على المخالفات التى وقعت قبل صدورها ، ومن ثم تعتبر هذه المخالفات قد سقطت متى استوفت مدة سقوطها المقررة . وهى لا تعتبر ساقطة اعتبارا من تاريخ نفاذ قانون الماملين بل اعتبارا من تاريخ استيفائها لمعد سقوطها ولو كان ذلك قبل نفاذ قانون الماملين ، وذلك اعمالا للآثر الرجعى لمبدأ تطبيق القانون الاصلح للمتهم .

وبهذا كله تشترك القواعد الادارية العامة مع مبدأ تطبيق القانون الاصلح للمتهم فيما تودى اليه من احتساب مدة سقوط الدعاوى التأديبية .

فان كانت المخالفة قد استوفت مدة سقوطها قبل نفاذ قانون الماملين ، فان القواعد الادارية العامة تقضى باعتبارها ساقطة اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون ، فى حين يقضى بمبدأ تطبيق القانون الاصلح للمتهم باعتبارها ساقطة اعتبارا من التاريخ الذى استوفت فيه مدة سقوطها .

## الفروع الأول تحريك الدعوى التأديبية

### تطبيق :

نظرا لطبيعة الدعوى التأديبية المتميزة على غيرها من غيرها  
الدعوى الادارية ، فان القاتون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس  
الحولة ، قد اورد في الباب الاول منه المواد الخاصة بالاجراءات  
الملم المحكم التأديبية في الفصل الثالث الخالص بالاجراءات تحت  
عنوان مستقل بهذا الشأن ، في حين افرد القاتون موادا معينة  
للدعوى الادارية الاخرى تحت عنوان الاجراءات امام محكمة  
القضاء الادارى والمحكم الادارية . وبذلك نظم القاتون بلجراءات  
مستقلة الدعوى التأديبية متميزة ومختلفة عن الاجراءات الخاصة  
بغيرها من الدعوى الادارية .

وتد نصت المادة التاسعة من القاتون على أن يتولى اعضاء  
النيابة الادارية الادعاء امام المحكم التأديبية . هذا وتبدأ اجراءات  
رفع الدعوى التأديبية بحالة الأوراق من جلب ادارة النيابة  
المختصة الى المكتب الفنى بالادارة الملمة مشفوعة بمفكرة بالرأى  
الذى انتهت اليه ، على أن يرفق بها مشروع تقرير اتهام مبينا به  
اسم العامل المشكو ووظيفته ودرجته ومحل اقلته ووصف المخلة  
المسندة اليه وارقم المواد والقوانين المطلوب تطبيقها وقائمة  
بأسماء شهود الإثبات موقعا عليها من عضو النيابة المختص .  
ويتولى عضو النيابة بالمكتب الفنى دراسة الأوراق وعرضها على  
الوكيل العام المختص ، فاذا وافق الاخير على الاحالة الى المحكمة  
التأديبية ، ارسل الملف الى ادارة الدعوى التأديبية لتتولى اقامة  
للدعوى التأديبية .

واذا كان الامل ان الاحالة الى المحكمة التأديبية منوطة بالنيابة  
الادارية وفقا لتقديرها في ضوء نتيجة التحقيق ، فان للجهة

الإدارية المختصة . وللجهاز المركزي للمحاسبة ان يطلب من النيابة الادارية تقديم المائل الى المحكمة التأديبية . وفى هذه الحالة تلقى النيابة الادارية برقع الدعوى التأديبية .

وطبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه، تمام الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجب ان يتضمن القرار المذكور بيانا بأسماء المائلين وفتاتهم والمخالفات المنسوبة اليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق . والنيابة الادارية هي وحدها التى تقيم الدعوى وتتولى الادعاء أمام المحكمة التأديبية وهي فيما تبشره من اجراءات أمام المحكمة التأديبية انها تشوب قانونا عن الجهة الادارية او غيرها التى يتبعها المائل المقدم للمحكمة والتى تعتبر الخصم الاصلى فى الدعوى .

وتنظر الدعوى التأديبية فى جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع هذه الأوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديد الجلسة خلال الميعاد المذكور على ان يقوم قلم كتاب المحكمة باعلان نوى شان بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق . ويكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . ويتم اعلان افراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم - من تسرى فى شأنهم احكام هذا القانون - بتسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة . وتفصل المحكمة التأديبية فى القضايا التى تحال اليها على وجه السرعة والاصل ان تصدر حكمها فى مدة لا تجاوز شهر من تاريخ احالة الدعوى اليها وهو ميعاد تنظيمى ، حيث ان الاعتبارات العملية واستيفاء الأوراق وضمان حقوق الدفاع يؤثر عادة فى اطالة هذه المدة . وللحكمة استجواب العايل المقدم للمحكمة وسماع الشهود من المائلين وغيرهم . وللمائل المقدم الى المحكمة التأديبية ان يحضر جلسات المحكمة وان يوكل عنه محليا وله ان يسدى دفاعه

كتسلة-أو شفاةة وللحككة أن تقرر حضوره شخصيا ( المادة ٣٧ من قانون مجلس الدولة ) .

واذ يقوم النظام القانوني بصفة عامة على أساس اثباتية. المجتهد ومجازاة المهمل أو المتصرف ، وتوفير الضمانات اللازمة في الطائمين لكفالة سلامة التطبيق مع لزومها أكثر في الحالة الثانية ، فإن الأمر يتطلب تمكين كل موظف محال للمحاكمة التأديبية من اثبات براءته وتوضيح الظروف المتعلقة بنشاطه . ومن ثم فإن اجراءات الدعوى التأديبية تسيطر عليها مبادئ الاجراءات الصلة للتقاضى التى تطبق دون حاجة لنص صريح يقررها ، مع ما تتضمنه من مراعاة حقوق الدفاع وتمكين الموظف من الاطلاع على الملف بالكامل وبصفة علمية مراعاة سيادة مبدأ المواجهة أو المواجهة في الاجراءات ، وامكان الاستعانة بمحام للدفاع ، وطلب سماع بعض الشهود . ويمكن المحكمة التأديبية مباشرة الاستجواب وغيره من وسائل التحضير الأخرى مثل الخبرة والمعنينة من تلقاء نفسها .

وتتصل المحكمة التأديبية في الواقعة التى وردت بقرار الاحالة ، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الادارية التصدى لوقائع لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الأوراق ، وبشرط أن تمنح الصلح اجلا مناسبا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك . وللحكمة ان تقيم الدعوى على علمين من غير من قدموا للمحكمة امامها اذا قامت لديها اسباب جنية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم اجلا مناسبا لتحضير دفاعهم اذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها الى دائرة اخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة ( المادتان ٤٠ و ٤١ من قانون مجلس الدولة ) .

وقد حددت المادتان ١٩ ، ٢١ من قانون مجلس الدولة الاجراءات

التأديبية التى يجوز للمحكم التأديبية توقيعها . هذا واحكم  
المحكم التأديبية نهائية طبقا للمادة ٢٢ من القانون .

وجوز لنوى الشان ولرئيس هيئة مغوضى الدولة الطعن  
امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من المحكم  
التأديبية خلال مستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، ويعتبر من نوى  
الشان فى الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للمسابقات  
ومدير النيابة الادارية . ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم  
المطبوع فيه الا اذا امرت دائرة فحص المطعون بغير ذلك ( المواد ٢٢  
و ٢٣ و ٥٠ من قانون مجلس الدولة ومقالة الدكتور احمد موسى -  
دماوى الادارة امام القضاء الادارى - مجلة العلوم الادارية - سلفا  
الاشارة اليها ) .

**لولا - الإحالة الى المحلطة التأديبية فى تطبيق المادة ١٠٦  
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١**

**قاعدة رقم ( ١٦١ )**

**المبدأ :**

الإحالة الى المحلطة التأديبية فى تطبيق حكم المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفى الدولة - المقصود بها - هو صدور قرار بهذه الإحالة اما من الجهة الادارية او من رئيس ديوان المحاسبة او من النيابة الادارية طبقا لاحكام المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

**ملخص الفتوى :**

يبين من استقضاء نظم التاديب السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ان اجراء الاحالة الى المحلطة التأديبية كان يندمج فى اجراء رفع الدعوى التأديبية سواء فى المخالفات الادارية او المخالفات المالية ذلك لأن الجهة التى كتبت تختص برفع الدعوى كتبت هى ذاتها المختصة بالاحالة الى المحلطة التأديبية مما يبرر اعتبار الموظف محالا الى المحلطة التأديبية منذ رفع الدعوى التأديبية لا قبل ذلك ( المسواد ٨١ و ٨١ مكرر و ٨٩ مكررا ثانيا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ) بشأن نظم موظفى الدولة ) ولم يتغير هذا الوضع بمسحور القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بانشاء النيابة الادارية لأن هذا القانون وان استحدث لأول مرة نظام النيابة الادارية الا أنه لم يمهّد اليها بغير اختصاص محدود فى اجراء التحقيقات الادارية دون



أن يخولها سلطة الاحالة الى المحكمة التأديبية أو رفع الدعوى التأديبية فمثل هذان الاجراءان على حالهما يندمج احدهما فى الآخر اندماجا يحول دون الفصل بينهما فصلا تاريخيا أو موضوعيا .

وأخيرا صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مستحدثا لأول مرة نظام الفصل بين اجراء الاحالة الى المحكمة واجراء رفع الدعوى فمعهذا بالاجراء الاول الى النيابة الادارية وعهد بالاجراء الثانى الى الجهة الادارية فى بعض الحالات والى رئيس ديوان المحاسبة فى حالات أخرى والى النيابة الادارية وعهد بالاجراء الثانى الى الجهة الادارية فى بعض الحالات والى رئيس ديوان المحاسبة فى حالات أخرى والى النيابة الادارية فما عدا ذلك على النحو المبين فى المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ منه اذ تنص المادة ١٢ على انه :

« اذا رأت النيابة الادارية حفظ الأوراق او ان المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب لا يجاوز ١٥ يوما تحيل أوراق التحقيق الى الوزير او من ينسب من وكلاء الوزارة او الرئيس المختص . وعلى الجهة الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها بنتيجة التحقيق أن تصدر قرارا بالحفظ او بتوقيع الجزاء . فاذا رأت الجهة الادارية تقديم الموظف الى المحكمة اعلمت الأوراق الى النيابة لمباشرة الدعوى امام المحكمة التأديبية المختصة » . وتنص المادة ١٣ على انه : « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية فى شأن المخلفات المالية والمثلر اليها فى المائة السابقة ، ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية فى هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية » . وتنص المادة ١٤ : على انه : « اذا رأت النيابة الادارية ان المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخصم من المرتب لمدة أكثر من خمسة عشر يوما ،

أحالت الأوراق الى المحكمة المختصة مع اخطار الجهة التي يتبعها الموظف بالاحالة .

ويستفاد من هذه النصوص :

اولا - ان تمت قررا بالاحالة الى المحكمة التأديبية يسبق اجراء رفع الدعوى يدل على ذلك ان المادة ١٢ المذكورة تجعل من هذا القرار سندا لمباشرة اجراءات رفع الدعوى فتقضى. بلن يكون رفع الدعوى بليداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة مسكرتية المحكمة التأديبية المختصة .

ثانيا - ان رفع الدعوى هو اجراء من اختصاص جهة واحدة هي النيابة الادارية .

ثالثا - ان سلطة الاحالة الى المحكمة التأديبية موزعة بين الجهة الادارية ورئيس ديوان المحاسبة والنيابة الادارية . ذلك ان طلب الجهة الادارية او رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف الى المحكمة واعادة الأوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى التأديبية ، هذا الطلب هو انصاح عن ارادة ملزمة برفع الدعوى ضد الموظف وبه يتم اجراء الاحالة الى المحكمة ، اذ يتضمن على النيابة الادارية في هذه الحالة رفع الدعوى .

ويخلص من ذلك ان الاحالة الى المحكمة التأديبية - في ظل اجكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه - تكون بقرار يصدر بذلك من الجهة الادارية او من رئيس ديوان المحاسبة او من النيابة الادارية .

وتنص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على انه « لا يجوز ترقية الموظف المحال الى المحكمة التأديبية او الموقوف عن العمل في مدة الاحالة او الوقف وفي هذه الحالة يسرى حكم المادة ١٠٤ ، فلذا استطلعت المحكمة لأكثر من سنة وثبتت عدم ادانة الموظف وجب عند تربيته احتسار لمب اتديبيه في الدرجة المرقى

اليها ومن التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يخل الى المحكمة  
التأديبية .

وتكون الاحالة الى المحكمة التأديبية بقرار يصدر بذلك  
على الوجه المتقدم . ومن ثم فإن الاحالة الى المحكمة التأديبية في  
تطبيق المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ انها تكون  
بصدور قرار بهذه الاحالة من الجهة الادارية او من رئيس ديوان  
المحاسبة او من النيابة الادارية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

ان المقصود بالاحالة الى المحكمة التأديبية وتطبيق  
المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي  
الدولة هو صدور قرار بهذه الاحالة من الجهة الادارية او من  
رئيس ديوان المحاسبة او من النيابة الادارية طبقا لاحكام المواد  
١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأمانة تنظيم  
النيابة الادارية والمحكمة التأديبية .

( غنوى ٨٣٩ - في ١٢/١١/١٩٦١ )

رقعة رقم ( ١٦٢ )

المبدأ :

وقد كانت النيابة الادارية تنفرد بمباشرة الدعوى التأديبية الا  
ان احالة الموظف الى المحكمة التأديبية ليس مقصورا على النيابة  
الادارية انما تشاركها في هذا الاختصاص الجهة الادارية بحيث اذا  
رأت احالة الموظف الى المحكمة التأديبية تعين على النيابة الادارية  
بمباشرة الدعوى التأديبية - مؤدى ذلك اعتبار الموظف محالا

**المحكمة التأديبية من التاريخ الذي تنص فيه الجهة الإدارية  
عن إرادتها الجزئية في اقلية الدعوى التأديبية .**

#### **ملخص الحكم :**

ولئن كانت النيابة الإدارية هي وحدها التي تنفرد باختصاص  
مباشرة الدعوى التأديبية أمام المحكمة ، إلا أن تحريك الدعوى  
التأديبية أو بالأحرى إحالة الموظف إلى المحكمة التأديبية ليس  
مقصورا فقط على النيابة الإدارية إنما تشاركها في هذا الاختصاص  
الجهة الإدارية بحيث إذا رأت هذه الجهة بمقتضى السلطة المخولة  
لها في المادة ١٢ أنفسه الذكر إحالة الموظف إلى المحكمة  
التأديبية تعين على النيابة الإدارية مباشرة الدعوى التأديبية ،  
وهي إذ تبشر الدعوى التأديبية في هذه حالة إنما تبشرها  
نيابة عن الجهة الإدارية صاحبة الإرادة الأصلية في اقلية الدعوى  
التأديبية .

ومن حيث أنه متى وضح أن دور النيابة الإدارية في الحالة التي  
تطلب فيها الجهة الإدارية إحالة الموظف إلى المحكمة التأديبية  
مقصور على تنفيذ قرارها في هذا الشأن فتلتزم باتخاذ الإجراءات  
القانونية التي تقتضيها مباشرة الدعوى التي تحركت فعلا بطلب  
الجهة الإدارية فإنه لا مناص من القول بأنه يتعين اعتبارا من  
التاريخ الذي تنص فيه الجهة الإدارية عن إرادتها الجزئية في  
اقلية الدعوى التأديبية اعتبار الموظف محالا إلى المحاكمة التأديبية  
أما إجراءات مباشرة الدعوى فهي لا تعدو حسبا سلف البيلان  
إجراءات تنفيذية للقرار الصادر من الجهة الإدارية بالأحالة والذي  
يتحدد على مقتضاه ومن تاريخ صدوره مركز الموظف القانوني من  
حيث الآثار التي رتبها القانون عليه في شأنه .

( طعن ٥٠٦ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١٦٢ )

#### المبدأ :

المبدأ المقرر لديوان المحاسبة والمحدد في قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بخمسة عشر يوما للاعتراض على الجراء — لا يسرى الا حيث يكون هناك جراء عن مخالفة مالية اوقعته الجهة الادارية — عدم سريان هذا المبدأ في حالة عدم توقيع الجراء .

#### ملخص الحكم :

بالنسبة للدفع بعدم القبول تلمسيا على ان ديوان المحاسبة لم يتصرف في الدعوى في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ احالة الأوراق اليه او على الأقل من تاريخ تفاد القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فان المبدأ المقرر لديوان المحاسبة والمحدد في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بخمسة عشر يوما لا يكون الا حيث يكون هناك جراء عن مخالفة مالية انزلته الجهة الادارية بالموظف ، وفي هذه الحالة يحق لرئيس ديوان المحاسبة ان يعترض عليه في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ القرار اليه والا سقط حقه في هذا الاعتراض ويعتبر موات هذا المبدأ قرينة قاطعة على موافقته على هذا الجراء استقرارا للاوضاع الوظيفية بصفة نهائية اما حيث لا يكون هناك قرار اداري بتوقيع جراء عن مخالفة مالية فان المبدأ المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لا يسرى في حق ديوان المحاسبة وهو الامر الذي حدث في الدعوى الحالية اذ ان الديوان بعد ان عرضت الأوراق عليه دون ان يوقع جراء على الطاعن اعاد الأوراق ثانية الى الجهة الادارية لاتخاذ اجراءاتها فيها تنفيذا لحكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ حيث تلمت الجهة الادارية بدورها باحالة الطاعن الى المحكمة التأديبية في ظل هذا القانون الأخير وطبقا لاجراءاته .

( طعن ١٣٩٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩ )

قاعدة رقم ( ١٦٤ )

المبدأ :

النيابة الإدارية هي وحدها التي تقيم الدعوى وتتولى الادعاء أمام المحكمة التأديبية - اختلاف الأمر بالنسبة لها في مرحلة الطعن في احكام المحكمة التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا - عبارة « نوى الشك » الذين يكون لهم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا تشمل من لم يكن طرفا في الدعوى اذا تصدى اثر الحكم الصادر فيها الى المسلس بحقوقه ومصالحه بطريقة مباشرة .

ملخص الحكم :

انه وان كان صحيحا - كما هو المستفاد صراحة من المواد ٤ ، ٢٢ ، ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - ان النيابة الإدارية هي وحدها التي تحبل أمانة الدعوى أمام المحكمة التأديبية فهي التي تقيم الدعوى وتتولى الادعاء أمام هذه المحكمة ، بل انها تدخل في تشكيلها بحيث لا يكون هذا التشكيل صحيحا الا اذا حضر من يمثلها بجلست المحكمة ، انه ان كان هذا صحيحا ، الا انه واضح ان مجال الأخذ به هو مرحلة المحكمة أمام المحكمة التأديبية ، ولا يصدق بالنسبة الى مرحلة الطعن في احكامها أمام المحكمة الإدارية العليا ، فهذا الطعن تنظيحه المادة ٢٢ من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن مقتضى احكام هاتين المادتين ان يكون الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا التي لا تدخل النيابة الإدارية في تشكيلها - لنوى الشك ورئيس هيئة مفوضي الدولة ، ومن المقرر ان عبارة « نوى الشك » لا تنصرف الى الاطراف في الخصومة فقط ، بل انها - وفق ما سبق ان قضت به هذه المحكمة - تشمل الغير طالذي لم يكن طرفا في الدعوى اذا تصدى اثر الحكم الصادر فيها

الى المسائل بحقوقه وتمتلكه بطريقة مباشرة ولا يغير من ذلك ان المادة ٣٢ المشار اليها تضمنت نصا على انه يعتبر من ذوى الشأن رئيس ديوان الحاسبة ومخير النيابة الادارية والموظف الصادر ضده الحكم ، اذ انه من الجلى ان هذا النص ليس نصا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن ومن ناحية اخرى فان لهذه الجهة باعتبارها خصما فى الدعوى ان تطعن فى الحكم الصادر فيها ايام المحكمة الادارية العليا .

( طعن ٧٧٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٥ )

المبدأ :

الاحالة الى المحكمة التأديبية فى تطبيق حكم المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - طلب الجهة الادارية الى النيابة المالبة السرى فى محاكمة الموظف جنائيا - اعتبار هذا الطلب بمثابة احالة الى المحكمة التأديبية فى هذا الخصوص .

ملخص الفتوى :

يتقوم مقام الاحالة الى المحكمة التأديبية فى خصوص تطبيق المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ان تطلب الجهة الادارية المختصة الى النيابة المالبة السرى فى محاكمة الموظف جنائيا بسبب مخالفة ارتكبا وتخالطها شبهة الجريمة ، لان هذه المادة وان تحثت عن المحكمة التأديبية الا انها لم تحث عنها الا على سبيل الاغلب بحكم السياق ، واجراء حكم التماس المذكور امر تقتضيه طبيعة الاشياء واتساق الاوضاع والامور الادارية حتى تسير على متن موحد عادل فى الاحوال المماثلة والا كان من ارتكب ذنبا اداريا تخالطه شبهة الجريمة احسن حالا ممن

ارتكب السذنب الإداري ذاته الذي لم تخلطه هذه الشبهة ،  
وبينهي أن الجهة الإدارية المختصة إذ تطلب إلى النيابة العامة  
السر في محكمة الموظف جنائيا إنما تصر على أخذه بفنائه  
وتمتد أنه يستوفى بذلك جزاء اشد دون أن تتخلى عن محاكمته  
إداريا إذ تبين أنه ليس في الأمر جريمة ، فلا مندوحة وحالة هذه  
من اعتبار ذلك الطلب بمثابة إحالة إلى المحكمة التأديبية في  
خصوص تطبيق المادة ١٠٦ المذكورة .

( فتوى ٨٢٩ - في ١٣/١١/١٩٦١ )



نقيا - الإحالة الى المحكمة التأديبية منذ العمل

بالتقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم

النسبة الادارية والمحكمة التأديبية

### قائمة رقم ( ١٦٦ )

المبدأ :

الإحالة الى المحكمة التأديبية اجراء قانوني يتم بصدر  
القرار به من الجهة التي ناط بها القانون هذا الاجراء - النيابة  
الادارية هي وحدها منذ صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨  
التي تصدر قرار الإحالة الى المحكمة التأديبية وتحمل امانة  
الدعوى التأديبية امام المحكمة .

ملخص الحكم :

ان الإحالة الى المحكمة انما هي اجراء قانوني بصدر  
قرار الإحالة من الجهة التي ناط بها القانون ذلك الاجراء . ففي  
المحكمة التأديبية انما هي النيابة الادارية التي تصدر قرار الإحالة  
منذ صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في ١١ من أغسطس  
سنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمة التأديبية .  
والنيابة الادارية سواء اكلت قد اتمت الدعوى مختارة ام اقامتها  
ملزمة بناء على طلب الجهة الادارية او الجهاز المركزي للمحاسبة  
في وحدها التي تقيم الدعوى وتتولى الادعاء ، وهي وحدها  
التي تحسب امانة الدعوى التأديبية امام المحكمة .

( طعن ١٤٢١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١ )

قاعدة رقم ( ١٦٧ ) .

المبدأ :

سبيل رفع الدعوى التأديبية أن تودع النيابة الإدارية أوراق التحقيق وقرار الاحالة وتقرير الاتهام وقائمة شهود الإثبات سكرتيرية المحكمة التأديبية المختصة - وجوب تضمين قرار الاحالة اسم الموظف ودرجته ومرتبته وبياناً بالمخالفات المنسوبة اليه - أساس ذلك بين من احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

ملخص الحكم :

ان الأصل الذي ارسى تواعده احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، والصالح في ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٨ هو ان ترفع الدعوى التأديبية من النيابة الادارية ، ممثلة في ادارة الدعوى التأديبية - بإيداع أوراق التحقيق ، وقرار الاحالة وتقرير الاتهام وقائمة شهود الإثبات سكرتيرية المحكمة التأديبية المختصة ، ويتمين ان يتضمن قرار الاحالة اسم الموظف وظيفته ، ودرجته ومرتبته وبياناً بالمخالفات المنسوبة اليه .

( طعن ١٢٢١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٦٢ )

قاعدة رقم ( ١٦٨ )

المبدأ :

يمعد رفع الدعوى التأديبية وهو الخمسة عشر يوماً المتوالت عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من قانون النيابة الإدارية - ليس يمعد سقوط للدعوى التأديبية بل هو من قبيل استهلال النيابة الإدارية للسعي في اجراءاتها بالسرعة التي تقتضيها

«مصلحة المصلحة للتأجيل - تراخي النيابة الإدارية في اقامة الدعوى  
في الميعاد المذكور - لا يسقط الحق في السير فيها »

#### ملخص الحكم :

ان الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ١٣  
من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية  
والمحكومات التأديبية التي نصت على أنه « على النيابة الإدارية في مثل  
هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما  
التالية » - هذا الميعاد ليس ميعاد سقوط للدعوى التأديبية  
وانما هو من قبيل استنهاض النيابة الإدارية للسير في اجراءات  
الدعوى التأديبية بالسرعة التي تقتضيها المصلحة العامة للتأجيل  
فاذا تراخت النيابة الإدارية في اقامة الدعوى التأديبية في الميعاد  
المذكور فان مثل هذا التراخي لا يسقط بطبيعة الحال الحق  
في اقامة الدعوى التأديبية في الميعاد المذكور فان مثل هذا التراخي  
لا يسقط بطبيعة الحال الحق في السير في الدعوى التأديبية .

( طعن ٢٣٨٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٩ )

#### المبدأ :

الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧  
لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والذي اوجب المشرع فيه  
على الجهة الادارية ان تصدر قرارها بالاحتفظ او بتوقيع الجزاء -  
بميعاد تنظيمي من قبيل المواعيد المقررة لصن سم العمل -  
المشرع لم يقصد حرمان الادارة من سلطتها بعد انقضاء هذا الميعاد  
- اعادة الاوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى التأديبية - لم  
يحدد لها المشرع ميعادا معينا .

### ملخص الحكم :

نصت المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمت التقييية انه « اذا رأت النيابة الادارية حفظ الأوراق او ان المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الخصم من المرتب مدة لا تجاوز ١٥ يوما تحيل أوراق التحقيق الى الوزير او من يندب من وكلاء الوزراء او الرئيس المختص وعلى الجهة الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها نتيجة التحقيق ان تصدر قرارا بالحفظ او توقيع الجزاء .

بمذا رأت الجهة الادارية تقديم الموظف الى المحكمة اعلمت الأوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى امام المحكمة التقييية المختصة » .

ويجب على الجهة الادارية ان تخطر النيابة الادارية بنتيجة تصرفها في الأوراق خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدور قرار الجهة الادارية .

كما نصت المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على انه « لو ككل الوزارة او الوكيل المساعد او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الاذار والخصم من المرتب مدة لا تجاوز ٤٥ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما . وذلك بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسبيا .

ولوزير سلطة توقيع العقوبات المشار اليها في الفقرة الاولى . كما يكون له سلطة الفاء القرار الصادر من وكيل الوزارة او الوكيل المساعد او رئيس المصلحة او تعديل العقوبة بتشديدها او تخفيفها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار . وله اذا ما انقضى القرار احالة الموظف الى مجلس التأنيب خلال هذا الميعاد .

ومن حيث ان المكيمة تجري بلايء ذي بدء ان الميعاد . الذي نص عليه في المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - والذي

أوجب المشرع فيه على الجهة الادارية ان تصدر في خلاله قرارها بالحفظ او بتوقيف الجزاء إنما هو ميعاد تنظيمي من قبيل المواعيد المقررة لحسن سير العمل ، دون ان يكون المشرع قد قصد الى حرمان الادارة من استعمال سلطتها بالنسبة للموظف المنسوب اليه الاتهام بحفظ هذا الاتهام بجزائته بعد انقضاء هذا الميعاد وفضلا عن هذا فان المشرع قد نص في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على انه اذا رأت الجهة الادارية تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية اعتادت الأوراق الى النيابة الادارية لبشارة الدعوى امل المحكمة التأديبية المختصة فون ان يحدد ميعادا معينا يجب عليها في خلاله ان تعيد الأوراق للنسبة الادارية او تصدر في خطائه ايضا قرارها بالحالة الموظف الى المحكمة التأديبية .

( طعن ١٤٨٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٨ )

## ثالثا - طبيعة قرار الإحالة الى المحكمة التأديبية

قاعدة رقم ( ١٧٠ )

### المبدأ :

القرار الصادر بالإحالة الى المحكمة التأديبية - تكييفه - هو إجراء من إجراءات الدعوى التأديبية لا يرقى الى مرتبة القرار الإداري النهائي الذى يختص القضاء الإداري بالتوصل الى طلب الفصل مستقلا عن الدعوى التأديبية - قرر الإحالة وان كان يتربط عليه التقرر فى المركز القانونى للموظف من ناحية اعتباره محالا للمحكمة التأديبية إلا ان هذه الإحالة ليست هدفا نهائيا مقصودا لقلقه وانه مجرد تهديد للتقرر فى أمر الموظف والتحقيق مما لذا كان هناك ما يستوجب مؤاخذته تأديبيا من عدمه - نتيجة ذلك : قرار الإحالة الى المحكمة التأديبية لا ينطوى على تعديل نهائى فى المركز القانونى للموظف ولا يمد بالتالى قرارا إداريا نهائيا مما يجوز الطعن فيه على استقلال - القرار الصادر بإحالة الموظف الى المحكمة التأديبية باعتباره إجراء من إجراءات هذه المحكمة تعد المخالعة فيه من المخالفات المنفردة عن الدعوى التأديبية - لا تقبل هذه المخالعة على استقلال واتما يتمين ان يتم ذلك بمنسبة الطعن فى الحكم الذى يصدر فى تلك الدعوى - لا يجوز اعتباره من المخالفات الإدارية والى تختص بها محكم مجلس الدولة على استقلال .

### ملخص الحكم :

ان القرار الصادر بإحالة الى المحكمة التأديبية لا يعدو ان يكون إجراء من إجراءات الدعوى التأديبية لا يرقى الى مرتبة

القرار الإداري النهائي الذي اختص القضاء الإداري بالفصل في طلب الفائه مستقلا عن الدعوى التأديبية ، لأن الأثر الذي يستتبعه القرار الإداري بالمطلوب الإصطلاحى لهذه العبارة هو الهدف النهائي الذي منحه الى الجهة الإدارية في مجاله انشاء أو تعديل المراكز القانونية لفوى الشأن ، في حين أن القرار الصادر بإحالة الموظف الى المحكمة التأديبية ، وإن كان يترتب عليه التأثير في المركز القانونى للموظف من ناحية اعتباره محالا الى المحكمة التأديبية ، إلا أن هذه الأحالة ليست هدفا نهائيا مقصودا لذاته في هذا المجال وإنما مجرد تهيدا للنظر في أمر الموظف والتحقق مما إذا كان هناك ما يستوجب مؤاخضته تأديبيا من عدمه ، وبهذه المثابة فإن القرار المذكور لا ينطوى على تعديل نهائى في المركز القانونى للموظف ولا يعد بالتالى قرارا إداريا نهائيا مما يجوز الطعن فيه على استغلال .

انه لا وجه للتحدى في هذا الخصوص بما هو مقرر في قانون مجلس الدولة من اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات الإدارية ، لأن القرار الصادر بإحالة الموظف الى المحكمة التأديبية باعتباره إجراء من إجراءات هذه المحكمة تعد المنازعة منه من المنازعات المتفرعة عن الدعوى التأديبية ، لا تقبل هذه المنازعة على استغلال وإنما يتعين أن يتم ذلك بمناسبة الطعن في الحكم الذي يصدر في تلك الدعوى .

( طعن ٩٩٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٢ )

## الفرع الثاني

### اعلان المتهم

اولا — اغفال اعلان المتهم يرتب بطلان الاجراءات

قاعدة رقم ( ١٧١ )

#### المبدأ :

أخطار المتهم بجلسات المحكمة التأنيسية — ضرورة وشرط  
لأنه لصحتها — اغفال هذا الإخطار — يستتبع بطلان جميع  
الاجراءات التالية بما في ذلك الحكم التأنيسي .

#### ملخص الحكم :

إذا كان الثابت ان المتهم الطاعن لم يخطر بجلسات المحكمة  
وتدنت وصدر الحكم عليه دون أى إخطار له بذلك وفق القانون ،  
ولما كان هذا الإخطار ضروريا وشرطا لصحة المحاكمة فان اغفاله  
أو وقوعه غير صحيح يترتب عليه بطلان جميع الاجراءات  
التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه .

( طعن ١١٧٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٥ )

قاعدة رقم ( ١٧٢ )

#### المبدأ :

اغفال اعلان المتهم والسمير في اجراءات المحاكمة دون  
مراعاة احكام القانون يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات  
والحكم المنهوب عليها — اساس ذلك ان الاجراء يكون باطلا اذا  
نص القانون على بطلانه أو شابه عيب جوهري يترتب عليه  
فسرر للخصم وفقا لما تنص به المادة ٢٥ من قانون المرافعات .



### ملخص الحكم :

ان القاتون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد اوجب في المادة ٢٣ منه اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع اوراق الدعوى المحكمة التأديبية كما نص في المادة ٢١ منه على ان « للموظف ان يحضر جلسات المحكمة بنفسه او ان يوكل عنه محاميا مقيدا امام محاكم الاستئناف وان يبدى دفاعه كتابة او شفاهاً - وللمحكمة ان تقرر حضور المتهم بنفسه وفي جميع الاحوال اذا لم يحضر المتهم بمد اخطاره بذلك تجوز محاكمته والحكم عليه غيابيا » - وهذه الاحكام تهدف الى توفير الضمانات الاساسية للمتهم بتعيينه من الدفاع عن نفسه ومن درء اتهم عنه وذلك باعلانه بقرار الاحالة المتضمن بياناً بالمخالفات المسموعة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من الحضور بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بدفاعه وتقديم ما يؤيد هذا الدفاع من بيانات ولوراق وليتبع سير الدعوى من جلسة الى اخرى حتى يصدر الحكم فيها . ولا شك في ان السير في اجراءات المحاكمة دون اعلان المتهم من شأنه ان يلحق به اشد الضرر ويفوت عليه حقه في الدفاع عن نفسه .

ومن حيث انه لذلك فان اغفال اعلان المتهم والسير في اجراءات المحاكمة دون مراعاة احكام القاتون المتعلقة بهذا الاجراء الجوهرى - يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم لابتناؤه على هذه الاجراءات الباطلة - وذلك تاسيسا على ان الاجراء يكون باطلا اذا نص القاتون على بطلانه او اذا شبه عيب جوهرى يترتب عليه ضرر للخصم وفقا لما تقضى به المادة ٢٥ من قاتون المرافعات .

( طعن ٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ١٧٢ )

#### المبدأ :

اغفال اعلان التهم والسير في اجراءات المحكمة دون  
مراعاة احكام القانون يتربط عليه بطلان هذه الاجراءات  
والحكم المترتب عليها .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد لوجب في المادة ٢٣ منه  
اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة كما اجاز  
في المادة ٢٩ منه للموظف ان يحضر جلسات المحكمة بنفسه  
او ان يوكل عنه محلياً وان يمدى دفاعه كتابة أو شفها — وهذه  
الاحكام تهدف الى توفير الضمانات الاساسية للتهم بتكفيه من  
الدفاع عن نفسه ودرء الاتهام الموجه اليه وذلك بليجاء اعلانه  
بقرار الاحالة المتضمن بيلنا بالخالفات المنسوبة اليه ويتاريخ  
الجلسة المحددة لمحاكمته ليتسكن من الحضور بنفسه أو بوكيل  
عنه للدلاء بدفاعه وتقديم ما يؤيد هذا الدفاع من بيانات وأوراق  
وليتبع سير الدعوى من جلسة الى اخرى حتى يصدر الحكم  
فيها — ولا شك في أن السير في اجراءات المحكمة دون اعلان  
التهم اعلانا صحيحاً من شأنه ان يلحق به اشد الضرر ويفوت  
عليه حق الدفاع عن نفسه .

( طعن ١٦٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٧٤ )

#### المبدأ :

الاجراءات المقررة في القوانين المنظمة لتدابير الموظفين —  
اعلان الموظف المقدم الى مجلس تاديب بمواعيد الجلسات المحددة

— اجراء جوهرى يترتب على اغفاله بطلان الاجراءات ، مما يؤثر تبعا فى القرار الذى يصدر من المجلس .

#### ملخص الحكم :

يبين من استقراء النصوص الخاصة بتأديب الموظفين الواردة فى كل من قانون نظم موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقانون التئيلة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الذى صدر قرار مجلس التأديب فى ظلها انها تهدف فى جملتها الى توفير الضمانات الاساسية للمتهم للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه ، وذلك بلحاظته علما بذلك باعتباره صاحب الشأن فى الدعوى التأديبية ، باعلانه بقرار الاحالة المتضمن بيانا بالمخالفات المنسوبة اليه وبتأريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه او بوكيل عنه امام المحكمة للدلاء بما لديه من ايضاحات ، وتقديم ما قد يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، ويستفاد كذلك من الاحكام التى تضمنها هذان القانونان أن اعلان التهم واخطاره على وجه السلف بيلته هو اجراء جوهرى رسم الشارع طريقة التحقق من اتهامه على الوجه الاكمل للاستيثاق من تمام هذه الاجراءات ، ولذلك يترتب على اغفال الاعلان او عدم الاخطار وقوع عيب شكلى فى الاجراءات يؤثر على الحكم ويترتب عليه بطلانه .

( طعن ١٦٢٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٥ )

#### المبدأ :

ان اغفال اعلان المقدم للمحكمة التأديبية او عدم اخطاره

على النحو المبين بالقانون يترتب عليه وقوع عيب شكلي في  
الاجراءات يؤثر على الحكم ويترتب عليه البطلان .

#### ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص المواد ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون  
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات  
التأديبية انها تهدف الى توفير الضمانات الاساسية للمتهم  
للدفاع عن نفسه ولردع الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما بذلك  
باعتباره صاحب الشأن في الدعوى التأديبية ، باعلانه بقرار  
الاحالة المتضمن بيلانا بالخالفات المنسوبة اليه ، وتاريخ  
الجنبة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه او  
بوكيل عنه امام المحكمة للدلاء بما لديه من ايضاحات ، وتقديم  
ما قد يعين له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال  
عناصر الدفاع ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل  
بحق الدفاع ويرتبط بحصانة جوهرية لذوى الشأن ويستتاد  
كذلك من هذه النصوص ان اعلان المتهم واخطاره اجراء  
جوهري رسم الشارع طريقة التحقق من اتمامه في المادة ٢٣  
حيث نص على ان الاعلان يكون بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم  
الوصول وعاد وأكد هذا المعنى في المادة ٣٠ منه حيث نص على  
ان تكون الاخطارات والاعلانات المنصوص عليها في هذا الباب  
بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . وذلك كله للاستيفان من  
تمام هذه الاجراءات الجوهرية ولذلك يترتب على اغفال الاعلان  
او عدم الاخطار على هذا النحو وقوع عيب شكلي في الاجراءات  
يؤثر على الحكم ويترتب عليه بطلانه .

( طعن ٣٧٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٧٠ )

### قاعدة رقم ( ١٧٦ )

#### المبدأ :

اغفال اعلان المخالف بقرار الاتهام وبالجلسة المحددة  
تنتظر الدعوى التأديبية بطلان الحكم الصادر فيها .

#### ملخص الحكم :

النبت ان قلم كاتب المحكمة التأديبية لم يعلن الطاعن بقرار  
الاحالة المتضمن بياناً بالخلفات المنسوبة اليه وبتاريخ الجلسة  
المحددة لتنظر الدعوى وذلك بخطيب موسى عليه بعلم الوصول ،  
ولم يثبت حضور الطاعن اى جلسة من الجلسات التى نظرت فيها  
الدعوى ، كما ان الخطاب الذى وجهته النيابة الادارية الى المخالف  
والمؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٧٣ وقد ارسل اليه فى غير العنوان  
الموضح بالتحقيقات ولم تقدم النيابة الادارية ما يفيد وصول  
الخطاب اليه ، اما الخطيب الاخر الذى ارسلته الى مدير  
الشئون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء ، فقد تبين  
من كتاب تفتيش عام الشئون القانونية بالمؤسسة المذكورة  
المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٧٤ ، والمودع ملف الطعن ان خطيب  
النيابة الادارية المثار اليه قد تضمن فقط احالة المؤسسة  
باحالة الطاعن الى المحكمة التأديبية دون ان تبين فيه تاريخ  
الجلسة المحددة لتنظر الدعوى ودون ان يطلب فيه من المؤسسة  
اعلان الطاعن بقرار الاحالة ، وقد اوضح تفتيش عام الشئون  
القانونية بكتابه المثار اليه انه لم يتم اخطار الطاعن بهذا  
الموضوع اذ لم تطلب النيابة الادارية ذلك .

ومن حيث انه يبين من كمال ذلك ان الطاعن لم يعلن بقرار  
الاتهام وبالجلسة المحددة لتنظر الدعوى وبالتالي لم يحضر جميع  
الجلسات التى نظرت فيها الدعوى . واغفال اعلان الطاعن  
على هذا النحو وهو اجراء جوهري - والسبب في اجراءاته  
المحاكمة بالرغم من ذلك يترتب عليه بطلان اجراءاته محكمتة .

ويتعين لذلك القضاء ببطالان الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى المحكمة التأديبية المختصة لاعادة محاكمة الطاعن .

( طعن ٥١٢ لسنة ١٩٠٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٨ )

### قاعدة رقم ( ١٧٧ )

المبدأ :

اخطار المبلل المسوب اليه مخالفة تأديبية بالجلسة المحددة لنظر الدعوى التأديبية ليتكّن من ابداء دفاعه - اجراء جوهرى يترتب على اغفاله وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة تؤدى الى بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

انه يبين من استقراء احكام المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه - انها تهدف الى توفير الضمانات الاساسية للمبلل المقدم الى المحاكمة التأديبية ، للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما - باعتباره من ذوى الشأن فى الدعوى التأديبية - بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية المتضمن بياناً بالخلفات النسوية اليه ، وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ليتكّن من الحضور بنفسه او بوكيل عنه امام المحكمة للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بحصيلة جوهرية لذوى الشأن . وتأكيدا لاهمية اعلان المبلل التقدم الى المحاكمة التأديبية بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، عنى المشرع بتحديد وسيلة

التحقق من اتمام هذا الاجراء في المادة ٢٣ من الباب الثالث من القانون المذكور ، فقد نص على انه يكون هذا الاعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ثم عاد المشرع وردد هذا المعنى في المادة ٣٠ حيث نص على ان تكون الاعلانات والاضطرابات المنصوص عليها في الباب الثالث من القانون بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، وذلك كله للاستيثاق من تمام الاعلان والاضطراب بما مفاده ان المشرع قد اعتبر هذا الاجراء جوهريا ، ومن ثم فانه يترتب على اغفال هذا الاجراء وعدم تحقيق الغاية منه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحكمة ، يؤثر على الحكم ويؤدي الى بطلانه ، وقد النزم قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالاحكام المتقدم ذكرها ولم يخرج عليها اذ ردد في المادتين ٣٤ ، ٣٧ منه ذات القواعد التي نصت عليها المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سلف البيان واضاف في المادة ٣٤ منه ان يتم اعلان افراد القوات المسلحة ومن في حكمهم - ممن تسرى في ثائهم احكام هذا القانون - بتسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، مستشهدا في ذلك بحكم الفقرة السادسة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

لما كان الامر كذلك ، وكان مفاد الوقائع على النحو آتف البيان ، ان الدعوى مثار الطعن المثل كان نظرها مؤجلا الى جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٢ بناء على طلب الطاعن لتقديم مذكرة بدفعاؤه وفي هذا اليوم لم تتمقيد المحكمة التذييية وتقرر تاجيل نظر الدعوى اداريا الى جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٢. مع اعلان قوى الثان ، وقد ارسل الاضطراب الخاص بالطاعن على الوحدة رقم ٧٠ بمرکز تدريب الخدمات الطبية في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٢ في الوقت الذي كان فيه مجندا بمستشفى الجراحة الميداني الوحدة رقم ١٠ ج ٢٤ في ٢٥ من اكتوبر

سنة ١٩٧١ ، وقد اُفادت قضايته بأنها لم تتسلم أى إخطار من المحكمة التأديبية: لوزارة المسحة ولم يسلم اليه اية افادة عن هذا الاخطار الامر الذى يؤكد ان الطاعن لم يخطر بتلويخ الجلسة المشار اليها ، ولقد كان من شأن ذلك ان الطاعن لم يمثل امام المحكمة التأديبية بطبعتها المعقودة فى ٩ من مارس سنة ١٩٧٢ التى اجلت اليها الدعوى اداريا وصدر الحكم فى الدعوى دون اناحة الفرصة له لإبداء دفاعه فى الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شل به عيب فى الإجراءات ترتب عليه الإخلال بحق الطاعن فى الدفاع عن نفسه ، علي وجه يؤثر فى الحكم ويؤدى الي بطلانه .

( ملعن ٤١١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٨ )

##### المبدأ :

اعلان المائل بقرار احالته للمحكمة التأديبية ويتلويخ  
الجلسة المحددة لتظر الدعوى - اجراء جوهري - يرتب على  
إفغاله بطلان الحكم - يستوى فى ذلك ان تكون هى الجلسة  
المحددة ابتداء للمحاكمة او التى تصدد اثر وقف الدعوى لو فى  
حالة تلجئها اداريا .

##### مفخص الحكم :

انه يبين من استقرار احكام المواد ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٠ من  
القتلون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم التهيئة الادارية  
الذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه - انها تهدف الى  
توفير الضمانات الاساسية للمائل المقدم الى المحكمة التأديبية  
للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما باعتباره  
من ذوى الشأن فى الدعوى التأديبية - بأمر محاكمته باعلانه  
بقرار احالته الى المحكمة التأديبية المتضمن بيان بالخالفات



المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للدلاء بها لديه من إضاحات وتقديم ما قد يبين له من بينات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بحضارة جوهرية لذوى الشأن وتأكيداً لأهمية إعلان العناصر المقدم إلى المحكمة التأديبية بقرار الإحالة بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، على المشرع بتحديد وسيلة التحقق من اتسام هذا الاجراء فى المادة ٢٣ من الباب الثالث من القانون المذكور فقد نص على أن يكون هذا الاعلان بخطاب موصى عليه بصحوب بعلم الوصول ثم عاد المشرع وردد هذا المعنى فى المادة ٣٠ حيث نص على أن تكون الاعلانات والاضطرابات المنصوص عليها فى الباب الثالث من القانون بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وذلك كنه للاستيثاق من تمام الاعلان والاضطراب بما مفاده ان المشرع قد اعتبر هذا الاجراء جوهرى ومن ثمة فانه يترتب على اغفال هذا الاجراء وعدم تحقيق الفساية منه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحكمة يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه .

وقد التزم قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالاحكام المتقدم ذكرها ولم يخرج عليها اذ ردد فى المادتين ٣٤ ، ٣٧ منه ذات القواعد التى نصت عليها المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ملأفة البيان .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكان مفاد الوقع على النحو آتف البيان ان الدعوى مثار الطعن المائل كان نظرها مؤجلا على جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٢ بناء على طلب المخالف

الأول ( طاعن ) للاستعداد ولتقديم دفاعه وفى هذا اليوم لم تتمتع المحكمة التأديبية وتقرر تأجيل نظر الدعوى اداريا الى جلسة الأول من مارس سنة ١٩٧٢ مع اعلان نوى الشان ، ولم يتم اعلان هذا المخالف للحضور امام المحكمة بهذه الجلسة بسبب نقله من وحدة دير سملوط الصحية الى مستشفى الواسطى واراد الاعلان الى المحكمة نتيجة لذلك وسلم الى سكرتير المحكمة الذى اودعه ملف الدعوى مؤثرا عليه وعلى غلاف الدعوى بان الاعلان ارتد فى ١٦ من مارس سنة ١٩٧٢ ولقد كان من شأن ذلك ان هذا المخالف لم يمثل امام المحكمة التأديبية بجلستها المتقدمة فى الأول من مارس سنة ١٩٧٢ التى حجزت فيها الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٢ مع التصريح لمن يشاء بمذكرات خلال اسبوعين . وفى هذه الجلسة اصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه رغما عن ان الدليل على عدم اعلان المخالف لجلسة الأول من مارس سنة ١٩٧٢ كان تحت نظر المحكمة وكان المخالف لم يتقدم بأى دفاع له فى الدعوى . ولما كان الأمر كما تقدم وكان المخالف الطاعن لم يعط لجلسة المحكمة التى عقدت فى مارس سنة ١٩٧٢ التى اجلت اليها الدعوى اداريا وبالنسبة لم يحضر فيها وصدر حكم فى الدعوى دون إتاحة الفرصة له لإبداء دفاعه فى الدعوى وكان من حقه قانونا ان يتقدم به الى ما قبل اقتال بلب المرافعة فيها بانتهاء المهلة التى حددتها المحكمة لتقديم المخبرات فان الحكم المطعون فيه يكون قد شاب عيب فى الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق المخالف فى الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه . ولا حجة فيما اتزعه الدفاع عن النيابة الادارية مع انه كان على الطاعن ان يتابع تأجيلات الدعوى والتعرف على الجلسة التى اجل اليها نظر الدعوى اداريا والحضور فيها ، لا حجة فى ذلك لأن القانون وقد حدد وسيلة اعلان العال للتعلم المتقدم للمحكمة التأديبية بالجلسة المحددة لحكمته على ما سلف بيانه فانه يكون بذلك قد حدد طريقة العلم بالجلسة المحددة . يستوى فى ذلك ان تكون هى الجلسة المحددة لإبداء للمحكمة او تلك التى تحدد اثر وقف الدعوى او فى حالة

تأجيلها اداريا ، وذلك لاتحاد العملة في الحالتين بما لا يسوغ معه مطالبة صاحب الشأن بأن يسمى للتعرف على تاريخ القبطة في حالة تأجيلها اداريا عن غير الطريق الذي رسمه القانون لذلك وهو اعلانه بخطاب موصى عليه مع علم الوصول .

ومن حيث انه لما كان الأمر كما تقدم وكان الطاعن لم تتج له فرصة الدفاع عن نفسه أمام المحكمة التأديبية الى تاريخ اعتقاله باب المرافعة وكانت الدعوى بذلك لم تنهيا أمام المحكمة للفصل فيها فانه يتمين الحكم ببطالان الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة لإعادة محكمة الطاعن والفصل فيها نسب اليه مجددا أمام هيئة أخرى .

( طعن ٧٦١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٠ )

**ثانياً - اعلان التهم يكون بقرار الاحالة وتاريخ  
الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق**

**قاعدة رقم ( ١٧٩ )**

**المبدأ :**

**الضمانات الأساسية لحق الدفاع في المحكمة التلخيصية -**  
**المواد ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - اعلان**  
**التهم بقرار احالته الى المحكمة التلخيصية وتاريخ الجلسة على**  
**الوجه المتصوص عليه فيها - اعتباره من الاجراءات الجوهرية.**  
**يتربط على افتقاره بطلان يؤثر في الحكم ويبطله .**

**ملخص الحكم :**

ان الحكة التي تفيهاها الشارع بليزاده نصوص المواد ٢٣  
و ٢٩ و ٣٠ في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة  
الادارية والمحكمت التلخيصية ملابها توفر الضمانات الأساسية للمتهم  
للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه وذلك بلحاظته علما باعتباره  
صاحب الشأن في الدعوى التلخيصية باعلانه بقرار الاحالة  
المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة  
لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه او بوكيل عنه امام  
المحكمة الادلاء بما لديه من ايفصالات وتقديم ما قد يمن له من بيانات  
واوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة  
سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط  
بمصلحة جوهرية لنوى الشأن .

ويستفاد كذلك من الاحكام التي تضمنها هذا القانون ان اعلان  
التهم واخطاره على الوجه السالف يبلته اجراء جوهرى ٤

رسم المشرع طريق التحقق من اتمامه على الوجه الكامل فوجب ان تكون الاخطارات والاعلانات بخطاب موعى عليه مع علم وصول للاستيثاق من اتمام هذه الاجراءات ومن استلام صاحب الشأن للاخطار او الاعلان الموجه اليه وترتب على اغفال الاعلان او عدم الاخطار وقوع عيب شكلى فى الاجراءات للاضرار التى تصيب الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه ، الامر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا وذلك ترتيبا على ان الاجراء يكون باطلا اذا نص القانون على بطلانه او اذا شابه عيب جوهرى ترتب عليه ضرر للخصم . ويزول البطلان اذا نزل عنه من شرع لمصلحته او اذا رد على الاجراء بما يدل على انه اعتبره صحيحا ، او تلم بعمل واجراء آخر باعتباره كذلك ، فبما عدا الحالات التى يتعلق فيها البطلان بالنظام العام ، وذلك طبعا لنص المادتين ٢٥ ، ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذى تطبق احكامه امام القضاء الادارى فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض اساسا مع نظام المجلس واوضاعه الخاصة به كما تقضى بذلك المادة ٢ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

فاذا كان الثابت من الأوراق ان الطاعن لم يعلن بقرار الاحالة وبتاريخ الجلسة المحددة لتظر الدعوى ، وبذلك فات عليه الحضور بالجلسة المذكورة كما هو ثابت بمحضرها ، فان هذا يكون عيبا شكليا فى الاجراءات يبطلها ويؤثر فى حكم مما يستتبع بطلانه على مقتضى الفترة الثمانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، مما يتعين معه تقرير هذا البطلان واعادة الدعوى للحكمة التاميمية لتجرى تسونها فيها .

( طعن ٨٢٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٦ )

### قاعدة رقم ( ١٨٠ )

#### المادة :

نص المادة ٢٢ من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على أن تتولى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق — هنا الاجراء يهدف الى توفيق الضمانات الأساسية للتهمة بتمكينه من الدفاع عن نفسه وعن ذمة الاتهام عنه — مقتضى ذلك ان اغفال اعلان التهمة اعلانا سليما قانونا والسعي في اجراءات المحكمة دون مراعاة ذلك الاجراء الجوهرى يتربط عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم الذى يصدر لابتلائه على هذه الاجراءات الباطلة .

#### ملخص الحكم :

ان التلبات من الأوراق انه عقب ايداع النيابة الادارية اوراق الدعوى التأديبية وتقرير الاتهام حدد السيد رئيس المحكمة جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٧٢ لنظر الدعوى ، وقامت سكرتارية المحكمة باخطار المخلّف المذكور بالكتاب رقم ٢٨٧٩ المؤرخ اول ابريل ١٩٧٢ بقرار احالته الى المحكمة التأديبية وانه تحدد لنظر الدعوى جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٧٢ حين ان الجلسة المحددة لذلك هي جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٧٢ على ما سلف البيان وبالجلسة المذكورة لم يحضر المخلّف وقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى الى جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٧٢ لاعلان المخلّف عن طريق النيابة العامة على آخر محل معلوم له ، ومن ثم تلبت سكرتارية المحكمة بتنفيذ القرار المشار اليه واعلان المخلّف يوم ٢٧ من ابريل ١٩٧٢ فى مواجهة السيد وكيل نيابة الدق ، وفى الجلسة المذكورة لم يحضر المخلّف او احد عنه وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة ٢٧ من مايو ١٩٧٢ وفيها صدر الحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان المادة ٢٣ من القانون النيابي الاداري رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص في الفقرتين الأخيرتين منها على ان « تتولى سكرتارية المحكمة اعلان مصلح الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق - ويكون الاعلان بخطاب موصى عليه بعلم الوصول » . وهذا الاجراء يهدف الى توفير الضمانات الأساسية للمتهم بتمكينه من الدفاع عن نفسه ومن درء الاتهام عنه وذلك باعلانه بقرار الاحالة المتضمن بياناً بالمخالفات المسندة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من الحضور بنفسه او بوكيل عنه ليبدى دفاعه وليتبع سير الدعوى من جلسة الى اخرى حتى يصدر الحكم فيها ، ومن ثم فان اغفال اعلان المتهم اعلاناً سليماً قانوناً والسير في اجراءات المحاكمة دون مراعاة ذلك الاجراء الجوهري ، يتربط عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم الذي يصدر لايتقنه على هذه الاجراءات الباطلة .

ومن حيث انه لما كان ذلك ما تقدم ، وكان اخطار المخالف بقرار الاحالة بالكتاب رقم ٢٨٧٩ المؤرخ اول ابريل سنة ١٩٧٢ قد ذكر به تاريخ جلسة المحاكمة غير التاريخ المحدد لها على ما سلف الايضاح ، فان هذا الاخطار لا ينتج اثره ولا يعتمد به ، كما ان اعلان المخالف في مواجهة النيابة العامة لا يجوز اللجوء اليه طالما ان للمخالف عنواناً معلوماً بالأوراق ، ولم يثبت تعذر اعلانه فيه على النحو الذي نصت عليه المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ولما كان الاخطار بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ضرورياً وشرطاً لصحة المحاكمة فان وقوعه غير صحيح يتربط عليه بطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه ، ويتعين لذلك القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة لتجرى شئونها فيها .

( طعن ١١٤١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤ )

**ثالثا — الاعلان يكون في محل اقامة المعلن اليه او في محل عمله بخطاب موصى عليه بعام وصول**

**قاعدة رقم ( ١٨١ )**

**يُنصَح :**

عامل يقدم الى المحكمة القلبيية — اعلانه بطريق البريد وفقا لحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — وجوب اتباع الاصول المتبعة في قانون المرافعات في شأن تسليم الاعلان — يتعين ان يثبت تسليم الخطاب الموصى عليه المتضمن للاعلان على الوجه المتصوص عليه في قانون المرافعات .

**ملخص الحكم :**

ان المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات القلبيية تقضى في الفترتين الاخسرتين منها على ان ( تتولى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الاوراق ويكون الاعلان بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ) ولما كان هذا القانون لم يتضمن احكاما تفصيلية في شأن تسليم الاعلان المشار اليه لذلك يتعين الرجوع الى الاصول العامة في هذا شأن المتصوص عليها في قانون المرافعات ووفقا لاحكام المادتين ١١ ، ١٤ من هذا القانون يتعين ان يسلم الورقة المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او في موطنه وفيما يتعلق بالاشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تسلم للنيابة وعلى النيابة ارسالها لوزارة الخارجية لتوضيلها بالطرق السياسية — واذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان تشتتل الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر او في الخارج وتسلم صورتها للنيابة



— ولا شك في وجوب اتباع هذه الأصول في الأحوال التي يجوز فيها إجراء الاعلان بطريق البريد وهذا ما كان ينص عليه قانون المرافعات صراحة في المادتين ١٧ ، ١٨ منه قبل إلغاء نظام الاعلان على يد محضر بطريق البريد بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — ونظرا الى ان الاعلان وفقا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ يتم بطريق البريد فانه يتعين ان يثبت تسليم الخطاب الموصى عليه المضمن هذا الاعلان على الوجه المنصوص عليه في قانون المرافعات .

( طعن ١٦٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٨٢ )

المبدأ :

اعلان المحال الى المحكمة التأديبية بتقرير الاحالة وتلخيص الجلسة اجراء جوهري رسم القانون كيفية تنفيذه وطريقة التحقق من انماه - نص المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ان يكون الاعلان في محل اقامة المصالح اليه او في محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول - عدم الاعلان او الاخطار على هذا النحو يترتب عليه وقوع بطلان في الاجراءات يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد اورد في الفصل الثالث ( ثانيا ) من الباب الاول منه - قواعد الاجراءات اتم المحاكم التأديبية التي تضمنتها المواد ٣٤ وما بعدها ، ويبين من استقراء احكام هذه النصوص انها تهدف الى توسيع الضمانات الاساسية المتهم للدفاع عن نفسه ،

وذلك بإحاطته علما بالمخالفات النسوية اليه بإعلانه بقرار  
الاحالة المتضمن لها ، ويتأريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى  
ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة لإبداء  
دفاعه وتقديم ما قد يعين له من بيانات ولوراق ، ولتأبعة سير  
الاجراءات وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بضمانة  
جوهرية لذوى الشأن فى الدعوى التأديبية ، كما يستفاد كذلك  
من النصوص المذكورة ان اعلان المحل بتقرير الاحالة ويتأريخ  
الجلسة اجراء جوهرى رسم القاتون كيفية تنفيذه وطريقة  
التحقق من اتفاده بأن نص فى المادة ٣٤ منه على ان يكون الاعلان  
فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بخطاب موصى  
عليه مصحوب بعلم وصول ، كما نص فى المادة ٣٨ منه على  
ان تتم جميع الاخطارات والاعلانات بالنسبة للدعوى المنظورة  
أمام المحاكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ -  
وذلك كله للاستيثاق من تسلم هذه الاجراءات الجوهرية ، ومن  
ثم فانه يترتب على عدم الاعلان أو الاخطار على هذا النحو الذى  
لوجبه القاتون وقوع بطلان فى الاجراءات يؤثر فى الحكم ويترتب  
عليه بطلانه .

ومن حيث ان الثابت بالأوراق فى المنازعة المظلة ان اعلان  
الطاعن بتقرير الاحالة ، ويتأريخ جلسة ٤ من سبتمبر ١٩٧٦ ،  
التي حددت لنظر الدعوى التأديبية قد وجه اليه فى محل  
الاقامة الذى أثبتته له النيابة الادارية فى تقرير الاحالة وهو  
..... ولما لم حضر بالجلسة المذكورة  
كلت النيابة الادارية بالتحرى عن محل اقامته ، ففادت النيابة  
بجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٧٧ بأن التحريات اسفرت عن محج  
الاستدلال عليه فى العنوان المذكور ، ومن ثم قررت المحكمة اعلانه  
فى مواجهة النيابة العامة ، وعندما تم الاعلان على هذا النحو  
ولم يحضر الطاعن قررت المحكمة بجلسة ٥ من يونية سنة  
١٩٧٧ حجز الدعوى للحكم .

ومن حيث ان المستفاد من الشهادة الصادرة بتاريخ ٢١ من اغسطس سنة ١٩٧٧ من الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ، وهى الجهة التى يعمل بها الطاعن - ان محل اقامته المثبت فى ملف خدمته هو . . . . .  
الجلسة فى غير هذا المحل قد انطوى على بطلان جوهرى من الاعلان ترتب عليه عدم علم الطاعن بالدعوى وبالجلسة المحددة لنظرها ، الامر الذى يؤثر فى الحكم المطعون فيه ويؤدى الى بطلانه ، وقد كان يتعين على المحكمة ازاء عدم حضور الطاعن جلسة ٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ ان تكلف الجهة التى يعمل بها ببيان محل اقامته او ان تأمر باعلانه فى محل عمله وفقا لحكم المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة مائنة الاثنية .

ومن حيث انه كما تقدم يتمين القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى المحكمة التأنيبية لوزارة الصناعة للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى .

( علمن ٨٩٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم ( ١٨٢ )

#### المبدأ :

العابل المقدم للمحكمة التأنيبية يتم اعلانه بطريق البريد وفقا لحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - وجوب اتباع الأصول المتبعة فى قانون المرافعات واتى يجوز فيها اجراء الاعلان بطريق البريد - لصحة المحكمة يجب الاستيناف من تسليم الخطاب المرسل الى المتهم نفسه او فى محل اقامته الى احد الأشخاص الذين يجوز تسليم الاعلانات اليهم .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية نص في الفقرتين الأخيرتين منها على ان : « تتولى سكرتيرية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق - ويكون الاعلان بخطاب موصى عليه بعلم الوصول » ولما كان هذا القانون لم يتضمن احكاما تفصيلية في شأن تسليم الاعلان المشار اليه لذلك يتمين الرجوع الى الأصول العامة في هذا الشأن المنصوص عليها في قانون المرافعات ووفقا لأحكام المادتين ١١ ، ٢٢ من هذا القانون يتمين ان تسلم الورقة المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او في موطنه فاذا لم يوجد الشخص المطلوب اعلانه في موطنه سلمت الورقة الى احد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٢ ولا شك في وجوب اتباع هذه الاحوال التي يجوز فيها اجراء الاعلان بطريق البريد وهذا ما كان نص عليه قانون المرافعات صراحة في المادتين ١٧ ، ١٨ قبل الفاء نظام الاعلان على يد محضر بطريق البريد بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فلهذا يتعين ان يثبت تسليم الخطاب الموصى عليه المتضمن هذا الاعلان الى المتهم نفسه او الى محل اقامته الى احد ممن يجوز ان تسلم الاعلانات اليهم وفقا لأحكام قانون المرافعات . وقد رسم المشرع طريق التحقق من اتساق الاعلان على الوجه الصحيح اذ اوجبت المادة ٢٣ المشار اليها ان يكون هذا الاعلان بخطاب موصى عليه بعلم الوصول - وعن طريق ( علم الوصول ) الذي يرد من هيئة البريد الى سكرتيرية المحكمة التأديبية بمعد تسليم خطاب الى المرسل اليه يمكن الاستيثاق مما اذا كان الخطاب المذكور قد سلم الى المتهم نفسه وفي محل اقامته الى احد الأشخاص الذين يجوز تسليم الاعلانات اليهم .

ومن حيث ان الطاعن يدعى انه لم يعلم بقرار احالته الى المحكمة التأديبية ولا بتاريخ الجلسة التي حددت لهذه المحكمة

— لها الوزارة فتدعى ان هذا الاعلان قد تم بالخطاب الذى ارسله اليه من سكرتيرية المحكمة التأديبية فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٠. وتستند للتدليل على ذلك الى ما هو ثابت فى دفتر الصادر ودفتر الإرساليات المسجلة الخاصين بالمحكمة التأديبية .

ومن حيث انه بالرجوع الى صورة الخطاب المذكور المرفقة بملف الدعوى التأديبية يبين انه لم يوجه الى الطاعن فى محل اقامته بل فى مقر عمله بمنطقة بنى سويف الطبية وقد خلا هذا الملف من ( علم وصول ) الخاص بالخطاب المشار اليه — ولئن كان الثابت فى دفتر المحكمة التأديبية ان ذلك الخطاب قد صدر وسلم الى هيئة البريد لا انه ليس فى الأوراق ما يفيد انه سلم الى الطاعن ولم تقدم الوزارة ( علم الوصول ) او اية ورقة اخرى تدل على ذلك رغم تأجيل الطعن لهذا السبب من جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٥ الى جلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٥ ورغم التصريح لها بتقديم هذا الدليل فى فترة حجز الطعن للحكم .

ومن حيث انه ازاء عدم ثبوت وصول الخطاب المؤرخ فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ الى الطاعن فانه بذلك تكون اجراءات الدعوى التأديبية قد سارت دون احاطته علما بها حتى صدر الحكم ضده فى غيبته .

( طعن ٢ لسنة ٨ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٦٥ )

### قاعدة رقم ( ١٨٤ )

#### المبدأ :

المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ على قلم كتاب المحكمة التأديبية اعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله — اسلمى ذلك : توفير الضمان الاساسية للمبال للرفع عن نفسه ولرد الاتهام عنه — الاعلان اجراء

جوهرى اغفاله او اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا يتحقق معه الغلبة منه من شأنه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحكمة تؤثر فى الحكم وتؤدى الى بطلانه - المادة ١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - اعلان الأوراق القضائية فى مواجهة النيابة العامة - منوط صحته - يشترط ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم فى الداخل يجب ان يثبت ان طالب الاعلان قد سمى جاهدا فى سبيل التحرى عن الوطن المراد اعلانه والتعرف على محل اقامته وان هذا الجهد لم يثمر - مخالفة هذا الاجراء - بطلان الاعلان .

#### ملخص الحكم :

المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والذي تحكم واقعة النزاع تقضى بان يقوم قلم كاتب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله ، وحكمه هذا النص واضحة وهى توغر الضمائم الاساسية للمعلل المقدم الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه وذلك باحاطته علما بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحكمة التأديبية المتضمن بيان المخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحدد لمحاكمته ليتسكن من المثول امام المحكمة بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعن له من أوراق وبيانات لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، واذا كان اعلان المعلل المقدم الى المحكمة تأديبية واطلاره بتاريخ الجلسة المحدد لمحاكمته اجراءا جوهريا لمن اغفال هذا الاجزاء او اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا يتحقق معه الغلبة منه من شأنه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحكمة تؤثر فى الحكم وتؤدى الى بطلانه .

ان تقتسون المرافعات الخفية والتجارية وان كلن تمد اجاز فى  
الفقرة العاشرة من المادة ١٣ اعلان الأوراق القضائية فى مواجهة  
النيلبة العمالة الا ان مناط صحة هذا الاعلان ان يكون موطن  
المعلن اليه غير معلوم فى الداخل او الخارج ما لا يثنى الا بعد  
استيفاء كل جهد فى سبيل التحرى عن موطن المراد اعلانه ولا يكفى  
ان ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن اليه هذا الطريق  
الاستثنائى بل يجب ان يثبت ان طالب الاعلان قد سعى جاهدا فى  
تعرف محل اقامة المراد اعلانه وان هذا الجهد لم يثمر والا كان  
الاعلان باطلا .

ومن حيث ان التثبت من الأوراق ان الطاعنة قد انقطعت عن العمل  
بدون اذن اعتبارا من ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ عقب انتهاء الاجازة  
الخاصة التى كانت ممنوحة لها منذ ١٠ فبراير سنة ١٩٧٦ لمرافقة زوجها  
المسل الى ليبيا ، واذ ثبت من التحريات الادارية ايضا ان المذكورة  
كانت خارج البلاد وقت التحرى عنها ، لم تبذل جهة الادارة اى  
جهد فى سبيل التحرى عن عنوانها بالخارج سواء بالاتصال  
بالادارة وثائق السفر والهجرة والجنسية او بالاستعانة عن فلانك  
من اقاربها وزملائها ، واذ ثبت من الأوراق ان اعلان التهم بأمر  
محكمتها تم فى مواجهة النيلبة العميلة وقد خلت الأوراق مما  
يفيد قيام جهة الادارة بعمل تحريات جدية فى سبيل التحرى  
عن اقامة الطاعنة بالخارج على الوجه السلف الامر الذى  
يترتب عليه بطلان اعلانهما فى مواجهة النيلبة العميلة .

ومن حيث ان تقرير الطعن وان كان قد اودع قلم كاتب المحكمة  
الادارية العليا بعد اكثر من ستين يوما من تاريخ صدور الحكم  
المطعون فيه الا انه وقد استبان ان الطاعنة لم تعلن بأمر  
محكمتها على ما سلف بيانه ويأتلى لم تعلم بتاريخ صدور  
الحكم المطعون فيه ولم يثبت من الأوراق علم الطاعنة بذلك الحكم  
فى وقت سابق على ايداع تقرير الطعن ومن ثم يكون الطعن قد  
اودع فى الميعاد مستوفيا اوضاعه الشكلية .

ومن حيث انه لما كان الأمر ما تقدم وكلفت الطاعنة المذكورة.  
لم تعلن اعلانا قانونيا بقرار احالتها الى المحكمة التأديبية ولم  
تحتضر جلسات المحكمة ومن ثم لم تتح لها فرصة الدفاع عن نفسها  
فان الحكم المطعون فيه قد ثلجه عيب في الاجراءات ترتب عليه  
الاخلال بحق المتهم في الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر على  
الحكم وتؤدي الى بطلانه الأمر الذي يتعين معه الحكم  
بالفسخ واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالنصورة لاعادة  
محاكمتها والفصل فيها هو منسوب اليها مجددا من هيئة  
اخرى .

( طعن ٣٤٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٨٢ )



ربما - حتى يكون الاعلان في مواجهة القليلة الصالحة

قاعدة رقم ( ١٨٥ )

المبدأ :

اعلان المائل المقدم للمحكمة التأديبية بقرار الاحالة  
واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ، اجراء جوهري -  
اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون من شأنه  
وقوع عيب شكلي في اجراءات المحكمة يؤثر في الحكم ويؤدي  
الى بطلانه - مقتضى ذلك بطلان اعلان المائل بقرار الاحالة  
في مواجهة القليلة الصالحة طبقا لحكم الفقرة العاشرة من  
المادة ١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ما دام ان ثبت  
انه لم يتم التقاضي عن موطن المائل المذكور او محل عمله لاعلانه  
فيها قبل اعلانه للتبليغ الصالحة .

ملخص الحكم :

المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة المنعقد بالقرارات رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٢ تقضي بان يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان  
ذوي الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل اقامة المعلن  
اليه او في عمله وحكمة هذا النص واضحة ، وهي توفى  
الضمانات الأساسية للمائل المقدم الى المحكمة التأديبية للدفاع  
عن نفسه ولدرء الاتهام منه ، وذلك بمحاطته علما بأمر محاكمته  
باعلانه بقرار احالته الى المحكمة التأديبية المضمونة بيانا  
بالمخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن  
من التول ايام المحكمة بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بما لديه من

( م ٢٤ - ج ٩ )

ايضا حلت وتستخدم ما يمن له من بيلتات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفوع فيكتا وتبلغته سمر اجراءاتها ، وما الى ذلك ما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن . واذا كان اعلان المائل المتقدم الى المحكمة التأديبية واخطاره بتلويخ الجلسة المحددة لمحكمة اجراء جوهريا ، فان اغفل هذا الاجراء او اجراؤه بالخلفه لحكم القاتون على وجه لا تتحقق معه الفلية منه ، من شأنه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان تكون المرافعات المدنية والتجارية وان كان قد اجتمع فى الفترة الممتدة من المادة ١٣ منه اعلان الأوراق القضائية من النتيجة العملية اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم ، اذ ان ذلك ورد استثناء من الأصل الميلم الذى رددته المادة ٣٤ من قانون مجلس السدولة سلالة الفكر وهى ان يكون اعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وقايخ الجلسة فى محل اتلتهم او محل عملهم ، ومن ثم فان الاعلان فى مواجهة التيلية والامر كذلك - لا يصح اللجوء اليه الا بعد التيلم بتحريك كتيبة دقيقة للتقصى عن محل اتلية ذوى الشأن او محل عملهم وعدم الاهتداء اليها . ويترتب على مخالفة هذا الاجراء وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحكمة يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان الثابت - على ما سلف بيانه - ان الطاعن لم يملن اعلاتا قانونيا للحضور امل المحكمة التأديبية بجلستها المعتدتين فى ٢٢ من اكتوبر و ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ واثبتت المحكمة ذلك صراحة بحضورى اللجستين المذكورتين .

وبما ان الطاعن قد اعلن بقرار الاحالة والحضور لجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ فى مواجهة التيلية العامة بناء على ما قرره السيد رئيس التيلية الادارية بمحضر جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ من انه لم يستقل على التهم . واذا كان ما قرره السيد

رئيس النيابة لا يعنى لاعلانه فيها قبل اعلانه للنسبة العامة ، فضلا عن ان الواقع ينفيه بمرعاة ان محل عمل هذا الممثل معروف وموضح بالأوراق ويقرر الاتهام وكان من الجائز تقبولة اعلانه فيه ، كما ان التحرى عن الجهة الادارية التى كان يعمل بها كان من شأنه ولا ريب الكشف عن محل اقامته الصحيح وهو ما لم يتم عليه دليل من الأوراق ، فان اعلان الممثل بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته فى النيابة العامة يكون والأمـر كذلك قد وقع باطلا ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شتبه عيب فى الإجراءات ترقب عليه الاخلال بحق هذا الممثل فى ابداء ذلك فى الاتهام الموجه اليه ، وعلى وجه يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث انه لما كان الأمر كما تقدم ، وكان الطاعن - على ما تسلف بيانه - لم يمان بقرار اعلانه الى المحكمة التأديبية ولم يخطر بالجلسات المحددة لمحاكمته ، ومن ثم لم تتح له فرصة الدفاع عن نفسه ، وكانت الدعوى بذلك لم تنهيا امام المحكمة التأديبية للممثل فيها ، فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفناء الحكم المطعون فيه ، واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لاعادة محاكمته والفصل فيما نسب اليه مجددا من هيئة اخرى .

( طعن ٢٨٢ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٦ )

المبدأ :

المادة ١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - منوط اعلان الأوراق القضائية فى النيابة العامة ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم فى الداخل او الخارج - اذا كان للمعان اليه مكان معلوم بالخارج تصين اعلانه بالطرق الدبلوماسية - اعلان

الموظف في مواجهة النيابة العامة مع العلم بمسكن عمله  
يُخارج ويقع بطلان - بطلان الاعلان يؤسر في اجراءات  
الحكمة ويؤدى الى بطلان الحكم .

#### ملخص الحكم :

ان قانون المرافعات المدنية والتجارية وان كان قد اجاز  
على الفقرة العاشرة من المادة ١٣ منه اعلان الاوراق القضائية غير  
لتنبيه العامة الا ان منط صحة هذا الاجراء ان يكون موطن  
العلن اليه غير معلوم في الداخل او الخارج . اما اذا كان للعلن  
اليه موطن معلوم في الداخل فيجب تسليم الاعلان الى شخصه او  
في موطنه على الوجه الذي اوضحته المادة العاشرة من هذا  
القانون . وان كان له موطن معلوم في الخارج فيسلم الاعلان  
لتنبيه العامة لارساله لوزارة الخارجية لتوصيله بالطرق  
الدبلوماسية حسبما نصت على ذلك الفقرة الثالثة من المادة ١٣  
من ذات قانون .

ومن حيث انه يبين من مطالعة الاوراق ان النيابة الادارية اثبتت  
في مذكرتها ان السيد / . . . . . كان قد اعير للعمل بالجزائر  
لمدة عامين تنتهي في ٢١ من اغسطس سنة ١٩٧٦ استكمالاً لامارة  
جزئية سابقة له بالسعودية وبانتهاء مدة اعيرته تقدم بالتماس  
طلب فيه اعتبار اعيرته للجزائر اعادة جديدة وقد تم عرض  
هذا التماس على الادارة المختصة التي انتهت الى ان اعيرته  
كاملة ثم عرض طلب تجديد اعادة على  
السيد وكيل اول الوزارة في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ فرفض  
تجديد الامارة له واخطر بذلك عن طريق البعثة التعليمية  
بالجزائر ولما كان الثابت ان قلم كتاب المحكمة التأديبية قد قام  
باعلان المذكور بقرار احلته الى المحكمة التأديبية ويتاريخ  
الجلسة في محل اقليته في مصر وعند نظر الدعوى بجلسة  
المحكمة المتقدمة في الاول من ابريل سنة ١٩٧٩ قررت تلجيل  
نظرها لجلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٧٩ لاعلان المتهم وتنفيذاً  
لهذا القرار قامت النيابة الادارية باعلانه بصورة تقرير الاتهام

وبالجلسة المذكورة في مواجهة النيابة العامة . واذ كان التلبيح من الأوراق ان الإدارة كتبت تعلم علم اليقين ان المتهم كان معسرا للعمل بالجزائر ، فقد كان يتعين ان يتم اعلانه على الوجه الذي اوضحته الفقرة التاسعة من المادة ١٣ من قانون الرافعات السابق الاشارة اليه يتسلم الأوراق الى النيابة العامة لارسالها الى وزارة الخارجية لتوصلها له بالطرق الدبلوماسية . وبالتالي يكون اعلانه في مواجهة النيابة العامة وفقا لنص الفقرة العاشرة من تلك المادة على النحو الذي تم به قد وقع بطلان ويكون الحكم المطعون فيه قد شل به عيب في الاجراءات ترمي عليه الاخلال بحق المذكور في الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان الحال — على ما سلكه بيانه — لم يمان بقرار احالته الى المحكمة التأديبية ولم يخطر بباله محاكمته ومن ثم لم تتج له فرصة الدفاع عن نفسه وكانت الدعوى بذلك لم تنتهيا امام المحكمة التأديبية للفصل فيها فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالنصورة لامادة محاكمة الحال والفصل فيها نمع اليه مجددا من هيئة اخرى .

( طعن ٧٩٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٧ )

##### المبدأ :

علم الجهة الادارية المختصة للاجازة الخاصة بدون مرتبة للزوجة لمرافقة زوجها الذي يعمل بدولة عربية بمحل اقلية الموقوف المرح له بالاجازة امر مقترن ما لم تقدم الجهة الادارية القليل على عكس ذلك — اذا خلت الأوراق من دليل ينفي علم الجهة الادارية بمحل اقامة المدعية المرح لها بمرافقة زوجها فان

اعلانتها بقرار الاتهام وبجلسة المحكمة في مواجهة النيابة  
العامة يكون اجزاء بطلان دعوى الاثر قانونا — بطلان الاعلان  
يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه — الحكم بالبراءة  
الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة الثانية لفصل  
فيه من هيئة اخرى .

#### ملخص الحكم :

ان المعلن يقوم على ان الحكم المطعون فيه شبه البطلان  
لعدم اعلان التهمة بقرار الاتهام وبجلسة المحكمة اعلانا  
تقونيا صحيحا ، اذ تم هذا الاعلان في مواجهة النيابة العامة  
بحجة انه لم يستدل على محل اقامتهما ، مع ان التعليق من الأوراق  
ان السيدة المذكورة قد حصلت على اجازة خاصة بدون مرتب  
لمرافقة زوجها الذي يعمل بالسعودية ، الامر الذي يتفصح منه  
ان لها موطنا معلوما بالخارج كل يتعين اعلانتها فيه بالطريق  
الدبلوماسي ، وكان في استطاعة النيابة الادارية التوصل الى معرفة  
ذلك الموطن بالاتصال بالجهة الادارية التي تتبعها هذه السيدة .

ومن حيث ان هذا النقص في محله ، اذ جرى قضاء هذه  
المحكمة على ان علم الجهة الادارية المختصة للاجازة الخاصة بدون  
مرتب بمحل اقامة الموظف الذي مرحت له الجهة المذكورة بتلك  
الاجازة امر مفترض ما لم تقدم الجهة الادارية الدليل على العكس  
واذ خلت الأوراق مما ينفي علم الجهة المذكورة بمحل اقامة السيدة  
المطعون لصالحها في المملكة العربية السعودية المصح لها بمرافقة  
زوجها هناك فان اعلانتها بقرار الاتهام وبجلسة المحكمة في  
مواجهة النيابة العامة يكون اجراء بطلا دعوى الاثر قانونا  
وذلك هو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث انه قد ترتب على بطلان هذا الاعلان ان السيدة

المذكورة لم تعلم بإجراءات المحكمة ولم تكن بذلك من إبداء دفاعها  
في الإتهام الذي حوكتت بسببها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ  
بنى على هذا الإجراء للفسطاط يكون باطلا بدوره ، ومن ثم يتعين  
الحكم بابطاله وإعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية للمعلمين بوزارة  
التربية والتعليم للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

( طعن ٩٤٠ لسنة ٢٥ قـ — جلسة ١٩٨٣/١١/٤٩ )

خامسا - حضور المتهم ليس لازما لحاكمته تأديبيا ما دام  
قد اعلن او احيط علما بالدعوى التأديبية

### قاعدة رقم ( ١٨٨ )

#### المبدأ :

حق الدفاع - حضور المتهم امام المحكمة التأديبية وتأجيل  
القضية في مواجهة - تخلفه عن الحضور بالجلسات التالية -  
لا موجب لاعلانه بموعد هذه الجلسات عدم جواز الاحتجاج  
بعدم استماع دفاعه .

#### ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من الاطلاع على ملف الدعوى التأديبية ان  
المتهم قد حضر امام المحكمة التأديبية بجلسة ٢٨ من يونيو سنة  
١٩٦١ وتأجلت الدعوى لجلسة ١١ من اكتوبر سنة ١٩٦١ لاعلان  
المتهم الاخر وفي هذه الجلسة حضر المتهم الطاعن وتأجلت  
المحاكمة لجلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ لاعلان المتهم الاول  
وفي الجلسات التالية لم يحضر المتهم الطاعن الى ان حجزت  
الدعوى للحكم بجلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صدر  
الحكم الطعون فيه - وفي هذا الاستعراض ما يقطع باعلان  
المتهم للحضور امام المحكمة التأديبية وعلمه بجلسات المحاكمة  
وكونه قد تخلف بعد حضوره امام المحكمة في الجلسات التالية  
لا يعنى وجوب اعلانه لكل جلسة تحددها ما دام التأجيل قد  
صدر في مواجهته وما دامت الدعوى تسير سيرها العادي من  
جلسة الى اخرى ومن ثم فلذا ما تخلف عن الحضور في الجلسات  
التي يعتبر حكما انه عالم بها فانه لا يقبل منه الاحتجاج بعدم



سماع دفاعه ما دام كان ذلك ميسرا له ومتاحا لبله ولم يفعل  
وبالتالى تكون المحكمة قد ثبتت صححة وفق القانون .

( ملعن ١٢٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ١٨٩ )

#### المبدأ :

إذا كان الثابت أن المائل المحال للمحكمة التأديبية قد  
أخطأ علما بالدعوى التأديبية المقابلة ضده وأعلن بتاريخ الجلسة  
التي عينت لتنظرها وكانت السبل ميسرة لبله للحضور بنفسه أو  
بوكيل عنه لدفع ما أسند اليه ومع ذلك لم يسع الى متابعة  
مسعى إجراءات هذه الدعوى ولم ينشط لإبداء أوجه دفاعه فانه  
لا ضج على المحكمة التأديبية ان هي سارت فى نظر الدعوى  
وفصلت فيها فى غيبته — أساس ذلك ان المستفاد من احكام المواد  
٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس  
الدولة ان حضور المتهم جلسات المحكمة ليس شرطا لازما للفصل  
فى الدعوى وانما يجوز الفصل فيها فى غيبته طالما كانت  
مهية لذلك وكان المتهم قد أعلن بقرار الاحالة بتاريخ الجلسة  
التي عينت لتنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون .

#### ملخص الحكم :

ان الثابت فى الأوراق ان الدعوى التأديبية فى الخصوصية  
الماتلة قد اثبتت اول امرها امام المحكمة التأديبية لوزارتى النقل  
والمواصلات حيث قيدت فى جدولها برقم ٨٥ لسنة ١٥ ق وقد  
عين لتنظرها امام هذه المحكمة جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٢  
وفيهما حضر المتهم ( الطاعن ) وقرر انه يعمل بهيئة البريد  
بالحزبى وطالب أجلا للاطلاع وتقديم مخررة بدفاعه ، وفى نهاية  
الجلسة قرر البسند رئيس المحكمة احالة الدعوى بحالتها الى

المحكمة التأديبية بمدينة المتصورة للاختصاص ونفذا لهذا القرار احيلت الدعوى الى المحكمة التأديبية بالمتصورة حيث قيدت في جدولها برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣ ق وعين لنظرها اياها جلسة السابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ واعلن المتهم بتاريخ هذه الجلسة في الكتاب رقم ٧٦٧ الصادر في الرابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، واذ تخلف المتهم عن حضور تلك الجلسة فقد ارجأت المحكمة نظر الدعوى الى جلسة ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ وكلفت النيابة الادارية اعادة اخطار المتهم وفي الحادى عشر من اكتوبر سنة ١٩٧٣ تلقت المحكمة التأديبية المتقدمة من المتهم كتاب ابن فيه ان الكتاب رقم ٧٦٧ المتضمن اخطاره بجلسته السابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ المشار اليه لم يوصله الا في اليوم ذاته المعلن لنظر الدعوى. التأديبية المتقدمة فندد الامر الذى لم يستطع معه حضور هذه الجلسة ، واخبر انه قد علم ان الدعوى قد حيزت للحكم بجلسته ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ دون ان يتمكن من الاطلاع وابداء دفاعه وانتهى اتهم الى طلب فتح باب المرافعة في الدعوى لجلسة بعيدة يتم اخطاره قبلها بوقت كاف حتى يمكنه الدفاع عن نفسه ، وبجلسة ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ حيث تخلف المتهم ثانية عن الحضور قررت المحكمة اصدار الحكم في الدعوى بجلسته ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ مع التصريح بالاطلاع وتقديم مذكرات خلال اسبوع ، وفي هذه الجلسة الاخيرة صدر الحكم الطمين في غيبة المتهم واذ كان البلادى بجلاء من الاستعراض سالف البيان ان المتهم ( الطامن ) قد احيط علما بالدعوى التأديبية المتقدمة ضده كما اعلان بتاريخ الجلسة التى عينت لنظرها سواء املي المحكمة التأديبية لوزارتى النقل والمواصلات او امام المحكمة التأديبية بالمتصورة التى احيلت للاختصاص وان السبل كانت ميسرة امامه للحضور امام هذه المحكمة الاخيرة بنفسه او بوكيل عنه لدفع ما اسفد اليه ودره المساطة عنه بيد انه لم يسع الى متابعة سير اجراءات هذه الدعوى ولم ينشط لابتداء اوجه دفاعه

فيهما. وتقدم الآلة والبراهين التي تشهد على براءة ساحته من  
نسب اليه — اذ كان الامر على ما تقدم — فمن ثم لا ضرر على  
الحكمة التأديبية ان هي سارت في نظر الدعوى على الوجه  
بادئ الفكر ومصلحت فيها في غيبته اذ المستفاد من استقراء احكام  
المواد ٢٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن  
مجلس الدولة الواجب التطبيق في الخصوصية المطروحة ان حضور  
المتهم جلسات المحكمة ليس شرطا لازما — للفصل في الدعوى وانما  
يجوز الفصل فيها في غيبته طالما كانت مهية لذلك وكان المتهم  
قد اعلن بقرار الاحالة بتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها بالوسيلة  
التي رسمها القانون ، ولا وجه لما اثاره المتهم ( الطاعن ) من ان  
المحكمة لم تخطر به بالجلسة ومن ثم غوت عليه برص الدفاع عن  
نفسه ذلك انه فضلا عن ان واقع الحال لا يسقطه اذ التلقت  
باتقراره انه قد اعلن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظر الدعوى وهو  
السابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ ولئن كان صحيحا ان هذا الاعلان  
قد بلغه متأخرا في ذات يوم الجلسة فقد كان لزاما عليه ان  
يتابع سواء بنفسه او بوكيل عنه سير اجراءات الدعوى  
التأديبية القائمة ضده الى ان يفصل فيها اذ ليس ثمة ما يلزم  
المحكمة بان تخرجه بكل جلسة حددتها لنظر هذه الدعوة  
بعد ذلك طالما سارت الدعوى سيرها المعتاد من جلسة الى  
اخرى ، واذا كان المتهم قد قصر فيها هو واجب عليه وكان ذلك متاحا  
له فمن ثم لا يقبل منه الحجاج بعدم سماع دفاعه وبالتالي تكون  
محاكمته قد تمت صحيحة وفقا للقانون .

( طعن ٨٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١٥ )

### قاعدة رقم ( ١٩٠ )

المبدأ :

المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ —  
اعلان المائل بقرار الاحالة للمحكمة التأديبية وتاريخ الجلسة  
والمخالفات المنسوبة اليه — متى تم الاعلان قانونا فان حضور

## ١٩٦٦ تمهم جلسات محكمته ليس شرطا لازما لفصل فى الدعوى .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بان يقوم قلم كحلب المحكمة باعلان قوى الشان بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله . وحكمة هذا النص واضحة وهى توفر الضمانات الاساسية للعامل المقدم الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولردء الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما بلبر محكمته باعلانه بقرار احالته الى المحكمة التأديبية المتضمنة بيلانا بالمخالفة المتسوية اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحكمته ، ليتكمن من المثلول االم المحكمة بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بما لديه من ابياحات وتقديم ما يمن له من بيلات واوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيه ومتابعة سير اجراءاتها .

ومن حيث ان المستفاد من استقراء احكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المشار اليه ان حضور المتهم ليس شرطا لازما للفصل فى الدعوى وانها يجوز الفصل فيها فى غيبته طالما كانت مهياة لذلك ، وكان المتهم قد اعلان بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة التى عينت لنظرها بالوسيلة التى رسمها القانون .

ومن حيث ان الثابت على ما سلف بيلانه ان الطاعن اعلان ثلاث مرات بتاريخ كل جلسة حددت لمحكمته ، كما اعلان بتقرير الاتهام الموجود ضده ، وقد تسلم الطاعن تلك الاعلانات وتقرير الاتهام المرفق بها ، فمن ثم يكون قد اعلان اعلانا صحيحا ولا ضرر على المحكمة ان هى سارت فى نظر الدعوى وفصلت فيها فى غيبته .

( طعن ١٧٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٣ )

## الفرع الثالث

### سقوط الدعوى التأديبية

#### أولاً — الأوضاع التشريعية لِمَسْأَلَةِ سَقُوطِ

#### الدعوى التأديبية

---

#### تعليق :

نصت المادة ٩١ من قانون نظام العاملين المننيين بالدولة الحالي بعد استبدالها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه :

« تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للمائل الموجود بالخدمة بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة .

وتنتطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات تُلْطَعُ للمدة .

ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية » .

#### قاعدة رقم ( ١٩١ )

#### المبدأ :

المراحل التشريعية التى مرت بها أحكام سقوط الدعوى التأديبية بدءاً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وحتى العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — اتجه المشرع تدريجياً الى تقصير

## مدة السقوط - تسقط الدعوى التأديبية بغير سنة من تاريخ آخر اجراء قاطع لتتبعها .

### ملخص الفتوى :

ان الشرع لم يتناول سقوط الدعوى التأديبية بالتنظيم الا على ٤/٨/١٩٥٢ عندما اصدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تأديبي لحاكمه الموظفين عن المخالفات المالية فلتدقضى فى المادة ٢٠ من هذا القانون بسقوط الدعوى فى المخالفات المالية بغير خمس سنوات من تاريخ وقوع المخالفة وقرر انقطاع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة مع سريان مدة جديدة ابتداء من آخر اجراء من تلك الاجراءات ولقد بقى الوضع على هذا الحال فى ظل الميثاق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى ان صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذى عدل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فاضاف اليه المادة ١٠٢ مكرر التى قضت بعدم سقوط الدعوى التأديبية فى جميع المخالفات سواء كانت مالية ام ادارية طوال مدة وجود الموظف بالخدمة وسقوطها بغير خمس سنوات من تاريخ ترك الخدمة ، ثم عاد الشرع مرة اخرى الى مبدأ تقادم الدعوى التأديبية اثناء الخدمة عندما اصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى قرر فى المادة ٦٦ سقوط تلك الدعوى بغير ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وانقطاع تلك المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وسريان مدة جديدة ابتداء من آخر اجراء قاطع للتقادم ، واستقر الشرع فى اعتناق مبدأ تقادم الدعوى التأديبية فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بيد انه اتجه لأول مرة الى تحديد مدتين للتقادم وذلك فى المادة ٦٢ من القانون اذ قرر اسقاط الدعوى بغير سنة من تاريخ علم الرئيس بالمخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المدين اتسرب مع انقطاع تلك المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة الا انه لم يحدد اى المدين تبدأ من جديد بعدم الانقطاع

واخيد المشرع بذات الحكم في المادة ١١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المجنين بالقولة المعمول به حالياً فنص في تلك المادة على انه « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اي المحدثين اقرب وتنتطلع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء » .

وحاصل ما تقدم ان المشرع عندما اتجه في القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الى تقرير مبدأ سقوط الدعوى التأديبية قصر امهاله في بداية الامر على المخالفات المالية وحدد له مدة واحدة مقدارها خمس سنوات قبلية للانتقطاع تبدأ من تاريخ وقوع المخالفة ، وبعد فترة من التطبيق منع القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ تقادم الدعوى التأديبية في المخالفات جميعا سواء كانت مالية او ادارية اثناء الخدمة وقرر تقادمها بمضى خمس سنوات من تاريخ ترك الخدمة ثم عُد مرة اخرى في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الى اعتناق مبدأ سقوط الدعوى اثناء الخدمة وحدد لذلك مدة واحدة مقدارها ثلاث سنوات تقبل الانتقطاع واستمر المشرع في اعتناق هذا المبدأ في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الا انه حدد مدتين للسقوط تبدأ اولهما وتنتهي سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بالمخالفة وتبدأ الاخرى وتنتهي ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها وقرر سريان اي المحدثين اقرب ، كما قرر انتقطاع المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة ، واذا كان المشرع لم يحدد اي المحدثين تسرى من جديد بعد الانتقطاع الا انه يبين من تتبع المراحل التشريعية لقواعد سقوط الدعوى التأديبية ان المشرع اتجه تدريجيا الى تقصير مدة سقوطها ، فبعد ان كانت خمس سنوات تبدأ خلال الخدمة او بعدها جعلها ثلاث سنوات ثم حدد مدتين لتسرى ايها

اقرب ومن ثم فإن سريان مدة قدرها سنة بعد الانتطاع يتفق مع قصد المشرع المستفاد من تتبع المراحل التشريعية التي مر بها مبدأ سقوط الدعوى التأنيبية كما وان تحديد المشرع لمحتين تبدأ أولهما من تاريخ علم الرئيس المبكر بالمخالفة وتبدأ الأخرى من تاريخ وقوع المخالفة يستلزم الربط بين سريان كل من المحتين بالتاريخ المحدد لبدايتها وعليه يتمين ان تكون مدة التقادم سنة في كل حالة يتصل فيها علم الرئيس بالمخالفة فلا يجوز في مثل هذه الحالة اعمل مدة تقادم قدرها ثلاث سنوات لتخط اسس سريتها ولما كان قطع مدة التقادم التي تبدأ من تاريخ وقوع المخالفة لمدة ثلاثة سنوات يتم بإجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحكمة التي من شأنها جميعا تحقق علم الرئيس بالمخالفة فإن المدة التي تبدأ بعد قطع التقادم يتمين ان تكون سنة وليس ثلاث سنوات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الدعوى التأنيبية تسقط بمضى سنة من تاريخ آخر اجراء قاطع لتقادمها .

( ملف ٧٤٩/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨١/١/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١٩٢ )

المبدأ :

بيان المراحل التشريعية في شأن الدعوى التأنيبية منذ تاريخ العمل بالرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تاديب لمحكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بصدار نظام العاملين المحدثين بالدولة — الأصل ان القانون اذا استحدث ميعادا بتقادم الدعوى التأنيبية فإن هذا الميعاد لا يبدأ في السريان الا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدث هذا الميعاد —



كيسلئيل ذلك القياس على ما تنبئ به الفقرة الرابعة فى المادة الرابعة من قانون إصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ والفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون المدنى - يترتب على ذلك ان سقوط الدعوى التأديبية الذى عكس عليه المشرع واستحدثه فى المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينظم الماهلين المدنين بالدولة لا يبدأ حساب مدة سريانه بالنسبة للمخالفات التى وقعت قبل تاريخ العمل به الا من تاريخ نفاذه فى اول يولييه سنة ١٩٦٤ .

#### ملخص الحكم :

ان الثابت من تقصى المراحل التشريعية فى شأن الدعوى التأديبية ان المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبى لمحكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية ، استحدث فى المادة ٢٠ منه حكما جديدا بسقوط الدعوى التأديبية بهضى خمس سنوات من تاريخ وقوع المخالفة لم يكن مقرر من قبل القوانين التى تناولت الدعوى التأديبية التى ما كانت تسقط عن الموظف مهما طال الامد وطالما كان الموظف فى الخدمة وقد عدل المشرع عن هذا النهج فى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فمضى بعدم سقوط الدعوى التأديبية المتعلقة بالمخالفات المالية والادارية على السواء وذلك بالنسبة للموظفين طول مدة وجودهم فى الخدمة اذ نص القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المذكور فى المادة الثالثة منه على إلغاء المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ والمشار اليه واضف الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١. المادة ١٠٢ مكررا نصها « لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول مدة وجودهم فى الخدمة لاي سبب كان ... »

ثم عاد المشرع وأخذ بهيمدا سقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة  
نص في المادة ٦٦ من نظام المصلحين المدنيين بالدولة الصادر  
بالتقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن تسقط الدعوى التأديبية -  
بالنسبة إن لم يترك الخدمة - بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم  
الرئيس المباشر بوقوع المخالفة . والتزم المشرع في المادة ٦٢ من  
نظام المصلحين المدنيين بالدولة الصادر بالتقانون رقم ٥٨ لسنة  
١٩٧١ بهذا المبدأ مع تعديل في مدة سقوط الدعوى التأديبية  
تبعاً للتاريخ الذي أخذ به المشرع بدءاً لسريان مدة السقوط ،  
فجعلها سنة واحدة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة  
وثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي الفتين اقرب .

ومن حيث أن ما نص عليه القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ المشر  
اليه من عدم سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة إلى المواطنين  
طول مدة وجودهم في الخدمة يعتبر - على ما جرى عليه قضاء  
هذه المحكمة - من الأحكام المتعلقة بالنظام العام ومن ثم  
يسرى بأثر حال وببشارة على ما وقع من مخالفات لم تسقط  
بمضى الخمس سنوات عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم  
١٣٢ لسنة ١٩٥٢ آنف الذكر .

ومن حيث أن الأصل أن القانون إذا استحدث ميمادا بتقادم  
الدعوى التأديبية فإن هذا الميماد لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ  
العمل بالتقانون الذي استحدث هذا الميماد وذلك قبلما على  
ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون إصدار  
قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والفقرة  
الثانية من المادة الثانية من قانون المرافعات المدنية والتجارية  
رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون  
المدني وبهذه المثابة فإن سقوط الدعوى التأديبية الذي عاد  
المشرع واستحدثه في المادة ٦٦ من قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤  
مسافة الذكر لا يبدأ حسب مدة سريانه بالنسبة للمخالفات التي

وقعت قبل تاريخ العمل به الا من تاريخ نفاذه في اول يولية  
سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم وكان المَطعون ضدهم  
من العاملين المدنيين بالدولة الذين لم يتركوا الخدمة بعد ، وكانت  
المخالفات المنسوبة اليهم سواء اكلت مالية او ادارية قد وقعت في  
عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ولم يكن بذلك قد مضى عليها في ٤ من ابريل  
سنة ١٩٥٧ - تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧  
المشار اليه - خمس سنوات ، فان الدعوى التأديبية لا تكون  
بهذه المثابة قد سقط الحق في اقامتها طبقا لأحكام المادة ٢٠ من  
الرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، ولا يلحقها ثمة سقوط  
في ظل سريان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذي انتهى العمل به  
من اول يولية سنة ١٩٦٤ تاريخ نفاذ القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤  
مسائل الذكر الذي استحدث سقوط الدعوى التأديبية بمضي  
المدة على غير ما كان يقضى به القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وترتبا  
على ذلك يبدأ سريان ميعاد سقوط الدعوى الذي قضت عليه  
المادة ٦٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ وليس من  
تاريخ سابق عليه على ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه .

( طعن ١٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨ )

قاعدة رقم ( ١٩٣ )

المبدأ :

بملاك تقدم الدعوى التأديبية لا يبدأ في السريان الا من  
تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثه - للحكمة التأديبية ان تستمر  
من احكام القوانين ما يتلاءم وطبيعة العلاقة المعروضة عليها  
بما يضمن حسن سير المرافق العامة - لا الزام عليها في ان  
تستمر احكام قانون دون قانون آخر - عدم اعمال مبدأ  
تطبيق القانون الاصلح للمتهم في مجال تقدم الدعوى التأديبية .

### ملخص الحكم :

ان القاتلون اذا استحدثت ميعاد لتقادم الدعوى التأديبية فان هذا الميعاد لا يبدأ في السريان الا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدث الميعاد وذلك قياسا على ما تنص به الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي تنص على انه ( تسرى المواعيد التي استحدثها القاتلون من تاريخ العمل به ) كما نصت الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون المدني على هذا الحكم اذ نصت على انه ( اذا قرر النص الجديد مدة للتقادم انقصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد ) ويدهي ان هذا الحكم واجب التطبيق على حالة استحداث مدة تقادم لم تكن مقررّة من قبل اصلا ، وهذا كله تطبيق لبدا عدم سريان القاتلون على الملقى ، والتول بغير ذلك يؤدي الى سقوط الدعوى التأديبية بضي خمس سنوات عليها قبل صدور القانون وهو ما لا يجوز القول به وما يتجلى مع المنطق القانوني .

وهذه المحكة لا ترى ثمة تعارضا بين هذا الحكم الذي ترى الأخذ به في مجال تقادم الدعوى التأديبية وما سبق ان قضت به من استعارة بعض احكام القاتلون الجنائي في مجال الدعوى التأديبية ذلك ان المحكة التأديبية اذ خلا قانونها من نص يحكم العلاقة المعروضة عليها فلها ان تستمر من احكام القاتلون الجنائي او الاجراءات الجنائية لو قاتسون المرافعات المدنية والتجارية او القاتلون المدني ما يتلام وطبيعة العلاقة المعروضة عليها بما يضمن حسن سير المرافق العامة وليس ثمة الزام عليها ان تستمر احكام قاتلون معين دون قانون آخر ولا ترى المحكة في مجال تقادم الدعوى التأديبية اعمال مبدا تطبيق القاتلون الاصالح للمتهم وهو المبدأ المقرر في القاتلون

الجنائي ذلك أن المشرع حين نص في المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون تنظيم المالين الخنيين بالدولة . لم يدرك بخله أن يجعل حكمها بمثابة رد اعتبار قلقوني يؤدي الى سقوط جميع الجرائم التأديبية التي مضى على ارتكابها ثلاث سنوات قبل العمل بالقانون .

( ظمن ١٢٦١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ١٩٤ )

المبدأ :

سقوط الدعوى التأديبية الخاصة بالمخالفات المالية والإدارية — نص المادة ١٠٢ مكرراً من قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذي ألغى الرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ على عدم سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للموظفين طول وجودهم بالخدمة وسقوطها ببعض خمس سنوات من تاريخ تركهم الخدمة لأي سبب كان — سرعان هذا الحكم يثر حال ويكثر على ما وقع من مخالفات لم تستقطب بعض الخمس السنوات القصوى عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المنشور بمقتضى الوقائع المصرية رقم ٢٨ مكرراً تلغى بتاريخ ٤ من إبريل سنة ١٩٥٧ ، قد ألغى الرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ المنشور اليه بأن اُلغى إلى قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ملحقين برقمي ١٠٢ مكرراً و ١٠٢ مكرراً تلغيا ، وتنص المادة الأولى منهما ١٠٢ مكرراً على أنه « لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة إلى الموظفين طول وجودهم في الخدمة وتسقط ببعض خمس سنوات من تاريخ تركهم الخدمة لأي سبب ، كذلك وتنقطع هذه المدة بإجراءات التحقيق

أو الاتهام أو المحكمة ، وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء ... ٤٠٠ .

وتنص المادة ١٠٢ مكررا ثانيا ٥ يجوز اقامة الدعوى انتدابية عن المخالفات المالية والإدارية على الموظف الذي يكون قد ترك الخدمة لأي سبب كان وفي هذه الحالة يجوز الحكم عليه بإحدى العقوبات الآتية ... ٤٠٠ .

ولما كان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ من قوانين النظام العام وقد نشر بالجريدة الرسمية في ٤ من إبريل سنة ١٩٥٧ فإن أحكامه تسرى بأثر حال وببإثر على ما وقع من مخالفات لم تسقط بمضى الخمس سنوات المخصوص عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ آتف الذكر .  
( طعن ١٠٥٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٥ )

المبدأ :

نص المادة ٦٦ من قانون نظام المملوكين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على سقوط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة - مؤدى ذلك أن القانون استحدث ميعادا للتقادم وأن هذا الميعاد لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في الأول من يوليو سنة ١٩٦٤ - نص المادة ٦٦ المشار إليها سقوط الدعوى التأديبية التي تنطوى على مخالفات إدارية وذلك التي تنطوى على مخالفات مالية - مقتضى ذلك تسقوط الدعوى التأديبية إما كمت طبيعة المخالفة إدارية كانت أم مالية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوعها - ليس ثمة تعارض بين هذا الظاهر وبين ما ينص به المادة ٦٧ من القانون سالف

الذكر من اجازته الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالفات المالية  
التي يقترب عليها ضياع حق الضمانة ولو لم يكن قد بدى فى  
التحقيق قبل انتهاء خدمة العايل وذلك لمدة خمس سنوات  
من تاريخ انتهائها - لكل من هاتين المادتين مجالها المحدد .

### ملخص الحكم :

ومن حيث انه من الدفع بسقوط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث  
سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة فان المادة ٦٦  
من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم  
٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان تسقط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث  
سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتقطع  
هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحكمة  
وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء واذا تعدد التهمون  
فان انقطاع المدة بالنسبة الى احدهم يترتب عليه انقطاعها  
بالنسبة الى الباقين ولو لم تكن قد انقضت ضدهم اجراءات  
قاطعة للمدة ومع ذلك فاذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط  
الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية والمستفاد من حكم هذه  
المادة ان المشرع استحدث ميعادا لتقادم الدعوى التأديبية  
بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة  
وعاى ذلك فان هذا الميعاد لا يبدأ فى السريان الا من تاريخ العمل  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى الاول من يولية سنة ١٩٦٤ الذى  
استحدث الميعاد ، وذلك قبلما على ما كانت تقتضى به الفترة الرابعة  
من المادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعات المدنية  
والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي كانت تنص على ان تسرى الواعيد  
التي استحدثها القانون من تاريخ العمل به وما نصت عليه الفقرة  
الاولى من المادة الثانية من القانون المدني من انه اذا قرر النص  
الجديد مدة للتقادم اقصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة  
من وقت العمل بالنص الجديد . ويدهى ان هذا الحكم واجب التطبيق  
على حالة استحداث مدة تقادم ولم تكن مقرررة من قبل اصلا .

وهكذا كله تطبيقاً لمتدا عدم سريان القانون على الماضي والقول  
بغير ذلك. يؤدي الى سقوط الدعوى التأديبية بمضي ثلاث سنوات  
عليها قبل صدور القانون الجديد وهو ما لا يجوز القول به وما  
يتجلى مع المنطق القانوني .

ومن حيث ان المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سلف  
الذكر وقد قضت بسقوط الدعوى التأديبية بمضي ثلاث سنوات  
بإطلاق دون ثمة تفرقة بين الدعوى التأديبية التي تنطوي على  
مخالفات إدارية وتلك التي تنطوي على مخالفات مالية فان مقتضى  
هذا الإطلاق ولازمه ان تسقط الدعوى التأديبية ايا كانت طبيعة  
المخالفة إدارية كانت ام مالية بمضي ثلاث سنوات من تاريخ علم  
الرئيس المباشر بوقوعها وليس ثمة تعارض بين هذا النظر وبين  
ما تقتضيه المادة ٦٧ من القانون المذكور سلف الاشارة اليها  
من جواز اقامة الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالفات المالية التي  
يترتب عليها ضياع حق الخزنة ولو لم يكن قد بدى في  
التحقيق قبل انتهاء خدمة المصلح وذلك لمدة خمس سنوات من  
تاريخ انتهائها ليس ثمة تعارض في هذا الشأن ذلك ان لكل  
من هاتين المادتين مجاله المحدد دون ثمة تصادم او تداخل بينهما وانما  
شرعنا لتكميل الفاتية فيهما الاولى فقد استهدف المشرع في المادة  
٦٦ المصار اليها تقرير المبدأ العام في سقوط الدعوى التأديبية  
إدارية كانت ام مالية بالنسبة للمصلحين في الخدمة من جميع خص  
المشرع المادة ٦٧ اتفقت الذكر بالأحكام الخاصة بمضي تعقب المصلح  
تأديباً بعد انتهاء خدمته والهم المبالر من هاتين المادتين انه  
اذا ما سقطت الدعوى التأديبية بالنسبة للمصلحين في الخدمة بمضي  
ثلاث سنوات وفقاً لحكم المادة ٦٦ فقد امتنع بالضرورة تعقبهم  
بعد انتهاء خدمتهم سواء ايا كانت المخالفة المسندة اليهم  
إدارية او مالية اما اذا لم تكن الدعوى التأديبية قيد سقطت على  
النحو السلف فلا يجوز تعقب المصلح بعد تركه للخدمة الا اذا



كان قد بدى ، فى التحقيق مفة بالنسبة للمخالفات الادارية والمالية التى لا يترتب عليها ضياع حق للخزانة اما بالنسبة للمخالفات المالية التى يترتب عليها ضياع حق للخزانة فيجبوز تعقب المبلل الذى اقترفتها بعد انتهاء خدمته وذلك لمدة هجت سنوات من تاريخ انتهائها ، والقول بغير ذلك من مقتضاه ان يظل الحق فى اقامة الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالفات المالية التى يترتب عليها ضياع حق للخزانة قلما دون ثبة سقوط مهال عليها الزمن والى ما بعد انتهاء خدمة العامل بخمس سنوات وهى ما يتلقى مع الحكمة فى تفسير مبدأ السقوط كما انه فى ثلثه ان يسوغ ، محاكمة المبلل الذى ترك الخدمة تأديبيا بالنسبة للمخالفات الادارية والمالية التى لا يترتب عليها ضياع حق للخزانة اذا كان قد بدى فى التحقيق فيها قبل انتهاء خدمته ولو كانت الدعوى التأديبية قد سقطت بغير ثلاث سنوات قبل بدء هذا التحقيق وهو مالا يمكن لى منطق قانونى ان يتقبله .

ومن حيث ان الفعل المنسوب صدره للمتهمين وهو عدم تأديبهما العمل الموقوف بهما بالادارة العامة للمعامل بوزارة الصحة بدقة وامانة وهو انها اهملا فى اجراء التطليلات الفنية اللازمة لعينات البلازما الجافة المستوردة من شركة كورتلاند الامريكية التى عرضت على اللجنة ما ادى الى قبول تشفيلات بلازما غير صالحة للاستعمال قيمتها ٦٩٨.٦١٩ جنيهات اضرارا بمال الدولة لا يكون جريمة جنائية معاقبا عليها بمقوية الجنلية او الجنحة ومن ثم فان مدة سقوط هذه المخالفة تخضع للتواعد السابقة البيان دون تلك التى تسقط بها الدعوى الجنائية على ما نصت عليه المادة ٦٦ من قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤. آف الذكر .

ومن حيث ان التعليل ان البلازما المستوردة من الخارج بمعرفة المؤسسة العظيمة للاعبوية لاختصاص وزارة صحة تم اضافتها للتبوين

الطبي في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفي ٥ من فبراير سنة ١٩٦٣ بعد تقرير قبولها من اللجنة الفنية المشكلة لفحصها وان مستشفى ، شابين الكوم أبلغت الادارة العامة للتأمين الطبي بوجود شوائب في هذه البلازما فأرسلت عينة منها للمعمل لتحليلها في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ فأفادت في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بعدم صلاحيتها كما أرسلت عينة أخرى من بلازما تشفيلات البلازما لتحليلها فتبين في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ وجود شوائب في بعض التشفيلات وخطرت مؤسسة الادوية بذلك في نوفمبر سنة ١٩٦٤ بما فله ان الادارة العامة للتأمين الطبي علمت بوقوع المخالفة في قبول البلازما الغير صالحة للاستعمال في نوفمبر سنة ١٩٦٤ وكان يتعين عليها والامر كذلك ان تنشط الى اتخاذ اجراءات التحقيق اللازمة من هذا التاريخ لتحديد المسئول عن هذه المخالفة والنظر في امره تجنباً لسقوط الدعوى التأديبية وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي بدأ العمل به في الأول من يوليو سنة ١٩٦٤ ولما كانت الادارة العامة للتأمين الطبي قد تراخت في احالة الموضوع الى التحقيق في ٣ من يناير سنة ١٩٧١ أي بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات على علمها في نوفمبر سنة ١٩٦٤ بعدم صلاحية هذه البلازما للاستعمال ومخالفة اللجنة الفنية التي قررت قبولها لذلك فان الدعوى التأديبية تكون قد سقطت على القدر المتيقن في نوفمبر سنة ١٩٦٧ قبل انتهاء مدة خدمة المتهمين الذين انتهت خدمة أولهما الدكتور ..... في ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٠ وخدمة ثانيهما الصيدلي ..... في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

ومن حيث انه لما تقدم وكان الحكم المظنون فيه لم يقضى بسقوط الدعوى التأديبية المقابلة ضد المخالفين لذلك يكون قد أخطأ في تطبيق حكم القانون المسلم مما يتعين معيه

الحكم يقبول الطعنين شكلا وبالفاء الحكم المطعون فيه  
والحكم بسقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة .

( طعن ١٧٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢ )

### قاعدة رقم ( ١٩٦ )

#### المبدأ :

نص المادة ٦٦ من نظام الماملين الخننيين بالدولة الصادر  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن تسقط الدعوى التأديبية  
بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة  
وتنقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام  
أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء - نص  
المادة ٦٢ من قانون نظام الماملين الخننيين بالدولة الصادر بالقانون  
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - على أن تسقط الدعوى التأديبية بمضى  
سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث  
سنوات من تاريخ ارتكبتها أي المختين تقرب مفاد ذلك أن  
المشرع أخذ بذات المبدأ المقرر في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤  
في شأن سقوط الدعوى التأديبية مع تعديل في المدة تبعا  
لتاريخ الذي أخذ به في بدء سريان مدة السقوط فجعله سنة  
من تاريخ علم الرئيس المباشر في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة  
١٩٧١ المشار اليه هو المخاطب نون سواء بحكم السقوط  
السنوي للمخالفة التأديبية طالما كان زمام التصرف في المخالفة  
التأديبية في يده أما إذا خرج الأمر من سلطته بلحالة المخالف  
إلى التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وأصبح التصرف فيها بذلك  
من اختصاص غيره انتهى تبعا لذلك موجب سريان السقوط السنوي  
ويخفض أمر السقوط للأصل وهو ثلاث سنوات وتنقطع هذه  
المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة وتسرى

**مدة السقوط الأصلية وهي ثلاث سنوات من جديد ابتداء من تاريخ**

**تاريخ آخر إجراء .**

**ملخص الحكم :**

ومن حيث أن قانون نظام المالكين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كان ينص في المادة ٦٦ على أن « تسقط الدعوى التأديبية بمضي ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتتقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء » وينطبق حكم هذه المادة على الدعوى التأديبية الراهنة ببيان أن مدة سقوط هذه الدعوى في ظل العمل بالنظام المشار إليه وقدرها ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة - لم تكمل في أية مرحلة من مراحل التحقيق إلى أن انتهى العمل بهذا النظام وبدأ العمل بالنظام الجديد الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ اعتباراً من تاريخ نشره الذي تم في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ذلك أنه حتى يفرض التسليم بعلم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة المنسوبة إلى المظنون ضده في تاريخ ارتكابها وهو أول سنة ١٩٦٦ وليس من تاريخ إبلاغ مسكرته علم المحافظة بها بكتاب الجهاز المركزي للمحاسبة المؤرخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ فإن إحالة الأمر إلى الجهات المختصة لإجراء التحقيق في شأن هذه المخالفة وسماع أقوال الشهود اعتباراً من ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ على النحو السابق أيضاً قد تم قبل مضي ثلاث سنوات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن تكون مدة سقوط الدعوى قد على هذا المقام كان من شأنه انقطاع مدة السقوط وإذا تعاقبت جلسات التحقيق خلال السنوات الثلاثة وسماع أقوال المظنون ضده في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ فإن مقتضى ذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن تكون مدة سقوط الدعوى من

انقطعت بإجراءات التحقيق المباشر إليها قبل مضي ثلاث سنوات سواء كان ذلك من تاريخ العلم أم من تاريخ آخر إجراء من إجراءات التحقيق باعتبار أن مدة السقوط وفقا لحكم هذا القانون تسرى من جديد ابتداء من آخر إجراء قاطع للبدء ولما كان الأمر كذلك وكلفت مدة السقوط هذه لم تكتمل حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فانها من ثم تخضع بعد ذلك في سريانها وانقطاعها للأحكام الواردة في هذا القانون أعمالا نلاثر الحال المبشر للقانون الجديد .

ومن حيث أن نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد نص في الفقرة الأولى من المادة ٦٢ منه على أن « تسقط الدعوى التأديبية بمضي سنة من تاريخ عام الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدتين أقرب » بما يفاده أن المشرع أخذ بذات المدد المقررة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن سقوط الدعوى التأديبية مع تعديل في المادة تبعا للتاريخ الذي أخذ به في بدء سريان مدة السقوط فجعله سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها مع انقطاع هذه المدد بذات الإجراءات التي نص عليها القانون السابق ولما كانت الواقعة التي اتخذها هذا القانون بدءا لسريان السقوط السنوي قد تحققت في الحالة المعروضة بعلم الجهة الإدارية بالمخالفة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر وقد انصحت هذه الجهة عن ارادتها في تحقيق الواقعة والالتزام واتخذت الإجراءات القاطعة للبدء طبقا لحكم هذا القانون حتى تاريخ العمل بالقانون الجديد . فمن الدعوى التأديبية — بهذه المثابة — لا يكون الحق في اقامتها قد سقط وبالتالي لا يلحقها — احتراميا لقاعدة عدم رجعية القوانين — ثمة سقوط بمضي سنة لانقضاء شرائطه ، مع خضوع الدعوى في ذات الوقت لأحكام السقوط الثلاثي في شأن الانقطاع وآثاره طبقا

لاحكام القانون الجديد ، وذلك اعتبار ان الرئيس المباشر فى مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه هو الخاطب دون سواء يحكم السقوط السنوى للمخالفة التأديبية طالما كان زمام التصرف فى المخالفة التأديبية فى يده اما اذا خرج الأمر عن سلطانه بأحالة المخالفة الى التحقيق والاثهام أو المحكمة وأصبح التصرف بها بذلك من اختصاص غيره كما هو اثار فى الحالة المعروضة فانفتى تبعا لذلك موجب سريان السقوط السنوى وتكمن علة ذلك فى ان سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالف مدة سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية قرينه على اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها اما اذا نشط الى اتخاذ اجراءات التحقيق والاثهام والمحكمة وخرج الأمر بذلك عن سلطانه ارتفعت قرينة النزاع هذه وخضع بالنتالى الأمر السقوط للاصل وهو ثلاث سنوات وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق والاثهام والمحكمة وتسرى من جديد ابتداء من تاريخ آخر اجراء وأية هذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من القانون المذكور من ان « تنقطع هذه المدة - أى مدة السنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او الثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المحدثين اقرب - باى اجراء من اجراءات التحقيق والاثهام أو المحكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء » ذلك انه لما كان الاصل ان اجراءات التحقيق والاثهام أو المحكمة لا تبدأ الا بعد علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او على الاقل العلم بوقوعها بفنالسبة التحقيق فيها بما مفاده التسليم بعلمه اليقيني بوقوع المخالفة التى يجرى التحقيق فيها وهذا مفاده ان المشرع اذ كان يرمى بالنسبة للوقائع التى يجرى التحقيق والاثهام أو المحكمة فيها سريان السقوط السنوى المخاطب به الرئيس المباشر - على ما سلف جيلانه - فى حالة تجديد مدة السقوط بعد الانتطاع القانونى لها ، لما اعوزه النص فى هذه الفقرة على تصديق كل من منعتى

السقوط والتجديد بمسئلة بدلا من تعميمها بعبارة « هذه المدة » وتسرى المدة من جديد كل من نوعي السقوط السنوي والثلاثي والنص صراحة على ان تقطع مدة السنة المذكورة بأى إجراء من إجراءات التحقيق والاثهام أو المحاكمة بما يؤدها ان المشرع لم تنجبه ارادته الى تغليب السقوط تسليما منه ان الاصل في السقوط هو مضي ثلاث سنوات الا بالنسبة للرئيس المباشر فهو سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المحدثين اقرب . وبناء عليه فانه اذا احيل الأمر الى التحقيق قبل سقوط المخالفة على النحو المذكور فان مدة السقوط هذه تنقطع بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام او المحاكمة وتسرى مدة السقوط الأصلية وهى ثلاث سنوات من جديد ابتداء من آخر إجراء .

ومن حيث ان السلبات بالأوراق ان إجراءات التحقيق والاثهام او المحاكمة قد انتهت بعد العمل بأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باستكمال احوال المظنون ضده وبعض الشهود والتي انتهت فى ١٣ من مارس سنة ١٩٧٤ وأعدت النيابة الادارية مذكرتها وتقرير الاتهام واحالت المظنون ضده الى المحاكمة التأديبية فى ١٤ من ابريل سنة ١٩٧٥ فمن ثم فان مدة سقوط هذه الدعوى تكون قد انقطعت ولا يكون ثمة مجال للتول بسقوطها بضى المدة قبل احالة المظنون ضده الى المحاكمة التأديبية .

( طعن ٤٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٧ )

##### المبدأ :

نص المادة ٧٠ من نظام المأهلين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ممددة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٦٧ على ان تسقط الدعوى التأديبية بضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتسقط هذه

الدعوى فى كل حالة يلتزم ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة وتنقطع هذه المدة بلى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء - مقتضى ذلك سريان أحكام السقوط ذاتها سواء تم توقيع الجزاء بواسطة المحكمة التأديبية عن طريق الدعوى التأديبية أم بواسطة السلطة الرئاسية .

#### ملخص الحكم :

لا وجه لما لثاره الطاعن من أن حق السلطة الرئاسية فى مجازاته بالنسبة للجرائم سالفى الذكر قد سقطا بالتطبيق لحكم المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا وجه لذلك لأن المادة ٧٠ من نظام المصلين بالقطاع العام سالفة الذكر وقد نظمت أحكام سقوط الدعوى التأديبية فقد تمين الالتزام بها دون أحكام قانون العمل بأعمال حكم المادة الأولى من قرار إصدار النظام المذكور التى تقتضى سريان أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا النظام . ولا غناء فى هذا المقام فما ذهب إليه الطاعن من أن المادة ٧٠ المشار إليها تنظم أحكام سقوط الدعوى التأديبية فقط دون الجزاءات التى يوقعها رب العمل مباشرة عن غير طريق رفع الدعوى التأديبية ، بما يجب معه الرجوع بشأن أحكام السقوط الخاصة بها لنص المادة ٦٦ من قانون العمل ، لا غناء فى ذلك لأن النظر فى أمر مجازاة العامل تأديبياً سواء بواسطة المحكمة التأديبية عن طريق الدعوى التأديبية أم بواسطة السلطة الرئاسية - بعد إجراء تحقيق إدارى تبعاً من منطلق واحد هو العمل على سرعة تتبع المخالفات التأديبية وملاحقة المخالفين والبت فى أمرهم دون تراخ استقرار الأوضاع وحرصاً على أن ينتج الجزاء أثره المنشود فى ردع المخالف وزجر غيره ممن تسول لهم أنفسهم اقتراف مثل هذه المخالفات ومقتضى ذلك ولازمة أن تسرى بالنسبة لكليهما أحكام السقوط ذاتها تحقيقاً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ، إذ



لا يقبل عقلا أن يسقط حق السلطة الرئاسية في ممارسة سلطاتها  
التأديبية بمضى إتمام ثلاثة بيتمنا يفتح الأمل أن ألم المحكمة  
التأديبية لسنة أو لثلاث سنوات حسب الأحوال لا تزال العقاب  
عن ذات المخالفة .

وما يقتررب على هذا المنطق من اضطراب السلطة الرئاسية  
الى الالتجاء الى طلب رفع الدعوى التأديبية كلما انتقض الاجل  
المحدد لها لتوقيع الجزاء على العامل المخلف طالما كان لم  
هذه الأعنوى ما زال مستمرًا .

( طعن ٧٦٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٨ )

## ثانياً — مصاد سقوط الدعوى التأديبية من النظام العام

### قاعدة رقم ( ١٩٨ )

#### المبدأ :

المادة ٦٢ من قانون نظام الماملين المخنئين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — المشرع قصد من ترتيب سقوط الدعوى التأديبية بعد أجل معين الا يظل سيف الاتهام مسلطاً على متهم الاصل فيه البراءة فهو يمثل ضمانة اساسية للملئ ، وكذلك حث الجهة الادارية على اقامة الدعوى التأديبية خلال اجل معين قد يترتب على تجاوزه ان تضعيع معالم المخالفة وتخفى انقضاها — صالح المائل وصالح المرفق يقتضيان اقامة الدعوى التأديبية خلال سنة من تاريخ علم الرئيس الجائر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المختين اقرب — المشرع ربط بين مثول الدعوى التأديبية وانقضاء الدعوى الجنائية — اذا كان انقضاء الدعوى الجنائية من النظام العام فان الأمر كذلك بالنسبة لسقوط الدعوى التأديبية — الاثر المترتب على ذلك : يجوز للمحكمة التأديبية ان تقضى بسقوط الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها ويجوز لصاحب الشأن ان يدفع به لأول مرة امام المحكمة الادارية العليا والتي يكون لها ايضاً ان تقضى به من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به الطاعن .

#### ملخص الحكم :

ان نظام الماملين المخنئين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ .

لمسئلة ١٩٧١ قد نص في المادة ٦٢ منه على أنه « تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بتويع المخالفة وثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المحدثين اقرب » .

وتنتطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق والاثهام او المخالفة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء واذا تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يقترب عليه انقطاعها بالنسبة للباقي ولو لم تكن قد انقضت ضدهم اجراءات تلمعة للمدة مع ذلك اذا كون الفعل جرمية جنائية فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية .

ومن حيث كان المشرع قد قصد من ترتيب حكم سقوط الدعوى التأديبية بمد أجل معين الا يظل العتاب مسلطاً على متهم الاجل فيه البراءة ، مدة طويلة دون حسم فهو يثقل ضمانة اساسية للمعاملين دون اتخاذ الجهة الادارية من ارتكاب المعامل لمخالفة تأديبية وسيلة الى تهديده الى أجل غير مسمى عن طريق تسلط الاتهام عليه في اى وقت يشاء ، وكذلك حث الجهة الادارية على اقامة الدعوى التأديبية خلال أجل معين قد يترتب على تجاوزه ان تضيق معالم المخالفة ويختفى ادلتها .

ومن ثم فان صالح المعامل وصالح المرتق يقتضيان اقامة الدعوى التأديبية خلال هذا الأجل فهو ثلاثة سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة والا سقط الحق في اقامتها وان السقوط في هذا الجدل من النظام العام يؤكد ذلك ان المشرع ربط بين سقوط الدعوى التأديبية وسقوط الدعوى الجنائية واستعمل في هذا المجال عبارة « سقوط الدعوى الجنائية » وهو يعتبر لم يوردوه المشرع في قانون الاجراءات الجنائية الذي استعمل في المادة ١٥ منه وما بعدها عبارة « انقضاء الدعوى » الجنائية مما يفهم كنه ان المشرع في قانون المعاملين المحدثين يعتبر السقوط والانقضاء مرادفين لمعنى واحد واذا كان المسلم به ان انقضاء الدعوى الجنائية من النظام العام فيكون الامر كذلك بالنسبة لسقوط الدعوى التأديبية .

ومن حيث ان متى كان الامر كما تقدم وكان سقوط الدعوى  
التأديبية بعد ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة ، من  
التظلم المسموح - فانه يجوز المحكمة التأديبية ان تقضى به من  
عقبة نفسها ويجوز لمصاحب الشئ ان يدفع به لأول مرة امام  
المحكمة الإدارية العليا والتي يكون لها ان تقضى به من تلقاء نفسها  
ولو لم يدفع به الطاعن .

ومن حيث ان الواقعة التي اتفقتا التفتون لمرئان ميقاتا  
سقوط الدعوى التأديبية وهو تاريخ ارتكاب المخالفة قد تحققت  
في المراجعة المرفوعة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ ومكنت جهة  
القرار عن هذه المخالفة حتى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٥ حيث امر مدير  
حسام التفتون الضحية بالخلة الموضوع على ادارة التفتون  
التفتونية للتحقيق وتحديد المسؤولية ، ومن ثم يكون هذا الاجراء  
قد تحققت بعد مضي مدة السقوط المنصوص عليها في المادة ٩٢  
من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، ومن ثم كان يتعين  
على المحكمة التأديبية والبالغة هذه ان تقضى بسقوط الدعوى  
التأديبية .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم وكلت الدعوى التأديبية قد  
سقطت بمضي ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة دون اتخاذ  
اي اجراء من اجراءات التحقيق او الانهال او المخالفة ، وكان  
للحكم الملمون عليه قد قضى بغير ذلك فيكون حقيقيا بالانهاء  
والحكم بسقوط الدعوى التأديبية ضد الطاعن .

(لمن ٢٣٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

## ثالثاً - عم سرعان بموجب بسقوط الديموى القائمية فى بعض الجبال

قاعدة رقم ( ١٩٩ )

المبدأ :

اعتبار المكون من الموظفين العموميين - ويلتزم بالتوزيع ليم  
تد فى الموازنة المالية عيم سرعان المادة ٦٢ من نظام المملكين  
المنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى حددت  
احوال سقوط الدعوى القائية على الدعوى القائية التى تقام  
ضد المادونين شلقا فى ذلك شأن بقى احكام النظام المذكور  
- اساس ذلك ان نص المادة ٤ من نظام المملكين المنيين بالدولة  
الصادر بالقانون المشار اليه على ان احكامه لا تبرى الا على  
المملكين فى الجهات التى حددتها حصرا المادة الاولى منه ومن  
يشقون الوفاق المينة بالموازنة المالية - عدم ورود نص فى  
لائحة المكونين يقرر سقوط الدعوى القائية عن الاختصاص  
المادون أثناء عمله - نتيجة ذلك : عدم سقوط الدعوى  
القائية التى تقام على المكون .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن النفع بسقوط الديموى القائية فيسد  
الطباع ببعض المدة المقررة طبقا لنص المادة ٦٢ من نظام المملكين  
المنيين الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، فان المادة ١ من  
نظام المملكين المنيين المختيار اليه تنص على ان « يعمل على  
المسائل المتعاقبة بنظم المملكين المنيين بالدولة بالأحكام الرافعة  
لهذا القانون وتبرى احكامه على : ١ - المملكين بالجهاز الادارى

للدولة ويتكون من وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية ب - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم . ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين « ثم نصت المادة ٤ منه على أن « يعتبر علملا في تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين في إحدى الوظائف المبينة بموازنة كل وحدة ... » ومفاد ما تقدم أن أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه لا يسرى إلا على العاملين في الجهات التي حددتها خصرا المادة الأولى من يشغلون الوظائف المبينة بالموازنة العامة .

ومن حيث أنه ولئن كان المأذون من الموظفين العموميين على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة إلا أن وظائف المأذونين لم ترد في الموازنة العامة ، ومن ثم فإن المادة ٦٢ من نظام العاملين المدنيين المشار إليه التي عينت أحوال سقوط الدعوى التأديبية لا تسرى على الدعوى التأديبية التي تقام ضد المأذونين شأنها في ذلك شأن بقى أحكام النظام المذكور ، وإذا كان ذلك كذلك ، وكلفت لإحبة المأذونين لم تتضمن نصا يقرر سقوط الدعوى التأديبية عن المخالفات التأديبية التي يرتكبها المأذون أثناء عمله ، فإن الدفع بسقوط الدعوى التأديبية مثار الطعن يكون على غير أساس سليم ويتمين رفضه ، ولا وجه لما ذهب إليه هيئة مفوضي الدولة في تقريرها من أن القول بعدم سقوط الدعوى التأديبية التي تقام على المأذون يتوجب عليه إمكان مغاضاته عن إخطائه تأديبية مهما كان تاريخ اقترافها حين أنه لو ارتكب جريمة جنائية مهما بلغت جسارتها قائما بتقادم بمرور أجل معين ، لا وجه لما تقدم ، لأنه فضلا عن أن تقادم الدعوى لا يكون إلا بنص صريح وتبيح خلت لإحبة المأذونيين من ثمة نص في هذا الصدد ، فإن الجريمة الجنائية تخلف في طبيعتها وفي أركانها عن الجريمة

التأديبية فلكل منها وزنها ومقوماتها وعلى ذلك لا تنفد الحاجة في هذا المقام بالأحكام التي وضعها المشرع لسقوط الديوى الجنائية .

ومن حيث ان ثبتت من الاوراق ان مائون نلحية التلباب الصغرى قدم شكوى فى ١٨ من فبراير ١٩٧٥ تضمنت ان الطاعن تعدى على اختصامه وعقد خمس زيجات خلال المدة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧١ ازوجت من القلب الصغرى مولدا واقلة ، وقد طلبت نيابة قسم ثان بند المنصورة للاحوال الشخصية من مركز شرطة دكرنس التحرى عن محل اقالة الزوجات المذكورات ، وانفاد مأمور مركز دكرنس انه تبين ان اربعة من الزوجات المذكورات من مواليد القلب الصغرى ومنهن اثنتان تقيمان بالقلب الصغرى ، والاخرتان تقيمان بالقاهرة ، كما تضمنت التحريات ان الخلية نهى من اهالى القلب الصغرى ولكتها مولودة ومقيمة ببورسعيد وعلى اثر حدود هذه التحريات احيلت الاوراق الى دائرة المائونين بمحكمة المنصورة حيث قيدت برقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ للنظر فى امر الطاعن وتوقيع اقصى جزاء عليه لتعديه على دائرة اختصاص الشاكى بعقد الزوجات الخمس المشار اليها فى شكوى الشاكى ، وفى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٧ صدر القرار الماطعون فيه ببجاسة الطاعن بالوقت لمدة شهر لما نسب اليه .

ومن حيث ان المادة ٢٠ من لائحة المائونين تضمنت النص على انه « اذا اختلف محل اقالة الزوجين كان المختص بتوثيق عقد الزواج مائون الجهة التى بها محل اقالة الزوجة وله ان ينتقل لتوثيق عقد زواجها فى غير دائرته ومع ذلك يجوز للطرفين ان يتقبا على ان يوثق العقد مائون آخر وفى هذه الحالة يشترط لقيام هذا المائون بذلك ان يقدم شهادة من المحكمة الجزئية « الشرعية » المقيمة فى دائرتها الزوجة بان التحريات دلت على عدم وجود مانع شرعى او قانونى ، واذا لم يكن للزوجة محل اقالة ثابت جاز ان يتولى العقد مائون الجهة التى تكون بها وقت

جلسد المعتقد : وبمقتضى ذلك ان المصنفون يختص بتوثيق عقود الزواج اذا كان الزوجان يقطنان في دائرة اختصاصه ، او كانت الزوجة وحدها هي التي تقيم في دائرة اختصاصه او لم يكن للزوجة محل اقامة ثابت وكانت وقت العقد بدائرة اختصاصه .

وبن جيث ان الاوراق قد اجريت تماليا من ان الطاعن انتقل الى ناحية القليوب المنفرد وعقد قران الزوجة المشعر اليه ، كما ان تجريرت الشرطة التي امتدت عليهما القرار المصنف فيه ، اقتضت فقط على بيان محل ميلاد الزوجات المصنفات ومحل اقامتهن حاليا ولم تقتض تلك التجريرات تجديد محل اقامة كل منهن وقت عقد زواجهما ، كذلك لم يثبت من الاوراق ان الجهة الادارية قد اطلعت على عقود زواج المصنفات وتثبت من ان الطاعن عقدها خارج دائرة اختصاصه او في غير الاحوال التي يخص فيها يعقدها ، ومن ثم فانه لا يوجد ثمة دليل يفيد ارتكاب الطاعن المخالفة المسندة اليه ، ويكون القرار المطعون فيه والجل هذا غير مستخلص استخلاصا سلفا من الاوراق بما يتعين معه الحكم بالفسخ والزام الجهة الادارية المصروفات .

( ملعن ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلية ١٢٧٨/٢/٤ )



رابعاً :- استتالة ميمند سقوط الدعوى التأديبية  
عند خاتل المسئولين التأديبية والجنائية

قاعدة رقم ( ٢٠٠ )

البيان :

ان مژدى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ من قانون نظام  
المسئولين المسئئين بالحولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١  
قمة اذا كان الفصل مكوناً لجريمة جنائية وكان يمثل فى ذات الوقت  
ذنبا تأديبياً فسن للجهة الادارية ان ترجىء اتخاذ الاجراءات  
التأديبية عند الموظف الى ما بعد انتهاء التحقيق بمعرفة  
النتيجة المالية والحكم نهائياً فى الاتهام الجنائى الميسوب الى  
الموظف هذا الاجراء مبروك امره لتفسير الجهة الادارية -  
ميمند سقوط الدعوى التأديبية لا تبدأ فى هذه الحالة الا من  
تاريخ انتهاء الاجراءات القانونية بحكم نهائى حاسم لموقف  
الموظف من كلمة جوائبه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بسقوط الدعوى التأديبية بالتزامن  
بان المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على ان تسقط  
الدعوى التأديبية بضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع  
المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدتين اقرب ،  
وتتعلق هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او المحكمة  
وتسمى المدة من حينئذ ابتداء من آخر اجراء فيها واذا كان الفعل  
يسكون جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى الجنائية ولقد جاء  
هذا النص مردها حكم المادة ٦٢ من نظام المسئولين المسئئين بالدولة

الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومضيفا حكم سقوط الدعوى التأديبية بمضى سنة . ولما كلفت اجراءات التحقيق والمحكمة الجنائية من الاجراءات القاطعة لمدة سقوط الدعوى التأديبية وكان الثابت ان الطاعن اوقف عن العمل فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ وان محكمته جنائيا استمرت حتى تاريخ صدور حكم محكمة جنائيت كفر الشيخ فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٧ ببراءته من الاتهام الجنائى المنسوب اليه ، ولم يصبح هذا الحكم نهائيا الا بعد التصديق عليه فى ٢٥ من يوليو سنة ١٩٧٧ ، فلن مدة سقوط الدعوى التأديبية لا تسرى من ثم الا من هذا التاريخ اعتبارا بان التصديق على هذا الحكم هو آخر اجراء من اجراءات المحكمة وقد تم قبل ان يلحق الدعوى الجنائية ثمة سقوط ولا ينال من ذلك ان الطاعن قدم الى المحكمة انتدابية عن لعمال اخرى بخلاف الأعمال التى كانت محللا للمحكمة الجنائية والتى اتخذت بشأنها اجراءات التحقيق والمحكمة سالف الذكر ، ذلك ان مؤدى النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ سالف الذكر على انه اذا كان الفعل يكون جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية، مؤدى هذا النص انه اذا كان الفعل مكونا لجريمة جنائية وكان يمثل فى ذات الوقت ذنباً تأديبياً فلن للجهة الادارية ان ترجىء اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد الموظف الى ما بعد انتهاء التحقيق بمعرفة النيابة العامة والحكم نهائيا فى الاتهام الجنائى المنسوب الى الموظف . وهذا الارضاء امر متروك لتقدير الجهة الادارية التى قد ترى فى اجراءات التحقيق التى تمارسها سلطات الاتهام الجنائى طريقا اجدى للكشف عن حقيقة موقف الموظف وما اكتف سلوكه من ملائمت سواء فى المجال الإداري أو فى المجال الجنائى وبهذه المثلية مبيد سقوط الدعوى التأديبية لا يسدى فى هذه الحالة الا من تاريخ انتهاء الاجراءات القانونية بحكم محكمة نهائى حاسم لموقف الموظف من كاتبة جوائزه

منى كانت حكمة إرجاء التصرف في المخالفات التأديبية التي تعتبر في ذات الوقت من جرائم القناصين الجنائي ، تتوافر أيضا بالنسبة الى كافة ما يقتضون بهذه الجرائم او يربط بها من مخالفات تأديبية اخرى ولو لم تكن هذه المخالفات جرائم جنائية لما كان من اجراءات التحقيق أو المحاكمة الجنائية التي تتخذ بالنسبة الى الاتهام الجنائي المستوجب الى الموظف تعتبر من ثم من الاجراءات القاطعة لمدة سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة الى المخالفات التأديبية المشار اليها طالما ان هذه المخالفات ليست منبئة الصلة بالاتهام الجنائي وانما ارتبطت بذلك الاتهام اذ اقترنت به لما كان الثابت من تفريزات الحكم الجنائي الصادر من محكمة جنائيات كمر الشيخ ببراءة الطاعن من الاتهام الجنائي المنسوب اليه ، ان الطاعن وان كان لا دليل عليه انه هو الذي قارنه جرمي التزوير والاختلاس اللتين قدم عنهما للمحاكمة الجنائية ، الا انه اخطأ في اعمال المراجعة مما سهل لعمال التنفيذ اختلاس المبالغ التي ظهر فيها العجز في عهدة الطاعن ومثل هذا الاهمال الذي تكشف في حق الطاعن بمناسبة التحقيق معه ومحاكمته عن جرمي التزوير والاختلاس المتسويتين اليه تعتبر من المخالفات الوثيقة الصلة بذلك الاتهام الجنائي والتي لا تسري مدة سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة لها الا من تاريخ آخر اجراء اتخذ في الدعوى الجنائية وهو تاريخ التصديق على حكم البراءة في ٢٥ من يوليو سنة ١٩٧٧ على ما تقدم القول . ولما كان الطاعن قد احيل الى المحاكمة التأديبية في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ ، اي قبل انقضاء المدة المستقلة للدعوى التأديبية الا على المعلنين في الجهات التي حددتها حصرا المادة الاولى من يشغلون طبقا لاحكام المادة ٦٢ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١ . سالف الذكر ، فان البيع يسقط هذه الدعوى يكون في غير محله جدير بالرفض .

( طعن ٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠ )

### قاعدة رقم (٢٠١)

الجنسية :

مفاد المادتان ٦٦ من نظم الملبين المدينين بالسدولة  
الصغير بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ٦٢ من القانون رقم ٨٨  
سنة ١٩٧٦ ان المشرع جعل سقوط الدعوى الجنائية تستلزم  
الى ما يساوى المدة التي تسبق بها الدعوى الجنائية اذا كانت  
الواقعة التي تشكل المخالفة التأديبية تشكل في ذات الوقت جريمة  
جنائية .

ملخص الحكم :

اذا كتبت المحكمة التأديبية لا كتمان لها بالوصف الجنائي  
للا واقعة نظرا لاستقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية  
الا ان هذا الاستقلال ليس من شأنه ان تنبت المحكمة التأديبية  
كلية عن الوصف الجنائي للواقع المكونة للمخالفة التأديبية اذ  
لها ان تلجأ في الاعتبار هذا الوصف والعنصرية الجنائية المترتبة  
له في مجال تقدير جسيمة الفعل عند تقديرها للجزاء التأديبي  
الذي توشيه ولها ان تتمدد تكيف الواقع المعروضة عليها  
وتحدد الوصف الجنائي لها لبيان اثره في استطلاعة مدة  
سقوط الدعوى التأديبية طالما ان ما عتق اليه من وصف جنائي  
بهذه الواقع لا يتعارض مع حكم جنائي حاز قوة الامر المقضي  
لا يفسر من هذا المبدأ عدم ابلاغ النيابة العامة بالمضالفة  
المنسوبة الى العايل او عدم عرض امرها على المحكمة الجنائية  
ليصدر فيها حكم جنائي - للمحكمة ان تكيف الواقع المنسوبة الى  
العايل بحسب ما تستظهره منها وتخرج عليها البوصية الجنائي  
السليم بنسبة النظر في تحديد مدة سقوط الدعوى التأديبية .

ومن حيث ان مفاد نص المادتين ٦٦ من نظم الملبين المدينين

بالدولة المصار بالفساد وتم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ و ٦٢ من نظام الضالين المحدثين بالدولة المصار بالفساد رقم ٨ لسنة ١٩٧١ متعلق الذكر ، ان المخرج يجعل مدة سقوط الدعوى الجنائية تستطيل الى ما يتجاوز المدة التي تستقطب بها الدعوى الجنائية اذا كانت الواقعة التي تشكل المخالفة التأديبية تشكل في ذات الوقت جريمة جنائية .

ومن حيث انه كان الاستل ان الفعل اذا توافقت عنه في ذات الوقت جريمة جنائية الى جانب المخالفة التأديبية ، فان كل منهما تستل عن الاخرى باعتبار ان لكل منهما نظام قانوني خاص ترد اليه وتسلط خاضعة لتولي توقيع العقاب عليها وان يقتضى ذلك ان المحكمة التأديبية باعتبارها السلطة تتولى توقيع الجزاء على الفعل بوصفه مخالفة تأديبية لا شأن لها بالوصف الجنائي للواقعة ، وان كل ما يحثها هو ان تستخلص من جماع الوقائع الثابتة الخطأ التأديبي لتختار بمد ذلك العقوبة التي تناسب هذا الخطأ ، الا ان هذا الاستقلال ليس من شأنه ان تلقت المحكمة التأديبية مطلقا عن الوصف الجنائي للوقائع المكونة للمخالفة اذ لها ان تأخذ في الاعتبار هذا الوصف والعقوبة الجنائية المقررة له في مجال تقدير جسيمة الفعل عند تقديرها للجزاء التأديبي الذي توقعه ، كما لها ان تتصدى لتكييف الوقائع المعروضة عليها وتمدد الوصف الجنائي لها لبيان اثره في استنباط مدة سقوط الدعوى مع حكم جنائي حاز قوة الامر القطعي . ولا مفر في ان عدم ابلاغ النيابة العامة بالمخالفة المنسوبة الى المظنون ضده او عدم عرض انفراد على المحكمة الجنائية ليصدر فيها حكم جنائي من شأنه ان يفضل سيطرة المحكمة التأديبية من اجل النظر في مدة سقوط الدعوى التأديبية من تكييف الوقائع المنسوبة الى المظنون ضده ويحجب ما يستظهر من تلك الوقائع وتخالع عليها الوصف الجنائي المنسليم .

ومن حيث أن المخالفات المنسوبة إلى المظعون ضده بشكل بعضها: جنائيات اختلاس أموال إمبرية وتزوير في أوراق وسجلات رسمية، حيث ثبت من أعمال لجنة الفحص والتحقيق أن المظعون ضده قام بإجراء عمليات خسرهم وهمية في سجلات عهدته المخزنية وسجل أسماء وهمية لبعض المرضى بفرض تقطيع صرف أصناف ووجبات غذائية بدون وجه حق بلغت قيمتها ٢٥ مليون و ١٩٢ جنيه ، وثبتت هذه المخالفات بالتكليف المشار إليه ثابت في حق المظعون ضده مما اعترفوا به في التحقيق صراحة الأمر الذي يجعل للدعوى التأديبية المنطقية بهذه المخالفات ذات مدة سقوط الدعوى الجنائية الخاصة بالجنايات وهي عشر سنوات من تاريخ وقوع الفعل وهي مدة لم تبلغ نهايتها عند إجراء التحقيق والانتهاج في الوقائع المقام بها الدعوى التأديبية الثالثة وبهذه المثابة فإن الحكم المظعون فيه يكون قد خالف القانون فيما انتهى إليه من سقوط الدعوى التأديبية المثابة ضد المخالف المظعون ضده دون بحث التكليف الجنائي لما نسب إليه من مخالفات وائر ذلك في مجال سقوط الدعوى التأديبية .

( ملعن ٨١٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

#### المبدأ :

المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والمادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام الصالحين بالقطاع العام - أرجاء الشركة توقيع الجزاء لحين البت في المسؤولية الجنائية - صدور حكم محكمة ابن النولة بالبراءة لعدم ثبوت الجنائية والتصديق عليه في ١٩٧٦/١٠/٢٢ - متى تم توقيع الجزاء من الشركة خلال سنة من تاريخ التصديق على الحكم كان بمنأى عن سقوط الدعوى التأديبية .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بتظام العللين بالقطاع العام والمطبقة لحكم المادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى حل محله نص على ان ( تسقط الدعوى التأديبية بضى سنة من تاريخ علم الرئيس الميثر بوتوع المخالفة وتسقط الدعوى التأديبية فى كل حالة بالتقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة ، وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الانهاى او المحاكمة ، وتضى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء ... ومع ذلك فلذا كون الفعل جريمة جنائية لا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية ) .

ومن حيث ان ثلثت من الاطلاع على حكم محكمة جنليات من الدولة العليا بالقاهرة الصادر فى قضية النيابة العامة رقم ٧٢٣٧ لسنة ١٩٧٤ الازيكية ( القضية رقم ٣٢١ لسنة ١٩٧٤ كلى ) ضد كل من ..... ٢ - ..... ، وان النيابة العامة اتهمتھا بانھا خلال المدة من ١/١/١٩٧٤ حتى ٨/٢/١٩٧٤ بصفتھا فى حكم الموظفين العموميين اختلصا البضائع الموضحة بالتحقيقات والبائع قيمتها ١٣٢ ملجم و ١٥٨٩ جنيه المسلمة اليهما بسبب وظيفتهما كما هو ثابت من الجرد ، ومن هذه البضائع المعجز فى العمدة الذى سبق جزده ، عن صفى الدمور والبدلان والبالغ قيمته ٢٥٧ ملجم و ٣٢٥ جنيه ومن ثم فلن هذا الجزء الاخير من المعجز فى العمدة والذى جوزى المطعون ضده بسببه بالفصل والثت المحكمة التأديبية هذا الجزاء لعدم تناسبه مع المخالفة ، هذا الجزاء شكل فى ذات الوقت جريمة جنائية تمت مجلكتھ عنها جنائيا وقضى نهائيا ببراءته لعدم ثبوت الجنالية وصديق على الحكم فى ٢٣/١٠/١٩٧٦ ، واذ سبق للشركة ارجساء توقيع جزاء عنها لحين البت فى مسؤولية المطعون ضده الجنائية ، وتم توقيع الجزاء فى ٢٨/٥/١٩٧٧ خلال سنة من تاريخ الصديق

على الحكم الجنائي اى حتى تاريخ آخر واجراء من اجراءات المحكمة فانه يكون بمنأى عن سقوط الدعوى التأديبية وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٥٩ المنشار إليها ، ولذلك يكون الحكم المطعون عليه وقد أخذ بهذا النظر مخالفا للقانون جديرا بالإلغاء .

( ملحق ٤٢٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

**المبدأ :**

حكم محكمة أمن الدولة - لا تتوفر له مقتضات وجوده كحكم نهائى الا بعد التصديق عليه - ميماد بسقوط الدعوى التأديبية المترتبة عليه لا يبدأ الا اعتبارا من هذا التاريخ وليس من تاريخ صدوره .

**ملخص الحكم :**

ومن حيث أن المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل بالمادة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه من الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، ولا تكون هذه الأحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية وتقتضى المادة ١٤ بأنه « يجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه ان يخفف العقوبة المحكوم بها او ان يبدل بها عقوبة اقل منها ، او ان يلغى كبل العقوبات او بعضها ايا كان نوعها اصلية أو تكميلية أو تبعية ، او ان يؤقت تنفيذ العقوبات كلها او بعضها كما يجوز له إلغاء الحكم متى خفف العقوبة او مع الأمر بإعلاء المخالفة أمام دائرة أخرى ، ومن هذه الختلفة الأخيرة يجب ان يكون القرار متبنيا .

فلذا صدر الحكم بغير اعلانة المحكمة تأييدها بالإجراء وجهته



للتصديق عليه في جميع الأحوال وإذا كان الحكم بالأدانة جزاء  
لرئيس الجمهورية تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها أو الضلوه رفق  
ما هو مبين في فقرة الأولى أو الفناء الحكم مع حفظ الدعوى .

ومن حيث أن المشرع وقد قضى بطياري على أن لا تصبح الأحكام  
الصادرة من محاكم أمن الدولة نهائية إلا بعد التصديق عليها  
من رئيس الجمهورية أو من ينوبه علي ما نصت عليه المادتان ١٢ ،  
١٧ من القانون سابق الذكر ، فإن مقتضى هذا الإطلاق أن لا تتوافر  
للإحكام الصادرة من هذه المحاكم نهائيتها إلا بعد التصديق  
عليها من السلطة المختصة ، يستوى في ذلك أن تكون هذه  
الأحكام صادرة ابتداء أو بعد إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى  
بناء على أمر سلطة التصديق — ولا ممتنع فيما قل به الطاعن  
من أن تطلب التصديق على أحكام محاكم أمن الدولة لا يجيز  
مجاله إلا بالنسبة للأحكام الصادرة منها ابتداء دون تلك الصادرة  
بالبراءة بعد إعادة المحاكمة مرة أخرى ، لا يقتضي في ذلك لأنه  
يتجاني مع ما تقتضى به أصول التفسير من عدم جواز تخصيص  
معموم النص بغير مخصص . ويؤكد هذا الفهم ويسانده ما نصت  
عليه إعادة ١٤ من القانون المذكور من أنه إذا صدر الحكم بعد  
إدائه المحاكمة قاضيا بالبراءة كما هو الشأن في الحالة المطلة —  
وجب التصديق على هذا النحو ينطوي علي دعوة صريحة لسلطة  
التصديق للتدخل ليحليها لتبرس اختصاصها بالتصديق على  
الحكم حتى يصبح نهائيا في حيزكم هذا القانون .  
ولو شاء المشرع غير هذا النظر لما — أعوزه النص على أن يصعب  
الحكم نهائيا بقوة القانون إذا صدر بالبراءة بعد إعادة  
المحاكمة أمام دائرة أخرى دون تطلب التصديق عليه ، على  
ما ذهب إليه المفرع في ذات القانون حين نص في المادة السادسة

منه على ان قرار المحكمة بالانحراج المؤقت عن التهم يكون نافذا ما لم يعترض عليه رئيس الجمهورية فاذا اعترض عليه احيل الاعتراض الى دائرة اخرى ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة نافذا .

ومن حيث انه لما كان الحكم الصادر من محكمة امن الدولة ببراءة التهم سواء اكان حكما صادرا من المحكمة ابتداء ام بعد اعادة المحاكمة مرة ثانية بناء على امر سلطة التصديق بشأن الحكم منار المنازعة موضوع الطعن - لا تتوافر له مقومات وجوده كحكم نهائي الا بعد التصديق عليه . فان لم يصادق بسقوط الدعوى التأديبية المترتبة عليه لا يبدأ بالتالى الا اعتبارا من هذا التاريخ وليس من تاريخ صدور حكم محكمة امن الدولة كما يذهب الطاعن .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم وكان الحكم الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٣ من محكمة امن الدولة العليا بعد اعادة محاكمة الطاعن قد تم التصديق عليه في ٣ من يولييه سنة ١٩٧٤ فلانه قبل هذا التاريخ لا يكون الحكم المذكور نهائيا ، ومن ثم فلا يعتد به الا من تاريخ التصديق ، عند احتساب المدة المقررة بسقوط الدعوى التأديبية المقررة ضد الطاعن . فاذا كان ذلك وكلفت النيابة الادارية قد استأنفت تحقيقها مع الطاعن في ٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ وتقدمته الى المحكمة التأديبية في ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٧٥ ، فان الدعوى التأديبية والأمر كذلك لم يلحقها السقوط بعدم توافر المدة اللازمة له بشأنها ، ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاباوجه الحق فيما ذهب اليه .

ومن حيث ان الواقعة المسندة الى المخالف ثابتة في حقه للاسباب التي تمام عليها الحكم الصادر فيه والتي تأخذ بها هذه المحكمة وهو الأمر الذي لم يجادل الطاعن فيه .

ومن حيث انه للاسباب المتقدم ذكرها يكون الحكم المطعون

فيه قد انزمت مواب القاتون محالا وجه للنمى عليه ومن  
ثم يتعين القضاء بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

( طعن ٢٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٠ )

#### تعليق :

لئن كانت للدعوى التأديبية قواعد السقوط الخاصة بها ،  
سواء فيما يتعلق بأسباب السقوط ومدده والإجراءات المتعلقة  
له ، وهى فى جملتها تتفق مع النظام الإدارى وتستقل بذلك عن  
قواعد السقوط الجنائى ، فقد ربط المشرع بين سقوط الدعوىين  
التأديبية والجنائية ، وذلك اذا ما كون الفعل التأديبى جريمة  
جنائية . اذ نص فى الفقرة الثانية من المادة ٦٦ من قانون المحللين  
على ان الدعوى التأديبية لا تنسقط فى هذه الحالة الا بسقوط  
الدعوى الجنائية .

وعلى ذلك فانه اذا لحق الدعوى التأديبية سبب من  
أسباب سقوطها ، فانها لا تسقط مع ذلك مادامت الدعوى  
الجنائية قائمة عن ذات الفعل . ولكن العكس غير صحيح .  
فقد تسقط الدعوى الجنائية ، ومع ذلك تظل الدعوى التأديبية  
قائمة ، اذا كانت قد اتخذت فيها اجراءات تطلبة لمدة  
سقوطها .

فالارتباط بين الدعويين قائم اذن حين تعرض الدعوى  
التأديبية للسقوط ، اذ حينئذ تعلق بالدعوى الجنائية ولا تسقط  
الا معها . اما اذا كانت الدعوى التأديبية قائمة ، فلها تظل يعزل  
عن الدعوى الجنائية ولو كانت هذه قد لحقها السقوط .

( د. السيد محمد ابراهيم - المرجع السابق - ٥٧٣ و ٥٧٤ )

## قائمة : علم الرئيس المختار بالمخالفة

قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

**المادة :**

عند سقوط الدعوى التأديبية إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ كسر إجراء قاطع المدة سواء كان إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة - سقوط الدعوى التأديبية بحق منتهك خطوط بان يكون زعم التعريف في المخالفة التأديبية بين الرئيس المختار دون سواء - أساس ذلك - أن تشكلت الرقعة المختار عن مخالفة المخالفة مدة سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية بمدد قرينة على اتجاهه الى الانتفاة عنها وحفظها - قيام الجنائي التي تضطها المحكمة الادارية العليا في هذا الشأن .

**ملخص القوى :**

ان المادة ١٤ من قانون تنظيم الضامات المتعين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان ( تستقط الدعوى التأديبية بالتمشية التفتيش الموجود بالخطبة بمعنى سنة من تاريخ علم الرئيس المختار بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات تمن تاريخ وقوع ارتكابهما في المجتين اقرب .

وتتطع هذه المدة باى إجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وتشرى لمدة من جديد ابتداء من آخر اجراء .  
ولما تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم

مترتب عليه انتطاعها بالنسبة للبيتين ولو لم يكن قد تحقق  
ضدهم اجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك اذا كيون الفعل جرمية جنائية فلا تسقط الدعوى  
التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية .

ولما كانت المحكمة الادارية العليا قد قضت في حكمها الصادر  
بجلسة ١٧/١/١٩٨١ في الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٢ بانه اذا سقطت  
مدة سقوط الدعوى التأديبية باى اجراء من اجراءات التحقيق  
او الانهال او المحاكمة فانها لا تسقط بعد ذلك الا يخفى فكلت  
سنوات من تاريخ آخر اجراء قاطع للمدة وذلك على اساس ان  
الرئيس المباشر في مفهوم القانون هو المخطئ دون سواء  
بحكم السقوط السنوى طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية  
بيده ايا اذا خرج الامر عن سلطانه باختلاف المخالفة الى  
التحقيق او الانهال او المحاكمة واصبح التصرف فيها يقع من  
اختصاص غيره انتهى فيما لذلك بموجب بيان السقوط السنوى  
والمدة في ذلك تكن في ان سيكت الرئيس المباشر عن الحاجة  
المخالفة مدة سنة من تاريخ عليه بوقوع المخالفة التأديبية بعد  
قرينة على اتجاهاه الى الالتفات عنها وحفظها ايا اذا تسقط الى  
اتخاذ اجراءات التحقيق او الانهال او المحاكمة ويخرج الامر  
بذلك عن سلطانه ارفعته قرينة التنازل هذه وخضع بالتالى  
امير السقوط للاصيل وهو ثلاث سنوات . لما كان الامر كذلك  
وكان زمام قبول الدعوى التأديبية منوطا بالمسألة التي تضمنها  
المحكمة الادارية العليا فان المسألة التي اخذت به يكون أولى  
بالاتباع .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لاسمي الفتوى والشرع الى  
جسبات التقادم في الحالة المثالة وفقا للبدا الذي قضت به  
المحكمة الادارية العليا .

### قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

#### المبدأ :

لا يبدأ ميعاد سقوط الدعوى التأديبية من تاريخ علم الرئيس المباشر بالخلفة متى كان شريكا فيها — سريان هذا الميعاد يقتضى أن يكون الرئيس المباشر فى موقف الرقيب الذى له سلطة تخلف لإجراء فى الخلفة أو السكوت عليها .

#### ملخص الحكم :

ولما كانت المادة ٧٠ من لائحة نظام المبلين بالقطاع الصلم — التى وقعت هذه المخالفات أثناء العمل بها — تقضى بأن : تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع الخلفة . وتسقط هذه الدعوى فى كل حالة يلقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع الخلفة وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة فله تطبيق هذا الحكم على وقائع الطعن المائل يبين أن السلطة الرئسية أمرت بالتحقيق فى المخالفات المنسوبة الى الطاعن فور علمها بوقوع هذه المخالفات وانتهى التحقيق بتهامه وتقديمه الى المحكمة التأديبية كما يبين أيضا أن الأمر بالتحقيق قد صدر قبل أن تمضى ثلاث سنوات على وقوع الخلفة ذاتها . وعلى ذلك يكون الدفع بالسقوط غير صحيح إما ما ذهب اليه الطاعن من أن رئيسه المباشر قد علم بالواقعة ووافق عليها بدليل أنه وقع على الأفكار التى أعدها الطاعن عن تنفيذ الأحكام الجزئية بما يفيد موافقته على الآراء الواردة فيها فإن موافقة هذا الرئيس المباشر إنما تعنى فى الواقع من الأمر بمبائثرته للطاعن فى ارتكاب الخلفة الأمر الذى كان يستوجب اقالة الدموى التأديبية ضده ومن ثم فإن علمه بالخلفة والحالة هذه لا يترتب عليه سريان ميعاد السقوط بالنسبة لأيهما لأن سكوته عن اتخاذ إجراء بالتحقيق إنما يكون من قبيل التستر على نفسه وعلى رؤوسه بقصد اخفاء معالم الخلفة . بينما أن التستر

السليم لحكم المادة ٧٠ المذكورة يقتضى أن يكون الرئيس المباشر  
فى موقف الرقيب الذى له سلطة تقدير اتخاذ اجراء فى المخالفة  
التي ارتكبها الرؤوس او السكوت عليها . وعلى ذلك يكون هذا  
الوجه من الطعن بدوره غير قائم على اساس من القانون .

( طعن ٨٢١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

#### المبدأ :

المادة ٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بصدار قانون نظم  
الماملين بالقطاع العام والمادة ٩٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٨ - سقوط الدعوى التأديبية - الرئيس المباشر هو المخطب  
دون سواء بحكم السقوط السنوى للمخالفة التأديبية طالما كان  
زمام التصرف فى المخالفة التأديبية فى يده - اذا احيل الممثل  
الى التحقيق او الاتهام او المحكمة اصبح للتصرف من اختصاص غيره  
ومنقضى تبعاً لذلك ميعاد السقوط السنوى - اساس ذلك :  
سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالفة مدة سنة من تاريخ  
علمه بوقوعها يعنى اتجاهه الى الانقضاء عنها وحفظها - اذا  
نشط الرئيس المباشر الى اتخاذ اجراءات التحقيق او الاتهام او  
المحكمة خرج بذلك الأمر عن سلطته وارتفعت قرينة التنازل  
وخضع امر السقوط للاصل وهو ثلاث سنوات - انقطاع  
المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحكمة  
وسريته من جديد من تاريخ آخر اجراء .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بصدار قانون  
نظام الماملين بالقطاع العام تقضى بان تسقط الدعوى التأديبية  
بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث

سنوات من تليخ ارتكيبها الى المعقن اتعرب ~~والمصالح~~ هذه المدة  
بأى إجراء من إجراءات التحقيق والانهام أو المحاكمة . وتسرى  
المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء . وهذا معطو القانون رقم  
٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون العاملين بالمطبخ العلم مقررا  
ذات الحكم فى المدة ٩٣ منه . والمستفاد من ذلك ان الرئيس  
المبشر هو المختطب دون سواء بحكم السقوط السنوى  
للخالفه التأديبية طالما كان زمام التصرف فى المخالفه التأديبية  
فى يده ، اما اذا خرج الامر عن مسطراته بمخاللة المخالفه الى  
التحقيق او الاتهام او المحاكمة واصبح التصرف فيها بذلك مسن  
اختصاص غيره ، انقضى تبعاً لذلك موجب سريان السقوط وتكن  
علة ذلك فى ان سكوت الرئيس المبشر عن ~~ملاحقة~~ المخالفه بعد  
سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفه التأديبية قرينة على  
اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها ، اما اذا نشط الى انضاد  
إجراءات التحقيق والانهام او المحاكمة وخرج بذلك عن سلطانه  
ازدعت قرينة التنازل هذه ، وخضع بالتالى امر السقوط  
للاعتدال وهو ثلاث سنوات وتقطع هذه المدة بأى إجراء من  
إجراءات التحقيق والانهام او المحاكمة وسريان اجل جديد من  
تاريخ آخر اجراء .

(محضر ١٩١٣ لسنة ٢٧ قى - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥)



مسلسلا موقوف سريان ميمداد سقوط  
الدعوى التأديبية

قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

المبدأ :

إذا قررت المحكمة التأديبية إيقاف الدعوى التأديبية إلى أن يتم الفصل في الاتهام الجنائي المسند إلى المظنون ضدهم وذلك باعتبار أن الاتهام الجنائي شق من المخالفات التأديبية المسبوبة إليهم فإن مقتضى هذا الإيقاف أن يقف سريان ميمداد سقوط الدعوى التأديبية معها طالت مدة الإيقاف أساس ذلك أن من شأن هذا الإيقاف أن تشل يد القيلة الإدارية عن تحريك الدعوى التأديبية ويجعل اتخاذ إجراءات السير فيها مستحيلة إلى أن يتم الفصل في الاتهام الجنائي الذي علق عليه المحكة التأديبية نظر الدعوى التأديبية - عدم الاستناد إلى حكم المادة ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بالا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى التأديبية لأي سبب كان - أساس ذلك أنه فضلا عن أن نظام المحاكمات التأديبية لا ينطوى على نص مماثل فإن القضاء التأديبي لا يلتزم كالمحكمة العلم بلصالحكم قانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجنائية ولتأني يستهدى بها - ويسمى منها ما ينطوى ونظيمة المرافق العامة وحسن سيرها بالتقديرات والمؤازر .

ملخص الحكم :

من حيث أن المحكمة التأديبية قد قررت في ٢٨ من فبراير سنة

١٩٦٢ تأجيل نظر الدعوى الى اجل غير مسمى حتى يتم التصرف نهائيا فى الاتهام الجنائى شطر من المخلفات التأديبية المنسوبة اليهم ، ولما كان من مقتضى هذا الايقاف أن يقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية لأن من شأنه أن يشل يد النيابة الادارية عن تحريك الدعوى التأديبية ويجعل اتخاذ اجراءات السير فيها مستحيلا الى أن يتم الفصل فى الاتهام الجنائى الذى علق عليه المحكة التأديبية نظر الدعوى التأديبية ، فان الدعوى التأديبية بذلك لا تسقط بمضى المدة مهما طالت مدة الايقاف ، ويظل الأمر كذلك الى أن يزول المانع بتحقيق الأمر الذى أوقفت الدعوى التأديبية بسببه ، فيستأنف ميعاد السقوط سريره . ولا غناء فى الاستناد الى حكم المادة ١٦ من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بالا يوقف سريان المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية لاي سبب كان ، ذلك أنه فضلا عن أن نظام المحاكمات التأديبية لا ينطوى على نص مماثل ، فان القضاء التأديبي لا يلتزم كأصل عام بأحكام قانون العقوبات او قانون الاجراءات الجنائية وانما يستهدى بها ويستعر منها ما يتلاءم وطبيعة المرافق العامة وحسن سيرها بتنظيم واطراد ، ولا ترى المحكة فى مجال سقوط الدعوى التأديبية الاستثناء بحكم المادة ١٦ سلفة البيان خاصة وان سقوط الدعوى الجنائية يقوم على قرينة نسيان المجتمع للجريمة بمرور الزمن ، بينما يقوم سقوط الدعوى التأديبية اسلما على اهمال الرئيس المباشر وظلّة التغاضى عن المخالفة التأديبية وصرف النظر عنها ، ومن ثم فان الجهة الادارية او النيابة الادارية اذا ما استحال عليها لسبب عارض اتخاذ الاجراءات التأديبية او السير فيها فان القرينة التى يقوم عليها سقوط الدعوى التأديبية تنتفى ويقضى ذلك بحكم اللزوم وقف سريان مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما قد استحال السير فى اجراءاتها وذلك الى أن تزول اسباب هذه الاستحالة .

ومن حيث ان الاتهام الجنائى الذى علقته المحكة التأديبية

تأليب المطعون ضدهم على نتيجته قد فصل فيه على ما سيلفد  
بيانه في ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٠ ، وبأدلت النيلة الادارية في  
٢٧ من يولييه سنة ١٩٧٠ بطلب تحريك الدعوى التأديبية ،  
فانه لا يكون ثمة مجال للقول بسقوط الدعوى التأديبية بمضى  
المدة ، طالما ان مدة السقوط المنصوص عليها في القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد اوقفت اعمالا لقرار المحكمة التأديبية  
الصائر في ٢٨ ن فبراير سنة ١٩٦٤ بتلجيل الدعوى التأديبية الى  
اجل غير مسمى حتى يتم الفصل في الاتهام الجنائي المشار اليه  
وبناء عليه يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط الدعوى  
التأديبية قد خالف حكم القانون جديرا بالالفاء .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية لم تتول محاسبة المطعون  
ضدهم وسماع اقوالهم وتحقيق دفاعهم واقتصر نظرهما للدعوى  
على الدنع الخاص بسقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة ، فان  
الدعوى بذلك تكون غير مهيأة للفصل في موضوعها ، ومن ثم  
يتمين اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فيها .

( طعن ١٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

#### المبدأ :

المادة ٧٢ من قانون نظام المالكين المدينين بالدولة الصادر  
بالتقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة  
من انقطاع المالك دون عذر مقبول هي قرينة مقرررة لصلاحة  
الجهة الادارية ان شاعت اعمالها في حقها واعتبرته مستقيلا وان  
شاعت تغاضت عنها رغم توافر شروط اعمالها — انتهت خدمة  
المالك اعمالا لهذه القرينة لا يشترط حتما بقوة القانون بمجرد  
توافر شروط اعمالها وانما يلزم ان تصدر الجهة الادارية قرارا

إداريا ينتج هذا الأمر أن هي ارتكبت الإستهتاف عنه وغضبت الأمر عما انته من سلوك يشكل في ذاته مخالفة تأديبية — لا تسقط الدعوى التأديبية بشبهان المخالفة إلا بفوات المواعيد المقررة قانونا لسقوط الدعوى التأديبية دون التقيد بالمواعيد الواردة بالمادة ٧٢ — فوات المواعيد الواردة بالمادة ٧٢ دون اتخاذ الإجراءات التأديبية يؤدي إلى أن تستعيد الجهة الإدارية ككل سلطتها في مواجهة المامل المقتطع عن العمل واتخاذ الإجراءات التأديبية المقررة قانونا في حقه ما دام لم تصدر في شأنه قرارا باعتباره مستقلا من الخدمة .

#### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة تجد جري على ان قرينة الاستقالة الضمنية التي قررتها المادة ٧٢ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام الماملين المدنيين بالدولة والمستتلفة من انتطاع العليل المسد الواردة بها دون ان يقدم عذرا تقبله الادارة ، وهي قرينة مقرة لمصلحة الجهة الادارية التي يتبعها المامل والتي ارتكبت المخالفة في حقها ، ان شاعت اعملتها في حقه واعتبرته مستقلا وان شابت تغاضت عنها رغم توافر شروط اعمالها والانار المترتبة عليها ، ويقضى ذلك ان انتهاء خدمة المامل امالا لهذه القرينة لا يترتب حتما بقوة القانون بمجرد توافر شروط اعمالها ، وانما يلزم لذلك ان تصدر الجهة الادارية التي يتبعها العليل قرارا اداريا وترتب هذا الاثر ان هي ارتكبت الإستهتاف عنه وغضبت الأمر عما انته من سلوك يشكل في ذاته مخالفة تأديبية وإلا جاز لها اتخاذ الإجراءات اللازمة لحاكمته تأديبيا عما انته ، ولا تسقط الدعوى التأديبية بشبهان المخالفة إلا بفوات المواعيد المقررة قانونا لسقوط الدعوى التأديبية دون التقيد بالمواعيد الواردة بالمادة ٧٢ .

المشار إليها ذلك ان المبدأ المذكور لم يمتدح في الشرح غير يد

الإدارة عن مسئوليتها في اتخاذ الإجراءات التأديبية تجاه العمال المتطوعين بل قصد به إلتئاع الإدارة عن امتسكتها النظر من جديد في شأن العمال الذي اتضحت بعده خلال الشهر التالي لاتقطاعه إجراءات تأديبية وذلك بإنهاء خدمته ، بعد أن اتضح عن ارتدتها في مؤلفته عن انقطاعه ولا يستوعب أن يؤخذ من مفهوم المخالفة لهذا النص اعتبار العمال النذ لم تؤخذ عنه أية إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لاتقطاعه اعتباره مستقلاً بطريقة حتمية وقهرية لا تحتاج إلى تدخل الجهة الإدارية بحيث يتوخى عليها بعد سنوات هذا الميعاد اتخاذ أي إجراء تأديبي في مواجهة ، والا كان ذلك حصلاً للنمى بكتفى مما يحصل من معنى ومفهوم ذلك أن النص على كل بند الجهة الإدارية من ممارسة مسئوليتها أن هي اتخذت عند العمال إجراءات تأديبية خلال الشهر من الانتطاع إنما يعنى بمفهوم المخالفة أن موات هذا الميعاد دون اتخاذ الإجراءات المخورة ويؤدى إلى أن تعود للجهة الإدارية كامل مسئوليتها في مواجهة العمال المتطوعين عن العمل وتقرير خطورة ما فرضت في ضوء الظروف الملائمة لاتقطاعه وإعطائه الفرصة لأرجحة موقفه من ارتدات أن في انتطاع العمال من العمل رغم حاجة العمل إليه وإقتناعه عن الاستجابة إلى نتائجها العودة إلى العمل بخلافه لا يسوغ التسكوت عليها فلا تتربط عليها أن هي اتخذت في شأنه الإجراءات التأديبية المقررة قانوناً حتى تحتم ولو غات الميعاد التوارد في المادة ٧٣ المشار إليه ما دامت لم تصدر في شأنه قراراً باعتباره مستقلاً من الخدمة .

ومن حيث أن التثبت من الأوراق أن المتطوعون ضده . . . . .  
 وهو يوسف وظيفة الكسب إلى اجتنامى وزارة التربية والتعليم  
 عند انتطاع عن عمله اعتباراً من ٢٢/١٠/١٩٧٧ وفى ١٧/١١/١٩٧٧  
 ليرق إلى الجهة الإدارية لطلبها إحالته إلى القومسيون الطبي

الذى وافق على منحه اجازة اعتيادية من ١٩٧٧/١١/١٢ حتى ١٩٧٧/١٢/٦ الا انه لم يعد الى عمله بعد ذلك فتم انذاره فى ١٩٧٨/١/١٠ ، ١٩٧٨/١/٢١ بضرورة العودة الى عمله الا انه استمر فى انتطاعه ولم يستجب الى انذار الجهة الادارية اليه بالعودة الى العمل بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٩ بلغيت مديرية التربية والتعليم بمحفظه مطروح النيابة الادارية للتحقيق معه فى واقعة الانتطاع واتخاذ الاجراءات القانونية لمحاكمته تأديبيا ، فلان قرارها بإحالة المظنون ضده الى النيابة الادارية يكون قد قلم على سببه المسوغ له فانونا وتكون الجهة الادارية قد مارست سلطتها التى خولها القانون فى حق احد الصالحين التى لم تنقسم بعد علاقته الوظيفية بها ومن ثم فلان ما ذهب اليه المحكمة من اعتبار مدة العامل منتبهة بعدم اتخاذ الاجراءات التأديبية ضده خلال الشهر التالى للانتطاع قد اخطأت فى تفسير القانون وتأويله وأوردت حكمها موارد الطعن فيه بالالفاء لمخالفته الصحيح فهم القانون فضلا عما شل به من تناقض بين الأسباب وبين ما انتهى اليه من براءة المظنون ضده مما نسب اليه الامر الذى لا يسوغ للمحكمة بلوغه الا بعد التصدى لموضوع المخالفة ونقيض ذلك قيام العلاقة الوظيفية بين المظنون ضده والجهة الادارية ( الطاعنة ) الامر الذى رفضته المحكمة فى أسبابها ، وهو ما يجعل النتيجة المنتهى اليها غير مستخلصة استخلاصا سائفا من الأسباب ويجعل الحكم غير قائم على اساس سليم من القانون خليقا بالالفاء .

ومن حيث انه قد اضحى واضحا من مرفقات الدعوى ان المظنون ضده قد انتطع عن عمله خلال الفترتين من ١٠/٢٢/١٩٧٤ حتى ١٩٧٧/١١/١١ ومن ١٩٧٧/١٢/٧ حتى ١٩٧٩/٦/٢٧ وفى غير حدود الاجازات المصرح بها فانونا ، وانفتره الجهة الادارية اكثر من مرة بضرورة العودة الى عمله الا انه لم يمثل لندائها ،

وامر على موقفه في الانقطاع عن العمل وعدم الاتصايع الى  
اوامر الجهة الادارية ، دون ان تتخذ الجهة المختصة قرارا بانتهاء  
خدمته ، فانه بذلك يكون قد ارتكب ذنبا يسوغ مؤاخضته  
بتوقيع الجزاء المناسب عليه وترى المحكمة ان في مجازاته  
بخصم ما يوازي شهر من أجره جزاءا رادعا له .

( طعن ٩١ و ٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/٨ )

#### تعليق :

حكمت المحكمة الادارية العليا ( الدائرة المنصوص عليها في  
المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون  
رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بجلسة ١٩٨٥/١٢/١٥ في الطعن رقم ٣٩٥  
لسنة ٢٧ ق باعتبار العامل المنتطع عن عمله المدد المنصوص  
عليها في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مقبما  
استقالته اذا لم تكن الاجراءات التأديبية قد اتخذت ضده خلال  
الشهر التالي لانقطاعه عن العمل .

#### قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

#### المبدأ :

المادة ٩٩ من قانون نظام المبلين المنسوخ بالدولة  
الصالح بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - انتهاء الخدمة لانقطاع  
لا يقع بقوة القانون بل يحكمه الجذا الذي نصت عليه المادة ٩٧  
من ذات القانون والتي تقضي بان خدمة المبل لا تنهى الا بالقرار  
الصالح بقبول الاستقالة - القرينة القانونية على الاستقالة  
الضمنية المستفادة من انقطاع المبل دون تقديمه عذرا مقبولا  
لا تعتبر مقرورة لصالح الجهة الادارية التي يتبعها المبل فان

شجاعت أعمالها في حقه واعتبرته مستقبلا وإن شجاعت تفانيته  
عنها رغم توليه شروطه وضعت في مصلحته تلبية الانتطاع بدون  
الآن - لا تقرب على الجهة الاثرية اذا لم تعقد الاجراءات القياسية  
ضد الملل المتطوع خلال الشهر التالي للانتطاع - اساس  
ذلك : يصاد الشهر هو مهلة تنظيمي .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون  
تنظيم الملل المسنين بالدولة تنص على انه « يعتبر الملل  
متحدا استقلته في الحالات الآتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر  
يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان  
انتطاعه كان بعذر مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة  
المختصة ان تقدر عدم حرمانه من أجره عن فترة الانتطاع اذا  
كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره  
من هذه المدة فاذا لم يقدم الملل اسبلا تبسّر الانتطاع او قدم  
هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انتطاعه  
عن العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة اكثر  
من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته في هذه  
الحالة منتهية من اليوم التالي لاكمل هذه المدة .

ومن الحالات السابقتين يتم اذار الملل كتابة بعد  
انتطاعه لمدة خمسة ايام في حالة الاولى وعشرة ايام في الحالة  
الثانية . . .

ومن حيث ان هذا النص ان خدمة الملل تنتهي بما  
يعتبر استقلته ضمنية اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من .



خمسـة عشر يوما متتالية أو ثلاثين يوما غير متصلة فى السنة الا ان انتهاء الخدمة فى هذه الحالة على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة لا يقع بقوة القانون بل يحكمه الجـدا الذى نصت عليه المادة ٩٧ من القانون سالف الذكر التى تنص على ان خدمة العامل لا تنتهى الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ومن ثم فانه حرصا على المصلحة العامة وحتى لا يتعطل سير العمل فى المرافق العامة فان القرينة القانونية على الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العمل المحدد سالفـة البيان دون تقديمه عذرا مقبولا تعتبر مقررـة لصالح الجهة التى يتبعها العامل فان شاعت اعمـلت هذه القرينة فى حقه واعتبرته مستقـيلا وان شاعت تفـاضت عنها رغم توافر شروطها ، ولها الا تعمل اثرها وبالتالي لا تعتبر العامل مستقـيلا ومن ثم لا تعتبر خدمته منتهية وفى هذه الحالة تضى فى مساعـله تاديبيا لانقطاعه بدون انـ خـمسة عشر يوما غير متصلة فى السنة ، ولا تثريب على الجهة الادارية اذا لم تتخذ الاجراءات التأديبية ضد العامل المنقطع خلال المـدة التى حددتها المادة ٩٨ المشار اليها وهى الشهر التالى لانقطاعه من العمل لان هذا الميعاد ان هو الا ميعاد تنظيمى على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة . ومؤدى ما تقدم انه لأعمال هذا الاثر ، ينبغى ان يصدر قرار ادارى من الجهة الادارية المختصة ، بما لها من سلطة تقديرية .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم ، ولما كان الثابت ان الجهة الادارية لم تصدر قبـل اخـيـاذ الاجراءات التأديبية نحو العامل المحال للمحاكمة التأديبية قرارا اداريا بانهاء خدمته اعمالا لقرينة الاستقالة الضمنية والمستفادة من انقطاعه عن العمل فمن ثم يكون الحكم المظنون فيه ، وقد قضى بعدم جواز اقامة الدعوى التأديبية على العامل المذكور تاسيسا على ان خدمته

انتهت بقوة القانون ، كذلك فان الحكم عليه بمقوية من التعويضات التي توقع على من انتهت خدمته لتقاضيه اجرا عن مدة انتقطع فيها عن العمل بدون اذن يكون هذا الحكم بشقيه قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله ويتمين والحالة هذه القضاء بالغائه .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية لم تسمع احوال المامل المذكور او تحقق دفاعه فان الدعوى بذلك تكون غير مهيأة للفصل في موضوعها ومن ثم يتمين اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل في موضوعها .

( طعن ١١٧٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٠ )

أبدا :

المادة ٩٨ من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمقبلة للمادة ٧٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انتقطاع المامل المدد الواردة بها دون ان يقدم عذرا تقبله جهة الادارة — هي قرينة مقرررة لمصلحة الجهة الادارية التي يتمها المامل والتي ارتكبت المخالفة في حقها ان شاعت اعمالتها في حقه واعتبرته مستقिला وان شاعت تخلصت عنها رغم توافر شروط اعمالها — انتهاء خدمة المامل لا يترتب حتما وبقوة القانون بمجرد توافر شروط اعمالها وانما يتحتم ان تصدر الادارة قرارا بانتهاء خدمته ان هي رأت الاستغناء عنه وغض النظر عما اتاه من سلوك يشكل مخالفة تأديبية — لجهة الادارة ايضا

اتخاذ إجراءات محكمته تأديبيا - الدعوى التأديبية لا تسقط إلا بفوات المواعيد المقررة قانونا لسقوط الدعوى التأديبية دون التقيد بمبدأ الشهر المخصوص عليه في المادة ٩٨ - المبدأ المذكور لم يستهدف به المشرع غل يد الإدارة عن سلطتها في اتخاذ الإجراءات التأديبية تجاه العامل المتقطع - فوات بمبدأ الشهر دون اتخاذ الإجراءات التأديبية يؤدي إلى أن تستعيد الجهة الإدارية كامل سلطتها في مواجهة العامل المتقطع وتقرير خطورة ما فرط منه فإن رأت أن في إصرار العامل على الانقطاع رغم حاجة العمل إليه مخالفة لا يسوغ السكوت عنها فلا تثريب فإن هي اتخذت الإجراءات التأديبية المقررة قانونا ولو فلت المبدأ المذكور ما دامت لم تصدر قرارا باعتباره مستقبلا .

#### ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرينة الاستقالة الضمنية التي قررتها المادة ٩٨ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الحالي والمقابلة للمادة ٧٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ... والاستفادة من انقطاع العامل المحدد الواردة بها دون أن يقدم عفرا تبطله الإدارة هي قرينة مقررة لمصلحته الجهة الإدارية التي يتبعها العامل والتي ارتكبت المخالفة في حقها إن شاعت أعمالها في حقه واعتبرته مستقبلا وإن شاعت تفاضت عنها ورغم توافر شروط أعمالها واعفاء الأثر الترتبية عليها ومقتضى ذلك أن إنهاء خدمة العامل عمالا لهذه القرينة لا يتربط حتما وبقوة القانون بمجرد توافر شروط أعمالها وإنما يلزم لذلك أن تصدر الجهة الإدارية التي يتبعها العامل قرارا إداريا يترتب هذا الأثر أن هي أرتأت الاستغناء عنه . . وغضت البصر عما اتاه من سلوك بشكل في ذاته مخالفة تأديبية والا جاز لها اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاكمته تأديبيا عما أثاره ولا تسقط الدعوى التأديبية بشأنها إلا بفوات المواعيد المقررة قانونا لسقوط الدعوى التأديبية

هون التقيد بالميعاد الولد بالمادة ٩٨ المشار إليها ذلك ان الميعاد المذكور لم يستهدف به المشرع غل يد الادارة عن سلطتها في اتخاذ الاجراءات التأديبية تجاه العامل المنقطع بل قصد امتناع الادارة عن استئناف النظر من جديد في شأن العامل الذي اتخذت ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه اجراءات تأديبية وذلك بانهاء خدمته بعد ان اصبحت من ارادتها في مؤاخفته عن انقطاعه ولا يسوغ ان يؤخذ عن مفهوم المخالفة لهذا النص اعتبار العامل الذي لم تتخذ ضده اية اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه اعتباره مستقيلا بطريقة حتمية وفرضية لا تحتاج الى تدخل الجهة الادارية بحيث يمتنع عليها بعد فوات هذا الميعاد اتخاذ اي اجراء تأديبي في مواجهته والا كان ذلك تحميلا لائن بلكثر مما يحتمل من معنى ومضمون وذلك ان النص على غل يد الجهة الادارية عن ممارسة سلطتها ان هي اتخذت ضد العامل اجراءات تأديبية خلال شهر من الانقطاع انما يعنى بمفهوم المخالفة ان فوات هذا الميعاد دون تخذ الاجراءات المذكورة ، يؤدى الى ان تستعيد الجهة الادارية كلل سلطتها في مواجهته العامل المنقطع عن العمل ... وتقرير خطورة ما فرضت منه في ضوء الظروف الملائمة لانقطاعه واعطائه الفرصة لمراجعة موقفه فإن ارتأت ان في اصرار العامل عن انقطاعه رغم حجة العمل اليه وامتناعه عن الاستجابة الى مناشدتها للعودة الى العمل مخالفة لا يسوغ السكوت عليها فلا تتريب عليها ان هي اتخذت في شأنه من الاجراءات التأديبية المقررة قانونا في حقه ... ولو فلت الميعاد الوارد في المادة ٩٨ المشار اليها ما دامت لم تصدر في شأنه قرارا باعتباره مستقيلا من الخدمة .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المضمون ضده قد انقطع عن العمل خلال الفترة من ١٩/٨/١٩٧٧ حتى ٢٠/١٠/١٩٧٨ وذلك في غير الحدود المقررة قانونا للاجازات وامتنع من العودة الى عمله رغم انذاره اكثر من مرة مما حدا بالجهة الادارية الى احالة امره الى النيابة الادارية لاتخاذ اجراءات محكمته تأديبيا عما نرط منه ومن ثم تكون علاقته الوظيفية بالجهة

الادارية فانها لم تنقطع بعد طالما لم يصدر في شأنه قرارا  
بانهاء خدمته ويكون قرارها بالاحالة المطعون ضده الى التيلة  
الادارية قد قام على سببه المسوغ له قانونا ، وتكون الجهة  
الادارية قد مارست سلطتها التي خولها القانون اياها في حق  
العمالين التي لم تنقسم بعد علاقته الوظيفية بها ، ومن ثم  
غان ما ذهبت اليه المحكمة من اعتبار خدمة العامل منتهية بعدم  
اتخاذ الاجراءات التأديبية ضده خلال الشهر التالي للانقطاع  
قد ورد على خلاف الفهم الصحيح للقانون وتكون المحكمة اذا  
انتهت الى هذه النتيجة - قد اوردت حكما بجواز الطعن فيه  
بالانقضاء .

ومن حيث ان الدعوى صالحة للفصل فيها بعد ان تم اعلان  
المطعون ضده قانونا .

ومن حيث انه قد اضحى جليا ومن وقعت الدعوى ان  
المطعون ضده قد انقطع عن عمله خلال الفترة من ١٩٧٧/٨/١٩  
حتى ١٩٧٨/١٠/٢٠ وذلك في غير الحدود المصرح بها قانونا  
للاجازات وانفرضت الجهة الادارية اكثر من مرة بضرورة العودة الى  
عمله الا انه لم يمثل لندائها وامر على موقفه من الانقطاع عن  
العمل وعدم الانصياع لأوامر الجهة الادارية دون ان تتخذ الجهة  
المذكورة قرارا بانهاء خدمته لانه بذلك يكون قد ارتكب ذنباً  
يسوغ مؤاخذه تأديبياً بتوقيع الجزاء المناسب عليه وترى المحكمة  
ان في مجازاته بخصم عشرين يوماً من أجره جزاءاً كافياً لردعه  
عما أمرط منه .

( طعن ١٣٧٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٨ )

سابعاً - انقطاع سريان ميعاد سقوط  
الدعوى التأديبية

---

قاعدة رقم ( ٢١١ )

المبدأ :

نص المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على  
سقوط الدعوى التأديبية بضى سنة من تاريخ علم الرئيس  
المباشر بوقوع المخالفة وسقوطها فى كل حال بانقضاء ثلاث  
سنوات من يوم وقوع المخالفة وانقطاع هذه المدة باى اجراء  
من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحكمة وسريان المدة من جديد  
ابتداء من تاريخ آخر اجراء - عبارة « اى اجراء من اجراءات  
التحقيق او الاتهام او المحكمة » الواردة بالمادة المذكورة من الاتساع  
والشمول بحيث تشمل لكافة الاجراءات التى يكون من شأنها  
بعث الاتهام وتحريكه - الطعن بالالغاء فى قرار الجزاء يخل  
فى عموم معنى الاجراءات المتعلقة بالتحقيق او الاتهام او المحكمة  
والذى يترتب عليها انقطاع ميعاد السقوط .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بسقوط الدعوى التأديبية بالتقادم ،  
فإن المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التى تمت الاجراءات  
فى ظله نص على ان ( تسقط الدعوى التأديبية بضى سنة من  
تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة ، وتسقط هذه

الدعوى في كل حال بلفظة ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة ، وتنقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة . وتبدأ المدة من جديد ابتداء من تاريخ آخر جرم ... ) ، ولما كان نص في هذه المادة قد نص على أي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة قد ورد من الاتساع والشمول بحيث يتسع لكافة الإجراءات التي يكون من شأنها بحث الاتهام وتحريكه ، ويدخل في ذلك الطعن بالفناء في قرار الجزاء لما ينطوى عليه ذلك من إثارة الجدل حول الاتهام والاحتكام في شأنه إلى جهة القضاء التأديبي المختصة بما يدخل في عموم معنى الإجراءات المتبعة بالتحقيق أو الاتهام أو المحاكمة والتي يترتب عليها انقطاع ميعاد السقوط لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط الدعوى التأديبية استنادا إلى انقطاع مدة السقوط بإجراءات التقاضي في الدعوى رقم ٤٥ لسنة ٥ القضائية المحكوم فيها بجلسة ٢ من مايو سنة ١٩٧٢ ، مما يكون معه هذا الوجه من أوجه الطعن في غير محله جديرا بالرفض .

( طعن ٩٦٧ لسنة ١٩ ق - جملة ١٧/٢/١٩٧٩ )

### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

#### المبدأ :

نص المادة ٥٩ من نظام المصلين بالقطاع العام الصادر بالقيانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على سقوط الدعوى التأديبية بمضي سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع مخالفة ، وسقوطها بقتضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة - انقطاع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة - صدور قرار بفصل المصل من السلطة الرئيسية التأديبية علم

١٩٧٠ - طعن المائل بالإلغاء على هذا القرار وصودر حكم المحكمة التأديبية المختصة بإلغاء قرار الفصل في عام ١٩٧٥ - هذا الحكم لا يترتب عليه سقوط جميع الإجراءات السابقة على صدوره كما يزعم المدعى - مبصرة الشركة بعد صدور حكم الإلغاء الى احالة الأوراق الى النيابة الإدارية لتتخذ اجراءات احالة المدعى الى المحكمة التأديبية المختصة بإلغاء قرار الفصل في عام ١٩٧٥ - هذا الحكم لا يترتب عليه سقوط جميع الإجراءات السابقة على صدوره كما يزعم المدعى - مبصرة الشركة بعد صدور حكم الإلغاء الى احالة الأوراق الى النيابة الإدارية لتتخذ اجراءات احالة المدعى الى المحكمة التأديبية وتقام النيابة الإدارية بذلك بالفصل - عنم سقوط الدعوى التأديبية .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه من سقوط الدعوى التأديبية ضد الطاعن بعد ان صدر حكم المحكمة التأديبية بالمصورة بجلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٥ في الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢ القضائية بإلغاء قرار فصل الطاعن الصادر من الشركة في ٣ من مارس سنة ١٩٧٠ بمقولة انه يترتب على هذا الحكم سقوط جميع الإجراءات السابقة عليه وتكامل بذلك مدة سقوط الدعوى التأديبية . غاللت ان المخالفة التي جوزى الطاعن بسببها وقعت في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ وقد تولت الشركة تحقيقها ثم احوالت الأمر الى النيابة العامة التي انتهت الى ثبوت الواقعة في حق الطاعن واحالت في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ الأوراق الى الجهة الادارية لمجازاته عما نسب اليه ، فعرضت الشركة أمر فصل الطاعن على اللجنة الثلاثية في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ ثم أصدرت الشركة قرارها في ٣ من مارس سنة ١٩٧٠ بفصل الطاعن



من عمله ، واذ قضت المحكمة التأديبية بالمنصورة بجماعة ١١ من مارس سنة ١٩٧٥ فى الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢ القضائية بلفتاء قرار فصل الطاعن ، بادرت الشركة فى الأول من يونية سنة ١٩٧٥ باحالة الأوراق الى النيابة الادارية لتتخذ اجراءات احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية ، فاودعت النيابة الادارية أوراق الدعوى التأديبية سكرتارية المحكمة التأديبية فى ٢٢ مآن نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان المادة ٥٩ من نظام الضالمن بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بأن « تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة ، وتسقط هذه الدعوى فى كل حالة بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة ، وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة ... ومع ذلك فاذا كون العمل جريمة جنائية لا تسقط الدعوى التأديبية لا بسقوط الدعوى الجنائية » .

ومن حيث ان من شأن الاجراءات التى اتخذت ضد الطاعن وفى مواجهته والتى انتهت بصعود الحكم الملهون فيه ان تنقطع مدة سقوط الدعوى التأديبية المنصوص عليها فى المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ومن ثم يكون النص بسقوط الدعوى التأديبية مستندا على غير اساس سليم من الواقع والقانون ولا حجة فى القول بأن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالمنصورة فى الدعوى رقم ٦٣ لسنة ٢ القضائية فى ١١ من مارس سنة ١٩٧٥ بلفتاء قرار فصل الطاعن الصادر فى ٣ من مارس سنة ١٩٧٥ من شأنه ان يسقط جميع الاجراءات السابقة على صدور هذا الحكم ، اذ فضلا عن انه لا توجد ثمة خاعدة قانونية تصاد هذا الدفاع فان مقتضى اعلان هذا الحكم

بعدم مشروعية القرار المذكور لصدوره من غير مختص ان تنشيط  
السلطة المختصة الى تصحيح الوضع وهو ما انصح عنه  
الحكم مراعاة حين اثار الى ان ما انتهى اليه لا يصادر حقوق  
الشركة في ان تملود النظر في مجازاة الطاعن عما ثبت في حقه  
وفقا للاجراءات القانونية الصحيحة .

( طعن ٤٨٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٢١٣ )

#### المبدأ :

المادة ٥٩ من قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ و ٩٢ من القانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظم المالكين بالقطاع العام — سقوط  
الدعوى التأديبية — انقطاع المدة تنقطع مدة السقوط باى  
اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وتسمى  
المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء — عبارة اى اجراء من  
اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة والى يتروى عليه  
انقطاع ميعاد السقوط من الاتساع والشمول بحيث تنسج  
لكلفة الاجراءات التى يكون من ثلثتها تحريك الاتهام .

#### ملخص الحكم :

انه بالاطلاع على احكام نظام المالكين بالقطاع العام  
المصدر بالتاتون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى وقعت في ظله المخالفة  
يبين ان المادة ٥٩ منه تقضى على انه « تسقط الدعوى التأديبية  
بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتسقط  
هذه الدعوى في كل حالة بالتقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع  
المخالفة وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق  
او الاتهام او المحاكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر

أجراء ... كما انه بالرجوع الى احكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى صدر القرار المطعون فيه فى ظله يبين ان المادة ٩٣ منه تنص على انه « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المدين اقرب وتتطوع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء ... » وفلاذ احكام هذين النصين ان اى اجراء يتخذ فى مقام التحقيق او الاتهام او المحاكمة من ثلثه قطع ميعاد السقوط وسريان مدة جديدة يبدأ حسابها من الاجراء الاخير كما ان عبارة اى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة الواردة بالمادتين المشار اليهما والتي يترتب عليه انقطاع ميعاد السقوط من الانتعاش والشمول بحيث تتسع لكافة الاجراءات التى يكون من ثنائها تغير الاتهام وتحريكه وذلك حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث متى كان ما تقدم وكان ثابت من الأوراق ان المخالفة التى صدر بشأنها القرار المطعون عليه قد وقعت فى ١٩٧٤/١٢/٢٠ وتاريخ ١٩٧٥/٣/٦ تقدم السيد / . . . . . لخصائى تخطيط ومتابعة اول مذكرة الى رئيس مجلس ادارة الشركة المطعون ضدها اثر فيها موضوع الدوسيهات ومخالفاتها للمواصفات فاحلها رئيس مجلس ادارة بتاريخ ١٩٧٥/٣/٦ الى الادارة القانونية بالشركة للتحقيق حيث بدأت هذه الادارة مباشرة التحقيق فى ١٩٧٥/٣/١٠ ورفعت مذكرة التحقيق المؤرخة ١٩٧٥/٤/٢٦ ، والمنتية الى طلب احالة التحقيق الى النيابة الادارية ، الى رئيس مجلس الادارة الذى احال الامر الى النيابة الادارية لمؤسست المال والاقتصاد وقيد بها قضية برقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ وقد باشرت هذه

النيابة التحقيق الذى سالت فيه الطاعن وانتهت بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦ فى مذكرتها المعدة بشأنه الى مسألمته تاديبيا نظرا لانه لم يؤد العمل المنوط به بدقة واتى ما من شأنه المساس بمصلحة مالية للشركة وعلى ان تخطر الشركة النيلة بمودة . . . . . امين المخزن من اجازته وبتاريخ ١٩٧٦/٧/١٧ اخطرت الشركة النيابة الادارية بملاحظاتها على التحقيق وطلبت استكمالها واخطار الشركة بالنتيجة فاعادت النيابة الادارية فتح التحقيق فى القضية بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٥ حيث استدعت الطاعن وسمعت اقواله فى ١٩٧٦/١٠/١٨ - و ١٩٧٦/١٢/٧ وانتهت من التحقيق باعداد مذكرتها المؤرخة ١٩٧٦/١٢/١٩ الذى وردت الى الشركة المطعون ضدها فى ١٩٧٧/٢/١ فاعادت ادارة الشؤون القانونية بالشركة مذكورة شلملة عن الموضوع - مؤرخة ١٩٧٧/٢/١٢ عرضت فى التاريخ ذاته على رئيس مجلس ادارة الشركة لتقرير ما يراه فى ضوء ما انتهت اليه النيابة الادارية فتأثر منه فى ١٩٧٧/٢/١٢ بان تحديد قيمة الخسارة التى لحقت بالشركة وبالفعل شكلت لجنة لهذا الغرض صدر بتشكيلها القرار الادارى رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ وقدمت بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٧ تقرير بمقدار هذه خسارة وقدرتها بببلغ ٢٢٠ و ٢٢٠ ٤٢٢٠ وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٣ تأثر من رئيس مجلس الادارة الى مدير الادارة القانونية توقيع جزاء بخفض الوظيفة وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣ تأثر من رئيس مجلس الادارة بالموافقة على هذا الجزاء وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢ اصدر المدير العام الادارى القرار التنفيذى لقرار الجزاء الموقع من رئيس مجلس الادارة فى ١٩٧٧/١٢/٣ - رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٩ المطعون عليه فانه يبين مما تقدم ان ما قام عليه الطاعن الدفع بسقوط الدعوى بقولة انه لم تتخذ اية اجراءات تحقيق منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ لا أساس له من الواقع بل ثبتت على وجه اليقين من اجراءات التحقيق تعاقبت منذ تاريخ العلم بالخالفه حتى تاريخ توقيع الجزاء من رئيس مجلس ادارة الشركة دون ان يفصل بين اجراء واجراء آخر من اجراءات التحقيق

فالميل زمني يؤدي مقدار محته الى سقوط الدعوى ومن ثم يكون هذا الدفع غير قائم على اساس صحيح من الواقع ولا سند له من القانون مما يتعين الحكم برفضه .

( طعن ٢١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٤ )

### تطبيق :

إذا ارتكب المائل مخالفة ما ، كان للإدارة أن تسلك احد طريقين . فلما أن توقع عليه العقوبة المناسبة في حدود النصاب الذي تملكه قلنا ، ولما أن تحيله الى المحكمة التأديبية ، إذا قدرت أن الجزاء المناسب يزيد على حدود النصاب المقرر لها . وعلى ذلك توقع الجزاءات في النظام التأديبي اما بالطريق الإداري بقرار تصدره الجهة الإدارية . واما بالطريق القضائي بحكم تصدره المحكمة التأديبية في دعوى ترفع على المائل المخالف .

وما توخاه المشرع من تقرير سقوط الدعوى التأديبية ، هو عدم تطبيق مركز المائل وبقائه مهذا بشبح الاتهام ازمنا طويلا ، وهذا الهدف لا يتحقق الا إذا انصرف السقوط الى الحق في توقيع الجزاء ، سواء بالطريق القضائي ام بالطريق الإداري . بقتضاء تلك المحد يصعب اثبات المخالفة ، بل ويستحيل اثباتها احيانا بعد اذ شح وجها ، ولحقها النسيان ، مما تنعدم معه المصلحة في اثارتها من جديد بعد الزمن الذي عفى عليها .

وتسقط الدعوى التأديبية بمضي المدة المقررة قلنا وتنقطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحكمة . وبذلك تنقطع المدة باستجواب المائل ، او سماع الشهود ، او اجراء المعلقة ، او الجرد او انتداب الخبراء . كما تنقطع بالقرارات الصادرة بوقفه عن العمل ، او بالتصرف في نتيجة التحقيق ، او بقرار الاتهام كذلك تنقطع المدة بلجاءات المحكمة التأديبية ، كالاعلان بالجلسة واستدعائه للحضور ،

ويكل قرار تصدره المحكمة سابقا على الفصل في الموضوع ،  
اذ بالحكم النهائي في الموضوع تنقضى الدعوى التأديبية .

على ان هذه المدة لا تنقطع الا بإجراء استكمل عناصر  
صحته ، فالإجراءات الباطنة تعتبر كأن لم تكن . ومن ثم لا تنتج  
انرا في قطع مدد المستوط .

واذا تعدد المتهمون في المخالفة ، فان انتقطاعها بالنسبة  
لأحدهم لإجراء اتخذ قبله ، يترتب عليه انتقطاعها بالنسبة الى  
الباقيين ، ولو لم تكن قد اتخذت قبلهم إجراءات تاطعة للمدة .

واذا ما انتظمت المدة ، سرت مدة جديدة ابتداء من آخر  
إجراء اتخذ فيها .

## الفرع الرابع انقضاء الدعوى التأديبية بوفاء المتهم

قاعدة رقم ( ٢١٤ )

المبدأ :

تنقضى الدعوى التأديبية بوفاء الموظف أثناء نظر الطعن  
في الحكم التأديبي أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

إن الدعوى التأديبية تنقضى إذا توفى الموظف أثناء نظر  
الطعن في الحكم التأديبي أمام المحكمة الإدارية العليا استناداً إلى  
الأسفل الوارد في المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية - التي  
تنص على أن تنقضى الدعوى الجنائية بوفاء المتهم . وهذا الأسفل  
هو الواجب الاتباع عند وفاة المتهم أثناء نظر المحكمة التأديبية  
سواء أكان ذلك أمام المحكمة التأديبية أم أمام المحكمة الإدارية .

( طعن ٣٧٤ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٣ )

قاعدة رقم ( ٢١٥ )

المبدأ :

وجوب الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية إذا توفى العامل  
أثناء نظر المحكمة التأديبية سواء أكان ذلك أمام المحكمة  
التأديبية أم المحكمة الإدارية العليا انتهاء بما تنص به المادة ١٤  
من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الوفاة قد حدثت قبل  
الفصل نهائياً فيما نسب إلى العامل .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المخالف وقد توفى الى رحمة الله قبل الفصل نهائيا فيما يسبب اليه فله يتعين من ثم الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وبتقضاء الدعوى التأديبية ، وذلك على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من وجوب الحكم بتقضاء الدعوى التأديبية اذا توفى العاقل أثناء نظر المحكمة التأديبية سواء اكان ذلك اتم المحكمة التأديبية ام المحكمة الادارية العليا ، ابتداء بما تنص عليه المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية النير تقضى بتقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم .

( ملعن ٧٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٧٩ )



## الفصل الثامن — المحاكم التأديبية

### الفرع الأول — توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية

أولاً — ملاحظ الاختصاص درجة الموظف عند إقامة الدعوى التأديبية

ثانياً — توزيع الاختصاص عند تعدد المتهمين من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم

ثالثاً — تعدد المتهمين ، وقيل الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين التهم الموجهة اليهم تخص المحكمة التى تحكم اعلامهم درجة بمحاکمتهم جيباً

رابعاً — المناط فى تحديد اختصاص كل من المحاكم التأديبية هو مكان وقوع المخالفة

### الفرع الثانى — آثار إقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية

أولاً — المحاكم التأديبية ذات اختصاص محدود ولكنها صاحبة الولاية العامة فى التأديب

ثانياً — تنفيذ المحكمة التأديبية بوقائع الاتهام وليس بوصف التهمة

ثالثاً — متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية تعين عليها الاستمرار فى نظرها ، ويعتق على الجهة الإدارية اتخاذ أى قرار فى موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية

### الفرع الثالث — وسائل استخلاص المحكمة التأديبية لإقتناعها

الفرع الرابع — المحكمة التأديبية تقيم الدعوى التأديبية على العللين غير من قدموا للمحاكمة أمامها بشروط

الفرع الخامس — المكان فى أحكام المحكمة التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا

## الفصل الثامن المحكّم التأديبية

تعليق :

اضواء على المحكّم التأديبية :

انشئت المحكّم التأديبية بمقتضى احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكّمات التأديبية واسند اليها بمقتضى المادة ١٨ منه اختصاص محاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة عن المخالفات المالية والادارية التى تقع منهم أى انها أصبحت مختصة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات سالفة الذكر ، وقد حددت هذه المادة تشكيل المحكّم التأديبية بالنسبة الى الموظفين من الدرجة الاولى فما فوقها وكذا بالنسبة للموظفين من الدرجة الثانية فما دونها ، كما بينت المادة ٢٣ منه طريقة رفع الدعوى التأديبية واسندت اختصاص رفعها الى النيابة الادارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة بسكرتارية لمحكمة التأديبية المختصة .

نصت المادة ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ آنف الذكر على ان يصدر بتعيين عيّن المحكّم التأديبية ومقرها ودوائر اختصاصها وتشكيلها قرار من رئيس مجلس الدولة ، بعد اخذ رأى مدير قسم النيابة الادارية .

وبناء على هذا التفويض التشريعى ، اصدر رئيس مجلس الدولة عدة قرارات بتشكيل المحكّم التأديبية .

وبمقتضى احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩. سرت بعض

٤- أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على موظفي المؤسسات والهيئات العامة إلا ما استثنى منها بقرار من رئيس الجمهورية وكذا على موظفي الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية وكذا على موظفي الشركات التي تساهم بها الحكومات أو المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح .

وقد صدر قرار من رئيس الجمهورية برقم ٢٠٦٢ لسنة ١٩٦٠ باخضاع بعض الجمعيات والهيئات الخاصة لقانون النبلية الإدارية والمحكمات التأديبية .

وبمقتضى أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ سرت الأحكام سالفة الذكر على أعضاء مجالس إدارة الشركات التأسيسية المشكلة طبقاً لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ .

وكانت المحكمة التأديبية المشار إليها بالمادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والمادة ٥ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ تشكل من أعضاء من مجلس الدولة وكذا من عضو من ديوان المحاسبة ( الجهاز المركزي للمحاسبة ) أو من ديوان الموظفين ( الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ) بحسب طبيعة المخالفات موضوع المحاكمة من حيث كونها مخالفات مالية أو مخالفات إدارية على أن يكون عضو الإدارة المشار إليها من الدرجة الثانية أو من الدرجة الأولى على الأتمل حسب درجة الموظف الحال إلى المحاكمة التأديبية ، وقد اكتفت المادة ٥ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، بأن يكون عضو الإدارة في المحكمة التأديبية المختصة بمحاكمة موظفي الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١ منه - موظفاً من ديوان المحاسبة لا تقل درجته عن درجة الثانية .

ولم يعجزر القسوق رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تنظيم مجلس النقطة - المحاكم التأديبية من القسم القضائي إذ خضعت المادة ٣ منه ما يوافق مله هذا القسم .

وتتد اقرت المادة ١٥ نله الى المحتكم التأديبية عند تصديق الاحكام التي يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا اذا اجازت الطعن في احكام المحاكم التأديبية امامها في الاحول التي ذكرتها .:

وفي ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧١ نشر دستور جمهورية مصر العربية وينص في المادة ١٧٢ منه على ان مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

وفي ٥/١٠/١٩٧٢ نشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وبمقتضى المادة الثالثة منه اعتبرت المحاكم التأديبية من القسم القضائي وتكونت من :

محكم تأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم .

ومحكم تأديبية للعاملين من المستويات الاولى والثلاثى والثالث .

وشكلت محكم العاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم من ثلاثة مستشارين .

وشكلت المحاكم الأخرى برئاسة مستشار متقاعد على الأقل وعضوية اثنين من النواب على الأقل .

وبذا استبعد من تشكيلها العنصر الادارى من تلك المحاكم .

وتجدر حجة المادة الماثرة من هذا التباين اختصارا  
محكم مجلس الدولة وقد ورد في هذا الاختصاص في البند  
( تاسعا ) منها الخلفات التي يقدمها الموظفون العموميون بغاء  
القرارات النهائية للسلطات التأديبية كما ورد في البند ( ثالث  
عشر ) منها الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع  
العام واسند اختصاص نظر هذه الطعون الي المحكم  
التأديبية بمقتضى المادة ١٥ منه وبذا أصبحت هذه المحكم  
تختص بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي  
تتبع من المذكورين بها كما أصبحت هذه المحكم جهة نظر  
الطعون سالفة الذكر بمقتضى أحكام هذا القانون ، إلا ان القانون  
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام  
قد سبق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة  
عندما ناط بالحكمة التأديبية نظر الطعن في الجزاءات الموقعة  
على العاملين بالقطاع العام بمقتضى المادة ٤٩ منه ، وقد  
انتهت المحكمة العليا في حكمها الصادر في القضية رقم ٩  
لسنة ٢ القضائية تنازع - بجلية ١٩٧٢/١١/٤ بأن المحاكم التأديبية  
تختص بنظر الطعن في كل الجزاءات الموقعة على العاملين  
بالقطاع العام ولا يقف اختصاصها عند نظر جزاء معين .

وبمقتضى الأحكام سالفة الذكر أصبحت المحكم التأديبية  
مختصة بالفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون  
بالقطاع العام ، وقد تناولت ولايتها الدعوى التأديبية التي  
تتبعها النيابة الإدارية لتوقيع جزاء تأديبي عن المخالفات المالية  
والإدارة التي تتبع من المذكورين في المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٢ ، كما تناول اختصاصها الطعن في أى جزاء تأديبي  
حريحا كان أو مقنعا إذ قد تحمل القرارات الصادرة في شأن  
العاملين بين طياتها قرارات أخرى مقنعة مما يختص بها  
القضاء التأديبي كالانتقل الى وظيفة تختلف عن الوظيفة الأولى في  
طبيعتها أو في شروط التمييز فيها المعول عليه في هذه الحالة  
هو القرار الحقيقي لا الظاهري .

وقد نص المشرع صراحة على إعفاء الطعون التي تقام من  
العمالين بالطباعة العلم أمام المحاكم التأديبية أو المحكمة الإدارية  
العليا وذلك من الرسوم طبقا لما هو وارد بالمادة ٤٩ من  
التقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ولم يتضمن أحكام  
التقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العمال المنفيين بالدولة  
نصا مماثلا بإعفاء الموظف العام من هذه رسوم وهذه  
الترقية غير متصودة ويتمين لذلك علاجها تشريعا .

١١ المستشر عبد المتعم ابراهيم — اضواء على المحاكم التأديبية —  
مجلة مجلس الدولة — السنة السابعة والعشرون ص ١٠٧ وما بعدها ) ..

### القرار الأول

توزيع الاختصاص بين المحكم التأديبية  
أولاً — ملاحظ الاختصاص درجة الموظف عند  
أقلية الدعوى التأديبية

#### قاعدة رقم ( ٢١٦ )

المبدأ :

يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً لدرجة الموظف  
وقت أقلية الدعوى .

ملخص الحكم :

يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً لدرجة الموظف  
وقت أقلية الدعوى .

( طعن ١٢٣١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٧ )

المبدأ :

المعبرة في تعيين المحكمة التأديبية المختصة بالدرجة التي  
كان يشغلها المائل وقت تقديمه للمحكمة .

ملخص الحكم :

ليس صحيحاً أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة غير  
مختصة إذ أنه طبقاً لما تنص به المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧  
لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الإدارية والمحكمة التأديبية  
فإن المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة الطاعن هي المحكمة

المختصة بمحاكمة الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها اذ انه كان يشغل وقت تقديمه للمحاكمة الدرجة الثالثة ، والدرجة الثالثة في ظل احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي المعطلة للدرجة الثانية في ظل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وهي التي عناهما القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة التأسيسية المختصة .  
( طعن ٩٥٥ لسنة ١٢ ق - جلية ١٩٧٤/٢/٢ )

### قائمة رقم ( ٢١٨ )

#### المبدأ :

منطقتا اختصاص المحكمة التأسيسية لمستوى الإدارة العليا بنظر الدعوى هو ان يكون الممثل ثانياً وفي تقديمه للمحاكمة التأسيسية احدى وظائف هذا المستوى وفقاً للاحكام القانون الذي يخضع ليه .

#### ملخص الحكم :

تقرير رئيسي . جيليس الوزراء المتشجع في الجريمة الرسمية عدد ٦ في ١٩٧٦/٢/٥ نوي ميللي ان اعضاء جيليس ادارة الشركات التي صدر بشأنها القرار المذكور ومن بينهم الطاعن - يكون تعيينهم بالفئة الاولى في ربط ١٨٠٠ / ١٢٠٠ سنويا ، ولما كان هذا المربط يدخل ضمن الربط ١٨٠٠ / ١٢٠٠ سنويا الحد في القوانين رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ للموظفين من مستوى الادارة العليا . وكان الممثلون الشاغلون لوظائف الربط ( ١٢٠٠ / ١٨٠٠ ) قد عودلت وظائفهم في القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذي حل



محل القلتون ٦١ لسنة ١٩٧١ بوظيفة مدير عام التي اعتبرت  
ضمن الوظيفة العليا - كذلك وحسب لها الرتب ( ١٢٢٠ /  
١٩٢٠ ) ومن ثم يكون الطبيب تحت اقيامة المستوى من العاملين  
من مستوى الادارة العليا في مفهوم احكام المادتين ٧ و ٨ من  
عائون مجلس الدولة .

( طعن ١٥١ ، ٢٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٥ )

ثانيا - توزيع الاختصاص عند تعدد المتهمين من  
درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم

قاعدة رقم ( ٢١٩ )

المبدأ :

تحديد لاختصاص المحاكم التأديبية المحلى يكون بمراعاة  
مقر وظيفة المتهم فلذا كان مقر الوظيفة هو محافظة  
الاسكندرية او الصحراء الغربية او البحيرة كتحت المحكمة التأديبية.  
بمدينة الاسكندرية هي المختصة محليا - تعدد الموظفين  
المتبعين لوزارة واحدة ، المتهمين بالارتكاب مخالفة واحدة او  
مخالفات مرتبطة ببعضها ، ولكن يقع مقر وظيفة البعض في  
دائرة محكمة الاسكندرية - يجعل الاختصاص بمحاكمتهم جميعا  
امل محكمة اقدم التي تختارها القيلة الادارية - اساس ذلك  
- تطبيق حكم المادة ٥٥ فقرة اولى مرافعات الخالص بحالة  
تعدد المدعى عليهم مع اختلاف موطنهم ، وذلك لعدم وجود  
نص خاص يحكم هذه الحالة - عند تصارض هذا الحكم  
مع الحكم المصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧  
لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم القيلة الادارية والمحكمات التأديبية .

ملخص الحكم :

انه لتحديد الاختصاص المحلى للمحكمة التأديبية بمدينة  
الاسكندرية والتبميز بينه وبين الاختصاص المحلى للمحاكم التأديبية  
التي يوجد مقرها بالمبنى الرئيسى لجلسات القولة بالجيزة ينبغى

الاستهداء بالحكمة التي املت اصدار القرار باتشاء محكمة الاسكندرية والواضح ان القرار المذكور قد استهدف مضلحة الموظفين المحليين على المحكمة التأديبية الذين توجد مقرار وطلقتهم بمحفظات الاسكندرية والصحراء الغربية والبحيرة ، بتقريب القضاء التأديبي الى مقر وطبقهم وعلى الاتصال بها حتى تنهيا لهم وسائل الدفاع في اكمال صورة . وغنى عن البيان انه لا يجوز حرمان هؤلاء الموظفين من هذه الميزة ، خصوصا اذا كان المشرع قد قصد تحقيقها لهم . وما من شك في ان تحديد الاختصاص المحلي على اساس مكان وقوع المخالفة يحرمهم من تلك الميزة لاحتمال وقوع المخالفة في مكان آخر في غير دائرة اختصاص المحكمة ، ومن ثم فالمعبرة في تحديد الاختصاص المحلي للمحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية هي بمقر الوظيفة .

فاذا كان مقر الوظيفة محفظة الاسكندرية او الصحراء الغربية او البحيرة كان الاختصاص للمحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية . فاذا تمسك الموظفون التابعون لوزارة واحدة المتهمون بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة ببعضها . ولكن يقع مقر وظيفة البعض في دائرة محكمة الاسكندرية . كما هو الحال في الدعوى الراهنة فإزاء عدم وجود النص تستعار القاعدة التي نصت عليها المادة ٥٥ مقرة ١ من قانون المرافعات في حالة تعدد المدعى عليهم مع اختلاف مواطنهم وهي جواز اختصاصهم جميعا امام محكمة اقدمهم ، وجعل الخيار في ذلك للمدعى ، وهو في الدعوى التأديبية التسبلة الادارية على اعتبار ان هذه القاعدة هي الأكثر ملاءمة في هذا المجال . وليس في هذا التحديد على هذا الوجه بكمله ، انني تعارض مع المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم التسبلة الادارية والمحكمات التأديبية التي تنص على ان تكون محاكمة الموظف او الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة ببعضها

ويجازاتهم على اميلس اعتبارهم تابعين للجهة او الوزارة التي  
وقعت فيها المخالفة او المخالفة المذكورة . . . الخ ، وذلك لاختلاف  
المجالين . واذ نصبت الميادة المذكورة على الجهة او الوزارة التي وقعت  
فيها المخالفة فلما تصدت اتجسالت المخالفة موضوعا بالجهة  
طو الوزارة ولم تقييد المكان المادى الذى وقعت فيه المخالفة .

( طعن ٢٠٨ ، ٢٨٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٣ )

ثالثا - تعدد التهمين ، وقيام الارتباط الذى  
لا يقبل التجزئة بين التهم الموجهة اليهم ،  
تخص المحكمة التى تحاكم اعلامهم درجة  
بمحاكمتهم جميعا

---

#### قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

تعدد التهمين الموجهين للمحكىة التأديبية - قيام الارتباط  
الذى لا يقبل التجزئة بين التهم الموجهة اليهم - اختصاص  
المحكمة التى تحاكم اعلامهم درجة بمحاكمتهم جميعا - لا يؤثر  
فى ذلك كون احدهم من الموظفين المؤقتين .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تقضى بأنه  
اذا تعدد المتهمون المقدمون للمحكىة التأديبية كانت المحكمة  
المختصة بمحاكمة اعلامهم درجة هى المختصة بمحاكمتهم جميعا  
ولما كان الثابت ان التهم الاخر الذى قدم للمحاكمة مع هذا  
التهم هو من الموظفين الدائمين وكان الارتباط بين التهمتين  
الموجهتين الى كل منهما قائما وهو ارتباط لا يقبل التجزئة فان  
المحكىة التأديبية تصبح مختصة بنظر الاتهام الموجهة الى  
التهم الطامن ايضا رغم كونه من الموظفين المؤقتين هذا  
فضلا عن ان محاكمة التهم المذكور اعلم المحكمة التأديبية فيها  
من الضمائل ما لا قد يتواءم فى غيرها .

( طعن ١٢٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢ )

## تطبيق :

### تطبيق المالمين المؤقتين :

كان قانونى موظفى الدولة السابق رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يفرق بين الموظفين الدائمين ، وهؤلاء كانت تسمى عليهم أحكامه وبين الموظفين المؤقتين وهؤلاء كانوا يخرجون عن نطاق تطبيقه ، وكانت تنظم احكام توظيفهم وتاديبهم وفصلهم القرارات الصادرة فى شأنهم من مجلس الوزراء ، اعمالا للتفويض الصادر اليه بمقتضى المادة ٢٦ من القانون آنف الذكر .

وفى ظل هذه القواعد ، والفرقة التى كانت قائمة بين الموظفين الدائمين والمؤقتين ، صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء المحاكم التأديبية متسقا مع الاتجاه التشريعى فى التفرقة المذكورة ، اذ نص فى المادة ١٨ منه على ان تختص المحاكم التأديبية بمحاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة . ولذلك لم يكن يمتد اختصاص هذه المحاكم الى الموظفين المؤقتين ، اعتبارا بأن هؤلاء يخضعون فى تاديبهم للقواعد المقررة فى شأنهم بقرارات من مجلس الوزراء .

فلما صدر قانون المالمين ، قضى على التفرقة التى كانت قائمة بين الموظفين الدائمين والمؤقتين ، ووحيد بينهم فى الحكم والمعاملة ، ولخضعهم جميعا لقواعده ، اذ نص فى المادة الثانية منه على ان « يعتبر عاملا فى تطبيق احكام هذا القانون كل من يعين فى احدى الوظائف الدائمة او المؤقتة بقرار من السلطة المختصة » وبهذه المساواة ، امتد اختصاص المحاكم التأديبية ، فشمّل المالمين الدائمين والمؤقتين على السواء .

### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

#### المبدأ :

تعدد المتهمين بارتكاب مخالفة تأديبية واحدة واختلاف كل منهم عن الآخر من حيث المستوى الوظيفي - توحيد الجهة التي تتولى المحاكمة في هذه الحالة - انعقاد الاختصاص للمحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة أعلاهم درجة - عند تعدد المتهمين ويكون بعضهم من الخدمة الخارجين عن الهيئة أو من العمال والبعض الآخر من الداخلين في الهيئة تكون محاكمة الجميع أمام المحكمة التي تختص بمحاكمة الموظفين الداخلين في الهيئة .

#### ملخص الحكم :

من الأصول المسلمة في المحاكمات جميعا ، جنائية كانت أو تأديبية ، انه اذا تعدد المحكومون فلا منووحة من تجميعهم لدى المحاكمة أمام جهة واحدة ، وذلك لحكمة ظاهرة توجبها المصلحة العامة ، اذ لا يخفى ما في تعدد المحاكمات أمام جهات مختلفة من احتمال التضارب في الأحكام أو الجزاءات وما يترتب من تطويل وتكرار وضياع وقت في الإجراءات غير ذلك مما لا يتفق والمصلحة العامة ، ومن أجل ذلك كانت نظرية الشلوع دائما متجهة الى توحيد جهة المحاكمة بالنسبة لهم جميعا . وآية ذلك - في مجال المحاكمات التأديبية - ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، عند تعدد المحاكمين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفت مرتبب بعضها ببعض وكثوا يتبعسون في الأصل جهات متعددة في المحاكمة ، اذ اتخفت ضلطا معينا يقوم على أساسه توحيد جهة المحاكمة ، وهو أولا الجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة أو المخالفات المذكورة ، أو بعبارة أخرى مكان ارتكابها ، فان تعذر ذلك تكون المحاكمة أمام

الحكمة المختصة بالنسبة للوزارة التي يتبعها العدد الأكبر من الموظفين ، أي اتخذت ضابطاً ثابتاً هو أغلبية المحكمين التابعين بحكم وظيفتهم لجهة واحدة ، فإن تساوى العدد عين رئيس مجلس العقولة المحكمة المختصة بقرار منه ، كما بينت المادة ٢٥ من القانون المذكور الضابط النذرى على أساسه يقوم توحيد جهة المحكمة التأديبية إذا ما اختلف الموظفون المتقدمون للمحاكمة فى المستوى الوظيفى ، فنصت فى فقرتها الثانية على أنه « وإذا تعدد الموظفون المتقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اعلام درجة هي المختصة بمحاكمتهم جميعاً » . وكذلك فى مجال المحاكمات الجنائية ، فإن الشارع يتجه دائماً الى توحيد المحكمة ان تعدد المحكومون بناء على الضوابط التى يعينها والتي تقوم اما على مكن وقوع الجريمة ، او مرتبة الجهة القضائية فى التدرج القضائى كولاية محكمة الجنائيات فى نظر الجنحة تبعاً لاختصاصها بنظر الجنائية المرتبطة بالجنحة ، او غير ذلك من الضوابط . وكل اولئك قاطن على الدالة على ان الأصل المسمى به عند تعدد المحكومين هو وجوب تجزئتهم ايام جهة واحدة فى المحكمة ، للاعتبارات التى تقتضيها المصلحة العامة حسبها سلف ايضاحه . ولذلك فانه لما كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية فى الاقليم المصرى قد سكت عن تعيين المحكمة او جهة المحكمة التأديبية اذا ما تعدد المحكومون وكان بعضهم من الخارجيين عن الهيئة او من العمال والبعض الآخر من الداخلين فى الهيئة ، فانه - بناء على الأصل المتقدم ونزولاً على العكس التى يقوم عليها هذا الأصل ، وهى محكمة ترتبط بالمصلحة العامة - يجب ان تكون محكمة الخارجيين عن الهيئة والعمال المتعلقين بالحكمة التأديبية التى تختص بمحاكمة الموظفين الداخلين فى الهيئة قبلنا على ما نصت عليه المادة ٢٥ من القانون المذكور فى حالة اختلاف المحكومين فى المستوى الوظيفى ، اذ جعلنا الاختصاص



للجهة التي تختص بمحاكمة اعلام درجة . وليس من شك ان الموظف الداخل في الهيئة بوجه علم هو في التدرج الوظيفي اعلى من الخارج عن الهيئة او العمال ، ولذا كانت الصلة لمحكمة تأديبيا اقوى ولو في ، وبهذه المثلة يتبع المستخرج خارج الهيئة او الملل تلك المحكمة التأديبية في المحكمة . ولا يضره ذلك ، بل هي صلة يفيد منها تبعاً .

( طعن ٢٨٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٥٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

وجوب تجبيع المحكمين عند تعدد امام جهة

واحدة .

ملخص الحكم :

من الأصول المسلمة في المحاكمات جيباً جنائية كانت او تأديبية ، انه اذا تعدد المحكمون فلا مندوحة من تجبيعهم لدى المحكمة امام جهة واحدة ، وذلك لحكمة ظاهرة توجبها المصلحة العامة ، اذ لا يخفى ما في تعدد المحكمات امام جهات مختلفة من احتمال التضارب في الأحكام او الجزاءات وما فيه من تطويل وتكرار وضياح وقت في الإجراءات وغير ذلك مما لا يتفق ومصلحة العلم ، ومن اجل ذلك كانت نظرة الشارع دائمة متجهة الى توحيد جهة المحكمة بالنسبة لهم جميعاً وآية ذلك - في مجال المحاكمات التأديبية - ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ ، عند تعدد المحكمين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة بعضها ببعض وكفوا بيقعون في الأصل جهات متعددة في المحكمة ، اذ اتخذت ضابطاً معيناً

يقوم على أسسه توحيد جهة المحكمة ، وهو أولا الجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة أو المخالفت المذكورة ، أو بعبارة أخرى مكان ارتكابها ، فإن تعذر ذلك تكون المحكمة أمام المحكمة المختصة بالنسبة للوزارة التي يتبعها البعد الأكبر من الموظفين أي اتضحت قليلاً ثانياً هو أغلبية المحاكمين التابعين بحكم وظيفتهم لجهة واحدة فإن تساوى العدد عين رئيس مجلس الدولة المحكمة المختصة بقرار منه - كما بينت - المادة ٢٥ من القانون المذكور الضبط الذي على أسسه يقوم توحيد جهة المحكمة التأديبية إذا ما اختلف الموظفون المقدمون للمحكمة في المستوى الوظيفي ، فست في فقرتها الثانية على أنه « وإذا تعدد الموظفون المقدمون للمحكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أعلام درجة هي المختصة بمحاكمتهم جميعاً » . وكذلك في مجال المحاكمات الجنائية ، فإن الشارع يتجه دائماً إلى توحيد المحكمة أن تعدد المحاكمون بناء على الضوابط التي يعينها والتي تقوم إما على مكان وقوع الجريمة وإما على مرتبة الجهة القضائية في التدرج القضائي كولاية محكمة الجنايات في نظر الجنحة تبعاً لاختصاصها بنظر الجنائية المرتبطة بها ، أو على غير ذلك من الضوابط . وكل أولئك تلتصق في الدلالة على أن الأصل المقرر عند تعدد المحاكمين هو وجوب تجيئهم أمام جهة واحدة في المحكمة ، للاعتبارات التي تقتضيها المصلحة العامة حسناً سلف أيضاً .

( طعن ١٢٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

قال :

سكوت القسطنطين رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عن تعيين المحكمة  
أو جهة المحكمة التأديبية إذا ما تعدد المحاكمون وكل من هم  
الداخل في الهيئة والفرج عنها أو العال - وجوب إجراء

## المحكمة امام المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة الموظفين الداخلين في الهيئة .

### ملخص الحكم :

لئن كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد سكت عن تعيين المحكمة أو جهة المحكمة التأديبية ، اذا ما تعدد المحاكمون وكان بعضهم من الخارجيين عن الهيئة أو من العمال والبعض الآخر من الداخلين في الهيئة ، فله - بناء على الاصل المتقدم ونزولا على حكمة التي يقوم عليها هذا الاصل وهي حكمة ترتبط بالمصلحة العامة - يجب ان تكون محكمة الخارجيين عن الهيئة والعمال امام المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة الموظفين الداخلين في الهيئة ، قياسا على ما نصت عليه المادة ٢٥ من القانون المذكور في حالة اختلاف المحاكمين في المستوى الوظيفي اذ جعلت الاختصاص للجهة التي تختص بمحاكمة اعمالهم درجة . وليس من شك في ان الموظف الداخل في الهيئة بوجه عام هو التدرج الوظيفي اعلى من الخارج عن الهيئة او العمال ، لذا كانت الضمانات لمحاكمته تأديبيا اقوى واوفى . وبهذه المثابة يتبع المستخدم خارج الهيئة او العامل تلك المحكمة التأديبية في المحاكمة ولا يضره ذلك ، بل هي ضمانة يفيد منها تبعاً . ولا يغير من هذا - للمحكمة التي سلف بيانها - صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن تسواعد تلاميذ عمل التوجيه ، او القرار الوزاري رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٠ من السيد وزير المواصلات في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بالصناديق لائحة الجزاءات التأديبية لموظفي هيئة سكك حديد مصر .

( ظعن ٩٢٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١١/٢/ ١٩٦٢ )

رابعا — المبدأ في تحديد اختصاص كل من  
المحكمة التأديبية هو بمكان وقوع المخالفة

### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

المبدأ :

المبدأ في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم  
التأديبية هو بمكان وقوع المخالفة المنسوبة الى الممثل وليس  
بمكان عمل الممثل عند اقبالة الدعوى التأديبية ومن ثم فان  
نقل الممثل بعد ارتكابه المخالفة الى جهة اخرى تقع في  
دائرة اختصاص محكمة تأديبية اخرى لا يحول دون اختصاص  
المحكمة التي تتبعها الجهة الاولى في محاكمة الممثل — اساس  
ذلك نص المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم  
٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن طعن رقم ٥٩٣ لسنة ٢٠ ق المقدم في حكم  
المحكمة التأديبية لوزارتي التربية والتعليم والخزانة في الدعوى  
رقم ٢٠٢ لسنة ١٥ ق والذي قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر  
الدعوى وباحتسابها الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية تاسيسا  
على وقوع محل عمل المخالفة وقت الدعوى بالاسكندرية ، فان  
المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة  
تقضى بان يكون مقار المحاكم التأديبية للممثلين من مستوى الادارة  
العليا في القاهرة والاسكندرية ... ويكون مقار المحاكم  
التأديبية للممثلين من المستويات الاولى والثاني والثالث في

القاهرة والانكفدية ... ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة إنشاء محكم تأديبية في المحافظات الأخرى ويبين القرار عددها ومقارها وقوائر اختصاصها بعد أخذ رأى مدير النيابة الإدارية . وتنص المادة ١٨ من القانون المذكور على أن تكون محكمة العاملين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفت مرتبطه ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة ، فإذا تعذر تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه . ومفاد ذلك أن قانون مجلس الدولة جعل النطاق في تحديد دائرة اختصاص كل من المحكم التأديبية يمكن وقوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة الى العامل أو العاملين المحليين الى المحكمة التأديبية ، وليس مكان عمل هؤلاء عند اقلية الدعوى التأديبية عليهم ، ومن ثم فإن المول عليه قانونا في تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو مكان وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسبت اليهم هذه المخالفات بعد ذلك الى عمل في جهة أخرى تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى ، وهذا الضابط يتفق مع طبائع الأشياء وحسن سير المصلحة العامة ، باعتبار أن الجهة التي وقعت فيها المخالفة تستطيع ان تقدم ما قد تطلبه المحكمة من بيانات أو مستندات في وقت ملائم يساعد على معرفة الفصل في الدعوى .»

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة اسيوط قد قضى بأن يشمل اختصاص هذه المحكمة الدعوى التأديبية والظنون الخاصة بالعاملين في محافظات اسيوط وسوهاج وقنا واسوان والوادى الجديد ووحدات الحكم المحلى في هذه المحافظات ، وعلى أن تبدأ هذه المحكمة أعمالها اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، كما نص القرار المذكور على أن جميع القضايا التي أصبحت

يمتنع من اختصاص تلك المحكمة وتكون منظورة أمام إحدى المحاكم التأديبية تحال بحالتها إليها بقرار من رئيس المحكمة ما لم تكن الدعوى مهية للفصل فيها .

( طعن ٥٩٣ لسنة ٢٠ ق ١٠٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢ )

### المادة رقم (٢٢٥)

#### المبدأ :

السلط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية هو يمكن وقوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة الى المائل أو المملين الحاليين الى المحكمة التأديبية وليس يمكن عمل هؤلاء عند اقلية الدعوى التأديبية عليهم — نتيجة ذلك : ان المنول عليه متوناً في تصديق المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو يمكن وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسب اليهم هذه المخالفات بعد ذلك الى عمل في جهة اخرى تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية اخرى .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص بان يكون مقر المحاكم التأديبية للماملين من مستوى الادارة العليا في القاهرة والاسكندرية ... ويكون مقر المحاكم التأديبية للماملين من المستويات الأولى والثقى والثالث في القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية في المحافظات الاخرى ويبين القرار عندها ومقارها ودوائر اختصاصاتها بعد اخذ رأى مدير النيابة الادارية . وتنص المادة ١٨ من القانون المذكور على ان تكون محكمة الماملين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة او مخالفت

سنة ١٩٧٦ من المحكمة القابضة بالاسكندرية فى الدعوى رقم ٦٣ لسنة ١٧ ق-جسد ان لعمطة اليه تنفيذ الحكم المطعون فيه -  
تقدم مسدود من محكمة غير مختصة ومن ثم يتمين عدم الاعتداد به .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فقه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه ويختصم المحكمة التانيية للعاملين بوزارة الصحة بنظر الدعوى وباعادتها اليها للفصل فى موضوعها .

( طعن ٤٢٢ لسنة ٢١ ق - بطنة ١٩٨٠/٥/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٦ )

المبدأ :

المطاط فى تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم القابضة هو مكان وقوع المخالفة او المخالفات المنسوبة الى العامل او العاملين المحليين الى المحكمة القابضة - قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم القابضة وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة من النظام الصام - لا يسوغ اعمال حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات والذى يحكم قواعد توزيع الاختصاص بين محكم القضاء المدى .  
تعارضه مع نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم القابضة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص بان يكون مقر المحاكم القابضة للعاملين من مستوى الادارة العليا فى القاهرة والاسكندرية ، ويكون مقر المحاكم القابضة للعاملين من المستويات الاولى والثاني والثالث

مرتبطة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة فلذا تمبذر تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه . ومفاد ذلك ان قانون مجلس الدولة جعل المظالم في تحديد دائرة اختصاص كل من المحكم التأديبية يمكن وقوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة الى الممثل أو الممثلين الحاليين الى المحكمة التأديبية ، وليس يمكن عمل هؤلاء عند اقامة الدعوى التأديبية عليهم ، ومن ثم فان الممول عليه قانونا في تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو يمكن وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسبت اليهم هذه المخالفات بعد ذلك الى عمل في جهة اخرى تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية ، وهذا الضابط يتفق مع طابع الاشياء وحسن سير المصلحة العامة ، باعتبار ان الجهة التي وقعت فيها المخالفة تستطيع ان تقدم ما قد تطلبه المحكمة من بيانات او مستندات في وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل في الدعوى ومن حيث ان السيدة . . . . . كانت من الممثلين بحافظة اليوم وقد نسب اليها ارتكاب المخالفات الموجهة اليها بدائرة هذه المحافظة ، واذا احيات المذكورة الى المحكمة التأديبية فان الاختصاص بمحاكمتها تأديبيا ينعقد الى المحكمة التأديبية للممثلين بوزارة الصحة أو من ثم فليس صحيحا ما ذهب اليه تلك المحكمة من انها غير مختصة بنظر الدعوى بعد ان نقلت المخالفة الى مدينة الاسكندرية طالما ان معيار تحديد المحكمة التأديبية المختصة على ما سلف بيانه هو مكان وقوع المخالفة وليس مقر عمل الممثل الحال الى المحكمة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان الحكم الملمون فيه وقد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبالحالتهما الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . وترتيباً على ذلك يكون الحكم الصادر بطمس ١٤ من فبراير



في القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة إنشاء محاكم تأديبية في المحافظات الأخرى ويبين القرار عددها ومقرها ودوائر اختصاصها بعد أن أخذ رأى مدير النيابة الإدارية . وتنص المادة ١٨ من القانون المذكور على أن تكون محكمة العاملين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة فإذا تعذر تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه ومفاد ذلك أن قانون مجلس الدولة جعل النطاق في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية يسكان وقوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة الى العامل الى العاملين الحاليين الى المحكمة التأديبية وليس مكان عمل هؤلاء عند اقامة الدعوى التأديبية عليهم . ومن ثم فإن المعمول عليه قانونا في تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو مكان وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسبت اليهم هذه المخالفات بعد ذلك الى عمل في جهة أخرى تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى ، وهذا الضابط يتفق مع طابع الأشياء وحسن سر المصلحة العامة ، باعتبار أن الجهة التي وقعت فيها المخالفة تستطيع أن تقدم ما قد تطلبه المحكمة من بيانات أو مستندات في وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل في الدعوى .

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة اسيوط قد قضى بأن يشمل اختصاص هذه المحكمة الدعاوى التأديبية والطعون الخاصة بالعاملين في مخالفت اسيوط وسوهاج وقنا واسوان والوادي الجديد ووحدات الحكم المحلي في هذه المحافظات ، على أن تبدأ هذه المحكمة اعمالها اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

ومن حيث أن المدعى كان من العاملين بتفتيش محطات وطلابات

نجح حمادى وقد نسب اليه انه فى ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٣ وضع نفسه موضع الشبهة بان احضر احدى المشيدات الى منزله داخل المستعمرة السكنية الخاصة بالتفتيش دون مزاولة لخدمتها ، كما انه ترك العمل فى التاريخ المذكور دون مبرر وبكون ان وتوجه الى منزله بقصد ارتكاب بعض الأخطاء المحرمة .  
وبعد ان اجرت الجهة الادارية تحقيق فيما نسب الى المدعى استقرت قرارها المظعون فيه بجزائه بخمسة عشر يوما من مرتبه مع ابعاده عن تفتيش مخططات طلبات نجح حمادى وحرماته من السكن المصطفى حتى يتزوج .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم فان نظر الطعن فى القرار المشار اليه يكون من اختصاص المحكمة التأديبية بلسيوط طالما ان تحديد المحكمة التأديبية المختصة - على ما سلف - ببيانه - هو مكان وقوع المخالفة - واذ اتلم المدعى دعواه فى ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٤ بطلب الفاء القرار المذكور اتمت المحكمة التأديبية للمعلن بوزارة الصناعة ، وجمعت اللجنة الادارية بعدم اختصاص المحكمة مطالبا بنظر الدعوى ، فقد كان من المتعين على المحكمة ان تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحتلتها الى المحكمة التأديبية بلسيوط ، باعتبار ان الدفع بعدم الاختصاص المحلى لحكم مجلس الدولة على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من الفروع المتعلقة بالنظام العام التى تثار فى اية حالة كانت عليها الدعوى ، بل وللمحكمة من تلقاء نفسها ان تبحث فى اختصاصها فان ثبت لها عدم وجوده ، لها ان تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها . ولا حجة فى الاستناد الى حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما خلاص اليه الحكم المظعون فيه للقبول بسقوط الحمق فى ابداء الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية للمعلن بوزارة الصناعة ، لادائه بعد طلب رفض الدعوى موضوعا . لا حجة فى ذلك لان قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية ونقلا

لأحكام تقتضون مجلس الدولة على ما سلك ببلاده ، من النظم العلم الندي لا يجوز نفيه لأي من أطراف الخصومة مراعاة أو ضمننا لو للحكمة ذاتها الخروج على قواعد توزيع الاختصاص هذه . وهذه المسألة لا يسوغ أعمال حكم المادة ١٠٨ مرافعاته سلك الذكر والذي يحكم قواعد الاختصاص بين محاكم القضاء العادي — لتعارضه مع نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتلويحه وتعيين والأمر كذلك الحكم بقبول الطعنين شكلا وفي موضوعها بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإختصاص المحكمة التأديبية بالسيوط ينظر الدعوى وبإحالتها إليها للفصل فيها .

( طعن ٧٦ ، ٨٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

المبدأ :

المبرة في تحديد المحكمة التأديبية المختصة هو مكان وقوع المخالفة — النفع بعدم الاختصاص المحلى من الفروع المتعلقة بالنظام العام التي تلحق في أية حالة كتبت عليها الدعوى — المحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث اختصاصها ولو لم يطلبه الخصوم — لا يجوز لأطراف الخصومة ولو باتفاقهم مراعاة أو ضمننا الخروج على قواعد توزيع الاختصاص — لا مجال لأعمال من المادة ٦٢ من قانون الراسات والتي تتعلق بالاختصاص بين محاكم القضاء لتعارضها مع نظام توزيع الاختصاص من المحاكم التأديبية .

### خالص الحكم :

ان المدعى - كان رئيسا لمجمع الضخمة الذاتية بمدينة بنها  
ثم نسب اليه بهذه الصفة ارتكاب المخالفات التي صدر القرار  
المطعون فيه بمجازاته عنها ومن ثم فان نظير الطعن في القرار  
المذكور يكون من اختصاص المحكمة التأديبية بطنطا طالما  
ان العبرة في تحديد المحكمة التأديبية المختصة - هو يمكن  
وقوع المخالفة واذا اتسم المدعى دعواه امام المحكمة التأديبية للعاملين  
بوزارة التسيون ، فقد كان من المتعين على المحكمة ان تقضى بعدم  
اختصاصها بنظر الدعوى وبالحالها الى المحكمة التأديبية بطنطا  
باعتبار ان الدفع بعدم الاختصاص المحلى لحاكم مجلس الدولة  
- على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - من الدفوع المتعلقة  
بالنظام العام التي تثار في اية حالة كانت عليها الدعوى ، بل  
وللمحكمة من تلقاء نفسها ان تبحث في اختصاصها فان ثبت لها  
عدم وجوده ، فعليها ان تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء  
نفسها ، ولا حجة فيما ذهبت اليه الشركة المدعى عليها في  
مجال التعقيب على الحكم المائل - ان المدعى وقد اتسم دعواه  
امام المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التسيون بالقاهرة ولم تدفع  
الشركة بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر النزاع ، فلها تكون  
قد اتفقت مع المدعى على اختصاص هذه المحكمة اعمالا لنص  
المادة ٦٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . لا حجة في ذلك  
لان قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية وفقا لاحكام  
قانون مجلس الدولة على نحو ما تقدم ذكره من النظام العام  
الذي لا يجوز معه لاي من اطراف الخصومة او جميعهم - مراعاة  
او ضمنا ، ولا للمحكمة ذاتها الخروج على قواعد توزيع الاختصاص  
هذه - وبهذه المثلية لا يسوغ اعمال حكم المادة ٦٢ من قانون  
المرافعات سالف الذكر والتي تتعلق بالاختصاص بين محاكم القضاء  
العادى - لتعارضه مع نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم  
التأديبية .

ومن حيث أن الحكم الملمون فيه وقد ذهب غير هذه المذهب ، وفصل في موضوع الدعوى فله يكون قد خلف القائلون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ويتمين والأمر كذلك الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم الملمون فيه وبإختصاص المحكمة التأديبية بطنطا بنظر الدعوى وإحالتها إليها للفصل فيها .

( طعن ٥٠١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

#### المبدأ :

الدفع بعدم الاختصاص المحلى لحكم مجلس الدولة من الأنوع المتلفة بالنظام العام التي تثار في أية حالة كقت عليها الدعوى — للمحكمة ذاتها ومن تلقاء نفسها أن تبحث في اختصاصها فإن ثبت لها عدم وجوده تنقض بعدم اختصاصها .

#### ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى — على غيرها ما جاء بتقرير الطعن المثل — على ما أن الدفع بعدم الاختصاص المحلى لمجلس الدولة من الأنوع المتلفة بالنظام العام التي تثار في أية حالة كقت عليها الدعوى بل وللحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث في اختصاصها فإن ثبت لها عدم وجوده لها أن تنقض بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها ، ولا حجة في الاستناد إلى حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما قال به تقرير الطعن للقول بسقوط الحق في إبداء الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بعدم إبدائه قبل إبداء الدافع الموضوعي ، لا حجة في ذلك لأن قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية وفقا لأحكام قانون مجلس الدولة على

ما سلف بيبائه من التنظيم العلم الذي لا يجوز معه لأى من اطراف الخصومة مراحة أو ضيقا أو للحكمة ذاتها الخروج على قواعد الاختصاص هذه ، وبهذه المسئلة لا يسوغ فى هذا الشأن أعمال حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات سلف الإشارة والذي يحكم قواعد الاختصاص بين محاكم قواعد الاختصاص بين محاكم القضاء العادى ، لتعارض مع تنظيم توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت ان المخالفة المنسوبة الى المدعى قد وقعت ابان عمله بمستشفى الصدر بالجيزة التابعة لمديرية الصحة بحافظة الجيزة ، وتولت ادارة الشؤون القانونية بنلك المديرية التحقيق فيها ثم اصدر وكيل الوزارة للشؤون الصحية بالجيزة القرار المطعون فيه بجزاء المدعى بخمسم يومين من مرتبه لما ثبت فى حقه . فانه لئلك يكون الفصل فى الطعن فى هذا القرار معقودا للحكمة التأديبية للمالين بوزارة الصحة باعتبار ان المخالفة التى جوزى المدعى عنها قد وقعت فى دائرة اختصاص تلك المحكمة ومن ثم فان الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب وقضى بعدم اختصاص المحكمة المذكورة بنظر الدعوى واختصاص المحكمة التأديبية بطنطا بنظرها مستندا فى قضائه على ان المدعى يعمل عند رفع الدعوى بمعهد البرطان فى طنطا ، يكون قد خالف القانون واعدت قاعدة من قواعد التنظيم العلم المتطبق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فانه يتمين الحكم بقول الملين شكلا وفى موضوعه بالقضاء الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للمالين بوزارة الصحة للفصل فيها مجددا من هيئة القضاء .

قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبسط :

المادة ٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - الملحق في تجديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية بمكان وقوع المخالفة المنسوبة للعاملين أو العاملين المحالين للمحاكمة التأديبية وليس مكان عمل هؤلاء عند إقامة الدعوى التأديبية وليس مكان عمل هؤلاء عند اقامة الدعوى التأديبية عليهم او نقلهم الى عمل في جهة تتبع في دائره اختصاص محكمة تأديبية اخرى - اسس ذلك الجهة التي وقعت فيها المخالفة تستطيع ان تقدم ما قد تطلبه المحكمة من بيانات او مستندات في وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل في الدعوى .

ملخص الحكم :

ان المادة ٨ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن يكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا في القاهرة والاسكندرية ، ويكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث في القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية في المحافظات الاخرى وبين القرار عدها ومقرها ودوائر اختصاصها بعد اخذ رأى مدير النيابة الادارية وتنص المادة ١٨ من القانون المذكور على ان تكون محاكمة العاملين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة او مخالفت مرتبطة ببعضها ومجازاتهم لمم المخالفة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة او المخالفات المذكورة ، فإذا توافرت تعين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بتقريره . وبذلك فلك ان قانون مجلس الدولة جعل المنايا

فى تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية بسكان وقوع  
المخالفة المتسوية الى الملبل أو الملبلين المخالفين الى المحكمة  
التأديبية وليس ممكن عمل هؤلاء عند اقلية الدعوى التأديبية  
عليهم . ومن ثم فان المصوب عليه قابونا فى تحديد المحكمة  
المختصة بنظر الدعوى هو ممكن وقوع المخالفة أو المخالفات  
ولو تقل من نسبت اليهم هذه المخالفات بعد ذلك الى عمل  
فى جهة تقع فى دائرة اختصاص محكمة تأديبية اخرى .  
وهذا الضابط يتفق مع طبيع الاكفاء وحسن سير المصلحة  
العامة باعتبار ان الجهة التى وقعت فيها المخالفة تستطيع ان  
تقدم ماقد تطلبه المحكمة من بيانات او مستندات فى وقت ملائم  
يساعد على سرعة الفصل فى الدعوى .

( طعن ٥٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية — حكم المحكمة  
التأديبية لوزارة التربية والتعليم بعدم اختصاصها بالفصل فى  
الدعوى واحتفظها الى المحكمة التأديبية بالإسكندرية — استناده  
الى اعتقادها بان المدرسة التابع لها التهم تبعة لقطاع  
الإسكندرية التعليمية بينما هى تبعة لقطاع القاهرة الشامية  
— انطواءه على خطأ فى توصيل الواقع الى خطأ فى تطبيق  
القانون — الفلأه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لوزارة  
التربية والتعليم للفصل فيها .

ملخص الحكم :

ما كان الشك من الأوراق ان مدرسة رئيسة الابتدائية انطوا  
تقع فى مدينة القاهرة ، فان الحكم المظنون فيه اذا تعذر



بإختصاص المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية قد التمس الأمر عليه . فتوهم أن المدرسة في تسميتها ، منسوبة الى مكان وجودها ، ويكون قد أخطأ في تحصيل الواقع خطأ أدى الى وقوعه في خطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه القضاء بالفناء وبإختصاص المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم بنظر الدعوى التأديبية المثار اليها واعادتها اليها للفصل فيها .

(طعننى ١٠٢٨ ، ١٠٧١ لسنة ق - جلسة ١٦/٢/١٩٦٣)

### تطبيق :

العبرة في التبعية التي تتحدد على أساسها المحكمة المختصة بتأديب العامل ، هي بالتبعية التي كانت قائمة وقت ارتكابه المخالفة فان كان العامل تابعاً لوزارة معينة وقت ارتكابه المخالفة ، كانت المحكمة المختصة بهذه الوزارة هي المختصة بتأديبه ، ولو أصبح تابعاً وقت المحاكمة لوزارة أخرى . فان تعدد التهميون وكان بعضهم يتبع وزارة تدخل في اختصاص محكمة معينة ويتبع بعضهم الآخر وزارة أخرى تدخل في اختصاص محكمة أخرى ، انمقد الاختصاص في هذه الحالة للمحكمة التي يتبعها المحدث الأكبر من العاملين . فان تساوى عدد العاملين الذي يتبع كل وزارة ، عينت المحكمة المختصة في هذه الحالة بقرار من رئيس مجلس الدولة .

أما عن تحديد الاختصاص بين المحاكم التأديبية التي مقرها القاهرة وبين المحكمة التأديبية التي مقرها الاسكندرية ، فيتحدد على أساس مقر وظيفة العامل تحقيقاً لما استهدفه القانون من تقريب القضاء التأديبي الى مقر وظيفة العامل تحقيقاً لما استهدفه القانون من تقريب القضاء التأديبي الى مقر وظيفته ، تمكينا له من تهيئة وسائل الدفاع عن نفسه . وان تحديد هذا الاختصاص على أساس مكان وقوع المخالفة يحرم العامل

من هذه الميزة لاحتمال وتوسع المخالفة في مكان آخر غير مكان الوظيفة . وعلى ذلك فإن العبرة في تحديد الاختصاص المحلى للمحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية هي مقر الوظيفة . فإذا كان هذا المقر بمحافظة الاسكندرية أو الصحراء الغربية أو البحيرة ، كان الاختصاص لتلك المحكمة . فإن تعدد الموظفين التابعون لوزارة واحدة المتهمون بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ، وكان مقر وظيفة البعض يقع في دائرة محكمة الاسكندرية والبعض الآخر خارجها ، فله إزاء عدم وجود النص ، تستعمل القاعدة التي نصت عليها المادة ٥٥ مقبرة ١ من قانون المرافعات في حانة تعدد المدعى عليهم مع اختلاف موطنهم . وهي يجوز اختصاصهم جميعا أمام محكمة أحدهم ؛ وجعل الخيار في ذلك للمدعى ، وهي في الدعاوى التأديبية النيابة الإدارية . ( د. السيد محمد ابراهيم — المرجع السابق — ص ٥٥٩ و ٥٦٠ ) .

القصرع الثاني  
أثر اقامة المستوى أمام المحكمة التأسيسية  
أولا - المحكم التأسيسية ذات اختصاص محدود  
ولكلها مصلحة الولاية العامة في التأسيس

### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبدأ :

المادتان ١٢ ، ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر  
بالتقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هدفا اختصاص كل من محكمة  
القضاء الإداري والمحكم التأسيسية - المحكم التأسيسية ذات  
اختصاص محدود ورد استثناء من الاختصاص العام لمحكمة القضاء  
الإداري في المنازعات الإدارية - يضمن تفسير الاختصاص في  
نطاق الحدود قصر اختصاص المحكم التأسيسية على الطعون  
في قرارات الجزاءات التأسيسية المقررة صراحة في القوانين  
والوائح كمقوبة عن المخالفات المالية والإدارية - الجزاءات المثقلة  
وهي الجزاءات المستوردة بإجراء أو تصرف إداري تخضع بتأثير  
المنازعات فيها محكمة القضاء الإداري - الطعن في هذه القرارات  
النص عليها بسبب الانحراف بالسلطة ومنه أن تستهدف مدية جهة  
الميل بالإجراء أو التصرف الانتقام من الموقوف المسم أو معاقبته  
- أو بسبب الخروج على قاعدة تخصيص الإحباط - بأن تستهدف  
جهة العمل تحقيق مصلحة عملة بغض الطريق الذي رسمه  
القانون .

### ملخص الحكم :

ان المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن ( تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة الماثرة عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية كما تختص بالفصل في الطعون التي ترفع اليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية ) وتنص المادة ١٥ من القانون ذاته على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى التأديبية وينظر الطعون المنصوص عليها في البندين تسعاً وثلاث عشر من المادة الماثرة وهي الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بلفاء القرارات النهائية للسلطة التأديبية والطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً . والمستفادة من هذا النص أن المحاكم التأديبية ذات اختصاص محدود ورد استثناء من الاختصاص العام لمحاكمة القضاء الإداري في مجال المزعزعة الإدارية ، ولذا يتعين تفسيره في أضيق الحدود ، وهذا يقتضي قصر اختصاص المحاكم التأديبية على الطعن في قرارات الجزاءات التأديبية المقررة صراحة في القوانين واللوائح كعقوبة على المخالفات الإدارية التي يرتكبها العاملون ، أما الجزاءات المنعقدة وهي الجزاءات المستوردة بإجراء أو تصرف إداري آخر مما يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري فهذه يكون الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري ويكون النص عليها بعيد الانحراف بالسلطة ومن صورة أن تستهدف جهة العمل بالإجراء الانتقام من الموظف أو معاقبته أو الإضرار أو أن تستهدف به تحقيق مصلحة عامة ولكن بغير الطريق الذي رسمه القانون خصيصاً لتحقيقها وهو ما يعزف بالخروج على قاعدة تخصيص الأهداف .

ومن حيث أن قرار نقل الموظف ضده ليس من بين القرارات التي تختص بها المحاكم الإدارية وفقاً لحكم المادة ١٤ من قانون

مجلس السحولة المشار اليه ومن ثم فإن الاختصاص بشأنه يكون لمحكمة القضاء الإداري ذات الاختصاص العام في مجال المنازعات الإدارية ، وللمحكمة القضاء الإداري بالاسكندرية بالنظر لان المطعون ضده من موظفي مصلحة الجمارك بالاسكندرية وذلك عملا بقرار رئيس مجلس السحولة رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء محكمة القضاء الإداري بمدينة الاسكندرية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف نيبا تضمنه من الحكم بإلغاء قرار نقل المطعون ضده من موازنة مصلحة الجمارك الى موازنة محافظة الاسكندرية ويتعين لذلك الحكم بإلغائه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية للاختصاص ، لما باقضى به الحكم المطعون فيه من عدم اختصاص المحكمة التأديبية نوعيا بنظر طلب التمييز عن قرار النقل ، فهو صحيح فيها انتهى اليه محمولا على أسباب الحكم في الطعن المقتل .

( طعن ٦٤٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

طلبات وقف المملين احتياطيا وطلبات صرف مرتباتهم —  
المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم المملين المتعين بالدولة — بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أصبح الاختصاص بنظر طلبات وقف المملين وصرف مرتباتهم منوطا بالمحكمة التأديبية المختصة بكلل هيئتها — حكم المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نسخ ضمينا نص المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي كانت تقضى باختصاص رئيس المحكمة التأديبية بالفصل في هذه الطلبات .

### ملخص الحكم :

بالاستعراض النصوص القانونية التي حددت الجهة صاحبة الولاية بالفصل في طلبات وقف العاملين عن العمل احتياطياً وصرف مرتبتهم اثناء مدة الوقف يتبين ان المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه « يصدر رئيس المحكمة قراراً بالفصل في طلبات وقف الأشخاص المشرك اليهم في المادة السابقة عن العمل او صرف المرتب كله او بعضه اثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانوناً » وتضمنت المادة ١٥ من هذا القانون بيان الأشخاص الذين اشارت اليهم المادة ١٦ سالفة الفكر ومن بينهم العاملون الخنيون بالدولة - شأن المطعون ضده - ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظم العاملين المدنيين بالدولة ونصت المادة ٨٣ منه على ان للسلطة المختصة ان توقف العامل عن عمله احتياطياً اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لقرار صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه .

ومن حيث ان معاد النصوص المتقدمة ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ كان يقضى باختصاص رئيس المحكمة التأديبية بالفصل في طلبات وقف العاملين المدنيين بالدولة احتياطياً عن

عليهم ذى طلبات صرف مرتباتهم كلها أو بعضها الإنهاء مسندة  
الوقف ثم ارتدأى المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن يكون  
هذا الاختصاص موقفا بالحكمة التأديبية المختصة وليس برئيس  
هذه المحكمة وحده ولقد استهدف المشرع ولا شك من هذا  
النص تحقيق ضلعة ذات شأن تمثيل في أن يزن الأمر ثلاثة  
أعضاء بدلا من واحد فقط بما يكفل كبر قدر من العدالة وإذا  
جاء نص المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ متعارضا على  
هذا النحو مع نص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
السابق عليه فإنه يكون قد نسخها ضمنا عملا بحكم المادة ٢  
من القانون المدني التي تنص أنه لا يجوز إلغاء نص تقيدهم لاحقا  
إلا بنص يقضى على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع النص  
التشريعي القديم « وإذا كان الأمر كذلك فإن الفصل في طلبات مد  
وقف العاملين المحتجين بالدخول احتياطيا عن عملهم وصرف مرتبهم  
مدة الوقف كما هو الشأن في المنازعة الماثلة — يصبح منعقدا  
منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للمحكمة التأديبية  
المختصة بكلل هيئتها وليس لرئيسها الذي زانت كل ولاية له في  
هذا الشأن .

( طعن ٢٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

اعتبار المحكمة التأديبية هي المحكمة ذات الولاية العليا  
في شئون التأديب — اختصاصها يشمل كل ما يتصل بالتأديب أو  
ينفرع عنه — اختصاص المحكمة التأديبية بولاية منازعة حول  
الوقف الاحتياطي وحول استحقاق المرتب الموقوف صرفه خلافا  
باعتبار أن الوقف الاحتياطي من الإجراءات التي تتصل بالتأديب —

٤- فصل بين اختصاص كل من رئيس المحكمة التأسيسية والمحكمة التأسيسية ذاتها . يستتبع ذلك التفرقة بينهما ويكون من مؤداه حرمان صاحب الحق من ان يتمجبل في الانتخاب الى قضيه الطبيعي طالبا الفاء قرار وقفه البطلان وما يترتب على ذلك من آثار ملغية ووظيفية واندية - قضاه المحكمة التأسيسية بعدم قبول طلب الفاء قرار وقف المدعى وما يترتب عليه من آثار لرفضه قبل الأوان قضاء غي سعيد .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه لما كانت المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جمعت اختصاص المحاكم التأسيسية شاملا للدعوى التأسيسية البنداء وكذلك الطعن في الجزاءات التأسيسية سواء بالنسبة الى الممايلين في الحكومة او الممايلين في القطاع العلم فان هذا الشمول الذي اشرزت اليه بحق المحكمة العليا في حكمها الصادر في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ ق ( تلزاع ) ويعد ان اشارت الى المادة ١٧٢ من الدستور ، يترتب عليه اعتبار المحكمة التأسيسية هي المحكمة ذات الولاية العامة في شئون التاديب وان اختصاصها بذلك يشمل كل ما يتصل بالتاديب او يتفرع عنه . وعلى ذلك تعتبر المحكمة التأسيسية مختصة باية منازعة حول الوقف الاحتياطي وحول استحقاق المرتب الموقوف صرفه خلاله ، وذلك باعتبار ان الوقف الاحتياطي من الاجراءات التي تتصل بالتاديب .

ومن حيث ان الحكم المطعون قد استند في اسبليه الى عدم اختصاص المحكمة بالنظر في امر المدعى ومرف مرتبه مؤقتا عن مدة الوقف طالما ان السيد رئيس المحكمة قد فصل في ذلك بمقتضى السلطة المقررة له قانونا وباعتبار ان له القول الفصل



في هذه الحالة لا تشترك فيه أية حجية أخرى ، ولا يبدأ اختصاص المحكمة إلا بعد صدور القرار الذي ينصم به الموقف المطلق للملأل بالنسبة لما نسب إليه من مخالفات ، وأنه اذ اتسام المدعى دعواه قبل أن يتحدد موقفه من المخالفات التي نسبت إليه فإنه يكون قد تمجبل ورغمهما قبل الألوان ويتمين لهذا عدم قبولها وهذا القضاء غير مسديد في القانون ذلك أن اختصاص رئيس المحكمة التأديبية على ما هو منصوص عليه في المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصلاربه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مقصور على اصدار قرارات في طلبات وقف او مد وقف الملألين عن العمل او صرف المرتب كله او بعض انتهاء مدة الوقف وبهذه المثلبة يخرج طلب الغاء قرار الوقف ذاته وما يترتب عليه من آثار من دائرة اختصاص رئيس المحكمة ويخفل بالتالي في اختصاص المحكمة التأديبية بوصفها على ما سلف بيانه صاحبه الولاية المثلبة في مسائل النكائب الخاصة بالملألين الذين يخضعون لولايتها . ولا تصادم الأمر كذلك بين اختصاص كل من رئيس المحكمة التأديبية والمحكمة ذاتها يستتبع التفرقة التي قال بها الحكم المطعون فيه والتي من مؤداها حرمان صاحب الحق من أن يتمجبل في الالتجاء الى تقاضيه الطبيعي طلباً النصفة بالغاء قرار وقفه البطلال وما يترتب عليه من آثار ملحية ووظيفية وأدبية . وبالنسبة عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في القانون فيما ذهب اليه من عدم قبول طلب الغاء قرار وقف المدعى وما يترتب عليه من آثار لرغمه قبل الألوان .

ومن حيث أن الدعوى سالحة للفصل فيها .

ومن حيث أن المستقلا من الأوراق أن المدعى اوقف عن عمله في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٧٤ لما نسب اليه من تواطؤ مع امين

مخزن الخمر بالفندق الذى كان يعمل به ، ووجود تلاعب وتزوير.  
فى دفتر مراقبة المخزن عهدة المدعى الأمر الذى أدى الى  
وجود شبه اختلاس وعجز فى عهدة المخزن ، واذا بلغت الشركة  
المدعى عليها فى ذات التاريخ المثلث الى طلب عرض  
نصف الموقوف صرفه من مرتبه على المحكمة التلخيصية الذى  
قرر رئيسها فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٧٤ بموجب الاختصاص  
المحول له فى المادة ١٦: من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢: وقف صرف ربع مرتبه عن مدة وقته  
الاحتياطى ، ثم طلبت الشركة فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٤  
عرض أمر مد وقف المدعى عن عمله بعد أن بلغت نيابة الأموال  
العامة بما نسب الى المدعى وزميله ، فقرر السيد رئيس المحكمة  
مد مدة وقته حتى نهاية شهر فبراير سنة ١٩٧٥ واستمرت  
الشركة فى اتخاذ اجراءات عرض مد وقف المدعى على السيد  
رئيس المحكمة الى أن تقرر مد هذا الوقف حتى ١٥ من مارس  
سنة ١٩٧٦ .

ومن حيث أن المادة ٥٧ من نظام المأهلين بالقطاع العام  
الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والمادة ١٦ من قانون  
مجلس الدولة مسالفة الذكر اللتين تم وقف المدعى وصدر  
الحكم المطعون فيه فى ظل العمل بأحكامها تقضيان بأن  
لرئيس الإدارة أن يوقف المأهل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة  
التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، ولا يجوز مد هذه  
المدة الا بقرار من رئيس المحكمة التلخيصية ، ويتربط على وقف  
المأهل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ، وواجهنا عرض  
الأمر على رئيس المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف ليقدر  
ما يراه فى نصف المرتب الموقوف صرفه والا يجب صرف المرتب  
كليا حتى يصدر رئيس المحكمة قراره فى هذا الشأن .

ومتى كان ذلك وكان أمر صرف النصف الموقوف صرفه من

مرتب المدعى قد عرض على التفصيل السابق على رئيس المحكمة فى  
التأديبية ثم عرض امر مد وقفه على رئيس هذه المحكمة فى  
١٠ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ قبل فوات ثلاثة اشهر من تاريخ قرار  
الشركة المدعى عليها بوقفه عن العمل ، فتقرر مد مدة وقفه  
عن العمل حتى نهلية شهر فبراير سنة ١٩٧٥ مع وقف صرف  
ربيع مرتبه فاته ليس صحيحا ما ذهب اليه المدعى من ان الشركة  
لم تعرض امر مد وقفه بعد انتهاء مدته فى ٢٢ من اكتوبر سنة  
١٩٧٤ ومن ثم تجب عوقبه الى العمل بعد هذا التاريخ وما  
يستتبعه ذلك من صرف كامل مرتبه ، وذلك بعد ان ثبت على  
ما سلف البيان ان الشركة المدعى عليها قد اتبعت صحيح  
حكم القانون فيما يتعلق بعرض او النصف الموقوف صرفه من  
مرتبه المدعى على رئيس المحكمة التأديبية وكذلك امر مد وقفه  
عليه فقرر مد هذا الوقف الى نهلية شهر فبراير سنة ١٩٧٥  
ثم الى ١٥ مارس سنة ١٩٧٦ على ما سلف بيانه ، ومتى كان ذلك  
وكان وقف المدعى بسبب اليه من مخالفات انطوت على شبهات  
الجريمة الجنائية ما دعا الى ابلاغ نيابة الاموال العامة بالوقائع  
المنسوبة الى المدعى وهو ما لم يكن مثار اعتراض من جانب  
المدعى فان دعواه تكون والأمر كذلك غير قائمة على أساس  
سليم من واقع والقانون معينة الرغض ولا ينال من هذا ما اثاره  
الظن المقدم من هيئة مفوضى الدولة من ان الحكم المطعون فيه  
خلا من اية اشارة تقيد اتخاذ أى اجراء قانونى فى صدد المدعى  
بعد انتهاء فترة بد وقفه عن العمل فى نهلية شهر فبراير  
سنة ١٩٧٥ بعد فترة الوقف او يعود المدعى الى عمله ، يشكل  
صحة قانونية قوامها ابعاد المدعى عن عمله دون سند كل  
على الحكم المطعون فيه وقد صدر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٧٥  
ان يتصدى لها ، وذلك طالما ان التثبت على نحو ما سلف بيلقه  
ان الشركة المدعى عليها قد اتخذت اجراءات عرض امر مد  
مدة وقف المدعى على رئيس المحكمة التأديبية فى الواعيد القانونية  
الى ان تقرر مد هذه المدة حتى ١٥ من مارس سنة ١٩٧٦ .

ومن حيث ان المدعى وقد حدد طلبته في دعواه كما سلف  
البيان بالغاء قرار ابقائه وما يترتب على ذلك من صرف  
مرتبه كاملا عن مدة ابقائه بقوله ان امر مد وقفه بعد  
٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ لم يعرض على المحكمة التأديبية ،  
وهو ما ثبت عدم صحته ، فان دعواه بهذه المثابة تكون حقيقة  
بالرفض ، والمدعى وثباته في اتخاذ ما يراه من اجراءات تتعلق  
بما قد يكون له من حقوق اخرى تخرج عن نطاق طلباته في  
دعواه بثل هذا الطعن .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فاته يتمين الحكم بقبول  
الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ويرفض  
دعوى المدعى .

( طعن ٦٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٨١ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٤ )

المبدأ :

ولاية المحكمة التأديبية تمتد الى الدعوى التأديبية المبثقة ،  
كما تتناول الطعن في اي اجراء تأديبي بطالب الفسخ او بطالب

التمويض عنه .  
ملخص الحكم :

ان المشرع خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل  
في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون في القطاع العام .  
ومن ثم فان ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة  
التي يخضع فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي ، كما تتناول الطعن  
في اي جزاء تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون  
مجلس الدولة ، وان اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا

الطعن لا يقتصر على الطعن بإلغاء الجزاء ، وهو الطعن المباشر بل يتناول طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء ، فهذه طعون غير مباشرة ، وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به ذلك ان كلا الطعنين يستند الى أساس قانوني واحد يربط بينهما هو عدم مشروعية القرار الصادر بالجزاء .

( طعن ٦٢٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢ )

#### تعليق :

مدى اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات التعويض عن الجزاءات التأديبية والطلبات المرتبطة بها سبق ان اشرنا الى هذا الحكم وغيره في موضوع « اختصاص » . وقد رأينا ان المحكمة الادارية العليا قد استتقت في حكمها هذا ايضا الى حكم المحكمة العليا الصادر بجلسته ١٩٧٢/١١/٤ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ « تنزع » .

ويذهب المستشار عبد المنعم ابراهيم في مقالته لضوء على المحاكم التأديبية الى « ان المستظهر من احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه انه قد ورد بالبند « عثرا » من المادة العشرة منه نوع محدد من الطلبات التي تختص بمحكمة مجلس الدولة دون غيرها بالانفصل فيها وهي « طلبات التعويض عن القرارات المتصوص عليها في البنود السابقة على هذا البند سواء رفعت بصفة اصلية او تبعية » ، ومن هذه القرارات ما ورد في البند « تبعا » من هذه المادة وهي « الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » .

ولم يرد اختصاص نظر طلبات التعويض عن هذه القرارات ضمن اختصاص المحاكم التأديبية المحددة بالمادة ١٥

من قانون مجلس الدولة كما وأنه لم يرد ضمن اختصاص  
المحاكم الادارية المحدد بالمادة ١٤ منه ومن ثم فإنه يخرج من  
اختصاص محكمة القضاء الادارى المحدد بالمادة ١٣ من هذا  
القانون .

وازاء مسراحة هذه النصوص نقتل لا يجوز — فى نظر  
المستشار عبد المنعم ابراهيم — الاجتهاد او التأويل او اعتناق  
ما انتهت اليه المحكمة العليا فى حكمها الصادر فى القضية رقم  
٩ لسنة ٢ ق تنازع بطسة ١١/٤/١٩٧٢ اذ أنها قضت بأن ولاية المحاكم  
التأديبية تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة كما تتناول الطعن فى  
اى جزاء تأديبى وكذا مطلب التمويض عن الأضرار المترتبة عليه  
كما يشمل غير ذلك من الطلبات المرتبطة بالطعن . ذلك لأن حكم  
المحكمة العليا الملزم اليه لا يجد سنده بشأن تعديل اختصاص  
محاكم مجلس الدولة وذلك فى نصوص قانون مجلس الدولة الذى  
حدد اختصاصها على نحو لا يقبل الاجتهاد او حتى القول بأن  
طلب التمويض لا يعمد ان يكون طعناً فى الجزاء بطريق غير  
مباشر مع مسراحة ورود هذا الطلب فى المادة « عشرة » من  
المادة العاشرة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وعدم وروده فى المادة ١٥  
منه التى حددت اختصاص المحاكم التأديبية . كما وان حكمها  
مألف الذكر لا يجد سنده ايضاً فى احكام القانون رقم ٦١  
لسنة ١٩٧١ بالمصادق نظام المبالغين بالقطاع العام والتى جاءت  
خالفها عن نص يحدد اختصاص نظر طلبات التمويض عن  
الجزاءات الموقعة على المبالغين بالقطاع العام الى المحاكم  
التأديبية . ومن ثم فان الاجتهاد فى هذا الشأن لا يقبل مع  
وجود النص المريح الواضح فى قانون مجلس الدولة وخالفوا  
قانون المبالغين بالقطاع العام من نص يستند هذا الاختصاص  
للمحكمة التأديبية ، ولذا نقول لا يجوز تعديل اختصاص المحاكم  
التأديبية المصعد بقانون الا بقانون لاحق وليس بمقتضى حكم ولو

كان صابرا من المحكمة العليا في قضية تنازع ، ذلك لانه وان  
اضفى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بامداد قانون المحكمة العليا  
على احكامها الصادرة بتفسير النصوص التشريعية التي تستدعي  
ذلك بسبب طبيعتها أو اهميتها ضمانا لوحدة التطبيق القضائي  
صفة الإلزام بمعنى ان تكون بمثابة التفسير التشريعي ، الا انه  
لم يسبغ هذه الصفة على احكامها الصادرة بالفصل في مسائل  
تنزع الاختصاص الموقوف عنه بالمادة ٤/٤ من قانون المحكمة  
العليا سالف الذكر ومن ثم فان احكامها الصادرة في هذا  
الشان تظل احكاما نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي طريق  
من طرق الطعن لكنها تظل احكاما نهائية وغير قابلة للطعن  
فيها بأي طريق من طرق الطعن لكنها تظل مسلية القوة  
التشريعية الملزمة التي تستطيع بمقتضاها تعديل احكام القوانين  
ومنها قانون مجلس الدولة ، ومن ثم يظل اختصاص محاكم  
مجلس الدولة ومنها المحاكم التأديبية مستمدا من نصوص  
قانون مجلس الدولة وتكون هذه المحاكم لذلك غير مختصة  
نوعا بالنسبة للموظفين العموميين ولاشيا بالنسبة للعاملين  
بالتطاع العام بنظر طلبات التمويض عن الجزاءات الموقعة  
عليهم وكذا بنظر الطلبات المرتبطة بالطعن كالمنازعات في  
مرتباتهم .

#### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

المبدأ :

القرارات التي تصدرها المحكمة التأديبية في شان طلبات  
الوقف احتياطيا عن العمل هي قرارات قضائية .

ملخص الحكم :

جرى قضاء المحكمة الادارية العليا على ان القرارات التي

تصرفها المحكمة التأديبية في شأن طلبات الوقف احتياطيا عن العمل ، وصرف التصف الموقوف صرفه من المرتب بسبب الوقف هي قرارات قضائية وليست قرارات ولائية ، إذ تستند المحكمة التأديبية ولاية البت فيها من اختصاصها الاصيل بنظر الدعوى التأديبية ، بحكم ارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباطا الفرع بالأصل - ومن ثم تعد هذه القرارات بمثابة الأحكام القضائية التي يجوز بهذه المثابة الطعن عليها أمام المحكمة العليا في الميعاد المقرر قانونا - ولا يضر من هذا النظر ان المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة استندت الاختصاص بالفصل في هذه الطلبات الى رئيس المحكمة التأديبية منفردا إذ ان الامر في ذلك لا يمدو ان يكون تمديلا اجرائيا يستهدف التخفيف عن المحاكم التأديبية حتى لا يكون اختصا بذلك على حساب الاجراء المطلوب للقضايا مما لا اثر على طبيعة تلك القرارات وكونها قرارات قضائية تعد بمثابة الأحكام التي يجوز الطعن عليها .

واذ كلفت المحكمة التأديبية وهي بمسدد البت في امر نصف المرتب الموقوف صرفه انها تمارس اختصاصا قضائيا عن اختصاصتها بالبت في الدعوى التأديبية ذاتها . والقرار الذي تتخذه في هذا الخصوص يقوم على اساس ما تتخذه المحكمة من مدى جدية القرار الصادر بوقف العمل عن العمل في ضوء المخالفات المنسوبة اليه ، ولما كان ذلك فان الامر يقضى وفقا للاصول العامة في المحاكمات تمكين العامل من الشول أمام المحكمة لإبداء ما يسمى ان يكون من بينات او اوجه دفاع قد يكون لها اثرها في تقدير المحكمة - واذا صدر القرار دون اخطار العامل فان القرار يكون قد شابه البطلان لاخلاله بضملة جوهرية تمس حق الدفاع .

( طعن ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤ )



### قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

#### المبدأ :

رئيس المحكمة كلن يملك التصدى وهذه لقواته الموظفة  
وصرف المرتب مدة الوقف ، ولكنه ما كان يملك ان يبت وحده في  
موضوع الدعوى التأديبية .

#### ملخص الحكم :

حددت المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشيئين  
مجلس السبولة تحديدا جامعا للطلبات التي يصدر في شأنها  
رئيس المحكمة قرارات فاصلة في مجال التأديب ، وهي طلبات وقف  
أو مد وقف الأشخاص المشار اليهم في المادة ١٥ من القانون المذكور  
عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف .  
وقد جاء هذ النص استثناء من قواعد الاختصاص التي نطقت  
بالحكم التأديبية الولاية العامة في الفصل في المنازعات التأديبية  
وما يرتبط بها أو يتفرع عنها ، ومن ثم لا يجوز التوسع في  
تفسير هذا النص ، وعلى ذلك فإن تصدى رئيس المحكمة للفصل  
في الدعوى بقرار منه بجيء بفعلا ، لأن الفصل في الدعوى  
التأديبية انها يدخل في نطاق الولاية العامة للمحكمة التأديبية .

( ملعن ١٠٨٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٧ )

#### المبدأ :

ولاية المحكمة التأديبية تشمل كل ما يتعلق بالجزاءات  
التأديبية من مباشرة أو غير مباشرة .

( م ٢٢ - ج ٩ )

### ملخص الحكم :

تتناول ولاية المحاكم التأديبية الدعوى التأديبية المبتدأة ، كما تتناول الطعن في أى إجراء تأديبى بطلب الغلّة أو بطلب التعويض عنه . وعنى ذلك تختص المحكمة التأديبية بفصل في مدى التزام العامل بها التزامه جهة الإدارة من مبالغ بسبب المخالفة التأديبية . ويستوى في ذلك ان يكون طلب العامل في هذا الخصوص قد قدم مقترنا بطلب إلغاء الجزاء التأديبى الذى تكون الجهة الادارية قد قدم الى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب إلغاء الجزاء التأديبى الذى تكون الجهة الادارية قد لوقعتة على الملل او ان يكون قد قدم اليها على استقلال وبغض النظر عما اذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبى او لم يتمخض عن أى جزاء .

( طعن ٤٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٤ )

( وطعن ٦٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

#### المبدأ :

تختص المحاكم التأديبية بنظر دعوى إلغاء القرارات التأديبية وما يرتبط بها او يترفع عنها من طلبات - اختصاصها حظر إلغاء القرارات الصادرة بتحصيل الملل بما لحق رب العمل من خسارة - لسبب ذلك : ان هذه الطلبات ترتبط ارتباطا جوهريا بالحق الاخر من القرار الصادر بمجرأة العامل تأديبيا ويتفق مع وحدة الهدف الذى تفياه رب العمل بامداد القرار بشقيه وهو مسائلة العامل عن الامل الذى

تسبب اليه بتوقيع الجزاء التأديبي عنه وتحميله بالأضرار المترتبة  
على هذا الإهمال .

### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة وقضاء المحكمة العليا قد استقروا  
على ان يتمتع اختصاص مجلس محكم مجلس الدولة بتطهير دعاوى  
الغناء القرارات التأديبية وما يرتبط بها من طلبات ومنها الغناء  
القرارات المصادرة بتحميل الممثل بما لحق رب العمل من خسارة  
يعتبر ان هذه الطلبات ترتبط ارتباطا جوهريا بالشق الاخير  
في القرار الصادر بمجازاة الممثل تأديبيا ووحدة الهدف الذي  
تفي به رب العمل بالمصادرة القرار بشقيه وهو معالجة الممثل  
عن الإهمال الذي نسب اليه بتوقيع الجزاء التأديبي عنه وتحميله  
بالأضرار المترتبة على هذا الإهمال الذي نسب اليه بتوقيع  
الجزاء التأديبي عنه وتحميله بالأضرار المترتبة على هذا الإهمال .

ومن حيث انه على هذا الأساس يكون دفع الشركة الطاعنة  
على غير أساس منظم من القاتون متعيلا رفضه .

ومن حيث ان مسؤولية الممثل قبل الادارة قد اُلهمها توافر  
اركان المسؤولية الثلاثة وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية ، واذ  
ما كان الخطأ قد توافر في حق الملمتون ضددهم على نحو ما سبق  
بيانه وكان الضرر الذي لحق بالشركة ثابتا حسبنا اوردته الاوراق  
ويتمثل في قيمة المعجز في القطن المبروق الا انه بالنسبة للعلاقة  
السببية فحيث ان الثابت من التحقيق الذي اجري في هذا  
المحضان انه في يوم ٣ من ابريل سنة ١٩٧٦ ابلغ السيد / . . .  
. . . . المعين خفيرا في شئولة الشركة الطاعنة السيد / . . .



أما بالنسبة لما تضمن هذا القرار من تحميل المظعون ضدهم  
مجزء من قيمة الإطمان المصدرة بشأن هذا الميثاق ولا يجد له  
سندا من القانون ومن ثم يتم بين الطرفين وإذ تمت الأحكام المظعون  
فيها بغير ما تقدم فله يتمين للحكم بالملء بها .

( المظعون ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٥ )

## ثانياً - لتقيد المحكمة التأديبية بوقائع الاتهام وليس بوصف التهمة

قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

### المبدأ :

ضمومات التحقيق والمحكمة - تقيد المحكمة بما ورد في قرار الاتهام بالنسبة الى المخالفات المينة به او العللين المنسوبة اليهم - اثر ذلك : عدم جواز ادانة المليل في تهمة لم ترد بقرار الاتهام ، ولم تكن احدى عناصر الاتهام المطروحة على المحكمة . بهذا القرار .

### ملخص الحكم :

ان المستند من احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية - ان النيابة الادارية هي التي تقيم الدعوى التأديبية وهي التي تتولى الادعاء امام المحاكم التأديبية ، اذ نص هذا القانون في المادة ٤ منه على ان « تتولى النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية امام المحاكم التأديبية بالنسبة الى الموظفين المعينين على وظائف دائمة » وفي المادة ٢٢ منه على ان « يتولى الادعاء امام المحاكم التأديبية احد اعضاء النيابة الادارية » وفي المادة ٢٣ على ان « ترفع الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بليداع أوراق التحقيق وتقرر الاحالة بسكرتيرية المحكمة المختصة ويتضمن قرار الاحالة بيان المخالفات المنسوبة الى الموظف ويحدد رئيس المحكمة جلسة لنظر الدعوى » . . . كما جرى المشرع في القانون المذكور على توفير الضمانات

الأساسية للتهمة للدفاع عن نفسه وذلك بإحاطته علمًا بما هو منسوب إليه وإعلانه بقرار الإحالة يتضمن بيان التهم وتاريخ الجلسة ليتمكن من الحضور وتقديم ما لديه من بيانات وأوراق وأوجه دفاع وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويعتبر بالنسبة لهذا الحق ضمانة جوهرية . . وإذا كانت النيابة الإدارية هي التي تصدر قرار الإحالة متضمنًا بيان العايل أو العايلين المحالين إلى المحكمة التأديبية والمخالفات المنسوبة إلى كل منهم . . . وإذا كانت هي وحدها التي تقيم الدعوى التأديبية وتتولى مباشرتها فإن المحكمة التأديبية تنقيد بقرار الاتهام سواء بالنسبة إلى المخالفات المبينة به أو العايلين المنسوبة اليهم هذه المخالفات . . . وبالتالي فلا يجوز للمحكمة التأديبية أن تدن العايل عن تهمة لم ترد بذلك القرار ولم تكن إحدى عناصر الاتهام المطروحة على المحكمة بالقرار المذكور .

( طعن ١٩٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

#### المبدأ :

تنقيد المحكمة بالمخالفات المحددة بقرار الاتهام ، دون الأوصاف القانونية التي تسبغها النيابة الإدارية على الوقائع - حرية المحكمة في تكيف الوقائع المطروحة أمامها وتخصيصها .  
ملخص الحكم :

انه - وان كانت المحكمة التأديبية مقيدة بالمخالفات المحددة في قرار الاتهام - الا ان ذلك لا شك فيه انها لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة الإدارية على الوقائع التي وردت في القرار المذكور بل عليها ان تخص الوقائع المطروحة أمامها

يجوز كونها ولو صلتها وان تنزل عليها حكم القانون .

( طعن ١٩٠ جلسة ٨ ق - جلسة ١٣٣٥/٩/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤١ )

**المبدأ :**

المحكمة التقيسية ان تفسى على وتلق الدعوى وصفها

القانونى الصحيح .

**ملخص الحكم :**

انه يجوز للمحكمة التقيسية ان تفسى على وتلق الدعوى وصفها القانونى الصحيح ما دام هذا الوصف مؤسسا على الواقع التى شملها التحقيق وتناولها الدفاع على ان تخطر المنهم بما تجريه من تعديل فى هذا الشأن اذا كان من شأنه التأثير على دفاعه .

( طعن ٥٠٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

**المبدأ :**

ما يرد فى قرار إحالة الموظف الى المحكمة التقيسية من

مخالفات ووصف قانونى لها - تعيد المحكمة التقيسية بالمخالفات

دون وصفها القانونى .

**ملخص الحكم :**

انه وان كانت المحكمة التقيسية مقيدة بالمخالفات الواردة فى



هو غير المتهم فلا اتهام مع ذلك لا تنقيد بطوميف للقانونى الذى  
تسببه النيابة الادارية على اللوائح التى وردت فى القرار المذكور  
بل ان عليها ان تحسم اللوائح المطروحة عليها بجميع كيومها  
وأمسها وان تنزل حكم القتون .

( طعن ١٧٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

المبدأ :

الأوصاف التى تسببها النيابة الادارية على اللوائح المسندة  
الى الموظف وعلاقته بسببها الى المحكمة القلبيية - سلطة المحكمة  
القليية فى تعديلها .

ملخص الحكم :

ان للاصل ان المحكمة القليية لا تنقيد بطوميف الذى  
تسببه النيابة الادارية على اللوائح المسندة الى الموظف لان هذا  
الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من  
تعديله متى رأت ان تيرد تلك اللوائح بعد تصحيحها الى الوصف  
الذى ترى هى انه للوصف القانونى للمسلم وفلك بشرط ان تكون  
اللوائح القليية بلر الاصلية وللتى كانت مطروحة أمام المحكمة هى  
بذلكها التى اتخفت اسما للوصف الجويد .

( طعن ١٧٤ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٦٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

المبدأ :

سلطات الفبال - حكم المحكمة القليية بمجلة الوتف

عن ثبوت واقعة ، هي إحدى عناصر الاتهام المطروحة عليها  
جسلة ، بعد مواجهته بها وسماع دفاعه وقبول الشهود في  
حضوره . - ليس فيه مخالفة للقانون قولا بأن المحكمة وقعت  
جزاء عن تهمة لم يتضمنها تقرير الاتهام المعلن الى الموظف ولم  
توجه اليه .

### ملخص الحكم :

ان التثبت من الواقع ان المتهم وهو مدير بإحدى الشركات  
قد خط محررا لأحد الموظفين بالشركة بالترقية ليس من اختصاصه  
إصداره ، مع عليه بعدم جديته وان المحكمة التأديبية قد ركزت  
الكثير من الاهتمام على الورقة التي حررها المتهم بخط يده بترشيح  
السيدة الشاكية للترقية ، وان أجابت الشهود الذين سئلوا  
ونوقشوا في شأنها كشفت عن خروج المتهم فيها على اختصاصه  
وعلى ما يجب ان تكون عليه العلاقة الوظيفية بين الرئيس والمؤرخ ،  
وبيئت مدى ما ينطوي عليه تحريره لظك الورقة وتركه اياها بين  
يدى الشاكية من مسلك معيب ما كان يجدر به التبردى فيه ايا  
كان الساعث له على ذلك سواء كان هو عرض الترقية او  
المطف او المزاح مما لا يليق منه على هذه الصورة بالنسبة  
الى مؤرخه ، وان المحكمة قد واجهت المتهم في صراحة بهذه  
الواقعة وبمرته بها ، وقد أبدى دفاعه فيها بتعطيل قصده  
من الورقة موضوع الاستفكار وشرح ظروف تحرره اياها ، كما  
ان النيابة الادارية قد أجابت واقعية تحريره هذه الورقة في ضمن  
ما سممت على طلب مؤاخفته من اجله تأديبيا . واذا كان تقرير  
الاتهام قد حدد واقعة ذات تاريخ معين ووصف معلوم فانه  
يؤخذ منه ومن مذكرة النيابة الادارية المرفقة به والتي تضمنت تفصيلا  
مسميا للوقائع التي يقوم عليها السلوك موضوع الاتهام ان  
الواقعة المذكورة لم تكن سوى خاتمة بمسلسلة من وقائع متتالية  
ومتراصة العلاقات انتهت بهذه الواقعة الأخيرة . وقد رأت المحكمة

استحقاقه التأميم - لقد أتيقن في واقعة تحرير ورقة الترقية وإنكاره إياها ثم اعترافه بها - عندما أطلعه عليها المحقق ، على اعتبار أن هذه الواقعة هي إحدى عناصر الاتهام المطروحة عليها جملة . وانها واجهته بها وسمعت فيها دفاعه ولقوال الشهود في حضوره . وقد كونت عقيدتها واقتناعها بثبوتها قبله فدانته من أجلها بالإنذار بعد إذ رأت في تصرفه هذا خروجاً على مقتضى ما يوجب عليه مركزه من التمسر الحسن والسلوك الحيند على نحو ما ورد بتقرير الاتهام . ومن ثم فإن ما ينص الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفته للقانون بتوقيع جزاء عليه عن تهمة لم يتضمنها تقرير الاتهام المعلن اليه ولم توجه اليه ، يكون في غير محله . وإذ استند الحكم المذكور الى وثائق صحيحة لها أصل ثبت في الأوراق . كون منها عقيدته واقتناعه واستخلص منها النتيجة التي انتهى بلادته سلوك الطاعن عما ثبت في حقته استخلاصاً سلفاً يؤدي الى هذه النتيجة ملأيا وقتلونا ، فإنه يكون سلفاً مطابقاً للقانون وقائماً على سببه المبرر لتوقيع الجزاء الذي قضى به .

( ملعن ١٣٨٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

تبين :

قرار النيابة الادارية بلحالة الموظف الى المحكمة التأسيسية - اختلاف ما ورد به من تحديد للمخالفات المسبوبة الى الموظف ، عما اسفر عنه التحقيق والقصص - اثره على المحكمة والحكم الصادر فيها .

ملخص الحكم :

انه وان كان قرار النيابة الادارية الصادر في ٦ من ابريل

سنة ١٩٦١ بأحالة الطاعن الى المحكمة التأديبية متقنياً في أسليه مع القرار الذي صدر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بإحاليته الى مجلس التأديب - الا انه قرار جديد مستقل عنه صدر بعد التحقيق الذي أجرته النيابة الإدارية والفحص الذي تسلمت به مراقبة التفتيش وانتهت فيه الى ما تضمنته مذكرتها المخروجة في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦١. وإذا كان هذا القرار قيد جلاء في شأن تصعيد المخالفات التأديبية الى الطاعن ووصفها غير متفق مع ما أسير عنه التحقيق والفحص المذكوران الا ان ذلك ليس من شأنه ان يثوب اجراءات المحكمة التأديبية بها بطلانها ويطل الحكم الصادر فيها - اي ثبوت هذه المخالفات او عدم ثبوتها ووصفها او عدم صحة وصفها في مسائل تتعلق بموضوع المحكمة التأديبية وتتمثل فيها المحكمة جسيماً يؤدي اليه انتفاعهما .

( طعن ١٧٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

المبدأ :

تعديل المحكمة التأديبية للمخالفات التأديبية المسندة الى الموظف المحال اليها - حدوده - لا اخلال بحق الموظف في الانفعال ولا اسزوم تنبيه الموظف الى التعديل اذا كان في صالحه .

ملخص للحكم :

بما كان مرد التعديل الذي أجرته المحكمة التأديبية في وصف الوقائع المسندة الى الموظف هو عدم قيامه بركن العمد دون ان يتضمن اسناد وقائع أخرى او اضافة عناصر جديدة الى ما تضمنه قرار الاجابة - فلان الوصف الذي بزلت اليه المحكمة

في هذا النطاق باعتبارها الطاعن مرتكباً مخالفة عدم مراعاة  
الدقة الكاملة لا مخالفة محبة المولى — هذا الوصف ينطوى  
على تعديل لا يجانس التطبيق السليم للقانون وهو تعديل في  
صالح الطاعن وليس فيه إخلال بحقه في الدفاع إذ إن الحكمة  
لا تلزم في مثل هذه الحالة بتبنيه أو بتبنيه المدافع عنه إلى  
ما أجبرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر  
الجهة التي أقيمت بها الدعوى التأديبية .

( طعن ١٧٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

#### المبدأ :

حكم تأديبي — استعارته وصفا جنائيا للفعل المنسوب  
إلى الطاعن — لا يعيب الحكم ما دام قد أقيم أدانته على أساس  
رد الفعل إلى الإخلال بواجبات الوظيفة وقدر الجزاء بما  
يتناسب مع جسلة هذا الفعل .

#### ملخص الحكم :

إنه لا يعيب الحكم المأمون فيه مجرد استعارته وصفا  
جنائيا للفعل المنسوب إلى الطاعن ما دامت قد أثبتت أدانته على  
أساس رد هذا الفعل إلى الإخلال بواجبات الوظيفة والخروج  
على مقتضاياتها وقدرت الجزاء بما يتناسب مع جسلة هذا  
الفعل ذلك أنها وصفت ما وقع منه بالانحراف عن الخلق  
القويم وحسن السمعة وهو وصف سليم لا غبار عليه .

( طعن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٨ )

## قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

### المبدأ :

المادة ٤٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ -  
اختصاص المحكمة التأديبية منوط بالمخالفات التي وُردت بقرار  
الاحالة من النيابة الادارية - يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها او  
بناء على طلب النيابة الادارية التصدي لوقائع لم ترد في قرار  
الاحالة والحكم فيها يشترط تصدي المحكمة لتلك الوقائع بتبني  
الخائف او وكيله بذلك ومنحه اجلا لتخصيم دفاعه .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٤٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالتبليغ  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنفي بان تفصل المحكمة في الواقعة التي  
وردت بقرار الاحالة ، مع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء  
نفسها او بناء على طلب النيابة الادارية التصدي لوقائع لم ترد  
في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة  
في الأوراق ، ويشترط ان تمنح المائل اجلا مناسباً لتخصيم دفاعه  
اذا طلب ذلك .

ومن حيث ان الثابت ان المحكمة التأديبية قد تصدت في حكمها  
المطعون فيه لمخالفة لم ترد بقرار احالة السيدة . . . . .  
و هذه المخالفة هي انها التحقت بالميل  
لدى دولة اجنبية دون حصولها على اذن بذلك من الجهة  
الادارية التي تعمل بها ، ولما كانت المحكمة قد اعتدت بهذه  
المخالفة عند توقيعها جزاء الفصل من الخدمة على الحالة ،

جون أن يثبت في الأوراق عناصر هذه المخالفة ، كما لم تنبه المحكمة  
أو وكيلها الى هذه المخالفة حتى تتمكن من تحضير دفاعها بشأنها .  
وعلى ذلك تكون المحكمة قد اقتصرت جزاء فصل الحالة من  
عملها على غير امتثال سليم ، ومن ثم يتعين الحكم بإلغاء  
الحكم المطعون فيه .

( طعن ١٢٢٩ لجنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢١ ) ..

ثالثا - متى اتصلت الدعوى التأديبية بالحكمة  
التأديبية تعين عليها الاستمرار  
في نظرها ، ويتنوع على الجهة الإدارية انفراد  
اي قرار في موضوعها من شانه سلب ولاية الحكمة  
التأديبية

---

#### قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

##### المبدأ :

متى اتصلت الدعوى التأديبية بالحكمة التأديبية تعين  
عليها الاستمرار في نظرها - الجهة الإدارية لا تملك إنشاء نظر  
الدعوى التأديبية ان تتخذ في موضوعها اي قرار من شانه  
سلب ولاية الحكمة التأديبية - تصرف الجهة الإدارية في الاتهام  
المسند الى المخالف بمد احاقته بالحكمة التأديبية ينطوي على  
غصب لسلطة الحكمة يصدر بالقرار الى مرتبة الصدم .

##### ملخص الحكم :

متى اتصلت الدعوى التأديبية بالحكمة التأديبية تعين  
عليها الاستمرار في نظرها والفصل فيها ، ولا تملك الجهة  
الإدارية قلونا إنشاء نظر الدعوى التأديبية ان تتخذ في موضوعها  
اي قرار من شأنه سلب الحكمة التأديبية ولايتها في محكمة  
المخالفين المحليين اليها . وتصرف هيئة مكتب الغرفة التجارية  
في الاتهام المسند الى المخالف بمد احاقته لحكمه الى الحكمة  
التأديبية يتخض عن عنوان جسيم على اخضاع الحكمة وغصبها



لسلطتها ينحصر بالقرار الى مرتبة المدم التي تجرده من كل  
القوانين له . وعلى استقام ذلك فقد كن من التمين على  
الحكمة ان تسقط اثره من حسلها ولا تمتد به . واذا عولت الحكمة  
على هذا القرار في الحكم بعدم جواز نظر الدعوى فانها  
تكون بذلك قد خالفت حكم القانون ووجب الحكم بإلغاء قضائها  
في هذا الشأن .

( ملن ٦١٧ لسنة ١٢ في - جلسة ١٥/٥/١٩٧١ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

#### المبدأ :

إذا اتصلت الدعوى التأديبية بالحكمة المختصة تعين عليها  
الفصل فيها - لا تلك جهة الإدارة اتخذت أي قرار من شأنه سلب  
ولاية الحكمة في محكمة المحال اليها - مثال تنازل جهة الإدارة  
عن محكمة الموقف المحال الى الحكمة التأديبية .

#### ملخص الحكم :

انه من الأمور المسلمة انه متى اتصلت الدعوى التأديبية  
بالحكمة المختصة تعين عليها الاستقرار في نظرها والفصل  
فيها ولا تلك جهة الإدارة قضاء نظر الدعوى اتخذت أي قرار  
في موضوعها من شأنه سلب ولاية الحكمة التأديبية في محكمة  
المخالف المحال اليها فلذا تصرفت جهة الإدارة تصرفاً من هذا  
النيل ، فانه يمثل عدواناً على اختصاص الحكمة وغصبا لسلطتها .  
يتعين من هذا القبيل قيام جهة الإدارة بتوقيع العقوبة على  
المخالف عن التهم المقدم بها الى الحكمة التأديبية أو التنازل  
عن محكمة الموقف المحال الى الحكمة التأديبية لسبب أو لآخر ،

يمثل هذه التصرفات لا يكون لها اثر قانونى على الدعوى التأديبية ، التى تظل قائمة ومطروحة على المحكمة حتى تنتهى بحكم تصدره المحكمة فى موضوعها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب وقضى بالاستمرار فى المحاكمة ، فانه يكون قد اخطأ فى توليد القاتون وتطبيقه ويتمين لذلك الحكم بالفضل .

( طعن ٦٦٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥١ )

المبدأ :

لا تملك جهة الادارة اتخاذ أى قرار من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية فى محاكمة المحال اليها .

#### ملخص الحكم :

من الأمور المسئلة انه متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الاستمرار فى نظرها والفصل فيها ولا تملك جهة الادارة اثناء نظر الدعوى اتخاذ أى قرار فى موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية فى محاكمة المخالف المحال اليها فاذا تصرفت جهة الادارة تصرفا من هذا القبيل ، فانه يمثل عدوانا على اختصاص المحكمة وغصبا لمسلطتها ، يتمين على المحكمة أن لا تعتد به وأن تسقط كل اثر له من حلالها . ومن هذا القبيل قيام جهة الادارة بتوقيع العقوبة على المخالف عن المتهم المقدم بها الى المحكمة التأديبية او التنازل عن محاكمة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية لسبب

أو الآخر ، فمثل هذه التصرفات لا يكون لها من اثر قانوني على الدعوى التأديبية ، التي تظل قائمة ومطروحة على المحكمة حتى تنتهى بحكم تصدره المحكمة فى موضوعها . ولما كان الحكم المظنون فيه قد ذهب غير هذا المذهب وقضى بانتفاء الدعوى التأديبية تأسيسا على ان جهة الادارة رأت عدم الاستمرار فى المحاكمة ، فانه يكون قد اخطأ فى توليل القانون وتطبيقه وينعزل لذلك الحكم بالغائه .

( طعن ١٩٧٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

المبدأ :

طلما كانت الدعوى التأديبية منظورة امام المحكمة ولم يصدر فيها حكم نهائى فانه يمتنع على الجهة الادارية ان توقع عقوبة على المحال للمحاكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون اذ اعطى النيابة الادارية وحدها الحق فى اصدار قرار الاحالة الى المحكمة التأديبية وتحمل امثلة الدعوى التأديبية امامها ، فانه طالما كانت الدعوى التأديبية منظورة امام المحكمة ولم يصدر فيها حكم نهائى فانه يمتنع على الجهة الادارية ان توقع عقوبة على المدعى الذى كان محالا الى المحكمة التأديبية عن نفس التهم التى احيل من اجلها ، ومن ثم يكون اقرار المظنون فيه - وقد صدر قبل ان يصدر حكم نهائى فى الدعوى التأديبية على ما سلف البيان - معدوما ولا اثر له اذ تكون الجهة الادارية فى هذه الحالة قد صارت مختصا المحكمة التأديبية المحجوز لها وحدها .

( طعن ١٥١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

#### المبدأ :

قرار رئيس مجلس الدولة بإنشاء المحكمة التأسيسية بمدينة الإسكندرية المنشور في الوقائع المصرية في ١٣/١/١٩٦٠ - نص المادة اثنائية منه على إحالة جميع القضايا التأسيسية التي أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص هذه المحكمة بقرار من رئيس المحكمة التأسيسية المنظورة أمامها الدعوى ما لم تكن مهتمة للفصل فيها - قصر هذه الإحالة على الدعوى التي كانت منظورة عند العمل بالقرار سالف الذكر - وجوب صدور حكم من المحكمة في الدعوى المستجدة ( المقالة بعد العمل بهذا القرار ) التي يتبين لها عدم اختصاصها بالفصل فيها - ليس ذلك - هو ان الإحالة بقرار من رئيس المحكمة وفقا لقرار رئيس مجلس الدولة سالف الذكر كما هي استثناء من القاعدة العامة التي تنقضى بعدم خروج الدعوى قانونا من حوزة المحكمة المنظورة أمامها الا بقضائها فيها بحكم تنتهي به الخصومة - القرار الصادر من المحكمة التأسيسية بالإحالة بالمخالفة للحكم المقدم يعتبر قرارا عديم الأثر ولا يعتد به قانونا ، فلا تعتبر الدعوى التأسيسية قد خرجت قانونا من دعوا ، كما يكون الحكم الصادر من المحكمة التأسيسية ( بمدينة الإسكندرية ) المحال إليها مجرد فعل ملغى عديم الأثر ولا يعتد به قانونا .

#### ملخص الحكم :

أصدر السيد رئيس مجلس الدولة بالاستناد الى المادتين

١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية قرارا بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة الاسكندرية ، نصت المادة الاولى منه على أن تنشأ محكمة تأديبية بمدينة الاسكندرية للموظفين من درجة الثانية فما دونها يشمل اختصاصها محافظة الاسكندرية والصحراء الغربية ومديرية البحيرة ويكون مقرها ببغنى المحكمة الادارية للمصلح العملة بمدينة الاسكندرية ، ونصت المادة الثانية على أن جميع القضايا التأديبية التى أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص المحكمة المشار اليها تحصل بحالتها الى هذه المحكمة المشكلة من رئيس المحكمة التأديبية المنظورة أمامها الدعوى ما لم يكن مختصا لافصل فيها . ويبلغ قوى الشان جيعا بقرار الاحالة . ونصت المادة الثالثة على نشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى ان يعمل به من تاريخ نشره . وقد نشر هذا القرار فى الوقائع المصرية فى ١٣ من يونية سنة ١٩٦٠ .

وبانصت عليه المادة الثانية من القرار المبين آنفا من احالة الدعوى التى أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية الى هذه المحكمة بقرار من رئيس المحكمة التأديبية المنظورة أمامها الدعوى ، انما هو مقصور بحسب النص المريح على الدعوى التى كلفت بمنظورة عند العمل بالقرار المذكور — فلا يسرى النص — وهو استثناء من القاعدة العامة — على الدعوى التى تقام بعد تاريخ بدء العمل بالقرار المشار اليه ، وانما تسرى على الدعوى المستجدة القاعدة العامة التى تتطلب اذا تبينت المحكمة عدم اختصاصها ، أصدرت حكم بذلك . اذ المقرر اصلا أن الدعوى لا تخرج قانونا من يد المحكمة المنظورة أمامها الا اذا فصلت فيها بحكم تنتهى به الخصومة كلها .

ويبين مما سلف سرده من الوقائع أن الدعوى التأديبية

الراهنه عنهما اقيمت اول مرة اقامتها النيابة الادارية اطم المحكمة التأديبية لوزارة الحربية وكلفت اقامتها في ١٦ من يونية سنة ١٩٦٠ أي بعد تاريخ بدء العمل بقرار السيد رئيس مجلس الدولة بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة الاسكندرية . وعلى مقتضى ما تقدم لا تعتبر الدعوى المذكورة قد خرجت قانونا من يد المحكمة التأديبية لوزارة الحربية ، فقد حصلت اقامتها في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ الى المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية بقرار عديم الأثر ولا يعتد به قانونا وبالتالي لا تعتبر قانونا انها طرحت على المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية . ومن ثم فان حكم عدم الاختصاص الصادر بجلسة ٨ من ابريل سنة ١٩٦١ من المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية ليس الا مجرد فعل مادي عديم الأثر ولا يعتد به قانونا .

( طعن ٢٠٨ ، ٢٨٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

#### المبدأ :

الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها  
— ثبوت الحكم الأول شبهه الإعلان لعدم اختصاص المحكمة  
بنظر الدعوى — الفقرة — اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية  
لتظرها اطم دائرة اخرى .

#### ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان انتهت في قضائها في الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ١٩ ق الى إلغاء الحكم الصادر في ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٣ من المحكمة التأديبية بما قضى به من براءة المدعى من المخالفات التي نصت المحكمة لتظرها وهي غير مطروحة عليها دون مراعاة للاجراءات القانونية اللازمة لاقباله الدعوى التأديبية.

المبتدأة عن هذه المخالفات وذلك على التتميل السالف إيراده ، ولما كلفت النيابة الادارية لم تقم الدعوى التأديبية ضد المظعون بسببه عن المخالفات المذكورة الا فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٣ بالاجراء الصحيح وقد قُبِلَتْ بجداول المحكمة التأديبية رقم ٦٤ لسنة ١٥ ق ، فان هذه الدعوى تكون قد أُقِيمَتْ لأول مرة فى التاريخ المذكور ، ومن ثم يكون قضاء المحكمة التأديبية بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر منها فى ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٣ فى دعوى الالغاء رقم ١٢٠ لسنة ٦ ق قضاء مخالفا للواقع وللقانون . ويتمين الحكم بلفظه وأعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لنظرها والفصل فى موضوعها لملم دائرة اخرى .

( طعن ٢٦٤ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

المبدأ :

الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائيا بنظر الدعوى دون إحالتها الى المحكمة المختصة عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات — خطأ فى تطبيق القانون — التزام المحكمة بالإحالة الى المحكمة المختصة التزام مطلق لا تترخص فيه المحكمة — تقدير اثر سبق الفصل فى الدعوى على فرض صحته من الأمور التى تقدرها المحكمة المختصة بالفصل فى النزاع دون المحكمة التأديبية التى كُتبت بعدها عن الفصل فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه وإن كان الحكم المظعون فيه على ما تقدم قد لسبب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية

ولتأنيص الدعوى إلا أنه أخطأ في تطبيق القانون بعدم إحاطته الدعوى إلى المحكمة المالية المختصة عملاً بنظر المادة ١١٠ من قانون المرافعات ولا وجه لما استند إليه الحكم المذكور في تقرير ذلك من أن القضاء المالي سيكون قال كلمته في هذا النزاع بالحكم صادر من محكمة المال الجزئية بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مستعجلة وبإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي للمدعى راتبه لحين الفصل في الدعوى الموضوعية. ثم بالحكم الموضوعي الصادر في الدعوى رقم ٥١٧٦ لسنة ١٩٧١: بإلزام الشركة المذكورة بأن تؤدي للمدعى تعويضاً قدره ألف جنيه عن الفصل التصفي له لأن التزام المحكمة إذا ما قضت بعدم اختصامها بنظر الدعوى وبإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة طبقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التزم مطلقاً وترخص فيه المحكمة وأن تدبر أثر مسبق للفصل في الدعوى على فرض صحة ذلك من الأمور التي تقرها المحكمة المالية المختصة بالفصل في النزاع دون المحكمة التأديبية التي كفت يدها على الفصل فيه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يتمون الحكم بقبول الطعن شكلاً وبتعديل الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ( الدائرة المالية ) المختصة بنظرها .

( طعن ٨٢٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٨١ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٦ )

المنحة :

بإحالة المال إلى المحكمة التأديبية يصبح القضاء التأديبي هو المختص دون غيره في أمره تأديبياً — لا يسوغ للجهة الإدارية أن تتدخل بتوقيف أي جزاء على الملل المحال قبل الفصل في الدعوى التأديبية سواء من المحكمة التأديبية أم من



## المحكمة الإدارية العليا في حالة الطعن في حكم المحكمة التأديبية .

### ملخص الحكم :

لا يحول دون مجازاة المتهم قيام الجهة الادارية بتسليمه  
١٠ من مارس سنة ١٩٨٠ قبل الفصل في الطعن - بمجازاته  
بخمسة ثلاثة ايام من اجراءه بسبب انقطاعه عن العمل خلال  
المدة المذكورة ، اذ انه بالحالة المتهم الى المحكمة التأديبية يصبح  
القضاء التأديبي هو المختص دون غيره في امره تأديبيا ، ولا يسوغ  
للجهة الادارية ان تتدخل بتوقيع اي جزاء تأديبي على العامل  
المحال قبل الفصل في الدعوى التأديبية سواء من المحكمة  
التأديبية ام من المحكمة الادارية العليا في حالة الطعن في حكم  
المحكمة التأديبية ، ومن ثم فانه وقد طعن في الحكم الصادر من  
المحكمة التأديبية امام المحكمة الادارية العليا في حالة الطعن  
في حكم المحكمة التأديبية ، ومن ثم فانه وقد طعن في الحكم  
الصادر من المحكمة التأديبية ببراءة المتهم امام المحكمة الادارية  
العليا مما كان يجوز للسلطة الادارية ان تنشط وتوقع جزاء  
تأديبيا على العامل قبل الفصل في الطعن المذكور ، واي قرار  
يصدر بالمخالفة بهذا الامسك يعد عدوانا على القضاء التأديبي  
ويكون قرارا مقصدا ولا يرتب اي اثر .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى براءة المتهم  
مما نسب اليه يكون قد استخلص النتيجة التي انتهى اليها  
استخلاصا غير سلف من الأوراق حقيقيا بالالفاء .

ومن حيث أنه لما كان الامر كما تقدم فقد تعين القضاء  
بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالالفاء الحكم المطعون فيه  
ومجازاة المتهم بخمسة شهر من اجراءه .

( طعن ٢٠٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات القضائية - صدور قرار الجهة الادارية في شهر مارس سنة ١٩٧٧ بتوقيع جزاء على عامل بخمس خمسة عشر يوما من راتبه لانتزاعه مخالفة مالية - طلب رئيس الجهاز المركزي للحسابات احالة العامل للمحكمة القضائية - ولئن كانت الدعوى القضائية قد اتصفت بالمحكمة القضائية اعتبارا من ايداع الأوراق وتقرير الاتهام في شهر ديسمبر سنة ١٩٧٧ بعد صدور قرار الجهة الادارية بتوقيع الجزاء على المخالف الا ان تصدى المحكمة القضائية في هذه الحالة للمخالفات المتسوبة للتهمة يكون قلما على اساس سليم من القانون - صدور حكم المحكمة القضائية بجزاء المخالف بخمسة شهرين من راتبه - قرار الجهة الادارية بتوقيع الجزاء في شهر مارس سنة ١٩٧٧ أصبح غير منتج لانتهى القانون ولا يحول دون تصدى المحكمة القضائية لموضوع المخالفة واصدار حكمها بجزاء التهم وتوقيع العقوبة المناسبة .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات القضائية تنص على انه « يخطر رئيس ديوان المحاسبات بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحكمة

التأديبية وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمس عشر يوما التالية . . والتثبت على نحو ما تقدم انه طبقا للنص المذكور فقد لحيل المتهم الى المحكمة التأديبية بعد ان طلب الجهاز المركزي للمحسابات عن اخطاره طبقا للقانون ولكون المخالفة مالية بالجزاء الموقع من جهة الادارة بالقرار رقم ١٤٨ الصادر في ١٩٧٧/٣/٥ ، احالة المخالف الى المحكمة التأديبية والتي أصدرت حكمها الطعون فيه بجازاته بخم شهرين من راتبه ، فانه واثق كانت الدعوى التأديبية فقد اتصلت بالمحكمة التأديبية اعتبارا من تاريخ ايداع الأوراق وتقرير الاتهام في ١٩٧٧/١٢/٢٢ بعد صدور قرار الجهة الادارية بتوقيع الجزاء على المخالف في ١٩٧٧/٣/٥ . الا ان تصدى المحكمة في هذه الحالة للمخالفات المنسوبة للمتهم والنصل فيها يكون قائما على أسس سليم من القانون في ضوء نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والتي خول المشرع بموجبها لرئيس الجهاز المركزي للمحسابات الحق في الاعتراض على الجزاء الموقع على المخالف في المخالفات المالية ، وطلب احالته الى المحكمة التأديبية ، الأمر الذي يصح معه قرار الجهة الادارية بتوقيع الجزاء غير منتج لاثاره القانونية ولا يحول دون تصدى المحكمة لموضوع المخالفة واصدار حكمها بجزاء المتهم من عنده .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فان حكم الطعون فيه يكون قد صدر سليما فيما انتهى اليه من نتيجة ، ويكون الطعن والحال كذلك غير قائم على أسس سليم من القانون متمين الرفض .

( طعن ١٥٥٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢ )

## قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

المبدأ :

حتى صدر قرار السيد المستشار رئيس التفتيش الفني بحالة الأوراق عضو الإدارة القانونية الى ادارة الدعوى التأديبية تتم احالة العضو الى المحكمة التأديبية على نحو : فيورد بقرار الاتهام - حفظ احد المخالفات في تاريخ لاحق على الاحالة للمحكمة التأديبية - غير جاز قانونا - اسلم ذلك : متى اصبح الامر في حوزة المحكمة يكون لها سلطة تحديد الاهلالت المنسوبة للعضو فلا تلك سلطة التحقيق ان تفر من الاهلالت المنسوبة له .

ملخص الحكم :

انه لا وجه لما يذهب اليه الطاعن من بطلان الحكم المطعون عليه لبطلان الاجراءات التي قام عليها تاسيسا على ان الوقائع السبقة محل المساطة اعيد تحقيقها واعد المحقق مذكرة انتهت فيها الى حفظ التهمة السالسة ووافق على ذلك مدير التفتيش الفني في ١٤/٨/١٩٨٢ ولن يعرض التحقيق على لجنة الاحالة للنظر في امر محاكمته عن باتي التهم وهو ما لم يتم لا وجه لهذا القول ذلك انه يبين من الوقائع على نحو ما سبق ايضا ان ادارة التفتيش الفني بعد ان اجرت التحقيق انتهت الى مساطة الطاعن عن المخالفات السبقة المشار اليها وارسلت الأوراق الى السيد وزير الصحة بكتاب ادارة التفتيش الفني رقم ٤١٦٦ في ١٩/١٢/١٩٨٢ للموافقة على الاحالة الى المحكمة التأديبية بالفيد والوصف الواردين بالأوراق وقد وافق السيد الوزير على ذلك في ٣/١/١٩٨٢ ثم صدر قرار السيد المستشار مدير التفتيش الفني بتاريخ ٦/١/١٩٨٢ بالرسال الأوراق الى ادارة الدعوى التأديبية

لاتخاذ اللازم فإن احالة الطاعن على هذا النحو الى المحكمة التأديبية على نحو ما ورد بتقرير الاتهام يكون قد تم طبقا للقانون ولا وجه لما يثيره الطاعن في هذا الصدد ذلك ان امر النهمة السادسة والتي انتهت المستشار المحقق بإدارة التفتيش ألفنى الى حفظها في ١٤/٨/١٩٨٣ بمدد ان احيلت الأوراق الى ادارة الدعوى التأديبية بقرار مدير التفتيش الفنى في ١/١/١٩٨٣ والحصول على موافقة الوزير المختص في ٢/١/١٩٨٣ لا يقترب عليها تعديل في الاتهامات المنسوبة للمتهم بعد ان استكملت اجراءات احالته الى المحكمة التأديبية واصبح الامر في النهاية في حوزة المحكمة التي يكون لها سلطة تقدير الاتهامات المنسوبة اليه ومدى ثبوتها في حقه من واقع الأوراق والمستندات ولا تملك سلطة انتحيق في هذه الحالة ان تعمل من الاتهامات المنسوبة اليه .

( طعن ١٥١٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

المبدأ :

انعدام القرار الصادر بقبول استقالة الممثل المريضة  
إن الحكيمة بعد احالته الى المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

مقتضى المادتين ١٧ و ١٨ من قانون نظام الممثلين المبحنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عدم جواز قبول الاستقالة المريضة او الحكيمة اذا كان قد احيل الى المحكمة التأديبية ، ذلك لان القرار الصادر بقبول الاستقالة يتضمن في ذاته سلب ولاية المحكمة التأديبية التي تصبح هي المختصة دون غيرها بالمرة تأديبه . وان الامر الموقوف على ذلك يقتل في

إن القرار الصادر من جهة الإدارة بإنهاء خدمة العامل أثناء محاكمته من شأنه غصب سلطة المحكمة وسلب لولايتها في تنصيب العامل . وعلى ذلك فإن القرار الصادر من جهة الإدارة بإنهاء خدمة العامل للانقطاع أثناء محاكمته يعتبر قراراً منعزلاً ينحدر إلى مجرد العمل المادي ولا تلحقه أية حصة وتنتج ذلك أن يكون من سلطة المحكمة التأديبية استئناف محاكمة العامل المذكور وتوقيع الجزاء المناسب باعتباره . ما زال موجوداً بالخدمة وقائماً بالعمل .

( طعن ٥٨٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٢ )

#### تعليق :

ثار التساؤل حول ما إذا كان لايجوز قبول استقالة الموظف إذا كان محالاً إلى المحاكمة الجنائية . فهل يتمتع قبول الاستقالة في هذه الحالة قبلها على الإحالة إلى المحاكمة التأديبية ، أم يجوز قبولها استناداً إلى أن الحظر لا ينصرف إلا في حالة الإحالة إلى المحاكمة التأديبية فحسب طبقاً لمصرح النص .

ويذهب الدكتور عبد الفتاح حسن ( مؤلف التعليق في الوظيفة العامة — مآلف الاثارة إليه — ص ٢٢٥ ) إلى أن المشرع لم يشر إلا إلى المحاكمة التأديبية ، مما يتعين معه القول بأن الإحالة إلى المحاكمة الجنائية لا تمنع حتماً من قبول الاستقالة .

#### قاعدة رقم ( ٢٦٠ )

#### المبدأ :

نص المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظم

العمالين بالقطاع العام على حظر قبول استقالة العمال  
المحال الى المحكمة التأديبية الا بعد الحكم فى الدعوى بغير  
غفوة الاحالة الى المعاش أو الفصل - مؤدى هذا الحظر  
ان انتقطاع العمال المخالف عن عمله بعد احالته الى المحكمة  
التأديبية لا ينتج ثمة اثر - المحكمة وهى فى مقام تأديبه لا تعد  
بقرار الهيئة المختصة بسبب هذا الانتقطاع وما يتبع ذلك  
لإزوما من اخضاعه للمقويات المقررة للقائمين بالعمل دون تلك  
الخاصة بتركى الخدمة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن انتضاء الدعوى التأديبية بالنسبة للخالف  
السيد / . . . . . فان ثبت ان النيابة الادارية اودعت فى  
٣ من يونيه سنة ١٩٧٤ قلم كتاب المحكة التأديبية بالنسبة  
تقرير اتهامه على الوجه السابق بيلته ، وفى ٢ من يونيه  
سنة ١٩٧٥ أصدر شركة النصر للفضل والنسيج بدمياط - القرار  
رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧٠ بانهاء خدمة المخالف المذكور اعتبارا  
من ١٣ من مايو سنة ١٩٧٥ لانتقطاعه عن العمل وتجاوزه المدة  
القانونية للغيب . وذلك بالتطبيق لما تنقضى به الفقرة السابقة  
من المادة ٦٤ من نظام العمالين بالقطاع العام الصادر  
بالتانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من ان تنتهى خدمة العامل اذا انتقطع  
عن العمل بدون سبب مشروع اكثر من عشرين يوما خلال  
السنة الواحدة أو اكثر من عشرة ايام متصلة ، على ان يسبق  
انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابى يوجه للعامل بعد  
غيبه عشرة ايام فى الحالة الاولى وخمسة ايام فى الحالة الثانية  
، وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت ان انتقطاعه كان بعذر قهرى .

ومن حيث ان انتقطاع العمال بالقطاع العام عن عمله لمدة  
تستطيل اكثر من عشرين يوما متصلة خلال السنة الواحدة

أو عشرة أيام متصلة بالرغم من انذاره كتابية بعد غيبه عشرة أيام في الحلة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحلة الثانية دون عذر مقبول ، يعتبر في مفهوم الفقرة السابقة من المادة ٦٤ سلفة الذكر قرينة قانونية على اتجاه نية العامل الى اعتزال الخدمة ، وهو الأمر الذي رتب عليه المشرع مبرر انتهاء خدمة العامل . واذا تلاقت الفلية من الاستقالة المريحة بوضعها انفصالا مريحا عن الرغبة في ترك العمل وبين الانقطاع الفعلي اليه بوصفه انفصالا ضميا استهدف ذات الفرض فان الانقطاع يعتبر والأمر كذلك استقالة ويلخذا بهذه المثابة حكم الاستقالة المريحة . ولقد جرى المشرع على التسليم بان انقطاع العامل بالقطاع الملم عن العمل يعد استقالة وسوى بينها وبين الاستقالة المريحة . فقد نص في المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن المهندسين المصريين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية بان يحظر على المهندسين الامتناع عن أعمال وظرفهم لمدة معينة ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سلف الذكر وذلك فيما عدا الاستقالة سواء أكانت مريحة أو ضمنية فتعتبر كل لم تكن ، كما اثار القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظم العاملين بالقطاع العام الحالي في المادة ١٠٠ منه الى انه يعتبر العامل مقبدا استقالته اذا انقطع عن العمل . ولما كان الأمر كذلك وكانت المادة ٦٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه - الذي اعتبرت خدمة المظمون ضده في ظله منتهية - والمادة ٩٩ المتبلة لها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تحظر ان قبول استقالة العامل المحال الى المحكمة التأديبية الا بعد الحكم في الدعوى بنصر عقوبة الإحالة الى المعاش أو الفصل ، فان مؤدى هذا التحظر ان انقطاع المخلف عن عمله بعد إحالته الى المحكمة التأديبية لا ينتج ثمة اثر ، وبالتالي فان المحكمة وهي في مقام



تأديبه لا تمتد بقرار انتهاء خدمته بسبب هذا الانتطاع ، وما يتتبع ذلك لزوما من اخضاعه للمقويات المقررة للقائمين بالعمل دون تلك الخاصة بتركي الخدمة بصحبان ان الحكمة من الحظر المذكور واضحة وهي تقويت الفرصة على المخالف من الانكسار بلرافته من جريئته ، ودرء اى تحليل يستهدف به استبدال عقوبة تترك الخدمة الأقل ثمانا بالمقويات الخاصة بالقائمين بالعمل الاثمد مراعاة والا يعد انسرا فى حياة العمل الوظيفية .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فقد تمين الحكم بالفئة فيما قضى به من انقضاء الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالف السيد / . . . . .  
( طعن ٥٠٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨١/٤/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٦١ )

#### المبدأ :

المادة ٧٢ من قانون نظام الماملين المدنيين بالخولة الصالحين بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — اذا احيل المامل الى المحكمة التأديبية فلا تقبل استئنافه الا بعد الحكم فى الدعوى بغير عقوبة الفصل او الاحالة الى المائل — يعتبر المامل محالاً الى المحكمة التأديبية من تاريخ اخلقه الى التحقيق فى وقائع الاتهام المنسوبة اليه طالما ان هذا التحقيق قد انتهى باحالة المامل فعلا الى المحكمة التأديبية — تقديم المامل استئنافه — اخلقه للتحقيق قبل مضي شهر من تقديم الاستئناف وقبولها

— الأثر المترتب على ذلك : لا يكون للاستقالة أثر في انتهاء خدمة العامل .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٧٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة . والذي قدم المتهم استقالته في ظل العمل بأحكيه — تنص على أنه « للعامل ان يقدم استقالته من بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك » .

ولا تنتهي خدمة العامل الا بقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقا على شرط أو مقترنا بقيد وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه .

ويجوز خلال المدة ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك » .

فذا احيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى بغمر عقوبة الفصل أو الاحالة الى المعاش .

ويجب على العامل ان يستمر في عمله الى ان يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة الى ان ينقضي الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية .

ومن حيث ان العامل يعتبر محالا الى المحاكمة التأديبية في حكم هذا النص ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، من تاريخ

الاحالة الى التحقيق في وقائع الاتهام المنسوبة اليه ، طالبا ان  
هذا التحقيق قد انتهى باحالة العامل فعلا الى المحاكمة  
التأديبية اخذا في الحسبان ان مرحلة التحقيق تعتبر تمهيدا  
لازما لهذه المحاكمة وان القرار الذي يصدر باحالة العامل الى  
المحاكمة التأديبية انما يستمد سبب اصداره من اوراق هذا  
التحقيق التي تعتبر سند الاتهام في الدعوى التأديبية الامر  
الذي يتحقق معه ارتباط كل من المرحلتين بالأخرى ارتباطا  
جوهريا على نحو يقتضي التعديل على تاريخ احالة الامر  
للتحقيق مع العامل في مجال تحديد التاريخ الذي يعتبر فيه  
العامل محالا الى المحاكمة التأديبية في مفهوم نص المادة ٧٢ من  
قانون نظام العاملين المدنيين باتدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١  
مسالك الاشارة اليها .

ومن حيث انه لما كان الثابت في الاوراق ان المدرس المذكور  
انقطع عن عمله بمدرسة ابله الثانوية دون اذن من ٤ اكتوبر  
سنة ١٩٧٧ فارسلت له المدرسة انذارا على محل اقامته ١١ من  
اكتوبر سنة ١٩٧٧ ، ويتاريخ ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ ورد  
للمدرسة طلب استقالة من المذكور ضمنه رغبته في الاستقالة  
من الخدمة اعتبارا من ٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، فاحيل هذا  
الطلب الى ادارة شمال الجيزة التعليمية بعد ان نشر عليه من  
مدير المدرسة بما يفيد ان المذكور كان منتظما بالعمل بالمدرسة  
حتى ٤ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ ، وقد قرر السيد / مدير عام  
الادارة في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ احالة المدرس المذكور الى  
ادارة الشؤون القانونية للتحقيق معه في واقعة انقطاعه عن  
العمل اعتبارا من ٤ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ مع وقف صرفه  
وراتبه ، ثم لحيل الموضوع الى النيابة الادارية حيث انتهى الى  
احالة المذكور الى المحاكمة التأديبية ، لما كان ذلك وكان السيد /  
مدير ادارة شمال الجيزة التعليمية قد قرر في ٢ من نوفمبر

سنة ١٩٧٧ على ما سلف بيته - أحالة المتهم الى التحقيق في واقعة انقطاعه عن العمل وذلك قبل انقضاء مدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٧٢ سلفة الذكر من تاريخ تقديم المتهم لاستقالته في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ فمن ثم لا يكون لهذه الاستقالة اثر في انتهاء خدمة المتهم ، بل تظل علاقته الوظيفية قائمة ، وبهذه المثبة يتمين مسألته تأديبيا عن واقعة انقطاعه عن العمل باعتباره - موجودا بالخدمة وليس تركا لها .

ومن حيث ان التثبت من الأوراق ان المتهم قد انقطع عن عمله اعتبارا من ٤ أكتوبر سنة ١٩٧٧ واستمر انقطاعه حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون اذن بذلك من السلطة المختصة وبهذه المثبة يكون قد خالف واجبات وظيفته وما تفرضه عليه من التزامات ، ويتمين من ثم توقيع الجزاء الذي يناسب ما ثبت في حقه من انقطاع عن العمل بدون اذن والذي نقره المحكمة بخضم شهر من أجره .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى توقيع غرامة مالية على المتهم قدرها عشرة جنيهات تأسيسا على انه قد اصبح تركا للخدمة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون حقيقا بالالفاء .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم ، فقد تعين القضاء بقبول الطعن شكلا ، وبمجازاة المتهم بخضم شهر من أجره .

### قاعدة رقم ( ٢٦٢ )

#### المبدأ :

مندى جواز قبول الطلب المقدم من المبلل بالإحالة الى  
المعاش المبكر طبقا للقرار الجمهورى رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ ،  
حالة كونه محالا للمحاكمة التأديبية .

#### ملخص الفتوى :

من حيث ان قوانين العاملين المنبغية على القانون الحالى  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، لم تعتبر الاحالة الى المعاش سببا لانتهاء  
الخدمة الا اذا كانت صادرة كقرار تأديبى . وعلى أساس هذا  
النظر اتجهت المحكمة الادارية العليا الى تكيف طلب الاحالة الى  
المعاش ونقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بانه طلب  
استقالة .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد خرج على  
هذه النظرة التى اتجهت اليها قوانين العاملين السابقة عليه ،  
اذ اعتبر الاحالة الى المعاش ، ولو لم تكن قررا تأديبيا ، سببا  
لانتهاء الخدمة . وعلى ذلك فان طلب الاحالة الى المعاش الذى  
يقدم فى ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المتوهم عنه ، وطبقا  
لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ مالف الذكر  
لا يعتبر طلب استقالة ، ولا تسرى عليه من ثم احكام الاستقالة ،  
وانما تسرى عليه الاحكام التى وردت فى هذا القرار الجمهورى  
رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ المتوهم عنه وليس من بينها ما تضمنه عجز  
المادة ٩٩ من قانون العاملين المدنيين رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ من  
عدم جواز قبول استقالة المبلل المحال الى المحاكمة التأديبية

الابعد الحكم في الدعوى بغیر عقوبة الاحالة الى المعائن او  
القصاص .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
الى جواز قبول طلب الاحالة الى المعائن المبكر طبقا لقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ سلف الذكر ، المقدم  
من المابل الحال الى المحكمة التأديبية .

( ملف ٩٣٤/٤/٨٦ — جلسة ١٦/٣/١٩٨٢ )

## الفرع الثالث وسائل استخلاص المحكمة التأديبية لاختصاصها

### قاعدة رقم ( ٢٦٣ )

المبدأ :

ضرورة تقييد المحكمة التأديبية بقواعد الإثبات عند استخلاص وقائع الاتهام من ملف الدعوى ، مع تقدير هذه الوقائع بما يتماشى مع المنطق السليم .

ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية لها مطلق الحرية في أن تستخلص قضائها من واقع ما في ملف الدعوى من مستندات وعناصر وترائن أحوال بشرط أن تتقيد بقواعد الإثبات وتأخذها عن القائلون أخذا صحيحا . كما انها مقيدة ايضا عند استخلاصها الوقائع الصحيحة ، بتقديرها تقديرا يتماشى مع المنطق السليم . وبني توافر ذلك يستوى أن تختار المحكمة الاعتماد على شهادة شاهد دون آخر او تعتمد على قرينة دون أخرى من نفس توتنها . .

( ملعن ١٦٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٤ )

المبدأ :

ضمائم التحقيق لابل المحاكم التأديبية — يكفى قواها

**قيام الأصول والقواعد الأساسية التي تنظمها الشريعة لسلامة التحقيق - لا الزام على المحكمة بسماع شهادة الرؤساء الإداريين للموقف المحال على المحكمة التأديبية - أساس ذلك .**

### **ملخص الحكم :**

يخلص من استقراء النصوص الواردة في شأن تأديب الموظفين في كل من قانون تنظيم موظفي الدولة وقانون تنظيم النيابة الإدارية والمحكمات التأديبية أنها تهدف في مجملها إلى توفير ضمانة لسلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمال الجهة القائمة به ، بغية الوصول إلى إظهار الحقيقة من جهة ولتمكين الموظف المتهم من جهة أخرى من الوقوف على عناصر هذا التحقيق ودلة الاتهام لإبداء دفاعه فيما هو منسوب إليه ، ولم تتضمن هذه النصوص ما يوجب إفراغ التحقيق في شكل معين أو وضع مرسوم ، كما لم ترتب جزاء البطلان على اغفال إجراءاته على وجه خاص . وكل ما ينبغي هو أن يتم التحقيق في حدود الأصول العامة بهراعاة الضمانات الأساسية التي تقوم عليها حكمته بأن تتوافر فيه ضمانة السلامة والحيدة والاستقصاء لصالح الحقيقة وأن تكفل به حماية حق الدفاع للموظف تحقيقاً للمعادلة ، فلذا تم استجباؤ الوقائع المكونة للذنب التأديبي واستخلصت عناصر الاتهام بأسلوب مشروع من مصادرها الصحيحة وضمت الأوراق المؤيدة لها وأكملت بأقوال الشهود من الموظفين وغيرهم أو بالتحريات أو الإيضاحات أو التقارير المتقدمة منهم ووجه الموظف المحال إلى المحكمة التأديبية بهذا كله ، سواء باستجوابه عن تلك الوقائع أو بمناقشته فيها أو بتليفه بها لإبداء ملاحظاته أو رده عليها ويمكن من الإطلاع على التحقيقات التي أجريت والأوراق المتعلقة بها أو أخذ صورة منها إن شاء ، وأجيب إلى طلبه فيما يتعلق بسماع شهود أو ضم أوراق أو تقارير أو استيفاء إجراء وسمح له بإبداء أقواله



ووفاءه وملاحظاته ، أما كتابه بمذكرة وشفهيا يبين أو مرانعة  
سواء بنفسه أو بحلم . إذا تحقق هذا ولم يقع اخلال به  
عن الفلية التي استهدفها المشرع من الاحكام الخلسة بلجراءات  
التدبير في هذا الخصوص تكون متحققة . ولا يقدح في صحة  
هذا النظر ما ورد بالمرسوم الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٢  
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام  
موظفي الدولة او بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨  
الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنسبة  
الادارية والمحكم التاديبية من نصوص خاصة بالتطبيق في  
المحكمت التاديبية لا تعدو ان تكون احكاما توضيحية ولردة على  
سبيل التوجيه والتنظيم في حدود احكام القانون الذي تستند  
اليه ، دون الخروج على هذه الاحكام او تناولها بالاضامة  
او التعديل ، ودون ترتيب جزاء البطلان على عدم اتباع شكلاتها  
وهو الجزاء الذي لم يقرره القانون ذاته على مثل هذه  
المخالفات .

فاذا كان قرار احالة الطاعن الى المحاكمة التاديبية قد  
صدر بناء على ما كشفت عنه التحقيقات التي اجرتها مراقبة  
التشريع والتحقيقات بوزارة التسوين ثم النيابة العامة ثم تقرير  
ادارة الخبراء بالوزارة من مؤاخذات اُسندت اليه — ومن ثم  
غلا وجه للنسعى على القرار المذكور بالبطلان بقوله انه  
لم يسبقه تحقيق ادارى او تحقيق في موضوع التهمة الخاصة  
بعملية الكيوسين . كما لا وجه في تعيب حكم المحكمة التاديبية  
بدعوى مخالفته لنص المادة ٢١ من القانون رقم ١١٧ لسنة  
١٩٥٨ لعدم سماع المحكمة اقوال الرؤساء الموكول اليهم مراقبة  
عملية الكيوسين ، لان المادة المذكورة لا توجب هذا الاجراء على  
منحوا يذهب اليه الطاعن بل تجعله جوازا « اذا رأت المحكمة  
وجها لذلك » . ولا بطلان على ترك الممثل برخصة قررت  
المحكمة الاستغناء عنها بما بين يديها وتحت بصرها من دلائل

ولاستيفاد ومفرائن احوال وايضا حلت واقوال فى التحقيق لشهود وخبراء رأت انها تكفى لتكوين اقتناعها فيما انتهى اليه تفضلها ، كذلك لا بطلان فى اجراءات المحكمة التأديبية او الحكم يمكن رده الى عدم مراعاة ما نصت عليه المقتضى ٤٧ ، ٤٨ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفى الدولة ما دامت الأصول العامة والضوابط الأساسية التى تطلبها سلامة التحقيق ولتمكين الموظف المحال الى المحكمة من ابداء دفاعه قد تحققت وكمثل لهذا الآخر على الوجه السابق ايضا .

( طعن ١٠٠٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦٥ )

المبدأ :

حق هيئة التأديب فى الاستعانة برأى جهة فنية متخصصة فى الكشف عن الحقيقة والوصول الى الصواب - لا تحول دونه تبعية تلك الجهة من ناحية التنظيم الإدارى للوزارة التى احالت الموظف الى المحكمة التأديبية - امتناع الاستناد فى ذلك الى قواعد المرافعات المدنية والتجارية - أسس ذلك ان الاجراءات المدنية وضعت لصالح خص على خلاف الحال بالنسبة الى اجراءات المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ان القواعد المتعلقة بتأديب الموظفين سواء جاءت فى قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن بعده القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام المسجلين المدنيين بالدولة ، ام فى قانون النيابة الادارية والمحكمات التأديبية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . ام فى قانون هيئة البوليس رقم ٢٢٤

لسنة ١٩٥٥ لم تتضمن نصوصاً تنظم أعمال الخبرة لدى مجالس التأديب وكل ما توجبه هذه القواعد بصيغة علمية هو أن يجري التحقيق الإداري أو التأديبي وتتم المحاكمة في حدود الأصول العامة للمحاكمات والتهلل ظاهر بين المحاكمة الجنائية . والمحاكمة التأديبية ، فكلاً تطبيق شريعة عقاب سواء في مجال الدولة بكلها أم في مجال الوظيفة العامة وحدها . ولا جدال في أن لهيئات التأديب الاستمعية بآراء الخبراء وأن انتدابهم إياها لمهمة خاصة يعتبر إجراء من إجراءات التحقيق . وليس في القواعد التي تنظم تأديب الموظفين أو محاكمتهم ما يمنع من الاستمعية برأي جهة فنية متخصصة في الكشف عن الحقيقة والوصول إلى الصواب . سواء أكانت تلك الجهة تتبع من ناحية التنظيم الإداري الوزارة التي أخلت الموظف إلى المحاكمة التأديبية أم لا تتبعها وليس في تلك القواعد ما يترتب جزاء البطالان على شيء من ذلك . ولا يمكن الاستناد إلى قواعد المرافعات المدنية والتجارية غير كل ما لم يرد بشأنه نص في مجال التأديب . ذلك أن الإجراءات المدنية وضعت لصالح خصم إما إجراءات المحاكمة التأديبية وهي أقرب إلى المحاكمة الجنائية فقد نظمت لصالح علم وروعي فيها سر المرفق العلم .

( طعن ١٤٥٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٦ )

#### المبدأ :

سلطة المحكمة التأديبية في تقدير أدلة الإثبات - الاجراء  
إلى الخبرة كطريق من طرق التحقيق - للمحكمة ذلك من  
تلقاء نفسها أو بناء على طلب اصحاب الشأن اذا ما اقتضت  
بجسواه .

### ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية انما تستخدم الدليل الذى تقيم عليه قضاءها من الوقائع التى تطئن اليها دون معتب عليها فى هذا الشأن ما دام هذا الاقتناع تلقيا على اصول موجودة وغير منتزعة من اصول لا تنتجها اذ الخبرة هى طريق من طرق التحقيق يجوز للمحكمة ان تلجأ اليه بناء على طلب اصحاب الشأن او من تلقاء نفسها اذا ما تراءى لها ذلك فمن ثم يحق لها رفض الطلب المقدم اليها بطلب نحب خبر اذا اقتنعت بعدم جدواه والعبرة فى ذلك باقتناع المحكمة .

( طعن ١٧٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١١/٢٥ / ١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٧ )

#### المبدأ :

العبرة فى مجال المحاكمة التأديبية هى بما تحصويه أوراق الدعوى من عناصر عن ثبوت الاتهام او عدم ثبوته ايا كانت الدلائل التى قد تستفاد من ملف القضية - الأمر فى شأن ضم بعض الأوراق الى ملف الدعوى متروك لتقدير المحكمة التأديبية دون معتب عليها من المحكمة الإدارية العليا ما دامت الأوراق المطلوب ضمها ليست حاسمة فى موضوع النزاع وان الأوراق التى اعتمد عليها حكم فى فضله كاتية للفصل فى النزاع .

### ملخص الحكم :

لا يعيب الحكم ان المحكمة لم تستجب الى طلب الطاعن ضم ملف خدمته الذى يشهد بكفائه وامتيازه وذلك لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه - وبحق - من أن العبرة فى مجال المحاكمة

التأنيبية هي بما تحويه أوراق الدعوى من عناصر عن ثبوت  
الانتهام أو عدم ثبوته أيما كانت الدلالة التي قد تستلزم من ملف  
الخدمة ، والأمر في شأن ضم بعض الأوراق الى ملف الدعوى  
متروك لتقدير المحكمة التأنيبية . دون معقب عليها من المحكمة  
الإدارية العليا ما دامت من الأوراق المطلوبة ضمها ليست حلقة  
في موضوع النزاع ما هو الشأن فيما يتعلق بطلب ضم  
ملف الخدمة في النزاع المثل وما دامت الأوراق التي اعتمد عليها  
الحكم الملمون فيه في قضائه كفيلا للفصل في الدعوى  
وحسب الحكم أن يكون قد استخلص النتيجة التي انتهى اليها  
استخلاصا سلفا من تلك الأوراق كما هو الشأن فيما يتعلق  
بقضاء الحكم الملمون فيه على النحو المتقدم ذكره .

( طعن ٦٢٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٨ )

#### المبدأ :

قرار المحكمة بإعادة الدعوى الى النيابة الإدارية لاستيفاء  
بعض البيانات - اجراء من اجراءات التحقيق - ليس في ذلك  
إبداء رأى في القضية يجعل المحكمة غير صالحة لنظرها .

#### ملخص الحكم :

انه ولئن كانت المحكمة التأنيبية قد قررت إعادة الدعوى  
الى النيابة الإدارية لاستيفاء بعض البيانات الا انه ليس في ذلك  
إبداء للرأى في القضية من شأنه أن يجعل المحكمة غير  
صالحة لنظرها ولا يمدو ما قرره في هذا الشأن أن يكون  
اجراء من اجراءات التحقيق الذي استكملته المحكمة بعد ذلك

سماع أقوال الطاعن ومناقشته فيما نسب اليه وتكليفه بتقديم ما قد يكون لديه من مستندات وأوجه دفاع .

( طعن ٥٠٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٩ )

المبدأ :

المادة ٣٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — للمحكمة استجواب العامل المقدم للمحكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم — لا تشريب على تكليف المحكمة للنيابة الإدارية التي قامت بالتحقيق أصلاً باستكمال ما ترى المحكمة استكماله من سماع شهود أو استيفاء بعض جوانب التحقيق — ليس ثمة ما يوجب قصر إجراء التحقيق على المحكمة والحظر على تكليفها للنيابة العامة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٦ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . نصت على ان للمحكمة استجواب العامل المقدم للمحكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم .

وكما ان للمحكمة سماع من يرى سماعهم بالشهود ، فلا خريب عليها ان تكلف النيابة الادارية التي قامت بالتحقيق الاصل باستكمال ما ترى المحكمة استكماله هي سماع للشهود او تحقيق لبعض جوابات التحقيق ومن ثم فلا مقتنع فيما اثارته الشركة الطاعنة في تقرير الطعن من مخالفة هذا الاجراء للقانون ولا

مقتنع في القول بأن حكم المادة ٣٦ مالف الذكر يوجب تمر اجراء التحقيق على المحكمة ويحظر عليها تكليف النيابة ادارية به .  
( طعن ١٨٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

#### المبدأ :

لا الزام على المحكمة التأديبية ان تتعقب دفاع المذعى عليه في وقائع وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالا الحجج التي كونت منها عقيدتها مطرحة بذلك ضمنا الاستناد التي قام عليها الدفاع .

#### ملخص الحكم :

اذا كان الحكم المظنون فيه بنى اقتناعه على الاسباب التي استخلصها من اصول ثابتة في الأوراق وسلاتها لحض دفاع المتهم مفصلا اياها على نحو كاف لتبرير مذهبه في الرأي الذي انتهى اليه ، فان الطعن عليه ببطلانه لتصوير في التسييب ، مردود ، ذلك ان المحكمة التأديبية ليست بملزمة بأن تتعقب دفاع المذكور في وقائع وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالا الحجج التي كونت منها عقيدتها مطرحة بذلك ضمنا الاستناد التي تلم عليها دفاعه ، بما يتعين معه رفض هذا الوجه ايضا لسلامة الحكم المظنون فيه من اى تصور محل يمكن أن يكون ميبا لابطاله .

( طعن ١٠٠١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٧١ )

#### المبدأ :

لا الزام على المحكمة التأديبية ان تتعقب دفاع الموظف في وقائعته وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالا الحجج التي كونت منها عقيدتها .

#### ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطامن في وقائعته وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالا الحجج التي كونت منها عقيدتها مطرحة بذلك ضنا الأسناد التي قام عليها دفاعه .

( طعن ١٢٠٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

#### المبدأ :

اشارة المحكمة التأديبية في اسباب حكمها الى انه لم يترتب على المخالفة التسوية الى الموظف اضرار بالاختزانة العامة — لا ينفي عن المخالفة حتما طبيعتها المالية وليس من شأنه تغيير وصف القبهة .

#### ملخص الحكم :

ولئن كانت المحكمة التأديبية قد ذكرت في اسباب حكمها انه لم يترتب على المخالفات المسندة الى الطامن اضرار بالاختزانة العامة الا ان هذا لا ينفي عن طبيعة المخالفة المالية التي كانت



مسندة الى الطاعن من شتمها المسلس بحقوق الدولة المالية فلم تقصد المحكمة التأديبية ان تفسر في وصف التهمة وانما قصدت الى ابراز الأسبلب التي من اجلها خفضت العقوبة عن المخلف ، وحتى ولو كان الأمر غير ذلك اخذا بقول الطاعن من ان المحكمة التأديبية قصدت ان تنفى تلك الصفة عن التهم التي اسندت اليه فان ذلك لا يعنى بحكم اللزوم القضاء ببراعته اذا ما استظهرت المحكمة التأديبية من وقائع الموضوع ان الطاعن قد ارتكب المخلفات المسندة اليه .

( طعن ١٢٠٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٣ )

المبدأ :

نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات بسقوط الخصومة —  
خلص بالدعوى المدنية دون الدعوى التأديبية .

ملخص الحكم :

بالنسبة للوجه الثاني من أوجه الطعن بعدم القبول فإن نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات يتحدث عن القواعد الخاصة بالدعوى المدنية أثناء نظير الدعوى أمام محكمة معينة وهو جزاء عن اهمال المدعى في مبثثرة دعواه او عن الالحاح في خصومة دون العمل على الفصل فيها في حين ان دعوانا الحالية دعوى تأديبية وعن مدة لم تكن الأوراق المودعة فيها لدى ديوان المحاسبات عن خصومة معقودة أمام الديوان او غيره الأمر الذي يقتضي معه رفض الدفع بعدم القبول بوجهيه :

( طعن ١٤٩٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩ )

( م ٣٥ — ج ٩ )

**القرار الرابع**  
**الحكمة التأديبية تقيم الدعوى على المالبين**  
**غير من قدموا للحكمة ألبها بشروط**

---

قاعده رقم ( ٢٧٤ )

**المبدأ :**

المادة ٤١ من قانون مجلس الدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ —  
تفسرها — اقامة الدعوى التأديبية ضد علبين من غير من  
قدموا للحكمة — منطه ان تكون المخالفات التي رات الحكمة  
نسبتها الى هؤلاء المالبين مرتبطة بالدعوى المنظورة لالبها  
ومفرعة عنها — عدم جواز توجيه الاتهام عن مخالفات  
لا تتصل بالدعوى المنظورة .

**ملخص الحكم :**

ان الحكمة التأديبية قد امرت في منطوق حكمها المظمون  
فيه بقبلة الدعوى التأديبية ضد المهنس من المخالفات التي  
نسبتها اليه والتي تضافت في الامتناع عن تنفيذ حكم الالفاء  
الصادر في ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٢ تنفيذًا شاملا وفي  
المخالفات المعيدة التي أوردها المظمون ضده في شكواه المؤرخة  
٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢ وهي الشكوى التي كتبت سببا في مجازاته  
بخفض وظيفته ومرتبه بالقرار رقم ٢٦٤ الصادر في ٣٠ من  
أغسطس سنة ١٩٧٢ .

ومن حيث ان المادة ٤١ من قانون مجلس الدولة والتي استند

اليها الحكم فيما اُمر به من اقامة الدعوى على عاملين من غير من قدموا للحكمة امامها اذا قامت لديها اسبيل جديّة جوّوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم أجلا مناسبا لتحضير دفاعهم اذا طلبوا ذلك وتحال الدعوى برمتها الى دائرة اخرى بقرار من رئيس مجلس النوبة بناء على طلب رئيس المحكمة . ويستفاد من هذا النص انه يلزم لاعمال حكمه ان تبين المحكمة وهي تنظر دعوى تأديبية معينة مطروحة امامها ، ان ثبت اسبيلاً جديّة مستمدة من أوراق هذه الدعوى وتحقيقاتها تقتضى توجيه الاتهام الى عاملين غير من قدموا للحكمة في قرار الاحالة ، ومناد ذلك ان تكون المخالفات التي رأت المحكمة نسبتها الى هؤلاء العاملين مرتبطة بالدعوى المنظورة ومتفرعة عنها ، وآية ذلك ان عبارة المادة تجرى بان تحال الدعوى « برمتها » الى دائرة اخرى ، اي ان تحال بالنسبة الى شملهم قرار الاحالة المتقدم من التلبّة ابتداء وكذلك من وجه اليهم الاتهام من المحكمة اثناء نظر الدعوى . وعلى ذلك فانه لا يجوز للمحكمة طبقا لهذا النص ان توجه الاتهام الى غير من قدموا للمحكمة امامها عن مخالفات لا تتصل بالدعوى المنظورة ايا كان المصدر الذي استقت منه المحكمة عليها بهذه المخالفات على غرض وجودها او صحتها .

ومن حيث انه لما كان ذلك وكانت المحكمة التأديبية قد امرت في حكمها المطعون فيه باقامة الدعوى ضد رئيس مجلس ادارة الشركة العاملة للمشروعات الكهربائية لاتهامه عن المخالفات التي سلف ذكرها ، ولما كانت هذه المخالفات منبئة المسئلة تلمها بالمخالفات الواردة في التحقيقات وقرار الاتهام التقدم ضد المطعون ضده ، فضلا على ان قضاء هذه المحكمة في الطعنين

رقمي ٢٦٤ و ٨٦٦ لسنة ١٩ ق سلف البيان قد أفصح عن  
مسلك هذا الاتهام وعدم صحته ، لذلك يكون الحكم المطعون  
فيه قد خالف القانون في هذا الشق بدوره ومن ثم يتعين  
الحكم بالافساح .

( طعن ٢٦٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩ )

( طعن ٨٢٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٧١ )

#### المبدأ :

مبدأ الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من المحاكم التقيسية هو استون يوما من تاريخ صدور الحكم - عدم سريان هذا المبدأ في حق ذى المصلحة الذى لم يعلن بإجراءات محاكمته - وبالتالي لم يعلم بصور الحكم ضده - يبدأ هذا المبدأ من تاريخ العلم اليقيني بهذا الحكم .

#### ملخص الحكم :

انه وان كان مبدأ الطعن أمام المحكمة الادارية العليا هو استون يوما من تاريخ صور الحكم الا ان هذا المبدأ لا تسرى في حق ذى المصلحة الذى لم يعلن بإجراءات محاكمته وبالتالي لم يعلم بصور الحكم ضده - الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم .

ومن حيث انه ليس في الأوراق ما يفيد ان الطاعن قد علم بصور الحكم المطعون فيه قبل ٣ من أغسطس سنة ١٩٦١. عند البدء في اتخاذ اجراءات تنفيذه ضده - وقد تقدم بطلب لاعفائه من رسوم الطعن في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ أى قبل مئتين يوما على علمه بالحكم وصدر القرار باعفائه من هذه الرسوم في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦١ وأودع تقرير الطعن في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦١ - وبذلك يكون الطعن قد استوفى اوضاعه الشكلية - ويكون الدفع بعدم قبوله لرفعه بعد المبدأ غير قائم على أساس سليم .

( طعن ٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٧ )

#### المبدأ :

الطمعن في حكم المحكمة التمييزية بناء على طلب صاحب الشأن - لا يسوغ أن يضار منه .

#### ملخص الحكم :

لا محل لاعادة النظر في الشق الذي برأت المحكمة التمييزية الطاعن منه للشك ، اذ ان الطمع مقدم بناء على طلبه ولا يسوغ أن يضار بفعله .

( طعن ٩٢٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

#### المبدأ :

طعن هيئة مفوضي الدولة في حكمها بناء على طلب المحكوم ضده الذي قضى بفصله من الخدمة — عدم استغادة المحكوم ضده الثاني بخصم مرتب شهر من هذا الطاعن — فسليه — انتفاء الوحدة في الجريمة المسلكية التي جوزى المحكوم ضدها من اجلها او الوحدة في الموضوع وعدم قابليته للتجزئة .

#### ملخص الحكم :

اذا بان من الأوراق انه ليس ثمة وحدة في الجريمة المسلكية التي جوزى المذكوران من اجلها او وحدة في الموضوع وعدم قابليته للتجزئة ، ذلك ان المحكوم ضده الاول جوزى عن الجمع

بين عمله الحكومى وعمله فى الخارج وهى جريمة تتسافر  
أركانها بمجرد الجمع بين العنصرين ولو لم يترتب عليه انقطاع  
الموظف عن أعمال وظيفته ، ولم يجاز عن انقطاعه عن العمل  
بينما جاوزى الآخر على تسمته على انقطاع الأول عن عمله وهو  
أمر لم تبحثه المحكمة بالنسبة للأول ، وظاهر من ذلك أن الجريمة  
المسلكية التى وقع من أجلها الجزاء على المحكوم ضده الأول  
غير الجريمة المسلكية التى وقع من أجلها الجزاء على الثانى ،  
وإذا كان ثمة ارتباط بين الجريمتين فإنه قابل للتجزئة إذ لكل  
وجهها الخاص ، ومن ثم فلا يفيد المحكوم ضده الثانى من  
الطمع المرفوع من هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب المحكوم  
ضده الأول .

( طعن ١٦٥٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

المبدأ :

مدى رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحاكم  
التأديبية - لا مجال لهذه الرقابة إلا فى إحدى الأحوال الثلاثة  
المصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩  
فإذا لم توجد واحدة من هذه الأحوال وكان الحكم مستندا إلى  
وقائع صحيحة لها أصول ثابتة من الأوراق وكان التكيف سلبيا  
والاستخلاص سلبيا فلا وجه للتققيب على الحكم من المحكمة  
الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

لما كانت أحكام المحاكم التأديبية طبقا لنص المادة ٣٢ من  
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تعتبر نهائية ولا يجوز الطعن



عليها الا ايلم المحكمة الادارية العليا ويرفع الطعن وفقا لاحكام  
المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس  
الدولة للجمهورية العربية المتحدة اى فى الاحوال التى نصت  
عليها هذه المادة وهى : ١ - اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا  
على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله . ٢ - اذا  
وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم  
٣ - اذا صدر الحكم خلافا لحكم سابق حاز قوة الشيء  
المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع . ولما كان  
الامر كذلك فانه اذا انتهى قيام حلة من هذه الاحوال ، كان  
الحكم مستندا الى وقائع صحيحة قائمة لها اصول ثبتت  
وموجودة فى الأوراق كينها تكييفها قانونيا سليما ، واستخلص  
منها نتيجة سليمة تبرر اقتضاه الذى بنى عليه قضاءه  
خلا محل للتعقيب عليه باستئناف النظر بالموازنة والترجيح فيها  
قام لدى المحكمة التى اصدرت الحكم من دلائل وبيانات وقرائن  
احوال اثبتا او نفيا فى خصوص قيام او عدم قيام الحالة  
الواقعية او القانونية التى تكون ركن السبب فى توقيع الجزاء ،  
او بالتدخل فى تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتيبه عليه  
من آثار او فيما استخلصته من هذه الدلائل والبيانات وقرائن  
الاحوال وما كونت منه عقيدتها واقتناعها فيما انتهت اليه ،  
ما دام تكييفها للوقائع سليما وما استخلصته منها هو استخلاص  
سليخ من اصول تنتجها ملابا او قانونا ولها وجود فى الأوراق .  
واذا كانت المحكمة التأنيبية قد انتهت من مجوع العناصر التى  
طرحت عليها الى تكوين عقيدتها واقتناعها بادانة سلوك الطاعن  
فى التهم التى رأت مؤاخنته عليها لاخلاله بواجبات وظيفته  
ومقتضيات المصلحة العامة ، والتى برئته من التهمة التى قامت  
على الشبك وتصدرت لذلك الجزاء التى ارتآته منسبا ، وهو  
وقفه عن العمل لمدة ثلاثة اشهر بدون مرتب ، مع التخفيف  
فيه بمراعاة صحيفة احواله وتقريره السرية السنوية - فلا  
سبيل الى اعمال الرقابة على ما كونت منه عقيدتها واقتناعها

أو إلى الزامها بمنقشة وقائع معينة فيما يتعلق بعملية الكروسين أو تقصى ما إذا كان واجب الحيلة لضبط هذه العملية وحسن تنظيمها ومنع التلاعب فيها يقتضى إمساك دفتر خاصة بها أم لا سواء كانت ثبت منشورات أو تعليمات من الوزارة بشأنها أو كان أمرها بتروكا لكيسة التائبين على هذه العملية فى المراتب المختلفة وصحيح تقديرهم لمسئولياتهم .

( طعن ١٠٠٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

#### المبدأ :

تتخص المحكمة التأديبية فى تقدير الدليل متى كان استخلاصها سلبيا من وقائع نتجه وتؤدى إليه - رقابة المحكمة الإدارية العليا لا تعنى استئناف النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة اثباتا أو نفيا - اقتصرها على حالة انتزاع المحكمة الدليل من غير اصول ثابتة فى الأوراق أو لدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة عليها .

#### ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية اذ استخلصت من الوقائع المتقدمة الدليل على أن هذا المتهم قد ثارف خنيا اداريا يستاهل العقاب ، وكان هذا الاستخلاص سلبيا من وقائع نتجه وتؤدى اليه فان تقديرها للدليل يكون بمنأى عن الطعن ، كما وان رقابة هذه المحكمة لا تعنى ان تستأنف النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة اثباتا أو نفيا اذ أن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها ، وتدخل هذه المحكمة أو رقبتها لا يكون الا اذا كان الدليل الذى اعتمدت عليه تلك المحكمة فى قضائها غير

مستند من أصول ثابتة في الأوراق او كان استخلاصها لهذه الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة عليها فهنا فقط يكون التدخّل لتصحيح القانون لأن الحكم في هذه الحالة يكون غير قائم على سببه . ان المحكمة التأديبية انما تستند الدليل من الواقعة التي تطعن اليها فلها ان تأخذ بأي من اقوال الشهود الثابتة في المحضرين حتى ولو خالفت الاقوال التي ادّلو بها أمامنا والعكس جائز ، كما وان لها ان تأخذ بها اطلاقا اذا ما تبين لها من ظروف الحال عدم اطمئنانها الى هذه الاقوال .

( طعن ٢٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٨١ )

#### المبدأ :

حكم المحكمة التأديبية في مسألة شكلية دون الفصل في موضوع التناييب — الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا —  
الفاؤها ايها — الحكم بإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية.  
المختصة للنظر في موضوعها .

#### ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية تقوم على ضمانات لصالح الموظف في التحقيق والدفاع والمحكمة فهي من هذه الناحية أشبه بالمحاكمات الجنائية وعلى ذلك اذا كان القرار الصادر من المحكمة التأديبية قد فصل في نقطة فرعية شكلية او خلصة بالاختصاص غير حاسمة في موضوع التناييب ذاته بالادانة او بالبراءة او بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ورات المحكمة الادارية العليا الغاء هذا القرار كان لها ان تعيد الدعوى الى المحكمة التأديبية للنظر فيها من جديد متبعة ما رسمه القانون.

من إجراءات وما استوجبه من ضلالت في التحقيق والدفاع  
والحكمة ، ومن ثم فانه يتمين القضاء بالقضاء الحكم المطعون  
فيه ، ويقبول الدعوى ، وباعادتها الى المحكمة التأديبية للفصل  
فيها .

( طعن ١٠٥٩ ، ١٠٧٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

#### المبدأ :

حجية الشيء المقضي — قضاء المحكمة التأديبية ببراءة المتهم  
الثانية لأسباب واعتبارات خاصة بها وصحة حكمها حائزا  
لقوة الشيء المقضي به — لا يقيد الحكم العلياً وهي بصدد الفصل  
في طعن المتهم الأول على ادانته تأديبياً بسبب نزوله معها  
في غرفة واحدة بأحد الفنادق .

#### ملخص الحكم :

انه وان كانت المحكمة التأديبية قد قضت ببراءة المتهم  
الثانية لأسباب واعتبارات خاصة بتلك التهمة واصبح الحكم  
في شأنها حائزاً لقوة الشيء المقضي به لعدم الطعن فيه وانقضت  
به الدعوى التأديبية بالنسبة اليها الا ان حجية هذا الحكم  
مقتصرة على ما قضى به من براءة تلك التهمة فلا يقيد هذه المحكمة  
وهي بصدد الفصل في طعن المتهم الأول على ادانته تأديبياً بسبب  
نزوله معها في غرفة واحدة بأحد الفنادق رغم انتهاء أية  
صلة بينهما تبرر هذه الضلوة .

( طعن ٢٤٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

#### المبدأ :

صنوع حكم من المحكمة التأديبية بأحالة الدعوى الى محكمة تأديبية اخرى - الطعن على هذا الحكم امام المحكمة الإدارية العليا والنازعه مع احالة الدعوى الى المحكمة المختصة - لا حجية لحكم المحكمة التأديبية التي احالت الدعوى الى المحكمة التأديبية الاخرى لا ينال من ذلك صنوع حكم في موضوع الدعوى من المحكمة التأديبية التي احيلت عليها الدعوى بعد ان قضت المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم الصادر بالأحالة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان هذا النعم في محله اذ تنص المادة الثانية من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ان يكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين في مستوى الادارة العليا في القاهرة والاسكندرية ، ويكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين عن المستويات الأولى والثاني والثالث في القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية في المحافظات الاخرى ويبين القرار عيادها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد اخذ رأى مدير النيابة الادارية . وتنص المادة الثامنة عشرة من ذات القانون على ان تكون محاكمة العاملين المتسوية اليهم مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم امام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة او المخالفات المذكورة فلذا تعذر تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه . ومفاد ذلك ان قانون مجلس الدولة جعل النطاق في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية يمكن

موضوع الخلفه أو المخالفات المنسوبة الى العامل أو العاملين  
المخلفين الى المحكمة التأديبية وليس يمكن عمل هؤلاء وقت  
اقامة الدعوى التأديبية ضدهم ، ومن ثم فإن المعول عليه  
قلنا في تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو مكان  
وقوع المخلفه أو المخالفات ولو نقل من نسبت اليهم هذه  
المخالفات بعد ذلك الى عمل في جهة أخرى تقع في دائرة  
اختصاص محكمة تأديبية أخرى وهذا الضابط يتفق مع طابع  
الاشياء وحسن سير المصلحة العامة باعتبار أن الجهة التي  
وقعت فيها المخلفه هي الأكثر على استيفاء عناصر الدعوى  
بمستنداتها في وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل في الدعوى  
على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى  
بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بأسيوط بنظر الدعوى  
وبإحالتها الى المحكمة التأديبية بالإسكندرية للاختصاص استنادا  
الى أن المدعى كان قد نقل من محافظة الوادي الجديد وهو مكان  
وقوع المخلفه الى محافظة الاسكندرية فإنه يكون قد اخطأ  
في تطبيق القانون متعينا الفأوه . ولا ينال من ذلك أن المحكمة  
التأديبية بالإسكندرية التي احيلت اليها الدعوى من محكمة  
أسيوط قضت في موضوعها بإجازة المخالف بخصم شهر  
من أجره لما نسب اليه من انهام اذ لا حجية لهذا الحكم طالما  
أن حكم المحكمة التأديبية بأسيوط الذي احيلت الدعوى بمقتضاه  
الى محكمة الاسكندرية لم يكتب هو ذاته أية حجية بعد ان قضت  
هذه المحكمة الطلما بالغتته في الطعن المائل .

ومن حيث لما تقدم يقيم الحكم بقبول الطعن شكلا وفي  
الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة  
التأديبية بأسيوط بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها .

### قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

#### المبدأ :

اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن في القرارات الصادرة من المحاكم التأديبية بمدد مدة وقف الموظفين عن العمل ويصرف أو عدم صرف مرتباتهم مؤقتا .

#### ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان اقرت باختصاصها بنظر الطعن في قرارات صادرة من المحاكم التأديبية بمدد مدة وقف الموظفين عن العمل ويصرف أو عدم صرف مرتباتهم مؤقتا وقضت فيها موضوعيا دون ان تحكم بعدم اختصاصها بنظرها ( يراجع الحكان الصادران من المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ في الطعنين رقمي ٩٧ ، ٩٩ لسنة ٥ ق ) . يؤكد هذا ويمززه ان القرار المطعون فيه — وان وصفته المحكمة بأنه قرار — الا انه في الحقيقة والواقع حكم صادر من المحكمة التأديبية وله كل مقومات الأحكام مثله مثل الأحكام الصادرة من المحكمة المذكورة في الدعوى التأديبية ذاتها ... ومن ثم يتمين القضاء برفض هذا التذرع .

( طعن ٣٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

#### المبدأ :

استخلاص المحكمة التأديبية التي انتهت اتها من اصول تنبئها ملابيا وقانونيا وتكييفها سلبيا وكلفت هذه النتيجة بغير اقتناعها الذي بنت عليه قضاؤها — لا محل لتعقيب عليها —

لا يجوز للطاعن ان يحاول اعادة الجدل في تقدير أدلة الدعوى ووزنها أمام المحكمة الإدارية العليا .

### ملخص الحكم :

انه متى ثبت ان المحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التي انتهت اليها استخلاصا سلفا من اصول نتائجها ملابيا وقانونيا وكيئنها تكييفها سلفيا وكلفت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي بنت عليه قضاءها فانه لا يكون هناك محل للتعقيب عليها - ذلك ان لها الحرية في تكوين عقيدتها من اى عنصر من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك ان تلخذ بما تطمئن اليه من اقوال الشهود وان تطرح ما عداها مما لا تطمئن اليه فلا تتريب عليها ان هي اقامت حكمها بادانة الطاعن على الاخذ باقوال هؤلاء الشهود متى كان من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها سوى اطمئنائها الى هذه الاقوال ما يفيد انها قد اطرحت ما ابداه الطاعن امامها من دفاع قصد به التشكيك في صحة هذه الاقوال فما يثبته الطاعن في هذا الشأن في الوجه الثانى من اوجه طعنه لا يمدو ان يكون محاولة لاعادة الجدل في تقدير أدلة الدعوى ووزنها بما لا يجوز اثارته أمام هذه المحكمة اذ ان وزن الشهادة واستخلاص ما استخلصته منها هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها المحكمة التأديبية ما دام تقديرها سلفيا وتدلليها سلفا -

( طعن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٦ )

### المبدأ :

المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم

٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اجراءات ووسائل الطعن أمام المحكمة



لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي السدولة ، من تنظيم تأديب الموظفين عند نديهم للعمل بجهة اخرى فاضاف اليها بالقانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٥ فقرة جديدة تخول الجهة التي يندب الموظف للعمل بها سلطة تأديبية عن المخالفات التي يرتكبها خلال مدة نديه . وقد جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون تبريرا لتعديل النص « ان الجهة التي وقعت المخالفة فيها ، هي الجهة التي يندب الموظف للعمل بها ، هي اقدر الجهات على تقدير مدى جسامة المخالفة ، وبالتالي على تقدير العقوبة الواجبة الرادعة ، كما ان هذه الجهة هي ذات الشأن في جازاة الموظف عما يقع منه من مخالفات اثناء قيامه بالعمل فيها . لما حصلته الاصلية فهي بعيدة كل البعد عن الجبة التي وقعت فيها المخالفة مما يتعذر معه الاطالة بطروقيها وملايساتها » .

وهذه الفقرة الجديدة انها تقرر اصلا عليا من اصول تأديب عمال المرافق العامة وتجديد الجهات المختصة بتأديبهم ، وليست نصا استثنائيا مقصورا على الموظفين دون سواهم ، ومن ثم يتعين اعمال هذا النص وتطبيقه في شأن المستخدمين عن الهيئة أسوة بالموظفين العموميين دون حاجة الى نص خاص يقتضي بسرياقه عليهم .

١ . وعلى هذا تكون الجهة التي يندب اليها المستخدم الخارج عن الهيئة هي المختصة بتأديبته عن المخالفات التي يرتكبها خلال مدة نديه للعمل بها .

( فتوى ٨٢ - في ١٩٥١/٢/٧ )

## قاعدة رقم ( ٢٩١ )

### المبدأ :

ان الجهة المختصة بتلايب العمال الممار الى مدرسة  
خلصه ووضع تقارير الكيفية عن اعماله هي الجهة الممار  
اليها .

### ملخص القنوى :

المشرع اجاز في قوانين الخدمة المدنية المتعديبة بدا من  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اعارة العمال للعمل في الداخل  
او الخارج سواء في جهة عليا او جهة خلية . وهو ما لكتته  
القوانين المتلاحقة ثم المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨  
باصدار قانون نظم العمال الممارين المدنيين بالدولة : كما اجازت  
المادة ٦٨ من قانون التعليم الصادر به القانون رقم ١٣٩ لسنة  
١٩٨١ ومن قبله المادة ٣٠ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩  
للمدارس الخاصة الاستعانة بالمدرسين الممارين في المدارس  
الرسمية على سبيل الاعارة وتحدد شروطها ومحتها بقرار من  
وزير التعليم . وبذلك فانه مبدا اعارة العمال بالدولة الى  
الجهات الخاصة مستقر منذ العمل القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ ، وهو مقرر بصريح نص قانون التعليم بالنسبة الى  
المدرسين الممارين بوزارة التربية والتعليم . وقد قضت الفقرة ٤  
من المادة ٨٢ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باختصاص الجهة  
الممار اليها العمال بالتحقيق معه وتلايبه عن المخالفات التي  
يرتكبها خلال فترة الاعارة وهو حكم وضع لأول مرة في  
المادة ٤٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . وقضت المادة ٨٠

من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ في شأن التعليم الخاص بأن تضع المدرسة الخاصة لائحة للجزاءات التي يجوز توقيعها على المعلمين بما لا يتعارض مع احكام قانون العمل مسترشدة في ذلك بلائحة الجزاءات المرفقة بالقرار المذكور ولما كان استفاد من صراحة هذه النصوص ان الجهة المنتدب او المعار اليها المعلم هي المختصة دون غيرها بالتحقيق معه وتأنيبه عن المخالفات التي يرتكبها خلال فترة الندب او الاعارة باعتبار ان المخلفة تقع اخلايا بالواجبات الوظيفية في هذه الجهة وهي ائدار من غيرها على تقدير نوع الخطأ وما يستتبعه من جزاء بحكم اثرافها ورقبتها عليه . والمشرع لم يخرج في ذلك عن الأصل العلم المقرر في تاديب المعلمين والذي يربط بين سلطة الاشراف وسلطة التأديب ، كما انه لم يفرق حسب طبيعة الجهة المعار او المنتدب اليها المعلم فسواء اكلن الندب او الاعارة لجهة خاضعة لذات النظام القانوني الذي يخضع له المعلم في الجهة المنتدب او المعار منها ام لجهة المقبول بتمتلك الاختصاص للجهة المنتدب او المعار اليها المعلم بالتحقيق معه وتأديبه .

واذ اجاز المشرع اعارة المدرسين المعلمين في المدارس الرسمية والخاضعين لاحكام نظام المعلمين المحدثين بالدولة للمدارس الخاصة الخاضعة لائشراف وزارة التربية والتعليم — والتي يسرى على المعلمين بها فيما يرد بشأنه نص خاص في قانون التعليم لحكم قانون العمل — فمن هذه الاجرة تجعل الاختصاص في التحقيق مع المدرسين المعلمين يتلك

المدارس على سبيل الاعارة من المدارس الرسمية وفى تعليمهم  
عن المخلفات التى تقع منهم أثناء فترة الاعارة للمدارس  
الخاصة نفسها وفقا للاجراءات المتصوص عليها فى لائحة  
الجزاءات الخاصة بكل مدرسة خاصة والتى توضع - كما  
سبق البيان - على غرار اللائحة المرفقة بقرار وزير التربية  
والتعليم رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه . ولا يجوز القول  
بعدم جواز تسليط جهة اهلية خاصة على موظف عام ،  
فلن هذا القول ولئن كان يصدق فى ظل العمل باحكام القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها الذى خص الجهة المعار اليها  
للعامل بالتحقيق معه وتأنيبه ، لم يعد له محل فى ظل نص  
المادة ٨٢ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها ، ولا  
يجوز تخصيص ارادة المشرع التى جاءت مطلقة ولم تفرق فى  
تجديد الجهة المختصة بالتأديب بحسب طبيعة الجهة المعار  
اليها العامل .

ومن حيث انه بالنسبة الى السلطة المختصة بوضع تقارير  
الكفالية عن العامل المعار الى مدرسة خاصة ابان فترة  
اعارته ، فقد تكلفت المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨  
بإلزام البيان بتحديد هذه السلطة : فقضت انه فى حالة اعارة  
العامل داخل الجمهورية او نجده او تكليفه تخلص بوضع التقرير  
النهائى عنه الجهة التى قضى بها المدة الاكبر من السنة التى  
يوضع عنها التقرير . وبذلك يكون المشرع قد حدد حسبما  
جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون المذكور بما لا مجال معه  
للاعتراض فى التفسير او التطبيق الجهة التى تخلص بوضع  
التقرير النهائى عن العامل المعار .

ولما كتلت الاعارة الى المدارس الخاصة الخاضعة لادارته

وزارة التربية والتعليم جئزة قانونا بالنسبة للمدرسين العليلين بالمدارس على ما سبق فلن مؤدى ذلك انتمتع الاختصاص للمدرسة الخاصة بوضع تقرير الكلية عن المدرس المعمر اليها من مدرسة رسمية طالما قضى بها المدة الاكبر من السنة التي يوضع عنها التقرير وذلك وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في قرار وزير التربية والتعليم رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه . ولا وجه للقول بأن هذا الاختصاص من شأنه أن يفقد المرس المعمر العديد من الضمانات التي يتمتع بها اقرانه في المدارس الرسمية : كاعتماد التقرير من لجنة شؤون العاملين والتنظم من تقرير الكلية الى لجنة التنظيم فضلا عن انحصار وصف القرار الاداري عن تقرير كلفيته الذي تضعه وتعتمد السلطة المختصة بالمدرسة الخاصة الامر الذي يستحيل معه الطعن عليه املم القضاء الاداري ، لان هذا القول فضلا عن تعارضه مع صراحة النصوص مقررته مردود عليه بأن القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ مالف البيان قد وضع من القواعد والاجراءات ما يكفل تحقيق الضمانات الكافية للمدرس المعمر الى مدرسة خاصة ، اذ نصت المادة ٧٠ من هذا القرار الى نظام قبيلس كفاءة الاداء المعمول به بالمدارس الرسمية من حيث المواعيد والنماذج المستخدمة في تقدير الكلية والاعلان بالتقرير ، واخيرا فان الاعارة لا تنشأ الا بموافقة المرس المعمر نفسه وهو يملك دائما انتهاءها في اى وقت اذا وجدها تلحق به ضررا على اى وجه : فهو بالخيار دائما بين الاستقرار في الخضوع لهذا النظام الخالص باستمرار موافقته على الاعارة لو قطع صلته بهذه الجهة الخاصة والعودة الى الخضوع

للتظام الذى يخضع له فى الجهة المعيرة وذلك بعدم موافقته على استمرار اعلانه الى هذه الجهة الخفصة ، وليس من شأن اعادة العمل تقرير النظام القانونى الجهة الممار اليها ولا استصحابه النظام القانونى المفير فى الجهة الممار فيها .

( ملف ٢٩٥/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٢ )

#### المبدأ :

اختصاص الجهة الممار اليها العامل بتلايه منوط بان تكون من الجهات التى تملك قانونا توقيع الجزاءات التأديبية — تخلف الحكمة فى حالة الاعارة الى جهة لا تملك توقيع الجزاءات التأديبية — اختصاص الجهة الأصلية التى يتبعها العامل بمسائله تأديبية عما وقع منه خلال الاعارة .

#### ملخص الحكم :

ان الثابت من استقراء الأحكام الخاصة بالتحقيق مع العاملين وتلايهم التى تضمنها نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — الذى وقعت فى ظله المخالفات المسندة الى المخالف — وتلك التى نص عليها نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ان المشرع حدد فى المادة ٦١ من النظام الأول التى قبله المادة ٥٧ من النظام الثانى الجزاءات التأديبية التى

يجوز توقيعها على العاملين والتي تدرج بالنسبة لطائفة منهم من الإنذار الى الفصل من الخدمة مع جواز الحرمان من المعاش أو المكافأة في حدود الربع وتصل الجزاءات بالنسبة للطائفة الأخرى من العاملين الى الاحالة الى المعاش والعزل من الوظيفة مع جواز الحرمان من المعاش أو المكافأة وفي حدود الربع أيضا . كما حدد المشرع في المادتين ٦٢ من النظام الأول و ٥٨ من النظام الثاني ، السلطات التأديبية التي تختص بتوقيع الجزاءات التأديبية المثلر اليها ، ومبيناً نطاق اختصاص كل من السلطات الادارية والمحكمة التأديبية في هذا الشأن ، وأردف ذلك في الفقرة الأخيرة من كل من هاتين المادتين وبصيغة تكاد ان تكون واحدة انه في حالة اعرار العامل أو نذبه للقيام بعمل وظيفة تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التي يرتكبها في مدة اعارته أو نذبه هي الجهة التي اعير اليها أو نذب للعمل بها .

ومن حيث ان مفاد النصوص السابقة البيان ان المشرع ناطق بالسلطات التأديبية في الجهات التي يعار اليها العاملون فإذنيون بالدولة أو يندبون للعمل بها الاختصاص في تأديب هؤلاء العاملين بالنسبة الى ما يرتكبونه من مخالفات في مدة اعارتهم أو نذبههم وسلب المشرع بذلك كل اختصاص للجهة الأصلية التي يتمها العمل في أن تنظر فيما اقتصره أثناء اعارته أو نذبه من مخالفات أو غيبة قد يترتب على هذه المخالفات من انعكاسات تجسّد سمعته وتؤدي الى سلوكه في عمله الأصلي . وبديهي أن هذا الحكم لا يتحقق حكمته الا اذا كانت السلطة التأديبية في الجهة التي يعار اليها العمل أو ينتدب للقيام بالعمل فيها

تلك قانونا بتوقيع جزاءات تأديبية على العاملين الممارين اليها او المتدربين للقيام بالعمل فيها من جنس الجزاءات التي يخضع لها هؤلاء العاملون في الجهات الأصلية التي يتبعونها ، وذلك استنادا للمساواة بين العاملين المدنين بالدولة سواء منهم من يمارس اعباء وظيفته الأصلية او يباشر عملا آخر في جهة اخرى بطريق الاعارة او الندب . وهذا المعنى هو ما يتبادر فمه من سياق نصوص المواد الخاصة بالتنسيق مع العاملين وتاديبهم سالفه البيان ، فقد ربط المشرع بين السلطات التأديبية وبين الجزاءات التأديبية اثنى نص عليها عندها حدد اختصاص كل سلطة منها بتوقيع جزاءات تأديبية معينة ، على وجه يتحدد معه ان المشرع قد قصد من عبارة السلطات التأديبية في حكم الفقرة الأخيرة من كل من المادة ٦٣ من نظام العاملين المدنين بالدولة السابق والمادة ٥٨ من نظام العاملين المدنين بالدولة القائم ، انها هي السلطات التأديبية التي تلك قانونا الاختصاص بتوقيع جزاءات تأديبية مماثلة للجزاءات التي تملكها السلطات التأديبية في الجهاز الاداري او من جنسها ، بمعنى انه يكون من شأنها ان تفس اسلما المركز الوظيفي الأصلي للعامل او الحقوق المنبثقة عنه ، كالحصم من مرتبه ووقته عن العمل وتاجيل موعد استحقاق علاواته والحرمان منها وتتجاوز ذلك الى انتهاء الرابطة الوظيفية ذاتها كما هو الشأن بالنسبة للفصل والعزل من الخدمات والاحالة الى المعاش وتطرق الى حقوق العامل بعد انتهاء خدمته كالحرمان من المعاش او المكافاة في حدود الربح مثلا . ومن ثم فانه اذا امتنع قانونا على السلطات التأديبية ، في الجهات التي يمار اليها العاملون المدنيون بالدولة او يتدربون للقيام بالعمل



المشار إليها ، فانها لا تمد في مفهوم القانون المذكور من السلطات التأديبية التي تجب سلطة الجهات الاصلية التي يتبعها العمل في النظر فيما يرتكبه من مخالفات اثناء فترة عمارته او نجده للعمل ويكون لها ثمة انعكاس على سلوكه العام في عمله الاصلى من حيث الاخلال بكرامتها ومقتضياتها .

ومن حيث ان النيابة الادارية قد نسبت الى المخالف ارتكاب امور في دولة الجزائر اثناء فترة عمارته للعمل بالتدريس فيها من شأنها لو ثبتت في حقه - ان تصمه بالخروج على ما يجب ان يتصف به العاملون بعامة ومربوط النشر بخاصة من التقلى بواجبات السلوك الطيب والسمة الحميدة والحرص على سمعة مصر والمصريين في الخارج والبعد عن كل ما يسيء اليها ، الامر الذى ينعكس اثره ولا شك على سلوكه العام في عمله الاصلى من حيث الاخلال بكرامته ومقتضياته ويشكل بهذه المثابة مخالفة ادارية تستتبع المساعلة التأديبية . واذا كن الامر كذلك وكانت الجهة المعار اليها المخالف المذكور احدى الدول العربية التي لا سلطان لها لها قانونا على الرابطة الوظيفية التي تربط العاملين المصريين بالجهاز الادارى المصرى ، وبالتالى لا يمتد سلطانها الى المساس بالمرآة القانونية المترتبة على هذه الروابط ، فانه ترتيبا على ذلك لا تلك دولة الجزائر ، ان توقع على المخالف جزاءات تأديبية تمس الرابطة الوظيفية المشار اليها ، كالخصم من مرتبه او وقفه عن عمله الاصلى او تأجيل موعد علاوانه المستحقة له في مصر او حرمانه منها او فصله من خدمة الحكومة المصرية او عزله او احالته الى المعاش او المساس بما يستحقه من معاش او مكافأة مهما كانت جسامه المخالفة

فيها ، ان توقع عليهم جزاءات لها سمات الجزاءات التأديبية  
المسنوة اليه ، وكل ما تملكه في هذا الشأن هو مجرد توقيع  
جزاءات تمس الروابط الناشئة عن الاعارة فقط وهي تلك التي تتعلق  
بالمزايا المالية المترتبة على هذه الاعارة أو انهائها دون ان يتعدى  
اثرها الى الرابطة الأصلية التي تربط هاذ العامل بوظيفته  
الأصلية ، وهو الأمر الذي سلكته دولة الجزائر فعلا عندما  
انتهت اعارته باعتبار ان هذا الاجراء هو لقصى ما تملكه حياله .  
ومن ثم فلا يسوغ القول — على ما ذهب اليه الحكم المطعون  
فيه — بأن تأديب المخالف عن المخالفة التي ارتكبها خلال  
فترة اعارته في الجزائر معقودة قانونا للجهة المعار اليها هذا  
العامل دون الجهة المعيرة ، وأنه بالتالي لا اختصاص للحكمة بنظر  
هذه المخالفة ، لا يسوغ هذا القول لأن مؤداه ان تسلب  
السلطات التأديبية في مصر حق مساءلة العامل المذكور مهما  
كانت درجة جسامته خروج على مقتضيات وظيفته الأصلية  
وبهما تراءى لها ان ما نسب اليه يستتبع المؤاخذة التأديبية  
الرادعة ، وذلك في الوقت الذي لا تملك فيه السلطات التأديبية  
في دولة الجزائر ممارسة هذا الاختصاص قانونا قبله .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه — وقد اخذ بغير هذا  
النظر — وقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر المخالفة المسنوة  
الى المخالف ، فله يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم  
يتعين الحكم بقبول الطعنين شكلا وفي موضوعهما بالفاء الحكم  
المطعون فيه والحكم باختصاص المحكمة التأديبية للمعاملين  
بوزارة التربية والتعليم بنظر الدعوى وباعلائتها اليها للفصل  
في موضوعها مع الزام المطعون ضده مصروفات الطعن المقام  
من النيابة الادارية .

( طعن ٥٠٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٣ )

المبدأ :

تساط المشرع في المادة ٦٢ من نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالسلطات التأديبية في الجهات التي يمار اليها العاملون المدنيون بالدولة او ينتدبون للعمل بها الاختصاص في تأديب هؤلاء العاملين بالنسبة الى ما رتبونه من مخالفات في مدة اعارتهم او نذبتهم - عدم اختصاص الجهة الاصلية التي يتبعها المائل في ان تنظر فيما اقترفه أثناء اعارته او نذبه من مخالفات - هذا الحكم لا تتحقق حكمته الا اذا كانت السلطة التأديبية في الجهة التي يمار اليها العامل او يندب للقيام بالعمل فيها تمك قاتونا توقيع جزاءات تأديبية على العاملين الممارين اليها او المتتدين للقيام بالعمل فيها من جنس الجزاءات التي يخضع لها هؤلاء العاملون في الجهات الاصلية التي يتبعونها - نتيجة ذلك : انا امشع قانونا على السلطات التأديبية في الجهات التي يمار اليها العاملون المدنيون بالدولة او ينتدبون للقيام بالعمل بها ان توقع عليهم جزاءات لها سمات الجزاءات التأديبية فانها لا تعد في مفهوم القانون المذكور من السلطات التأديبية التي تحجب ساطت الجهات الاصلية التي يتبعها العاملون بوصفها صاحبة الاختصاص الاصيل - تطبيق : جميعات تعاونية - خضوع علاقة العمل التي تربط الجمعيات التعاونية بالعاملين بها لاحكام القانون الخاص - لا يستقيم لهذه الجمعيات الاختصاص في ان توقع على العاملين الممارين اليها من الجهات الحكومية او العامة

**الجزاءات التأديبية** - اختصاص الجهة الأصلية التي يتبعها هؤلاء  
العاملين بتأديبهم عن المخالفات التي يرتكبونها خلال مدة اعارتهم  
أو ندبهم .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يبين  
من استقراء احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر  
بالتقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم المنازعة الماثلة ان  
المشرع نال في المادة ٦٣ منه بالسلطات التأديبية في الجهات التي  
يعمل اليها العاملون المدنيون بالدولة او ينتدبون للعمل بها  
الاختصاص في تأديب هؤلاء العاملين بالنسبة الى ما يرتكبونه من  
مخالفات في مدة اعارتهم أو ندبهم ، وسلب المشرع بذلك كل  
اختصاص للجهة الأصلية التي يتبعها العامل في ان تنظر فيما  
اقتصره اثناء اعارته أو ندبه من مخالفات أو فيما قد يترتب على  
هذه المخالفات من انعكاسات تخفف سمعته وتسيء الى سلوكه  
في عمله الأصلي . ويدهى أن هذا الحكم لا تتحقق حكيمته الا  
اذا كانت السلطة التأديبية في الجهة التي يعمل اليها العامل  
أو ينتدب للقيام بالعمل فيها تلك قانونا توقيف جزاءات  
تأديبية على العاملين المعارين اليها أو المنتدبين للقيام بالعمل  
فيها من جنس الجزاءات التي يخضع لها هؤلاء العاملون في  
الجهات الأصلية التي يتبعونها ، وذلك استهدافا للمساواة بين  
العاملين المدنيين بالدولة سواء منهم من يمارس اعباء وظيفته  
الأصلية أم يشارك عملا آخر في جهة أخرى بطريق الإعارة  
أو الندب . وهذا المعنى هو ما يتبادر فهمه من سياق نصوص

المادتين ٦١ و ٦٢ من القانون المذكور الخاصة بالتحقيق متع  
المعاملين وتاديبهم ، فقد ربط المشرع بين السلطات التأديبية وبين  
الجزاءات التأديبية التي نص عليها عندما حدد اختصاص كل  
سلطة منها بتوقيع جزاءات تأديبية معينة على وجه يتحدد  
بمعه ان المشرع قد قصد من عبارة السلطات التأديبية في حكم  
الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ سالفه الذكر ، انها هي السلطات  
التأديبية التي تملك قسونا الاختصاص بتوقيع جزاءات تأديبية  
مماثلة للجزاءات التأديبية التي تملكها السلطات التأديبية في  
الجهات الاداري او من جنسها ، بمعنى ان يكون من شأن هذه  
الجزاءات ان تيسر اساسا المركز الوظيفي الاصلى للعامل او  
الحقوق المتبثقة عنه ، كالخضوع من مرتبه الاصلى ووقته عن  
العمل وتأجيل موعد استحقاق علاواته والحرمان منها وتجاوز  
ذلك الى انتهاء الرابطة الوظيفية ذاتها كما هو الشأن بالنسبة  
للفصل والعزل من الخدمة والاحالة الى المعاش وتتطرق الى  
حقوق العامل بعد انتهاء خدمته كالحرمان من المعاش او  
المكافأة . ومن ثمة اذا امتنع قسونا على السلطات التأديبية  
في الجهات التي يعاد اليها العاملون المدنيون بالحقولة او ينتدبون  
للقيام بالعمل بها ، ان توقع عليهم جزاءات لها سمات  
الجزاءات التأديبية المشار اليها ، فلها لا تعد في مفهوم القانون  
المذكور من السلطات التأديبية التي تحجب سلطات الجهات الاصلية  
التي يتبعها العاملون بوصفها صاحبة الاختصاص الاصيل في  
مراقبة سلوك العاملين بها وفي توقيع الجزاءات التأديبية  
القانونية التي تهم حقوقهم الوظيفية الاصلية جزاء ما يقتضونه  
من ائتم سواء في نطاق العمل الاصلى او خارجه اذا كان لها  
ثمة انعكاس على سلوكهم العام في عملهم الاصلى من حيث

١٢ الاخلال بكرامة الوظيفة ومقتضياتها وهو ما لا تملكه الجهات  
الممار اليها العمل أو المنتخب اليها اذا كانت لا تخضع للنظم  
الوظيفية للعاملين المدنيين بالدولة او ما يماثلها ، ويتبادر هذا  
المعنى مما نصت عليه الفقرتان الاولى والثانية من المادة ٦٣ المشار  
اليها اذ نطقت امر تأديب العاملين الخاضعين لاحكام هذا  
القانون بالسلطات الرئسية لهم متمثلة في الوزير ووكيل الوزارة  
ورئيس المصلحة كما يتجلى ذلك ايضا في ان الفقرة الأخيرة  
من تلك المادة الحقت النصب بالاغارة واذا كان النصب بحسب نص  
المادة ٤٣ من ذات القانون لا يكون الا لجهة عامة فان المشرع  
بذلك يكون قد استهدف بنص المادة ٦٣ سالفه الذكر حالات  
النصب والاغارة للجهات الحكومية والعامة دون غيرها ، وما  
يقطع في سلامة هذا الفهم ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من  
المادة ٦٣ المشار اليها من أن يكون العامل مملرا أو منتدبا  
للقيام بعمل وظيفة اخرى وهو ما لا يتأتى الا اذا كانت الاعارة  
أو النصب الى جهة تطبق على العاملين بها نظام العاملين  
المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف  
الذكر او نظما آخر يماثله .

ومن حيث ان جميعات التعاون للاصلاح الزراعى وفقا لاحكام  
المرسوم بقانون رقم ١٧٨، لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى  
معدلا بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ ومفكرتيهما الايضاحيتين -  
الذين صدر في ظلها القرار المطعون فيه - لا تعدو بفروعهما  
المختلفة المحلية والمشاركة والعامة وما اليها ان تكون جميعات  
تعاونية تخضع بوجه عام لاحكام قانون الجمعيات التعاونية  
الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الى جانب الاحكام التى

نص عليها تقنون الإصلاح الزراعى . ولما كانت علاقة العمل التى تربط الجمعيات التعاونية بالمعاملين بها تخضع لأحكام التقنون الخاص وكان تقنون الإصلاح الزراعى لم يغير من طبيعة هذه العلاقة فإنه من ثم لا يستقيم لهذه الجمعيات الاختصاص فى أن توقع على المعاملين المعارن إليها من الجهات الحكومية أو العملة الجزاءات التى تمس الحقوق الوظيفية المنبثقة عن الوظيفة الأصلية كالخصم من المرتب الأسمى وما إليه وبهذه المثابة فإنه لا يسوغ القول بفعل يد السلطات العملة عن متبعة المعاملين المعارن منها إلى مثل هذه الجمعيات وتأسيسهم عن المخالفات التى يرتكبونها خلال مدة اعلرتهم طالما انطوت هذه المخالفات على سلوك غير قويم ينمكس أثره على الوظيفة العامة والنقطة الواجب توافرها فيها ونى شاعليها .

ومن حيث أن الهيئة العملة للإصلاح الزراعى قد ارتأت أن ما ارتكبه المدعى إبان اعلرته إلى الجمعية التعاونية العملة للإصلاح الزراعى يخل بالنقطة الواجب توافرها نى المعاملين بالهيئة فإن رئيس الهيئة المدعى عليها اذ نشط إلى اصدار القرار المطعون غيه نى شقه الخاص بمجازاة المدعى بالخصم من لجره خمسة عشر يوما عما اقترعه من مخالفات نى الجمعية المذكورة ورأى المصالح العام نقله إلى عمل لا يتصل بالجمهور غقه يكون قد صدر من السلطة المختصة بإصداره وكان يتمين من ثم مخلصمة هذا القرار بشقيه المشار إليهما بدعوى الانشاء خلال المواعيد المقررة تقنونا واذا قلنا المدعى دعواه بطلب الفاء القرار بطريقه المذكورين بعد انقضاء هذه المواعيد على ما جاء بالاسباب التى استند إليها الحكم المطعون غيه

والتي نأخذ بها هذه المحكمة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب وجه الحق والقانون بما لا مطن عليه .

ومن حيث أنه عن الزام المدعى بسداد مبلغ ٢٩٢ مليون ١٦١ جنيه قيمة تلك العجز في عهدة أمين مخزن لفكول وأبو كساه من محصول الطمطم والأقلمص المعدلة لتميتها ، فإن الدعوى بالنسبة لهذا الشق من القرار من دعوى الاستحقاق التي لا تنقيد في اقامتها بمواعيد دعوى الالفاء ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة لهذا الطلب ويتعين من ثم الحكم بانقائه في هذا الشق منه .

ومن حيث ان الثابت ان المبلغ المشار اليه مستحق للجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي ولا شأن للهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتحصيله ، فإن الاختصاص بالطلبية بهذا المبلغ والعجز بمقتضاه ينمقد للجمعية المذكورة دون مساواها ، واذا تصدت الهيئة لالزام المدعى بتسديد هذا المبلغ ، ولم يتم بالأوراق ما يفيد ان الجمعية قد نشطت الى اتخاذ الإجراءات القانونية لاستدعاء حقها والتفويض به فإن الهيئة بذلك تكون قد جاوزت اختصاصها ويتعين من ثم القضاء بالالفاء قرارها في هذا الشق منه .

( طعن ٢٧٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧١/١/٦ )



## قاعدة رقم ( ٢٩٤ )

### المبدأ :

جواز اعارة الموظف لجهة خاصة - الاعارة لجهة خاصة  
لا تقطع صلة الموظف بالجهة العمرة - قرر ذلك - عدم  
اختصاص الجهة الخاصة بالحكمة التأديبية الموظف - لزوم  
ابلاغ المخالفة للجهة العمرة لتتخذ الاجراء القانوني قبيل  
الموظف المصار .

### ملخص الحكم :

ان البند ( ١ ) من المادة ٥١ المعدلة من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قد نص على انه « يجوز  
اعارة الموظفين الى الحكومات والهيئات الوطنية والاجنبية  
والدولية كما تجوز اعارتهم الى المصالح الخاصة .

ولا يجوز اعارتهم الى الهيئات المحلية والمؤسسات الاهلية  
داخلياً الا اذا توافرت فيهم مؤهلات وميزات خاصة يتمن وجودها  
في غيرهم وفي حالة الضرورة القصوى وذلك مع عدم الاخلال  
بحكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة  
بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ .

وتدخل مدة الاعارة في حساب المعاش او المكافاة او  
حساب صندوق الانذار والتأمين واستحقاق الصلاوة والترقية .

ويشترط لاتمليح الاعارة موافقة الموظف عليها كتابية «

( م ٢٨ - ج ٩ )

والمستفاد من هذا النص أولا : ان الموظف المعار لا تنتقطع صلته بالجهة المعيرة وانما هو يعمل فقط في الجهة المستعيرة وثانيا : ان الاعسرة يجوز ان تكون لمصلحة خاصة .

ومنع بقاء علاقة الموظف بالجهة الحكومية المعيرة ، فلان هذه الاعسرة ان كانت لجهة خاصة فلا تملك هذه الجهة محاكمة الموظف العمومي تأديبيا لان القوانين واللوائح جعلت المحاكمة التأديبية للموظف الحكومي طبقا لنظم التأديب الحكومية بما لا يسمح لغير الحكومة بتخاذ هذا الاجراء ضد الموظف الحكومي فلا يجوز والحالة هذه تسليط جهة اهلية خاصة على موظف حكومي علم ، وهذا ليس معناه انفلت الموظف المعار لجهة اهلية من العقاب بل على الجهة الاهلية المستعيرة ان تبلغ الامر للجهة المعيرة لتتخذ الاجراء القانوني في مثل هذه الحالة ، والقول بغير ذلك فضلا عن انه يجاني طبيعة العلاقة بين الموظف الحكومي المعار وبين الجهة الاهلية المستعيرة - فضلا عن ذلك فانه يجعل الموظف الحكومي خاضعا في تأديبه لجهات اهلية متعددة لكل نطلبها التأديبي الخاص او لقانون عقد العمل الفردي بما فيه من اجراءات تجلني العلاقة التي بين الحكومة والموظف العنلم وتجمعه في حكم موظف خاص على علاقة خاصة بجهة اهلية خاصة وهو مسخ لطبيعة العلاقة وتحوير لها بما لا يتفق وتبيعه للجهة المعيرة وبما يفقده الضمانات التي نصت عليها نظم التأديب الموحدة او المتشابهة في الحكومة وفروعها وما هو ملحق بها او تابع لها من جهات علمية .

وترتيبا على ما تقدم فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه

من أن الموظف المعار تنفصم علاقته الوظيفية بالجهة المهيمنة  
فليس لهما سلطة تأديبية عليه ، هذا القول غير بعيد لما  
فيه من مخالفة لأحكام المادة ٥٢ من القانون رقم ٢١ لسنة  
١٩٥١ اذ تقول « عند اعادة احد الموظفين تبقى وظيفته خالية  
ويجوز شغل الوظيفة بصفة مؤقتة في احدى درجات التعيين  
على أن تولى عند عودة الموظف كما يجوز في احوال  
الضرورة التصوي شغل الوظيفة بدرجتها بقرار من الوزير المختص  
بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد وعند عودة الموظف المعار  
يشغل الوظيفة الخالية من درجته او يشغل درجة الاصلية  
بصفة شخصية على أن تسوى حالته في اول وظيفة تولى من  
درجته » . فهذه المادة تبقى على رابطة في فترة الافادة  
تركبها الاثار التي عدها عجز الفقرة (١) من المادة ٥١ السابق  
ذكرها وهي ليست وارادة على سبيل الحصر كما ذهب الحكم المطعون  
فيه بدليل الاثار التي ذكرتها المادة التالية لها .

ويمكن القول - استنادا الى المادة ٨٣ من القانون رقم  
٢١ لسنة ١٩٥١ التي تنص على أن « كل موظف يخالف الواجبات  
المنصوص عليها في هذا القانون او يخرج على مقتضى الواجب في  
اعمال وظيفته يعاقب تأديبيا وذلك مع عدم الاخلال بتوقيع  
المعصوبات الجنائية » - أن هذه المادة تقرر قاعدة عليا مفادها  
ان مناط السلطة التأديبية هو قيام الرابطة الوظيفية وجودا  
وعندا اذ حيث تقوم هذه الرابطة تقوم السلطة وحيث تنعدم  
الاولى تزول الثانية .

ولا نال من هذه القاعدة ما استحدثه المخرج الجبراً عندما عدل  
قانون التوظيف بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وادخل عليه المادة  
١٠٢ مكرراً ثانياً التي تنص على أنه « تجوز اقامة الدعوى التأديبية

عن المخالفات المالية والإدارية على الموظف الذى يكون قد ترك الخدمة لأى سبب كان ، وفى هذه الحالة يجوز الحكم عليه بلحدى العقوبات الآتية :

- أولا — الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر .
- ثانيا — الحرمان من المعاش كله أو بعضه من تاريخ الحكم .

ثالثا — غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز المرتب الإجمالى الذى كان يتقاضاه وقت وقوع المخالفة ، وتستوفى هذه الغرامة بالخصم من معاشه أو مكافئه أو المال المخدّر ان وجب ذلك لو بطريق الحجز الإدارى على جميع أموال المحكوم عليه .

ولا ينال منها أيضا التمديد الذى أدخله على المادة ٨٥ من قانون التوظيف بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ لجعل سلطة التأديب على الموظف المنتدب لجهة المنتدب إليها لأن فى ذلك كله ما يوحى بأن المشرع يستشعر بوجودها دائما فإذا أراد الخروج عليها جاء بحكم صريح ، وآية ذلك أنه غاير فى العقوبات التى يمكن توقيعها على الموظف الذى انقضت رابطة عمله بنا يتفق مع ما آلت إليه هذه الرابطة بعد الانفصال .

( طمن ٣٩٥ لسنة ٥ ق — جلسة ١١/٢٦ / ١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٥ )

المبدأ :

منطق المسؤولية المترتبة عن فعل الغير هو قيام السلطة القضائية المختصة على الرقابة والتوجيه فى عمل معين يقوم به لحساب القضاء — تتمتع الجهة الخاصة المستمرة

بسلطة الرقابة والتوجيه على الموظف المعار لها - نهوض  
المسئولية المدنية قبلها بوصفها المتبوعة - لا يفسر من ذلك  
كون الموظف المعار خاضعا للسلطة التأديبية للجهة الممرة .

#### ملخص الحكم :

ان ما جاء في الحكم المطعون فيه تبريرا لما ذهب اليه  
من اختصاص الجهة الخامسة المستمرة بمحاكمة الموظف العلم  
تلاييبا بمقولة ان الموظف تد يصل بذلك الى جريمة جنائية  
يترتب عليها المطالبة بالتعمويض فيكون المسئول عنها هو رب  
العمل دون الجهة الحكومية الممرة . هذا القول غير صحيح  
اذ ان مناط المسئولية المترتبة عن فعل الغير هو قيام السلطة  
الفعلية المنصبة على الرقابة والتوجيه في عمل معين يقوم  
به التابع لحساب المتبوع وان سلطة الرقابة والتوجيه على  
الموظف المعار هي للجهة المستمرة بغير نزاع ، ومن ثم  
تنهض المسئولية المدنية قبلها بوصفها الجهة المتبوعة اذا ما اخطأ  
المعار خطأ نجم عنه ضرر للغير ، ومع هذا فانه يظل خاضعا  
للسلطة التأديبية للجهة التي اعلته لاختلاف الاساس الذي  
تقوم عليه المسئولية المدنية والمؤاخذة التأديبية .

د طمن ٣٩٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٦ )

#### المبدأ :

اختصاص المجالس المحلية في شئون التربية والتعليم  
يقصر على الاشراف على املاكها القبل في المدارس التي

يديرها كل مجتدين — الامتحانات العامة ومنها الشهادة الإعدادية لا تتبع للمجالس المحلية وإنما تتبع وزارة التربية والتعليم — تكليف مدرّس يبنها بالمعاونة في أعمال طبع الامتحانات العامة هو في واقع الأمر انتخاباً لوزارة التربية والتعليم طموال عملية طبع الامتحانات — اختصاص وزير التربية والتعليم بتوقيع الجزاءات عن المخالفات التي وقعت خلال فترة القيد .  
يون الحافظ .

#### ملخص الحكم :

أن قانون الإدارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ( وهو القانون المعمول به وقت صدور القرار المطعون فيه ) ينص في المادة ١٩ منه على أن يتولى مجلس المحافظة في نطاق السلسلة العامة للدولة إنشاء وإدارة المرافق والأعمال ذات الطابع المحلي التي تعود بالنفع العام على المحافظة ، ويتولى بوجه خاص في حدود القوانين واللوائح الأمور الآتية . .  
القيام بشئون التعليم والشئون الصحية والاجتماعية في المستوى الذي تحدده اللائحة التنفيذية « ، وقد حددت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ في الفصل الثاني من الباب الخامس اختصاصات المجالس المحلية في شئون التربية والتعليم ، ونصت الفقرة ( ز ) من المادة ٣٨ على أن تبشر المجالس المحلية كل في دائرة اختصاصها « الاشراف على امتحانات النقل في المدارس التي يديرها كل مجلس وتحديد مواعيد هذه الامتحانات ، أما الامتحانات العامة فتختص بها وتحديد مواعيدها وزارة التربية والتعليم » ومقتضى ذلك ان الامتحانات العامة — ومنها امتحان الشهادة الإعدادية — لا تتبع المجالس المحلية وإنما تتبع وزارة

التربية والتعليم طبقا لصريح الفقرة ( ز ) من المادة ٣٨ المشرر  
اليها .

ومن حيث ان المدعى كان مدرسا بالمدرسة الثانوية التجارية  
بنين بينها ، وقد كلفه ناظر هذه المدرسة الذى انتدب  
رئيسا للطبعة السرية ، بمعاونته فى اعمال طببع الامتحانات  
العامه ، فان المدعى يكون فى واقع الامر منتدبا لوزارة التربية  
والتعليم طوال فترة عملية طببع الامتحانات العامه بتلك  
المطبعة ، ولما كانت السلطة التأديبية بالنسبة للمخالفات التى  
يرتكبها العامل اثناء مدة نديه من اختصاص الجهة التى تدب  
للعمل بها بالتطبيق للمادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معذلة بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥  
( وهو القانون المعمول به وقت صدور القرار المطعون فيه )  
فان القرار المطعون فيه وقد صدر من السيد وزير التربية  
والتعليم اثناء فترة قيام المدعى بالعمل فى المطبعة السرية ،  
يكون صدر من مختص ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب  
غير هذا المذهب قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه ويتعين  
لذلك الحكم بالغيائه والتصدى لشروعينة القرار المطعون فيه  
موضوعا .

( طعن ٧٤٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٩ )

## الفرع الثالث تلايب القبول

قاعدة رقم ( ٢٩٧ )

### المبدأ :

الجهة التي وقعت فيها المخالفة هي المختصة بفخذا إجراءات تلايب العاليل حتى لو كان قد نقل الى جهة اخرى قبل انقضاء الاجراءات التأديبية. لسبب ذلك وحكمته - ان مناط تحديد الجهة المختصة بالتلايب هو محل وقوع المخالفة التأديبية وليس بتعيينه وقت انقضاء اجراءات التلايب ضده - الجهة التي وقعت فيها المخالفة هي المختصة بموضوعها والاقدر على اصدار القرار التلايب في شأنه .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٦ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام المعاملين المحدثين بالدولة والمادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية قررنا اختصاص المحكمة التأديبية المختصة بالجهة التي وقعت فيها المخالفة بتلايب العاليل ، وان المادة ٦٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام المعاملين المحدثين بالدولة ومن رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حولت الجهة المعار او المنتدب اليها العاليل او المكلف بها سلطة تأديبية عن المخالفات التي يرتكبها خلال فترة الاعارة او التعيد او التكليف ، واذ يستفاد من ذلك ان المنسلط في



تخصيد الجهة المختصة بتأديب المامل هو بمحل وقوع المخالفة التأديبية وليس بتميته وقت اتخاذ اجراءات التأديب ضده ، ولما كان هذا الجدا قد استقر فى التشريع وتواتر النص عليه فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين التالية له وكان مقررا لقاعدة يقتضياها المنطق وطبائع الاثياء والمصلحة العامة باعتبار أن الجهة التى وقعت فيها المخالفة هى المتصلة بموضوعها والا قدر على اصدار القرار المتلجب فى شأنه كما وانها اقدر من غيرها على الاالم بعناصر المخالفة واعداد بياناتها وتقديم المستندات الدالة عليها عند الاحالة الى المحكمة التأديبية وبالتالي يكون من غير المقبول اسناد الاختصاص باتخاذ اجراءات للتأديب الى جهة اخرى غير تلك التى وقعت فيها المخالفة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص الجهة التى وقعت فيها المخالفة باتخاذ اجراءات تأديب المامل .

( ملف ١٧٤/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٦/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٨ )

المبدأ :

نص المادة ٢٤ من قانون القيلة الادارية على ان تكون المحكمة على اساس اعتبار الموظف تبعا للجهة او الوزارة التى وقعت فيها المخالفة ولو كان تبعا عند المحكمة او المجازاة لوزارة اخرى — سريانه على موظفى المحاكم — اساس ذلك من نص المادة ٢٩ من قانون نظام القضاء — يتعد الاختصاص بشأن محاكمتهم للمخالفات التأديبية التى ارتكبوها قبل اتحاقهم بالمحاكم للجهة

التي وقعت فيها المخالفة - لا يحول دون هذه النتيجة نص المادة ٤٦ من قانون القبلية الإدارية .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٢٤ من قانون النيلية الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عالجت الاختصاص بالملكية التانيسية في حالة انتقال تبعية الموظف من الموظف من الوزارة التي ارتكب فيها المخالفة الى وزارة اخرى فنص على ان تكون ملكية الموظف او الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفت مرتبطة ببعضها او مجازاتهم على اساس اعتبارهم تابعين للجهة او الوزارة التي وقعت فيها المخالفة او المخالفت المذكورة ولو كانوا تابعين عند الملكية او الجزاء لوزارة اخرى . وقد استند هذا الحكم من نص المادة ٨٦ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي استحدث لأول مرة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ .

ولما كانت المادة ٤٩ من قانون نظام القضاء قد نصت على انه « فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون شري على موظفي المحاكم الاحكام العمالية للتوظيف في الحكومة » وكان الحكم الوارد في المادة ٢٤ من قانون النيلية الادارية والمراف لحكم المادة ٨٦ مكررا في قانون نظام موظفي الخولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو من قبيل هذه الاحكام التي لم يرد بشأنها نص خاص في قانون نظام القضاء فلانه لا شك في مزيل حكم المادة ٢٤ المشار اليه على موظفي المحاكم الذين انتقلت تبعتهم الى المحاكم بعد ارتكابهم لمخالفات مملكية في الوزارة التي كانوا تابعين لها ، فينعتد الاختصاص بشأن محاكمتهم للجهات التانيسية بالوزارة التي وقعت فيها المخالفة .

ولذلك ذهبت المادة ٤٦ من قانون النيلية الادارية على انه

لا تسرى أحكام هذا القانون على الموظفين الذين ينظم التحقيق معهم أو تاديبهم قوانين خاصة مما قد يوحي بامتياز تطبيق الحكم الوارد بالمادة ٢٤ من قانون النيابة الإدارية على موظفي المحاكم إلا أن الواقع أن منطاد أعمال الحكم الوارد بالمادة ٤٦ المشار إليه على إطلاقه هو إلا تتضمن هذه القوانين الخاصة النص على سريان أن قواعد المتعلقة بموظفي الدولة فيما لم يرد فيه نص القوانين الخاصة إذ يعتبر مثل هذا النص مكمل لنص المادة ٤٦ من قانون النيابة الإدارية وموضحاً إبعاد تطبيقه بالنسبة إلى هؤلاء .

( طعن ٩٣٥ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٩ )

##### المبدأ :

نص الفقرة الرابعة من المادة ٦٣ من قانون نظام المحامين  
المحنيين - عمن سريته على المحامين بالوظائف التي تنظم أحكام  
التأديب فيها قوانين خاصة - أثر ذلك اختصاص هيئات التأديب  
المشكلة بهذه القوانين بمحاكمة المخالفين لها عن المخالفات  
التي ارتكبوها أثناء أمارتهم أو تدبيرهم - اختلاف الحكم في حالة  
القتل أو التمييز في وظيفة أخرى - انعقاد الاختصاص بالتأديب  
عن المخالفات التي ارتكبوها العاملون في جبهتهم الأولى للسلطة  
التأديبية المختصة في الجهات التي نقلوا إليها أو عينوا فيها .

##### ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت الفقرة الرابعة من المادة ٦٣ من قانون نظام

المعاملين المدنيين الصادر به القتون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه في حالة اعلان المامل او نخبه من عمله للقيام بعمل وظيفة اخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التي يرتكبها في مدة اعارته او نخبه من اختصاص الجهة التي اعين اليها او نخب للعمل بها مع اخطار الجهة اعمار او المنتخب عنها بقرارها ، فان هذا النص لا يسري بالنسبة للمعاملين بالوظائف التي تنظم احكام التأديب فيها بقوانين خاصة طبقا للمادة الاولى من القتون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن قوانين السلطة القضائية ومجلس الدولة والنيابة الإدارية وتنظيم الجامعات ناطت سلطة تأديب أعضاء الهيئات التي تنظمها إلى مجالس أو لجان تأديب مشكلة تشكيلا خاصا كما حددت عقوبات تأديبية خاصة ومن ثم فإن النصوص المنظمة لهذا كله تعتبر نصوصا خاصة يتمتع معها أعمال نص المادة ٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين سالفه الذكر تختص هيئات التأديب المشكلة بالقوانين المشار إليها بمحاكمة الخاضعين لها أصلا عن المخالفات التي يرتكبوها أثناء عملهم أو نهبهم .

وانه في حالة نقل شاغل الوظائف التي ينظمها قانون خاص الى الكادر العام او القطاع العام او تعيينهم به او تعيينهم في وظائف اخرى ينظمها قانون خاص آخر او تعيين العاملين بالكادر العام او القطاع العام في وظائف ينظمها قانون خاص فان العامل المتحول او المعين تعيينا جديدا تنتهي علاقته الوظيفية في الجهة المتحول منها وتنقطع بذلك تبعيته لها وتنقل تبعيته الى الجهة الادارية المتحول اليها او المعين فيها ويتولد له فيها مركز قانوني جديد .

ولما كان التأديب انما تختص به الجهة الادارية التابع لها الموظف وقت محكمته والمقررات التأديبية انما تصيب العامل في مركزه الوظيفي الجديد فلا ينمقد الاختصاص بتوقيعها الا للجهة صاحبة السلطات على هذا المركز الجديد وهى التى تقدر ايضا الاعتبارات الكثيرة التى تراعى فى توقيع الجزاء كافية الى اصلاح العامل الذى اصبح تابعا لها واثره فى علاقته برؤوسيه واثره الملقع عن ترقيته عندها .

اذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ما يلى :

١ - ان مجالس التأديب المنصوص عليها فى قوانين السلطة القضائية ومجالس الدولة والنيابة الادارية والجامعات تختص بمحكمة اعضاء هذه الهيئات عن المخالفات التى يرتكبونها اثناء اعارتهم او نهبهم الى أى جهة اخرى .

٢ - انه عند نقل او تعيين أحد العاملين فى الوظائف التى تنظم احكام التأديب فيها قوانين خاصة الى وظيفة من وظائف الكادر العام او وظائف القطاع العام او وظيفة اخرى ينظم احكام التأديب فيها قانون خاص آخر بها وكذلك عند نقل او تعيين العاملين بوظائف الكادر العام او القطاع العام الى وظيفة ينظم احكام التأديب فيها قانون خاص ينمقد الاختصاص بالتأديب عن المخالفات التى ارتكبها العاملون من جهاتهم الاولى للسلطة التأديبية المختصة فى الجهات المتسولة اليها او المعنيين فيها .

( فتوى ٨٢٢ - فى ١٩٦٧/٧/٢ )

ملف رقم ( ٢٠٠ )

المسند :

صدر قرار من رئيس الجمهورية بنقل أحد المملّين بالجهاز المركزي للحسابات إلى وظيفة أخرى وذلك بمد احاقته إلى المحكمة التأسيسية وقبل صدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي للحسابات بمجلس الشعب ولائحة المملّين بالجهاز المركزي للحسابات - استظهر المحكمة ما إذا كان نقل الحال من الجهاز في التاريخ المذكور وفي ظل الظروف والامسبات التي تم فيها من مقتضاه استمرار محكمته تأسيساً أم انقضاء الدعوى التأسيسية بالتطبيق لحكم المادة ٧١ من لائحة الجهاز التي تنص بامقضاء الدعوى التأسيسية بقول استقالة المملّ أو احاقته إلى المملّ أو بنقله إلى وظيفة أخرى وفي ضوء المحكمة العليا في شأن طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٧ التأسيسية الصادر بجلستها المتعقدة في ٥ فبراير سنة ١٩٧٧ بأن النقل الذي يترتب انقضاء الدعوى التأسيسية طبقاً للمادة ٧١ من لائحة المملّين بالجهاز هو النقل إلى وظيفة أخرى خارج الجهاز فقد التفتة والإعتبار أو فقد اسباب الملاحة لأداء الوظيفة لغير الاسباب الصحة طبقاً لأحكام المادة ٩٠ من هذه اللائحة دون ما عداه من قرارات النقل ولو كان التحقيق قد بدء مع المملّ المقول قبل انتهاء خدمته - الحكم بامقضاء الدعوى التأسيسية بنقل الحال تأسيساً على أن قرار نقله كان كمالاً له عن عمله بالجهاز بما يتم عن عدم الرضا عن نقله عللاً بالجهاز - لا حجة في القول بأن نقل الحال لم

يتم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من اللائحة التي تنص بأن يكون قتل المصلين من الجهاز من وظيفة مراقب نما فوقها - شأن الحال - لعدم الصلاحيّة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس الجهاز بعد موافقة مجلس التلايب ذلك أن نقل الحال تم قبل العمل بهذه اللائحة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم ولاية مجلس التلايب تأسيسا على أن دستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ قد سلب بمقتضى المادة ١٧٢ منه كل ولاية في المحاكمات التلايبية من غير قضاء مجلس الدولة فانه مرد ذلك أن المادة ١٧٢ من الدستور تفيد على ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المتزعات الادارية على نحو لم يعد معه اختصاصه بقيدا لمسلل محددة على سبيل الحصر كما كان وقت انشائه ، دون أن تعنى غل يد المشرع عن استناد الاتصال في بعض المتزعات الادارية الى جهات قضائية أخرى على سبيل الاستثناء بالتقدير وفي الحدود التي يقتضيها الصالح العام اعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية وبيان اختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها . ولما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي للمحسبات بمجلس الشعب قد ناطت بمجلس الشعب بناء على اقتراح رئيس الجهاز وضع لائحة بالاحكام والتواعد المنظمة لشئون العاملين بالجهاز والحسابات المقررة لهم بضمن استقلالهم وتواعد التلايب والحوافز والبدلات التي يجوز منحها لهم ، وتكون لها قوة القانون ، وأنه تنفيذا لاحكام تلك المادة

لمصدر مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في ٦ من يولييه سنة ١٩٧٥ لائحة العاملين بالجهاز وقد نصت المادة ٦٧ منها على أن يتولى مجلس التدقيق المشكل وفقا لأحكامها سلطة مساعدة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبة تأديبيا ، فمن ثم يكون انشاء مجلس التدقيق المشار اليه وتحديد اختصاصه قد تم في حدود التفويض المتصوص عليه في المادة ١٦٧ من الدستور .

ومن حيث أنه عن الدفع بانتقضاء الدعوى التأديبية لسبب نقل العامل خارج الجهاز تطبيقا للمادة ٧١ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبة ، والتي تنص على أن « تنقضى الدعوى التأديبية بقبول استقالة العامل أو إحالته إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة أخرى ولا تلزم الدعوى التأديبية على الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن نفس الواقعة ولا يجوز إعادة تعيين العامل في هذه الحالات بالجهاز بأي حال من الأحوال فإن المحكمة العليا قد قررت في جلستها المنعقدة في ٥ من فبراير سنة ١٩٧٧ في شأن طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٢ القضائية بأن النقل الذي يترتب انتقضاء الدعوى التأديبية تطبيقا للمادة ٧١ من لائحة العاملين بالجهاز المشار إليها هو النقل إلى وظيفة أخرى خارج الجهاز لفقد الثقة والاعتبار أو لفقد أسباب الصلاحية لأداء الوظيفة لقصر الأسباب الصحية طبقا لأحكام المادة ٩٠ من هذه اللائحة دون ما عداه من قرارات النقل الأخرى ولو كان التحقيق قد بدأ مع العامل المنقول قبل انتهاء خدمته » .

وقد استند مجلس التدقيق إلى هذا التفسير في رفض الدفع المشار بانتقضاء الدعوى التأديبية مشار الطعن تأديبيا على أن هذا التفسير وقد صدر في حدود ولاية المحكمة العليا . يلزم المجلس وأن تعيين العامل رئيسا لمجلس إدارة هيئة بذلك



تأمر الاجتماعى بموجب قرار ريس الجمهورية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ لم يكن لفقد الثقة ولا الاعتبار او لفقد اسباب الصلاحية لاداء الوظيفة طبقا لاحكام المادة ٩٠ من لائحة الجهاز .

ومن حيث ان تفسير المحكمة العليا على ما يستفاد من صياغته قد اقتصر عند تحديد مقومات النقل من الجهاز الموجب لانقضاء الدعوى التأديبية فى حكم المادة ٧١ سالفه الذكر ، النقل الذى يتم فى ظل العمل باللائحة المذكورة . وهو ما يتجلى فى تحديد التفسير لمفهوم النقل المذكور بأنه النقل المنصوص عليه فى المادة ٩٠ من اللائحة المشار اليها والتي لم يكن لها ما يعادلها فى النظم الوظيفية بالجهاز السابقة على صدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ ولائحة العاملين بالجهاز آنفى الذكر . ولما كان ذلك وكان الحال - على ما بين من استعراض الوقائع - قد نقل من الجهاز المركزى للحسابات بقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٤ من مارس سنة ١٩٧٤ وذلك بعد احلته الى المحكمة التأديبية وقبل صدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ ولائحة العاملين بالجهاز المشار اليها ، فقد تعين استظهار ما اذا كان نقل الحال من الجهاز فى التاريخ المذكور وفى ظل الظروف والالابسات التى تم فيها من مقتضاه انقضاء الدعوى التأديبية بالتطبيق لحكم المادة ٧١ من اللائحة المشار اليها ام استمرار محلكته تأديبيا .

ومن حيث ان الاصل ان نظام تأديب العاملين المستحدث يسرى بآثره المباشر على المحلكات التأديبية التى ادركها هذا النظام ، ليستوى فى ذلك من كان قائما منهم بالعمل فعلا ام ترك الخدمة وهو ما يستفاد مما نصت عليه المادة الثالثة من

مواد إصدار لائحة الممارسين بالجهات المشار اليها من العمل  
بمقتضىها من تاريخ الموافقة عليها ، وقد واثق عليها في ٦ من  
يوليه سنة ١٩٧٥ ، كما يستدل من دلالة ما نصت عليه المادة ٧٢  
من اللائحة المذكورة من أنه مع عدم الاخلال باحكام المادة ٧١  
لا يمنع انتهاء خدمة الممثل من الاستمرار في الاجراءات  
التأديبية ضده اذا كان التحقيق قد بدأ معه قبل انتهاء مدة  
خبرته ومقتضى ذلك ان يسرى في شأن المحال النظام التأديبي  
الجديد الذي ادرك محكمته التأديبية .

ومن حيث ان المادة ٩٠ من اللائحة المذكورة قد استحدثت  
جكيا جديدا لم يكن له ما يقبله من قبل وتقتضى بان « أعضاء  
الجهات من وظيفة مراقب لما فوقها غير قابلين للعزل ومع  
ذلك اذا اتضح ان بعضهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما  
الوظيفة او فقد اسباب الصلاحية لادائها لغير الاسباب الصحية  
لادائها لغير الاسباب الصحية احيل الى الممثل او نقل الى  
وظيفة اخرى معادلة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على  
ما يعرضه رئيس الجهاز بعد موافقة مجلس التأديب ... » .

ومفاد هذا النص ان المشرع ارتأى تحقيقا للمصلحة العامة  
منح طائفة من كبار الممارسين بالجهات - شأن المحال - قدرا  
من الحصانة لم تكن لهم من قبل تضمن استقلالهم في أداء  
اعمالهم وتوفير لهم حرية ابداء الرأي وهم في مأمن من اي  
عسف او تشريد ، فاضفى على اعضاء الجهاز من وظيفة مراقب  
فيما فوقها حصانة تعصمهم من العزل او ما في حكمه فحظر  
احالتهم الى الممثل او نقلهم - دون طلب منهم - الا في حدود  
التواعد والاجراءات التي وضعتها والتي تتبطل في عدم جواز ذلك  
الا في حلاتي فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة او

تتعد اسباب الملاحية لادائها لغیر الاسباب المصحية والا يتم ذلك الا بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس الجهاز وبعد موافقة مجلس التاكيد على احالة احداهم الى المعائن ثم نقله الى وظيفة اخرى معادلة . اما بالنسبة لما دون هذه الطائفة من العاملين بالجهاز فلم يشأ الشرع ان يمنحهم مثل هذه الحماية ، وبالقالي فان امر احالتهم الى المعائن او نقلهم يخضع للتواعد العامة في هذا الشأن .

وبين حيث ان البادی من استعراض المخالفات - مسألة  
ثانية - التي استندت الى المحال والحيل بسببها الى المحكمة  
التأديبية ، انها تتمثل في جعلتها في ان المحال كان دائبا على  
تجاهل اوامر رئيس هذا الجهاز والامتناع عن تنفيذ تأشيراته  
وتوجيهاته والامعاء على اختصاصاته ، وهذا ما حدا بالسيد رئيس  
الجهاز بتعيينه الى احالته الى المحكمة التأديبية لمساكنته عن هذه  
المخالفات .

ويسمين من ضخيلة مبيد هذه الإنهيات التي بلغت ثمان  
وعشرين تهمة ونوعتها ان الصراع بين الحيل والمحال كان محتوما  
وان شقة الخلاف بينهما كانت متسعة على وجه لا يرجى منه  
اي تعاون بينهما مما يتفق ولا شك مع مصلحة العمل ويؤثر  
في انتظامه بحسبان ان هذا الصراع كان مراعا في قمة الجهاز  
بين المحال الذي كان يشغل منصب وكيل الجهاز وبين رئيس  
الجهاز ، ومن ثمان مثل هذا الصراع ان يتسدد صداد في كفة  
المستويات وتنمكس آثاره على حسن اداء العمل وبهذه المثبة فان  
استصدار قرار جمهوري بنقل المحال من الجهاز بعد احالته  
الى المحكمة التأديبية وفي جو هذا الخلاف المحتدم ، شاهد  
صدق على ان هذا القرار استهدف أساسا وضع حد لهذا

للخلاف بقتضاء الحال من الجهاز تظليما لنظر رئيسه ولم يكن تكريما للحال على ما مير عنه الدفاع عن الجهاز المركزي المحسب بكم بصراحة في المذكرة المتقدمة منه الى هذه المحكمة بجلستها المنعقدة في ٦ من يونية سنة ١٩٨١ حين قال « ان الطاعن ( الحال ) من المبالغين بالدولة سواء في موقعه السابق بالجهاز او في موقعه الجديد بينك ناصر وان هذا المنصب ليس تكريما له فقد تقل بذات درجته ولم يتضمن ترقية او علاوة » ولم يستشف من الأوراق كما لم يزعم اى من الحال او الجهاز ان هذا النقل كان بناء على طلب الحال او بموافقته ، واذا كان نقل الحال على هذا النحو ابعادا له عن عمله بالجهاز بما ينجم عن عدم الرضا عن بقائه ملبلا بالجهاز ، فلا يسوغ والأمر كذلك القول على ما ذهب اليه الجهاز في دفاعه وتابعه فيه مجلس التدقيق بان نقل الحال لم يكن لفقد الصلاحية للبقاء في وظيفته في الجهاز ، وبالنسبة اليه فانه اخذا بالتفسير الذى خلصت اليه المحكمة العليا يكون نقل المدمى من الجهاز نقلا موجبا لانقضاء الدعوى التأديبية في حكم المادة ٧١ من لائحة العاملين بالجهاز المشار اليه ، ولا حجة في هذا المقام بان نقل الحال لم يتم وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من اللائحة التى تنضى بان يكون نقل العاملين من الجهاز من وظيفة مراقب نما فواتها - شأن الحال - لعدم الصلاحية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس الجهاز بعد موافقة مجلس التدقيق ، لا حجة في ذلك لان نقل الحال تم قبل العمل بهذه اللائحة وبهذه المثابة يكون شأنه في هذا شأن العاملين بالجهاز دون وظيفة مراقب السجين يتم نظهم من الجهاز لعدم الصلاحية بعد العمل باللائحة المذكورة اذ يتم نظهم هذا دون اشتراط الاجراءات سابقة الذكر التى نصت عليها المادة ٩٠ المذكورة .

ومن حيث انه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتاويله ويتمين من ثم التضاء بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء القرار المطعون عليه والحكم بالتضاء الدعوى التأديبية والزام الجهة الإدارية المصرونت .

( طعن ٦٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٢٨/١٩٨١ )

**الفصل العاشر**  
**مجالس تاديب**

---

**الفصل العاشر — مجالس تاديب**

**الفرع الأول — النظام العام لمجالس التاديب**

**الفرع الثاني — مجالس تاديب مختلفة**

## الفصل السابع مجلس الشيوخ

---

### المادة الأولى الاطار العام لمجلس الشيوخ

---

قائمة رقم (٢٠١)

المبدأ :

لا مبدوحة من تطبيق القاعدة العامة التي سار عليها  
التشريع يختص مجلس الشيوخ في كل وزارة بمحاكمة الموظفين  
الذين يتبعونها ، ولما كانت الاعتبارات او المبررات المستمدة من  
العدالة او الصالح العام ، والتي تدعو الى توحيد المحكمة ،  
لوحدة الجريمة او ارتباطها بغيرها ، فان الوصول الى ذلك ،  
لا يكون الا بتعديل في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ينظم  
الموظفين يكفل لكمال التقص في مثل هذه الحالات .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١٠ من فبراير  
سنة ١٩٥٢ موضوع توحيد محكمة موظفي وزارتي المالية

والمصارف العمومية المتهمين في حادثة اختلاس ائتم مجلس  
للتأديب الخالص بوزارة المالية .

تبين لمجلس تأديب وزارة المالية الذي انعقد لحاكمية بعض  
موظفي هذه الوزارة الذين اتهموا في حادثة الاختلاس ، ان  
هناك موظفين تابعين لوزارة المصارف العمومية ويمملون بقلم  
حساباتها تحت اشراف موظفي الحسابات التابعين لوزارة المالية  
لم يقدموا اليه اذا لحيل امرهم الى مجلس التأديب بوزارة  
المصارف فرأى مجلس التأديب وزارة المالية انه من الاوفق توحيد  
محكمة جميع الموظفين المتهمين ايا كانت الوزارة التي يتبعونها  
لائم مجلس تأديب وزارة المالية باعتبارها مكان وقوع  
الجريمة . وذلك لأن التهم متداخلة وجميع الموظفين يشتركون  
في التهم ذاتها وحتى تكون الأحكام الصادرة منسقة وعلى  
اساس واحد .

وبالرجوع الى النصوص المتعلقة بمجالس التأديب يتبين ان  
الأمر المالي الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٢ ينص في المادة  
الثانية منه على :

يتشكل في كل نظارة او مصلحة ما هو آت :

أولاً - مجلس يسمى الادارة والتأديب .

وقد سمى هذا المجلس مجلس التأديب بمقتضى المادة الثانية من

الأمر المالي الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ .

ويؤخذ من مجموع احكام التأديب الواردة في الأوامر المالية



١٠ الصلح في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٢ و ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ و ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ و ٢٢ من مارس سنة ١٩٠١ وعلى الاخص ما يتعلق بحق رؤساء المصالح في توقيع عقوبتي الانذار وقطع المامية مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما . والاحالة الى التأديب بناء على تقرير رئيس المصلحة . ان الاختصاص في مسائل التأديب مرتبط ببيعة الموظف لا بالجهة التي وقعت فيها الجريمة . بمعنى ان المختص بمحاكمة الموظف ان المستخدم هو مجلس تأديب الوزارة او المصلحة التي يتبعها على اعتبار ان هذا المجلس ائتمن من غيره على تصرف مسئولية الموظف او المستخدم وتقرير عمله وتصرفاته .

وقد سنكت الأوامر العالية المشار اليها عن وضع حكم لحالة اختلاف الوزارة التي يتبعها موظفون متهمون في جريمة واحدة او جرائم مرتبطة بعضها ببعض ولذلك فانه لا منووحة من تطبيق القاعدة العامة . التي ملر عليها التشريع في هذا الصدد وهو محاكمة كل موظف امام مجلس تأديب الوزارة التي يتبعها ايا كانت الاعتبارات التي تدعو الى توحيد المحاكمة .

ولا وجه الى الالتجاء الى قواعد تكون الاجراءات الجنائية في هذا الصدد لأن هذا القانون قد جعل المحاكمة التي يقع في دائرتها العمل مختصة بمحاكمة المتهم . لها قواعد التأديب فنجعل الاختصاص شخسيا لا مكتنيا كما سبق الايضاح .

على ان القسم يلاحظ ما ابداه مجلس التأديب لوزارة المالية ضرورة توحيد المحاكمة في مثل الحالة المعروضة اكثر اتساقا مع العدالة والمصالح العام . الا انه ازاء سكوت الأوامر العالية السابق ذكرها وكذلك القانون الجديد رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة فانه لا يمكن الاخذ بهذا الحل الا من طريق التشريع .

لذلك انتهى رأى القسم الى انه لا يجوز محكمة الموظفين  
التابعين لوزارات مختلفة ايلم مجلس تعيين احدى الوزارات ويكون  
كانت الجسرية واحدة لو كانت الجنرائم مرتبطة بعضها ببعض بل  
يختص مجلس التعيين في كل وزارة بمحكمة الموظفين العاملين  
بتموئها .

وان الوصول الى توحيد المحكمة في مثل هذه الحالات  
لا يكون الا عن طريق تعديل في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
بنظام الموظفين يكمل هذا النص فيه والقسم بسيله  
اعداد تقرير لوزير المثل يقترح هذا التعديل عملا بالمادة ٣٨  
من قانون مجلس الدولة .

(مقوى ١١٢ - نى ١٩٥٢/٢/٢٠)

### قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

المبدأ :

انه وان كانت الاوامر المالية المتعلقة بمجلس التعيين قد  
سكنت عن الاشارة الى مجلس التعيين المختص في مسألة نقل  
الموظف او المستخدم من الوزارة او المؤسسة الى وقت نقلها للملكية  
الا انه يحفظ انه في وقت التكلفة من مجلس تعيين  
المصلحة التابع لها الموظف او المستخدم في هذا الوقت هو  
المجلس بمملكته ، ولا يؤثر في التكلفة نقل الموظف او  
المستخدم بعد ذلك الى مصلحة او وزارة اخرى .

ملخص الطرح :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المتضمنة ٣٣ بحثا

ديسمبر سنة ١٩٥١ و ١٣ من يناير سنة ١٩٥٢ طلب التراجع في امكان توحيد المحلثة التأديبية عن المخالفات التي وقعت بادارة مخازن الحكومة وتسم النقل الميكانيكى بالاسكندرية لئلا مجلس تاديب مصلحة الموائى والمتنقل وتبين ان الموضوع يقتصر في ان تحقيقا اجرى في ادارة مخازن الحكومة وقسم النقل الميكانيكى بالاسكندرية تكشف عن اهم نسبت الى بعض المستخدمين الذين كانوا تابعين لمصلحة الموائى والمتنقل وقت وقوع تلك المخالفات . وقد نقل اقدمهم الى مصلحة البريد ونقل خمسة آخرون الى مصلحة النقل واستمر الباقون تابعين لمصلحة الموائى والمتنقل .

وبالر خلاف فيما اذ كان كل من هؤلاء المستخدمين يحاكم انفرادا بمجلس التاديب التابع له الان ومن ثم يحكم في هذه المخالفات ثلاثة مجالس هي مجلس تاديب مصلحة الموائى والمتنقل ومجلس تاديب مصلحة البريد ومجلس تاديب مصلحة النقل اه يجوز توحيد محكمتهم جميعا اسم مجلس تاديب مصلحة الموائى والمتنقل .

وبالرجوع الى النصوص المتعلقة بمجالس التاديب يتبين ان الامر المالى في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ ينص في المادة الثانية منه على ان يتشكل في كل نظارة او مصلحة ما هو ات .

اولا - مجلس يسمى مجلس الادارة والتاديب .

وقد مسمى هذا المجلس مجلس التاديب بمقتضى المادة الثانية من الامر المالى الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ .

ويستفاد من مجموع احكام التاديب الواردة في الاوامر

المالية الصادرة في ١٠ من إبريل سنة ١٨٨٢ و ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ و ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ و ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ وعلى الأخص بما يتعلق بحق رؤساء المصالح في توقيع عقوبات الإنذار وتطوع الماهية مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما . والاحالة الى التأديب بناء على تقرير رئيس المصلحة . لأن الاختصاص في مسائل التأديب مرتبط بالموظف بمعنى ان المختص بمحاكمة الموظف أو المستخدم هو مجلس تأديب المصلحة التي يتبعها . وما ذلك الا لأن هذا المجلس اقدر من غيره على التعرف مسئولية الموظف أو المستخدم وتقدير عمله وتصرفاته .

وانه وان كانت تلك الاوامر المالية تد سكت عن الإشارة الى المجلس المختص في حالة نقل الموظف أو المستخدم من الوزارة أو المصلحة التي وقعت فيها المخالفات التي يحكم من أجلها الا انه يلاحظ انه متى وقعت المخالفة صار مجلس تأديب المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم في هذا الوقت هو المختص بمحاكمته . ولا يؤثر في اختصاصه نقل الموظف أو المستخدم بعد ذلك الى مصلحة أو وزارة اخرى .

ووقد اخذت المحكمة العليا التأديبية بمثل هذا النظر في حكمها الصادر في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٣٥ اذ حكمت باختصاصها بمحاكمة موظف عن تهم استند اليه ارتكبتها وقت ان كان شاغلا لوظيفة عين فيها بمرسوم رغم انه عند المحاكمة كان قد نقل الى وظيفة اخرى عين فيها بقرار وزاري .

لذلك انتهى القسم الى ان المجلس المختص بمحاكمة الموظفين السابق ذكرهم هو مجلس تأديب مصلحة الموانئ والمنشآت .

( فتوى ٤٢ - في ١٩٥١/١/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

#### المبدأ :

التفرقة بين القرار التلويبي الصادر من مجلس التلويب  
والقرار الصادر من السلطة التلويبية الرئاسية مردها الى  
النصوص القانونية التي تنظم التلويب والى ما عناه المشرع بمجلس  
التلويب - عدم اشتراط التنظيم من القرارات التلويبية الصادرة  
من السلطة التلويبية الرئاسية امام الهيئة الادارية التي اصدرته  
او الهيئات الرئيسية قبل الطعن فيها .

#### ملخص الحكم :

ان المراد في التفرقة بين ما اذا كان القرار محل الطعن  
بالالغاء يعتبر في التكييف القانوني قرارا صادرا من مجلس  
تلويب استنفذ ولايته باصداره ، فيطعن فيه راسا بالالغاء  
امام مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري لعدم الجدوى من التنظيم  
منه مقدما ، ام انه ليس كذلك ويعتبر قرارا تلويبيا صادرا من  
سلطة رئاسية يجب التنظيم منه اولا امام الهيئة التي اصدرته  
او الهيئات الرئيسية وانتظار الواعيد المتررة للبت في هذا  
التنظيم ، وما يصدر من هذه الهيئات في التنظيم هو الذي يجوز  
الطعن فيه بالالغاء امام مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري ،  
وفلك بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥  
لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية  
المتحدة - ان مراد هذه التفرقة بين هذا القرار وذاك هو  
الى النصوص القانونية التي تنظم التلويب ، والى تحرى ما عناه  
المشرع بمجلس التلويب .

ويبين من تنقّى التصوص الخاصة بذلك ، سواء فى النظام  
التأديبى فى الاقليم الشمالى او فى الاقليم الجنوبى ، ان الفصيل  
فى هذا الشأن هو بحسب طريقة التأديب . فىكون القرار  
صادرا من مجلس تأديب اذا اتخذ التأديب صورة المحكمة امام  
هيئة مثبته تتركها خالصا وفقا للوضع واجراءات معينة  
وسمها القبولين يضمن التزامها وتقوم لسياسيا على اعلان  
الموظف مقبدا بالتهمة المسندة اليه وتكفيته من الدفاع عن  
نفسه فيها على غرار المحاكمات القضائية ، وذلك كله قبل  
ان يصدر القرار التأديبى فى حقه ، وباصداره يستنفذ مجلس  
التأديب ولايته ويمتنع عليه سحبه او الرجوع فيه ، وان جاز  
الطعن فيه امام هيئة اخرى قد تكون درجة استئنافية اعلى  
او درجة تعقيب قانونى بشكل قضائى ، اما بطريق التمييز او  
ما يماثل بالطعن امام المحكمة الادارية العليا ، وقد يجمع النظام  
التأديبى بين الأمرين . بينما القرار التأديبى الاخر يتميز بأنه  
يصدر راسا من السلطة التأديبية الرئاسية بغير وجوب اتباع  
الأوضاع والاجراءات التى تتميز بها المحاكمات التأديبية على  
النحو المفصل آنفا ، ولهذا لا تستفيد السلطة التى اصبرته  
ولايتها باصداره ، بل تملك سحبه او الرجوع فيه عند التظلم  
منه . ومن اجل ذلك اوجب القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى  
شأن تنظيم مجلس البعولة التنظيم منه مرقبا وانتظار المواعيد  
المقررة للبت فى هذا التنظيم . والقرار المريح الذى يصدر  
فى التنظيم او القرار الضمنى الذى يفترض انه صدر فيه  
بالرفض بعدم الاجابة عنه فى المواعيد المقررة هو الذى يكون  
محل الطعن قضائيا للحكمة التى قام عليها استلزام هذا التنظيم  
وهى الرغبة فى تقلييل المنازعات بانهتها فى مراحلها الاولى  
بطريق امير للناس ، وذلك بالمعقول عن القرار التنظيم منه  
ان رأت الادارة ان المتظلم على حق فى تطلبه .

قائمة رقم ( ٢٠٤ )

المبدأ :

اختصاص وكيل الوزارة بالإحالة الى مجلس التدقيق -  
اختصاص وكيل الوزارة المساعد ايضا بتفويض من الوزير -  
صدر هذا التفويض اليه من وكيل الوزارة - عدم جوازه  
- المادة ٨٩ من قانون تنظيم موظفي الدولة قبل تعديلها  
بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الحكم :

ان المادة ٨٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ( قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ ) جعلت الإحالة الى المحاكمة التأديبية من اختصاص وكيل الوزارة المختص . وقد نهت المادة ١٢٣ من القانون على حق الوزير في ان يعهد لوكيل الوزارة المساعد بالاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة ومن بينها إحالة الموظفين الى المحاكمة التأديبية . اما وكيل الوزارة فلا يملك ان ينزل عن اختصاصه ويفوض غيره في مباشرته ، ما دام القانون عهد به اليه وحده ولم يرخص له في هذا التفويض ، ومن ثم اذا ثبت ان قرار الاحالة الى مجلس التدقيق صدر من وكيل الوزارة المساعد بناء على تفويض من وكيل الوزارة الذي استند بدوره الى قرار صادر من الوزير بختصاص الوكيل المساعد بما يحيله عليه وكيل الوزارة من اعمال - اذا ثبت ما تقدم ، فان قرار الاحالة الى مجلس التدقيق مالف الذكر يكون قد صدر من غير مختص بالصدارة .

( طعن ٦٨٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧ )

قاعدة رقم ( ٣٠٥ )

المبدأ :

نص المادة ٨٦ من قانون الموظفين على تشكيل مجلس  
التدريس من اثنين من الموظفين في درجة مدير علم احدهما من  
غير المصلحة التابع لها الموظف الحال بالمحاكمة التأديبية  
ومن نائب من ادارة الراى المختصة بمجلس الدولة - وجوب  
ان يكون احد العضوين من غير المصلحة التابع لها الموظف  
- لا ضرورة لان يكون العضو الاخر من ذات المصلحة .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٨٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن  
نظام موظفى الدولة على ان « المحاكمة التأديبية للموظفين  
يتولاها مجلس مؤلف من اثنين من الموظفين في درجة مدير علم  
احدهما من غير المصلحة التابع لها الموظف الحال الى  
المحاكمة التأديبية ومن نائب من ادارة الراى المختصة بمجلس  
الدولة » . ويستتق من هذا النص وجوب ان يكون احد  
العضوين من غير المصلحة التابع لها الموظف ، اما ان يكون  
العضو الاخر من ذات المصلحة فهذا ما لم يوجبه النص .

( ملعن ٦٨٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/١٤ )



### قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

#### المبدأ :

مجلس تسيب استثنائي — ريلسته — انعقادها أصلا لوكيل  
الوزارة — للوزير أن يعهد بهذا الاختصاص لوكيل الوزارة المساعد  
عملا بالمادة ١٣٣ مكررا من قانون تنظيم موظفي الدولة .

#### ملخص الفتوى :

نصت المادة ٩٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن  
تنظيم موظفي الدولة على أن يشكل مجلس التسيب الاستثنائي  
من وكيل الوزارة وتكون له الرئاسة ومن النائب العام أو من ينييه  
من المحامين العامين ومن مستشاري إدارة الرأي المختص بمجلس  
الدولة أو المستشار المساعد بتلك الإدارة ، ولا يجوز أن يرأس  
الجلس وكيل الوزارة الذي لحال الموظف إلى المحكمة التأديبية ،  
وإذا لم يكن بالوزارة التابع لها الموظف غير وكيل واحد نائب  
بمجلس الوزراء أحد وكلاء الوزارات الأخرى . كما نصت المادة ١٣٣  
مكررا من القانون على أنه يجوز للوزير أن يعهد لوكيل  
الوزارة المساعد بالاختصاص المخولة لوكيل الوزارة طبقا لأحكام  
هذا القانون . وليس من شك في أن رئاسة مجلس التسيب  
الاستثنائي المخولة في المادة ١٣٣ مكررا ، ومن ثم فانه يجوز  
لوزير أن يعهد لوكيل الوزارة المساعد بالاختصاص المخول لوكيل  
الوزارة في رئاسة مجلس التسيب الاستثنائي على الوجه المبين  
بالمادة ٩٣ من القانون المذكور .

( فتوى ٨٧ — في ١٩/١/١٩٥٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

**المبدأ :**

**إبداء رئيس مجلس التأديب رأيه مسبقا في الدعوى  
التأديبية يفقده صلاحية الفصل فيها .**

**ملخص الحكم :**

ان رئيس مجلس التأديب تقدم بمذكرة الى مدير جامعة الاسكندرية اثناء سير الدعوى التأديبية طلب فيها احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية - ويبين من مطالعة المذكرة المثلر اليها ان رئيس المجلس قد انصح في مذكرته عن الأسباب التي رأى من اجلها طلب احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية ، وبذلك يكون قد أبدى رأيه مسبقا في الدعوى التأديبية ، مما يفقده صلاحية الفصل فيها ، ويجعل عمله باطلا طبقا لنص المادتين ٢١٣ و ٢١٤ من قانون المرافعات القديم رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذي كان ساريا وقت صدور القرار المطعون فيه .

( طعن ٥٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧١ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

**المبدأ :**

**الأصل هو امتناع من سبق ان أبدى رأيا في شأن الأمر  
المحال بسببه العامل الى التأديب من الاشتراك في نظر الدعوى  
والحكم فيها - القرار الذي يصدر على خلاف هذا الأصل**

مميّا بميب جوهرى ينحدر به الى البطلان - لا وجه الاستناد  
الى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ التى تقضى بقله لا يمنع من الجوس فى  
هيئة مجلس التلايب سبق الاشتراك فى طلب الاحالة الى  
الملاى او رفع الدعوى التلايبية اذ ان هذا النص ورد فى مجال  
مساطة القضاء تاديبا المتصوص عليها فى الفصل التاسع  
من الباب الثانى من القانون المذكور بينما انتظمت المواد من  
١٦٤ حتى ١٦٩ منه تلعب المالمين بالحكم وقد قلت هذه  
القواعد من نص مماثل لنص المادة ٩٨ سالف الذكر او من نص  
بحيل اليها وهذا النص الآخر نص استثنائى لا يجوز القيلس  
عليه او التمسك به فى غير التعلق الذى ورد فى شأنه ويتعين  
الاتجاء الى الأصل الملم .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الشق الأول من الظمن المتعلق بوقوع  
العيب فى تشكيل مجالس التلايب الذى اصدر القرار المطعون  
فيه فلان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان ثمة تفرأ  
من الضمات الجوهرية يجب ان تتوافر كحد أدنى فى كل  
محكمة تاديبية وهذا القدر تليه العدالة المجردة وضمير  
الانصاف والامول العامة فى المحكمات وان لم يرد عليه أمر  
ويسلظهم من المبادئ الأولية المتررة فى التسوانين الخاصة  
بلاجراءات سواء فى المحكمات القضائية او التاديبية فلك ان  
القرار التاديبى هو فى الواقع من الأمر قضاء عقلى فى  
خصوص الغتب الإدارى حتى ان المشرع فى المادة ١٦٦ من قانون  
السلطة القضائية آلف الذكر نعت قرار مجلس التلايب بلفظ

حكم تقضى بأن لا توقع العقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب -  
ومن بين الضمانات الجوهرية حيطة الهيئة التي تتولى ملاحقة  
الممثل ومن مقتضى هذا الأصل في المحاكمات الجنائية والتأديبية  
أن من يبدى رأيه يستقطع عليه الإشتراك في نظر الدعوى  
والحكم فيها وذلك ضماناً لحيدة القضاة أو عضو مجلس  
التأديب الذى يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة  
الانتهام حتى يطمئن إلى عدالة قضيه وتجرده من التأثير  
باعتقده سبق كونها عن المتهم موضوع المحاكمة وقد ردت  
هذا الأصل المادتان ٢٤٧ ، ٢٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية  
كما بينت المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية  
الأحوال التى يسكن فيها القضاة غير صالح لنظر الدعوى  
منوعاً من سماعها ، ولو لم يرد أحد الخصوم ومن بين هذه  
الأحوال سبق الافتاء أو الكتابة فى الدعوى أى إبداء الراى  
فيها ، ورثت المادة ١٤٧ من ذات القانون جزاء البطلان على  
عمل القضاة أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمة ولا ينال مما سبق  
ما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨ من قانون السلطة  
القضائية مسألة الذكر التى تقضى بأنه لا يمنع من الجلوس فى  
هيئة مجلس التأديب سبق الإشتراك فى طلب الأحكام إلى  
الممثل أو رفع الدعوى التأديبية ، وذلك إن هذا النص ورد  
فى مجال مسطرة القضاة تأديبياً المنصوص عليها فى الفصل  
الثلاث من الباب الثانى من القانون المذكور بينما انتظمت  
المواد من ١٦٤ حتى المادة ١٦٩ منه تأديب الممثلين بالمحكم وقد  
خلت هذه القواعد من نص مماثل لنص المادة ٩٨ سالف الذكر  
أو من نص يحيل إليها وهذا النص الأخير هو نص استثنائى فلا  
يجوز القياس عليه أو التمسك به فى غير النطاق الذى ورد  
فى شأنه ويتعين الالتجاء إلى الأصل العام الفعلى يبيته  
الذى يقضى بانتفاع من سبق أن أبدى رأياً فى هتسكن الأمر  
الحال بمسببه الممثل إلى التأديب من الإشتراك فى نظر الدعوى

فالحكم فيها . ويكون القرار الذي يصدر على خلاف هذا الأصل معيباً بغير جوهرى ينحدر به الى البطلان .

ومن حيث ان الثابت من مذكرة كبير المحضرين سلف الاشارة اليها ومن قرار احالة المخكور ( الطاعن ) الى مجلس التاديب ان لكل من السيد الاستاذ المستشار رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية والسيد . . . . . رايها مسبقاً في الدعوى التأديبية موضوع النزاع فقد اعد الأخير مذكرة ضمنها ما اقتنع به حسبما تبين له من تحقيق الشكوى التي قدمت المحضر المخكور من رئيس الشركة المنفذ على أموالها ومن السيد وزير النقل وقد ضمنها رايه في خروج الطاعن على مقتضى الواجب لأنه اثبت غير الواقع ونفصح عن عقيدته في موضوع الشكوى فيما تضمنته المذكرة من انه لا يعقيل ان صرافاً في شركة يسلم المحضر مبلغ عشرة آلاف جنيه واربعمئة تسعة جنيهات وستة وخمسة وعشرون ملياً اخطاراً مما يقطع بان التنفيذ تم جبراً لارضاء . . . . . كما ان السيد الاستاذ المستشار رئيس المحكمة افسح هو الآخر عن رايه في خيساجية قرار احالة الطاعن الى مجلس التاديب في قوله تعليلها على دفاع المحضر المخكور ان « هذا الدفاع لا يمول عليه » . ومن ثم فانه في ضوء ما سلف يكون كل من السيد الاستاذ المستشار رئيس محكمة شمال القاهرة . . . . . والسيد . . . . . كبير المحضرين بالحكمة غير صالحين للجلوس في مجلس تاديب المحضر المخكور ويكون القرار الصادر من مجلس التاديب الممثل برئاسة السيد الاستاذ المستشار . . . . . وعضوية السيد . . . . . قد تسليه البطلان ويتعين الحكم بالفسخ

ولا مسبيل للتصدي. لوضوح الطعن لما ينطوى عليه ذلك من  
اخلال بإجراءات التقاضي وتقويت درجة من درجاته .

ومن حيث أنه متى استبان ما سلف فإن القرار المطعون فيه  
يكون قيد وقع بطلان مخالفته النظام المصمم ويتمين الحكم  
بإلغائه — دون ما حاجة الى مناقشة لوجه الطعن الأخرى —  
أعادة الدعوى التأديبية الى مجلس تأديب العاملين بحكمة  
شمال القاهرة الابتدائية لنظرها من جديد أمام هيئة أخرى  
والزمت الجهة الادارية المصروفت .

( طعن ٧٠٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

المبدأ :

الطاعن ليس شاهدا .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن مجلس التأديب تولى التحقيق من جانبه بلز  
استمع الى اقوال الطاعن ( المتهم ) والى تعقيب . . . عليه . . .  
فله لا يكون ثمة وجه للنقض بطلان اجراء التحقيق ولا ينال  
من سلامة هذا التحقيق ان المجلس استمع الى تعقيب . . . . .  
بعد ان تلى عليه اقوال الطاعن ذلك لأن الطاعن ليس  
شاهدا حتى يقال بأن المجلس خالف القاعدة التي تحظر سماع  
الشاهد لاقوال شاهد آخر — وإنما الشاهد الوحيد هو  
. . . . . الذي كان يجب في مسبيل استجلاء الحقيقة ان يستمع  
المجلس الى رايه فيما دفع به الطاعن الاتهام — وهو الأمر  
الذي يستلزم بداهة اطلاع الشاهد على اقوال الطاعن .

( طعن ١٠٦٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٥ )

### قاعدة رقم ( ٢١٠ )

#### المبدأ :

المادة ٨٦ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ - المثلث في تعيين مجلس التأديب المختص طبقا لاحكامها هو محل وقوع الجريمة - اختصاص المجلس التأديبي الخاص بالوزارة التي كان يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة ولو كان تبعها عند المحكمة لوزارة اخرى - عدم انطباق هذه القاعدة اذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند المحكمة قد حلت محل الوزارة الاولى في القيام على المرافق الذي وقعت في شقه الجريمة .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٨٦ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ كانت تنص على أن « تكون محكمة الموظف أو الموظفين المتهمين بارتكاب جريمة واحدة أو جرائم مرتبطة ببعضها امام مجلس التأديب الخاص بالوزارة التي وقعت فيها الجريمة أو الجرائم المذكورة ولو كتبوا تابعين عند المحكمة لوزارات اخرى ، فلذا تعذر تعيين الوزارة على الوجه السابق تكون المحكمة امام مجلس التأديب الخاص بالوزارة التي يتبعها العدد الأكبر من الموظفين ، فلذا تساوى العدد عين رئيس مجلس الوزراء مجلس التأديب المختص ، ويكون مجلس التأديب الاستثنائي في هذه الحالة هو المجلس المختص بنظر الطعن في قرارات المجلس الذي تولى المحكمة » . ومفاد ذلك ان المثلث في تعيين مجلس التأديب المختص هو بمحيط

وقسوع الجريمة التي يجلبكم الموظف من أجلها ، أي ان المجلس  
التأديبي المختص بمحاكمة الموظف هو المجلس التأديبي الخاص  
بالوزارة التي كان يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة ولو كان تابعا  
عند المحاكمة لوزارة أخرى ، ولا يصدق هذا القول بطبيعة  
الحال الا اذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة  
والوزارة التي يتبعها عند المحاكمة كلتاهما منفصلة عن الأخرى  
ولم تحل احدهما قانونا محل الأخرى في القيام على المرفق  
المعلم التي وقعت في شأنه الجريمة التأديبية . أما اذا كانت الوزارة  
التي يتبعها الموظف عند المحاكمة قد حلت محل الوزارة الأولى  
في القيام على هذا المرفق ، فيكون مجلس تأديب الوزارة التي  
يتبعها الموظف آخرها هو المختص ، نتيجة حلول تلك الوزارة محل  
الوزارة الأخرى في اختصاصاتها في هذا الشأن . وترتبطا على  
ما تقدم فانه ولئن كانت الجريمة المنسوبة الى المدعى قد وقعت  
في وقت كان فيه موظفا بمجلس مديرية المتوسطة التابع لوزارة  
الداخلية وكان يقوم هذا المجلس على مرفق التعليم الذي  
وقعت في شأنه الجريمة التأديبية ، الا انه لما كان يتصلو المدعى  
بعد ذلك الى وزارة التربية والتعليم انما يرجع الى حلول  
تلك الوزارة محل مجلس مديرية المتوسطة في القيام على مرفق  
التعليم تنفيذا للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ الذي نقل  
اختصاص مجالس المديرية بشؤون التعليم الى وزارة التربية  
والتعليم ، فان مجلس التأديب الخاص بموظفي وزارة التربية  
والتعليم اصبح يحكم القانون هو المختص بمحاكمة المدعى  
نتيجة لجلول وزارة التربية والتعليم محل مجلس مديرية المتوسطة  
التابع لوزارة الداخلية في هذا الشأن .

( ملحق ٨٩٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١٢/٦ )



### قاعدة رقم ( ٢١١ )

#### المبدأ :

استئناف الوزير لقرار مجلس التأديب يعتبر مرغوعا بمجرد التقرير به - لا يملك الوزير العُدول عن الاستئناف بمجرد التقرير به .

#### ملخص الفتوى :

تجيب المادة ٩٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموظفين على أنه « لا يجوز الطعن في القرار الصادر من مجلس التأديب الا بطريق الاستئناف ويرفع الاستئناف بتقرير يقدمه الموظف ككلة الى وكيل الوزارة المختص في مدى شهر من تاريخ ابلاغه القرار » وعلى وكيل الوزارة ابلاغ هذا التقرير الى مجلس التأديب الاستئنافي في مدى خمسة عشر يوما . وللوزير ايضا ان يستأنف قرار مجلس التأديب في مدى شهر من تاريخ صدوره . ويبين من مقارنة هاتين الفئرتين ان القانون لم يقتض بالنسبة الى استئناف الوزير ان يبلغ الى مجلس التأديب الاستئنافي ، وبذلك يكون رفع الاستئناف في هذه الحالة بمجرد تقرير الوزير باستئناف القرار ، ومن ثم تدخل الدعوى التأديبية في اختصاص مجلس التأديب بمجرد تقرير الوزير بالاستئناف ، واذا كان القانون قد خول الوزير ان يستأنف قرار مجلس التأديب ، فان الوزير لا يملك بمعد هذا ان يعود فيقرر بعدم السير في إجراءات الاستئناف فلك ان القانون لم يمنحه الاختصاص ، ولا يصح تجويله دون

نص لجرد أن القاتلون قد اعطاه الاختصاص بطلمن او عدم الطمن بالاستئناف في قرار مجلس التلايب .

( فتوى ٤٣٧ — في ١١/١١/١٩٥٤ )

### قاعدة رقم ( ٣١٢ )

#### المبدأ :

قرار مجلس التلايب الصادر بالمزل من الخدمة — ما هو الا حكم يبرى عليه ما سرى على احكام المزل الصادرة من المحاكم التلبيية — الطمن فيه يكون مباشرة امام المحكمة الادارية العليا — تقدم صاحب الشأن بطلب الى مفوض الدولة امام المحكمة الادارية العليا لمعاته من رسوم الطمن في هذا القرار واحالة المفوض هذا الطلب الى مفوض الدولة لحكمة القضاء الاداري بوصف ان القرار المطلوب فيه ليس بحكم — طلب صاحب الشأن كيفما كان الوصف الذي يسبغ عليه ، يقطع في هذه الحالة ، سريان مواعيد الطمن .

#### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس التلايب الملمون فيه الصادر بمزل الطاعن ما هو الا حكم يبرى عليه ما سرى على احكام المزل الصادرة من المحاكم التلبيية ان يكون الطمن فيه مباشرة امام المحكمة الادارية العليا ويكون لزاما على المفوض ان يطمن فيه اذا ما طلب صاحب الشأن ذلك فاذا كان الطاعن قد تقدم بطلب مفوض الدولة امام المحكمة الادارية العليا لمعاته من

رسوم الطعن في هذا القرار أمام المحكمة المذكورة فقد كان على المفوض أن يطير هذا الطلب بمثابة طلب للطعن في ذلك القرار وينتقل إلى كل إلزاما عليه طبقا للقانون ان يقوم بالطعن فيه فان هو رأى غير ذلك واحاله الى مفوض الدولة لمحكمة القضاء الإداري بوصف ان القرار المطلوب الطعن فيه ليس بحكم يطعن فيه رأسا أمام المحكمة الإدارية العليا ، فان هذا الطلب كيفما كان الوصف الذي اسبغ عليه قد قطع سريان مواعيد الطعن .

( طعن ١٠٨١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٣١٣ )

#### المبدأ :

القضاء الإداري ليس درجة اعلى للمجالس التأديبية في مدارج هذا النظام ، بل هو أداة رقابية قانونية تجرى في حدودها .

#### ملخص الحكم :

اذا كان التثبيت أن محكمة القضاء الإداري قد قضت بالقضاء قرار مجلس التأديب ببناء على اسباب لا تعدو ان تكون استئنافا للنظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى مجلس التأديب من دلائل وبيانات وقرائن سواء في الاثبات أو النفي فان الحكم المذكور - والحالة هذه - يكون قد جاوز حد الرقابة القانونية ، واحل نفسه محل مجلس التأديب مما هو متبرك لفهمه او وزنه او تقديره . وغنى عن البيان ان القضاء الإداري ليس بدرجة اعلى للمجالس التأديبية في مدارج هذا

النظام ، وإنما القضاء الإداري هو أداة رقابية قانونية لا تبعث على قرارات تلك المجالس إلا في حدود الرقابة القانونية .

( طعن ١٦٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٥٧ )

### قاعدة رقم ( ٢١٤ )

#### المبدأ :

المحاكم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - اختصاصها بنظر ادعاءى التأديبية التي كلفت من اختصاص مجالس التأديب ، واحالة ما كان لا يزال منها منظورا أمام هذه المجالس بحالتها الى المحاكم التأديبية - اختصاص هذه المحاكم كذلك بالنظر في حالات الموظفين الحاليين الى الهيئات التي يشكل منها مجلس التأديب لتقديم تقريرين متتاليين عنهم بدرجة ضعيف .

#### ملخص الحكم :

ان القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ نص على أن تصل الدعاوى التأديبية المرفوعة عن المخالفات المالية والإدارية التي لم يفصل فيها بحالتها الى مجلس التأديب المختص طبقا لأحكام هذا القانون ، ويخطر ذوو الشان بهذه الاحالة ، ثم صدر القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية في الاقليم المسمى بالمادة ٤٧ منه على أن « جميع الدعاوى التأديبية المنظورة أمام مجالس التأديب والتي أصبحت بمقتضى احكام هذا القانون من اختصاص المحاكم التأديبية تحال بالحالة للتي هي عليها الى المحكمة

التأديبية المختصة ، ويخطر ذوو الشأن بقرار الاحالة ، ويظلم مجلس التأديب العالي مختصا بالفصل في القضايا التي استوفت لملامه قبيل العمل بهذا القانون » ، وبذلك حلت المحاكم التأديبية بتشكيلها الجديد الذي نصت عليه المادة ١٨ من القرار بقانون آف الذكر محل مجلس التأديب فيها كانت تتولاه هذه المجالس من اختصاصات ، وذلك للحكمة التي ارتآها المشرع من تعديل هذا التشكيل ، وهي تصادي تمتد تلك المجالس وبطء اجراءات المحكمة وغلبة العنصر الاداري في تكوينها ، وانتقلت اليها تبعاً لذلك وبهذا التشكيل الجديد الولاية التي كانت مقررة بالمادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن الموظفين ضعيفي الكفالية للهيئة المشكل منها مجلس التأديب ، وهو المجلس الذي عدل تشكيله ، ولم يعد تشكيله القديم قائماً . والقول بتحصار حلول المحكم التأديبية محل مجلس التأديب في دائنة الولاية التأديبية دون سواها ينفي لما الى الابتداء على التشكيل السابق لمجلس التأديب الذي انتهى ، وهو ما يتعارض مع التعديل الجديد ، ولما الى ايجاد ثغرة في التشريع فيما يتعلق بكيفية تكوين الهيئة التي يشكل منها مجلس التأديب بعد اذ تبدل كيانه فيما لو ائسرك حلول المحكمة التأديبية محله في خصوص ضعف الكفالية من الموظفين ، وهو ما يعطل اعمال حكم المادة المذكورة .

( طعن ١٧١ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٥٩/٧/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٥ )

المبدأ :

قرارات مجلس التأديب يطعن فيها امام المحاكم  
التأديبية وارس امام المحكمة الانارية العليا .

### ملخص الحكم :

تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة من جهات العمل ، كما تعتبر قرارات مجلس التأديب قرارات إدارية صادرة من لجان إدارية ذات اختصاص قضائي . أنه لا يترتب على ذلك جواز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري طبقا لأحكام البند ثانيا من المادة ١٠ والمادة ١٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إلا أنه لما كانت هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية فإنه يترتب على ذلك اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعن في هذه القرارات . ولا يجوز للعاملين الذين صدرت ضدهم هذه القرارات الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا وأمس ذلك من أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ والبندين تسعا وثلاث عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة المشار إليه . فإذا حدث أن طعن في قرار من قرارات مجلس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا وجب على هذه المحكمة أن تحكم بعدم الاختصاص بنظر الطعن وأحالته إلى المحكمة التأديبية المختصة على ما تقرره المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ولا يفر من الطبيعة الإدارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب ، ولا يجعلها أحكاما تماثل تلك التي تصدر من المحاكم أو الجهات القضائية الأخرى ما نص عليه قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من أن توقيع العقوبات التأديبية يكون بحكم من مجلس التأديب ، ذلك أن الاستناد إلى كلمة « حكم » يعتبر استنادا إلى حجة لفظية داحضة والمعبرة في التفسير بالمعنى دون الالتفات إلى الجاني في مجالس التأديب شأنها شأن كثير من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي تدبر أسسها أو يشترك في عضويتها عضو أو أكثر من الجهات القضائية فهي لجان إدارية لأن تشكيلها ليس قضائيا صرفا وإنما

يشارك فيه عنصر من عناصر الإدارة العليا وهي ذات اختصاص قضائي لأن عملها من طبيعة النشاط القضائي .

{ طعن ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧ }

#### تعليق :

سبق ان رأينا ان هذا الذي انتهت المحكمة الادارية العليا في حكمها قد حفضه الحكم الصادر في الطلب رقم ٥ لسنة ١ ق في المقام أمام الدائرة التي نص القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ على تشكيلها لرفع ما قد يشور من تلغض في أحكام دوائر المحكمة الادارية العليا . وقد قضت الدائرة المذكورة بجلسة ١٩٨٥/١٢/١٥ باختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجلس التدبير التي لا تخضع للتصديق من جهات ادارية ، مبددة ما كان قد اثاره الحكم المعلن عليه في شأن انكار اختصاص المحكمة الادارية العليا بالطعون المشار اليها واستنادها الى المحاكم التدبيرية .

## الميزع الثاني مجلس تالاب مختلفة

### قاعدة رقم ( ٢١٦ )

المبدأ :

المحكمات التالابية المشقة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .  
— عدم اختصاصها بتالاب موظفى المحكم من كنية ومضرين .  
سواء كانت المخالفة ادارية او مالية — الاختصاص بتالابهم ينمقد  
للسلطة التالابية القصوص عليها فى قانونهم الخاص — القانون  
الخاص هو القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة  
القضائية والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم  
القضاء — لا يفى من ذلك ان القانون الخاص نظم التالاب  
دون التحقيق .

ملخص الحكم :

ان المادة ٤٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة  
تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التالابية بالاتليم المصرى تقضى  
بالا تسرى احكام هذا القانون على الموظفان الذين ينظم  
التحقيق معهم وتالابهم قوانين خاصة . واعبالا لهذا النص  
فان هؤلاء الموظفان لا تجرى عليهم قواعد التالاب التى تضمنها  
الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وبالتالى فى .



المادة ١٨ من القانون سالف الفكر ، يستوى في ذلك ان تكون المخالفة موضوع المحاكمة مالية او ادارية ...وقد تضمن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ، في الفصل الثالث من الباب الثاني منه . قواعد خلصة لتأديب موظفي المحاكم ، منعت المادة ٧٧ على اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد من يخل من موظفي المحاكم بواجبات وظيفته او ياتي بما من شأنه يقلل من الثقة الواجب توافرها في الاعمال القضائية ، وتضمنت المادة ٧٩ وما يليها تشكيل مجلس التأديب ونظام المحاكمة والتظلم من احكام مجلس التأديب امام مجلس مخصوص ، وقد حرص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن تبسيط القضاة على ان يستهل المادة الاولى منه بالامر بعدم المساس باحكام المواد من ٤٨ الى ٨٧ الخاصة بموظفي المحاكم الواردة في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ السالف الذكر ومن بين هذه المواد المادة ٧٩ التي تنص على ان « يشكل مجلس التأديب في محكمة النقض وفي كل محكمة من محاكم الاستئناف من مستشار تنتخبه الجمعية العمومية ومن المحامي العام وكبير كتّاب المحكمة ، وفي المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة ورئيس النيابة او من يقوم مقامهما وكبير الكتّاب ، وفي حالة غياب كبير الكتّاب او كبير المحضرين او رئيس القلم الجنائي يندب وزير العدل من يحل محله في مجلس التأديب ممن يكونون في درجته على الاقل » . وهذا النص من الاطلاق والعموم بحيث ينعين القول بان المشرع انما اراد لحكمة توخاها ان يجعل موظفي المحاكم بمنأى من اختصاص المحاكم التأديبية سواء كانت المخالفة ادارية او مالية وهو يجري بذلك على سنن سليم يتسق ونص المادة ٤٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ومن غير المستغاث القول بأنه قصد ابقاء الاختصاص في

المخالفات الادارية للمسلطات التأديبية للهيئات التي تنظم التحقيق معها قوانين خاصة دون المخالفات المالية - ومن ثم تكون المحكمة التأديبية غير مختصة بنظر القضايا التأديبية التي تعلق ضد كتبة المحاكم والنيابات والمحضرين ، اذ ان الاختصاص بالنسبة اليهم منعقد بصريح نص المادة ٢٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ لهيئة اخرى اكمل لها العنصر القضائي في اتم صورة تكفل العدل والنفاذ الى اشد المشاكل ، وبناء على ذلك فان احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لا تسرى على موظفي المحاكم اذ ينظم تأديبهم قانون خاص وتبعاً لذلك لا ينعقد الاختصاص في محكمتهم تأديبياً للمحكمة التأديبية المنشأة طبقاً للقانون رقم ١١٧ المذكور ، وانما مرددهم في هذا الشأن الى سلطتهم التأديبية المنصوص عليها في قانونهم الخاص ، كما يرجع الى هذه السلطة ايضاً طلب مد الوقف ، اذ انه فنزع من المساطة التأديبية .

ومن جهة اخرى تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على انه « لا تسرى احكام هذا القانون على الموظفين الذين ينظم التحقيق معهم وتآديبهم قوانين خاصة » وقد يتجه الظن الى ان شرط الاستثناء ان ينظم القانون الخاص التحقيق فالتأديب معا ، وفيه اقتصر القانون الخاص على تنظيم التأديب دون التحقيق كان لا محل لاعمال الاستثناء من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ولكن يبين بما لا يترك مجالا لاي شك ان المحكمة التشريعية من هذا الاستثناء هي ان القانون الخاص انما ينظم المحاكمة التأديبية تنظيماً خاصاً ، والتحقيق وان كان لا يعدو ان يكون تمهيداً للمحاكمة واستجاءاً للاطلاة وسماعاً لدفاع الموظف المتهم فهو وسيلة نحو غاية ولا يمكن فصلها عند استظهار غرض الشارع في هذا الخصوص ،

فصلا يخل بالحكمة التشريعية التي تلام عليها هذا التنظيم  
الخاص الذي نفي المحكمة التأديبية على وجه معين ، والا  
لإمكن محاسبة الموظفين الذين يهدف القانون الخاص الى  
تنظيم محكمتهم على وضع خاص طبقا لقانون التسمية  
الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في الوقت الذي ينظم القانون  
الخاص محكمتهم بنصوص صريحة ، وذلك لجرد ان هذا  
القانون الخاص لم يتضمن احكاما خاصة بالتحقيق - وغير  
خاف ما ينطوي عليه مثل هذا النظر من اخلل بالحكمة التي  
تلام عليها مثل هذا القانون الخاص المنظم للمحكمت  
المذكورة . كما انه غنى عن البيان ان هيئة المحكمة الخاصة  
تملك سلطة التحقيق فيما اخيل اليها من امور تتولى المحكمة  
فيها ، فالتحقيق - والحالة هذه - أمر لا يمكن ان يتصور ،  
في مفهوم المادة ٤٦ المشار اليها ان يكون مقصودا لذاته  
كسبب يمنع اعمال الفرض من قانون المحكمة الخاصة ،  
تلك المحكمة التي قامت على حكمة معينة استتقت هؤلاء  
من سريان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عليهم ، وكل أولئك  
تقاطع في الدلالة على ان ما ورد في المادة ٤٦ من الجمع بين  
التحقيق والتلايب انها ورد على حكم الغالب عادة ، لا كشرط  
مقصود لذاته عند اعمال هذا النص .

( طعن ١١٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٢١٧ )

أبشدا :

سريان المادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة المعدلة  
بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ على موظفي ومستخفي المحاكم  
والتي سبقت .

### ملخص الفتوى :

ان المشرع - عند وضع القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩، الخاص بنظم القضاء - لم يحد بخلده ان يميز موظفي المحاكم والنيابات ومستخدميها في علاقتهم بالدولة بتنظيم واحكام خاصة مغايرة للنظم والاحكام العامة المعمول بها بالنسبة الى موظفي الدولة كافة ، ذلك انه نقل بعض الاحكام الهامة التي تضمنتها نظم التوظيف التي كان معمولا بها عند وضعه ، والتي لم ير حرجا في ترديدها لاهميتها ، مراعيًا في ذلك امرين : اولهما قيام التماسق بين هذه الاصول وبين احكام قانون التوظيف الجديد الذي كان معروضا على المناقشة التشريعية وتنتد ، ثانيها تعديل هذه الاحكام تصديلا يسيرا لا يتخل بهذا التماسق حتى تتفق وطبيعة العمل وسعة نطاقه بوزارة العدل . وفيما عدا هذه الاصول العامة التي رآى لاهميتها ان يرددها في بعض نصوصه . اجتزأ بالاحالة الى القواعد العامة في شئون التوظيف . يدل على ذلك ما تم عند نظير مشروع القانون امام اللجنة التشريعية بمجلس النواب من حذف كثير من النصوص المنظمة لشئون وتعيين وترقية ونقل وتاديب موظفي ومستخدمي المحاكم والنيابات والاستعاضة عنها بنص عام هو نص المادة ٤٩ الذي يقضى بالرجوع الى القواعد العامة المشار اليها فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون - ومن الاحكام التي نقلها المشرع من نظم التوظيف العامة الى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الحكم الوارد بالمادة ٧٨ ، وهو يتضمن القاعدة الاساسية في شأن تاديب الموظفين عامة معدلة على نحو لا يخل باصلها ، وذلك بتحويل رؤساء المحاكم الى الكليات والمحضرين والمترجمين ، والنائب العام ورؤساء النيابة بالنسبة الى كتاب النيابة ، سلطة رؤساء المصالح في تاديب الموظفين

التابعين لهم ، على أن يكون ذلك في الحدود وطبقا للأحكام المبينة في المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، التي تتضمن الأصل المصالح في تلاميذ الموظفين بمعرفة رؤساء المصالح أو وكلاء الوزارات . هذا الأصل الذي يجب الرجوع إليه ، فيما لم يرد فيه نص صريح يقتلون نظام القضاء ، في كلفة شئون تلاميذ موظفي ومستختمي المحاكم والتبليغات .

وهذا النظر يصدق على أحكام المادة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بكلفة تعديلاتها التي أدخلت عليها بقوانين لاحقة لهذا القانون ، ومن هذه التعديلات ما تضمنه القانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ من إضافة فقرة جديدة إليها ، تقضى بتحويل الوزراء كلفة سلطة تاليفية لم تكن لهم ، تفعل لهم اشرافا جديا منتجا على شئون تلاميذ موظفيهم ، وعلى قرارات الهيئات التاليفية التابعة لهم ، فيتداركون على وجه السرعة ما تدفع فيها من خطأ أو انحراف أو سوء تقدير ، فيقررون بذلك العدالة في نصلها ، مما يكفي الموظفون مؤونة الانتجاع الى جهات القضاء الإداري مظالمين مما صدر عنهم من قرارات تاليفية . ولما كانت نصوص القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء قد خلت من مثل هذا التنظيم لسلطة الوزير التاليفية ، فيتمتعين الرجوع في هذا السند الى الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، يؤيد هذا النظر أن تلك الفقرة قد جاءت بتعديل جوهرى خطير في أسس وقواعد التاليفات العامة التي كانت تقصر السلطة التاليفية على وكيل الوزارة ورئيس المصلحة . فلم يكن للوزير اختصاص في هذا الشأن ، فأصبح بهذا التعديل ذا اختصاص بارز في أمور التاليف ، وذلك تحقيقا لاشراف الوزراء على هذه الأمور اشرافا يقتضيه حسن سير

العمل في الأداة الحكومية ، مما يدل على أن المشرع إنما يعنى  
مفرداني هذا التعديل على كثرة موظفي الدولة وبالنسبة إلى  
كثافة الوزراء دون تفرقة ، تحقيقا لما يستهدفه من إصلاح في  
هذا المصدد ، لذلك فإن المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥٧ بشأن نظام موظفي الدولة تسرى بكلفة تعديلاتها على  
موظفي ومستخدمى المحاكم والتبليغات .

( فتوى ٢٥٠ - في ١٩٥٦/٥/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٣١٨ )

##### المبدأ :

صدور قرار من رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية  
بإحالة أحد العاملين بالمحكمة إلى مجلس التلقيب - صدور  
القرار من مجلس التلقيب المشكل برئاسة يجمع القرار معيا  
بميب جوهرى - الأصل العام قفى بلبتاع من سبق أن أبدى  
رأيا فى شأن الأمر المحال بسببه المال إلى التلقيب من  
الاشتراك فى نظر الدعوى والحكم فيها - لا يجوز القياس  
على ما ورد بالمادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية الصادر  
بالتقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ والى تقضى بأنه لا يمنع من  
الجلوس فى هيئة مجلس التلقيب سبق الاشتراك فى طلب  
الإحالة إلى المائس أو رفع الدعوى التلقيبىة - هذا النص  
الأخر نص استثنائى لا يجوز القياس عليه أو التمسك به فى  
غير النطاق الذى فى شأنه - انتظمت المواد من ١٦٤ حتى ١٦٩  
من القانون سلف الذكر ينص على تلقيب العاملين بالمحكمة

وقد خُلفت هذه القصوص من نص ممثل قص المدة ٩٨ سلكة  
الذكر أو من نص يحيل إليها .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من سياق الوقائع على نحو ما سلف  
بيانه أنه بعد أن تولت المراقبة العامة ( للمتقدين ) الإدارى  
بوزارة العدل تحقيق الشكوى المقدمة ضد الطاعن أحوالت  
الأوراق الى السيد المستشار مدير علم الحكم الذى أحولها  
بدوره الى السيد المستشار رئيس محكمة شمال القاهرة للنظر  
وفى ٤ من يولييه سنة ١٩٧٦ قلم السيد المستشار . . . . .  
بصفته رئيس محكمة شمال القاهرة بالتأشير على مذكرة  
التحقيق بأحوال الطاعن الى المحكمة التأديبية وأصدر قراره  
بأحواله الى تلك المحكمة وفى ١٧ من يولييه سنة ١٩٧٦ انعقد  
مجلس تأديب العاملين بمحكمة شمال القاهرة برئاسة السيد  
المستشار . . . . . لمحكمة الطاعن وأصدر فى ٢٩ من  
يولييه سنة ١٩٧٦ القرار المطعون فيه ومن حيث أن قضاء  
هذه المحكمة قد استقر على أن ثمة تدرا من الضمانات  
الجوهرية يجب أن يتوافر كحد اثنى فى كل محكمة تأديبية ،  
وهذا القدر تليه العدالة المجردة وضمان الإيصاف والأصول  
العامة فى المحاكمات وأن لم يرد عليه نفى ، ويستلهم من  
المبادئ الأولية المقررة فى القوانين الخاصة بالإجراءات سواء  
فى المحاكمات الجنائية أو التأديبية . ذلك أن القرار التأديبى  
هو فى الواقع من الأمر قضاء عقابى فى خصوصى الترتيبه  
الإدارى ، حتى أن المشرع فى المادة ١٦٦ من قانون السلطة القضائية  
الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تحت قرار مجلس

التدابير بلفظ حكم تقضى بأن لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس التدابير ومن بين الفئات الجوهرية حيدة الهيئة التي تتولى محاكمة المائل ، وقد اقتضى هذا في المحاكمات الجنائية والتأديبية ان من يبدى رأيه يتمتع عليه الاشتراك في نظر الدعوى والحكم فيها ، وذلك سلفا لحيدة القباضي او عفو مجلس التدابير الذي يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام حتى يطمئن الى عدالة قاضيه وتجرده من التأثير بمقيدة سبق أن كونها من المتهم موضوع المحاكمة . وقد وردت هذا الأصل الملتان ٢٤٧ ، ٢٤٨ من القانون الإجراءات الجنائية ، كما بينت المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأحوال التي يكون فيها القاضي غير صالح لنظر الدعوى منوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم ، ومن بين هذه الأحوال سبق الإفتاء او الكتابة في الدعوى اي ابداء الرأي فيها ، ورتبت المادة ١٤٧ من ذات القانون جزاء البطالان على عمل القاضي او قضائه في الأحوال المنقطة . ولا ينال مما سبق ما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية سلف الفكر التي تقضى بأنه لا يمنع من الجلوس في هيئة مجلس التدابير سبق الاشتراك في طلب الاحالة الى المعاش او رفع الدعوى التأديبية ، ذلك أن هذا النص دور في مجال مسطرة القضاء تأديبيا المنصوص عليها في الفصل التاسع من الباب الثاني من القانون المذكور ، بينما انتظمت المواد من ١٦٤ حتى ١٦٩ منه على تدابير المصلحين بالمحكم ، وقد خلت هذه القواعد من نص مماثل لنص المادة ٩٩ سلف الذكر أو من نص يحيل اليها ، وهذا النص الأخير هو نص استثنائي فلا يجوز القيلس عليه أو التمسك به في غير النطاق الذي في شأنه ، ويتمين الانتقال الى الأصل العلم السابق بيانه والذي يقضى بالمتناع من سبق أن أبدى رأيا في



شأن الأمر المحال بسببه العلل الى التاديب من الاشتراك في  
نظر الدعوى والحكم فيها . ويكون القرار الذى يصدر على  
خلاف هذا الأصل مميّا بغيب جوهرى ومن حيث أن السيد  
المستشار . . . . . رئيس محكمة شمال القاهرة  
الابتدائية هو الذى قرر احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية  
وأصدر القرار باحالته الى مجلس التاديب متضمنا ما نسب اليه  
من مخالفات فان مفاد ذلك ان عقيدته قد اطاعت مسبقا الى  
محة الاتهام المسند الى الطعن . واذا أبدى رايه في موضوع  
الانتهام الذى وجهه للطاعن على هذا النحو فانه في غرض  
ما سلف يكون غير صالح قانونا للجلوس في مجلس تاديب  
الطاعن ، ويكون القرار الصادر عن مجلس التاديب المشكل  
برئاسته والأمر كذلك قد ثلّبه البطلان ويتعين الحكم  
بالغلق ، ولا سبيل للتصدي لموضوع الطعن لما ينطوى عليه  
ذلك من اخلال بإجراء التقاضى وتنويت درجة من درجته .

ومن حيث انه متى استبان ما سلف فان القرار المطعون فيه  
يكون قد وقع باطلا ومخالفا للنظام العام ، وتعين لذلك  
الحكم بالغلق دون حاجة الى مناقشة أوجه الطعن الأخرى  
وإعادة الدعوى التأديبية الى مجلس تاديب المائلين بمحكمة  
شمال القاهرة الابتدائية من جديد أمام هيئة أخرى والزمت الجهة  
الإدارية بالمصروفات .

( طعن ٤٢٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٢١٩ )

#### المبدأ :

يظل المجلس المخصوص بوزارة العدل مختصا بالفصل في التظلمات المرفوعة من قرارات مجالس تأديب العاملين بالمحاكم الصغرى قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .

#### ملخص الحكم :

اعاد قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي عمل به من تاريخ نشره في ٥ من أكتوبر ١٩٧٢ تنظيم احكام تأديب العاملين بالمحاكم على نحو جعل بمقتضاه تأديبهم امام مجالس تأديب على درجة واحدة ، ولم يخول بذلك لذوى الشأن استئناف قرارات تلك المجالس امام مجلس تأديب اعلى ، وهو ما كان يسمى من قبل بالمجلس المخصوص المنعقد بوزارة العدل للفصل في التظلمات التى كانت ترشح اليه من احكام مجالس تأديب العاملين فى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والنيابات . على ان المجلس المخصوص بوزارة العدل يظل مختصا بالفصل فيما تقدم اليه من تظلمات طعنا فى قرارات مجالس التأديب الصادرة قبل تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر . فاذا احال كن مدير عام ادارة المحاكم بوزارة العدل بقرار منه الى المحكمة الادارية العليا للاختصاص بالفصل فيها ، كان هذا القرار غير جائز ، ويظل الفصل فى تلك التظلمات من

اختصاص الجهة التي كانت مختصة بها في ظل القانون السابق.  
رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية .

( ملحق ١١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٨٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٠ )

#### المبدأ :

المخالفات المالية التي يترفعها موظفون ممن تنظم قواعد  
توظيفهم قوانين خاصة — ينمقذ الاختصاص بنظرها لمجلس  
التأديب التي تشلها القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ — مثال  
بالنسبة لموظفي المحكم والقبائل .

#### ملخص الفتوى :

صر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ في ٢٠ من مارس سنة  
١٩٥٧ معدلا بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن  
نظام موظفي الدولة في عدة مواضع ، فاستبدل بعض احكام  
باخرى واستحدث احكاما جديدة ، وانتهى في المادة الثالثة منه  
الى إلغاء المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس  
تأديب لمحكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية ، وذلك  
اكفاء بادماج احكامه في نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ ، واعاد توزيع الاختصاص على مجلس تأديب الموظفين  
تبعاً لدرجات وظائفهم ، مع مراعاة تمثيل ديوان المحاسبة  
في تشكيل المجلس كلما اشتملت التهمة على مخالفة مالية ،  
وتمثيل ديوان الموظفين كلما كانت المخالفة ادارية بحتة ( المواد

٨٦ ، ٨٦ / ١ ، ٨٦ مكررا أولا وثانيا ، ٨٦ مكررا أولا وثانيا ) . وكان من بين الأحكام التي أدخلها المشرع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ما نصت عليه المادة ١٠٢ مكررا من أنه « بالنسبة للمخالفات المالية تسرى أحكام هذا القانون على جميع موظفي الدولة عدا الوزراء ونوابهم » .

ولئن كان المشرع قد لورد هذا الحكم الأخير على إطلاقه فقد استبقى في الوقت ذاته نص المادة ١٣١ من ذلك القانون ، التي ترمي في فقرتها الرابعة قاعدة أصلية ، مؤداها عدم سريان أحكام ذلك القانون ( أي قانون موظفي الدولة بمرمته ) على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

ولما كان قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ هو الذي ينظم قواعد توظيف وتأديب موظفي المحاكم والتبليغات فإن أعمال نص الفقرة الرابعة من المادة ١٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يقضى إلى عدم سريان هذا القانون على هؤلاء الموظفين إلا فيما لا تنص عليه قوانينهم الخاصة من أحكام .

ومدار البحث هو ما إذا كان الوضع يتغير فيما يتعلق بالمخالفات المالية بمجرد أن أجمعت في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وبعد أن نصت المادة ١٠٢ مكررا على سريان أحكام ذلك القانون فيما يتعلق بالمخالفات المالية على جمع موظفي الدولة عدا الوزراء ونوابهم ، أم أن الأصل المقرر في المادة ١٣١ من ذلك القانون ، والذي لم يفسه المشرع بتعديل يظل نافذ المفعول رغم وجود النص الوارد في المادة ١٠٢ مكررا ، بحيث يجد من الإطلاق الذي التزمه التعديل بالنسبة إلى الموظفين الذين يراد سريان أحكامه عليهم .

ويبين من استعراض نصوص القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الخاصة بتلايب الموظفين وتشكيل مجلس التلايب ، ونصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تاديبى لمحكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية ، ان المشرع يستهدف بالتعديل الذى جاء به القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ فى احكام تلايب الموظفين اقرار الاحكام الخاصة بالمخالفات المالية فى مقرها الطبيعى من القانون الخاص بنظام موظفى الدولة ، ذلك لان الاحكام المشار اليها انما تكمل الاحكام المنظمة للتوظيفة العامة التى تضمنها هذا القانون .

وقد نقل المشرع الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - بهذا التعديل - احكاما بنصها من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تاديبى لمحكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية ، مما يدل على ان هذا المرسوم بقانون هو المصدر الذى استقى منه التعديل الاخير احكامه فى شأن المخالفات المالية .

ويبين من الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه وعلى مذكرته الايضاحية ان المشرع قد تنبأ بهذا المرسوم بقانون ان يعقد الاختصاص بتوقيع الجزاء عن المخالفات المالية التى يقرنها الموظف العلم بمدلوله الشامل - باستثناء الوزراء - لمجلس التلايب الذى تثنى بمقتضى هذا المرسوم نظرا لما للمخالفات المالية من طبيعة خاصة تقتضى ان يكون ديوان الحسبة - باعتباره المهيمن على الرقابة المالية - ممثلا فى تشكيل هذا المجلس الى جانب العنصر القضائى ، الامر الذى يحقق ضمنا للموظف يكفل سلامة المحاكمة ، ويقر العدالة فى المخالفات المالية .

والمرسوم بقانون سالف الذكر بإنشائه هذا المجلس

التأديبي وتخويله دون سواء اختصاص الفصل في المخالفات المالية التي تقع من الموظفين العموميين يكون قد انتهى - باعتباره ناسخا لما قبله - اختصاص لجنة هيئة تأديبية أخرى كلفت تتولى هذا الاختصاص بمقتضى احكام القانون الصادر للموظفين ، او بمقتضى القوانين الخاصة التي تنظم قواعد توظيف طوائف معينة من الموظفين .

واذ لفي المشرع المرسوم بقانون سالف الذكر بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ . فانه لم يرد اختصاص الفصل في المخالفات المالية الى الهيئات او المجالس التي كانت تقولاه قبل صدور المرسوم المذكور ، ولكنه احل تشكيلا تأديبيا مفيضا محل المجلس التأديبي للمخالفات المالية الذي كان ينظمه المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم انشأ المجلس التأديبي الصادر والمجلس التأديبي العالي والمجلس التأديبي الأعلى ، ولوجب تمثيل ديوان المحاسبة في تشكيل المجلس عند نظر المخالفات المالية ، ونص صراحة في المادة الثالثة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على احوالة المخالفات المالية التي لم يفصل فيها بحالتها الى مجلس اتأديب المختص طبقا لاحكام هذا لقانون ، مما يفصح عن نية المشرع في احوال هذه المجالس دون سواها محل المجلس التأديبي للمخالفات المالية في اختصاصه بالفصل في هذه المخالفات . لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى ان مجالس التأديب الابتدائية والعالية التي انشأها القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ هي المختصة دون سواها بمحاكم موظفي المحاكم والنيابات عن المخالفات المالية التي يرتكبونها .

( فتوى ٣٤٧ - في ١٩٥٧/١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

إبدا :

القرار الصادر من مجلس التدريس في أمر مما تملك  
جماعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه — اعتبره مجرد  
فعل ملئ عديم الأثر قانونا .

ملخص الحكم :

إذا أصدر مجلس تدريس الموظفين قراره في محاكمة عالم  
من علماء الأزهر لفعل نسب إليه ، هو في حقيقته وجوهره  
مما تملك جماعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه ، كان  
قراره عديم الأثر قانونا ، لأن هذا العيب الذي اعتور القرار  
لا يجعله مثويا بمجرد عيب ملئ من ميوب عدم الاختصاص  
منها يعيبه ويجعله قابلا للإلغاء مع اعتباره قائما قانونا  
إلى أن يقضى بلفظه ، بل هو عيب ينهض إلى حد اغتصاب  
السلطة الذي ينزل بالقرار إلى جملة مجرد فعل ملئ  
عديم الأثر قانونا .

( طعن ٢٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

إبدا :

الافتصاص بتدريس الماملين بالجامعة المنتدبين للعمل

**بإتحاد الطلاب عن المخالفات التي يرتكبوها في عملهم بالاتحاد**  
**— معقود لسلطات التأديب بالجامعة دون الاتحاد .**

### **ملخص الحكم :**

ان الطاعن من العاملين بالجامعة ويثغل إحدى الدرجات .  
— بميزانيتها ، وهو بهذه المثابة يخضع في تأديبه لأحكام  
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية .  
والحكمت التأديبية فيما لم يرد له نص خاص في القانون رقم  
١٨٤ لسنة ١٩٥٨ شأن تنظيم الجامعات . ولما كانت المخالفات  
التي ارتكبها المذكور في اتحاد طلاب الجامعة بوصفه مندوب  
الصرف به تكسف عن عدم نزاهته وألمتته — على ما سيأتى  
بانه — وكان من شأن هذا السلوك اننعكس على سلوكه  
العام في مجال عمله بالجامعة من حيث الاخلال بكرامتها  
ومقتضياتها على وجه يفقده الثقة والاعتبار ، فان هذا السلوك  
يشكل مخالفة تأديبية تبرر للجامعة النظر في امره تأديبياً .  
ولا ينال من ذلك ما نصت عليه اللائحة الادارية والمالية لاتحاد  
الطلاب سالف الذكر في المادة ٧٢ منها من أن « تعرض  
المخالفات المالية والادارية على مجلس الاتحاد للبت فيها »  
وما نصت عليه المادة ٧٥ من أن « يسلش المكتب التنفيذي للاتحاد  
العام او اتحاد الجامعة والمعاهد العالية سلطة توقيع  
العقوبات ، او الجزاء على الجهاز الوطني للاتحاد بعد اجراء  
التحقيق اللازم بناء على طلب رئيس الاتحاد . » ذلك ان شرط  
سلب اختصاص الجامعة في تأديب العاملين بها وفقاً لأحكام  
القانون على ما سبق بيانه ، وتخويل هذا الاختصاص الى  
سلطات اتحاد الطلاب بالنسبة لما يرتكبه هؤلاء العاملين



فى عملهم بالاتحاد : ان يكون هذا الاختصاص قد خول لاتحاد الطلاب بقانون وأن تلك سلطات الاتحاد توقيع جزاءات من جنس الجزاءات التى تلك الجامعة توقيعها على العاملين بها وتنسلب مع ما يرتكبه من فساد . واذا خول اتحاد الطلاب سلطة معاقبة الجهاز الوظيفى به بمجرد قرار وزارى ليس من شأنه أن يخالف القانون أو يمد له ، وكان هذا القرار وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣٣ لسنة ١٩٦٨ سلف الذكر لم ينطويا على بيان الجزاءات الواجب تطبيقها ولا حدود هذه السلطات التأديبية ، فان سلطة الاتحاد فى توقيع الجزاءات بالنسبة للعاملين به المتسدين من الجامعة شأن الطاعن لا يمكن أن تمتد إلا الى ما يمس العلاقة التى تربط الاتحاد بهؤلاء العاملين ، دون التطرق الى ما يمس الرابطة الوظيفية بينهم وبين الجامعة والحقائق المثبتة عنها ، والتى يظل الاختصاص بالنسبة لها من حق سلطات التأديب فى الجامعة دون سواها . ومن ثم فلا مسوغ للقول بأن سلطة الاتحاد فى هذا الشأن يجب سلطة الجامعة فى تأديب العاملين بها والا كان مؤدى ذلك ان تحرم الجامعة من مسالة العاملين بها تأديبياً مهما كانت درجة جسامه خروجهم على مقتضيات وظائفيهم .

( ضمن ٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٢ )

#### المبدأ :

مجلس تأديب العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس  
بجامعة القاهرة - ولايته فى التوصل فى الدعوى التأديبية

( م ٤٢ - ج ٩ )

الاحالة اليه تتحدد عنبرها في قرار الاحالة - تجاوز مجلس  
التدريس لحدود الاحالة الصادرة من نائب رئيس جامعة القاهرة  
وقضاه على الطاعنين ومن غير المحالين اليه ولم يوجه اليها  
اي اتهام خلال مراحل التدريس - خروج مجلس التدريس عن  
حدود ولايته المحددة النطاق في قرار الاحالة واختلاله بحق  
جوهرى هو خضلة الضماع لنام جهات التدريس الامر الذى  
ينبى عليه ان يصبح قراره في شقة الذى قضى بتحويل الطاعنين  
تلقى قيمة العجز في مهدة التهم بلطلا وعدم الاتر .

#### ملخص الحكم :

وبن حيث ان القرار الصادر من رئيس جامعة القاهرة بالاذابة  
رقم ١٨٣ الصادر بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ قد اقتصر  
على احالة العامل . . . . . بمعهد السرطان الى مجلس  
تدريس العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس بجامعة  
القاهرة لمحاكمته فيما نسب اليه في التحقيق الادارى الذى اجرى  
بمعرفة الشئون القانونية بمعهد السرطان من انه قد اهل  
اهملا جسيما في المحافظة على مهنته مما يترتب عليه ضياع  
عدد ٥٦٩ عتبة افلام اشعة صدرت ببليغ ٥٤٥ ملجم و ٢٢ جنبها .  
ومن حيث ان مجلس تدريس العاملين من غير اعضاء هيئة  
التدريس بجامعة القاهرة وبعد ان اقر اختصاصه بأمر احالة  
العامل . . . . . اليه للنظر فيما هو منسوب اليه  
قد استمع الى شهادة شهود الواقعة على الوجه المبين بمحاضر  
جلساته ومن بين هؤلاء الشهود الطاعنين ولم يوجه اليها  
مجلس التدريس ثمة اتهام معين بل اقتصر دورهم على الشهادة  
بما في عامهم عن انواقعة محل مسئلة العامل المحال الى

التأديب شأن ياتى الشهود والذين ادلوا بشهادتهم امام المجلس المذكور . ومن حيث ان مجلس التأديب وبعد ان انتهى فى حيثيات قراره الى ان المسئولية الكاملة من قيمة ما تقدمت من عهدة العمال . . . . . تقع على عاتقه فتقدم الى الطاعنين ايهما فى التبليغ عن العجز الذى هو بمهدة العمال المحال الى التأديب وخلص مجلس التأديب من ذلك الى انه من العدالة تحميلهما مع التهم بقية العجز بالنسوى .

ومن حيث انه متى كان ما سلف وكان مجلس التأديب المذكور قد انقضت له ولاية الفصل نحو الدعوى التأديبية المعلقة اليه والتي تتحدد عناصرها بها فى ذلك شخص المحال الى التأديب بملى مقتضى قرار الاحالة وكان من الاصول المسلم بها فى نطاق التأديب كوكالة الدفاع امام جهة التأديب فان تجاوز مجلس التأديب المذكور لحدود امر الاحالة الصاهر بن لقب رئيس جامعة القاهرة وقضائه على الطاعنين وهما غير محالين اليه ولم يوجه اليهما اى اتهام خلال مراحل التأديب بدءا من التحقيق حتى صدور قرار مجلس التأديب المطعون فيه ، فان مجلس التأديب يكون والحال كذلك قد خرج عن حدود ولايته المحددة النطاق فى قرار الاحالة ولخلل بحق جوهرى هو وكالة الدفاع امام جهات التأديب الامر الذى يبنى عليه ان يصبح القرار المطعون فيه فى شقه الذى قضى بتحويل الطاعنين بثلاثى قيمة العجز فى عهدة المتهم باطلا وعدميم الاثر ويتمين لاجل ذلك القضاء بالافله فى هذا الشق المطعون فيه والزام الجهة الادارية بسروفت .

## قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

### المبدأ :

نص القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالهيئة العامة لبناء السد العالي على تفويض مجلس إدارة الهيئة وضع اللوائح الخاصة بالموظفين والعمال التي تنظم قواعد تعيينهم وترقياتهم ونقلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم وتكبيهم وسائر شئونهم الاجتماعية والإنشائية دون التقيد بالقوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة والمؤسسات العامة والهيئات العامة - صدور قرار وزير الكهرباء والسد العالي رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ بإصدار لائحة التحقيق والتأديب والجزاءات للمبشرين بالهيئة العامة لبناء السد العالي - نص المادة ١٤ منه على أن تتولى المحكمة التأديبية المختصة محكمة المبشرين من الدرجة الثانية فما فوقها لها المبشرون من الدرجة الثالثة فما دونها فتكون محكمتهم أمام مجلس تأديب - نظام التأديب وقد صدر بناء على قانون خاص بالهيئة العامة لبناء السد العالي يبقى نافذ المعمول حتى بعد صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - الأصل المقرر هو أن القانون الصام لا يلغى القانون الخاص - لم يشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إلى إلغاء صريح لنظام التأديب المقررة بقوانين خاصة فبقى سارية نافذة حتى بعد العمل بهذا القانون - نتيجة ذلك : الاختصاص في تأديب المبشرين بهيئة بناء السد العالي من الدرجة الثالثة

عما دونها منوطا بمجلس التدابير المشكل في هذا الشأن ولا ينقصد الاختصاص في شأنهم للمحكمة التأديبية ابتداء — اختصاصها بنظر الطعن في القرار الإداري النهائي الذي ينتهي إليه مجلس التدابير وجهة الظلم والتعيب الإدارية ليس من شأنه ان يجعل لها الاختصاص ابتداء في نظر تاديبهم وانما هو من شأن مجلس التدابير الذي يمثل الخطوة الأولى لسلسا ضمن سلسلة اجراءات تاديب هؤلاء المملكين .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالهيئة العامة لبناء السد العالي قد خول بمقتضى المادة الثانية منه — مجلس ادارة الهيئة وضع اللوائح الخاصة بالموظفين والعمال التي تنظم تنوادم تعيينهم وترقياتهم ونقلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم وتاديبهم وسائر شؤونهم الاجتماعية والإدارية وذلك دون التقيد بالقوانين واللوائح المعمول بها في الحومة والمؤسسات العامة والهيئات العامة وإن تعتمد هذه اللوائح من وزير السد العالي ، وقضت المادة الثالثة بان يلغى كل نص يتعارض واحكام هذا القانون .

ومن حيث انه قد صدر — نفاذا لهذا القانون — القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ من وزير الكهرباء والسد العالي باصدار لائحة التحقيق والتاديب والجزاءات للعاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي وقد نصت المادة ١٤ منه على أن « تتولى المحكمة التأديبية المختصة محكمة المملكين من الدرجة الثانية عما فوتها أما العاملون من الدرجة الثالثة عما دونها فتكون

تتألف من أعضائه مجلس تأديب يشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة من اثنين من كبار العاملين بالهيئة لا تقل درجتهم عن الثانية ولحد أعضاء الإدارة القانونية ويرأس المجلس أعلى الأعضاء درجة ثم أقدمهم ثم أكبرهم سناً حسب الأحوال ، وأوربت المواد التالية بمقتضى الأحكام المتعلقة بحدود اختصاص مجلس التأديب وإجراءات لقالة الدعوى التأديبية ومبكرتها مائة وشروط صحة انعقاد المجلس وقراراته ، وقضت المادة ١٩ بأن قرارات المجلس تكون نافذة ويجوز التنظيم منها إلى رئيس مجلس الإدارة خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار ويكون له تخفيف العقوبة دون تشديدها .

ومن حيث أنه يبين مما سلف حرص المشروع على أن يخص العاملين في الهيئة العملية لبناء السد العالي - تقديراً للاعتراف التي لحظت تنهيد المشروع - بتتبعهم خبايا لتعليمهم الوظيفية ومن بينها كيفية تأديبهم والجهات التي نال بها توقيع الجزاءات التأديبية ، وصاغ في هذا الخصوص طريق التأديب على وضع نظم فرق فيه بين العاملين من الدرجة الثانية فما فوقها فجعل الاختصاص في تأديبهم منوطاً بالحكمة التأديبية المختصة وأما من هم في الدرجة الثالثة فما دونها فقد عهد إلى مجلس تأديب يشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة على الوجه الذي سلف ، وبهذه المناسبة فإن هذا النظام من التأديب وقد صدر بناء على مقترح خبايا بالهيئة العامة لبناء السد العالي يبقى قائماً نافذ المفعول حتى بعد صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الذي جمل الولاية في تأديب العاملين المدنين بالجهاز الإداري للدولة المحاكم التأديبية فليس أن الأصل المقرر هو أن القانون العام لا يلغى القانون الخاص وأذا لم يشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشر

لديه الى الغاء مريح لنظم التأديب المفترضة بتوانين خاصة  
نقدها تبقى سارية ناهضة حتى بعد الفصل بهذا القانون .  
ومن ثم فان ولاية تطبيق المصطلح من الدرجة الثالثة كما  
هو مرسوم بالهيئة بناء المد العالي - شأن الطامنين - تكون قد  
تطبقت قانونا بمجلس التأديب المشكل على الوجه سالف  
البيان ، واذا كانت قرارات هذا المجلس لا تعد بمثابة الاحكام  
التي تصدرها المحاكم التأديبية بحسبان ان قراراته ليست نهائية  
وانما يجوز التظلم منها للسلطة الرئسية ممثلة في رئيس  
مجلس الادارة الذي يملك سلطة التعقيب عليها على الوجه الذي  
فصلته المادة ١٩ من القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ آنف  
الذكر ، فان مجلس التأديب يبقى خطوة من خطوات تأديب هذه  
الطائفة من العاملين وهي خطوة شكلية ضمن حلقة متممة  
تتعلق بالاسلوب الاجرائي المرسوم لتأديبهم لا ينبغي الحيد عنها  
او اغفالها ، ويبقى على ذلك الاختصاص في تأديب العاملين  
بهيئة بناء المد العالي من الدرجة الثالثة كما دونها موطا  
بمجلس التأديب المشار اليه في المادة ١٤ من القرار الوزاري  
المذكور ولا ينفقد الاختصاص في شأنهم للحكمة التأديبية ابتداء  
ذلك لان اختصاصها بنظر الطعن في القرار الاداري النهائي الذي  
تد ينتهي اليه مجلس التأديب وجهة التظلم والتعقيب الادارية  
ليس من شأنه ان يجهل لها الاختصاص المتبدا في نظر تأديبهم  
وانما هو من شأن مجلس التأديب الذي يمثل الخطوة الاولى  
اساسا ضمن سلسلة اجراءات تأديب هؤلاء العاملين .

ومن حيث انه متى استبان ما سلف فان الحكم المطعون فيه  
اذ قضى ابتداء بتأديب عاملين بالهيئة العامة لبناء المد العالي  
من الدرجة الثالثة فمما دونها يكون قد خالف مسيح حكم  
القانون ويتعين الحكم بالافساح .

ومن حيث أن ما تنص عليه المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من وجوب إحالة الدعوى الى المحكمة المختصة عند الحكم بعدم الاختصاص فانه لما كان حكم هذا النص لا يبرى الا بين المحاكم القضائية ، وكان مجلس تائيب العللين بالهيئة العامة لبناء السد العالي ليس بمحكمه على ما سلف بيئته فانه لا يكون ثمة مجال لأعمال حكم هذا النص في الحالة المثالة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه والجهة الادارية وثلاثها في أمر تائيب الطاعنين باعتبار ان امر تائيبهم ابتداء منوط بها دون المحكمة التأسيسية .

( طعن ٩٢٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨١/١/٢٤ )

**تعليق :**

**هل نعود الى نظام مجلس التائيب ؟ :**

طبقا للقواعد التي كان معمولاً بها أولاً الأمر ، فان تائيب العاملين كان من اختصاص السلطة الادارية بالنسبة للعقوبات البسيطة نسبياً ، في حين تختص مجالس التائيب المختلفة بتوقيع العقوبات الأثمد وهي التي كانت تجاوز الخصم من المرتب ، وتشكل من عناصر ادارية وقضائية مع غلبة العناصر الادارية ، وتطبق اجراءات مشبعة بالصيغة القضائية حيث تنطوى على بعض ضوابط الاجراءات القضائية وان كانت لا ترقى الى مرتبة هذه الاجراءات . وبذلك كان المشرع يأخذ بجانب النظام الاداري بالنظام شبه القضائي .



واستمر هذا وضع فترة في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة حيث اقتصرت السلطة الادارية بتوقيع العقوبات التأديبية البسيطة ، واقتصرت المجالس التأديبية التي يغلب في تشكيلها العنصر الاداري بتوقيع غير ذلك من العقوبات . وهذه المجالس طبقا للمادة ٨٦ وما بعدها من القانون المذكور هي : مجلس التأديب الاعلى ، ويختص بمسألة الموظفين من درجة وكيل وزارة مساعد فما فوقها ، ومجلس التأديب اعلى ، ويختص بمسألة الموظفين من الدرجة الثانية الى درجة مدير علم ، ومجلس التأديب العاوى ، ويختص بمحاكمة الموظفين لدرجة الدرجة الثالثة .

وفي سبيل القضاء على العيوب التي شابته نظم التأديب ، وفى مقدمتها تعدد مجالس التأديب وما اثاره من تعقيدات وبطء فى الاجراءات وقتذاك ، صدر بتاريخ ١١ من اغسطس ١٩٥٨ : القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، ونص فى المادة ١٨ منه على ان يختص بمحاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة عن المخالفات المالية والادارية محاكم تأديبية . ويختلف تشكيل هذه المحاكم على حسب درجة العامل المحال الى المحاكمة التأديبية ، وعلى حسب نوع المخالفة ، وما اذا كانت مالية او ادارية . والعنصر الغالب فى اعضائها من اعضاء مجلس الدولة . وطبقا للمادة ١٩ من القانون ، يختص رئيس مجلس الدولة بتعيين عدد المحاكم التأديبية ومقرها ودوائر اختصاصها وتشكيلها بعد اخذ رأى مدير عام النيابة الادارية . ويجنب هذه المحاكم التأديبية فان للسلطة الادارية توقيع عقوبتى الإنذار والخمس من المرتب .

على انه بالنسبة لبعض طوائف المالمين بالدولة ممن تنظم

وظائفهم قوانين خاصة ، فان مساعمتهم التأديبية ظلت من اختصاص مجالس التأديب المنصوص عليها في القوانين المذكورة .  
مثال ذلك رجال القضاء والقيلة العلية ومجالس الدولة  
وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

وبالنسبة لكافة بعض الوظائف الخاصة التي تتطلب  
بصفة انسانية قدرا كبيرا من الانضباط والنظام بالنسبة  
لغيرها في ضوء طبيعة واجباتها ، فان التأديب من اختصاص  
السلطة الادارية بالنسبة لبعض العقوبات ، ومن اختصاص مجلس  
التأديب بالنسبة لبعض العقوبات ، مثال ذلك وظائف الشرطة  
( القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة ) والقوات  
المسلحة ( القانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة  
والترقية لضباط القوات المسلحة ) .

وبذلك فان سلطة التأديب في ظل هذا الوضع منوطة  
بالسلطة الرئاسية الادارية المختصة في بعض الحالات وبالمحاكم  
التأديبية بالنسبة للمدنيين في الدولة بصفة عامة ، بالإضافة  
الى مجالس التأديب المنصوص عليها في بعض القوانين الخاصة  
لطوائف معينة .

ولقد من هذه الجهات اختصاصات محددة على الوجه  
المبين بالقوانين . وهذا هو الوضع الحالي في ظل العمل  
بقوانين التوظيف بين القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . ومن ثم  
فانه فيما عدا بعض الأنظمة الخاصة بالتأديب المنحلة في مجالس  
التقريب لبعض الطوائف ، فانه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم  
١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه يمكن القول بأن المشرع المصري  
يأخذ بالتقسيم الإداري والفنسي في التأديب في آن واحد بعدد

أن كان يسم على الجمع بين النظامين الإداري ( الرئاسي ) وشبه  
القضائي « د. أحمد موسى — المرجع السابق — محمد رشوان أحمد  
وابراهيم عباس منصور — الاجراءات التأديبية للمعلمين المنضوين  
بالحكومد والقطاع العلم ١٩٦٩ — ص ١٢٧ والدكتور عبد الفتاح  
حسن السلطة المختصة بتأديب المعلمين المنضوين في التشريع  
المقارن والتشريع المصري — مجلة العلوم الادارية — السنة  
السابعة — العدد الاول — ص ٩ والعدد الثاني — ص ١١ » .

ومن مراجعة نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨  
واللائحة الداخلية للنسبة الادارية والمحاكم التأديبية يتضح وجود  
صلات وروابط قوية بين المحاكم التأديبية التي تعتبر الجهة  
القضائية المختصة بالتأديب وبين مجلس الدولة باعتباره جهة  
القضاء الإداري اذ يتم تشكيل هذه المحاكم من أعضاء أغلبهم  
من مجلس الدولة ، ويتولى رئيس المجلس تعيين عدد هذه  
المحاكم ومقرها وعدد جلساتها وأيام وساعات انعقادها ، كما  
يطعن في احكامها امام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة  
( المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢٤ و ٣٢ من القانون والمواد ٣٩ و ٤١  
و ٤٢ من اللائحة ) .

ورغم هذه الروابط الوثيقة بين الجهتين ، فان المحاكم  
التأديبية لم تعتبر جزءا من القسم القضائي بمجلس الدولة ،  
اذ ان المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن  
مجلس الدولة وهو قانون صادر بعد العمل بالقانون رقم ١١٧  
لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، قد حددت الجهات التي يؤلف منها  
القسم القضائي على سبيل الحصر وهي المحكمة الادارية العليا  
ومحكمة القضاء الإداري والمحاكم الادارية وهيئة مفوضي الدولة ،  
دون ذكر للمحاكم التأديبية ، مما يستتبع القول باعتبار المحاكم

التأديبية في ظل العمل بقانون مجلس الدولة المذكور جهة قضائية مستقلة عن كل من القضاء العادى ومجلس الدولة . الدكتور احمد كمال ابو المجد - رقبة القضاء على اعمال الادارة - ١٩٦٣/٦٢ - ص ١٤٦ و ١٤٧ ) .

وفى تقدير نظام التأديب المصرى ، بعد انشاء المحاكم التأديبية فى ظل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وحتى هذه المرحلة من مراحل تطوره ، رأى معظم الفقهاء انه فى حاجة الى تطوير يحقق مصلحة العاليل والمرفق على السواء . وبمراعاة ان تشكل المحاكم التأديبية بفلب عليه العنصر القضائى لا الادارى ، ويتحصل هذا العنصر الاخر فى اعضاء من الجهازين المركزين للتنظيم والادارة والمحاسبات دون غيرهم من اعضاء الجهة الادارية التى يتبعها العاليل ، ومن ثم فلا تبع الجزء من ذات المرفق المتصل بنشاط ائعمال . وذلك فقد اخطفت الاراء فى هذا الشأن .

نهنيك من يرى ان النظام التأديبى الملائم يكون بتوقيع الجزاء بمعرفة هيئة ادارية على غرار مجلس التأديب من درجة واحدة يفلب على تشكيله الطلبع الادارى مع تلميعه بالعنصر القضائى لكثالة سلامة تطبيق القانون ، وان يكون نظر الطعن فى قرارات مثل هذه الهيئة او المجلس من اختصاص جهة قضائية خالصة وعلى درجتين سواء اكانت جهة قضائية مستقلة بالتأديب ام انها هى ذاتها جهة القضاء الادارى . وعلى مقتضى هذا الرأى ، فان نظام مجلس التأديب الذى كان سائدا قبل سنة ١٩٥٨ فى مصر يعتبر اكثر انقلنا مع مقتضيات الوظيفة العامة ومعالجة الادارة وزيادة الانتاج ( الدكتور سليمان الطماوى - مبادئ القانون الادارى - ١٩٦٥ ص ٧٨٤ - والدكتور محمد عصفور - ضوابط التأديب فى نطاق الوظيفة

العلمية - مجلة العلوم الادارية السنة الخامسة العدد الاول  
ص ( ٣ ) .

وقد اتجه فريق آخر الى تأييد نظام المحاكم التأديبية .  
بجانب النظام الرئاسي في حدوده المرسومة ، مع ما تضمنه نظام  
هذه المحاكم في الفترة المشار اليها من تغليب العنصر القضائي  
على الاداري وتوفر ضمانات ورعية اكبر للعاملين ، متجهين بذلك  
نحو ترجيح فكرة الضمان ، باعتبار ان التغليب في حقيقته  
خضومة قضائية بين الموظف والادارة ، وهي وان لم تكن خضومة  
شخصية ، فانها خضومة على كل حال يتطلب حسمها توفير  
الضمانات الكافية ( الدكتور محمد جودت الماط - المرجع السابق .  
ص ٣٥٤ و ٤٠٩ ) .

واتجه فريق ثالث الى تأييد تغليب العنصر القضائي في  
تشكيل المحاكم التأديبية ، ونادوا بجعل التشكيل كلية من عناصر  
قضائية حتى تصبح قضاء تأديبيا بالمعنى الفني ، وتتوافر لها  
كل الضمانات ، خصوصا وأنه لا توجد حاجة لاثراك العناصر  
الادارية في التشكيل نظرا لاكتساب العنصر القضائي التي  
تعمل في مجال التغليب الخبرة الكافية ( محمد رشوان احمد  
وابراهيم عيسى منصور - المرجع السابق - ص ١٤٤ ) .

وتمشيا مع هذا الاتجاه ، صدر بالعمل دستور ١١  
سبتمبر ١٩٧١ متضمنا في المادة ١٧٢ منه اختصاص مجلس  
الدولة بالفصل في الدعاوى التأديبية ، مما يفيد تولى جهة  
القضاء الاداري ولاية للتأديب بصفة عمالية مع ما يتطلبه ذلك  
من اعادة تشكيل المحاكم التأديبية ، التي اصبحت جزءا منه ،  
من عناصر قضائية خالصة واستبعاد أي عنصر اداري منها .  
وتنفيذا لذلك صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس

السدولة ونص في ملغنه الثالثة على المحاكم التأديبية ضمن محاكم القسم القضائى بالمجلس . ووضحت المواد ٧ ٨ ٩ من ائقانون تشكيل ومقار المحاكم التأديبية وجهة الادعاء امامها ، كما بينت المواد من ١٥ الى ٢٢ وما بعدها اختصص هذه المحاكم ونظمت المواد من ٢٤ الى ٤٣ الاجراءات امامها . وطبقا للمادة الاولى من قانون الاصدار فقد القيت جميع الاحكام المخلفة للقانون المشار اليه . وعلى ذلك فان جهة القضاء التأديبى فى مصر اصبحت محصورة فى المحاكم اتأديبية على اختلاف انواعها التى تشكل من اعضاء مجلس الدولة وتعتبر ضمن محاكم القسم القضائى بالمجلس .

وطبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يكون اعضاء المحاكم التأديبية من درجة نائب على الاكمل على حسب الاحوال ، ويصدر بالتشكيل قرار من رئيس مجلس الدولة . وتتكون هذه المحاكم من المحاكم التأديبية للمعاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم ، والمحاكم التأديبية للمعاملين من المستويات الاخرى ومن يعادلهم . ومقرها القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية فى المحافظات الاخرى . ويلتعمل أنشئت فى سنة ١٩٧٢ محاكم تأديبية فى محافظات الغربية والدقهلية واسيوط بحيث يكون مقرها جنطا والمنصورة واسيوط على التوالي .

وقد ثار الجدل بالنسبة لدرجة المحاكم التأديبية ومستواها بين محاكم مجلس الدولة . واتجه رأى الى القول بأن المحاكم التأديبية على اختلاف انواعها تعتبر من درجة ومستوى المحاكم الادارية بصفة عامة بالنظر الى طبيعة تشكيل معظمها وهى التى تختص بتأديب المعاملين من غير مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم حيث يرأسها مستشار مساعد على الاكمل واعضؤها نواب بالمجلس على الاكمل ، وهو يمثل تشكيل المحاكم الادارية . هذا فضلا عن ان المادة الثالثة من القانون

قد أوردت المحاكم التأديبية في الترتيب بعد المحاكم الإدارية مما يدل على أنها ليست في درجة أعلى منها .

وانتجبه رأى آخر الى ان المحاكم التأديبية للمعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم ، تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين وتعتبر في مستوى محكمة القضاء الإداري ، في حين ان المحاكم التأديبية الأخرى للمعاملين من المستويات الأدنى تقف في مستوى المحاكم الإدارية .

والواضح ان هذين الرايين يستندان الى معيار شكلي بحث هو تشكيل المحكمة .

والرأى الذى نرجحه يعتمد اسنلنا على قوة احكام المحاكم التأديبية ومستواها بالنسبة لاحكام محكمة القضاء الإداري . وعلى ذلك فن المحاكم التأديبية في جعلتها تعتبر من مستوى ودرجة محكمة للقضاء الإداري حيث ان احكامها يطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا كما هو الشأن بالنسبة لاحكام محكمة القضاء الإداري على خلاف المحاكم الإدارية التي يطعن في احكامها أمام المحكمة الأخيرة . يضاف الى ذلك حجة أخرى مستفادة من التشكيل مغاذا ان تشكيل بعض هذه المحاكم التأديبية وهى الخاصة بالمعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم يتم من ثلاثة مستشارين كما هو الحال بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري ، فضلا عن ان العمل جرى على ان تشكل المحاكم التأديبية الأخرى برئاسة مستشار .

هذا وورود المحاكم التأديبية في نص القانون بعد ذكر المحاكم الإدارية فمرده الى أنها جهة القضاء التأديبي المتميزة

عن غيرها من بقى جهات القضاء الادارى التى يجمعها مجلس  
الدولة . ( د . احمد موسى — هلبس ص ٣٥ من مقالته المشار اليها  
عن دعالى الادارة امام القضاء الادارى ) .

وفضلا عن سيادة النظام القضائى فى التأديب على النحو  
السالف ايضا ، فان السلطة الادارية يظل لها الاختصاص فى  
توقيع بعض العقوبات التأديبية البسيطة مثل الإنذار والخمس  
من المرتب بالنسبة لشاغلى الوظائف من الفئة الصغرى  
نسبيا ، كما تختص مجالس التأديب المختلفة بتأديب بعض  
فئات خاصة من الموظفين او غيرهم من رجال النقابات  
المهنية على الوجه المقرر فى القوانين الخاصة بها .

ويرى المستشار احمد موسى فى مقالته « دعالى الادارة  
امام القضاء الادارى » ان التأديب اذ يستهدف توقيع الجزاء  
الملائم بصفة فورية فى ضوء ظروف العمل الادارى او المهنى  
وملابساته ، فانه يلزم لتحقيق فعاليته ان ينبع من ذات المرفق  
التصل بنشاط الموظف او العضو وداخل الجو المحيط به ،  
وان يتم بالسرعة الكافية بحيث يلحق الجزاء المخالف فسرور  
وقوع المخالفة مع ضمان حقوق الدفاع . والنظام الأمثل  
لتحقيق هذه الغاية هو النظام الادارى بالنسبة للجزاءات  
البسيطة ، مع سيادة النظام شبه القضائى بالنسبة لغيرها  
من الجزاءات وبالنسبة كذلك لبعض الطوائف التى تؤدى عملها  
فى ظروف معينة او ذات طابع خاص مثل كبار الموظفين  
ورجال القضاء واساتذة الجامعات ، ورجال النقابات المهنية ،  
بحيث تتولى تأديبهم لجان او مجالس يشترك فيها عناصر  
قضائية تكمل مبدأ المواجهة فى الإجراءات ، وسلامتها ، ومؤدى  
ذلك صدور قرارات ادارية تأديبية سواء من الجهات الادارية



الرئاسية أو من اللجان أو المجالس التأديبية يمكن لطعن فيها على المسواء أمام القضاء الإداري المختص برقابة المشروعية . وهذا النظام يكفل فكرة الضمان من ناحية ويحقق من ناحية أخرى معالية الجزاء التأديبي ، ويعد القضاء الإداري عن الانشغال بمسائل تدخل بالدرجة الأولى في صميم العمل الإداري بحيث يتفرغ لمهنته الأساسية وهي رقابة المشروعية الإدارية ومراجعة تصرفات الإدارة عند عرضها عليه بمد صدورها . مسواء تطلعت بقرارات تأديبية أو غيرها من القرارات والتصرفات .



الفصل الحادى عشر — مبادئ متنوعة فى القاتيب

الفرع الأول — مسائل مختلفة

الفرع الثانى — احكام خاصة بالقاتيب فى سوريا

---

## الفصل الحادى عشر مبادئ متنوعة فى التدليب

### الفرع الأول مسائل مختلفة

قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

المبدأ :

ان القواعد الخاصة بالجزاءات التأديبية يسرى بالتسببة  
الى الموظفين المعيّنين بقرينة متى كان تيسرهم على  
وظائف دائمة .

ملخص الفتوى :

ان القواعد الخاصة بالجزاءات التأديبية يسرى حكمها على  
جميع الموظفين المؤقتين المعيّنين فى وظائف دائمة سواء كانوا  
بمقدور لم يغير مقد .

ولا يؤثر فى هذا الرأى نص البند الخامس من عقد  
الاستخدام والذى يخول الوزير فى حالة سوء السلوك الشديد  
سلطة الفصل التاديبى بغير نهائى منه لا يجوز المعارضة فيه  
لانّه نص باطل لخالفته لاحكام تدليب الموظفين الواردة فى  
الوامر الصادرة فى ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٢ و ٤ من مايو  
سنة ١٨٨٤ و ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ اذ يجب طبقا لهذه

اللائحة أن تتكون من خمسة أعضاء القاضين متلدة بنناء على قرار من مجلس الشورى من أجل القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩  
التي تتعلق بالجزاءات المتضمنة عليها في الأوامر مسافة  
التنفيذ :

( فتوى ١٧ - في ١٩/١/١٩٥٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٦ )

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون  
النيابة الإدارية والمحكمة التأسيسية على موظفي المؤسسات  
والهيئات العامة - سلطة رئيس الجمهورية في استفتاء بعض  
المؤسسات والهيئات من أحكامه - تفوضه من باب أولى أن  
يستثنيها من تطبيق بعض أحكامه - قد يكون قرار الاستفتاء  
صرحاً - أو ضمنياً وفي الحالة الأخيرة يجب أن يحمل القرار  
التأويل القاطع على أعمال سلطة الاستفتاء .

ملخص الحكم :

أنه وإن كان الأصل أن تسري أحكام قانون النيابة الإدارية  
والمحكمة التأسيسية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة  
الذين يحصلون على مرتبات تجاوز خمسة عشر جنيها شهريا  
عملاً بأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ :

«اضل إليه ، إلا ان الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون  
راجزت لرئيس الجمهورية الاستثناء من هذا الحكم فنصت على  
ما يأتى : « مع مجع الاخلال يحق الجهة التى يتيمها الموظف  
فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق تشرى أحكام المواد ٢ الى  
١١ ، ١٤ ، ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه على  
١ - موظفى المؤسسات والهيئات العمالية » ويجوز بقرار من  
رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العمالية  
المشار إليها من تطبيق هذا القانون » وليس من شك فى أن  
رئيس الجمهورية كما يملك أن يستثنى بعض المؤسسات والهيئات  
من تطبيق سائر أحكام القانون عليها ، يملك أن يستثنى بعض  
تلك الجهات لاعتبارات خاصة من تطبيق بعض أحكام القانون  
عليها دون البعض الآخر ، لأن من يملك الأكثر يملك الأقل ،  
وكما يمكن أن يكون للقرار الصادر من رئيس الجمهورية  
بإستعمال تلك السلطة صريحا يجوز أن يكون ضمنا لأن  
القانون لم يشترط فى القرار أن يصدر فى شكل معين وإنما  
يجب فى هذه الحالة أن يحمل القرار الدليل القاطع على أن  
رئيس الجمهورية قصد ائعمال السلطة التى خولها له القانون فى  
استثناء بعض المؤسسات من تطبيق أحكام قانون النيابية  
الإدارية والمحاكمات التأديبية كما لو صدر القرار بعد نفاذ  
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وعهد ببعض  
الاختصاصات المخولة للمحكمة التأديبية الى جهة إدارية أخرى  
أو غير ذلك من النصوص التى تقطع بأن قصد رئيس الجمهورية  
قد انصرف الى استثناء إحدى الجهات من تطبيق أحكام  
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ عليها كليا أو جزئيا .

( طعن ٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٥ )

## قائمة رقم ( ٢٢٧ )

### المبحث :

**أفراد القوة النظامية بمصلحة الموائى والنقل - يعتبرون من العاملين المدنيين بالدولة ويخضعون فى تلبئهم للنظم المقررة فى شأن هؤلاء العاملين - لا يفرض من ذلك خفضهم لأحكام كادر الشرطة .**

### ملخص الحكم :

يتبع القواعد القانونية المنظمة لشئون أفراد القوة النظامية بمصلحة الموائى والنقل منذ سنة ١٩٤٩ الى الآن ويستقر احكامها يبين ان المصلحة المذكورة لم تكن فى يوم من الأيام تابعة لوزارة الداخلية وانما كانت مصلحة مدنية تابعة لوزارة المواصلات ثم لوزارة الحربية وأخيراً نقلت تبعيتها لوزارة النقل بالتطبيق لأحكام القرار الجمهورى رقم ٢٠٦٢ لسنة ١٩٦٧ . وبهذه الغلبة فإن الأصل ان أفراد القوة النظامية بهذه المصلحة شأن العاملين الآخرين بها يعتبرون من العاملين المدنيين بالدولة . واذ كان مجلس الوزراء قد ارتأى فى ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٩ بناء على طلب وزارة المواصلات التى كانت المصلحة المذكورة تابعة لها حينذاك ، تطبيق كادر البوليس على أفراد القوة النظامية بمصلحة الموائى والنقل اعتبرا من أول أكتوبر سنة ١٩٤٣ اسوة بزملائهم من رجال البوليس ، فإن من غير ذلك ان كادر البوليس دون سواء من الأحكام الوظيفية المنظمة لشئون رجال البوليس هو الذى

خضع له افراد القوة المشار اليها ، وقد صجر القانون رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد مرتبات صف ضباط وعساكر البوليس مؤكداً هذا المعلن الا ان نص في المادة الخمسة منه على ان تسرى القواعد المتصوص عليها في المواد السابقة الخاصة بتحديد مرتبات صف ضباط وعساكر البوليس على صف الضباط والعساكر العمالين بكادر البوليس في مصلحة الموائى والمنائر .

ومن حيث لما كان الامر كذلك ، وكان القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظم هيئة الشرطة والقوانين المعدلة له ومن بعده القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٥ بنظم هيئة الشرطة والقوانين المعدلة له ومن بعده القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ ، باصدار قانون هيئة الشرطة ، قد نص كل من هاتين المجلدة الاولى منه على ان الشرطة هيئة مدنية نظامية تابعة لوزارة الداخلية ، وكتبت مصلحة الموائى والمنائر على ما سلف بيته غير تابعة لهذه الوزارة ، فبان اجكلم هذين القانونين تسكون غير واجبة التطبيق على افراد القوة النظامية العاملة بمصلحة الموائى والمنائر الا ما يتعلق منها باحكام كادر الشرطة على التفصيل السابق . وبعد ظل الامر كذلك الى ان صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن نقل الامراد العسكريين ذوى الراتب العالي والامراد العمالون باحكام كادر الشرطة العمالين بمصلحة الموائى والمنائر والهيئة العامة لثشاء الاسكفرية الى وظائف مدنية ، وفي هذا ما يقطع بان كسفر الشرطة وحيد هو الذى كان مطبقا على افراد القوة النظامية بمصلحة الموائى والمنائر دون سائر اجيالكلم قموائين هيئة الشرطة بما فيها تنظيم التليب .

ومغلا ما تقدم ان اسراد القوة النظامية بالمصلحة المذكورة كتبوا وازالوا من العمالين المدنيين باليدولة ويخضعون في تأديتهم للنظم المقررة في هذه القوانين دون تلك المنصوص عليها في



توانين الشرطة . ولا ينال من ذلك أن يوجههم كانت الى  
تاريخ صدور الحكم المطعون فيه لم تنقل بعد الى الجدول  
المرفق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الملاحين  
بالدولة ، فذلك ان هذا القانون لم يصلح تطبيقه  
وبخاصة تلك المتعلقة بالتصايف على نقل هوجبات الملاحين الى  
الجدول المرفق له ومع ذلك فقد تم هذا النقل ومما  
لاحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر .

( طعن ٥٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

##### المبدأ :

خصوع الجزاءات التأديبية للملاحين بالشركة المصرية  
لصيد اعالي البحار للمحلكم التأديبية - قانون نظام الملاحين  
بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يسرى على افراد الطقم  
البحري من الملاحين في سفن الشركة .

##### ملخص الحكم :

ان مقلع النزاع في الطعن المائل ينحصر في بيان ما اذا  
كان نظام الملاحين بالقطاع العام ينطبق على افراد الطاقم  
البحري الملاحين في سفن الشركة ام ينحصر عنهم ووجه  
استدلال الشركة الطاعنة على رايها في هذا الشأن ، وان  
هاتون التجازة البحري الصادر في سنة ١٩٨٣ اشتمل احكامها  
تنظيم شئون افراد طاقم السفينة ، وهي نصوص واجبة  
الاتباع ... وان المخرج عن تنظيم علاقة العمل في القانون  
الصادر عام ١٩٤٤ ثم في القانون المدني الصادر في ١٩٤٩ ،  
ثم في قوانين العمل الصادر بعد ذلك ... آخرها القانون

رقم ٨١ لسنة ١٩٥٩ الذى كان معمولاً به وقت صدور القرار المطعون فيه ، واستثنى من تطبيق احكامه امشراك الطاقم البحرى بموجب المادة ٨٨ منه وان طاقم الصالين بالقطاع العام وآخرها القاتون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم تورد ما يفيد المدول عين هذا الاستثناء ممن يجعل علاقة العمل على السفن خارجة عن نطاق تطبيق تشريعات الصالين بالقطاع العام .

ومن حيث ان البيان التشريعى لا تؤيد الشركة الطاعنة فيما تذهب اليه ذلك ان قانون العمل الموجه الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٩ الذى كان ساريا وقت صدور القرار المطعون فيه هذا القانون ينص فى الفقرة ( ج ) من المادة ٨٨ فيه على أن يستثنى من تطبيق احكام الفصل الثانى من الباب الثانى فيه ، وهو الخاص بنقد العمل الفردى يستثنى منه « ضباط السفن البحرية ومهندسوها على حدها وغيرهم ممن يسرى عليهم قانون التجارة البحرى » ثم صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٩ فى شأن عقد العمل البحرى ، الذى يسرى بموجب المادة ١ منه « على كل عقد يلتزم شخص بمقتضاه ان يعمل لقاء اجر تحت ادارة او اشراف ريان سفينة تجارية بحرية من سفن الجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك على العقد الذى يلتزم به الريان بان يعمل فى سفينة ثم نص على المادة ٦ منه « تسرى على الملاحين كافة الاحكام الواردة فى القانون المدنى والقانون التجارى البحرى والقوانين الملحقه به ، وكافة التشريعات الخاصة بالعمل والالتزامات الاجتماعية ، وذلك بالقدر الذى لا يتعارض فيه صراحة او ضمناً مع احكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له . وورد بالمسكرة الايضاحية لهذا القانون « لما كتبت هناك احكام مشتركة بين عمل البر والبحر ، فقد رُوى منها لاعادة النص فيها فى التشريع الخاص بالآخرين » .

ومن حيث أن مغاير ذلك أنه وإن استبعد قانون العمل  
الموجد عمل البحر من أحكام عقد العمل الفردى وتطبيق قانون عقد  
العمل البحرى أن عاد عمل البحر الى صورة قانون الخاص بهم ،  
الموجد فيما لا يتعارض مع أحكام القانون الخاص بهم ،  
وذلك بصيغ إن قانون العمل الموجد هو من تشريعات العمل  
وأنه مما يشكل النظام القانونى العام الموضوع الذى يرجع  
اليه ، فيما لا يتعارض على النظام القانونى الخاص بعمل  
البحر الوارد بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ مضافا البيان ،  
وذلك طبقا لمصريح نص المادة السادسة من هذا القانون  
وثنان قانون العمل الموجد هنا ثلث الأحكام الصادرة ،  
الواردة بالقانون المسمى عن علاقات العمل ونظم الالتزام ،  
الأحكام الواردة بقانون التجارة البحرى . وثن ثم لا يقوم  
على أساس تسليم من القانون بالنظر للشركة الطاعنة فى  
تغريفها القاطع بين مجال تطبيق قانون العمل ، وبين مجال  
التجارة البحرى ، أو ما ورد منها فى قانون عقد العمل البحرى  
تطبيق قانون العمل البحرى سواء ما ورد من أحكامه فى قانون  
ويصير التمييز بين مجالى التطبيق تمييزا بين العموم  
والخصوص وليس عارفا بين مجالين منفصلين ومستقلين تماما  
من مجالات تطبيق القوانين .

ومن حيث أن نظم العاملين بالقطاع العام الصادر به  
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وهو القانون المسمى عند صدور  
التنفيذ المعلن فيه نص فى المادة ١ منه على أن « تسرى  
أحكام هذا القانون على العاملين فى شركات القطاع العام  
وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون  
وفقا لذلك أن نظم العاملين بالقطاع العام يسرى فى إطار  
دائرة خاصة فى الإطار العام للدائرة الأوسع التى يهيمن  
عليها القانون العام للعمل ، بما يشمل هذا الإطار العام  
من تنظيم علاقات العمل العامة ومن تنظيم لملاقات عمل

البحر . وحيث يوجد القطاع العام يطبق نظام العاملين به  
فى اطار تسواتين اعطى البحر بالنسبة للعاملين بالقطاع العام  
لهم .

ومن حيث انه بالنظر الى التفرغ التفرغى التفرغ ، فان  
الشركة الطاعنة بحسبها من شركات القطاع العام تخضع  
لنظم علاقات العاملين بها لأطار النظامين الخاصين للعاملين  
بالقطاع العام ولعمل البحر ، وفى ظل القواعد العامة للقانون  
العام للعمل ، حيث لا توجد احكام خاصة . والحال ان النظام  
التأديبى الوارد بنظام العاملين بالقطاع العام ، لم يتضمن  
قانون عقد العمل البحرى تنظيما يعارضه او احكاما تعاضيه  
فضلا عن ان المادة ١٦ من قانون عقد العمل البحرى التى قضت  
ببطلان كل شرط فى عقد العمل يخالف احكام هذا القانون  
قد استنتت من البطلان الشرط الاكثر قانونا للملاح . بما  
يفيد اقرارا تشريعا باحترام هذا القانون أى شرط او نظام  
يكون اكثر فائدة للعامل . ولا شك ان احكام التأديب الواردة  
بنظام العاملين بالقطاع العام تحقق من الضمانات للعامل  
ما تقوم به ملاحيتها المطلقة المبنون بها فى المادة ١٦ من  
قانون عقد العمل البحرى ، وبما يقوم معه التماسق بين  
احكام القانون دون ظهور شبهة للتعارض بينهما فى هذا  
الشأن . وهى تقوم قانونا فى مواجهة ما عسى ان يكون متضمنا  
فى قانون التجارة البحرى الصادر سنة ١٨٨٢ ، امثالا لمبدأ  
الصلاحية للعامل المعترف به قانونا فى النظم انقانونية للعمل  
عامة واستجابة بروح التطور فى علاقات العمل عبر عشرات  
السنين منذ صدور قانون البحارة البحرى حتى صدرت قوانين  
العمل الحديثة ، ومراعاة لتنهج التلخيص والتلخيص من الأحكام  
ونسخ الحكم اللاحق للحكم السابق اذا لم يمكن التسوية  
بينهما .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك جميعا ، فإن المادة ٨٦ من قانون التجارة البحرى يورد « الأسباب القيدة قاتونا لرفع الملاحين » ومنها عدم الأهلية للخدمة . وقد ورد حكمها بطرفيه ، سببا ونتيجة بصيغة من العموم البعيد عن البيان والتفصيل ، بما يسع دون تعارض جدى ما ورد فى نظم العمل .  
اللاحقة من ضوابط وقيدود للتحقق من توافر السبب واسلوب ترتيب النتيجة . وليس من دليل يقوم به قول الشركة الطاعنة ، من أن « الربيع » كمصطلح استخدمه ذلك القانون يقصر عن معنى الفصل التاديبى أو يعبر فقط غير الفصل من طرق إنهاء الخدمة ومسح علاقة العمل . وغنى عن البيان أن خضوع غلال البحرى شركات القطاع العام لنظام العاملين بالقطاع العام ، لا يتعارض مع ما للرسان من سلطات مورية منحها له القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ على جميع الموجودين بالسفن سواء مسافرين أو من أفراد طاقمها وذلك فى نطاق المخالفات المحددة بهذا القانون نوعا ومكانا .

ومن حيث أنه من كل ذلك يثبت للحكمة خضوع الشركة للطاعنة لنظام العاملين بالقطاع العام بالنسبة لموضوع الطعن المائل ، ومن ثم يفسح قاتونا ما بناء الحكم المطعون فيه على ذلك ، أجراها للقرار المطعون فيه من حيث صحوره . رئيس مجلس الإدارة غير المختص ، عدوانا على اختصاص الحكمة التاديبية فى توقيع جزاء الفصل طبقا للمادة ٨٤ ، ومن حيث مخالفته لإجراء جومرى لوجيته بطريق اللزوم المادة ٨٥ وهو العرض على اللجنة الثلاثية ، وثبت على مخالفته أن يكون قرار الفصل « باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر » الأمر الذى يتقدم به القرار المطعون فيه أيضا لصريح ما قضي به القانون « ومن حيث اختصاص الحكمة التاديبية بتظير الطعن فى القرار التاديبى المطعون فيه ، ومن ثم يكون

الطعن المائل غير قائم على سند من القاتون حقيقة بالعرض .

( طعن ٢٨ لسنة ٢٨ ق - طيبة ١٩٨٤/٢/٢٨ )

تطبيق :

مدى اختصاص المحاكم القبلية بنظر الطعون المقدمة

من المملكين على السفن

من المسلم ان قانون التجارة البحري الصادر في سنة ١٨٨٣ م هو القانون البحري العام الذي يسرى في شأن السفينة والرحلة البحرية وقد استقرت احكام القضاء على خضوع السفينة بحكم المادة الثالثة منه لاحكام هذا القانون يخض النظر عن تشميلها اى سواء كانت سفينة تجارية للمزيد او سفينة نزهة ( حكم نقض في ١٩٥٦/٥/٧ ) .

ومن ثم فان نطلق تطبيق قانون التجارة البحري لا يقتصر على الملاحة التجارية وحدها ، وانما يتناول السفينة بوصفها المتعارف عليه في القانون البحري وهي كل منشأة تقوم برحلة بحرية بغض النظر عن الغرض من تشميلها كما يتناول الرحلة البحرية بوصفها المتعارف عليه في فقه القاتون البحري ، وهي الرحلة التي تنسم في البحر دون التمسك الى المسافة التي تقطعها السفينة في الرحلة واذ كانت السفينة التجارية وكذا سفينة الصيد تخضع لذلك لقانون التجارة البحري فان الاحكام الخاضعة بتنظيم شؤون افراد الطاقم في هذا القانون تكون هي الواجبة التطبيق .

والمستظهر من مواد القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ بشأن

تنظيم شئون افراد الطاقم بالسفن التجارية المصرية انه نص في المادة الاولى منه على ان يكون تنظيم اجور ومعدات واجيازات ومكافآت افراد الطاقم بالسفن التجارية المصرية بقرارات يصدرها وزير المواصلات وتنفيذا لذلك صدر قرار وزير المواصلات رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم شئون افراد طاقم السفن البحرية والتجارية .

ولم تتضمن مواد القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه أية احكام بشأن تكليف افراد طاقم السفن التجارية المصرية .

ثم صدر القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الامن والنظام والتدابير في السفن وقد تضمنت مواده احكاما خاصة بسلطة ريان السفينة على كل الموجودين بها وحددت المادة الثانية منه الجزاءات التي تقع على كل فرد من الطاقم يرتكب احدى المخالفات المشار اليها بها .

ونصت المادة السادسة منه على انه :

« مع عدم الاخلال باية عقوبة اشد ينص عليها هذا القانون او اى قانون آخر يعقّب تلبّيبا بأحد الجزاءات الآتية : —

كل ريان او فرد من طاقم السفينة ارتكب خطأ غنيا ترهب عليه وقوع حادثة بحرى فيه خطر على الارواح او الاموال او كان من شأنه ان يؤدي الى احتمال وقوع هذا الحادث .

١ — الحرمان من العمل بالسفن مدة لا تزيد على ستة اشهر .

ب — تلخير الخدمة .

### ج - تلخيص الأندية وتشيزيل الدرجة .

وليسعت المادة للسبعة من هذا القانون الخصائص النظرية الخطايا المشار اليه في المادة المختلفة الى مجلات تأنيب يصدر بتشكيله في كل جلسة على حدة تزار من نقيب المدير العام مصلحة المولى والمشارك بالجمعية في الاقليم المسجلة فيه السفينة .

وجيئت المواد ١٢ وما بعدها من هذا القانون عقوبات جنسية عن المخالفات المشار اليها ولم تتضمن بقى مواد هذا القانون اية احكام بشأن تأنيب ربان السفينة او طلبها مما ذكر في المواد المشار اليها .

والمنسظر من احكام قوانين العمل المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بصدر قانون العمل انها وضعت نظيما لمصلحة العمال بررب العمل الا انها في الوقت ذاته استتنت السفن البحرية من تطبيق احكامها وقد نصت المادة ٨٨ من هذا القانون على ان يستثنى من تطبيق احكام هذا الفصل :

ضباط السفن البحرية ومهندسيها ولاحوها وغيرهم ممن يسرى عليهم قانون التجارة البحرية .

والفصل المشار اليه بهذه المادة هو المتضمن احكاما بشأن عقد العمل الفردي والعقوبات التأديبية التي توقع على المخالفين لأحكامه والتي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وقد صدر هذا القرار برقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ بتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٥ في شأن بيان العقوبات التأديبية وقواعد تأنيب العمال وهذه الاحكام جيمعا لا تسرى في شأن طاقم السفينة البحرية بمقتضى المادة ٨٨ من هذا القانون .  
سألفا الذكر ولذلك يظل قانون التجارة البحرية الصادر في



سنة ١٨٨٣ م هو الواجب التطبيق على أفراد الطاقم البحري .

ومن القواعد التنظيمية التي صدرت في شأن العاملين بالقطاع العلم قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقراره رقم ٩٠٢ لسنة ١٩٦٧ وكذا القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين بالقطاع العلم ويقتضاهما ست احكام النظام المرافق لها على العاملين بالمؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وقد تمت على ان تسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام ولم يرد في نظام العاملين بالقطاع العلم ما يفيد المدول عن الاستثناء الذي اوردته المادة ٨٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ والتي استثنت افراد الطاقم البحري من تطبيق احكامه سائلة الذكر ومن ثم فان احكام نظام العاملين بالقطاع العلم لا تسرى على افراد الطاقم البحري باعتبار ان ذلك الاستثناء يظل قائما ومتجا لاثاره في ظل سريان احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وهو ما يتفق مع طبيعة العمل على السفن ، هذه الطبيعة التي اخذها المشرع في الاعتبار عندما وضع قوانين العمل المتعلقة فلخرج علاقة العمل على السفينة من نطاق سريان تشريعات العمل وليس نظام العاملين بالقطاع العلم الا صورة من تلك التشريعات .

وان كان اختصاص المحكمة التاليفية بنظر طعون العاملين بالقطاع العلم قلصا على ما ورد في المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وهي الطعون في الجزاءات المنصوص عليها في هذه المادة وهي كل الجزاءات حسبما انتهت اليه المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٢ ق تتأزع بطسبة ١١/٤/١٩٧٢ . واذ كان لفراد الطاقم البحري غير خاضعين لاحكام هذا القانون ومنها المادة ٤٩ المشار اليها فمن ثم فان المحكمة

التأديبية تكون غير مختصة بنظر طعمون افراد الطاقم البحرى  
فى الجزاءات الموقعة عليهم كما وان نظرها يكون خارجا عن  
اختصاص باقى محاكم مجلس الدولة المحدد بالمواد ١٠ ، ١٢ ، ١٤  
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولذا فان المحاكم التأديبية  
تكون غير مختصة ولاتيا بنظر هذه الطعمون واذ كان افراد  
الطاقم البحرى يشكلون قطاعا كبيرا هم المصابون على السفن  
بوصفها المتصرف عليه فى القانون البحرى لانه يتمين على  
المشرع ان ينظم شؤونهم تنظيميا جليعا مئما اى شللا سواء  
من حيث التعيين او الترقية او الاجور والاجازات والحوافز او  
من حيث التحقيق معهم وتاديبهم ويبان الجزاءات التأديبية التى  
توقع عن المخالفات الفنية وتلك التى توقع عن المخالفات الادارية  
والمالية وطريقة النظم من هذه الجزاءات والطعن فيها  
وتحديد جهة الطعن او من حيث انتهاء خدمتهم وتلك اسوة  
بالمصالحين المخدمين بالدولة والمصالحين بالقطاع العلم مع مراعاة  
طبيعة العمل على السفن حتى تتفرغ هذه الطقفة لعملها  
الاسقى بعد ان توف على حقوقها وتبين واجباتها .

( راجع فى هذا مقال المستشار عبد التعم ابراهيم —  
اضواء على المحاكم التأديبية — ص ١١١ — وما بعدها ) .

## الفرع الثاني الحكم خاصة بالتدابير في سوريا

### قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ :

سلطة مجلس التدابير في إحالة الموظف إلى القضاء -  
تقديرية لا وجه فيها للإلزام - ليس ذلك - مثل .

منصوص الحكم :

تنص المادة التاسعة والعشرون من المرسوم التشريعي رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠ بإحداث مجلس التدابير وأصول محاكمة الموظفين على أنه « إذا تبين للمجلس أن الأمور المنسوبة إلى الموظف تستوجب إحالته إلى القضاء ، تقرر هذه الإحالة مع بيان الجرم المسند إليه والمواد القانونية التي تطبق عليه » وظاهر من هذا النص أنه ترك للمجلس الإحالة إلى القضاء أن وجد أن الأمور المنسوبة إلى الموظف تستوجب الإحالة إلى القضاء فالأمر يقتضي أن يرى المجلس وجوب الإحالة بمسلطته والحالة هذه سلطة تقديرية يراعى المجلس فيها كل الظروف والاعتبارات والبواعث والحرص على سمعة الإدارة وسمعة موظفيها بما لا يخل بالمصلحة العامة في تقديره وكل أولئك عناصر للتقدير لا وجه فيها للإلزام والإسناد النص على وجوب الإحالة إلى القضاء أن وجد المجلس في الأمور المنسوبة إلى الموظف جريمة من جرائم القانون العام .

وعلى همدى ما تقدم ترى المحكمة أن مجلس التدابير وإن كان قد خلط بين الباعث والنتيجة إلا أن مفهوم القرار وظروف الحادث وملابساته وإجازة الوزير لتصرفات المحال هو والمحقق

المختص واشادتها بالحال ككلية وسمعة ومهارة يده - كل هذه الظروف تدل على ان المجلس رأى ان البواعث على ارتكاب هذه الأمور إنما تكن لأصاغة الخزائنة ولاقامة عدالة ضرائبية وان كان الموظف المحال قد خرج على بعض النصوص القانونية والتعليقات الا انه ما كان ييئس منفعة شخصية وانما كان يهدف الى مصلحة عامة وانه ازاء تلك الاعتبارات لم ير احالته الى القضاء ولا يغير من ذلك ما وقع فيه المجلس من خطأ في التكييف القانوني بحسبان ان ركن النية منعدم لدى الموظف المحال اذ القرار يقوم على الأسلوب السابق اقرارها وهي التي عناها مجلس التأديب والتي كان من شأنها ان اوجت اليه اصدار قراره برفض الاحالة وانزال العقوبة المسلكية بالموظفين ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه صحيحا في النتيجة التي انتهى اليها من رفض الاحالة وتوقيع العقوبة المسلكية عليهما .

( طعن ٥٧ ، ٦٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

المادة ٢٩ من المرسوم التشريعي رقم ٢٧ الصادر في ٥ من شباط سنة ١٩٥٠ في شأن احداث مجلس التأديب واصول محكمة الموظفين - سلطة مجلس التأديب تقديرية في احالة الموظف الى القضاء ان رأى ان الأمور المسبوبة اليه تستوجب ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٩ من المرسوم التشريعي رقم ٢٧ الصادر في ٥ من شباط سنة ١٩٥٠ في شأن احداث مجلس التأديب

وأصول محاكمة الموظفين تنص على أنه « إذا تبين للمجلس أن الأمور المنسوبة إلى الموظف تستوجب إحالته على القضاء تقرر هذه الإحالة مع بيان الجرم المسند إليه والمواد القانونية التي تطبق عليه » وظاهر من هذا النص أنه ترك لمجلس التلقيب إحالة الموظف إلى القضاء أن رأى أن الأمور المنسوبة إليه تستوجب الإحالة إلى القضاء فالأمر يقتضى أن يرى المجلس وجوب الإحالة فإن لم ير هذا الوجوب كان له الإيحيل الموظف إلى القضاء فسلطته والحالة هذه سلطة تقديرية يراعى المجلس فيها كل الظروف والاعتبارات والحرم على مسخعة الإدارة وسمة موظفيها كما يراعى أيضاً عدم الإخلال بالمصلحة العامة ، كل أولئك عناصر للتقدير لا وجه معها للالزام ولو أن المشرع قصد إلى غير ذلك لورد النص على وجوب الإحالة إلى القضاء كلها وجد المجلس في الأمور المنسوبة إلى الموظف جريمة من جرائم القانون العام .

وثئن كان مجلس التأديب في الدعوى المطروحة قد جائب الصواب إذ اعتبر أن الأمور المنسوبة إلى المظنون ضده لا تكون جريمة التزوير في حين أنها تكون هذه الجريمة إلا أن خطاه في التكييف القانوني للانفعال التي ارتكبها هذا الموظف لا يغير من الأمر شيئاً لأن الظروف والملاسل المحيطة بتلك الأعمال والبواعث اليها ومدى أثرها على المصلحة العامة ، كل ذلك يؤدي إلى صحة النتيجة التي انتهى إليها مجلس التأديب من الاكتفاء بمعاقبة الموظف المظنون ضده عليها تأديبياً بمعقوبة إبطال الترفيع فقط وقراره في هذا سليم ولا تشويه أية شائبة — إذ أنه صادر منه في حدود سلطته التقديرية المخولة له قانوناً .

( طعن ٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٥ )

## قاعدة رقم ( ٢٢١ )

### المبحث :

**مجلس الضابطة الجبركية المحدث بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩** - حلوه محل المدير العام للمبارك فيما كان يمتلك من صلاحيات في إصدار الجزاءات التأديبية - القرارات التأديبية الصادرة من هذا المجلس تعتبر قرارات تأديبية وكأسيه لا قرارات صادرة من مجلس تأديبية - وجوب انتظام منها قبل الطعن فيها بالأعضاء .

### مختص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لعام ١٩٥٩ في شأن احداث مديرية شئون الضابطة الجبركية ومجلس ضابطة وصلاحيه كل منهما في الاقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة ، اذا احدث في مديرية الجمارك العامة مديرية تدعى « مديرية شئون الضابطة الجبركية » ، تشكل على الوجه الذى عينه ، وخولها بعض الصلاحيات ، ومن بينها ما نص عليه في مادته الثالثة من ان « يتولى مجلس يسمى ( مجلس الضابطة الجبركية ) مؤلف من مدير الجمارك العام رئيسا وأمر الضابطة العام واحد معاونين ، يختاره وزير الخزانة ، اعضاء ، يتولى كافة صلاحيات مدير الجمارك العام فيما يتعلق بتعيين موظفى الضابطة الجبركية ونقلهم وترقيتهم وانهاء خدمتهم وفرض عقوبات الدرجة التأديبية بحقهم وفى اصدار التعليمات والقرارات الناظمة لشئون الضابطة » ، وما نص عليه في مادته الثامنة من ان يرأس أمر الضابطة العام مجلس التأديب ، ويحل احد معاونيه محل المدير عضوا عندما انعقد المجلس للنظر في قضايا رجال الضابطة المحليين الى مجلس التأديب » ، مماثلة يكون قد احل مجلس الضابطة

الجمركية مخزن الترخيص للجمارك فيما كان يملكه من  
صلاحيات. لاصدار الجزاءات التأديبية عوى بطبيعتها من الأصل  
قرارات تأديبية رئاسية لقرارات مما تصدر من مجالس  
تأديبية ، يقطع في ذلك ان مجلس الضريبة الجمركية لا يملك  
الا فرض عقوبات الدرجة الثانية ، بينما يصدر مجلس التأديب ،  
الذى ابقى عليه في المادة التاسعة ، قرارات بعقوبات  
اخرى . ولا يغير من هذا الفهم ان اصبح من حل محل مدير  
الجمارك العام في صلاحياته في هذا الخصوص هيئة بعد ان  
كان نردا ، اذ العبارة بالصلاحيات وبطبيعة القرار على مقتضى  
التفرقة في التكليف القانوني .

فيذا كان الثابت ان القرار محل النزاع قرارا صادرا  
من سلطة تأديبية رئاسية لا من مجلس تأديب ، ولو انه  
صدر من مجلس الضريبة الجمركية فقد كان يتمين وفقا لحكم  
الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥  
لسنة ١٩٥٩ التظلم منه لولا الى الهيئة الادارية التي اصدرته  
او الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة لبت في هذا  
التظلم ، والا كان طلب اللجوء رأسا امام مجلس الدولة بهيئة  
قضاء اداري غير مقبول . واذا كان المدعى قد بلادر بكتابة  
هذه الدعوى رأسا دون التظلم منه وانتظار المواعيد المقررة  
البت في هذا التظلم فانهما تكون غير مقبولة .

( طعن ٢٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٣٣٢ )

##### المبدأ :

المجلس الانتدابية الصادر بتظلمها الرسوم رقم ٢٦٤  
ق ٨ من فبراير ( شباط ) سنة ١٩٥٠ استقلا الى الرسوم  
التشريعية رقم ٧٧ الصادر في ٣٠ من يونيو ( حزيران ) سنة

١٩٤٧ الخلف بملك الدرك السوري - لا تصدر قراراته  
تدسية نهائية بل تبقى مجرد رأى - القرار النهائي هو  
ما يصدره الأمر بتشكيل الذى له سلطة التصديق على رأى  
المجلس أو الفقه - اتخذ هذا القرار اسساً لصلب مواعيد  
التظلم والعلمن بالانفاء - اسس ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان المرسوم رقم ٢٦٤ الصادر فى ٨ من شباط (فبراير) سنة ١٩٥٠ بنظم المجلس الاتضبطية استناداً الى المرسوم التشريعى رقم ٧٧ فى ٢٠ من حزيران (يونيه) سنة ١٩٤٧ المضمن الملك الخلف للدرك السوري ، وانه يؤلف لكل قضية مجلس خمس ينحل من نفسه بعد ابداء رايه ، ولا يجوز ابداء رايه الا فى الاممال المذكورة فى امر الاحالة المرسل اليه من قبل القلم المختص . كما نصت المادة ٢٣ من المرسوم السالف الفكر على ان ما يتفق عليه الاكثرية يعتبر رأى المجلس ، ووجب المادة ٢٤ رفع الرأى الى السلطة التى امرت بتشكيل المجلس . ثم نصت المادة ٢٦ على انه « اذا رأى القلم الذى يبت فى الأمر على اثر رأى المجلس اهمالاً او غلطاً فى تأليف الاضبارة او فى التحقيق ، يحق له انفاء رأى المجلس ، وفى هذه الحالة يحال المسكرى الى مجلس جديد ، ويذكر فى القرار المتخذ بهذا الشأن السبب الذى دعا الى الانفاء ، ويبلغ المحال ( عن طريق التسلسل ) ، ويؤلف المجلس الجديد على الوجه المذكور اعلاه » ثم نصت المادة ٢٧ على ان « يبلغ المسكرى المحال على المجلس القرار النهائى المتخذ بناء على رأى المجلس » .

ويظهر من التصوص المقدمة ان المجلس الاتضبطى لا يصدر قراراً نهائياً بل يبقى رايها يعمين رغبة الى الجهة الآمرة بالتشكيل للنظر فيه وامداد القرار النهائى فيه .



المسألة ، وكذا يرفع هذا الرأي الى الامر مصحوبا بالاضربة  
كاملة للممكن من دراسة الموضوع واصدار القرار لنهائي فيه .  
والامر بتشكيل سلطة للالغاء رأى المجلس او التصديق عليه ،  
ومن ثم يكون القرار النهائي هو القرار الذى يصدره الامر  
بالتشكيل ، وهو الذى يجب التظلم منه ، ما دام رأى الاول  
يقبل التعديل والالغاء ، وعلى هذا الأسس يجرى حسب  
المبدأ .

( طعن ٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٢ )

المبدأ :

المادة ١٦ من الرسوم رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٠ الخاص  
بنظام المجالس الانضباطية - عدم ازالة رئيس المجلس بدعوة  
الشهود آليا وعلى سبيل الالتزام تحت طائلة بطلان الاجراءات  
- لا تقريب عليه ان لم ير لزوما لدعوة الشهود ، كما اذا  
كانت اقوالهم ثابتة فى الأوراق .

ملخص الحكم :

لا محل للدفع ببطلان القرار لعدم دعوة الشهود طبقا  
للمادة ١٦ من الرسوم رقم ٢٦٤ سالف الذكر ، فان هذه المادة  
تندرجت فى الفصل الثالث الخاص بتحقيق المجلس تحت عنوان  
« الموعد والدعوات » ويجزئ نصها كسالاتي : « يعين الرئيس  
موعد انعقاد المجلس ويدعو اليه شهود القضية بناء عليهم  
شهود الدفاع ، وله ان يدعو الأشخاص الذين يرى من  
منافعهم فائدة لاضاءة القضية واظهار الحق . يجب ان يذكر  
فى رفاغ الدعوة مكان انعقاد المجلس وموعد الانعقاد

بالسبابة على ألا تقل المهلة بين تاريخ تطبيق الدعوة وموعد انعقاد المجلس عن عشرة أيام ... » فهذا النص لا يلزم رئيس المجلس بدعوة الشهود آلياً وعلى سبيل الالتزام تحت طائلة بطلان الإجراءات . وإنما ورد على سبيل التقرير لصلاحيات الرئيس وكيفية تنظيم اجراء دعوة المجلس ، وكذا دعوة من يرى الرئيس لزوماً لسماع اقوالهم من الشهود دون اجبار عليه في ذلك ، بل الأمر متروك لتقديره ، فقد يرى الاداعي لاعلان شهود الاثبات ، كما اذا وجد في الاضطرار ما يغني عن دعوتهم ، يؤكد هذا النظر ما ورد في المادة الثلاثين من القانون تحت عنوان « دعوة الكهنة المدنيين والعسكريين » من انه « لا يجوز اجبار احد على الحضور امام المجلس المقرر تلبية لدعوتها ولا على اعطاء الجواب لهما ، باعتبار ان التحقيق في المجلسين المذكورين ليس بتحقيق على ... » .

( طعن ٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

##### المبدأ :

المادة ١٥ من المرسوم رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٠ الضلعي  
ينظم المجلس الانضباطية على وجوب البحث عما يرى  
سلطة العسكري بنفس الضلعي التي يبحث بها عما يدينه - هو  
تريد القواعد العامة - ثبوت ان المقرر تحرى العدالة  
وسأل المحال عن شهوده وعمن يدافع عنه - النص على  
التقرير بالرغم من ذلك بمخالفة المادة ١٥ السابقة الذكر -  
غير مستبعد .

### ملخص الحكم :

ان المادة ١٥ من نظام المجلس الاتضابطية التي توجب على المقرر البت عما يبرىء سلطة العسكري بنفس العملية التي يبحث بها عما يدينه ، قد وردت تحت عنوان « شكل التقرير » وجاء نصها كما يلى : « يجب على المقرر ان يراعى فى تحقيقه خيالا مطلقا ، وان يبحث عما يبرىء سلطة العسكري بنفس العملية التي يبحث بها عما يدينه ، وان يعامله بالفرق واللين لئلا يستحوذ عليه رعب يقيد فى الدفاع عن نفسه ، ويجب عليه ايضا الا ييوح برأيه فى تقريره حتى لا يقضون هذا التقرير عبرات تشير الى رأيه ولو بالتطبيع » وهذا النص ان هو الا تمريد للقواعد العامة ، وظاهر من الكلام عن الوجه السابق ان المقرر قد تحرى العدالة وسبال الحال عن شهوده وعمن يتدافع عنه ، وان المدعى اجابا سلبا فى الحالتين ويكون التقرير والحالة هذه ليس فيه عيب قانونى ، ويكون الظمن بالمخالفة لهذا الوجه غير مستيد .

( ظمن ٥٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٩/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٥ )

#### المبدأ :

الظمن فى القرارات الصادرة من مجلس اقتنايب امام المحكمة الانارية العليا — ميعاده — ستون يوما من تاريخ صدورها وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لا عشرة ايام من تاريخ التبليغ وفقا للمادة ٢٨ من المرسوم التشريعى رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٠ .

### ملخص الحكم :

ان الطعن في قرارات مجلس التاديب قد انتقل الى هذه المحكمة بمقتضى قرار رئس الجمهورية العربية المتحدة بملقنون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة فقد نصت المادة ١٥ منه على انه « يجوز الطعن امام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية او المحاكم التاديبية ... ويكون لخوى الشأن او لرئيس هيئة مفوكى الدولة ان يطعن في تلك الاحكام خلال مستين يوما من تاريخ صدور الحكم » وظاهر انه بناء على الاثر الحال لهذا القانون تصبح جهة الطعن في قرارات مجلس التاديب هي هذه المحكمة وفي الميعاد المتصوص عليه في قانون مجلس الدولة ولا يتحدى في هذا المقام بأن القانون الخاص يقيد العلم، لأن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ عدل جهة الطعن وميعاده الواردين في المرسوم التشريعى رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠ بإحداث مجلس التاديب وأصول محاكمة الموظفين وفي الحدود التي حصل فيها التعديل على الوجه السالف ايراده .

( طعن ٥٧ ، ٦٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٦١ )

تصويبات

كلمة الى القارئ ...

نأسف لهذه الأخطاء المطبعية

فلنكامل له سبحانه وتعالى .....

الخطا	الصفحة/السطر	التصحيح	الخطا	الصفحة/السطر	التصحيح
وراء	٩/٢٢	ودرا	جبهة	٢٠/١٩٨	الجهة
الموظف	٢١/٢٢	الموظف	الاموال	١٤/٢٠٧	الاعوام
الجوهري	١٢/٢٥	الجوهر	ن	٩/٢١٦	من
١٣٢	١٢٧/٢٣/٢٥	١٣٧	رئس	١٥/٢١٧	رئيس
وتم	٤/٢٧	رقم	المشروع	١٢/٢٢٠	الشرع
كله	٢٢/٣٤	كله	يبليجة	٤/٢٢٧	ديباجة
مرتطة	١٠/٣٧	مرتطة	نهائيا	١٦/٢٣٧	نهائيا
مقسما	١/٥٤	مقسما	الوجبات	٢٢/٢٤٦	الواجبات
بالتزور	٢٥/٦٣	بالتزوير	مقا	١٥/٢٥٢	مقا
الأوراق	٢٤/١٠٦	الأوراق	علم	٣/٢٥٤	العلم
لك	١٩/١١٥	ذلك	الوجبة	١٣/٢٥٥	الواجبة
شحك	١٥/١٢١	تحكم	الحكم	١٤/٢٦١	الحكم
جريدة	١٠/١٢٥	جريدة	المادة	٢٧/٢٧٥	المادة
بالقطم	١٦/١٤٤	بالقطاع	المنسوبة	٢٥/٢٨٢	المنسوبة
توقيتها	١٣/١٥٩	توقيتها	سلطة	٥/٢٨٣	السلطة
وما	٣/١٦١	يوما	سلطة	٢٦/٢٨٣	السلطة
رئس	٣/١٦٨	رئيس	تكتيها	١/٢٨٥	تكتيها
المفهوم	١٤/١٧٦	المفهوم	برئيا	١٠/٢٨٧	برئيا
صح	١١/١٧٧	صح	سليمان	٢/٣٠٦	سليمان
توقع	١٦/١٧٧	توقع	خصومة	١٥/٣٠٨	الخصومة
الخصومة	٦/١٧٨	الخصومة	المعلقة	١٣/٣١١	المعلقة
وظيفة	١٠/١٧٨	وظيفة	الرئس	٢٥/٣١٢	الرئيس
ملكه	١٤/١٧٨	ملكه	واضف	٢٢/٣٢١	واضفت
نجا	١١/١٨٧	نجا	غيرها	٤/٣٢٤	مشتوبة
	١٦/١٩٥	الثابت	شهن	٢٣/٣٢٥	شهرين

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
وعمد بالأجراء التالي الى			للعلمين	١٥/٤٧٤	للمعلمين
الجهة ..... حتى التيلية الادارية			وليس مكن ( حتى ) الدعوى مكرر		
(مكرر من ٢٢٩ السطر ١١٤١٠٠٩)			يحذف من ٤٧٩ سطر ٧		
باعاة	١٣/٢٣١	باملاحة	التأسيسية	٨/٤٧٩	تحذف
حجلة	١١/٢٣٢	الحلة	المخافة	١٠/٤٧٩	المخافعة
لاجزاءاته	٢٥/٢٣٢	لاجزاءاته	يحذف	٢٢/٤٨٠	
قرار	٧/٢٤٢	قرار	اركلبه	١٠/٤٨١	اركلبه
هئة	١٠/٢٥٥	هيئة	المستوردة	١٥/٤٨٢	المستوردة
ى	١٨/٢٦٩	الى	المستوردة	١٩/٤٨٤	المستوردة
اللجستين	٢٢/٢٧٠	الجلستين	بالمثت	٢/٤٨٥	بالمثت
اجزاء	٢/٢٧٤	اجزاء	لمادة	١٦/٤٩٤	المادة
محة	٢٧/٢٩٢	الصحة	عنت	٧/٤٩٥	عنه
جنتة	٩/٤٠٢	جنتية	علها	٢/٥٠٥	عليها
كته	٢٦/٤٠٢	منه	ويتعن	٧/٥١٥	ويتعن
عم	١/٤٠٥	عم	ادارية	٢/٥٤٢	الادارية
٦٣	٦/٤٠٥	٦٢	مور	١١/٥٥٠	مور
المنين	٧/٤٠٥	المنين	بالفعل	١٤/٥٦٥	بالفعل
ق	١١/٤٠٨	قد	اصدرت	٥/٥٧٥	محذوف
١٩٩٢	٦/٤١٦	١٩٨٢	٤٦٣	٢٣/٥٧٨	٦٣
ن	٧/٤٢٧	من	انعتلر	٢/٥٨١	انعتلر
بالمعاد	٨/٤٢٨	بالمعاد	المرس	٨/٥٨١	المدرس
جرء	٤/٤٣٩	اجراء	المرس	٢١/٥٨١	المدرس
لمادة	٤/٤٣٩	المادة	عارته	٧/٥٨٥	اعارته
لاتهم	٢٤/٤٣٩	الانتهام	هاذ	٥/٥٨٦	هذا
مان	٦/٤٤١	من	رتكبونه	٧/٥٨٧	يرتكبونه
لها	٥/٤٥١	فيها	الاملة	٨/٥٨٧	الاصلية
درجة	٢٧/٤٥١	الدرجة	سلوهم	٢٥/٥٨٩	سلوهم
والادارة	٢٢/٤٥٢	والادارية	الحرما	٤/٥٩٦	الحرمان
رسوم	٦/٤٥٤	الرسوم	الحالفة	١١/٥٩٨	الحالفة
٤٩	٢٢/٤٥٦	٤٨	هئة	٢٧/٦٠٨	هيئة
بارتكب	١٥/٤٥٩	بارتكب	رئيس	١/٦٠٩	رئيس
نعم	١٦/٤٦٨	بعدم	لادائها لغير الاسباب الصحية		

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
المكررة ص ٦١٠ سطر ١٤			المكررة ص ٦١٠ سطر ١٤		
وعشرين	١٦/٦١١	وعشرين	وعشرين	١٦/٦١١	وعشرين
أو	١٥/٦١١	أو	أو	١٥/٦١١	أو
وكيل	٥/٦٢٢	وكيل	وكيل	٥/٦٢٢	وكيل
للجالس	٢٢/٦٢٥	للجالس	للجالس	٢٢/٦٢٥	للجالس
تقبل	١٢/٦٤٥	تقبل	تقبل	١٢/٦٤٥	تقبل
وتعن	١٦/٦٤٩	وتعن	وتعن	١٦/٦٤٩	وتعن
صر	١١/٦٥١	صر	صر	١١/٦٥١	صر
ملة	٢٠/٦٥١	مالية	مالية	٢٠/٦٥١	مالية
ناته	٧/٦٥٢	ذاته	ذاته	٧/٦٥٢	ذاته
جمع	٢١/٦٥٢	جميع	جميع	٢١/٦٥٢	جميع
المالية	٢٥/٦٥٤	المالية	المالية	٢٥/٦٥٤	المالية
شان	٨/٦٥٦	بشان	بشان	٨/٦٥٦	بشان
١٩٩٢	٢٤/٦٥٩	١٩٨٢	١٩٨٢	٢٤/٦٥٩	١٩٨٢
الحومة	١٥/٦٦١	الحكومة	الحكومة	١٥/٦٦١	الحكومة
المالين	٢/٦٦٢	المالين	المالين	٢/٦٦٢	المالين
ملمه	٧/٦٦٢	ملمه	ملمه	٧/٦٦٢	ملمه
لمالى	٨/٦٦٥	لمالى	لمالى	٨/٦٦٥	لمالى
المالين	٢٥/٦٦٥	المالين	المالين	٢٥/٦٦٥	المالين
بالحكومة	٤/٦٦٧	بالحكومد	بالحكومد	٤/٦٦٧	بالحكومد
فا	١٠/٦٧٢	فا	فا	١٠/٦٧٢	فا
ورجل	٢٢/٦٧٢	ورجل	ورجل	٢٢/٦٧٢	ورجل
صرحا	١٢/٦٧٧	صرحا	صرحا	١٢/٦٧٧	صرحا
٨١	١/٦٨٢	٨١	٨١	١/٦٨٢	٨١
الموجه	٨/٦٨٢	الموجه	الموجه	٨/٦٨٢	الموجه
١٩٧٩	١/٦٨٢	١٩٧٩	١٩٧٩	١/٦٨٢	١٩٧٩
بفتد	١٢/٦٨٢	بفتد	بفتد	١٢/٦٨٢	بفتد
تجربة	١٨/٦٨٢	تجربة	تجربة	١٨/٦٨٢	تجربة
تفريقها	١٤/٦٨٢	تفريقها	تفريقها	١٤/٦٨٢	تفريقها
افراد	٥/٦٨٧	افراد	افراد	٥/٦٨٧	افراد

رقم الإيداع ٤٢٤٣ / ١٩٨٦

مطبوعة المتصورة ٣ درج حسن عقل من شارع المطار بشبرا



## فهرس نصيلى الجزء التاسع

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب محتويات الموسوعة
٥	تأليف
٦	الفصل الرابع - التحقيق مع العاملين
٦	الفرع الأول - السلطة التى تتولى التحقيق
٢٢	الفرع الثانى - صلاطات التحقيق
٤٠	الفرع الثالث - إجراءات التحقيق
٦٨	الفرع الرابع - نتيجة التحقيق ومقد أوراقه
	الفرع الخامس - تدارك المحكة التأديبية لما اعتور
٨١	التحقيق الابتدائى من تصور
٨٢	الفصل الخامس - الوقف عن العمل احتياطيا
٨٢	الفرع الأول - قرار الوقف عن العمل
١٠١	الفرع الثانى - مقرر الوقف عن العمل
١٠٨	الفرع الثالث - الوقف عن العمل بقوة التأديب
١١٤	الفرع الرابع - مقرر الموقوف عن العمل
١٥١	الفرع الخامس - الطعن فى الوقف والحرمان من المرتب
١٥٦	الفصل السادس - القرار التأديبى
١٥٦	الفرع الأول - سلطة الإدارة فى التأديب
١٥٦	لولا - السلطة الإدارية الموقعة للجزاء التأديبى
٢١٢	ثانيا - السلطة الرئيسة المعقبة على القرار التأديبى
٢٢٢	الفرع الثانى - القرار الإدارى الصادر بتوقيع الجزاء
٢٤٩	الفرع الثالث - الطعن فى قرار الجزاء التأديبى
٢٨٨	الفرع الرابع - أحكام عامة ومتنوعة

الصفحة	الموضوع
٢٨٨	أولا - ولاية التأليب ومدى جواز التفويض فيها
٢٩٤	ثانيا - القرار التأليبي قرار إداري
٣٠٠	ثالثا - مدى جواز سحب القرار التأليبي
	رابعا - مدى تأثير قبول استقالة العامل
٣١٦	على الإجراءات التأليبية المتخذة قبله
٣٢٠	الفصل السابع - الدعوى التأليبية
٣٢٤	الفرع الأول - تحريك الدعوى التأليبية
	أولا - الإحالة إلى المحكمة التأليبية في
	تطبيق المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
٣٢٨	ثانيا - الإحالة إلى المحكمة التأليبية منذ
	العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
٣٣٧	تنظيم النيابة الإدارية والمحكمة التأليبية
٣٤٢	ثالثا - طبيعة قرار الإحالة إلى المحكمة التأليبية
٣٤٢	ثالثا - طبيعة قرار الإحالة إلى المحكمة التأليبية
٣٤٤	الفرع الثاني - إعلان المتهم
٣٤٤	أولا - اغفال إعلان المتهم يرتب بطلان الإجراءات
	ثانيا - إعلان المتهم يكون بقرار الإحالة
	وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ
٣٥٦	إيداع الأوراق
	ثالثا - الإعلان يكون في محل اقامة المعلن
	إليه أو في محل عمله بقطاب موصى
٣٦٠	عليه بمسلم وصول
	رابعا - متى يكون الإعلان في مواجهة النيابة
٣٦٩	الصلة صحيحة
	خامسا - حضور المتهم ليس لازما لمحكمة تأليبية
	ما دام قد أعلن أو أحيط علما بالدعوى
٣٧٦	التأليبية
٢٨١	الفرع الثالث - سقوط الدعوى التأليبية

الموضوع	الصفحة
أولا - الأوضاع التشريعية لميعاد سقوط	
الدعوى التأديبية	٢٨١
ثانيا - ميعاد سقوط الدعوى التأديبية من	
النظلم العسك	٤٠٢
ثالثا - عدم سريان ميعاد سقوط الدعوى	
التأديبية في بعض الحالات	٤٠٥
رابعا - استقالة ميعاد سقوط الدعوى	
التأديبية عند تداخل المسئولين	
التأديبية والجنائية	٤٠٩
خامسا - علم الرئيس المباشر بالمخالفة	٤٢٠
سادسا - وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى	
التأديبية	٤٢٥
سابعا - انقطاع سريان ميعاد سقوط الدعوى	
التأديبية	٤٢٨
الفرع الرابع - انقضاء الدعوى التأديبية بوفاة المتهم	٤٤٧
الفصل الثامن - المحكم التأديبية	٤٥٠
الفرع الأول - توزيع الاختصاص بين المحكم التأديبية	٤٥٥
أولا - مناط الاختصاص درجة الموظف عند	
اقامة الدعوى التأديبية	٤٥٥
ثانيا - توزيع الاختصاص عند تعدد المتهمين	
من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم	٤٥٨
ثالثا - تعدد المتهمين ، وقيل الارتباط الذي	
لا يقبل التجزئة بين التهم الموجهة	
اليهم ، تختص المحكمة التي تحكم	
اعلاهم درجة بمحكمتهم جميعا	٤٦١
رابعا - القاطن في تحديد اختصاص كل من	
المحكم التأديبية هو يمكن وقوع المخالفة	٤٦٨
الفرع الثاني - آثار اغلبية الدعوى امام المحكمة التأديبية	٤٨٣
أولا - المحكم التأديبية ذات اختصاص محدود	
ولكنها صلبة الولاية العلة في التأديب	٤٨٣

- ٥٠٢ ثانياً - تنقيح المحكمة التأديبية بوقائع الاتهام وليس بوصف التهمة
- ٥١٢ ثالثاً - متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية تعين عليها الاستمرار في نظرها ، ويمتنع على الجهة الإدارية اتخاذ أى قرار في موضوعها من شئنه سلب ولاية المحكمة التأديبية
- ٥٣٥ الفرع الثالث - وسائل استخلاص المحكمة التأديبية لاقناعها
- ٥٤٦ الفرع الرابع - المحكمة التأديبية تقيم الدعوى التأديبية على العاملين غير من قدموا للمحاكمة املها بشروط
- ٥٤٩ الفرع الخامس - الطعن في احكام المحكمة التأديبية امل المحكمة الادارية العليا
- ٥٧٢ الفصل التاسع - تأديب الموظف المعار والمتنكب والمنقول
- ٥٧٢ الفرع الاول - تأديب المعار والمتنكب
- ٦٠٠ الفرع الثاني - تأديب المنقول
- ٦١٥ الفصل العاشر - مجالس تأديب
- ٦١٥ الفرع الاول - الاطار العام لمجالس التأديب
- ٦٤٠ الفرع الثاني - مجالس تأديب مختلفة
- ٦٧٦ الفصل الحادي عشر - مبادئ متشوعة في التأديب
- ٦٧٦ الفرع الاول - مسائل مختلفة
- ٦٩١ الفرع الثاني - احكام خاصة بالتأديب في سوريا

## سابقة أعمال الدار العربية للوسوعات

( حسن التكهاني - محلم )

خلال أكثر من ربع قرن مضى

---

### أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الأول « .
- ٢ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الثانى « .
- ٣ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الثالث « .
- ٤ - المدونة العمالية فى قوانين اصبلت العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

### ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،  
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والضريبة : ( ١١ مجلداً — ٢٦ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والضريبة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٢٦ مجلداً — ٤٨ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ( ١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة الطبية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث الطبية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها ( المراجع الأمريكية والأوروبية ) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ جزء — ٣ آلاف صفحة ) .  
تتمتعت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .  
وتتضمن عرضاً حديثاً للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين — ألفين صفحة ) .  
وتتضمن عرضاً مفصلاً لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) .  
( تمتعت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

٧ — الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء — ألفين صفحة ) ( تمتعت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ )  
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ . بالنسبة لكافة توجهات سلطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٢٧ جزء ) .  
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيباً إيجازياً .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : ( ٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم في مصر والمراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : ( ٢ أجزاء - ٢ آلاف صفحة ) .  
وتتضمن عرضا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : ( سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظم الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا وإيجيا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ وإجراءات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التطبيق على قانون المسطرة الخفية المغربي : ( جزآن ) .  
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين المغربية بالأشقة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التطبيق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : ( ثلاثة أجزاء ) .  
ويتضمن شرحا ولغيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين  
العربية والأجنبية إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة  
التبليغ المصرية .

١٥ - الموسوعة الفقهية للقواعد القانونية : التي لثرتها محكمة  
التبليغ المصرية منذ نشرها عام ١٩٢١ . حتى الآن ، مرتبة بوضعاتها ترتيبا  
لجديدا وزمنا ( ٢٥ جزء مع النهارس ) .

١٦ - الموسوعة الإعلامية الحديثة لمجلة :  
باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة  
بمدينة جدة ( بالكتابة والصورة ) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية  
الطيا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية  
منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ ( حوالي ٢٠ جزء ) .









